المملكة العربية السعودية
جامعة الملك عبد العزيز
مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
مكة المكرمة



من التراث

شرح التسهيل لابن عقيل

# المساعد

## على تسهيل الفوائد

شرح منقح مصفى للإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل
على كتاب التسهيل لابن مالك

تحقيق وتعليق
د. محمد كامل بركات

الجزء الأول



١٤٠٠ هـ

١٩٨٠ م


طبع بطريقة الصف التصويري الألكتروني والأوفست

في دار الفكر بدمشق



دار الفكر بدمشق - شارع سعد الله الجابري - ص . ب ٩٦٢

هاتف ١١١٠٤١ - ١١١١٦٦ - برقياً فكر

بسم الله الرحمن الرحيم

**مقدمة :** هذا الشرح لمتن كتاب « تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » المعروف بالتسهيل . لأبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيَّاني الشافعي نزيل دمشق .

ولد ابن مالك بجيَّان من مدن الأندلس الوسطى سنة ٦٠٠ هـ على أشهر الآراء . وبدأ دراساته بالأندلس على ثابت بن خيار الكلاعي الغرناطي المتوفى بغرناطة سنة ٦٢٨ هـ . وأبي علي الإشبيلي الأزدي المعروف بالشَّلَوْبين أو الشلوبيني المتوفى سنة ٦٤٥ هـ .

وقد رحل في شبابه إلى الشرق للحج واستكمال دراساته على عادة أغلب علماء عصره من أبناء الأندلس . فمر بالقاهرة والحجاز وبعض مدن الشام كحلب وحماة . ثم استقر بدمشق . حيث كانت وفاته بها سنة ٦٧٢ هـ . بعد حياة حافلة بالتدريس والتصنيف .

درس على بعض علماء الشام كأبي صادق الحسن بن صباح المخزومي المصري المتوفى سنة ٦٣٢ هـ . وأبي المفضَّل نجم الدين مكرَّم بن محمد القرشي الدمشقي المعروف بابن أبي الصقر المتوفى سنة ٦٣٥ هـ . والعلَم السخاوي المتوفى سنة ٦٤٣ هـ . وابن يعيش النحوي الحلبي المتوفى سنة ٦٤٣ هـ [(١)].

ولابن مالك كثير من المصنفات في النحو واللغة والقراءات ، ولعل أهم مصنفاته النحوية هي : منظومته الكبرى ، الكافية الشافية . في نحو ثلاثة آلاف بيت ، وخلاصتها الألفية المشهورة في نحو ألف بيت . وكتاب « تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » الذي يعد خلاصة تجاربه وخبراته ودراساته في النحو . فكان بحق أعظم كتب ابن مالك . بل أعظم كتب النحو جميعا بعد كتاب سيبويه . مما أثار اهتمام

---

( ١ ) التمهيد للنسخة المحققة من التسهيل - طبع ونشر دار الكاتب سنة ١٩٦٨ م

الدارسين والشارحين طوال سبعة قرون منذ عصر ابن مالك وإلى اليوم . على مايتضح من سجل شروحه التي وقفت منها على نحو ستة وثلاثين شرحا . أهمها :

شرح ابن مالك وولده بدر الدين : مخطوطة رقم ١٠ ش بدار الكتب بالقاهرة . نسخة قديمة في جزءين في مجلد كبير . الجزء الأول في مائة وعشرين ورقة . ينتهي بانتهاء باب المستثنى[1] . وبعده الجزء الثاني في مائة وإحدى عشرة ورقة . مبتدئا بباب الحال . وصل فيه ابن مالك إلى نهاية باب المصادر بالورقة ٢١٥ ثم يقوم باستكماله ابنه بدر الدين . بادئا بالورقة ٢١٦ « باب إعراب الفعل وعوامله » . يصل فيه إلى : فصل : ها و يا حرفا تنبيه . . .

مطلب : وكثر ألا قبل النداء . وأما قبل القسم . وتبدل همزتهما هاء أو عينا . وقد تحذف الهاء في الأحوال الثلاث .

هذا آخر ما ألفى من كلام ابن المصنف ـ رحمة الله عليه ـ من تكميل شرح التسهيل . والحمد لله رب العالمين . . . الخ

وهذا الفصل الذي انتهى إليه شرح ابن المصنف من الباب السادس والستين من أبواب التسهيل الثمانين . وهو باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك . . .

وقد استعنت بهذا الجزء الموجود من الشرح في تحقيقي للتسهيل . وشرحه لابن عقيل . كما لحظت استعانة ابن عقيل واعتماده كثيراً . وتصريحه بذلك في كثير من المواضع على هذا الشرح لابن مالك وابنه بدر الدين[2] . ولكني لم أختره للتحقيق للنقص البالغ أربعة عشر بابا . والذي لم أجد أملا في استكماله . ولأني لم أعثر على نسخة أخرى تساعدني على التحقيق .

وشروح أبي حيان الشيخ العلامة أثير الدين النحوي المتوفى سنة ٧٤٥ هـ . وقد عثرت منها على بعض أجزاء متفرقة من شرح التسهيل لأبي حيان . والتنخيل الملخص من شرح التسهيل . والتذييل والتكميل . وملخصه : ارتشاف الضرب من لسان العرب . ولم أختر من هذه الشروح شيئا . لما لحظته من نقص وخروم في بعض أجزائها . وما لمسته من تعصب أبي حيان وتحامله على ابن مالك في كثير من المذاهب والآراء .

وشرح « تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد » المعروف بشرح الدماميني . للإمام

---

( ١ ) قام بتحقيق هذا الجزء ونشره الزميل الدكتور عبد الرحمن السيد .

( ٢ ) انظر ص ٧٩ ، ١٨٥ ، ١٨٧ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٢٩ ، ٢٣٩ ، ٢٨٥ ، ٢٩٩ ، ٣٢٠ ، ٣٣٤ ، ٣٣٧ ، ٣٥٦ ، ٣٦٢ ، ٣٦٤ ، ٣٦٧ ، ٣٨٦ ، ٣٩٠ ، ٣٩٤ ، ٣٩٨ ، ٤٦٢ ، ٥٠٢ ، ٥٠٧ ، ٥١٩ ، ٥٨٨

بدر الدين محمد بن أبي بكر القرشي المخزومي الإسكندري المالكي النحوي المعروف بالدماميني، المولود بالإسكندرية سنة ٧٦٣ هـ. المتوفى بالهند سنة٨٣٧ هـ، وهو شرح مطول في جزءين كبيرين. وفي آخر صفحاته كتب الشارح:

« وأنا أعتذر للواقف من العجلة التي اقتضاها الحال، لا سيما في هذه المجلدة التي أولها: وهمزة الوصل... فقد دعاني إلى السرعة فيها دواعي الارتحال، وقد خرج الكتاب كله من يدي قبل أن أرجع النظر فيه. ولم أتمكن من إصلاح معضلة وإظهار خافيه... »

وقد استعنت أيضا بهذا الشرح مع شرح المصنف وابنه بدر الدين في تحقيقي لشرح ابن عقيل. ولكنني لم أختره لطوله المفرط ولهذا الاعتذار الأخير.

وهناك شروح أخرى كثيرة، عثرت على أجزاء منها ونسخ لا تخلو من نقص أو عيب، منها: شرح لأبي عبد الله محمد بن علي بن هاني اللخمي السبتي المعروف بجدة المتوفى سنة ٧٣٣ هـ.

وشرح للشيخ شمس الدين محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي المتوفى سنة ٧٤٤ هـ.

وشرح لأبي العباس الأندرشيّ المتوفى سنة ٧٥٠ هـ، وشرح لأبي عبد الله الصبرنجي المالقي المتوفى سنة ٧٥٠ هـ، لم يتم، وشرح للشيخ زين الدين الموصلي المعروف بابن شيخ العوينة المتوفى بالموصل سنة ٧٥٥ هـ، وشرح لشهاب الدين أحمد ابن يوسف بن عبد الدايم الحلبي المشهور بالسمين المتوفى سنة ٧٥٦ هـ، وشرح للشريف أبي عبد الله محمد بن أحمد الخشنيّ السبتيّ المتوفى سنة٧٦٠ هـ: « تقييد الجليل على التسهيل » لم يتمه، وشرح لأبي أمامة بن النقاش الدكالي المصري المتوفى سنة ٧٦٠ هـ أو سنة ٧٦٣ هـ...

وللشيخ جمال الدين بن هشام الأنصاري المتوفى سنة ٧٦١ هـ حواش على التسهيل، ومسوّدة لشرح التسهيل، والتحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل لأبي حيان، ملخص من شروحه للتسهيل.

وشرح لمحب الدين محمد بن يوسف الحلبي المعروف بناظر الجيش المتوفى سنة ٧٧٨ هـ: « تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد » شرح فيه التسهيل إلّا قليلا، منه أجزاء غير متكاملة بدار الكتب المصرية، ودار احياء المخطوطات العربية بالقاهرة.

وشرح لقاضي القضاة محيي الدين عبد القادر بن أبي القاسم العبادي الأنصاري . نحوي مكة المتوفى سنة ٨٨٠ هـ ، « هداية السبيل في شرح التسهيل » .

وشرح في مخطوطة قديمة ، لم يعلم مؤلفه . بخط محمد بن علي الشهير بابن البابا الشافعي بعنوان ، « إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل » برقم ٤٦٢ نحو ، بدار الكتب بالقاهرة . وشرح لمحمد المرابط بن أبي بكر الدلائي القشتالي المتوفى سنة ١٠٩٤ هـ . وللعلامة علي باشا بن محمد بن علي نزيل تونس المتوفى سنة ١١٤٥ هـ شرح بعنوان ، « دفع الملم عن قراءة التسهيل بجلب المهم مما يقع به التحصيل ، و « الجامع بين التسهيل والخلاصة ، والمانع من الحشو والخصاصة . للعلامة المختار بن بونه المغربي الشنقيطي ، من علماء القرن الثالث عشر الهجري ، وهو مصنف طريف يشتمل على نظم الألفية مع التسهيل . . . وشروح أخرى عديدة . لا يعرف مصنفوها .

وقد تركت هذه الشروح جميعا ، لما وجدت بها من نقص أو بنسخها من عيوب . واخترت هذا الشرح ، « المساعد على تسهيل الفوائد » لابن عقيل ، من بين هذه الشروح لما لمست فيه من مميزات لم أجدها في مصنف آخر ، تجعله حقا ، كما يقول مصنفه في مقدمته ، المساعد على تسهيل الفوائد ، إذ أن التسهيل بدون شرح لا يمكن الإفادة منه إفادة كاملة . وقد جاءت النسخة التي حققتها من التسهيل خلوا ، أو تكاد ، من أي شرح أو تعليق ، حسب رغبة المسئولين عن طبعه بالمجلس الأعلى للآداب والفنون .

ولعل أهم هذه المميزات التي يكاد ينفرد بها هذا الشرح ، أنه لابن عقيل المعروف بأسلوبه السهل ، وتعبيره الواضح ، الذي عرفه قراء العربية في شرحه للألفية أخت التسهيل ، حيث جمع في كل من الشرحين خلاصة دراسته للمتنين اللذين أودع فيهما ابن مالك خلاصة دراساته النحوية ، فجاء الشرحان على هذا النحو الذي جذب إليهما قراء العربية ودارسيها ، فحققا من الرواج مالم يحققه مصنف آخر في النحو ، على الرغم من بقاء شرح التسهيل دون تحقيق أو طبع أو نشر إلى اليوم ، فضلا عن أن ابن عقيل يعد بحق ألمع تلاميذ أبي حيان ، حتى شهد له شيخه بالمهارة في العربية وقال ، « ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل » .

وقد امتاز هذا الشرح ، فوق هذا ، بتقارير وافية ، ومناقشات موضوعية هادئة ،

لمذاهب النحاة وآرائهم، القدامى منهم والمحدثين، من عيسى بن عمر والخليل وسيبويه، إلى ابن مالك وابن عصفور وابن خروف وأبي حيان[1].

وهو مع هذا كله، شرح موجز، وتعليق مختصر، كما ذكر مصنفه في مقدمته، مع وفاء بالحاجة، وتحقيق للمطلوب، يكثر فيه من ذكر الشواهد، على طريقة ابن مالك في تسهيله وشرحه، فيأتي بالشاهد، إن وجد، من القرآن الكريم، فإن لم يجد فيه شاهداً، عدل إلى الحديث الشريف، فإن لم يجد فيه شاهده أتى به من الشعر أو الرجز أو كلام العرب، ولذا نلحظ تأثره بشرح التسهيل لابن مالك في كثير من المواضع[2].

هذا، ولابن عقيل في هذا الشرح وقفات وتحقيقات طريفة، قلَّ أن نجد لها مثيلا في الشروح الأخرى، من أهمها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر:

عند قوله في التسهيل ص ٤٩: « ويغني - أي ظرف الزمان - عن خبر اسم معنى مطلقا... ولم يمتنع نصبه ولا جره بفي، خلافا للكوفيين » - قال ابن عقيل:

وهذا مبني على قول بعضهم: إن في للتبعيض، حكاه السيرافي، وليس بصحيح، فإنَّ في للظرفية، بحسب الواقع في مصحوبها، ولهذا صحَّ: في الكيس درهمٌ، وفي الكيس ملؤه من الدراهم...

وعند قوله في التسهيل ص ٤٩ « ويُفعل ذلك بالمكاني المتصرف بعد اسم عين، راجحاً إن كان المكاني نكرة »

يقول ابن عقيل: والكوفيون كالبصريين في إجازة الرفع والنصب في هذا؛ وناقل لزوم رفعه عن الكوفيين واهم...

وعند قوله ص ٥٤ « وقد يُخْبر هنا - أي في باب كان وأخواتها - وفي باب إنَّ بمعرفة عن نكرة اختياراً -

يقول ابن عقيل: وذلك لشبه المرفوع هنا بالفاعل، والمنصوب بالمفعول، ومنه قول القطامي:

**قفي قبل التفرُّق يا ضُباعا ولا يكُ موقفٌ منك الوداعا**

وليس مضطرّاً لتمكنه من أن يقول: ولا يك موقفي...

---

(١) انظر ص ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٧٢، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٦١، ٣٧٠

(٢) انظر ص ٧٩، ١٨٥، ١٨٧، ٢١٦، ٢١٧، ٢٢٩، ٢٣٩، ٢٨٥، ٢٩٩، ٣٢٠، ٣٣٤، ٣٣٧، ٣٥٦، ٣٦٢، ٣٦٤، ٣٦٧، ٣٨٦، ٣٩٠، ٣٩٤، ٣٩٨، ٤٦٢، ٥٠٢، ٥٠٧، ٥١٩، ٥٨٨

وعند قول ابن مالك ص ٦٢ : « ولا يَخصُّ حذفَ الاسم المفهوم معناه بالشعر . وقلَّ ما يكون إلَّا ضمير الشأن . وعليه يحمل : « إنَّ من أشدِّ الناس عذابا يوم القيامة المصوِّرون - يقول الشارح : فيكون نظير ما حكى سيبويه من قولهم : إن بك زيدٌ مأخوذٌ : والأصل : إنه من أشدّ . . . فحذف ضمير الشأن كما في : إنَّ بك زيدٌ . . .

« لا على زيادة مِنْ . خلافاً للكسائي » - ويقول ابن عقيل : وذلك لأن زيادة مِنْ مع اسم إنَّ غير معروفة . وأيضا فالمعنى يفسد على تقدير الزيادة . إذ يصير : إنَّ أشدَّ الناس عذاباً يوم القيامة المصوِّرون . وليس كذلك . إذ غيرهم أشدّ عذاباً منهم كالكفرة ونحوهم : وإنما تكلف الكسائي معنى الزيادة . لأن مذهبه منع حذف ضمير الشأن إذا وقع بعد هذه الأحرف اسمٌ يصح عملها فيه كالمصورين . وما حكاه سيبويه يردُّ عليه .

وعند قوله في التسهيل : « وقد يخبر هنا . بشرط الإفادة عن نكرة بنكرة » - قال ابن عقيل : نحو ما حكى سيبويه : إنَّ ألفاً في دراهمك بِيضٌ : وكقول امرئ القيس . في رواية سيبويه :

**وإنَّ شفاءً عبرةً مهراقةٌ فهل عند رسم دارس من معول ؟**

قال في التسهيل : « أو بمعرفة » - قال ابن عقيل : نحو ماحكى سيبويه : إن قريباً منك زيدٌ . وإنَّ بعيداً منك عمرٌو . وأنشد :

**وما كنتُ ضفاطاً، ولكنَّ طالبا أُناخ قليلا فوق ظهر سبيل**

وقدره : ولكنَّ طالباً أنا . . .

وعند قوله في التسهيل : « ولا تمنع نيابة المنصوب لسقوط الجارِّ مع وجود المنصوب بنفس الفعل » - يقول ابن عقيل : فيجوز على هذا أن تقول في : اخترتُ زيداً الرجالَ . أي من الرجال : اختير الرجال زيداً . برفع الرجال ونصب زيد . وبالعكس : وهذا مذهب الفراء : ومذهب الجمهور يعين رفع زيد . ونصب الرجال . قال ابن عقيل : ولم يتعرض المصنف في شرحه لهذه المسألة .

وفي باب التنازع . عند قوله في التسهيل : « والأحقُ بالعملِ الأقرب لا الأسبقُ . خلافا للكوفيين » - يقول ابن عقيل : وعمل كل منهما مسموع . ولكن الخلاف في الترجيح كما ذكر . والراجح الأقرب . كما يقول البصريون . لنقل سيبويه عن العرب

أن إعماله هو الأكثر . وأن إعمال الأول قليل . قال المصنف : ومع قلته لا يكاد يوجد إلّا في الشعر . والبصريون يرجحون الثاني . والكوفيون الأول ; وقال بعض النحويين : يتساويان ; وقال النحاس : حكى بعض النحويين أن الكوفيين يختارون إعمال الأول . قال . ولم أجد ذلك على ما حكى . انتهى . ونصوص النحويين متضافرة عن نقل هذا المذهب عن الكوفيين .

ابن عقيل : وصاحب هذا الشرح الإمام بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي الفتح بن محمد بن محمد بن عقيل العقيلي القرشيّ الهاشمي الطالبي .

وفي الدرر الكامنة : الحلبي البالسيّ الأصل . نزيل القاهرة .

وفي مفتاح السعادة : الهاشمي الأصل . المصري المولد . الشافعي الإمام . شيخ الشافعية بالديار المصرية .

وفي بغية الوعاة : الهمذاني الأصل . ثم البالسيّ المصري . قاضي القضاة . نحويّ الديار المصرية .

قال ابن حجر : ولد سنة ٧٠٠ هـ . وقرأت بخط الشيخ بدر الدين الزركشيّ : ولد سنة ٦٩٤ هـ .

وقال السيوطي في بغيته : قال ابن حجر والصفدي : ولد يوم الجمعة تاسع المحرم . سنة ثمان وتسعين وستمائة ؟

أخذ القراءات عن التقي الصائغ . والفقه عن الزين الكتاني . ولازم العلاء القونوي في الفقه والأصلين والخلاف والعربية والمعاني والتفسير والعروض . وبه تخرَّج وانتفع . ثم لازم الجلال القزويني وأبا حيان . وتفنن في العلوم . وسمع من الحجَّار ووزيرة - وفي الدرر الكامنة : ست الوزراء - وحسن بن عمر الكردي . والشرف بن الصابوني . والداني وغيرهم .

قال في الدرر : وقدم القاهرة مملقا . فلازم الاشتغال إلى أن مهر . ولازم أبا حيان حتى كان من أجلّ تلامذته . وشهد له بالمهارة في العربية . حتى قال فيه قولته المشهورة : « ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل » .

ناب في الحكم عن القزويني بالحسينية . وعن العزّ بن جماعة بالقاهرة والجيزة . فسار سيرة حسنة . ثم عزل لواقع وقع منه في حق القاضي موفق الدين

الحنبلي في بحث . . . ثم ولي القضاء الأكبر ـ قاضي القضاة ـ وكان قوي النفس . يتيه على أرباب الدولة . وهم يخضعون له ويعظمونه .

ودرَّس بالقطبية والخشابية والجامع الناصري بالقلعة . والتفسير بالجامع الطولوني بعد شيخه أبي حيان .

وكان معروفا بالتأنق البالغ في ملبسه ومأكله ومسكنه . وبالإسراف في نفقته . حتى مات وعليه دين .

قال في الدرر : وقال شيخنا ابن الفرات : كان القضاة قبله أمروا أن لا يكتب أحد من الشهود وصية إلاَّ بإذن القاضي . فأبطل ذلك وقال : « إلى أن يحصل الإذن قد يموت الرجل » .

قال : وفرق على الفقراء والطلبة في ولايته ـ مع قصرها . نحو ثمانين يوما ـ نحو ستين ألف درهم . يكون أكثر من ثلاثة آلاف مثقال ذهبا . ووقعت في ولايته وصية بمائة ألف وخمسين ألف درهم . ففرقها كلها . من دينار إلى عشرة . وما بين ذلك .

قال : وقد درَّس بزاوية الشافعي أخيراً . ودرَّس بأماكن منها : التفسير بالجامع الطولوني . اختتم فيه القرآن تفسيراً في مدة ثلاث وعشرين سنة . ثم شرع من أول القرآن بعد ذلك . فمات في أثناء ذلك .

وشرح الألفية والتسهيل . وهما معروفان . وقطعة من التفسير . وكان شرع في كتاب مطول سماه : التأسيس لمذهب ابن إدريس . أطال فيه النفس جدا .

قال في مفتاح السعادة : وله من المصنفات : كتاب الجامع النفيس . على مذهب الإمام محمد بن إدريس . كتب منه ست مجلدات إلى آخر الاستطابة . ثم لخصه في إملاء سماه : تيسير الاستعداد لرتبة الاجتهاد .

وقال السيوطي في البغية : وله التفسير . وصل فيه إلى آخر سورة آل عمران . ومختصر الشرح الكبير . والجامع النفيس في الفقه . جامع للخلاف والأوهام الواقعة للنووي وابن الرفعة وغيرهما. مبسوط جدا . لم يتم .

وفي مفتاح السعادة : وله كتاب الذخيرة في تفسير القرآن . كتب منه مجلدين على نحو حزب ونصف . ثم لخصه وسماه : الإملاء الوجيز . على الكتاب العزيز . وله كتاب مطول على مسألة رفع اليدين . ثم لخصه في كراس واحد . وله كتاب المساعد على تسهيل الفوائد . وله إملاء على شرح ألفية ابن مالك وله رسالة على قول : أنا مؤمن إن شاء الله تعالى .

وفي بغية الوعاة : قرأ عليه شيخ الإسلام سراج الدين البلقينيّ . وتزوج بابنته . فأولدها قاضي القضاة جلال الدين وأخاه بدر الدين .

روى عنه سبطه جلال الدين . والجمال بن ظهيرة . والشيخ ولي الدين العراقي .

قال ابن الجزري : ولما حججنا سنة ٧٦٨ هـ . اجتمعنا بمكة ثم بالمدينة ؛ وتوفى مرجعه من الحج سنة ٧٦٩ هـ .

قال السيوطي : ومات بالقاهرة ليلة الأربعاء الثالث عشر من ربيع الأول سنة تسع وستين وسبعمائة . ودفن بالقرب من الإمام الشافعي [١].

**نسبة الكتاب ونسخ التحقيق :** لا أجد أي شك في نسبة « المساعد » إلى مصنفه ابن عقيل . إذ وجدته منسوبا إليه في جميع المراجع التي ترجمت له . كما وجدته ثابتا له على الشرح الموسوم بالمساعد . ضمن شروح التسهيل التي عثرت عليها بين فهارس المكتبات العامة والخاصة . كما وجدته يحلي صدور النسخ الثلاث المخطوطة التي اعتمدت عليها في التحقيق :

**النسخة الأولى :** هي نسخة مصورة من نسخة المكتبة الأزهرية . تحت رقم ١٠٥٦ نحو . بعنوان : كتاب شرح التسهيل في النحو . كتب بخط الثلث الكبير . وسط مستطيل مزخرف بزخارف عربية تحته وسط الصفحة تماما دائرة مزخرفة أيضا بداخلها :

تأليف الشيخ الإمام . العالم العلامة . علامة الدهر . وحجة العصر . بغية المجتهدين . بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل . الشافعي . طيب الله ثراه . وجعل الجنة مثواه . بخط النسخ المعتاد . وفي الجانب الأيسر خارج الدائرة كتب هذا التمليك : في نوبة فقير رحمة ربه محمد عثمان الشهير بابن خان ـ هكذا ـ الواعظ . غفر الله له ولوالديه وللمسلمين .

ثم يبدأ الشرح بالصفحة التالية . مبتدئا بمقدمة مختصرة للشارح . تليها خطبة

( ١ ) لخصت هذه الترجمة من الدرر الكامنة لابن حجر جـ ٢ ص ٣٧٢ . وطبقات القراء لابن الجزري جـ ١ ص ٤٢٨ . والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي جـ ١١ ص ١٠٠ . ١٠١ . وشذرات الذهب لابن العماد جـ ٦ ص ٢١٥ . وبغية الوعاة للسيوطي جـ ٢ ص ٤٧ ـ تحقيق أبي الفضل إبراهيم ـ البابي الحلبي ـ القاهرة ١٣٨٤ هـ .

التسهيل ـ مقدمته ـ لابن مالك ـ فأول الأبواب : باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق بذلك . تليه بقية أبواب الكتاب . إلى أن تنتهي بباب الهجاء .

وقد كتبت هذه النسخة بخط النسخ القديم . في ثلاثمائة وسبع عشرة ورقة . وأسطر صفحاتها تسعة وعشرون سطرا . من القطع المتوسط . يبلغ طولها حوالي ٢٧ سم × ٢٠ سم تقريبا . وهي أقدم النسخ الموجودة من الشرح . ولذا جعلتها نسختي الأولى في التحقيق . فهي منسوخة بخط محمد بن حسن بن عيسى بن علي السنباطي المعروف بابن الغزولي سنة أربع وتسعين وسبعمائة . نقلا من نسخة منقولة عن نسخة هي الأم . أو شبيهة بالأم منسوخة منها . نسخة الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن محمد بن علي الغماري المعاصر لابن عقيل ؛ وعلى الرغم من قدمها . لم أجد بها أي نقص أو خروم . فهي نسخة سليمة نظيفة

فهذه النسخة كتبت في عصر المصنف بعد وفاة ابن عقيل بحوالي أربعة وعشرين عاما . ونسخة الامام الغماري . وإن لم يحدد زمن نسخها . هي لا شك سابقة عليها . ولا يبعد أن تكون منسوخة من النسخة الأم في حياة ابن عقيل أو بعده بقليل . كما جاء في ختامها : « وهذا آخر الكتاب »

والحمد لله أولا وآخرا . وظاهرا وباطنا . وصلى الله على محمد وآله وسلم . كلما ذكره الذاكرون . وغفل عن ذكره الغافلون ؛ وفرغ مصنفه ـ ابن عقيل ـ من تصنيفه . يوم الجمعة السادس والعشرون من صفر سنة ثمان وخمسين وسبعمائة ؛ وفرغ من تعليقه أقل عبيد الله وأفقرهم إلى رحمته محمد بن حسن بن عيسى بن علي السنباطي المعروف بابن الغزولي . غفر الله له ولوالديه ولمن يدعو له بالتوبة والمغفرة . ولجميع المسلمين ؛ من نسخة نقلت من نسخة الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن محمد بن علي الغماري . ووافق الفراغ من نسخه يوم الأربعاء الخامس عشر من شهر الله المحرم سنة أربع وتسعين وسبعمائة . أحسن الله عاقبتها . وتوفي مصنفه سيدنا الشيخ بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل في يوم الخميس سلخ ذي الحجة الحرام سنة ٧٦٩ هـ .

وقد رمزت لها بالرمز ( ز ) . وجعلتها معتمدي الأول في التحقيق . لا أعدل عنها إلا إذا ظهر لي وجه الحق في سواها . ولذا يجد القارئ ما استدرك عليها أقل بكثير مما استدرك على أختيها : نسخة دار الكتب المصرية . ونسخة الرباط المغربية .

**النسخة الثانية ( د ) :** مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٢٦٥ نحو . على ورق سميك مصقول . وبخط النسخ المعتاد . في ثلاثمائة وست وتسعين ورقة . وأسطر صفحاتها تسعة وعشرون سطرا . من القطع المتوسط ٢٥ × ٢٠ سم تقريبا . وعلى جلدة المخطوطة . عدة تمليكات وتوقيعات . مع عنوان الكتاب : كتاب شرح التسهيل للإمام العلامة ابن عقيل . . .

ثم تبدأ صفحات الكتاب بفهرس لأبواب الكتاب الثمانين بعنوان

فهرس شرح ابن عقيل على التسهيل

تلي هذا مقدمة الشارح . فخطبة التسهيل . فأبواب الكتاب . مبتدأة بباب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق بذلك . منتهية بباب الهجاء . بعده ختام النسخة :

وهذا آخر الكتاب

والحمد لله أولا وآخرا . وباطنا وظاهرا . وصلواته وسلامه على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه الذين باعوا أرواحهم لله ، وسلموها له تسليما . والحمد لله رب العالمين . ثم خاتم في دائرة بيضاوية : كتبخانة مصرية . ثم تاريخ تمام نسخ هذه المخطوطة بيدي من دار الكتب :

( تم نسخ هذه النسخة بيدي من المخطوطة الوحيدة بدار الكتب المصرية . رقم ٢٦٥ نحو . مساء الأحد السادس عشر من ذي القعدة سنة ١٣٧٨ هـ الموافق للرابع والعشرين من مايو سنة ١٩٥٩ م . )

وهذه النسخة هي أول مخطوطة عثرت عليها في أثناء تحقيقي للتسهيل . واستعنت بها في التحقيق . بجانب شرح الدماميني . وشرح المصنف وابنه بدر الديـــــن .

ولكني أعجبت بهذه النسخة للأسباب التي ذكرتها في أول هذه المقدمة فنقلتها بخط يدي . منذ عشرين عاما تقريباً . مراعياً أن تخرج صورة طبق الأصل في أبوابها وفصولها وكلماتها وصفحاتها . بدايتها ونهايتها . وسطورها . بدايتها ونهايتها أيضاً .

وكما هو ظاهر من ختام النسخة وبدايتها لا يوجد بها ما يدل على زمن النسخ . ولا أي تعريف بالناسخ . ولذا حاولت تقدير هذا الزمن من خلال فحصي لنوع الورق وخصائص الخط وطريقة النسخ . فاستطعت بمعونة بعض الزملاء بقسم المخطوطات بدار الكتب . ودار المخطوطات العربية . أن أقدر زمن نسخها بالقرن

التاسع أو العاشر . على وجه التقريب . فهي على كل حال تأتي في ترتيب التقويم بعد النسخة الأولى . وقد رمزت لها بالرمز ( د ) .

وكانت معتمدي بعد النسخة الأولى . في إعداد هذا التحقيق في أول الأمر . ووجدت في ثنايا صفحاتها ما يطمئنني على قيمتها العلمية في التحقيق . إذ تأكدت من تعليقات الناسخ أنه على جانب من العلم بالنحو بعامة . وبالتسهيل بخاصة . وبنسخ الشرح على الأخص . وعرفت أنها منقولة عن نسخة مغايرة للنسخة الأولى . كما عرفت أخيراً أنها مغايرة لنسخة الرباط . لكثرة إشارات الناسخ عند وجود مخالفات . الى أن هذه اللفظة أو تلك في نسخة أخرى فأجدها بالنسخة الأولى أو الثالثة .

**النسخة الثالثة : ( غ ) :** هذه النسخة مصورة تفضل مشكوراً فأحضرها لي من الرباط سعادة الأخ الكريم الدكتور ناصر الرشيد . مدير مركز البحث العلمي وتحقيق التراث الإسلامي . بجامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة . بعد أن تقدمت بنسخة من هذا التحقيق . على أساس مقابلة النسختين السابقتين . فقمت بمقابلتها على نسختي . بعد أن اطمأننت إلى أنها منقولة من نسخة مخالفة لنسختيّ : ( ز ، د ) . فرمزت لها بالرمز ( غ ) وقمت بمقابلتها مقابلة دقيقة في غضون عام كامل . لأنها مكتوبة بخط مغربي دقيق غير واضح . مما يستلزم حذراً وصبراً ومثابرة .

والنسخة مصورة من قسم التصوير . بالخزانة العامة . مكتبة الرباط بالمملكة المغربية . تحت رقم ١٦٣٤ د . وهي منسوخة حديثاً بقلم الناسخ يحيى الجوطي ( هكذا ) بن محمد بن يحيى العرام ( هكذا ) بن القاسم بن إدريس سنة ١٠٣٨ هـ .

وأوراقها مائتان وثمان وستين ورقة . بكل ورقة صفحتان . عدا الورقتين الأخيرتين ٢٦٧ ، ٢٦٨ . فبكل ورقة صفحة واحدة . وأسطر الصفحة ٣١ سطراً .

وتبدأ أوراق المصورة بصورة لجلدة المخطوطة . عليها عدة زخارف خطوطية . وسطها تماما ثلاث دوائر . بين الكبرى والتي تليها كتبت : الخزانة العامة ـ الرباط . قسم التصوير ـ فيلي ( هكذا ) ـ يجاورها من اليسار مستطيل كتب فيه رقم المخطوطة ـ ١٦٣٤ د بالأرقام الافرنجية . تليها ورقة عليها تمليكات وتعليقات وأنساب للأدارسة من العمرانيين والطالبيين وبني طاهر وبني عبد الواحد . ويظهر أن نسب الناسخ ينتهي إلى أحد فروع هؤلاء الأدارسة . تليها ورقة تعد في الحقيقة أول أوراق الكتاب . بها شرح لخطبة التسهيل . تليها الورقة الرابعة . بها بقية شرح خطبة

التسهيل بالصفحة اليمنى . وباليسرى تعريف موجز بابن عقيل نصه :

مؤلف هذا الكتاب هو قاضي القضاة بهاء الدين أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل . الهاشمي المصري الشافعي .

ولد سنة سبع وتسعين وستمائة . ولازم الشيخ أبا حيان اثنتي عشرة سنة . إلى أن قال : « ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل » . قال الشيخ ولي الدين العراقي : أخبرني الشيخ سراج الدين البلقيني أنه سمع الشيخ أبا حيان يقول ذلك .

وناب في الحكم بباب الفتوح عن القزويني . ثم بمصر عن ابن جماعة . ثم وقع بينهما . فاستمر بمصر الى أن ولي قضاء القضاة بالديار المصرية ... ثم درس بالخشابية بعد وفاة ابن جماعة . وكان رحمه الله كريما ؛ ولذلك لما مات وجد عليه دين . توفي سنة ٧٦٩ هـ . ودفن بتربته قريبا من ضريح الإمام الشافعي . .

من الشمني على المغني

تلي هذه الورقة ورقة خامسة هي في الحقيقة بداية الشرح إذ تبدأ بخطبة الشارح . تليها خطبة التسهيل . يليها : باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به . فبقية أبواب الكتاب حيث ينتهي بباب الهجاء . بعد ختام الشرح :

وهذا آخر الكتاب . والحمد لله أولا وآخراً . وظاهراً وباطناً . وصلى الله على سيدنا محمد . وآل محمد . وسلم . كلما ذكره الذاكرون . وغفل عن ذكره الغافلون . ورضي الله عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وعن سائر الصحابة أجمعين . والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين . ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

وفرغ منه لثلاث عشرة خلت من جمادى الأولى من عام ١٠٣٨ هـ . والحمد لله . وسلام على عباده الذين اصطفى .

ولقد أفدت من هذه النسخة كثيراً . في استكمال ما لم أستطع استكماله من التحقيق بمقابلة النسختين الأوليين . إذ جاءت كالحكم العدل المحايد الذي لا بد منه بين متنازعين لا يخلو الأمر بينهما من خلاف .

**النسخة المحققة . ومنهج التحقيق :** هذه النسخة المحققة التي وفقني الله لإعدادها للطبع . خدمة للعربية والمشتغلين بها . قد بذلت في إعدادها قصارى الجهد . حتى خرجت على هذا النحو الذي أرجو أن يرضي المشتغلين بالدراسات النحوية

واللغوية . ويمهد السبيل لأبنائنا طلاب الدراسات العليا للمضي قدما في دراساتهم التي تتصل بهذا الكتاب من قريب أو بعيد . فالله وحده يعلم كم من الجهد بذلت . وكم من الوقت أضعت . في سبيل استكمال هذا التحقيق .

يشهد بهذا تاريخ نسخ مخطوطة دار الكتب الذي مضى عليه الآن نحو عشرين عاماً . كما يشهد به هذا الثبت من المراجع من كتب النحو واللغة والشواهد . ومراجع الأعلام والبلدان والكتب والمصنفات التي أعددتها ضمن فهارس الكتاب .

ولقد كان همي الأول من هذا الجهد استخلاص نسخة مطابقة للنسخة الأم أو أقرب ما تكون منها . بمقابلة هذه النسخ الثلاث مقابلة دقيقة . لاستكمال النقص . وتصحيح الخطأ . وتدارك السهو . بالاستعانة بالمراجع المختلفة التي أشرت إليها . لاستخراج هذه النسخة التي هي مزيج من أصول النسخ الثلاث . مع اعتمادي أكثر الاعتماد على مخطوطة الأزهر ( ز ) . كما قلت . وللأسباب والمبررات التي أشرت إليها في بداية هذه المقدمة .

وقد استكملت مهمة التحقيق باعداد فهارس مستوفاة للأبواب والفصول والموضوعات . وللشواهد من القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر والرجز وكلام العرب . والأعلام والكتب والمصنفات والبلدان التي جاء ذكرها بالكتاب .

وإني إذ أحمد الله تعالى في البدء والختام . على ما وفق وأعان . لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الخالص لسعادة الأخ الفاضل الدكتور ناصر بن سعد الرشيد . مدير مركز البحث العلمي وتحقيق التراث الاسلامي بجامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة . لما قدم من جهود مخلصة صادقة . للنهوض بمهمة التحقيق على خير وجه . ولتفضله باختيار هذا الكتاب ليكون ضمن باكورة مطبوعات المركز الموقر . ولجميع من تفضلوا بالمعونة في التحقيق أو المراجعة . وأخص بالذكر سعادة الأخ الكريم الأستاذ عبد الكريم العزباوى . والزميل الفاضل الدكتور محمود مكي الأنصاري . وجميع الإخوة الأفاضل العاملين بالمكتبة ومراكز التصوير . داعيا المولى . جل وعلا . أن يجزيهم جميعاً عني وعن العربية وأهلها خير الجزاء .

والله أسأل أن يجنبني الزلل . ويوفقني للصواب وبلوغ الأمل . وتحقيق الهدف . وأن ينفع بهذا الكتاب محبي الدراسات النحوية واللغوية بعامة . ومحبي مصنفات ابن مالك وابن عقيل بخاصة . من أبناء وطننا العربي العزيز إنه سبحانه نعم المولى ونعم النصــير .

في غرة ذي الحجة ١٣٩٨ هـ
أول نوفمبر ١٩٧٨ م

د . محمد كامل بركات
جامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة

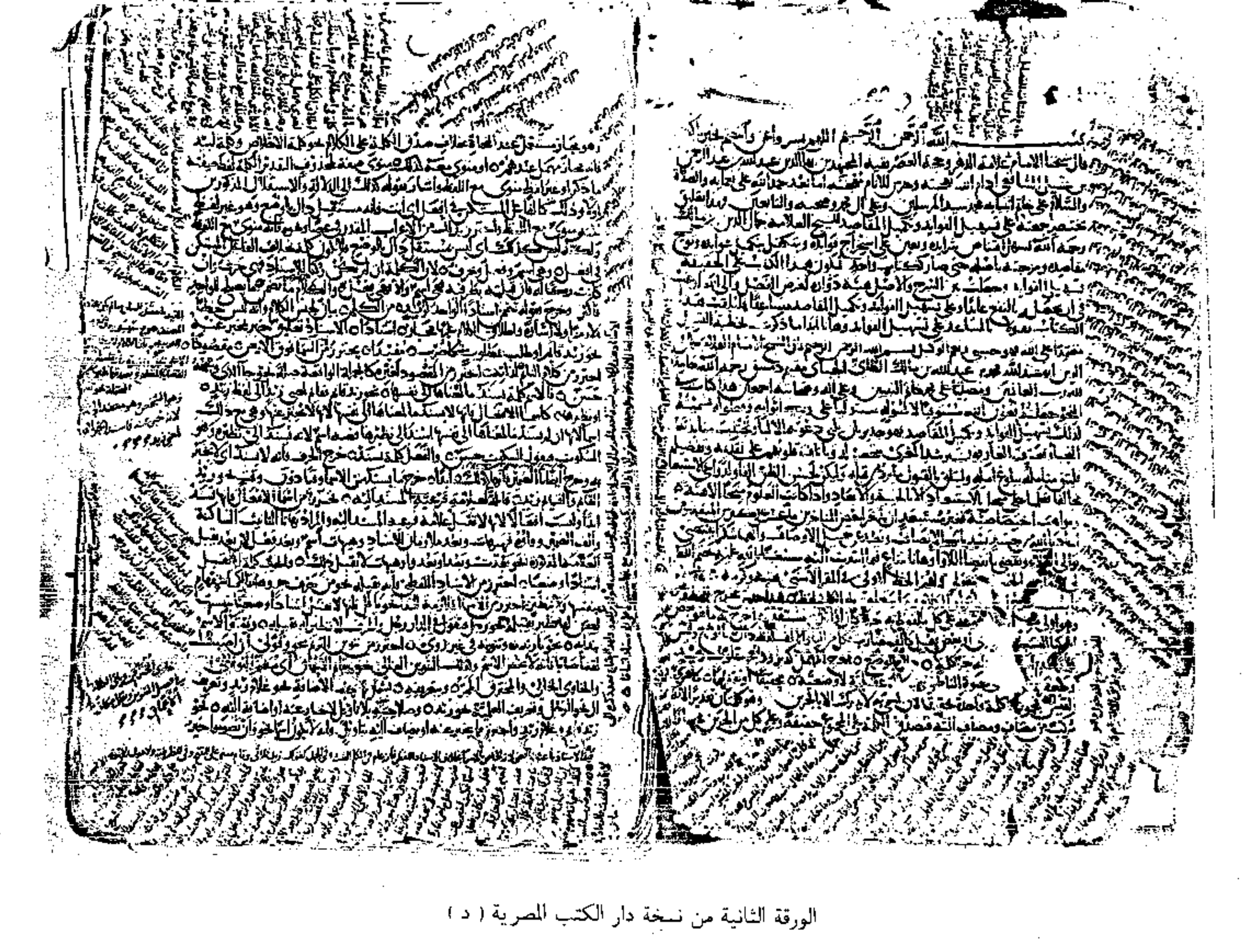

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم سهل لنا التسهيل

الورقة الثانية من نسخة المكتبة الأزهرية ( ز )

الورقة الأخيرة من نسخة المكتبة الأزهرية ( ز )



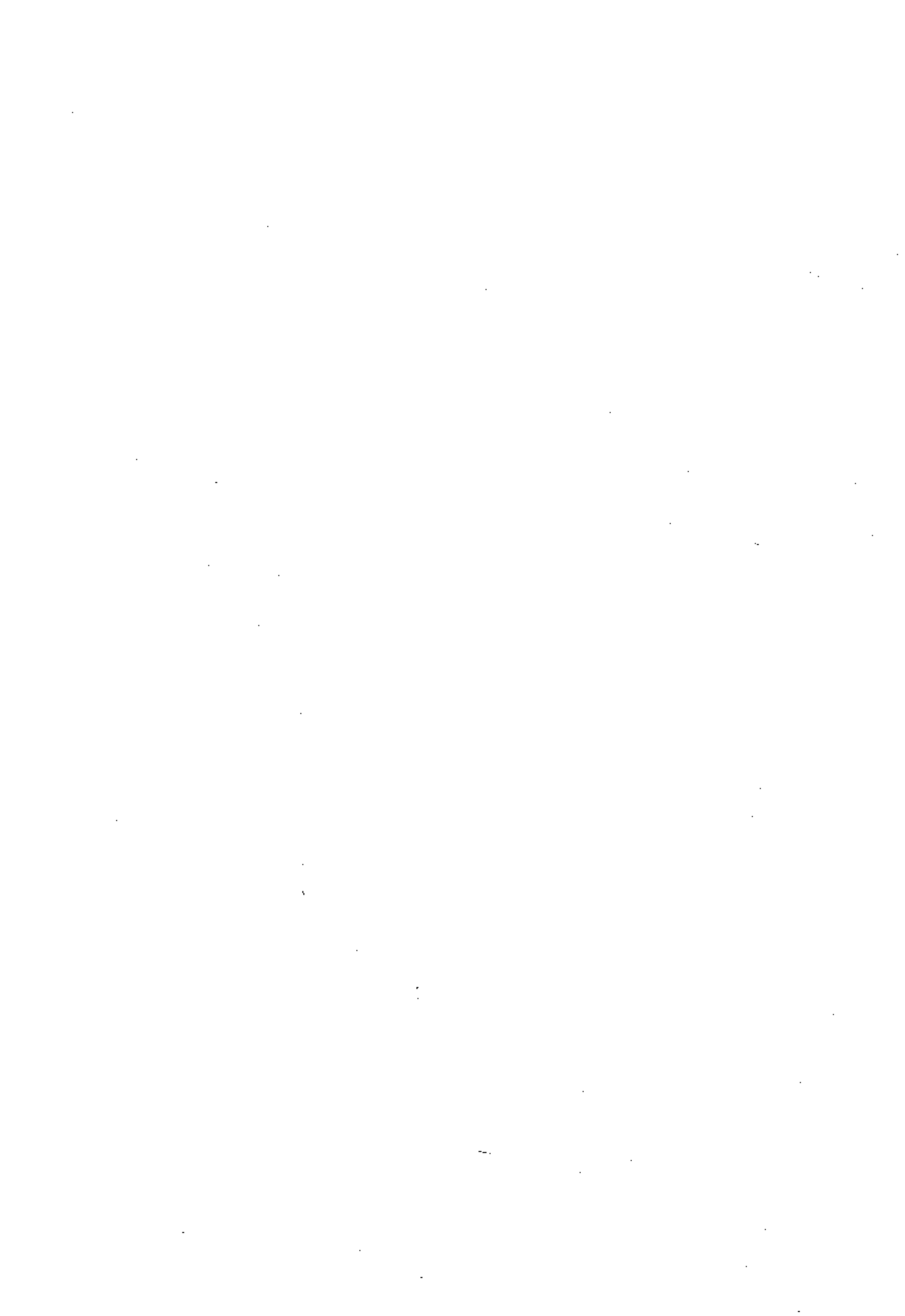
الورقة الأولى من نسخة دار الكتب المصرية ( د )



الورقة الثانية من نسخة دار الكتب المصرية ( د )

الورقة الأولى من نسخة الرباط ( غ )

الورقة الأخيرة من نسخة الرباط ( غ )



بسم الله الرحمن الرحيم

**اللهم سهل لنا التسهيل**[1].

صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً [2].

قال[3] الإمامُ العلّامة ، لسانُ المتكلمين ، ورحلةُ الطالبين ، عبد الله بهاء الدين بن عبد الرحمن بن عقيل ، عليه رحمة الملك الجليل آمين[4].

أمّا بعدَ حَمْد الله على نعمائه ، والصلاة والسلام على خاتم أنبيائه محمد سيد المرسلين ، وعلى آل[5] محمد وصحبه والتابعين ، فهذا تعليق مختصر ، جمعتُه على « تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » للشيخ العلامة جمال الدين بن مالك ، رحمه الله تعالى ، يسهل اقتناص شرائده ، ويعين على استخراج فوائده ، ويتكفَّل بتكميل عوائده[6] ، وتوضيح مقاصده ، ومزجتُه بأصله ، حتى صار ككتاب واحد ، ليكون هذا الكتاب على الحقيقة تسهيلَ

(١) سقطت العبارة كلها من ( غ )

(٢) زيادة في ( غ )

(٣) (٤) في ( غ ) : قال الشيخ الإمام ، علامة الدهر ، وحجة العصر ، بقية المجتهدين ، بهاء الدنيا والدين ، عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل ، الشافعي ، رحمه الله تعالى ، ونفع به وبعلومه .

(٥) في ( غ ) : وعلى آله وصحبه .

(٦) في ( غ ) : موائده .

الفوائد . وجعلت بين الشرح والأصل هيئة دوارة لغرض الفصل . وإلى الله أرغب في أن يجعله بالنفع عائدا . وعلى تسهيل الفوائد وتحصيل[1] المقاصد مساعداً .

فليلقب هذا الكتاب بعونه[2] « بالمساعد على تسهيل الفوائد » وهأنا أبدأ ما ذكرت[3] بخطبة التسهيل ، معتمداً على الله ، فهو حسبي ونعم الوكيل .

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى[4] الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .

قال الشيخ الإمام العلّامة جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله ابن مالك الطائيّ الجيّانيّ ، مقيم دمشق ، رحمه الله ، حامداً لله رب العالمين ، ومصلّياً على محمد خاتم النبيين ، وعلى آله وصحابته أجمعين :

هذا كتاب في النحو ، جعلته بعون الله مستوفياً لأصوله ، مستولياً على أبوابه وفصوله ، فسميته لذلك « تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » فهو جدير بأن يلبى دعوته الألبّاء ، ويجتنب منابذته النجباء ، ويعترف العارفون بِرُشْدِ المُغْرَى[5] بتحصيله ، وتأتلف قلوبهم على تقديمه وتفضيله . فَلْيَثِقْ متأمِلُه ببلوغ أمله ، ولْيَتلقَّ بالقبول ما يَرِدُ من قِبَلِه ، وليكن لحسنِ[6] الظَّنِّ

---

(١) في ( غ ) : وتكميل

(٢) سقطت من ( د ) .

(٣) في ( د . غ ) : لما ذكرت .

(٤) زيادة في ( غ ) .

(٥) في ( ز ) : المغزى .

(٦) في ( د ) : بحسن .

آلفاً . ولدواعي الاستبعاد مخالفاً . فقلّما خَلِيَ مُتَحلٍّ بالاستبعاد إلاّ بالخيبة والإبعاد . وإذا كانت العلومُ مِنَحاً إلهيّة . ومواهبَ اختصاصيَّة . فغيرُ مستبعدٍ أن يدخر لبعض المتأخِّرين ما عَسُر على كثير من المتقدّمين . أعاذنا الله من حَسدٍ يَسُدُّ باب الإنصافِ . ويصُدُّ عن جميل الأوصافِ . وألهمنا شكراً يقتضي تَواليَ الآلاءِ . ويقضي بانقضاء اللَّأواء . وهأنا ساعٍ[1] فيما انتُدِبْتُ إليه . مستعيناً باللهِ عليه . خَتم الله لي ولقارئيه بالحسنَى . وحَتم لي ولهم الحظَّ الأوفَى . في المقر الأسنى بمنّه وكرمِهِ .

(١) في النسخة المحققة من التسهيل : شارع . وبالهامش إشارة إلى أنها في بعض النسخ : ساع .

## ( ١ ) ـ بابُ شرح الكلمة والكلام وما يتعلّقُ به

( الكلمةُ لفظٌ ) ـ هذا جنسٌ مُخْرجٌ للخطِّ ونحوه، وهو أولى من « لفظةٍ » لوقوعه على كلِّ ملفوظٍ به، حرفاً كان أو أكثر.

( مستقلٌ ) ـ أخرجَ به ما هو بعض اسم، كياء النسب نحو: زَيْدِيّ، أو بعض فعل كألف ضارب. فكل من الياء والألف لفظ دالٌ بالوضع وليس كلمةً، لعدم استقلاله، لأنه جزء كلمة.

( دالٌ بالوضع ) ـ أخرج المُهْمَل كدَيْز وَرفْعَج، مقلوب زيد وجعفر، فإنه يدل على صوت الناطق به دلالة عقلية لا وضعية.

( تحقيقاً أو تقديراً ) ـ كامرئ[1] القيس، فمجموعهُ كلمةٌ واحدة تحقيقاً، لأن المسمَّى به لا يُدرَك إلا بالجزءين، وهو كلمتان تقديراً، لأنه مركَّبٌ من مضافٍ ومضافٍ إليه. فتصدُق الكلمةُ على المجموع حقيقةً، وعلى كلٍّ من الجزءين مجازاً، وهو مجازٌ مستعملٌ عند النحاة، بخلاف صدق الكلمة على الكلام نحو كلمة الإخلاص، وكلمة لبيد، فإنه مجاز مهمَلٌ عندهم.

( أو مَنْويٌّ معه كذلك ) ـ منوي صفة لمحذوف، التقدير: الكلمة لفظٌ صفتُه ما ذكر، أو غيرُ لفظٍ منويٌّ مع اللفظ، وأشار بقوله «كذلك» إلى الدلالة والاستقلال المذكورين أولا، وذلك كالفاعلِ المستكِنِّ في اِفعل أي أنت، فإنه

(١) في النسختين ( د، ز ): كامرء.

مستقلٌ دالٌ بالوضع ، وهو لفظ لكنه منويٌّ مع اللفظ ، واحترز « بكذلك » من الإعراب المقدَّر في « عصا » ونحوه فإنه منويٌّ مع اللفظ ولكنه ليس كذلك ، أي ليس بمستقلٍ دالٍّ بالوضع ، فلا يكون كلمة ، بخلاف الفاعل المستكنّ في « اِفعل » .

( وهي : اسمٌ ، وفعلٌ ، وحرفٌ ) ـ لأن الكلمة إن لم تكن ركناً للإسنادِ فهي حرفٌ ، وإن كانت ركناً له ، فإن قبلته بطرفيْهِ فهي اسمٌ ، وإلاّ فهي فعلٌ

( والكلامُ ما تضمَّنَ ) ـ ما يصلُح للواحِدِ فأكثرَ ، وخرج بقوله : « تضمَّنَ إسناداً » الواحد كزيد .

( من الكَلِم ) ـ بيان لجنس الكلام ، وأنه ليس خطاً ولا رمزاً ولا إشارةً ، وإطلاق الكلام عليها مجازٌ .

( إسناداً ) ـ الإسناد تعليقُ خَبَرٍ بمُخْبَرٍ عنه ، نحو : زيدٌ قائمٌ ، أو طلَبٍ بمطلوبٍ منه كاضربْ .

( مفيداً ) ـ تحرز[1] من نحو : السماءُ فوق الأرض .

( مقصوداً ) ـ احترز من كلام النائم .

( لذاته ) ـ احترز من المقصود لغيره ، كالجملة الواقعة صلةً نحو : جاء الذي وجهه حسن .

( فالاسمُ كلمةٌ يُسنَدُ ما لمعناها إلى نفسِها ) ـ نحو : زيدٌ قائمٌ ، فقائم

---

(١) في ( ز ) : يحترز .

لمعنى زيد[1]. وهو الشخص، وهو مُسْنَدٌ إلى زيدٍ لأنه خَبَرٌ عنه، فأسندَ الخَبرُ الذي لمعنى زيدٍ[2] إلى لَفظِ زيدٍ.

( أو نظيرها ) ـ كأسماء الأفعال. فإنها لا يُسنَد ما لمعناها إلى نفسها، لأنها لا يُخبَر عنها، وهي مع ذلك أسماء، لأنها إن لم يُسْنَدْ ما لمعناها إلى نفسِها أسند إلى نظيرها. فصه اسمٌ لأنه يُسْنَدُ إلى نظيره وهو السكوت، فتقول: السكوتُ حسَنٌ.

( والفعلُ كلمةٌ تُسنَدُ ) ـ خرج الحرفُ. فإنه لا يُسنَد، أي لا يخبر به، وخرج أيضاً تاء الضمير فإنها كذلك.

( أبداً ) ـ خرج ما يُسْنَدُ من الأسماء وقتاً دون وقت، نحو: زيدٌ القائمُ، والقائمُ زيدٌ.

( قابلةٌ لعلامةِ فرعيَّةِ المسنَدِ إليه ) ـ تحرُّز من أسماء الأفعال. فإنها تُسْنَدُ أبداً وليست أفعالاً، لأنها لا تقبل علامةَ فرعيَّةِ المُسْنَدِ إليه. والمُرادُ بها: تاء التأنيث الساكنة وألف الضمير وواوه. فهيهاتَ وبَعُدَ ملازمان للإسناد. وهيهاتَ اسمٌ وبَعُدَ فعلٌ، لأنَّ بَعُدَ يقبل العلامةَ المذكورةَ نحو: بَعُدَتْ و بَعُدَا وبَعُدُوا. وهيهاتَ لا يقبل[3] ذلك.

( والحرفُ كلمةٌ لا تقبل إسناداً وضعيًا ) ـ احترز من الإسناد اللفظيّ فإنه يقبله نحو: مِنْ حرفُ جرٍّ. وهَلْ حرفُ استفهام.

( بنفسِها ولا بنظير ) ـ احترزَ من الأسماء الملازمة للنداء نحو: يا فُلُ

(١) (٢) سقط ما بين الرقمين من ( ز ).

(٣) في ( د ): لا تقبل.

فإنها لا تقبل إسناداً وضعياً بنفسها، لكن لها نظيرٌ يقبله، نحو: رجل، فتقول: في الدار رجل، والحرف لا نظير له يقبله.

( ويعتبرُ الاسمُ بندائِه ) ـ نحو: يا زيدُ.

( وتنوينه في غير رَوِيّ ) ـ احترز من تنوين الترنُّم نحو:

( ١ ) « وقولي إن أصبتَ لقد أصابا »[1]

فإنه لا يخص الاسم، وكذلك التنوين الغالي نحو:

( ٢ ) « وقاتم الأعماقِ[2] خاوي المخترَق »[3]

ويأتي الكلام عليهما في فصل التنوين، ويقال: مكانُ قاتمُ الأعماق[4]، أي مُغَبَرّ النواحي، والخاوي الخالي، والمختَرق المَرّ.

( وبتعريفِهِ ) ـ يشمل تعريفَ الإضافة نحو: غلام زيدٍ، وتعريفَ ال نحو: الرجلُ، وتعريفَ العلَم نحو: زيدٌ.

( وصلاحيته بلا تأويل لإخبارٍ عنه أو إضافةٍ إليه ) ـ نحو: زيدٌ قائم، وغلامُ زيدٍ. واحترز مما يخبر عنه أو يضاف إليه بتأويل، فإنه لا يكون

---

(١) صدر البيت: أقلي اللوم عاذلَ والعتابَنْ. والعجز في شرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي والعدوي: وقولي إن أصبتُ لقد أصابَنْ. ص ٢، ٣ وهو من قصيدة لجرير ديوانه ص ٦٤

(٢)(٤) سقط ما بين الرقمين من ( ز ).

(٣) ص ٤، ٥ من ش ش ابن عقيل للجرجاوي والعدوي: المخترقن. وعجز البيت: مشتبه الأعلام لَمّاع الخفقن ـ من قصيدة لرؤبة بن العجاج ـ ديوانه ص ١٠٤ وهو الشاهد الخامس في خزانة الأدب للبغدادي جـ ١ ص ٨١ قال: وهو من شواهد سيبويه وضبطه:

وقاتِم الأعماقِ خاوي المختَرِقْن بكسر القاف. وفي الدرر اللوامع جـ ٢ ص ١٠٤ ضبطه: المختَرَقْنْ بفتح القاف.

اسماً نحو : « وأن تصُومُوا خيْرٌ لكم[1]»و « هذَا يومُ ينفعُ الصَّادقِينَ صِدْقُهم[2]» أي : صومكم ، ويومُ نَفْعٍ .

( أو عَوْدِ ضميرٍ عليه ) ـ نحو : « مهما تأتنا به[3]» ، وما أحسنَ زيداً .

( أو إبدالِ اسمٍ صريحٍ منه ) ـ نحو : كيف أنتَ ؟ أصحيحٌ أم سقيمٌ ؟

( وبالإخبارِ به مع مُباشرَةِ الفعلِ ) ـ نحو : القتالُ إذا جاءَ زيدٌ . فإذا اسمٌ،لأنَّ الإخبارَ بها ينفي الحرفيَّةَ ، ومباشرة الفعل ينفي الفعليَّةَ ، فتعيَّنت الاسميَّةُ .

( وبموافقةِ ثابتِ الاسميَّة في لفظٍ[4] ) ـ نحو وَشْكَانَ بمعنى وشَك أي قَرُب ، فإنه موافقٌ في اللفظ لسَكْرانَ .

( أو معنى دونَ مُعارِض ) ـ كموافقة « قد » لَحسْب في قولك : قَدْ زيدٍ درهمٌ . واحترز من واو « مع » فإنها موافقة لمع في المعنى نحو : سار زيدٌ والنيلَ ، أي : مع النيل ، وليست اسماً لأنه عارض هذه الموافقة أنها على حرف واحدٍ صَدْراً ، وما كان كذلك لا يكون اسماً بل حرفاً كباء الجرِّ ، وإنما يقع ما كان من الأسماء على حرف واحدٍ آخِراً نحو تاء الضمير .

( وهو ) ـ أي الاسمُ .

( لِعَيْنٍ ) ـ كزيدٍ ورجلٍ .

---

(١) البقرة آية ١٨٤

(٢) المائدة آية ١١٩

(٣) الأعراف آية ١٣٢ « وقالُوا مَهْمَا تأتِنا به مِنْ آيةٍ » .

(٤) أي ويعتبر الاسم بموافقته للفظِ ثابتِ الاسمية ، كوَشْكانَ ، وهو بمعنى وشَك أي قَرُبَ ، فهو موافق لسكرانَ ، في اللفظ ، وهو ثابت الاسمية .

( أو معنى ) كقيام وقُعُودٍ .

( اسماً ) ـ كما مثل .

( أو وصفاً ) ـ فصفة العين كقائم وقاعد ، وصفة المعنى كجليّ وخفيّ .

( ويُعتَبر الفعلُ بتاء التأنيثِ الساكنة ) ـ نحو : نِعْمَتْ وبِئْسَتْ . وقيَّدها بالساكنة احترازاً من المتحركة بحركة الإعراب ، فإنها مختصةٌ بالأسماء كمسلمة ، أو بحركة البناء ، فإنها تلحق الحرف كَلاتَ ورُبَّتَ وثُمَّتَ .

( ونُونِ التوكيدِ الشائع ) ـ نحو : « لنُخْرِجَنَّكَ يا شُعَيبُ »[1] ، واحترز بالشائع من شُذُوذِ لحاقها اسمَ الفاعل كقوله ، ـ أنشده ابن جنّي :

( ٣ ) أريتَ إنْ جاءتْ به أُملُودا مُرَجَّلاً ويلبس البُرودَا
أقائلُنَّ أحضروا الشُّهودا ؟[2]

وأصلُ « أريْت[3] » أرأيتَ فحذفت همزة الماضى كما[4] حذفت همزة المضارع ، والمشهور في لغة العرب عدم حذف همزة الماضي[5]. والأُملودُ الناعمُ ، يقال رجلٌ أُملود ، وامرأة أملودة .

( ولزُومه مع ياء المتكلِّم نونَ الوقاية ) ـ نحو أكرمني . واحترز مما لا يلزم نون الوقاية مع الياء كاسم الفعل نحو : عليكني ، وعليك بي .

---

(١) الأعراف آية ٨٨

(٢) قاله رؤبة ـ شرح شواهد العيني على هامش شرح الأشموني على الألفية جـ ١ ص ٢٢ والشاهد على لحاق نون التوكيد اسم الفاعل شذوذاً في قوله ، أقائلُنَّ . . ملحقات ديوانه ص ١٧٣

(٣) سقطت هذه اللفظة من ( ز )

(٤) (٥) سقط ما بين الرقمين من ( ز )

( وباتِّصالِهِ بضمير الرفع البارز ) ـ نحو ضربْت . واحترز بالبارز من المستتر ، فإنه لا يَخُصُّ الفعلَ ، بل يكون فيه وفي غيره نحو : زيدٌ قائمٌ ، وزيد قامَ .

( وأقسامهُ ) ـ أي الفعل .

( ماضٍ) نحو : ضربَ .

( وأمرٌ ) ـ كاضربْ .

( ومضارعٌ ) ـ كأضربُ [1] .

( فيميِّز الماضيَ التاءُ المذكورةُ ) ـ يعني تاء التأنيث الساكنة نحو : قامتْ ونعمتْ .

( والأمرَ معناه ، ونونُ التوكيد ) ـ أي معنى الأمر نحو : اضربَنَّ ، فإن دلت الكلمة على أمر ولم تقبل التوكيد فهي اسم كصه ، وإن قبلت النون ولم تدل على الأمر فهي فعل مضارع نحو : هل تفعلَنَّ ؟

( والمضارعَ افتتاحُه بهمزة للمتكلِّم مفرداً ) ـ نحو : أقومُ ، واحترز من همزة لا تكون للمتكلِّم نحو : أكرمَ .

( أو بنونٍ له عظيماً ) ـ كقولِ المعظِّم نفسَه : نحنُ نفعلُ . واحترز من نون لا تكون للمتكلِّم نحو : نَرْجسَ الدواءَ إذا جعل فيه نرجساً .

( أو مُشاركاً ) ـ كقول من معه غيره : نفعلُ .

---

(١) في ( ز ) : كيضرب .

( أو بتاء للمخاطب ) ـ نحو : أنتَ تفعلُ . واحترز من تاء لا تكون للمخاطَب نحو : تعلَّمَ .

( مطلقاً ) ـ أيْ مفرداً كان أو مثنّى أو مجموعاً ، نحو : أنتَ تقومُ ، وأنتما تقومان ، وأنتم تقومون ، مؤنثاً كان أو مذكّراً نحو : أنتِ تقومين ، وأنتما تقومان ، وأنتُنَّ تَقُمْنَ .

( للغائبةِ ) ـ نحو : هندٌ تقومُ .

( وللغائبتين ) ـ الهندانِ تقومان .

( أو بياءٍ للمذكّر الغائب ) نحو : يقومُ زيدٌ ، واحترز من ياء لا تكون للمذكّر نحو : يَرْنأَ الشَّيبَ إذا خَضَبه باليرنأ ، وهو الحنّاء ، ويقال : اليرنأ واليُرنأ بالفتح والضم ، مهموزين بلا مَدٍّ ، والْيُرنَّاء بالضمِّ ممدوداً .

وسألتْ فاطمة ـ رضي الله عنها ـ النبيَّ صلى الله عليه وسلَّم عن اليرنا فقال : ممَّنْ سَمِعْتِ هذه الكلمةَ ؟ قالتْ : من خَنْسَاءَ . قال : القُتيْبِيَ : لا أعرفُ لهذه الكلمة في الأبنية مثلًا . وقولهم : يَرْنأ من غريب الأفعال[1] .

( مطلقاً ) ـ أي مفرداً كان نحو : زيدٌ يقومُ ، أو مثنًّى نحو : الزيدان يقومان ، أو مجموعاً نحو : الزيدون يقومون .

( والغائباتِ ) نحو : الهنداتُ يَقُمْنَ .

---

(١) في القاموس : ( اليرنَّأ ) بضم الياء وفتحها مقصورةً مشدَّدةَ النُونِ . واليرنَّاءُ بالضمِّ والمدّ الحناء . ويرنأ صبغ به كحنّأ . وهو من غريب الأفعال .
ابن بري : إذا قلت اليَرَنَّأ بفتح الياء همزتَ لا غير ، وإذا ضممت جاز الهمزُ وتركُه . ومثله في كتاب النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ، تحقيق محمود محمد الطناحي ـ عيسى البابي الحلبي .

( والأمرُ مستقبلٌ أبداً ) ـ لأنه مطلوبٌ منه حصولُ ما لم يحصل نحو : « يأيُّها المدَّثِّرُ . قُمْ فأنذرْ[1] » أو دَوامُ ما حصل نحو : « يأيُّها النَّبيُّ اتَّقِ اللهَ[2] » .

( والمضارعُ صالحٌ له ) ـ أي للإستقبال .

( وللحالِ ) ـ فإذا قلت : يَقُومُ ، احتمل الحالَ والاستقبالَ ، وهذا مذهبُ الجمهور .

( ولو نُفِيَ بلا ) ـ نحو : لا أضرِبُ ، وهذا مذهبُ الأخفش والمبرّد .

( خلافاً لمن خصَّها بالمستقبل ) ـ هُمْ معظمُ المتأخِّرين ، ومن وروده مع لا للحال قوله تعالى : « واللهُ أخرجكم من بُطونِ أُمهاتِكم لا تعلَمُونَ شيئاً »[3].

( ويترجَّحَ الحال مع التجريد ) ـ أي إذا تجرَّد المضارعُ عن القرائن المخلِّصة للاستقبال أو الحال كان حملُه على الحال أرجحَ من حمله على الاستقبال .

( ويتعيَّنُ ) ـ أي الحالُ .

( عند الأكثر ) ـ وهو الصحيح ، وزعم بعضُهم أنه لا يتعين ، وهو ضعيف .

( بمصاحبةِ الآنَ ) ـ نحو : أجيئُكَ الآنَ .

---

(١) المدثر آية ١ . ٢

(٢) الأحزاب آية ١

(٣) النحل آية ٧٨

( وما في معناه ) ـ كالساعة والحين وآنفاً .

( وبلام الابتداء ) ـ نحو : إنَّ زيداً ليقومُ .

( ونفيه بليس ) ـ نحو : ليس يقومُ زيدٌ [١]

( وما ) ـ نحو : ما يقومُ زيدٌ .

( وإنْ ) ـ نحو : إنْ يقومُ زيدٌ .

( ويتخلَّصُ للاستقبالِ ) ـ أي المضارعُ .

( بظرف مستقبل ) ـ نحو : أزورك إذا تزُورُني ، فأزور مستقبل لعمله في إذا وهو ظرف مستقبل ، وتزورني كذلك لإضافة إذا إليه .

( وبإسناده )[٢] ـ أي المضارع .

( إلى متوقَّع ) ـ نحو :

٤ ) يَهُولُك أن تموتَ وأنتَ مُلْغٍ    لما فيه النجاةُ من العذابِ[٣]

فيهول[٤] مستقبل لإسناده إلى أن تموتَ ، وهو مستقبل ، يقال : هاله الشيءُ يهوله هولاً أي أفزعه .

( وباقتضائه طلباً ) ـ نحو : « والوالداتُ يُرْضِعْنَ » [٥].

---

(١) في ( د ) : زيد ليس يقوم .

(٢) في النسخة المحققة من التسهيل . وبإسناد ، مع الإشارة في الهامش إلى أنه في نسخة : وبإسناده ، والتحقيق من النسخ الثلاث .

(٣) قال الشنقيطي في الدرر اللوامع جـ ١ ص ٤ ، لم أقف على قائله . والشاهد موضح بالشرح .

(٤) في ( د ) : فيهولك

(٥) البقرة آية ٢٣٣

( أو وعداً ) ـ نحو : « يُعَذِّبُ مَنْ يشاءُ »[1].

( وبمصاحبةِ ناصبٍ ) ـ أي ظاهراً كان نحو : أريد أن أخرج ، أو مقدَّراً نحو : جئت لأقرأ.

( أو أداةِ ترجٍّ ) ـ نحو : لعلَّ الله يرحمُنا.

( أو إشفاقٍ ) ـ نحو لعلَّ العدوَّ يقدُمُ. والفرق بين الرجاء والإشفاق أن المرجوَّ محبوبٌ والمشفق منه مكروه.

( أو مجازاةٍ ) نحو : إن يَقُمْ زيدٌ يَقُمْ عمروٌ.

( أولَوْ المصدرية ) ـ نحو : « يَودُّ أحدُهم لو يُعَمَّرُ[2] » ـ واحترز بالمصدرية من الامتناعية فإنها تصرف المضارع إلى المضيّ نحو : لو يقومُ زيدٌ لقامَ عمروٌ.

( أو نون توكيد )[3] ـ أي ثقيلةً كانت نحو : « لنخرجنَّكَ يا شُعَيْبُ »[4] ، أو خفيفةً نحو : « لنَسْفعاً بالنَّاصيةِ[5] ».

( أو حرف تنفيس ، وهو السين ) ـ نحو سَيقُومُ.

( أو سوف ) ـ نحو : سوف أقومُ.

---

(١) العنكبوت آية ٢١

(٢) البقرة آية /٨٦

(٣) في ( د ) أو نون التوكيد :

(٤) الأعراف آية ٨٨

(٥) العلق آية ١٥

( أو سَفْ ) ـ نحو : سَفْ أقومُ . حكاها الكوفيُّون .

( أو سَوْ ) ـ نحو : سَوْ أقومُ . حكاها الكسائي عن ناس من أهل الحجاز .

( أو سَيْ ) ـ نحو : سَيْ أقومُ . وهذه أغربُ لغاتِها ، وحكاها صاحب المحكم .

( وينصرف إلى المضيّ ) ـ أي المضارع .

( بلَمْ ) نحو : لم أضربْ .

( ولَمّا الجازمة ) ـ نحو : لما يقُمْ زيدٌ . واحترز بالجازمة[1] من التي بمعنى إلاّ فإنها لا تدخل إلا على ماضٍ لفظاً مستقبلٍ معنى نحو : أنشدك الله لَمّا فعلتَ ، أي : ما أسألك إلاّ فعلَكَ ، ومن التي هي حرف وجوب لوجوب ، فإنها لا تصحب إلا ماضياً لفظاً ومعنى نحو : لما قام زيدٌ قامَ عمروٌ . ولم يقيِّد لم بكونها جازمة لينبِّه على أنها تصرف المضارع إلى المضيّ وإن لم تجزمه كقوله :

٥ ) لولا فوارسُ كانوا حولهم صُبُراً     يومَ الصُّلَيْفَاء لم يُوفُونَ بالجار[2]

( ولو الشرطية غالباً ) ـ نحو : « ولو يؤاخذُ اللهُ الناسَ »[3] ، واحترز

(١) سقطت « الجازمة » من ( ز ) .

(٢) في شرح الأشموني مع شرح الشواهد للعيني جـ ٢ ص ٣١٥ : وأنشد الأخفش :
لو لا فوارس من ذهل وأسرتهم . . . وفي حاشية الصبان على الأشموني مع شرح شواهد العيني جـ ٤ ص ٦ قال : والشاهد في : لم يوفون ، حيث لم ينجزم يوفون بلم للضرورة ، وظاهر كلام ابن مالك جواز ذلك على قلة مطلقاً .

(٣) النحل آية ٦١

بقوله : غالباً من ورود الشرطية بمعنى إنْ . فإنها تصرف المضارعَ حينئذ إلى الاستقبال نحو :

( ٦ ) لا يُلْفِكَ الرَّاجيك إلَّا مظهراً خلُقَ الكرامِ ولو تكونُ عديما[١]

( وإذْ ) ـ نحو : « وإذْ تقولُ للَّذي أنعمَ اللهُ عليه »[٢].

( وربما ) ـ نحو :

ربما تكره النفوسُ من الأمر له فرجةٌ كحلِّ العقال[٣].

( وقد في بعض المواضع ) ـ قد كربما في التقليل والصرف إلى المضيِّ ، فإن خلَتْ من التقليل خلت غالباً من الصرف إلى المضيِّ ، وتكون للتحقيق في نحو : « قد نعلَمُ إنَّه ليحزُنُك الذي يقولون »[٤]. وقد تخلو من التقليل وتصرف إلى المضيِّ نحو : « قد نرَى تَقلُّبَ وجهك »[٥].

( وينصرفُ الماضي إلى الحال بالإنشاءِ ) ـ نحو : بعتُ واشتريتُ وأعتقتُ . فهذه ماضيةٌ لفظاً حاضرةٌ معنى . والإنشاء في اللغة مصدر أنشأ ، وفي الاصطلاح عبارة عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود كإيقاع التزويج بزوَّجتُ ، والتطليق بطلقت . والبيع والشراء ببعتُ واشتريتُ .

---

(١) في حاشية الصبان على الأشموني جـ ٤ ص ٣٨ :
لا يَلْفِكَ الراجُوك إلَّا مُظهراً . . . قال : والشاهد في : ولو تكونُ فإن لو حرف شرط في المستقبل مع أنه لم يجزَم لأن لو بمعنى إنْ لا يجزم ويصرف الماضي إلى المستقبل . والمضارع إلى المستقبل معنى . قال : هو من الكامل ولم ينسبه إلى قائله .

(٢) الأحزاب آية ٣٧

(٣) الدرر اللوامع جـ ١ ص ٤ قال : استشهد به على أن ربما تقلب معنى المضارع للمضيّ . والبيت من شواهد سيبويه لأمية بن أبي الصَّلت .

(٤) الأنعام آية ٣٣

(٥) البقرة آية ١٤٤

(وإلى الاستقبال بالطلب) ـ نحو: غفر الله لزيدٍ.

(والوعد) ـ نحو: «إنَّا أعطيناك الكوثر»[1].

(وبالعطفِ على ما عُلِمَ استقبالُه) ـ نحو: «يَقْدُمُ قومَه يوم القيامة فأوردهمُ النَّارَ»[2].

(وبالنفي بلا) ـ نحو:

٧) رِدُوا فواللهِ لا ذدناكمُ[3] أبداً      مادام في مائِنَا وِرْدٌ لنُزَّال[4]

(وإنْ) ـ نحو: «ولئن زالتَا إنْ أمسكهما من أحدٍ من بعدِه»[5].

(بعد القسم) ـ قيد في النفي[6] بلا وإنْ.

(ويَحتمل) أي الماضي.

(المضيَّ والاستقبال بعد همزة التسوية) ـ نحو: سواء عليَّ أقمتَ أم قعدتَ.

(وحرفِ التحضيضِ) ـ نحو: هلَّا ضربتَ زيداً؟ إن أردت المضيَّ كان

(١) الكوثر آية ١

(٢) هود آية ٩٨

(٣) في (د): لا زرناكم.

(٤) في الدرر اللوامع جـ ١ ص ٤: لوَرَّاد بدلاً من: لنُزَّال. قال: ولم أعثر على قائله. والشاهد في قوله: لا ذدناكم أبداً. حيث يتصرف الماضي إلى الاستقبال بنفيه بلا.

(٥) فاطر آية ٤١

(٦) في (د) / للنفي

توبيخاً . أو الاستقبال كان أمراً . ومن الثاني قوله تعالى : « فلولا نفَر من كلِّ فرقةٍ منهم طائفة »[1] أي لينفر .

( وكلّما ) ـ مثال المضيّ : « كلّما جاء أمةً رسولُها كذَّبوه »[2]. ومثال الاستقبال : « كلّما نضِجَتْ جلودُهم »[3].

( وحيثُ ) ـ مثال المضيّ : « فأتوهنَّ من حيثُ أمركم الله »[4] ومثال الاستقبال : « ومِنْ حيثُ خَرجْتَ »[5].

( وبكونه صلةً ) ـ مثال المضيّ : « الذين قال لهم الناسُ »[6] ومثال الاستقبال : « إلاّ الذين تابُوا من قبل أن تقدِرُوا عليهم »[7]

( أو صفةً لنكرة عامةٍ ) ـ مثال المضيّ :

( ٨ ) رُبَّ رِفْدٍ هرقته ذلك اليو م وأسرى من معشر أقتال[8]

ومثال الاستقبال : « نضَّر الله امرأ سمع مقالتي فأدّاها كما سمعها »[9] أي : يسمع مقالتي ، لأنه ترغيب لمن أدرك حياته في حفظ ما يسمعه منه ويبلغه لأمته . والرفد أيضاً القدح الضخم . والأقتال جمع قِتل وهو العدوّ ، ومعنى نضَّر الله امرأ نعَّمه .

(١) التوبة آية ١٢٢ .

(٢) المؤمنون آية ٤٤

(٣) النساء آية ٥٦

(٤) البقرة آية ٢٢٢

(٥) البقرة آية ١٤٩

(٦) آل عمران آية ١٧٣

(٧) المائدة آية ٣٤

(٨) الدرر اللوامع جـ ١ ص ٥ من قصيدة طويلة للأعشى ـ ديوانه ص ١٣ برواية : أقيال . والشاهد في مجيء الماضي صفة لنكرة عامة دالاً على المضيّ في قوله : رب رفد هرقته . . .

(٩) في التاج الجامع للأصول جـ ١ ص ٦٨ . ونص رواية الترمذي وأبي داود : « نضَّر الله امرأ سمع منا شيئاً فبلغه كما سمع . فرب مبلَّغ أوعى من سامع » . وفي رواية للترمذي : « نضَّر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها وحفظها وبلغها . فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه » .

## ( ٢ )- باب إعراب الصحيح الآخر

يطلق الإعراب في اللغة على الإبانة ، أعرب الرجل عن حاجته أبان عنها ، وعلى التحسين ، أعربتُ الشيءَ : حسَّنتُه[١] ، وعلى التغيير عربَتْ معدةُ البعير تغيَّرت ، وأعربها الله غيَّرها ، وفي الاصطلاح على ما يلحق أواخرَ الكلمة المعربةِ من حركةٍ أو حرفٍ أو سكونٍ أو حذفٍ ، كما ذكر المصنف ، وزعم أنه مذهبُ المحققين . وذهبَ متأخرو المغاربة إلى أنه عبارة عن التغيير الذي في أواخر الكلم ، وهو ظاهر قول سيبويه ، واختيار الأعلم .

( الإعراب ) ـ أي في الاصطلاح

( ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركةٍ ) ـ مِنْ بيانٌ لما ، والحركة هي الضمةُ نحو : جاء زيدٌ ، والفتحةُ نحو : رأيتُ زيداً ، والكسرةُ نحو : مررتُ بزيدٍ .

( أو حرفٍ ) ـ هو الواو والألف والياء والنون ، نحو : جاء أبوك والزيدان ، ورأيت الزيدين يضربُون .

( أو سكون ) ـ نحو : لم يضربْ .

( أو حذف ) ـ نحو : لم يضربا .

---

(١) في ( د ) : أعرب الشيء حسنه .

( وهو ) ـ اي الإعراب .

( في الاسمِ أصلٌ ) ـ وهذا مذهبُ البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصلٌ في الأسماء وفي الأفعال ، وقيل هو أصل في الفعل فرع في الاسم ، حكاه في البسيط .

( لوجوب قبوله ) ـ أي الاسم .

( بصيغةٍ واحدةٍ معانيَ مختلفةً ) ـ وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة نحو : قام زيدٌ ، ورأيتُ زيداً ، ومررتُ بزيدٍ .

( والفعلُ والحرفُ ليسا كذلك ) ـ أي ليس كل واحد منهما يقبل بصيغةٍ واحدةٍ معانيَ مختلفةً .

( فَبُنيا ) ـ أي الفعل والحرف .

( إلاَّ المضارعَ ، فإنه شابَه الاسمَ بجواز شِبه ما وجبَ له فأُعربَ ) وجه الشبه أن كلا منهما يعرض له بعد التركيب معانٍ تتعاقب على صيغةٍ واحدةٍ . ففي قولك : لا تأكل السمكَ وتشرب اللبن . يحتمل النهي عن الفعلين مطلقا ، وعن الجمع بينهما ، والنهي عن الأول واستئناف الثاني ، فيُدَلُّ على كل معنى منها بإعراب . فعلى الأول تجزم الثاني كالأول ، وعلى الثاني تنصبه ، وعلى الثالث ترفعه . فيزول اللبس الذي عرض في الفعل بالإعراب ، كما يزول اللبس الذي يعرضُ[1] في الاسم بالإعراب نحو : ما أحسنَ زيداً في التعجب ، وما أحسنُ زيدٍ في الاستفهام ، وما أحسنَ زيدٌ في النفي ، فلما كان الاسم والفعل شريكين في قبول المعاني بعد التركيب اشتركا في الإعراب .

---

(١) في ( ز ) : عرض .

وإنما قال ، بجواز ، تنبيهاً على أن الشَّبه الذي لأجله أعرب المضارعُ ليس هو موجباً للإعراب ، لأنه كان يمكن إذا ألبس المضارع في بعض المواضع أن يُزالَ اللَّبسَ بغير الإعراب . بخلاف الإلباس الذي في الاسم فإنه لا يمكن زواله بغير الإعراب ، فلذلك وجب الإعراب للاسم وجاز للفعل .

وإنما قال ، شبه ما وجب له ، ولم يقل بجواز ما وجب له لأن المعانيَ التي أوجبت للاسم الإعرابَ ليست المعاني التي جوَّزتْ للفعل الإعراب . بل هذه شبه تلك ، ووجه الشبه بينهما أنها معانٍ تطرأ بعد التركيب كتلك .[1]

( ما لم يتصلْ به نونُ توكيدٍ أو إناثٍ ) ـ فإن اتصل به أحدُهما بُني نحو ، هل تضربَنَّ يا زيدُ ؟ ويا هنداتُ هل تضربْنَ ؟ وإن لم يتصل به بل فصل فاصل نحو ، هل تضربانِّ يا زيدان ؟ وهل تضربُنَّ يا زيدون ؟ وهل تضرِبِنَّ يا هندُ ، أعرب كالمجرَّد نحو ، هل تضربُ ؟

( ويمنع إعرابَ الاسم مشابهةُ الحرف ) ـ كشبهه له في الوضع نحو تاء ضربتُ ، أو في تضمُّن معناه كأسماء الشرط والاستفهام نحو ، متى ومهما ، أو في نيابته عن الفعل وعدم تأثره كأسماء الأفعال ، أو في افتقاره كالموصولات .

( بلا معارض ) احترز من أيّ فإنها مشبهة للحرف سواء كانت شرطاً أم استفهاماً أم موصولة ، لكن عارض هذه المشابهة لزومها للإضافة وكونُها بمعنى بعض إنْ[2]أضيفت إلى معرفة ، وبمعنى كل[3] إن أضيفت إلى نكرة ، فغلبت مشابهتها المعرب على مشابهتها المبني ، لكونها داعية إلى ما يستحقُّه الاسم بالأصالة[4]وهو الإعراب .

---

(١) في ( د ) ، كذلك .

(٢) (٣) سقط ما بين الرقمين من ( د ) .

(٤) في ( د ) ، من الأصالة .

( والسلامة منها تمكُّن ) ـ أي في مشابهة الحرف تثبت في مقام الأصالة ، فلذا يُتصرَّف في المتمكِّن بحركات أو حروف ، بخلاف المبنيِّ فإنه فاقد لهذا التصرف .

**والمتمكن قسمان :** متمكن أمكن ، وهو المنصرف ، ومتمكن غير أمكن وهو غير المنصرف .

( وأنواع الإعراب رفعٌ ونصبٌ وجرٌ وجزمٌ ) ـ فالإعراب جنسٌ هذه أنواعهُ ، فيَدُلُّ على الرفع حركةٌ نحو : جاء زيدٌ ، وحرفٌ نحو : جاء الزيدانِ . وكذلك النصب والجر نحو : رأيتُ زيداً أخاك ، ومررت بزيدٍ أخيك ، ويدل على الجزم حذف الحركة[1] نحو لم يضربْ ، وحذف الحرف نحو : لم يضربا .

وقوله : وأنواع الإعراب أحسن من قول غيره : ألقاب الإعراب ، لأن من حق اللقب أن يصدق على ما لُقِّب به ، وهذا ليس كذلك ، إذ لا يقال : الإعراب رفعٌ ولا الإعراب نصبٌ ، فلا تكون هذه ألقاباً له .

( وخُصَّ الجَرُّ بالاسم لأن عاملَه لا يستقلُّ ) ـ أي لأنه مفتقر إلى ما يتعلق به نحو : مررت بزيدٍ .

( فيحمل غيره عليه ) ـ فلذلك فُقد الجرُّ من المضارع ولم يفقد منه النصب والرفع ، لأن عاملَ كلٍّ منهما مستقلٌّ نحو : قام زيدٌ ، وضربتُ زيداً ، فقبل كلٌّ منهما أن يتفرع عليه عامل في الفعل .

( بخلاف الرفع والنصب ) ـ أي فإن عامل كل منهما مستقلٌّ .

---

(١) أي السكون .

( وخُصَّ الجزمُ بالفعل لكونه فيه كالعِوضِ من الجرّ ) فصار لكل واحد من صنفي المعرب ثلاثة أوجه من الإعراب : الرفع والنصب والجر للاسم . والرفع والنصب والجزم للفعل .

( والإعرابُ بالحركة والسكون أصلٌ . وينوبُ عنهما الحرفُ والحذفُ ) ـ أي الإعراب بالحركة نحو : يقومُ زيدٌ . أصل للإعراب بالحرف نحو : الزيدان يضحكان . والإعراب بالسكون نحو : لم يضربْ أصلٌ للإعراب بالحذف نحو : لم يقوما . فلا يُصَارُ إلى الإعراب بحرفٍ إلا عند تعذُّر الحركة . ولا يُصَارُ إلى الإعراب بحذف إلا عند تعذُّر السكون .

( فارفع بضمَّةٍ ) ـ نحو : يقومُ زيدٌ .

( وانصِب بفتحةٍ ) ـ نحو : لن أضربَ زيداً .

( وجُرَّ بكسرةٍ ) ـ نحو : مررتُ بزيدٍ .

( واجزم بسكون ) ـ نحو : لم أضربْ .

( إلاَّ في مواضع النيابة ) ـ وستأتي مفصَّلةً . فمنها ما نابتْ فيه حركةٌ عن حركةٍ كغير المنصرف جرّاً ، وجمع المؤنَّثِ السَّالم نصباً ، ومنها[1] ما ناب فيه حرفٌ عن حركةٍ كالأسماء الستَّة والمثنَّى وجمع المذكر السالم[2] . ومنها ما ناب فيه حذفٌ عن السكون أو حركة كالأمثلة الخمسة جزماً ونصباً .

( وتنوبُ الفتحةُ عن الكسرة في جرّ ما لا ينصرف ) ـ نحو : مررتُ بأحمدَ .

( إلاَّ أن يضاف ) ـ نحو : مررتُ بأحمدِكم .

---

(١)(٢) سقط ما بين الرقمين من ( ز ) .

( أو يصحَب الألفَ واللام ) ـ كالأحمر.

( أو بدلها ) ـ أي بدل اللّام. وإبدال لام التعريف ميماً لغةُ حمير. ومن دخول « ام » على ما لا ينصرف وجره بالكسرة قوله:

( ٩ ) أإن شِمْتَ[١] مِنْ نَجْدٍ بَرْيقاً تألقّا تُكابدُ ليلَ امأرمدِ[٢] اعتادَ أوْلقا

أراد: ليلَ الأرمد. وذكر صاحبُ المقرّب أنها لغة طيء يقال: شِمْتُ البرقَ أي نظرتُ إلى سحابته أين تمطر. وتألق البرقُ لمع.[٣] والأولق الجُنون.

( والكسرةُ عن الفتحةِ في نصب أولاتِ )[٤] ـ كقوله تعالى: « وإن كُنَّ أولاتِ[٥] حملٍ » وإنما لم يجعلها من جمع المؤنث السالم لأنها لا مفرد لها من لفظها. قال أبو عبيدة: أولات[٦] واحدها ذات.

( والجمع بزيادة ألف وتاء ) ـ كهندات وحمامات. وقيد بالزيادة احترازاً من أبياتٍ وقضاةٍ، فإنَّ نصبهما بالفتحة كغيرهما من جموع التكسير.

---

(١) في ( د ): أأن. وفي الدرر اللوامع ج ١ ص ٧.

أأن شِمْتَ مِنْ نَجْدٍ بريقاً تألّقا تبيت بليل ام أرمدِ اعتادَ أوْلقَا

وفي منهج السالك جـ ١ ص ٤٩: أئن شمت...

وقال في الدرر: لم أعثر على قائله. وفي شرح شواهد العيني هامش شرح الأشموني جـ ١ ص ٩٦: قاله بعض الطائيين.

(٢) في ( د ): أم أرمد بفصل أم عن أرمد.

(٣) في ( ز ): أي لمع.

(٤) في ( د ): ألات.

(٥) الطلاق آية ٦.

(٦) كتبت في النسختين ( د، ز ) بدون واو. والتحقيق من ( غ ).

( وإن سُمِّي به ) ـ أي الجمع الذي بزيادة ألف وتاء كهندات علم رجل أو امرأة .

( فكذلك ) ـ أي فينصب بالكسرة .

( والأعرفُ حينئذٍ ) ـ أي حين إذ نصب بالكسرة .

( بقاء تنوينه ) ـ نحو : رأيت هنداتٍ ، وغيرُ الأعرف حذفُ التنوين ونصبه بالكسرة نحو : هذا هنداتُ ، ورأيتُ هنداتِ ، ومررتُ بهنداتِ .

( وقد يُجعَلُ كأرطاةَ علماً ) ـ أي فيعربُ كغير المنصرف فيُجَرُّ ويُنصَبُ بالفتحة : نحو ـ هذا هنداتُ ، ورأيتُ هنداتَ ، ومررتُ بهنداتَ .

( وَتنُوبُ الواو عن الضَّمةِ ) ـ نحو : هذا[1] أخو زيدٍ .

( والألف عن الفتحة ) ـ نحو : رأيتُ أخاه .

( والياء عن الكسرة ) ـ نحو : مررتُ بأخيه .

( في[2] ما أضيف إلى غير ياء المتكلم ) ـ يشمل الظاهر والمضمر غير الياء ، وأما المضاف إلى الياء كأبي[3] وأخي فلا يُعربُ كذلك .

( من أب وأخ وحم ) ـ نحو[4] ، هذا أبو زيد ، ورأيتُ أباه ، ومررتُ بأبيه ،[5] وهذا أخُو زيدٍ ، ورأيتُ أخاه ، ومررتُ بأخيه ، وهذا حَمُو زيدٍ ، ورأيتُ حماه ، ومررتُ بحميه )[6]

(١) في ( ز ) : جاءَ أخُو زيدٍ .
(٢) في ( د ) : فيما .
(٣) في ( ز ) : كأخي وأبي .
(٤) (٦) سقط ما بين الرقمين من ( د ) .
(٥) في ( غ ) : وكذلك أخ وحم ، وسقط ما بين الرقمين ٥ ـ ٦ .

( غيرَ مماثلٍ قَرْواً وقُرءاً وخَطأً ) ـ هذا قيدٌ في حَمٍ خاصة . فإذا ماثل شيئاً مما ذُكر أعرب بالحركات نحو : هذا حَمْوُكَ وحُمْؤُك وحَمَؤُكَ .

( وفَمٍ بلا ميمٍ ) ـ نحو : هذا فُو زيدٍ ، ورأيتُ فاه ، ونظرتُ إلى فيه ، فإن كان بميم أعرب بالحركات الظاهرة سواء أضيف أم لم يُضَفْ نحو : هذا فَمٌ ، ورأيتُ فَمَ زيدٍ ، ونظرتُ إلى فمِه .

( وفي ذي بمعنى صاحب ) ـ نحو : جاءني ذُو مالٍ ، ورأيتُ ذَا مالٍ ، ومررتُ بِذِي مالٍ .

واحترز « من ذو » الطائية فإنها مبنية في الأشهر نحو : جاء[1] ذو قام ، ورأيتُ ذو قام ، ومررتُ بذو قام ، وإنما أُتى بفي في قوله : « وفي ذي » ليُعلَم أنه معطوف على المجرور بفي في قوله : في[2] ما أضيفَ ، لا على المجرور بمن في قوله : من أبٍ . وفعل ذلك لأن « ذو » بمعنى[3] صاحب لا تضاف إلى ضمير مطلقاً غائباً كان أو مخاطباً أو متكلماً[4] .

( والتزامُ نقصِ هَنٍ أعرفُ من إلحاقه بهنَّ ) ـ أي بأبٍ وما بعده ، فعلى الأعرف يعرب بالحركات الظاهرة نحو : سُتِرَهَنُ زَيْدٍ ، وسترتُ هَنَه ، وهو ساترٌ لهنِه . وعلى غير الأعرف يرفع بالواو ، وينصب بالألف ، ويُجَرُّ بالياء نحو : هَنُوه وهَناه وهَنِيه .

( وقد تُشَدَّدُ نونُه ) ـ كقوله :

---

(١) في ( ز ) : جاءني .

(٢) في ( د ) : فيما أضيف .

(٣) سقط من ( د ) : بمعنى صاحب .

(٤) في ( د ) : أو متكلماً أو مخاطباً .

( ١٠ ) ألا ليت شعري هل أبيتنَّ ليلةً وهَنِّيَ جاذٍ[1] بين لِهزِمَتَيْ[2] هند ؟[3]

وهَنٌ كلمة كناية معناها[4] : شيء ، وهي هنا كناية عن الفرج .

( وخاء أخ ) ـ نحو : هذا أخٌّ .

( وباء أب ) ـ نحو : هذا أبٌّ . حكاه الأزهري . وحكى أنه يقال : استأببتُ فلاناً ببائين أي اتخذته أباً .

( وقد يقال أخْوٌ ) ـ كقوله :

( ١١ ) ما المرءُ أخْوكَ إن لم تُلْفِه وَزراً عند الكَريهة مِعواناً على النُّوَبِ[5]

والوزر الملجأ .

( وقد يُقْصَرُ حَمٌ وهُمَا ) ـ أي وأب وأخ . فيقال : أخاك وأباك وحماك رفعاً ونصباً وجَرّاً كعصا .

( أو يلزمها النقصُ كيدٍ ودمٍ ) ـ أي يلزم أباً وأخاً وحماً فتحذف لام

---

(١) في ( د ) : جادٍ بالمهملة . وفي ( ز ) جار بالراء . والتحقيق من الدرر اللوامع جـ ١ ص ١١

(٢) في ( د ) : لهذمتى .

(٣) في النسختين ( د . ز ) : هنّ . والتحقيق من الدرر اللوامع جـ ١ ص ١١ و ( غ ) .

(٤) في ( ز ) يكنى بها عما يستهجن . . . الخ . وفي الدرر : الشاهد في هنّ بالتشديد :
قال في التسهيل : وقد تشدد نونه . قال الدماميني : أي هن . وأنشد البيت . .
قال ـ أي الدماميني ـ : كنى بهن المشدد عن ذكره . وجاذ بجيم وذال معجمة . أي ثابت على القيام . واللهزمتان بكسر اللام والزاي عظمان ناتئان في اللحيين تحت الأذنين . لكن الشاعر استعملهما في جانبي الفرج على جهة الاستعارة . وعدّ ابن الجواليقي تشديد نون الهن من لحن العوام .

(٥) في الدرر اللوامع جـ ١ ص ١٢ قال : استشهد به على أن الآخ فيه لغة على وزن دلْو . وهي لغة ذكرها كراع . واستشهد عليها بالبيت . . . ثم قال : ولم أقف على قائله .

الثلاثة كما حذفت لام يدٍ ودمٍ، وتعرب حينئذ بالحركات الظاهرة نحو:

هذا أبُك، ورأيتُ أبَك، ومررتُ بأبِك، وكذا أخٌ وحمٌ.

( وربما قُصِرَا ) ـ أي: يد ودم فيقال: يدَا ودَما رفعاً ونصباً وجراً كعصا.

( أو ضُعِّف دم ) ـ كقوله:

( ١٢ ) أهان دمَّكَ فَرغاً[1] بعد عزَّته ... ياعمرو بَغْيُكَ إصراراً على الحسد[2]

يقال: ذهب دمه فرغاً أي هدراً لم يُطلَب به.

( وقد تُثلَّثُ فاءُ فمٍ منقوصاً ) ـ فيقال: هذا فَمٌ بضم الفاء وفتحها وكسرها.

( أو مقصوراً[3]) فيقال: فُما بضم الفاء وفتحها وكسرها.

( أو يُضعَّف مفتوحَ الفاء ) ـ نحو: هذا فَمٌّ.

( أو مضمومَها ) ـ نحو: هذا فُمٌّ.

( أو تَتْبعُ فاؤه حرفَ إعرابه في الحركات ) ـ نحو: هذا فُمٌ، ورأيتُ فَماً، ونظرتُ إلى فِمٍ.

(١) في ( د ): بكسر الفاء. وفي القاموس بفتحها.

(٢) قال في الدرر جـ ١ ص ١٣ وما بعدها: استشهد به على أن دماً يجوز فيه تشديد الميم. وذلك لغة في دم المحذوف اللام.. وأوضح الأصل وما صار إليه ثم قال: وأعلم أن الكسائي أنكر لغة التشديد. وأهان دمك ضد أعزه. وفرغا نائب عن مصدر أهان.. والفرغ مخرج الماء من الدلو بين العراقي. وإصراراً مفعول له. وبغيك فاعل أهان. أي جعل سفك دمك هينا بغيك لإصرارك على الحسد. قال: ولم أعثر على قائله.

(٣) سقط هذا السطر من ( د ).

( كما فُعل بفاء مَرْءٍ ) ـ نحو : هذا مُرْءٌ ، ورأيتُ مَرْءاً[1] ، ومررت بمِرْءٍ .

( وعيني امرئ وابنم ) ـ نحو : هذا امرؤ وابنُمٌ ، ورأيتُ امرأ وابنَماً ، ومررتُ بامرئٍ وابنِم[2] .

( ونحوُهما فُوك وأخواتهُ على الأصحّ ) ـ أي نحو امرىء وابنم في الإتباع . فإذا قلت : قام أبوك ، فأصله : أبَوُكَ فأتبعت حركة الباء لحركة الواو فقيل : أبُوُكَ ، ثم استثقلت الضمة على الواو فحذفت ، وكذلك تتبع في الجر والنصب كما في الرفع ، وهذا مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين . والمذهب الذي ذكره أولاً ، وهو كون هذه الحروف نائبة عن الحركات هو مذهب قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين ، وهشام من الكوفيين في أحد قوليه .

( وربما قيل فا دون إضافة صريحةٍ نصباً ) ـ أنشد الكوفيون للعجاج :

( ١٣ ) ( « خالط من سلمى خياشيمَ وفَا »[3] )

وخرجه أبو الحسن وتابعه المصنِّف على أنه حذف المضاف إليه ونوى ثبوته ، أراد : خياشيمها وفاها . واحترز بصريحة من المقدَّرة . فإنَّ أصل : وفا : وفاها كما ذكرنا .

( ١٤ ) ( ولا يخص بالضرورة . ـ نحو « يُصبحُ ظمآنَ وفي البحر فمهُ[4] »

---

(١) في النسختين ( د . ز ) مرأ .
(٢) في ( د . غ ) : خص كل لفظ بمثال مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً .
(٣) من رجز للعجاج . الدرر اللوامع جـ ١ ص ١٤ ، والشاهد فيه على مجيء « فا » دون إضافة صريحة نصباً .
(٤) من قصيدة طويلة لرؤبة بن العجاج . الدرر اللوامع جـ ١ ص ١٤ .

خلافاً لأبي علي ) ـ أي لا يختص ثبوتُ الميم في الفم حالة الإضافة بالضرورة، خلافاً للفارسيّ. ومنه في النثر[1] الحديثُ: « لخَلُوفُ فم الصائم أطيبُ عند الله من ريح المسك »[2]. ونظماً ما أنشده:

« يُصبح[3] ظمآنَ وفي البحر فمه »

يقال: خَلُفَ فمُ الصائم خَلُوفاً تغيّرت رائحتُه. وخلُف اللبنُ والطعامُ إذا تغيّر طعمُه أو رائحتُه.

( وتنوبُ النونُ عن الضَّمةِ ) ـ هذا هو الصحيح. أعني كون النون في الأمثلة الخمسة علامةَ الإعراب كما ذكر المصنِّفُ.

( في فعل اتصل به ألفُ اثنين أو واو جمع ) ـ يشمل ما تكون الألف فيه أو الواو علامة نحو: يقومان الزيدان، ويقومون الزيدون، أو ضميراً نحو: الزيدان يقومان، والزيدون يقومون.

( أو ياء مخاطبة ) ـ نحو: أنتِ تقومين.

( مكسورةً بعد الألف ) ـ أي النون نحو: يقومان.

( غالباً ) ـ استظهر به على قراءة من قرأ: « أتعدانَني »[4] بفتح النون.

( مفتوحة بعد أختيها ) ـ أي بعد الواو نحو: يفعلونَ، والياء نحو: تفعلينَ.

---

(١) في ( د ): ومنه نثراً

(٢) التاج الجامع للأصول جـ ٢ ص ٤٧ من حديث طويل رواه الخمسة أوله كلّ عمل ابن آدم له الا الصيام فانه لي وأنا أجزي به... والذي نفس محمد بيده. لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك... ».

(٣) لم يذكر الشاهد في ( د ).

(٤) الأحقاف آية ١٧.

( وليست دليلَ الإعراب ، خلافاً للأخفش ) ـ زعم الأخفش أن هذه النون ليست إعراباً ، وإنما هي دليلُ إعراب مقدَّر قبل ثلاثة الأحرف ، وقال به السهيلي أيضاً ، وهو ضعيف ، لأن فيه دعوى تقدير لا حاجة إليه ، فالنونُ وافيةٌ بالمقصود فيه[1].

( وتُحذَفُ ) ـ أي النونُ .

( جزماً ) ـ نحو : « فإن لم تفعلوا »[2].

( ونصباً ) ـ نحو : « ولن تفعلوا »[3].

( ولنون التوكيد ) ـ نحو : هل تضربُنَّ يا زيدون ؟ قال تعالى : « ليقولُنَّ ما يحبسُه[4] » ؟ « فلا ينازعُنَّكَ في الأمر[5] » .

( وقد تُحذَفُ لنون الوقاية ) ـ نحو : « أتُحاجُونِي[6] » في قراءة من حذف النون ، وهذا مذهبُ سيبويه[7] . وقال الأخفش والمبرد وغيرهما : المحذوف نون الوقاية .

( أو تُدغَم فيها ) ـ نحو قراءة : « أتُحاجُونِّي[6] » بتشديد النون .

( وندر حذفُها مفردةً ) ـ أي مع عدم ملاقاة مِثلٍ .

( في الرفع نظماً ) ـ نحو :

---

(١) سقطت عبارة بالمقصود فيه من ( د ) .

(٢)و(٣) البقرة آية ٢٤ .

(٤) هود آية ٨ .

(٥) الحج آية ٦٧ . وفي ( ز ) اقتصر على هذا الشاهد الأخير ولم يذكر الذي قبله ولا المثال .

(٦) الأنعام آية ٨٠ .

(٧) في ( د ) : وعند سيبويه ما ذكر المصنف . وقد علق في هامش ( ز ) بقوله : وهو الصحيح لوجوه ، ثم ذكر هذه الوجوه .

١٥ ) أبيتُ أسْري وتبيتي تَدْلُكي وجهَك بالعنبر والمسك الذكي[١]

أي : وتبيتين تدلكين .

( ونثراً ) ـ كما روى في قراءة أبي عمرو : « قالوا ساحران تظّاهرا[٢] » . أي : تتظاهران . فأدغم التاء في الظّاء وحذف النون .

( وما جيء به لا لبيان مُقْتضَى العامل ) ـ احترز من حركات الإعراب .

( من شبه الإعراب ) ـ بيانٌ لما في قوله : ما جيء به .

( وليس حكايةً ) ـ نحو : مَنْ زيداً ؟ ومَنْ زيدٍ ؟ لقائل : رأيتُ زيداً ، أو مررتُ بزيدٍ .

( أو إتباعاً ) ـ كقراءة من قرأ ـ « الحمدِ للهِ »[٣] بكسر الدَّالِ ، ومنهم زيد بن علي .

( أو نقلاً ) ـ كقراءة ورش « أَلَمْ تَعْلَمَ انَّ اللّهَ »[٤] بفتح الميم .

( أو تخلُّصاً من سُكونَين ) ـ نحو : « مَنْ يشَإِ اللهُ يضْلِلْه »[٥].

( فهو بناء ) ـ أي ما خالف حركة الإعراب . وحركة الحكاية ، وحركة الإتباع . وحركة النقل . وحركة التخلُّصِ من ساكنين فهو بناء .

---

(١) ذكره في الدرر جـ ١ ص ٢٧ وقال : الشاهد فيه حذف النون من تبيتي وتدلكي . ولم يذكر قائله .

(٢) القصص آية ٤٨ .

(٣) الفاتحة آية ٢ .

(٤) البقرة آية ١٠٦ ، ١٠٧ .

(٥) الأنعام آية ٣٩ .

( وأنواعُه ) ـ أي أنواع البناء .

( ضَمٌّ ) ـ نحو : حيثُ .

( وفتحٌ ) ـ نحو : أينَ .

( وكسرٌ ) ـ نحو : أمسِ .

( ووقفٌ ) ـ نحو : كمْ .

## ( ٢ ) ـ بابُ إعرابِ المعتلِّ الآخرِ

( يظهرُ الإعرابُ بالحركة ) ـ نحو : يقومُ زيدٌ .

( والسكون ) ـ نحو : لمْ يقمْ .

( أو يقدَّر ) ـ أي الإعراب .

( في حرفه ) ـ أي في حرف الإعراب .

( وهو ) ـ أي حرفُ الإعراب .

( آخرُ المعْرَبِ ) ـ كألف فتَى ويسعَى ، فحرف الإعراب آخر الكلمة المعربة ، وقيل آخر الكلمة مطلقاً ، والصحيحُ الأولُ .

( فإن كان ) ـ أي حرفُ الإعراب .

( ألفاً قُدِّر فيه غيرُ الجزم ) ـ وهو الرفع والنصب في الاسم والفعل نحو : يسعَى الفتَى ، ولن أخشى الفتَى ، والجرّ في الاسم نحو : مررتُ بالفتَى .

( وإن كان ) ـ أي حرفُ الإعراب .

( ياءً ) ـ نحو : القاضي ويرمِي .

( أو واواً ) ـ نحو : يغزُو .

( يشبهانه ) أي يشبهان الألف في كون حركة ما قبلهما من جنسهما . فخرج نحو : طَيّ ودَلْو .

( قُدّر فيهما الرفعُ ) ـ نحو : القاضي يرمِي ويغزُو .

( وفي الياءِ الجرُّ ) ـ نحو : مررتُ بالقاضِي .

( وينوبُ حذفُ الثلاثة ) ـ أي الألف والواو والياء[1] .

( عن السكون ) ـ نحو : لم يَخْشَ . ولم يَرْمِ ، ولم يَغْزُ .

( إلّا في الضرورة فيقدَّرُ لأجلها ) ـ أي لأجلِ الضَّرورة .

( جزمُها ) ـ أي جزمُ الثلاثة فتثبت نحو :

١٦ ) هجوتَ زبّانَ ثم جئتَ معتذراً من هجو زبأن لم تهجُو ولم تدَعِ[2]

ونحو :

١٧ ) إذَا العجوزُ غضبتْ فطلِّقِ ولا ترضّاها ولا تملَّقِ[3]

ونحو :

١٨ ) ألم يأتيك والأنباءُ تنمِي بما لاقَتْ لبونُ بني زياد ؟[4]

( ويظهر لأجلها ) ـ أي لأجل الضرورة .

---

(١) في ( ز ) قدم الياء على الواو .

(٢) ذكره في الدرر اللوامع جـ ١ ص ٢٨ وقال : ولم أعثر على قائله . وفي شرح شواهد العيني هامش حاشية الصبان جـ ١ ص ١٠٣ قال : هو من البسيط . وشرحه دون أن يشير إلى قائله . والشاهد في الأبيات الثلاثة تقدير الجزم مع بقاء أحرف العلة ضرورة

(٣) ذكره في الدرر اللوامع وذكر بيتاً بعده جـ ١ ص ٢٨ وقال : والرجز لرؤبة .

(٤) قال في الدرر اللوامع جـ ١ ص ٢٨ : والبيت من أبيات لقيس بن زهير العبسي .

( جرُّ الياء ) ـ نحو :

( ١٩ ) فيوماً يُوافينَ الهوَى غيرَ ماضيٍ ... ويوماً ترى فيهنَّ غُولاً تَغَوَّلُ[1]

( ورفعُها ) ـ نحو :

( ٢٠ ) فعَوضني منها غِناايَ ولم تكنْ ... تساويُ عندي غيرَ خمسِ دراهمِ[2]

( ورفعُ الواو ) ـ نحو :

( ٢١ ) إذا قلتُ[3] علَّ القلبَ يَسْلُوُ قُيِّضَتْ ... هواجسُ لا تنفكُّ تغريه بالوجدِ[4]

ويقال : قيَّض الله فلاناً لفلان أي جاءه به وأتاحه له . ومنه :

« وقيَّضْنا لهم قُرَنَاءَ »[5] . والهواجس جمع هاجس وهو الخاطر . يقال : هجس في صدري شيء يهجس أي حدس .

( ويقدَّرُ لأجلها ) ـ أي لأجل الضرورة .

( كثيراً . وفي السَّعة قليلاً نصبُهما ) ـ أي نصب الواو والياء نحو :

( ٢٢ ) أرجُو وآملُ أن تدنُو مودَّتُها ... وما إخالُ لدينَا منكِ تَنْوِيلُ[6]

---

(١) شرح شواهد العيني هامش حاشية الصبان جـ ١ ص ١٠٠ ، من قصيدة طويلة لجرير يهجو الأخطل .

(٢) في الدرر اللوامع جـ ١ ص ٣٠ : فعوضني عنها . . . قاله رجل من الأعراب يمدح عبد الله بن العباس رضي الله عنهما .

(٣) في ( ز ) : إذا قيل .

(٤) في الدرر اللوامع جـ ١ ص ٣٠ أشار إلى أنه من شواهد العيني . وقال : ولم أقف على قائله .

(٥) فصلت آية ٢٥ .

(٦) في الدرر اللوامع جـ ١ ص ٣١ والبيت من قصيدة لكعب بن زهير يمدح رسول الله صلى الله عليه وسلم . مطلعها : بانت سعاد . . . والشاهد في قوله : أن تدنو بتقدير النصب على الواو ضرورة .

وكقراءة من قرأ: « إلاّ أن يَعْفُون أو يعفُوْ الذي بيده عقدةُ النكاح »[1]. بسكون الواو. ونحو:

( ٢٣ ) ولو أن واش باليمامة داره ... وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا[2]

ونحو:

( ٢٤ ) ما أقدَر الله أنْ يُدني على شحَطٍ ... مَنْ دارُه الحَزْنُ ممَّن دارُه صُولُ[3]

وكقراءة جعفر الصادق: « من أوسط ما تطعمون أهالِيكم »[4] بسكون الياء. والشَّحْطُ البُعْدُ. وقد[5] شَحَط يَشْحَطُ شحْطاً وشُحوطاً. والحَزن بلاد العرب، وصُول اسم موضع.

( ورفعُ الحرفِ الصحيح ) ـ كقراءة مَسْلمة بن محارب: « وبعُولَتْهنَّ أحقُّ »[6] بإسكان التاء. وحكى أبو عمرو أن لغة تميم تسكين المرفوع من: يعلمُهم ونحوه.

( وجرُّه ) ـ كقراءة أبي عمرو: « فتوبُوا إلى بارئْكم »[7]

( وربما قُدِّر جَزْمُ الياء في السعة ) ـ كقراءة قنبل: « إنَّه من يتَّقِي ويصبرْ »[8] بإثبات الياء في يتقي.

(١) البقرة آية ٢٣٧، وفي ( غ ): وكقراءة من قرأ: « أو يعفوا الذي بيده » بسكون الواو.

(٢) شرح شواهد العيني هامش ص ١٠١ ج ١ حاشية الصبان: قاله حندج بن حندج المُرّيّ.

(٣) في الدرر جـ ١ ص ٢٩ قال: وهو عند أكثرهم ضرورة. ولم أعثر على قائله.

(٤) المائدة آية ٨٩

(٥) في ( ز ): يقال: شحِط يشحَطُ. وفي القاموس المحيط: شحَط كمنَع شحْطاً وشَحطاً محركة وشُحوطاً ومَشْحَطاً بَعُد كشَحِط كفرح.

(٦) في ( د ): لم يذكر « أحق » ـ البقرة آية ٢٢

(٧) البقرة آية ٥٤.

(٨) يوسف آية ٩٠.

## ( ٤ ) ـ بابُ إعرابِ المثنّى والمجموع على حدّه

أي حَدّ المثنّى . ومعناه أنه سلم فيه بناء الواحد كما سلم في التثنية ، وأنه يلحقه حرف علة ونون كالمثنى ، وهذا جمعُ المذكّر السالم . وهذه عبارة سيبويه .

( التثنية جَعْلُ الاسمِ ) ـ قوله : جَعْلُ الاسمِ أولى من أن[١] يقال : جَعْلُ الواحِدِ ، لأن المجعول مثنّى يكون واحداً كرجلين ، وجمعاً كجِمالَين ، واسم جمع كركْبَيْنْ ، واسم جنس كغنَمَين .

( القابل ) ـ تحرّز من غير القابل كالمثنى والمجموع على حدّه وأسماءِ العدد إلّا مائةً وألفاً ، والجمع الذي لا نظير له في الآحاد .

( دليلَ اثنين ) ـ احترز من الجمع المسلم[٢] فإنه جَعْلُ الاسم دليلَ ما فوق اثنين . وخرج ما لفظُه التثنية ومعناه ليس كذلك ، نحو قوله تعالى :

« ثم ارجع البصَر كرَّتيْن ، ينقلبْ إليكَ البصَرُ خاسئاً وهو حسير »[٣] أي مُبعَداً صاغراً ، وهو كليل منقطع ، فعِيل بمعنى فاعل من الحسور وهو الإعياء

( متّفقَين في اللفظ غالباً ) ـ احترز من أن يختلفا لفظاً فلا تجوز

---

(١) سقط من ( د ) : أن يقال .

(٢) سقط هذا اللفظ من ( د ) .

(٣) الملك آية / ٤ .

التثنية. واحترز بقوله. «غالباً» عما ورد من تثنية مختلفي اللفظ فإنه يحفظ ولا يقاس عليه. كالقَمرَيْن في الشَّمْس والقَمَر. والعُمَرين في أبي بَكْر وعُمَر.

(وفي المعنى على رأي) ـ نبَّه بهذا على خلاف في المتفقَي اللَّفظ المختلفَي المعنى كعين ناظرة وعين نابعة. فأكثر المتأخرين على منع تثنية هذا النوع وجمعه. قال المصنِّف: والأصحُّ الجواز. ومنه قوله تعالى: «وإلَهَ آبائِك إبراهِيمَ وإسْمَاعِيلَ وإسْحاقَ [1]» وقولهم: القلم أحدُ اللسانين. والخالُ أحدُ الأبوَين.

(بزيادةِ ألفٍ في آخره رفعاً، وياءٍ مفتوحٍ ما قبلها جرًّا ونصباً تليهما نونٌ مكسورة) ـ نحو: جاء الزيدان، ومررتُ بالزيدَيْن، ورأيتُ الزيدَيْن، وخرج بقوله: «بزيادة» المصدرُ المجعولُ لاثنين خبراً أو نعتاً نحو: هذان رِضىً، ومررت برجلين رِضىً.

(فتحُها لغةٌ) ـ زعم الكسائي أن فتح النون مع الياء لغةٌ لبني زياد بن فقعس. قال: وكان لا أحد [2] يزيد عليهم فصاحة. وقال الفراء: هي لغة لبعض بني أسد. أنشدني بعضهم:

(٢٥) على أحوذيَّيْنَ استقلَّتْ عشيَّة [3] فما هي إلا لمحةٌ وتغيبُ

قال الجوهري: الأحوذيّ الخفيف في الشيء لحذقه عن أبي عمرو. وقال يصف جناحَيْ قطاة: على أحوذيّين استقلّت عليهما.

---

(١) البقرة آية ١٣٣.

(٢) زيادة من أجل المعنى. وفي (غ) في هذا الموضع لفظ غير واضح.

(٣) في (د): استقلت عليهما. وهي رواية الجوهري كما في الشرح. وقد روى البيت بالطبعة المحققة في الهمع جـ ١ ص ٤٩ سطر ٨. وفي الدرر جـ ١ ص٢١: استشهد به على أن فتح نون المثنى لغة... قال: والبيت لحميد بن ثور الصحابي الهلالي.

( وقد تُضَمُّ ) ـ حكى الشَّيباني : هما خليلانُ، ومنه قول فاطمة ـ رضي الله عنها ـ يا حَسنانُ، يا حَسنانُ.

( وتسقط ) ـ أي النون.

( للإضافة ) ـ كقوله تعالى : « بل يداه مبسوطتان »[1].

( أو للضرورة ) ـ كقوله في رواية من رفع :

( ٢٦ ) هما خطَّتا إمَّا إسارٌ ومنَّةٌ وإما دمٌ والقتلُ بالحُرّ أجدَرُ[2]

يقال : أسرتُ الرجلَ أسراً وإساراً فهو أسير.

( أو لتقصير صلة ) ـ نحو : هذان الضاربا زيداً. وأنشد المصنف :

( ٢٧ ) خليليَّ ما إن أنتما الصادقا هوًى إذا خِفْتُما فيهِ عَذُولاً وواشيا[3]

( ولزومُ الألف ) ـ أي رفعاً ونصباً وجرًّا.

( لغةٌ حارثيَّة ) ـ نسبة لبني الحارث بن كعب، ومن ذلك ما حكى

(١) المائدة آية ٦٤.

(٢) في الدرر جـ١ ص ٢٢ : استشهد به على حذف النون للإضافة المقدرة. وفي إسار وما بعدها روايتان : الجرّ، وعليه رواية الدرر. لكن ظاهره أن المضاف مقدر : وصرح ابن هشام في المغني أن في رواية الجر الفصل بين المضاف والمضاف إليه بإمَّا. فهذا دليل على أن المضاف إليه هو إسار المذكور. وأما رواية الرفع فإنهم يستشهدون بها على أن حذف نون المثنى في غير الإضافة ضرورة. كما صرح في المغني بأن البيت لا ينفك عن الضرورة. وقال ابن جني : أما الرفع فطريق المذهب. قال البغدادي : وظاهر أمره أنه على لغة من حذف نون التثنية لغير إضافة. فقد حكى ذلك.. والبيت من أحد عشر بيتاً لتأبط شراً يذكر فيها قصته مع هذيل.

(٣) في الدرر جـ ١ ص ٢٣ : استشهد به على حذف نون المثنى تقصيراً من صلة الألف واللام. فالصادقا أصله الصادقان. قال : ولم أعثر على قائله.

الأخفش أنه سمع فصيحاً من بني الحارث يقول : ضربتُ يداه ، وقول الشاعر :

( ٢٨ ) وأطرقَ إطراقَ الشُّجاع ولو رأى مساغا[١] لناباه الشجاعُ لصمَّما

يقال : أطرق الرجل إذا سكت فلم يتكلم . وأطرق أي أرخى عينيه ينظر إلى الأرض . وصمَّم في السير وغيره مضى ، وصمَّم أي عضَّ ونيَّب فلم يرسل ما عضَّ .

( وما أعرب إعراب المثنَّى ) ـ أي بالألف والياء والنون .

( مخالفاً لمعناه ) ـ في كونه مُراداً به[٢] أكثر من اثنين نحو : « ثم ارجع البصر كرتين »[٣] .

( أو غيرَ صالح للتجريد وعطفِ مثلِه عليه ) ـ نحو : كلبتَي الحدَّاد ، والبحرَيْن علم مكان ، إذ لا يصح أن يقال : كَلْبة وكَلْبة ولا بَحْر و بَحْر ، ومثلُه القَمران في الشمس والقمر ، والعُمَران في أبي بكر وعمر .

( فملحقٌ به ) ـ أي بالمثنى ، وليس بمثنى حقيقةً ، ولكنه أُلحق به في إعرابه .

( وكذلك كلا وكلتا مضافين إلى مضمر ) ـ أي هما من[٤] قبيل ما ذكر ،

---

(١) في ( د ) : مصيبا . وفي هامش ( ز ) : مضيا . والتحقيق من ( غ ) ومن الأشموني مع الصبان جـ١ ص ٧٩ . قال في تنبيهاته : في المثنى وما ألحق به لغة أخرى . وهي لزوم الألف رفعاً ونصباً وجرّاً . وهي لغة بني الحارث بن كعب وقبائل أخر . وأنكرها المبرد . وهو محجوج بنقل الأئمة . وذكر البيت . ولم يذكر قائله . والشاهد في : لنا باه . وفي معجم الشواهد أنه للمتلمّس ديوانه ص ٢ .

(٢) في ( ز ) : مراداً منه .

(٣) الملك آية ٤ .

(٤) في ( ز ، غ ) : مثل ما ذكر .

في كونهما ملحقين بالمثنى في إعرابه حالة إضافتهما إلى مضمر نحو : جاء الزيدان كلاهما ، ورأيتُ الزيدين كليْهما ، وجاء الهندان كلتاهما ، ومررتُ بالهندَين كلتيهما . فإن أضيفا إلى مُظْهَر كانا بالألف رفعاً ونصباً وجرّاً نحو : كلا الرجلين ، وكلتا المرأتين .

( ومطلقاً على لغة كنانة ) ـ حكى الكسائي والفراء أن بعض العرب يجريهما مع المظهر مجراهما[1] مع المضمر ، نحو : رأيت كلي[2] أخويك ، وعزاها الفراء إلى كنانة كما ذكر المصنِّفُ .

( ولا يُغني العطف عن التثنية ) ـ فلا يقال في غير ما ذكر[3] : زيد وزيد ، بل يجب أن يقال : زيدان ، وإن كان العطف هو الأصل .

( دون شذوذ أو اضطرار ) ـ نحو :

( ٢٩ ) كأنَّ بين فكِّها والفكِّ فارةَ مسكٍ ذُبحتْ في سَكِّ[4]

أردا بين فكيها ، ولكن عطف للضرورة ، ولو وقع مثل هذا في غير شعر لكان شذوذاً . والسُّكُّ طِيبٌ وهو عربي ، قاله الجوهري .

---

(١) في ( د ) : كما يجريهما . وفي ( غ ) : يجريهما مع الظاهر مجراهما . . .

(٢) في ( د ) : رأيت كلا أخويك .

(٣) في ( ز ) : في غير مايذكر .

(٤) في شرح المفصل لابن يعيش جـ ٤ ص ١٣٨ قال : أراد بين فكيها ، فلما لم يتزن له رجع إلى العطف ، وهو كثير في الشعر . وذكر في هامش الصفحة أن هذا الرجز نسبه ابن بري لمنظور بن مرثد الأسدي . وذكر قبله :

يا حبذا جارية من عَكِّ تعقد المرط على مدكِّ
مثل كثيب الرمل غير رَكِّ

( إلاّ مع قصد التكثير ) ـ كقوله :

( ٣٠ ) لو عُدَّ قبرٌ وقبرٌ كنتُ أكرمَهم ... مَيْتاً وأبعدَهم من منزل الذَّام[١]

( أو فصلٍ ظاهرٍ ) ـ نحو : مررتُ بزيد الكريم ، وزيد البخيل ، ولو ثنيت وأخرت الصفتين مختلفتين[٢] لجاز .

( أو مُقَدرٍ ) ـ كقول الحجاج ، وقد نعي له في يوم واحد محمد أخوه ، ومحمد ابنه : سبحان الله . محمدٌ ومحمدٌ في يوم ؟ أي محمد ابني ومحمد أخي .

( والجمعُ جعلُ الاسمِ ) ـ والمراد بالجعل تجديد الناطق حالةً للاسم لم يوضع عليها ابتداء ، فخرج بذلك أسماء الجموع كركب .

( القابل ) ـ احترز مما لا يُجمَع كالمثنَّى والأسماء المختصة بالنفي كأحد ، وأسماء العدد إلاّ مائةً وألفاً .

( دليل ما فوقَ اثنين ) ـ أخرج بذلك المثنَّى ونحو : شابتْ مفارقُه ، وقطعتُ رؤوس الكبشَيْن .

( كما سبق ) ـ إشارة إلى اتفاق اللفظ واتفاق المعنى على نحو ما سبق في التثنية ، والخلاف في جمع المشترك كالخلاف في تثنيته ، ومثال ما لم يتفق

---

(١) في ( د ) : الرامي . وفي البيان والتبيين جـ ٢ ص ٣١٦ : قال همام الرقاشي . وذكر البيت كما في التحقيق . وذكر المحقق في هامش الصفحة : الذام العيب . عنى أنه كريم الآباء والأسلاف . ثم قال : في الحماسة بشرح المرزوقي : عصام بن عبيد الله . وعند التبريزي : عصام بن عبيد الزماني . وفي معجم الشواهد . قال المحقق الأستاذ عبد السلام هارون : عصام بن عبيد الزماني . أو همام الرقاشي .

(٢) في ( د ) : متفرقتين . وفي ( غ ) مفترقتين . وقد أشار في هامش ( ز ) الى ما في النسختين : « مفترقتين » بعلامة ( خ ) .

فيه اللفظ : الخُبَيْبُون في خُبَيْب وأصحابه ، وخُبيب لقب عبد الله بن الزبير . روى :

( ٣١ ) « قَدْنِي من نَصْرِ الخُبيبَين قَـدِي »[١]

بكسر الباء على أنه جمع ، وبفتحها على أنه تثنية لخبيب ، ومصعب أخيه .

( بتغيير ظاهرٍ أو مقدَّر ) ـ الباء متعلقة بدليل ، فخرج نحو : مصطفَين ومصطفَيات لأن تغييرهما ليس دليل[٢] الجمعية ، ودخل نحو رجل ورجال ، ونحو فُلْك للمفرد والجمع ، فالضمة في المفرد كضمة قُفْل ، وفي الجمع كضمة أُسْد .

( وهو التكسير ) ـ فما حصل فيه الجعل المذكور مع التغيير المذكور هو المسمى بجمع التكسير تشبيهاً لتغيير بنية المفرد وزيادة الدلالة بتكسير الإناء وتفريق أجزائه .

( أو بزيادةٍ في الآخر ) ـ وهي الواو والياء والنون نحو : مسلمُون ومسلِمِين ، والألف والتاء نحو : مسلمات .

( مقدَّرٍ انفصالُها ) ـ احترز من زيادة صِنْوان ، فإنها كزيادة زيدين في سلامة النظم معها ، إلاَّ أن زيادة زيدين مقدَّرة الانفصال لسقوط نونه للإضافة نحو : مسلمو زيد ، بخلاف زيادة صنوان كقولك : صنوان زيد .

(١) في الدرر جـ ١ ص ٤٢ أنه من أرجوزة لحميد الأرقط . وفي شرح شواهد العيني أنه لحميد بن مالك الأرقط ، قاله الجوهري . وقال ابن يعيش : قاله أبو بجدلة . وذكر البيت الذي بعده . والشاهد على ما لم يتفق فيه اللفظ من إفراد المثنى والجمع في قوله : الخبيبين . على الوجهين كما في الشرح .

(٢) في ( د . غ ) : ليس هو للجمعية .

( لغير تعويض ) ـ احترَزَ من سِنِين ونحوه ، فإنه جمع تكسير جرى في الإعراب مجرى جمع التصحيح ، ومعنى التعويض فيه أن واحده منقوص يستحق أن يجبر بالتكسير كما جبر يد ودم حين قيل فيهما[1] : يُدَيّ ودُمَيّ ، فزِيد آخره زيادتا جمع التصحيح عوضاً من الجبر الفائت بعدم التكسير .

( وهو التصحيح ) ـ يشمل جمع التصحيح لمذكر ، وجمع التصحيح لمؤنث .

( فإن كان لمذكر فالمزيد في الرفع واوٌ بعد ضمّةٍ ) ـ أي ظاهرة نحو : الزيدُون ، أو مقدَّرة نحو : المصطَفَون .

( وفي الجر والنصب ياءٌ بعد كسرةٍ ) ـ أي ظاهرة نحو : الزيدِين ، أو مقدرة نحو : المصطفَين .

( تليهما نونٌ مفتوحةٌ ) ـ أي تلي الواو والياء .

( تكسر ضرورةً ) ـ نحو :

٣٢ ) عرينٌ من عُرَينةَ ليس منّا ... برئتُ إلى عُرينةَ من عرينِ[2]
عرفنا جعفراً وبني أبيه[3] ... وأنكرنا زعانفَ آخرينِ

---

(١) سقطت فيهما » من ( د ) واستدركها في ( ز ) بالهامش .

(٢) في شرح شواهد العيني هامش حاشية الصبان جـ ١ ص ٨٩ ، قاله جرير . ديوانه ص ٥٧٧
وبعده ، عرفنا جعفراً وبني أبيه وأنكرنا زعانف آخرين . على ماجاء بالشرح .

(٣) في النسختين ( د ، ز ) وبني عبيد . والتحقيق من ( غ ) والدرر اللوامع جـ ١ ص ٢١ وقد ذكر أن الشاهد من أبيات لجرير .

قال الجوهري[1] : عَرين بَطْن من تَميم ، وعُرينة مصغرة بطن من بجيلة[2] . وأصل الزعانف أطراف الأديم وأكارعه ، والزِّعنفة بالكسر القصير[3] .

( وتسقط للإضافة ) ـ كقوله تعالى : « غيرَ مُحِلِّي الصيدِ »[4] .

( أو للضرورة ) ـ نحو :

( ٣٣ ) ولسنا إذا تأبون سلماً بمذعني لكم ، غير أنّا إنْ نُسالَم نُسالِم[5]

أي بمذعنين لكم .

( أو لتقصير صلة ) ـ كقراءة الحسن : « والمقيمي الصلاةَ »[6] .

( وربما سقطت اختياراً قبل لام ساكنة ) ـ نحو ما حكى أبو زيد في قراءة من قرأ : ( فاعلموا أنكم غير معجزي اللهَ )[7] بنصب الجلالة .

( غالباً ) ـ استظهر به على حذفها في قراءة الأعمش : « وما هم بضارّى به »[8] أي بضارين ، فحذف النون دون ملاقاة لام ساكنة .

(وليس الإعرابُ انقلابَ الألف والواو ياءً ) ـ أي انقلاب الألف في

---

(١) سقطت هذه العبارة من ( د ) .

(٢) زاد في ( ز ) : وأنشد : عرين . . . البيت . والصواب كما سبق التحقيق أن البيت لجرير .

(٣) في ( ز ) : القصيرة . وفي القاموس : الزعنفة بالكسر والفتح القصير والقصيرة . . .

(٤) المائدة آية ١ .

(٥) الشاهد في قوله : بمذعني أصله : بمذعنين . حذفت نون الجمع للضرورة . ولم أعثر على البيت في كتب الشواهد التي تحت يدي . ولم أعرف قائله .

(٦) الحج آية ٣٥ .

(٧) التوبة آية ٣ .

(٨) البقرة آية ١٠٢ .

التثنية ياء، وانقلاب الواو في الجمع ياء، وهذا مذهب الجرمي واختيار ابن عصفور[1]، ونسب إلى سيبويه.

( ولا مقدَّراً في الثلاثة ) ـ أي الإعراب بحركات مقدَّرة في الألف والواو والياء[2]، فيقدَّر في الألف والواو الضمة، وفي الياء الفتحة والكسرة، قيل هو مذهب الخليل وسيبويه، واختاره الأعلم[3].

( ولا مدلولاً بها عليه مقدَّراً في متلوِّها ) ـ فإذا[4] قلت: قام الزيدان، فعلامة الرفع ضمةٌ مقدَّرة على الدَّال[5]، وإذا قلت: رأيتُ الزيدَين، فعلامة النصب فتحة مقدرة على الدال، وإذا قلت: مررت بالزيدين، فعلامةُ الجرِّ كسرةٌ مقدَّرة على الدال، والألف والياء دليل على ذلك، وكذلك[6] يقال في الجمع، وهذا قول[7] الأخفش والمبرد.

( ولا النون عوض من حركة الواحد ) ـ هذا مذهب الزجاج.

( ولا من تنوينه ) ـ وهذا مذهب ابن كيسان.

( ولا منهما ) ـ أي من الحركة والتنوين[8] وهو مذهب ابن ولاد.

( ولا من تنوينين فصاعداً ) ـ وهذا مذهب أحمد بن يحيى، وزعم أنها عوض من تنوينين في التثنية ومن تنوينات في الجمع.

---

(١) سقطت عبارة الاختيار من ( د ).

(٢) في ( د ): قدم الياء على الواو.

(٣) سقط اختيار الأعلم من ( د ).

(٤) (٥) سقط ما بين الرقمين من ( د ).

(٦) في ( غ ): وكذلك تقول.

(٧) في ( غ )، وهذا مذهب الأخفش والمبرد.

(٨) أشار في هامش ( د ) إلى أنه في النسخة ذكر « النون » بدل التنوين.

( خلافاً لزاعمي ذلك ) ـ الإشارة إلى المذاهب التي نفاها[1] في الألف والواو والياء والنون .

( بل الأحرف الثلاثة إعراب ) ـ أي الألف والواو والياء ، وهذا مذهب الكوفيين وقطرب ، ونسب إلى الزجاج وطائفة من المتأخرين .

( والنون لرفع توهُّم الإضافة ) ـ نحو[2] : رأيت بنين كرماء ، وناصرين باغين ، فلولا النون لم تعلم إضافة في هذا من عدمها[3] ، نحو : رأيت بني كرماء ، وناصري باغين[4] .

( أو الإفراد ) ـ وذلك في قولك : هذان ، والخوزلان ، إذ لو لا النون لم يُعلم الإفراد فيهما من التثنية كما لو قيل : هذا ، والخوزلى ، وكذلك بالمهتدين ، لو لا النون لالتبس بالمفرد نحو : مررت بالمهتدي .

( وإن كان التصحيح لمؤنث أو محمول عليه فالمزيد ألف وتاء ) ـ المحمول عليه كمصغّر ما لا يعقل من المذكر وصفته[5] ، نحو : دريهمات وجبال راسيات ، وسيأتي بيان هذا في فصل معقود له .

( وتصحيحُ المذكَّر مشروطٌ بالخلوّ من تاء التأنيث المغايرة لما في نحو عِدَة وثُبَة علَمين ) ـ المراد بهما كل ما كانت التاء فيه عوضاً عن الفاء كعِدة

(١) في ( د ) : التي قدمها .

(٢) (٣) سقط ما بين الرقمين من ( د ) .

(٤) هاتان العبارتان الأخيرتان تمثيل لما لا يعلم فيه إضافة من عدمها ، إذ يمكن اعتبار الإضافة بإضافة كرماء إلى بني ، وباغين إلى ناصري . ويمكن اعتبار بَنِيّ مفعولاً أو مفعولاً أول ، وكرماء حالاً أو مفعولاً ثانياً ، وناصريَّ كبنيَّ ، أو معطوفاً عليه ، وباغين مثل كرماء في الحكم .

(٥) في ( د ) : وكصفته

أو اللام كثُبة . فإن هذا النوع إذا كان علماً لمذكَّر[1] جمع بالواو والنون نحو : عذُون وثُبون ، إن لم يكسَّر قبل التسمية به أو تعتل لامه . فإن كُسِّر كشفة تعين التكسير كشفاه ، وإن اعتلَّت لامه كدية لم يجمع إلَّا بالألف والتاء كديات ، وهذا القيد الذي ذكره المصنِّف في المؤنث بالتاء[2] ذكره ابن السراج .

( ومن إعرابٍ بحرفين ) ـ احترز من نحو : زيدَين أو زيدِين أو اثنين أو عشرين ، إذا سمى بها[3] ، وحكى فيها[4] إعراب التثنية والجمع . فإنه لا يجوز جمعها[5] بالواو والنون .

( ومن تركيبِ إسنادٍ ) ـ نحو : تأبَّط شرّاً ، وبَرقَ نحرُه ، وهذا متفق عليه .

( أو مزجٍ ) ـ نحو : مَعْدِ يكَرب ، وبَعْلَبَك ، وسِيبَوَيه ، وهذا هو الصحيح .

( وبكونه لمن يعقل ) ـ فلا يجمع بالواو والنون واشِق علَم كَلْب ، ولا سَابِق صفته .

( أو مشبَّه به ) ـ أي بالعاقل ، نحو : قوله تعالى : « رأيتُهم لي ساجدين »[6] لأن نسبة السجود إلى ما لا يعقل إنما هو لتشبيهه بمن يعقل .

(١) سقط من ( د ، غ ) : لمذكر ، والمقصود سمي به مذكر .

(٢) سقط من ( د ) : بالتاء .

(٣) في ( ز ) : به .

(٤) في ( ز ) : /فيه .

(٥) في ( ز ) : جمعه .

(٦) يوسف آية / ٤ .

( علَماً ) ـ كزيد ، وخرج نحو : رجل .

( أو مصغَّراً ) ـ نحو : رُجَيْلُون .

( أو صفةً تقبل تاءَ التأنيث إن قُصد معناه ) ـ نحو : ضارب وضاربين ، لقولك في المؤنث : ضاربة ، فإن لم تقبلها امتنع هذا الجمع نحو : أحمر وسكران في لغة غير بني أسد ، ونحو صبور ، فلا يقال : أحمرون ولا سكرانون ولا صبورون ، وخرج ما يقبل التاء عند عدم قصد معنى التأنيث ، فإنه لا يجمع بالواو والنون نحو : علّامة وراوية .

( خلافاً للكوفيين في الأول ) ـ وهو قيد الخلُوّ من التاء ، فإنهم يجيزون في جمع طلحة وحمزة : حمزون وطلحون ، واستدلوا بقولهم في علانية ، وهو الرجل المشهور : علاَنُون ، وفي ربعة ، وهو المعتدل القامة ، ربعون .

( والآخر ) ـ وهو[1] الصفة التي لا تقبل تاء التأنيث إن قُصد معناه ، فإن الكوفيين يجيزون جمعها بالواو والنون ، وقد جاء منه شيء نادر بنى الكوفيون عليه كقوله :

( ٣٤ ) مِنَّا الذي هو ما إن طرَّ شاربُه والعانسون ومنَّا المردُ والشِّيبُ[2]

فعانس من الصفات التي لا تقبل التاء عند قصد معنى التأنيث ، لأنها تقع

(١) في ( ز ) : وهي

(٢) في ( ز ) : كقول أبي القيس بن رفاعة ، وفي ( غ ) : كقول امرئ القيس بن رفاعة ، وفي العيني على الأشموني مع الصبان جـ ١ ص ٨٢ : قاله أبو قيس بن رفاعة الأنصاري ، قاله ابن السيرافي ، وقال البكري : اسمه دينار ، وهو من شعراء يهود ، وقال أبو عبيد : أحسبه جاهلياً ، وقال القالي في الأمالي : هو قيس بن رفاعة ، وقال الأصبهاني هو أبو قيس بن الأسلب الأوسي في حديث تغلب واسمه نغير ، وفي الدرر جـ ١ ص ١٩ : استشهد به على مذهب الكوفيين في تجويز جمع الصفة بالواو والنون في قوله : العانسون

للمذكر والمؤنث بلفظ واحد، يقال: عنست الجارية تعنُس بالضم عُنُوساً وعِنَاساً، فهي عانس، وذلك إذا طال مكثها في بيت أهلها بعد إدراكها حتى خرجت من عداد الأبكار، هذا إذا لم تتزوج، فإن تزوجت فلا يقال عنست، ويقال للرجل أيضاً عانس، ويقال طَرَّ النَّبتُ يطر بالضم طروراً نبتَ، ومنه طَرَّ شاربُ الغلام فهو طارٌّ.

( وكون العقل لبعض مثنًّى أو مجموع كافٍ ) ـ كقولك في رجل وفرس: هما سابقان، وفي رجل وفرسين: هم سابقون.

( وكذا التذكير مع اتحاد المادة ) ـ كقولك في مسلم ومسلمة: مسلمان، وفي مسلم ومسلمتين: مسلمون، فإن[1] اختلفت المادة لم يَجُزْ، فلا يقال في رجل وامرأة: رجلان ولا في رجل وامرأتين: رجال.

( وشذَّ ضَبُعان في ضَبُع وضِبْعان ) ـ وجه الشذوذ أنه غلب لفظ المؤنث على لفظ المذكر، لأن ضَبُعاً للمؤنث، وضِبْعاناً للمذكر، وكذا فعلوا في الجمع، قالوا: ضباع ولم يقولوا: ضباعين.

( وما أعرب مثلَ هذا الجمع غيرَ مستوف للشروط فمسموعٌ ) ـ أي يقتصر فيه على مورد السماع ولا يتعدَّى.

( كنحنُ الوارثُون )[2] ـ لأنه ليس جمعاً في الحقيقة، لأنه إخبار عن الله تعالى فلا يقال: رحيمون في الله تعالى قياساً عليه.

( وأولى ) ـ لأنه وصف لا واحد له من لفظه حتى يعتبر[3] فيه قبول لحاق التاء له على الشرط الذي ذكره.

(١) في ( د ): فإذا

(٢) الحجر / ٢٣ ـ « وإنا لنحن نحيي ونميت ونحن الوارثون ».

(٣) في ( د ): حتى يتعين فيه

( وعلّيين ) ـ فإنه في الأصل : فِعّيل من العلُوّ ، نحو : عِلّيّ[1] فجمع جمع ما يعقل وسُمِّيَ به أعلى الجنّة .

( وعالَمين ) ـ ووجه شذوذه أن مفرده عالَم ، وهو اسم جنس ، ففات شرط العلمية .

( وأهلين ) ـ وهو جمع أهل ، وليس بعلَم ولا صفة .

( وأرضين ) ـ جمع أرض وهي مؤنثة اسم جنس لما لا يعقل .

( وعشرين إلى تسعين )[2] ـ كون هذه العقود ليست بجموع ظاهر ، وكذا كونها فاقدة شروط الجمع بالواو والنون .

( وشاع هذا الاستعمال ) ـ أي الجمع بالواو والنون رفعاً وبالياء والنون جرّاً ونصباً .

( فيما لم يكسّر ) ـ خرج ما كُسّر مما حذفت لامه وعُوّض منها الهاء نحو : شفة وشاة ، وأصلها : شفهة وشوهة ، فلا يقال : شفُون لقولهم : شفاه وشياه ، بخلاف ما لم يكسّر منه نحو : ثُبة فإنه يقال فيه : ثُبون .

( من المعوَّض من لامه ) ـ خرج المعوض من فائه نحو : عِدة وزِنة[3] ، لأنهما من الوعد والوزن[4] ، فلا يقال : عِدُون ولا زنُون ،[5] إلا إن كانا علمين كما سبق .

---

(١) سقطت نحو عِلّيّ من ( د )

(٢) في ( غ ) ، وفي النسخة المحققة من التسهيل : إلى التسعين

(٣) في ( د ) : ورقة

(٤) في ( د ) : والورق

(٥) في ( د ) : رقون

( هاء التأنيث ) ـ خرج المعوض من لامه تاء التأنيث نحو : بنت وأخت فلا يجمعان هذا الجمع .

( بسلامة فاء المكسورها ) ـ نحو : مائة ومئون رفعاً ، ومئين جرًّا ونصباً ، ولا تغير الفاء فيهما عن الكسر .

( وبِكَسْر المفتوحِها ) ـ نحو : سَنة وسِنون وسِنين ، بتغيرُ الفاء[1] من الفتح إلى الكسر .

( وبالوجهَيْن في المضمُومِها ) ـ الوجهان هما سلامةُ الفاء وكسرُها نحو : ثُبة وقُلة فيجوز : قُلون وقِلين ، بضم الفاء وكسرها .

( وربما نال هذا الاستعمال ما كُسّر ) ـ نحو : ظُبة جمعت على ظبين ، وقد كسّروها على ظُبىً ، ولامها المحذوفة واو إذ قالوا : ظبوتُه إذا أصبتُه بالظُبة ، وهي طرف السيف والسهم ، ومن جمعه بالواو والنون قوله :

تَعاوَر أيمانُهم بينَهـم كؤوسَ المنايا بحَدّ الظَبينَا[2]

تعاوروا الشيء واعتوروه تداولوه فيما بينهم

( ونحو : رقة ) ـ المراد بها ما حذفت فاؤه وعوض منها الهاء نحو : رِقُون في رقة وهي الفضة[3] ، ولِدُون في لِدَة ، وهو المساوى في السنّ ، وحِشُون في حشة وهي الأرض الموحشة .

( وأحرة )[4] ـ هذه اللفظة ليست في أصل التسهيل ، وربما وجدت

---

(١) في ( د ) : وتغيرُ

(٢) ـ الشاهد فيه جمع ظُبة على ظبين ، ولم أعثر عليه في كتب الشواهد

(٣) في القاموس : هي الدراهم المضروبة .

(٤) في ( د ) : وأحر بدون هاء التأنيث ، وفي القاموس بالوجهين وبالهاء بلا همز .

ببعض النسخ ، والذي سُمع أنهم قالوا في الحرَّة ، وهي أرض ذات حجارة سود : حرُّون[1] ، كأنها أحرقت بالنار الحرون ، فجمعوه بالواو والنون ، كما قالوا : أرضون ، وقالوا أيضاً : الأحرّون ، قال الجوهري : كأنه جمع إحَرَّة ، وقال غيره : كأنه هو جمع إحرَّة تقديراً ، لأنهم لا يقولون إحرة .

( وأضاة ) ـ الأضاة الغدير ، وسمع جمعه على إضين بكسر الهمزة وحذف الألف ، قال :

( ٣٦ ) خلَتْ إلَّا أياصرَ أو نُؤَيـًا محافرُها كأسـربـةِ الإضـينِ[2]

والغدير القطعة من الماء يغادرها السيل ، والمغادرة الترك ، وغدير فعيل بمعنى مُفاعل من غادره ، أو مُفْعِل من أغدَره ، ويقال هي بمعنى فاعل ، لأنه يغدر بأهله ، أي ينقطع عند شدة الحاجة إليه ، والأيَاصِرُ جمع أيْصَر ، والأيَصْرُ حَبْلٌ قصير يشد به في أسفل الخباء إلى وتد ، والإصار مثله وجمعه أصُر ، والإصار[3] والأيصر أيضاً الحشيش ، والنُّؤَيُّ فُعول وهو جمع نُؤْى[4] وهو حفيرة حول الخباء لئلا يدخل ماء المطر .

( وإوزّة ) ـ كقوله :

---

(١) في ( د ) حرات .

(٢) في التصريح على التوضيح جـ ٢ ص ٣١٠ : قال الشاعر .. وذكر البيت وشرح المعنى ولم يذكر قائله ، والشاهد فيه جمع أضاة على إضين

(٣) في ( د ) : والأيصار والأيصر ، وفي ( ز ) : والأصار والأصُر أيضاً ، والصحيح المحقق كما جاء في القاموس مادة ( الأصر ) .

(٤) في القاموس مادة ( نأيته ) : والنأي والنُؤْي والنّئي والنُؤَي كهُدى الحفير حول الخباء أو الخيمة يمنع السـيل ، جمعه آناء وأناء ونؤي ونئيّ .

( ٣٧ ) تُلفَى الإوزُّون في أكناف دارتها    تمشي وبين يديها البرُّ[1] منثور

( وقد يُجعل إعرابُ المعتلِّ اللام في النُّون ) ـ نحو : هذه سنينٌ ، وأقمت سنيناً كثيرة . وأنشد الكسائي :

( ٣٨ ) ألم نَسُق الحجيجَ ، سَلِي مَعدًّا    سنيناً ما تَعُدُّ لنا[2] حسابا

( منَّونةً غالباً ) ـ التنوين لغة بني عامر ، وتركه لغة بني تميم .

( ولا تُسقطها الإضافةُ ) ـ نحو :

( ٣٩ ) دَعانيَ من نجدٍ فإنَّ سِنينَه    لعبن بنا شيباً وشيَّبْننا مُرْداً[3]

( وتلزمه الياء )[4] ـ لأنه شُبِّه بغسلينَ فيقال : سنين بالياء رفعاً وجرًّا ونصباً . والغسلين ما انغسل من لحوم أهل النار ودمائهم ، وزيد فيه الياء والنون كما زيد في عفرين ، وعفرين مأسدة .

(١) في ( د ) ، الدر ، وفي لسان العرب مادة ( وزز ) : والوزة البطة ، وجمعها وز ، وهي الإوزة أيضاً والجمع إوز وإوزون قال :

تلقى الإوزّين في أكناف دارتها    فوضى وبين يديها التين منثور

ولم يذكر قائله . والتين بالياء الفاكهة المعروفة . وفي شرح المفصل لابن يعيش ، تُلْقَى الإوزُّون ... وبين يديها التبن بالباء ولم يذكر قائله أيضاً . والشاهد في البيت جمع إوزة على إوزين .

(٢) في ( د ) ، فليعد لنا حسانا ، وفي ( غ ) : ما يُعَدُّ لها حساباً وفي الدرر جـ ١ ص ٢٠ ، استشهد به على تنوين سنين ، والشاهد هنا على جعل إعراب معتل اللام كسنة وسنين في النون الأخيرة . . قال في الدرر ، ولم أعثر على قائله ، ويظهر أنه لأحد خزاعة أو جرهم لأنهم كانوا ولاة البيت .

(٣) في العيني على الأشموني والصبان جـ ١ ص ٨٦ ، وفي شرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي والعدوي ص ٧ ، قاله الصمة بن عبد الله بن الطفيل ، شاعر إسلامي ، والشاهد في سنينه حيث أجراه مجرى الحين في الإعراب بالحركات والزام النون مع الإضافة ، ولو لم يجعل الإعراب بالحركة على نون الجمع لحذف النون وقال : فإن سنيه .

(٤) في ( ز ) : ويلزمه

( ويُنصبُ ) ـ أي المعتل اللاَّم المذكورة كشفة .

( كائناً بالألف والتاء بالفتحة ) ـ حكى الكسائي : سمعت لغاتَهم ، بفتح التاء .

( على لغة ) ـ قال الفراء : العرب تجمع الثُّبة ثُبين وثُبات ، وبعضهم ينصبها في النصب فيقولون : رأيتُ ثُباتاً ، وقال أحمد بن يحيى هي لغة ، والثُّبةُ الجماعة ، وأصلها ثبو[1] ، والجمع ثُبات وثُبون وأثابى .

والثُّبةُ أيضاً وسط الحوض ، يثوب إليه الماء والهاء هنا عوض من الواو التي هي عين لأن الأصل : ثوب .

( ما لم يُرَدُّ إليه المحذوفُ ) ـ نحو : سنوات جمع سنة ، وعضوات جمع عضة ، ونصب هذا النوع بالكسرة ليس إلاَّ . قال الكسائي : العضة الكذب والكهانة وجمعها : عِضُون ، قال تعالى : « الذين جعلوا القرآن عضين »[2] ولامه المحذوفة واو أو هاء .

( وليس الوارد من ذلك واحداً مردود اللام ، خلافاً لأبي عليّ ) ـ زعم الفارسي أن قولهم : سمعت لغاتَهم ، بفتح التاء ، مفرد رُدَّتْ لامُه ، وأصله : لغوة[3] تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الفاً ، ورُدَّ بأنه لم يُسْمع في لغةٍ ردُّ اللام فيقال لغاة ، والله أعلم[4] .

---

(١) في ( د ) : ثُبى

(٢) الحجر / ٩١

(٣) في ( د ) لغو

(٤) سقطت هذه العبارة من ( غ )

## ( ٥ ) باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح

( الاسم ) ـ خرج المضارع نحو : يرضى .

( الذي حرف إعرابه ) ـ احترز من المبني نحو : إذا ومتى ، فإن الألف ليست حرف إعراب فيهما ، لأن حرف الإعراب هو آخر المعرب كما سبق تقريره .

( ألف ) ـ أخرج المنقوص كالقاضي فإن حرف إعرابه ياء .

( لازمة ) ـ أخرج المثنى في حالة الرفع نحو : الزيدان ، فإن ألفه غير لازمة إذ تنقلبُ ياء في الجرّ والنصبِ .

( مقصورٌ ) ـ نحو : عصا ورحى .

( فإن كان ) ـ أي حرف الإعراب في الاسم ، فخرج بالاسم نحو : يعطي ، وبحرف الإعراب المبني نحو : الذي .

( ياءً ) ـ أخرج المقصور .

( لازمةً ) ـ أخرج نحو : الزيدين ، فإن حرف إعرابه ياء لازمة .

( تلي كسرةً ) ـ أخرج نحو : ظبي ورمي .

( فمنقوصٌ ) ـ نحو : القاضي والمهتدي .

( فإن كان ) ـ أي حرفُ الإعراب في الاسم .

( همزة تلي ألفاً زائدة ) ـ أخرج نحو : داء وماء ، فإن الألف فيهما غير زائدة ، لأن أقل ما تكون عليه الكلمة المعربة ثلاثة أحرف ، فالألف بدل من أصل .

( فممدود ) ـ نحو : كساء وحمراء وقراء وعلياء .

( فإذا ثني غير المقصور والممدود الذي همزتُه بدلٌ من أصل أو زائدة ) ـ غير هذين يشمل الصحيح كزيد . والمعتل الجاري مجرى الصحيح كمرمى ورمي ، والمنقوص كشج ، والمهموز غير الممدود كرشأ ، وهو ولد الظبية الذي قد تحرك ومشى ، وماء وضَوْء ونَبأ[1] ، والممدود الذي همزته أصل كقرّاء ووضّاء ، وهو الكثير القراءة والكثير الوضوء ، والذي همَزته للإلحاق نحو : عِلْباء ، وهو عصب العنق واسم رجل ، ويقال : شَيْخٌ عِلباء للرجل إذا أسَنّ .

( لحقت العلامة ) ـ أي الألف رفعاً ، والياء جرًّا ونصباً .

( دون تغيير ) ـ فلا يغيّر[2] ، فتقول : زيدَان ومرمَيان ورمْيان وشجَيان ، ولا يغير إلا بفتح ما قبل العلامة ، وكذلك سائر المثل السابقة .

( ما لم تنب عن تثنيته تثنية غيره ) ـ أي فلا تلحقه العلامة المذكورة حينئذ ، وذلك نحو : سواء ـ كما مثل المصنف ـ فإن اللغة الفصحى أنه لا يثنى لستغنوا بتثنية سيّ عن تثنيته فيقال : هما سِيَّان ، ولا يقال : هما

(١) في ( د ) : نبئ .

(٢) في ( د ) : فلا يغير ولا يفتح ما قبل العلامة نحو : زيدان وزيدين ، وكذلك سائر المثل السابقة ، وفي ( غ ) بعد عبارة المتن : ولا يفتح ما قبل العلامة المذكورة . . ؛ ويبدو من بقية العبارة أنه اضطراب في النقل .

سواءان ، على أن أبا زيد وأبا عمرو حكياه .

( وإذا ثنى المقصور قلبت ألفه واواً إن كانت ثالثة بدلاً منها ) ـ أي من الواو كعصا فتقول : عصوان لقولهم : عصوته أي ضربته بالعصا .

( أو أصلًا ) ـ ككونها[1] في حرف أو شبهه نحو : ألَا وإذا علَمينْ فتقول : ألَوان وإذَوان .

( أو مجهولة ) ـ أي لا يُدْرى عن أي شيء قُلِبَتْ نحو : خَساً بمعنى فرد فتقول : خَسوان ، وكذلك الددا[2] ، وهو اللهو فتقول : الدَّدَوان .

( ولم تُمَل ) ـ احترز من بلى ومتى ، فإن ألفهما أصل أميلت وسيأتي حكمها .

( وياءً إن كانت بخلاف ذلك ) ـ بأن كانت رابعةً كمَلْهَيان ، أو خامسةً كمعتلَيان ، أو سادسة كمستدعَيان ، أو ثالثة بدلاً من ياء كرحَيان ، أو أصلاً أميلت كبَلَيان ومتَيَان في تثنية بلَى ومتَى علَمينْ .

( لا إن كانت ) ـ أي الألف المقصورة .

( ثالثةَ واويٍّ مكسور الأول ) ـ كرِضاً[3] وربا .

( أو مضمومه ) ـ كعُلَى وضُحَى .

---

(١) في ( د ) : لكونها

(٢) في محيط المحيط جـ ١ ص ٦٣٤ : الدَدُ اللهو واللعب محذوف اللام . وهي واو كالغد ، ويجوز إثباتها مقلوبة ألفاً فيقال : الدَّدَا مقصوراً . . . وفي المعجم الوسيط : الدَّدَنُ اللهو واللعب .

(٣) في ( د ) : كرضى

( خلافاً للكسائي ) ـ في إجازته تثنية هذا النوع بالياء نحو : رِضَيان ورِبَيان وعُلَيان وضُحَيان .

( والياء في رَأيٍ أولى بالأصل والمجهولة مطلقاً ) ـ يعني أن من النحويين من لا يعدل عن الياء في الألف الأصلية والألف المجهولة ، سواء أميلتا أم لم تمالا[1] قال المصنِّف : ومفهوم قول سيبويه عاضد لهذا الرأي .

( وتُبَدل واواً همزةُ الممدود المبدلة من ألف التأنيث ) ـ فتقول في حمراء حمراوان ، ولم يذكر سيبويه فيها غيره .

( وربما صُحِّحت ) ـ نحو : حمراءان ، وهو شاذ حكاه أبو حاتم وابن الأنباري عنهم .

( أو قلبت ياء ) ـ نحو : حمرايان ، وهذا لغة فزارة .

( وربما قلبت الأصلية واواً ) ـ سمع : قُرَّاوان ووُضَّاوان في تثنية قراء ووضاء ، ولم يذكر سيبويه فيها إلا إقرار[2] الهمزة .

( وفعل ذلك بالملحقة أولى من تصحيحها ) ـ أي قلب الهمزة الملحقة واواً أولى من إقرارها نحو : علباوان ودرحاوان[3] ، ويجوز علباءان ودرحاءان يقال : رجل درحاية أي قصير سمين ضخم البطن ، وهو فعلاية ملحقٌ

(١) في ( د ) : أميلا أم لم يمالا

(٢) في ( د ) : إلا الإقرار .

(٣) في هذه اللفظة اضطراب بالنسخة ( د ) فقد ذكرها بالخاء المعجمة « درخاوان ودرخاءان » يقال : رجل درخانة بالخاء والنون ، وما جاء بالتحقيق من النسختين ( ز ) و ( غ ) وهو مطابق لما جاء بالقاموس مادة ( درح ) ورجل دِرْحاية كثير اللحم قصير سمين ضخم البطن لئيم الخلقة وهو فعلاية ملحق بجمظارة اللسان ( درح ) وفي محيط المحيط ج١ ص ٦٤٠ مادة درحى : الدرحاية من الرجال القصير السمين البطين . . .

بِجعْظَارة . قال ابن السكيت يقال للرجل إذا كان غليظاً قصيراً جِعْظَارة بكسر الجيم .

( والمبدَلَةُ من أصلٍ بالعكس ) ـ أي إقرارها أولى من قلبها واواً ، فكساءان أولى من كساوين وسقاوين .

( وقد تُقلَبُ ياءً ) ـ فيقال ، كسايان وسقايان .

( ولا يقاس عليه ) ـ أي على قلبها ياء .

( خلافاً للكسائي ) ـ الحق أنه يقاس عليه ، لأنها لغة فزارة حكاها أبو زيد في كتاب الهمزة .

( وصحَّحُوا مِذْروَين ) ـ قال ابن قتيبة : المِذْرَوان طرفا[1] كلّ شيء ، وقال[2] غيره : هما طرفا الإلية وطرفا القوس وجانبا الرأس ، والمشهور إطلاقُه على طرفي الإلية[3] . والقياس أن يقال في تثنيته ، مِذْرَيان ، لأن ألفَه رابعة .

( وثِنَايَيْنْ ) ـ الثِّنايان طرفَا العقال ، قالوا : عقلتُه بثنايين ، والقياس بثناءين بالهمز أو بثناوين بالواو ، فإنه مثل كساء .

( تَصْحيحَ شَقاوة وسِقايَة للزوم علَمي التثنية والتأنيث ) ـ أي إنما صححتا[4] لبناء الكلمة على التثنية كما صحح واو شقاوة وياء سقاية لما بنيت

(١) في ( د ) : طرف

(٢)(٣) سقط ما بين الرقمين من ( ز ) .

(٤) في ( ز ) : صححا .

الكلمة على تاء التأنيث . والقياس لو لا التاء إبدال[1] الواو والياء همزة .

( وحُكْمُ ما أُلحقَ به علامةُ جمع التصحيح ) ـ[2] يشمل علامة جمع التصحيح للمذكر والمؤنث .

( القياسية ) ـ احترز مما خالف القياس نحو : بنون ولم يقولوا ابنون كما قالوا في التثنية ابنان .

( حُكْمُ ما أُلحقَ به علامةُ التثنية ) ـ فيكون له[3] مجموعاً بالواو والنون[4] أو بالألف والتاء ، من التغيير أو عدمه . ما يكون له إذا ثُنّي ، فتقول في حمراء علم مذكر : حَمْراوُون . وعلَم مؤنث : حَمراوات ، وفي قراء : قراءون كما يقال قراءان[5] ، وفي زيد زيدون كما تقول : زيدان ، وكذلك الباقي ، إلا ما استثناه من المنقوص والمقصور .

( إلاَّ أنَّ آخر المنقوص والمقصور يحذف في جمع التذكير ) ـ فيقال[6] في قاض قاضُون رفعاً وقاضِين جرًّا ونصباً . وفي مصطفى مصطَفَون رفعاً ومصطَفين جرًّا ونصباً . وتحذف ياء المنقوص وألف المقصور . واحترز بقوله : « التذكير » من جمع التأنيث فإنَّ حكمه كحكم المثنى فتقول : غازيات وحُبْليات كما تقول : غازيان وحُبْلَيان .

---

(١) في ( د ) : أبدلت .

(٢) في ( د ) : علامة الجمع الصحيح .

(٣) سقطت من النسختين ، ( د ، ز ) والمعنى في بقية العبارة يستلزمها ، وفي ( غ ) لفظة غير واضحة تشبه « فيه » .

(٤) سقطت من ( د ) .

(٥) في ( د ) : قراوون .

(٦) في ( ز ) : فتقول .

( وتلي علامتاه ) ـ أي علامتا الجمع المذكور .

( فتحةَ المقصور مطلقاً ) ـ أي سواء كانت ألفُه منقلبةً عن أصل كملْهَى علَم مذكر ، فتقول : مَلْهَون ومَلْهَين ، أو زائدة كحُبلَى علَم مذكر[1] فتقول : حُبْلَون وحُبْلَين ، بفتح اللام والهاء .

( خلافاً للكوفيين في إلحاق ذي الألف الزائدة بالمنقوص ) ـ فيضمُّون ما قبل واو الجمع ، ويكسرون ما قبل يائه ، ويحذفون الألف فيقولون : حُبْلُون وحُبْلِين ، كما يُفْعَل في المنقوص نحو : قاضُون وقاضِين ، ولا يفعلون ذلك بغير الزائدة بل يفتحون ما قبل الواو والياء[2] كما سبق[3] نحو : مَلْهَوْن ومَلْهَين .

( وربما حُذفتْ ) ـ أي الألف الزائدة .

( خامسةً ) ـ كخَوْزَلى .

( فصاعداً ) ـ كضَبِغْطَرى ، وهو الأحمق الذي لا يعجبك[4] .

( في التثنية ) ـ نحو : الخَوْزَلان وضَبِغْطَران .

( والجمع بالألف والتاء ) ـ نحو : هَراوات بفتح الهاء جمع هَراوى جمع هِرَاوة .

( وكذا الألف والهمزة من قاصعاء ونحوه ) ـ فيحذفان كما تحذف

(١) في ( د ) : علم مؤنث .
(٢) في ( د ) : ما قبل الآخر
(٣) سقطتا من ( د ) .
(٤) في القاموس مادة « الضَّبَطْر » كهِزَبْر : الضَّبَغْطَرى مقصورة الرجل الشديد والطويل والأحمق

الألف الزائدة في المقصور. قال بعضهم في خنفساء: خنفسان[1] وفي عاشوراء: عاشوران.

( ولا يقاس على ذلك،خلافاً للكوفيين ) ـ أي على حذف ألف المقصور خامسةً فصاعداً، وعلى حذف الألف والهمزة من قاصعاء، لقلة ما ورد من ذلك.

( وتحذف تاء التأنيث عند تصحيح ما هي فيه ) ـ بخلاف تثنية ما هي فيه،فإنها لا تحذف منه نحو: فتاتان وفاطمتان.

( فيعامل معاملة مؤنث عار[2] منها ) ـ أي من التاء.

( لو صحح ) ـ فيقال في فتاة: فتيات بقلب الألف ياء، وفي قناة قنوات بقلبها واواً، وكذا إذا كان ما قبل التاء همزة مبدلة فإنها تعامل بما تعامل به في التثنية، فيقال في سقاءة وباقِلاءة[3]: سقاوات وباقلاوات.

( ويقال ) ـ شرع في ذكر ما خالف به المذكر العاقل في جمعه بالواو والنون مثناه، كما ذكر ما خالف فيه المؤنث في جمعه بالألف والتاء مثناه.

( في المراد به من يعقل ) ـ احترز مما أريد به ما لا يعقل، فإنه يجمع بالألف والتاء.

---

(١) في ( د ): خنفساوان.

(٢) في ( د ): خال. وأشار في الهامش إلى أنه في نسخة: عار.

(٣) في النسختين ( د، ز ): باقلاة بدون همزة. وفي القاموس: باقلاءة مفرد باقلاء بالتخفيف. والتحقيق من ( غ )

( وأبُون وأَخُون وهَنُون ) ـ والقياس موافقتها التثنية . فيقال : أبوون وأخوون وهنوون . لكن التصريف أدّى إلى حذف الواو .

( وذَوُو ) ـ لم يخالفوا في جمع « ذو » التثنيةَ . فكان ينبغي ألا يذكر هنا .

( وفي بنت وابنة[1] وأخت وهنت وذات : بنات ) ـ فحذفوا تاء بنت ولم يقولوا : بنوات برد المحذوف كأخوات . بل جمع على لفظ بنت من غير رد المحذوف فليس مخالفاً للتثنية إلا بحذف التاء .

( وأخوات ) ـ فحذفوا التاء وردوا المحذوف .

( وهنات ) ـ جمع على لفظ هنت[2] بلا رد .

( وهَنوات )[3]

( وذوات ) ـ جمعوا ذاتا على ذوات فحذفوا التاء ولم يردوا اللام المحذوفة فلم يقولوا : ذوَيات فهو كبنات في بنت .

( وأمَّهات في الأمّ من الناس أكثرُ من أمَّات ) ـ قياس أمّ أن لا يجمع بالألف ، لأنه من الأجناس المؤنثة بلا علامة كعنز وعَناق . وقد جمع الشاعر بين الأمهات والأمات في الأناسيّ في قوله :

( ٤٠ ) إذا[4] الأمَّهاتُ قَبُحْنَ الوجوهَ فَرَجْتَ الظَّلامَ بأُمَّاتكا

---

(١) زيادة في النسخة المحققة من التسهيل . وكذا في النسخة ( غ )

(٢) في ( د ) : هنه بالهاء . وكذا جاءت في النسخة المحققة من التسهيل ص ١٨ : وهنت . وفي القاموس المحيط : وهنت بالفتح لغة ج هنات وهنوات .

(٣) زيادة في النسخة المحققة من التسهيل ص ١٨ .

(٤) في ( ز ) : إذ . وفي الدرر جـ ١ ص ٦ قال : ولم أعثر على قائله : وفي معجم الشواهد أنه لمروان بن الحكم . والشاهد فيه جمع الأم من الناس على أمهات وأمَّات .

( وغيرها بالعكس ) ـ أي غير الأم من الناس بعكس ذلك ، فأمَّات فيه أكثر من أمهات .

( والمؤنث بهاء ) ـ نحو : جَفنة وغُرفة وسِدرة .

( أو مجرَّداً ) ـ نحو : دَعد وجُمْل وهِند .

( ثلاثياً ) ـ كما مثل ، وخرج نحو : جَيْئَل علماً للضبع .

( صحيح العين ) ـ احترز من نحو : دولة[1] وثور علمين[2] لمؤنث[3] . وكذا ثارة وثار وديمة وريم .

( ساكنةً ) ـ احترز من شجَرة وسَمُرة ونَبِقة .

( غير مضعَّفٍ ) ـ احترز من جَنّة وجُنّة وجِنّة .

( ولا صفةً ) ـ احترز من ضَخمة وجلفة وحُلوة .

( تتبع عينُه فاءَهُ في الحركة مطلقاً ) ـ أي سواء كانت حركة الفاء فتحة أو ضمة أو كسرة فتقول : جَفَنات وغُرُفات وسِدِرات .

( وتفتح وتسكن ) ـ أي العين .

( بعد الضمة ) ـ نحو : غُرْفات وغُرَفات .

( والكسرة ) ـ نحو : سِدْرات وسِدَرات .

---

(١) في ( د ) : دلوه .

(٢) في ( د ) : علما .

(٣) في ( د ) : للمؤنث .

( وتُمنع الضمة قبل الياء ) ـ فلا يقال في زُبْية زُبُيات بضم الباء بل زُبْيات بالسكون أو زُبَيات بالفتح ، والزبية الرابية التي لا يعلوها الماء ، والزبية أيضاً حفرة للأسد ، سميت بذلك لأنهم كانوا يحفرونها في موضع عال .

( والكسرة قبل الواو باتّفاق ) ـ فلا يقال في رشوة رشِوات بل رشْوات أو رشَوات ، والرّشوة معروفة ، والرُّشوة بضم الراء مثله ، وارتشى أخذ الرشوة .

( وقبل الياء بخُلْف ) ـ فمن البصريين من أجاز أن يقال في لِحْية لِحِيات بكسر الحاء ومنهم من منع .

( ومطلقاً عند الفرّاء فيما لم يُسْمَعْ ) ـ فلا يجيز الفراء فِعِلات بكسر الفاء والعين مطلقاً ، أي سواء أكان من باب رُشوة أو فدية أو كسرة أو هند ، فإن فِعِلات يستلزم فِعِلاً ، وفِعِلٌ أهمل إلاّ فيما ندر كإبل ، فإن سُمع فِعِلات قَبِله .

( وشذّ جِروات ) ـ لما فيه من الكسر قبل الواو ، وهو ممنوع اتفاقاً كما سبق .

( والتزم فَعَلات ) ـ أي بفتح العين .

( في لَجْبة ) ـ وهي صفة ، يقال : شاةٌ لَجْبةٌ إذا قلَّ لبنُها .

( وغلَب ) ـ أي فتحُ[1] العين .

---

(١) في ( د ) : بفتح

( فِي رَبْعة ) ـ وهو المعتدلُ القامة . والقياس في لَجْبة ورَبْعة التسكين لأنهما من الصفات كضَخْمة .

( لقول بعضهم : لجَبة وربَعة ) ـ أي لم يجمع لجبة وربعة بفتح العين إلا لأن بعضهم حرك العين في المفرد . فالتزم التحريك في جمع لجبة وغلب في جمع ربعة .

( ولا يقاس على ما ندر من كهَلات . خلافاً لقطرب ) ـ أجاز قطرب في جمع فَعْلة صفةً فتحَ العين قياساً على ما سُمع[1] من قولهم كَهْلة وكهَلات .

( ويسوغُ في لجبة القياس . وفاقاً لأبي العباس ) ـ أي المبرد فيقول : لجْبات بسكون الجيم وإن كان المسموع فتحها لأن التسكين هو القياس فيها .

( ولا يقال : فَعْلات ) ـ أي بتسكين[2] العين .

( اختياراً ) ـ احترز من الضرورة كقوله :

( ٤١ ) وحُمّلتُ زَفْراتِ الضُّحى فأطقتُها وما لي بزفْرات العشيّ يدان [3]

( فيما استحقّ فَعَلات ) ـ أي بفتح العين لكونه اسماً مفتوح الفاء كدعد وزفرة فلا يقال : دَعْدات وزَفْرات بالسكون إلا ضرورة كالبيت .

---

(١) في ( د ) : جمع

(٢) في ( ز ) : بسكون

(٣) في الدرر اللوامع جـ ١ ص ٦ قال : والبيت من قصيدة لعروة بن حزام العذري ـ ديوانه ص ٤ ـ ومطلعها :

خليليَّ من عليا هلال بن عامر بصنعاء عوجا اليوم وانتظراني

والشاهد في قوله : زفرات بتسكين الفاء ضرورة وحقها الفتح .

( إلاّ لاعتلال اللاّم ) ـ كظبية فيجوز ظبْيات اختياراً . حكاه ابن جنى ، والمشهور الفتح .

( أو شبه الصفة ) ـ نحو ، أهل وأهلات ، سمع بسكون الهاء وفتحها ، والفتح أشهر .

( وتفتح[1] هذيل عينَ جوزَات وبيَضات ونحوهما ) ـ وهو كل اسم على فَعْلة معتل ومن ذلك قراءة بعضهم ، « ثلاث عَوَرات لكم[2] » بفتح الواو ، وقول الشاعر ،

٤٢ ) أخُو بَيَضاتٍ رائحٌ متأوّبٌ رفيقٌ بمسح المنكبين سَبُوحُ[3]

فلو كانت فعلة المعتلة العين صفة نحو ، جونة وغيلة جرت هذيل مع سائر العرب على القياس في تسكين العين . والجونة[4] السوداء أو البيضاء[5] ، والجونة الخابية المطلية بالقار . ويقال لعين الشمس جونة ، وإنما سميت جونة عند مغيبها لأنها تسود حين تغيب ، والغيلة بالفتح المرأة السمينة .

( واتُّفِق على عِيَرات شذوذاً ) ـ عِيَرات جمع عِير وهي الإبل التي عليها الأحمال ، والشذوذ فيها من جهة فتح العين ، والقياس تسكينها ، كما قيل دِيمات في دِيمة .

( **فصل** : يُتَمُّ في التثنية من المحذوف اللام ما يُتَم في الإضافة) . فكما

---

(١) في ( د ، ز ) ، ويفتح

(٢) النور آية ٥٨

(٣) في الدرر اللوامع جـ ١ ص ٦ قال بعد أن شرح البيت ، والبيت لشاعر هذلي لم أقف على اسمه . والشاهد فيه بفتح عين بيضات ، قال في معجم الشواهد ، وليس في ديوان الهذليين .

(٤) (٥) سقط ما بين الرقمين من ( د ) .

تقول : هذا قاضيك وأخوك وأبوك وهنوك وحموك تقول :

قاضيان وأخوان وأبوان وحموان وهنوان ، فيُردّ في التثنية ما رُدَّ في الإضافة .

( لا غير ) ـ فكما لا تُرَدّ لام سَنَة وحَرٍ في الإضافة لا ترد في التثنية نحو : سنتان .

( وربما قيل أبان وأخان ) ـ جاء هذا فيهما على لغة من التزم النقص في الإفراد والإضافة .

( ويديان ودميان ودموان وفميان وفموان ) ـ جاء هذا في يد وما بعدها على لغة القصر فيها ، وقد تقدَّم ذلك .

( وقالوا في ذات ذاتا على اللفظ ) ـ فلم يردُّوا المحذوف الذي هو لام الكلمة ، ومنه :

( ٤٣ ) يادارَ سلمى بين ذاتَي العُوج [١]

( وذواتا على الأصل ) ـ وهو المستعمل الكثير ، ومنه : « ذواتا أفنان » [٢] ، و « ذَوَاتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ » [٣] ، والألف في « ذواتا » لام الكلمة انقلبت عن الياء .

( ويثنّى اسمُ الجمع ) ـ نحو : « فِئَتَيْن التقتا » [٤] .

( ١ ) قال في الدرر اللوامع ج ١ ص ١٩ : استشهد به على تثنية ذات على اللفظ . وذاتي العوج كأنهما موضعان . قال : ولم أعثر على قائل هذا الرجز .

(٢) الرحمن آية ٤٨

(٣) سبأ آية ١٦

(٤) آل عمران آية ١٣

( والمكسَّر ) ـ كقولهم في جِمال : جِمالان .

( بغير زنة منتهاه[1] ) ـ تحرز من نحو : مساجد ومصابيح ، فإنه لا يثنّى ولا يجمع .

( ويُختار في المضافَين لفظاً ) ـ نحو : « فقد صغَتْ قلوبكما »[2] .

( أو معنى ) ـ نحو : الكبشين قطعت منهما الرؤوس .

( إلى متضمنيهما ) ـ تحرز من المضافين إلى ما لا يتضمنهما نحو : قضيتُ درهميْ الزيدَين[3] ، وسيأتي حكم هذه المسألة .

( لفظُ الإفراد على لفظ التثنية ) ـ فقولك[4] : قطعت رأس الكبشين مختار على رأسي الكبشين ، وكذا[5] : الكبشان قطعت منهما الرأس مختار على الرأسين[6] .

( ولفظ الجمع على لفظ الإفراد ) ـ فرءوس الكبشين ، ومنهما الرءوس مختار على الرأس[7] .

( فإن فُرِّقَ متضمناهما اختير الإفراد ) ـ نحو : قطعت رأس زيد وعمرو .

---

(١) في ( ز ) : فلا يثنى .

(٢) التحريم آية ٤

(٣) في ( د ) : زيد .

(٤) في ( د ) : تقول .

(٥) (٦) سقط ما بين الرقمين من ( د ) .

(٧) في ( د ) : رأس .

( وربما جُمع المنفصلان إن أمِنَ اللّبسُ ) ـ المراد بالمنفصلين اللذان ليسا جزءين مما أضيفا إليه كالدرهمين . فإن ألبس جمعهما لم يوضع موضع التثنية نحو : قبضت دراهمَ الزيدَين ، وإلا فقد يوضع ، نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « إذا أويتما إلى مضاجعكما »[1].

( ويقاس عليه ، وفاقاً للفرّاء ) ـ لوروده في أفصح كلام ، كما سبق ، وكقوله عليه الصلاة والسلام أيضاً : « ما أخرجكما من بيوتكما »[2].

( ومطابقة ما لهذا الجمع لمعناه أو لفظه جائزة ) ـ فالأول كقوله :

( ٤٤ ) قلوبكما يغشاهما الأمنُ عادةً
إذا منكما الأبطالُ يغشاهم الذعرُ[3]

والثاني كقوله :

( ٤٥ ) خليليَّ لا تهلك نفوسكما أسىً فإنَّ لها فيما به[4] دُهيتْ أسا[5]

فقال : لها ، ودهيت ، ولو طابق المعنى لقال : لهما ، ودهيتما .

( ويعاقب الإفرادُ التثنيةَ في كل اثنين لا يغني أحدهما عن الآخر ) ـ وذلك كالعينين والأذنين . فتقول : عيناه حسنة ، وعينه حسنتان ، وعينه حسنة ، والأصل : عيناه حسنتان . وظاهر كلام المصنف أن ذلك مقيس ، وزعم بعضهم أنه غير مقيس ، وأنه إنما جاء في الشعر ، فمن

(١) في ( د ) : إلى فراشكما . وهو موافق لرواية البخاري وأحمد ـ المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ـ أوى .

(٢) صحيح مسلم جـ ٣ ص ١٦٠٩ حديث رقم / ٢٠٣٨

(٣) في شرح التصريح على التوضيح جـ ٢ ص ١٢٢ : واعلم أنه يجوز بعد مجيء الجمع مراعاة لفظه ومراعاة معناه . . وأشار إلى أن الشاهد في البيت على مراعاة المعنى

(٤) سقطت « به » من ( د ) .

(٥) في نفس المرجع السابق أشار إلى أن الشاهد في البيت على مراعاة اللفظ ، كما وضحه الشارح .

الأول قوله :

( ٤٦ ) لمن زحلوفة زل بها العينان تنهل[1]

ومن الثاني قوله :

( ٤٧ ) إذا ذكرتْ عيني الزمانَ الذي مضَى
بصحراء فَلْج ظلّتا تِكفانِ[2]

ومن الثالث :

( ٤٨ ) ألا إنَّ عيناً لم تَجُدْ يومَ واسطٍ
عليك بجاري دمعها لجمودُ[3]

ومن الرابع قوله :

( ٤٩ ) وعينان قال الله كونا فكانتا
فعولان بالألباب ما يفعل الخمر[4]

( وربما تعاقبا مطلقاً ) ـ أي وإن لم يكونا مما سبق نحو : « فقولا إنا

---

(١) في الدرر اللوامع جـ ١ ص ٢٤ قال : الشاهد في تنهل لم يقل تنهلان . واكتفى بضمير الواحدة والزحلوفة بالفاء آثار أراجيح الصبيان على الميدان . قال : والرجز ينسب لامرئ القيس .

(٢) في الدرر جـ ١ ص ٢٥ قال : الشاهد فيه إفراد عيني وتثنية ظلتا وتكفان . ويجوز في الباب أربعة أوجه : أن تستعمل الحقيقة في الخبر والمخبر عنه . وذلك قولك : عيناي رأتاه . . . . وأن تعبر عن العضوين بواحد وتفرد الخبر حملاً على اللفظ تقول : عيني رأته ، وأذني سمعته ، وإنما استعملوا الإفراد تخفيفاً وللعلم بما يريدون . فاللفظ على الإفراد . والمعنى على التثنية ، وأن تثنى العضو وتفرد الخبر . لأن حكم العينين أو الأذنين حكم حاسة واحدة نحو : عيناه حسنة ، وأن يعبر عن العضوين بواحد . ويثني الخبر حملاً على المعنى كقولك : عيني رأتاه . وأذني سمعتاه . وعليه الشاهد في البيت .

(٣) من الطويل لأبي عطاء السندي ـ معجم الشواهد العربية جـ ١ ص ١٠٣ . والشاهد فيه أنه قال : عينا ولم يقل : عينين .

(٤) من الطويل لذي الرمة ـ ديوانه ٢١٣ ـ معجم الشواهد جـ ١ ص ١٥٠ . والشاهد فيه أنه جاء على الأصل فذكر العينين ووصفهما بصيغة التثنية .

رسولُ ربِّ العالمين »[1]، وقوله :

( ٥٠ ) إذا ما الغلام الأحمق الأم شافني
بأطراف أفقيه استمر فأسرعا[2]

( وقد يقعُ افْعَلا ) ـ نحو : « ألقيا في جهنم »[3]، ونحو قوله :

( ٥١ ) فإن تَزجُراني يا بنَ عفَّانَ أنزجرْ وإن تدعَاني أ حم عِرْضاً مُمَنَّعا[4]

( موقع افعل ونحوه ) ـ فألقيا واقع موقع ألق ، وتزجراني واقع موقع تزجر . ومن الأول :

( ٥٢ ) قِفَا نَبْكِ من ذكرَى حبيبٍ ومنزل (٥)

على ذلك خرجه ابن جني ، ويؤيده[6] قول امرئ القيس بعده :

( ٥٣ ) أحارِ ترَى برقاً أريكَ وميضَه

( وقد تقدّر تسمية جزء باسم كلّ فيقع الجمع موقع واحده ) ـ نحو : شابت مفارقه .

(١) الشعراء آية ١٦ . فقال : إنا رسولُ بالإفراد بعد قوله : فقولا .

(٢) الشاهد في البيت قوله : بأطراف أفقيه . بعد قوله : إذا ما الغلام . فجاء بالتثنية بعد الإفراد ، ولم أعثر عليه فيما تحت يدي من كتب الشواهد .

(٣) ق آية ٢٤ . والشاهد في الآية وقوع افعلا موقع إفعل في قوله تعالى : « ألقيا » والأمر لمالك خازن النار أو للملك المكلف بذلك . فوقعت ألقيا موقع ألق .

(٤) في شرح القصائد السبع الطوال لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ص ١٦ : وقال الشاعر : فإن تزجراني . . البيت وفي هامش الصفحة : هو سويد بن كراع من أبيات له في الأغاني ١١ / ١٢٣ ويعني بابن عفان سعيد بن عثمان بن عفان . . والشاهد في البيت قوله : تزجراني وتدعاني بالتثنية والخطاب للمفرد : يا بن عفان .

(٥) أول معلقة امرئ القيس . والشاهد في قوله : قفا . وهو يخاطب واحداً . كما يتضح في البيت بعده : أحار ترى برقا . . .

(٦) في ( ز ) : وتبين بقول . . . والشاهد في قوله : أحار ، ترى ، أريك ، فهو يخاطب واحداً .

( أو مثناه ) ـ نحو : عظيم المناكب . ولا يقاس على هذين[1] .

( **فصل** : يُجمَع بالألف والتاء قياساً ذُو تاءِ التأنيث مطلقاً ) ـ أي علماً كان كطلحة وفاطمة أو اسم جنس كسنبلة .

( وعَلمُ المؤنَّثِ مطلقاً ) ـ أي عارياً من علامة التأنيث كزينب أو متلبساً بها كسلمة وسعدى وعفراء .

( وصفةُ المذكّرِ الذي لا يَعقلُ ) ـ نحو : جبال راسيات .

( ومُصَغّرهُ ) ـ نحو : دُرَيْهمات وفُلَيْسات .

( واسم الجنس المؤنث بالألف ) ـ يشمل الاسم نحو : بُهْمَى وبُهْمات ، وصحراء وصحراوات ، والصفة نحو : امرأة حبلى ونساء حبليات ، وحُلَّةٌ سِيَراء وحلل سيراوات . واحترز من المؤنث بلا علامة كقِدْر وشمس فلا يقال : قدرات ولا شمسات . وبُهْمَى[2] نَبْتٌ ، قال سيبويه : تكون واحدةً وجمعاً ، وألفها للتأنيث ، وقال قوم : ألفها للإلحاق والواحد بُهماةٌ ، وقال المبرد : هذا لا يُعْرَف ، ولا تكون ألف فعلى بالضم لغير التأنيث . والسِّيراء بكسر السين وفتح الياء بُرْدٌ فيه خطوط صفر .

( إنْ لم يكن فَعلى فَعلان ) ـ كسكرى فلا يقال : سكريات .

( أو فَعلاء أفْعَل ) ـ نحو : حمراء فلا يقال : حمراوات . فإن كان فعلاء لا أفعل له لم يمتنع من ذلك نحو : امرأة عجزاء ونساء عجزاوات .

---

(١) في ( د ) : ولا يقاس هذان .

(٢) في القاموس مادة ( البهيمة ) : والأرض أنبتت البُهْمى لنبت ( م ) يطلق للواحد والجمع أو واحدتُه بُهْماة . وأرض بَهِمة كفَرحة كثيرتُه .

( غيرَ منقولين إلى الاسميَّة حقيقةً ) ـ كما لو سميت بسكرى وحمراء امرأة فتقول حينئذ : سكريات وحمراوات .

( أو حكماً ) ـ نحو : بطحاء فإنها صفة مقابلة في الأصل لأبطح لكن غلب استعمالها بلا موصوف فأشبهت الأسماء فجُمِعَتْ جمعَها فقيل : بطحاوات . والأبْطَحُ مَسيلٌ واسع فيه دِقاقُ الحصى ، والبطحةُ والبطحاءُ مثله ، ومنه بطحاء مكة .

( وما سوى ذلك ) ـ أي الأنواع الخمسة التي سبق ذكرها .

( مقصورٌ على السَّماع ) ـ كقولهم في سماء : سماوات ، وفي أرض : أرضات ، وفي حسام : حسامات ، فهذا ونحوه يحفظ ولا يقاس عليه

## ٦ ـ باب المعرفة والنكرة

( الاسم معرفةٌ ونكرةٌ . فالمعرفةُ مُضْمَرُ وعلمٌ ومشارٌ به ) ـ كأنت وزيد وذا .

( ومنادى ) ـ نحو : يا رجلُ . وقيل مُعَرَّفٌ بأَلْ محذوفة .

( وموصولٌ ) ـ نحو : جاء الذي أكرمتُه . فتعريفُ الّذي وفروعه بالعهد والذي في الصلة ، وهذا مذهبُ الفارسيّ . وذهبَ الأخفشُ إلى أن ما فيه أل من الموصول تعرّفَ[1] بها ، وما ليست فيه ال كمَنْ في معنى ما هي فيه ، وأما أيّ فتعرَّفَتْ بالإضافة .

( ومضافٌ ) ـ والمراد ما أضيفَ إلى معرفة إضافةً محضة نحو : غلامك وغلام زيد ، وكذا الباقي .

( وذو أداة ) ـ وهو ما صحب ال أو ام كالغلام وامغلام[2].

( وأعرفُها ضميرُ المتكلم ) ـ لأن أنا ونحن يدل على المراد به بنفسه وبمشاهدة مدلوله وبعدم صلاحيته[3] لغيره .

( ثم ضميرُ المخاطِبِ ) ـ لأن أنتَ ونحوه يدل على المراد به بنفسه وبمشاهدة مدلوله .

(١) في ( د ) : يعرف بها .

(٢) في ( د ) : وام غلام .

(٣) في ( د ) : وبصلاحيته

( ثم العلَم ) ـ وينبغي أن يقيَّد بالخاص كزيد وعمرو ليخرج أسامة ونحوه، وكذا هو في بعض النسخ.

( ثم ضميرُ الغائب السالم عن إبهام[1] ) ـ نحو: زيدٌ أكرمته، فلو تقدمه اسمان أو أكثر نحو: قام زيد وعمرو كلمته لتطرق إليه إبهام ونقص تمكنه في التعريف.

( ثم المشار به والمنادى ) ـ كلاهما في رتبة واحدة، لأن كلًّا منهما تعريفه بالقصد على رأي المصنّف.

( ثم الموصول وذو الأداة ) ـ جعلهما في رتبة واحدة، لأن التعريف فيهما بالعهد. وفي بعض النسخ: ثم ذو الأداة، فجعله بعد الموصول.

( والمضافُ بحسب المضاف إليه ) ـ فالمضاف إلى ذي ال في رتبته، وكذا الباقي. ومقتضاه أن المضاف إلى المضمر في رتبته، والذي قاله الأندلسيون أن المضاف في رتبة المضاف إليه، إلا المضاف إلى المضمر فإنه في رتبة العلم.

( وقد يعرض للمفُوق ما يجعله مساوياً ) ـ كما لو شهر شخص بزيد وبالخياط، ففي هذه الصورة يستوي ذُو ال والعلم في التعريف.

( أو فائقاً ) ـ كقول من شُهر باسم لا شركة له فيه لمن قال له من وراء حائل: من أنت؟ أنا فلان. فالبيان لم يستفد بأنا بل بالعلم بعده، فصار العلَم[2] أعرفَ من ضمير المتكلِّم في هذه الصورَة.

---

(١) في ( ز ): عن الإبهام.

(٢) في ( د ): بالعلم

( والنكرةُ ما سوى المعرفة ) ـ وقد سبق ذكر المعرفة ، فمن عرفها عرف النكرة ، كرجل[1] وهذا واضح .

( وليس ذُوّ الإشارة قبلَ العلَم ، خلافاً للكوفيين ) ـ نقله صاحب الإفصاح عن الفراء ، ثم قال ، وبه قال أبو بكر وجماعة ، واحتج له بأن اسم الإشارة ملازم للتعريف بخلاف العلَم ، وأجيب بمنع أن هذا يوجب[2] له المزية على العلَم ، فإن لزوم الشيء معنى لا يوجب له مزية على ما له ذلك المعنى دون لزوم ، بل قد تثبت المزية لغير ذي اللزوم كما ثبت لنقيضك مزية على غيرك ، فتعرف بالإضافة مع عدم لزومه لها ولم يتعرف غيرك بها مع لزومه[3] لها . كذا قرره المصنف في الشرح .

( ولا ذو الأداة قبل الموصول ) ـ استدل من قال إن ذا الأداة قبل الموصول وهو ابن كيسان كما سيأتي ، بقوله تعالى : « قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى[4] » إذ الصفة إما مساوية وإما دون الموصوف ، ولا قائل بالمساواة ، فثبت الثاني . وأجاب المصنف بأن الذي بدل أو مقطوع أو الكتاب علم بالغلبة لأن المعنيّين بالخطاب بنو إسرائيل ، وقد غلب عندهم الكتاب على التوراة ، فالتحق بالأعلام . انتهى . وفي جوابه هذا تسليم أنه لا قائل بالمساواة ، والمصنِّف قد قال بها في أكثر النسخ على ما سبق .

( ولا مَنْ وما المستفهم بهما معرفتين ) ـ استدل لتعريفهما بتعريف

---

(١) سقطت من ( ز ) .

(٢) في ( د ) ، لا يوجب

(٣) في ( د ) : مع عدم لزومه .

(٤) الأنعام آية ٩١

جوابهما ، نحو : من عندك ؟ فتقول : زيد . وما دعاك إلى كذا ؟ فتقول : لقاؤك . ورُدَّ بأن تعريفه غير لازم ، إذ يصح أن تقول في الأول : رجل من بني فلان ، وفي الثاني : أمرٌ مُهِمٌّ .

( خلافاً لابن كيسان في المسألتين ) ـ هما : كون ذي الأداة قبل الموصول ، وكون من وما الاستفهاميتين معرفتين .

## ٧ ـ باب المضمر

( وهو الموضوع ) ـ أخرج المنادى نحو : يا رجل ، والمضاف نحو : غلامي ، وذا الأداة نحو : الغلام .

( لتعيين مسمّاه ) ـ أخرج النكرة كرجل .

( مُشْعِراً بتكلُمِه أو خطابه أو غيبته ) ـ أخرج العلم والمُشَارَ به والموصولَ . لأن كلّ واحد من هذه صالح لكل حال[1] من الثلاث على سبيل البدل . بخلاف المضمر فإنه يختص بواحدة منها ، فأنا لا يصلح إلاّ للتكلّم ، وأنتَ لا يصلح إلاّ للخطاب ، وهو لا يصلح إلا للغيبة .

( فمنه ) ـ أي من المضمر .

( واجب الخفاء ) ـ والمراد به[2] ما لا يحل محله ظاهر كالمستتر في المواضع المذكورة .

( وهو المرفوع بالمضارع ذي الهمزة ) ـ نحو : أقوم .

( أو النون ) ـ نحو : نقوم .

( وبفعلِ أمرِ المخاطَب ) ـ نحو : اضْربْ .

( ومضارعه ) ـ نحو : أنت تضربُ .

---

(١) في ( ز ) : حالة

(٢) في ( ز ) : المراد ما لا يحل محله

( واسم فعل الأمر ) ـ نحو : نَزَالِ .

( مطلقاً ) ـ أي سواء أكان المراد به واحداً مذكراًأم[1] غيره . نحو : نزال يا زيد ويا هند ويا زيدان ويا هندان ويا زيدون ويا هندات .

( ومنه ) ـ أي من المضمر .

( جائز الخفاء ) ـ وهو الذي يجوز أن يحل محله ظاهر كالمستتر في المواضع المذكورة .

( وهو المرفوعُ بفعل الغائبِ ) ـ نحو : زيد يقوم[2] ، وزيد ليقم . فهذا ونحوه جائز الخفاء ، إذ يصح أن يقال : زيد يقوم أبوه ، بخلاف ما سبق .

( والغائبة ) ـ نحو : هند تقوم .

( أو معناه من اسم فعل ) ـ نحو : هند هيهات .

( وصفة ) ـ نحو : زيدٌ ضاربٌ وضروب .

( وظرف ) ـ نحو : زيدٌ عندك .

( وشبهه ) ـ نحو : زيد في الدار .

( ومنه ) ـ أي من المضمر .

( بارز متصل ) ـ وهو الذي لا يحسن الابتداء به ، ولا يقع بعد إلا في الاختيار كالكاف في : أكرمك .

(١) في ( ز ) : أو غيره

(٢) في ( ز ) : قام .

( وهو إن عنى به المعنيُّ بنفعل ) ـ وهو المتكلم المعظَّم نفسَه أو المشارك .

( نا في الإعراب كله ) ـ أي رفعاً نحو : أكرمْنَا زيداً ، ونصباً نحو : أكرمَنا زيدٌ ، وجرًّا نحو : مرَّ بنا زيدٌ .

( وإن رُفِعَ ) ـ أي الضمير البارز المتصل .

( بفعل ماضٍ فتاءٌ تُضَمُّ للمتكلّم ) ـ نحو : ضربْتُ .

( وتُفْتَح للمخاطَب ) ـ نحو : ضربْتَ .

( وتكسر للمخاطبة ) ـ نحو : ضربْتِ .

( وتوصل ) ـ أي التاء .

( مضمومةً ) ـ أي في حال ضمّها[1] .

( بميم[2] وألف للمخاطبَيْنْ ) ـ نحو : يا زيدان هل ضربتُما ؟

( والمخاطبَتين ) ـ نحو : يا هندان هل ضربتُما ؟

( وبميم مضمومة ممدودة للمخاطبين ) ـ نحو : ضربتمو[3]

( وبنون مشدَّدة للمخاطَبات ) ـ نحو : ضربتُنَّ .

( وتسكين ميم الجمع إن لم يلها ضمير متصل أعرف ) ـ فقولك :

(١) سقطت عبارة الشارح من ( د ) .

(٢) في ( د ) : بألف وميم .

(٣) في النسختين ( د . ز ) : ضربتموا .

يا زيدون هل ضربتمْ أعرفُ من : ضربتمُو .

( وإن وليها ) ـ أي الميم،[1] ضمير متصل .

( لم يَجُز التسكينُ ) ـ فتقول : ضربتمُوه ، ولا يجوز : ضربتُمْه .

( خلافاً ليونس ) ـ في تجويز التسكين قبل المضمر، وظاهر كلام سيبويه أن التسكين كثير معروف . قال سيبويه : وزعم يونس أنك تقول : أعطيتكُمْه كما تقول في المظهر، والأول أكثر وأعرف . انتهى . يعني بالأول ما قدّمه في قوله : أعطيتكُموه .

( وإن رُفع ) ـ أي الضمير البارز المتصل .

( بفعل غيره ) ـ أي غير الماضي كالمضارع والأمر.

( فهو نونٌ مفتوحةٌ للمخاطبات ) ـ نحو : يا هنداتُ اضربْنَ ، وهل تَضربْنَ ؟

( أو الغائبات ) ـ نحو : الهنداتُ يضربْنَ .

( وألفٌ لتثنية غير المتكلم ) ـ وهو المخاطب نحو : افْعَلا ، وهل تفعلاَنِ يا زيدان ؟ والغائب نحو : الزيدان يفعلان .

( وواوٌ للمخاطبِين ) ـ نحو : يا زيدُون اضربُوا ، وهل تضربُون ؟

( أو الغائِبِين ) ـ نحو : الزيدُون يضربُون .

( وياءٌ للمخاطَبة ) ـ نحو : يا هندُ اضربي ، وهل تضربين ؟

---

(١) سقطت من ( د ) .

( وللغائب مطلقاً مع الماضي ما له مع المضارع ) ـ فتقول : زيدٌ ضرب ، وهندٌ ضربت ، والزيدان ضربا ، والهندان ضربتا ، والزيدون ضربوا ، والهندات ضربن ، كما تقول : زيد يضرب ، وهند تضرب ، والزيدان يضربان ، والهندان تضربان ، والزيدون يضربون ، والهندات يضربن .

( وربما استغني معه ) ـ أي مع الماضي .

( بالضمة عن الواو ) ـ كقوله :

٥٤ ) فلوْ[1] أن الأطِبّا كانُ حولي
وكان مع الأطباء الأُساةُ

( وليس الأربع ) ـ أي النون والألف والواو والياء .

( علامات ) ـ أي كتاء التأنيث . فالنون علامة للجمعِ[2] المؤنث ، والألف علامة للتثنية ، والواو علامة للجمعِ[2] المذكر ، والياء علامة للمؤنثة .

( والفاعل مستكن ) ـ كما استكن في : زيدٌ فعلَ ، وهندٌ فعلَتْ .

( خلافاً للمازني فيهنّ ) ـ أي في الأربع بدليل التزامها ، ولو كانت حروفاً ما التزمت ، فكان يجوز : الزيدان قام ، فثبت أنها أسماء مضمرة ، وهذا مذهبُ الجمهور[3] .

( وللأخفش[4] في الياء ) ـ فإنه زعمَ[5] هو ومن وافقه أن الياء حرف

(١) في ( د ) : ولو . قال في الدرر جـ ١ ص ٣٣ : استشهد به على الاستغناء بالضمة عن الواو . والأصل كانوا . وظاهر كلامه ـ أي أبي حيان ـ أن ذلك لغة وليس بضرورة . وهو في ذلك متبع لابن مالك في التسهيل . قال : ولم أعثر على قائله .

(٢) في ( د ) : علامة الجمع

(٣) سقطت هذه العبارة الأخيرة من ( د ) .

(٤) في ( د ) : والأخفش

(٥) في ( ز ) : يزعم

تأنيث . ويوافق على اسميَّة الواو والألف والنون . فيقول في افعلي وتفعلين إن الفاعل مستتر كما في هند تقوم ، ومذهب الجمهور : سيبويه وغيره ، أن الياء ضمير إذ[1] لم يثبت كونها علامة تأنيث . وثبت[2] كونها ضميراً بالاتفاق في نحو : أكرمني .

( ويُسَكَّنُ آخرُ المسنَد إلى التَّاءِ ) ـ نحو : ضربْتُ وضربْتَ وضربْتِ .

( والنُّونِ ) ـ نحو : الهنداتُ ضرِبْن ويضربْن واضربْن يا هنداتُ .

( ونا ) ـ نحو : ضربْنا زيداً . ولا يكون المسند إلى التاء ونا إلاّ ماضياً .

( ويُحذَفُ ما قبلَه ) ـ أي ما قبل آخر المسند إلى الثلاثة .

( من معتل ) ـ وذلك لالتقاء الساكنين .

( وتنقل حركته ) ـ أي حركة ذلك المعتل الذي يحذف .

( إلى فاء الماضي الثلاثي ) ـ نحو : طُلْتُ وخُفْتُ . الأصل : طولت وخوفت . فنقلت[3] الحركة التي كانت للمعتل قبل انقلابه ألفاً في طال وخاف إلى الفاء ، وفهم منه أنه لا ينقل[4] في المضارع والأمر . بل يحذف المعتل فقط نحو : خَفْنَ ولا تخَفْنَ .

( وإن كانت ) ـ أي الحركة التي كانت للمعتل المحذوف قبل انقلابه ألفاً .

---

(١) في ( د ) : إذا

(٢) في ( د ) : ويثبت

(٣) في ( ز ) : فنقل

(٤) في ( د ) : لا نقل

( فتحةٌ أُبدلت بمجانسة المحذوف ) ـ فإن كان المحذوف واواً أبدلت الحركة ضمةً، وإن كان ياء أبدلت كسرةً [1].

( ونقلت ) ـ أي إلى فاء الكلمة، وذلك نحو: قام وباع أصلهما قوم وبيع، فإذا أسندتهما إلى التاء مثلاً قلت: قُمت وبِعت، بضم القاف وكسر الباء.

( وربما نُقل دون إسنادٍ إلى أحد الثلاثة ) ـ أي التاء والنون ونا.

( في زال ) ـ كقولك[2]: ما زيل زيدٌ فاضلاً.

( وكاد ) ـ كقولك: كِيدَ زيدٌ يقول كذا.

( أُختَيْ كان وعسى ) ـ احترز من زال التامة التي[3] بمعنى ذهب، ومن كاد التامة التي بمعنى احتال.

( وحركةُ ما قبل الواو والياء مجانِسةٌ ) ـ فيُضم ما قبل الواو نحو: يضرِبُون ويكسر ما قبل الياء نحو: تضرِبين.

( فإن ماثلها أو كان ألفاً حذف ) ـ نحو: أنتم تدعُون، وأنت ترمِين، وأنتم تخشَوْن[4]، وأنتِ تخشَيْنْ، والأصل: تدعوون وترميين[5] وتخشاون وتخشاين.

( وولي ما قبله بحاله ) ـ أي تبقى حركة العين في تدعُون، والميم في

---

(١) في ( د ) نقص واضطراب في هذه العبارة.

(٢) في ( د ) كقولهم

(٣) في ( ز ) كالتي

(٤) (٥) سقط ما بين الرقمين من ( د )

ترمِين ، والشين في تخشَون وتخشَين على حالها ولا تغير .

( وإن كان الضميرُ واواً والآخِرُ ياءً ) ـ نحو : ترمِيوُن .

( أو بالعكس ) ـ نحو : تغزُوِين .

( حُذِفَ الآخِرُ وجعلت الحركةُ المجانِسةُ على ما قبله ) ـ فتقول : ترمُون وتَغْزِين . وإنما حُذفت الواو والياء لأنه لما استثقلت الضمةُ والكسرةُ حذفتا فالتقى ساكنان فحُذِف الآخِرُ وحرك ما قبله بحركة تجانس الضمير[١].

( ويأتي ضمير الغائبين كضمير الغائبة كثيراً لتأولهم بجماعة ) ـ كقوله تعالى : « وإذا الرسلُ أُقِّتتْ »[٢].

( وكضمير الغائب قليلًا لتأولهم بواحدٍ يُفْهِمُ الجمع ) ـ كقوله :

( ٥٥ ) فإنيّ رأيتُ الضامرين متاعهم
يموت ويفنى ، فارضخي من وعائيا[٣]

أي يموتون ، فأفرد الضمير[٤] كأنه قال : يموت من ذكره .

( أو لسَدِّ واحدٍ مسدَّهم ) ـ هو أحسن الفتيان وأجمله ، لأنه بمعنى أحسن فتى ، فأفرد الضمير حملًا على المعنى .

( ويُعامَلُ بذلك ضميرُ الاثنين وضمير الإناث بعد أفعل التفضيل

---

( ١ ) في ( د ) : المضمر .

( ٢ ) المرسلات آية ١١ .

( ٣ ) في ( ز ) : من وعائنا . والشاهد فيه مجيء ضمير الغائبين كضمير الغائب في قوله : يموت بعد : رأيت الضامرين .

( ٤ ) سقطت من ( د ) .

كثيراً ) ـ مثاله في ضمير الاثنين قوله :

( ٥٦ ) وميَّةُ أحسنُ الثقلين جيداً
وسالفة وأحسنُه قذالا[1]

ومثاله في ضمير الإناث قوله عليه الصلاة والسلام : « خير النساء صوالح نساء قريش ، أحناه على ولد . . . »[2] الحديث . أي أحنى هذا الصنف .

( ودونه قليلًا ) ـ أي ودون أفعل التفضيل يأتي ضمير الاثنين كضمير الواحد قليلًا كقوله :

( ٥٧ ) أخو الذئبِ يعوي والغرابِ ومن يكن
شريكيه يُطمعْ نفسَه كلَّ مطمَعِ[3]

أراد : ومن يكونا شريكيه أي الذئب والغراب فأفرد كأنه قال : ومن يكن هذا النوع .

( ولجَمع الغَائِب غَير العَاقِل ما لِلْغائِبَة ) ـ كقوله تعالى : « وإذا النجوم انكدرت[4] » .

( أو الغائبات ) ـ كقوله تعالى : « فأبيْنَ أن يحملْنَها[5] » .

( وفعلتْ ونحوه أولى من فعلْن ونحوه بأكثر جمعه ) ـ أي أولى بأكثر

( ١ ) قال في الدرر جـ ١ ص ٣٤ : من قصيدة لذي الرمة ديوانه ـ ٤٣٦ . واستشهد به على أن ضمير المثنى والجمع بعد أفعل التفضيل يجوز إفراده .
( ٢ ) مسند الإمام أحمد بن حنبل جـ ٢ ص ٣١٩ والنص الموجود : « خير نساء ركبن الإبل . . . الخ .
( ٣ ) في المحتسب جـ ٢ ص ١٨٠ أنه لغضوب . امرأة من رهط ربيعة بن مالك . . . وكذا في معجم الشواهد جـ ١ ص ٢٣٠ .
(٤) التكوير آية ٢ .
(٥) الأحزاب آية ٧١ .

جمع الغائب غير العاقل ، فالجذوع انكسَرتْ أولى من الجذوع انكسَرْنَ ، وكذا إذا كان الضمير غير مرفوع ، وهو مراده بنحوه ، فالجذُوع كسرتُها أولى من كسرتُهنّ .

( وأقلّه والعاقلاتُ مطلقاً ) ـ أي سواء كان جمعاً صحيحاً أم جمعاً مكسَّراً لصيغَةِ القِلَّةِ أو غيرها .

( بالعكس ) ـ فالنونُ وشبهُها أولى من التَّاءِ وشبهها . فالأجذاع انكسَرْنَ أولى من انكسرتْ ، وكسرتُهنّ أولى من كسرتُها ، ومثال ذلك في العاقلات : « والمطلَّقاتُ يتَربَّصْنَ[1] » ، والهندات خرجت[2] ، « إذا طلقتُم النساءَ فطلقوهُنَّ[3] » ، وقوله : النساءُ بأعجازها[4] .

( وقد يوقعُ فَعلْنَ موقع فَعلُوا طلبُ التشاكل ) ـ كما روى في بعض الأدعية : « اللّهمّ ربَّ السّمواتِ وما أظْلَلْنَ ، وربَّ الأرضين وما أقلَلْنَ ، وربَّ الشياطين ومن أضلَلْنَ » أي ومَنْ أضَلُّوا ، وهذا هو القياس ، أو يعود كما يعود على الغائبة نحو : ومن أضلَّتْ . فقال : أضلَلْنَ مشاكلةً لأظلَلْنَ وأقلَلْنَ .

( كما قد يسوِّغ ) ـ أي طلب التشاكل .

( لكلماتٍ غيرَ ما لها من حُكْمٍ ) ـ نحو : « لا درَيْتَ ولا تلَيْتَ[5] » ، وحقه : تلَوْتَ ، فخرج من حكم التصحيح إلى حكم الإعلال لمشاكلة درَيْتَ .

---

(١) البقرة آية ٢٢٨

(٢) في ( د ) : خرجن

(٣) الطلاق آية ١

(٤) في ( د ) : وأعجازها

(٥) من أحاديث منكر ونكير عند سؤال القبر .

( ووَزْنٍ ) ـ كقولهم : أخذه[1]، ما قَدُم وما حَدُث ، ولا يقولون في الإفراد[2] إلّا حدَث بفتح العين ، فخرجوا من وزن الكلمة إلى غيره طلباً للتشاكل .

( ومن البارز المتَّصل في الجَرّ والنَّصْبِ ياءٌ للمتكلم ) ـ نحو : أكرمني ومَرَّ بي .

( وكافٌ مفتوحةٌ للمخاطَب ) ـ نحو : أكرمكَ ومَرَّ بِكَ .

( ومكسورةٌ للمخاطَبةِ ) ـ نحو : أكرمكِ ومرَّ بكِ .

( وها للغائبة ) ـ نحو : أكرمهَا ومرَّ بهَا .

( وهاءٌ مضمومةٌ للغائبِ ) ـ نحو : أكرمهُ ومرَّ لهُ .

( وإن وليَتْ ) ـ أي هاءُ الغائب .

( ياءً ساكنةً أو كسرةً كسرَها غيرُ الحجازيين ) ـ نحو : فيهِ وبهِ . ولغةُ الحجازيين ضَمُّ هاءِ الغائب مطلقاً فيقولون : ضربتهُ ونظرتُ إليهُ ومررتُ بهُ ، ولغةُ غيرهم الكسرُ بعد الياءِ الساكنةِ أو الكسرةِ كما مثل ، وذلك للإتباع .

( وتُشْبَعُ حركتُها بعد متحرّك ) ـ نحو : « لَهُ ما في السَّمواتِ »[3] وهو الأصل .

( ويُختار الاختلاسُ بعدَ ساكنٍ مطلقاً ) ـ أي سواء أكان الساكنُ حرفَ

---

(١) في ( د ) : أخذ

(٢) أي عدم التركيب في الجملة .

(٣) البقرة : آية الكرسي ٢٥٥ .

علّةٍ نحو : فيهِ ويرضوه ، أم حرفاً صحيحاً نحو : منه وعنه وأكرمْه .

( وفاقاً لأبي العباس ) ـ هو المبرد ـ والذي رجَّحه سيبويه الإشباع إذا لم يكن الساكنُ حرفَ لينٍ . قال المصنِّف : وردَّ ذلك أبو العباس ، ويعضده السماع .

( وقد تُسَكَّن أو تُخْتَلس الحركةُ بعد متحرّك عند بني عُقَيل وبني كلاب اختياراً ) ـ قال الكسائي : سمعتُ أعرابَ عُقَيْل وكلاب يقرؤون[1] : « إنَّ الإنسانَ لربّهْ لكَنُودٌ »[2] بالجزم ، و « لربِّهِ لكنودٌ » بغير تمام .

( وعند غيرهم اضطراراً ) ـ كقوله :

( ٥٨ ) وأشربُ الماءَ ما بي نحوه ظمأ      إلا لأنَّ عيونَهْ سيل واديها[3]

وقوله :

( ٥٩ ) عَسَى ذاتَ يومٍ أن يَعُودَ بها النَّوَى      على ذي هوى حيران قلبُهْ طائر[4]

( وإنْ فَصل المتحرّكَ في الأصل ) ـ هذا الجارُّ متعلّقٌ بفَصل لا بالمتحرّك .

( ساكنٌ حُذِفَ جَزْماً ) ـ كقوله تعالى : « يُؤدِّهِ إليك »[5] الأصل قبل دخول الجازم : يؤدّيه .

---

(١) في ( د ) : يقولون .

(٢) العاديات آية ٦

(٣) في ( د ) : سال . قال في الدرر جـ ١ ص ٣٤ : لم أعثر على قائله . والشاهد فيه تسكين هاء الغائب بعد متحرك عند غير بنى عقيل وبنى كلاب اضطراراً

(٤) الشاهد فيه تسكين هاء الغائب بعد متحرك اضطراراً في قوله : قلبُهْ

(٥) من قوله تعالى في سورة آل عمران : « ومن أهل الكتاب مَنْ إنْ تأمنْه بقنطار يؤده إليك » آية ٧٥

( أو وقفاً ) ـ كقوله تعالى : « فألقِهْ إليهم[1] » الأصل : ألقيه .

( جازت الأوجه الثلاثة ) ـ هي الإشباع والاختلاس والتسكين .

( ويلي الكافَ والهاءَ في التثنية والجمع ما ولي التّاءَ ) ـ فتقول : ضربكما غلامكما ، وضربكم غلامكم ، وضربكن غلامكن ، وضربهما غلامهما ، وضربهم غلامهم ، وضربهن غلامهن .

( وربما كُسرت الكافُ فيهما ) ـ أي في التثنية والجمع .

( بعدَ ياءٍ ساكنةٍ ) ـ نحو : فيكِما وفيكِم وفيكِنَّ .

( أو كسرةٍ ) ـ نحو : بِكما وبِكم وبِكنَّ ، وهي لغةٌ حكاها سيبويه والفراء ، لكنَّها رديئة ، كما قال سيبويه ، وأنشد[2] :

٦٠ ) وإن قال مولاهم على جُلِّ حادثٍ
من الدَّهرِ رُدُّوا فضل[3] أحلامِكمْ رَدُّوا

( وكسرُ ميمِ الجمع بعدَ الهاءِ المكسورةِ ) ـ احترز من الهاء المضمومة نحو : « تتوفَّاهُم الملائكةُ[4] » فإن الميم لا تكسر .

( باختلاس قبل ساكن ) ـ نحو : « بهِمِ الأسبابُ[5] » وهو أقيسُ من الضمّ .

---

(١) النمل آية ٢٨

(٢) في ( د ) : وأنشدوا

(٣) في ( د ) : بعض ، وأشار إليها في هامش ( ز ) مع الرمز ( خ ) . قاله الحطيئة من قصيدة بديوانه ص ١٩ ـ ٢٠ ـ والشاهد فيه على كسر الكاف بعد كسرة في : أحلامِكمْ .

(٤) النحل ٢٨

(٥) البقرة ١٦٦

( وبإشباعٍ دونَه ) ـ أي دون الساكن نحو : « ومَن يولِّهم يومئذٍ دبُره[1] » .

( أقيس ) ـ أي من الضم والإسكان .

( وضمُّها قبل ساكن ) ـ نحو : « بِهِمُ الأسباب[2] » .

( وإسكانُها قبل متحرك ) ـ نحو : « ومن يولِّهمْ يَومئذٍ[1] » .

( أشهر ) ـ فكذلك قرأ أكثر القراء بالضم قبل الساكن ، وبالإسكان قبل المتحرك .

( وربما كُسِرَتْ ) ـ أي الميمُ .

( قبل ساكن مطلقاً ) ـ أي وإن لم تل[3] هاءً مكسورة . أنشد الفراء[4] :

( ٦١ ) فهمُ بطانتُهم وهُمْ وزراؤهم ـــ وهُم القضاةُ ومنهُم الحُجَّابُ[5]

( فصل ) : ( تلحق قبل ياء المتكلم إن نُصبَ بغير صفةٍ ) ـ يدخل في هذا الفعلُ نحو : أكرمني ويكرمني ، واسمُ الفعلِ نحو : عليكني ، وإنَّ وأخواتُها .

( أو جُرَّ بمن ) ـ نحو : منِّي .

---

(١) الأنفال ١٦

(٢) البقرة ١٦٦ .

(٣) في ( ز ) : وإن لم يكن هاء

(٤) لم يذكر الفراء في ( د ) .

(٥) في الدرر جـ ١ ص ٣٤ : « وهُم الملوك ومنهم الحكماء » وأشار إلى ورود البيت في شرح أبي حيان والدماميني لهذا الموضع . قال أبو حيان : وذكر الفراء أن العرب يرفعون الميم قبل الساكن ، إلاَّ بعض بني سليم ، سمعت بعضهم ينشد ، وأنشد البيت . . قال صاحب الدرر : ولم أعثر على قائله .

( أو عن ) ـ نحو : عنّي .

( أو قد ) ـ نحو : قَدْني .

( أو قط ) ـ نحو : قطني ، ومعناهما : حسب ، والياء مجرورة كما في حسبي . هذا مذهب الخليل وسيبويه ، وستذكر في أسماء الأفعال .

( أو بجَل ) ـ نحو : بجلنى[1] ، ومعناها : حسبى ، وستذكر في أسماء الأفعال .

( أو لَدُن ) ـ نحو : من لَدُنّى .

( نونٌ مكسورةٌ للوقاية ) ـ لأنها تقى الفعلَ الكسرَ .

( وحذفُها ) ـ أي نون الوقاية .

( مع لدن وأخوات ليت جائز ) ـ تقول : لَدُنى وإنِّي وأنِّي وكأنِّي ولكنِّي .

( وهو ) ـ أي الحذف .

( مع بجَل ولعلَّ[2] أعرف من الثُّبوت ) ـ فبجَلي أعرفُ من بجلني ، ومنه :

٦٢ ) ألا إنني شربتُ أسودَ حالكاً ألا بجَلي من الشَّرابِ ألا بجَلِ[3]

---

(١) في ( د ) : بجلى

(٢) في ( ز ) : مع لعل وبجل

(٣) الشاهد فيه حذف نون الوقاية مع بجل ، وهو أعرف من ثبوتها . قال في معجم الشواهد : هو لطرفة أو لبيد بن ربيعة . وليس في ديوانيهما .

ولعلّي أعرفُ من لعلّني ، ولم يرد في القرآن إلاّ لعلّي ، ومن لعلّني قوله :

( ٦٣ ) فقلتُ أعيراني القدوم لعلّني أخطُّ بها قبراً لأبيضَ ماجدِ[1]

( ومع ليس وليت ومن وعن وقد وقط بالعكس ) ـ فليتني أعرفُ من ليتى ، وكذا عني ومني وليسنى وقدنى وقطنى ، ومن الحذف قوله :

( ٦٤ ) عددتُ قومي كعديد الطَّيْسِ إذ ذهبَ القومُ الكرامُ ليسى[2]

وقوله :

( ٦٥ ) كمنية جابرٍ إذ قال ليتِي أصادفُه وأُتلفُ جُلَّ مالي[3]

وقوله :

( ٦٦ ) أيها السائلُ عنهم وعَنِي لستُ من قيسٍ ولا قيسُ مِنِي[4]

---

(١) في ( د ) : وفي الدرر : أعيرونى : قال في الدرر : جـ ١ ص ٤٣ استشهد به على أن لعل قد تلحقها نون الوقاية مع ياء النفس ـ المتكلم ـ قال التماميني ، وحذفها أعرف نحو : « لعلي أبلغ الأسباب » . قال صاحب الدرر : ولم أعثر على قائله . والبيت في اللسان ( قدم ) برواية : « أخط بها قبْرا » وهي الرواية الصحيحة . لأن القدوم مؤنثة . انظر القاموس . ومعجم الوسيط ( قدم ) . وفي النسخ : به .

(٢) في الدرر جـ ١ ص ٤١ : استشهد به على أن حذف نون الوقاية مع ليس شاذ خاص بالضرورة . . قال : والطيس بفتح الطاء المهملة . وسكون الياء المثناة تحت . وفي آخره سين مهملة الرمل الكثير . . قال : والبيت لرؤبة ـ ملحقات ديوانه ص ١٧٥ .

(٣) في الدرر جـ ١ ص ٤١ ، وأفقد جل مالي . قال : استشهد به على أن حذف نون الوقاية من ليتى شاذ خاص بالضرورة ، وظاهر الألفية أنه نادر حيث قال : وليتنى فشا وليتى ندرا ، ولا يخفى أن هناك فرقاً بين الشاذ والنادر . والبيت من شواهد الرضى ، وهو لزيد الخيل الذي سماه الرسول صلى الله عليه وسلم : زيد الخير ، وهو من طيئ .

(٤) في الدرر : جـ ١ ص ٤٣ : استشهد به على أن حذف نون الوقاية من عنى ومني شاذ خاص بالضرورة ، وهو ظاهر قول ابن مالك :

واضطرارا خففا عني ومنـ ـي بعضُ من قد سلفا

والبيت من شواهد الرضى ، ولم يعرف قائله .

وقوله :

( ٦٧ قَدْني من نصر الخُبَيْبَيْن قَدِي [١]

( وقد تلحق ) ـ أي النون المذكورة .

( مع اسم الفاعل ) ـ كقوله :

( ٦٨ ) وليس للموافيني [٢] ليُرفَد خائباً فإنَّ له أضعافَ ماكان أمَّلا

( وأفعل التفضيل ) ـ كقوله عليه الصلاة والسلام : « غيرُ الدجَّالِ أخوفُني عليكم [٣] » والأصل : أخوف مخوفاتي ، فحذف المضاف إلى الياء وأقيمت هي مقامه فاتصل أخوف بالياء معمودةً بالنُّونِ .

( وهي ) ـ أي نون الوقاية .

( الباقيةُ في فلَيْني ) ـ أشار به إلى قوله :

( ٦٩ ) تراه كالثغام يُعَلُّ مِسْكاً يسوءُ الفالياتِ إذا فلَيْني [٤]

(١) في الدرر جـ ١ ص ٤٢ : عجزه : ليس أميري بالشحيح الملحد

قال : الشاهد فيه حذف نون الوقاية من قدي ، وهو عنده شاذ خاص بالضرورة ، والبيت من شواهد سيبويه ، وفيه بحث طويل بالدرر ، وهو من أرجوزة لحميد الأرقط .

(٢) في الدرر جـ ١ ص ٤٣ : ما كان آملا بالمد اسم فاعل ، وفي العيني على الأشموني والصبان جـ ١ ص ١٣٦ : أمّلا ، وأشار إلى رواية : آملا ، قال : والشاهد في قوله : الموافيني ، فإن النون فيه نون الوقاية ، وليست نون التنوين كما ذهب بعضهم . . ولم يعرف قائله .

(٣) التاج الجامع للأصول جـ ٥ ص ٣٥٤ ، قال : والمعنى : أخاف عليكم من غيره أكثر ، والشاهد في قوله : أخوفني ، والأصل : أخوف مخوفاتي ، فحذف المضاف إلى الياء ، وأقيمت هي مقامه ، فاتصل أخوف بالياء معمودة بالنون .

(٤) في الدرر جـ ١ ص ٤٣ : استشهد به على حذف نون الوقاية من فليني وبيَّن الخلاف بين أي النونين حذف : نون النسوة أو نون الوقاية ، واختار حذف نون الوقاية كما في الأصل معللاً بأن نون النسوة فاعل فلا تحذف وقال ابن مالك إن المحذوف هنا نون النسوة ، وقال : هو مذهب سيبويه ووجهه بأنهم حافظوا على بقاء نون الوقاية مطلقاً لما كان للفعل بها صون ووقاية . . قال : والبيت من أبيات لعمرو بن معد يكرب الصحابي يخاطب امرأته .

( لا الأولى ) ـ وهي نون الإناث .

( وفاقاً لسيبويه ) ـ فالمحذوف منه[1] عند سيبويه ومن وافقه نونُ الإناث والباقية نونُ الوقاية كما بقيت في تأمروني . وذهب المبرد ومن وافقه إلى أن المحذوف نونُ الوقاية والباقية[2] نونُ الإناث . وهو الموافق[3] لما قرره البصريون من أن الفاعل لا يحذف . وقال في البسيط في فلَيْنى : إنه لا خلاف أن نونَ الوقاية هي المحذوفة .

**( فصل )** : ( من المضمر منفصلٌ في الرفع . منه للمتكلِّم أنا ) ـ مذهب البصريين أن الضمير في أنا الهمزة والنون . والألف زائدة . ومذهب الكوفيين أن أنا كله هو الضمير .

( محذوفَ الألف في وصلٍ عند غير تميم ) ـ تقول في لغة غيرهم : أنَ[4] فَعلْتُ بحذف الألف . وفي لغتهم بإثباتها . وبها قرأ نافع : « أنا أحيي[5] » .

( وقد يقال : هَنَا ) ـ الهاء بدل من الهمزة كما قالوا في إيَّاك : هِيَّاكَ .

( وآنَ ) ـ قال الفراء : بعضُ العرب يقول : آنَ قلتُ ذلك[6]. يطيل الألف الأولى . ويحذف[7] الأخيرة . وآنَ قلتُ ذلك في قضاعة على وزن عانَ .

( وأنْ ) ـ حكاه قطرب .

(١) سقطت « منه » من ( د )

(٢) في ( د ) : والباقي

(٣) في ( د ) : موافق

(٤) في ( ز ) : أنا

(٥) البقرة ٢٥٨

(٦) سقطت « ذلك » من ( د )

(٧) زاد بعدها في ( د ) : الألف

( ويتلوه ) ـ أي ويتلو أنْ .

( في الخطاب تاء حرفِيّةٌ كالاسْمِيّة لَفْظاً وتَصرُّفاً ) ـ فتقول : أنتَ وأنتِ وأنتُما وأنتُم وأنتنَّ ، كما تقول : ضربتَ ضربتِ ضربتُم ضربتُنَّ . والضمير أن والتاء حرف خطاب . هذا مذهب البصريين . وذهب الفراء إلى أن « أنت » بكماله هو الضمير. وذهب ابنُ كَيْسان إلى أن التاء هي الاسم كما في فعلت ، قال : وكُثّرتْ بأنْ .

( ولفاعل نفعل نحن ) ـ فيقول المتكلم المعظم نفسه والمشارك : نحن فعلنا .

( وللغيبة هو ) ـ أي للمذكر .

( وهي ) ـ أي للمؤنث . ومذهب جمهور البصريين أن الضمير هو وهي ، وذهب الكوفيون والزجاج وابن كيسان[١] إلى أن الضمير الهاء ، والواو والياء زائدتان[٢] .

( وهما ) ـ أي للاثنين .

( وهُمْ ) ـ أي للجماعة الذكور[٣] ، وميم هما وهم زائدة ، وحكى عن الفارسي أن المجموع هو الضمير ، ولم يجعل الميم زائدة .

( وهُنَّ ) ـ أي لجماعة الإناث ، والنون الأولى في هُنَّ كالميم في هم والثانية كالواو في هو ، ولم تحذف الثانية فيقال هُن كما قيل هم لأنها غير مدّة .

(١) في ( ز ) : وابن كيسان والزجاج

(٢) في ( ز ) : زائدان

(٣) في ( ز ) : لجماعة المذكر

( ولِميم الجَمْع في الانْفِصال ما لها في الاتّصال ) ـ فيثبت لميم أنتم ما يثبت لميم ضربتم من التسكين والإشباع واختلاس الحركة، لكن لا يجيء في ميم أنتم خلاف يونس في ضربتموه، إذ لا يتصل بها ضمير.

( وتسكين هاء هو وهي بعد الواو والفاء واللام وثم جائز ) ـ فتقول: وهْو، وفهْو، و لَهْو، وثمَّ هْو بتسكين الهاء وضمّها، وكذلك في هي، والتسكين فيها لغة أهل نجد، والتثقيل فيها لغة الحجاز، والتخفيف بعد الواو والفاء واللام أكثر في كلام العرب.

( وقد تُسكَّنُ بعد همزة الاستفهام ) ـ كقوله:

( ٧٠ ) فقمتُ للطيف مرتاعاً فأرّقني فقلتُ: أهْيَ سرَتْ أم عادني حلُم[1]

( وكافِ الجرّ ) ـ كقوله:

( ٧١ ) وقد علموا ما هُنَّ كهْيَ فكيف لي سلُوٌ ولا أنْفَكُّ صَبًّا مُتيَّما[2]

( وتُحذَفُ الواو والياء اضطراراً ) ـ كقوله:

( ٧٢ ) بَيْنَاهُ[3] في دار صدق قد أقام بها حيناً يعللنا وما نعلله

---

(١) قال في الدرر جـ ١ ص ٣٧: استشهد به على أن هاء هي قد تسكن بعد همزة الاستفهام... ثم قال: والبيت من قصيدة للمرار العدوي وهي في الحماسة. وفي معجم الشواهد جـ ١ ص ٣٤٦ قال: إن البيت لزياد بن حمل. أو زياد بن منقذ. أو المرار بن منقذ.

(٢) في الدرر جـ ١ ص ٣٧: استشهد به على تسكين هاء هي بعد كاف الجر. قال أبو حيان: وذكر المصنف ـ يعني ابن مالك ـ في الشرح: أن السكون مع الهمزة والكاف لم يجيء إلاّ في الشعر. قال صاحب الدرر: ولم أعثر على قائله.

(٣) أصله: بينا هو. وفي الدرر جـ ١ ص ٣٦: استشهد به على أن الضمير في هو وهي الهاء. والواو والياء زائدان لحذفهما في المفرد. فمثال الواو: بيناه في البيت. ومذهب سيبويه أن الحذف ضرورة كما هنا... قال صاحب الدرر: ولم أعثر على قائله.

وقوله :

( ٧٣ ) سالمتُ من أجل سلمى قومَها وهُم    عدأ ولولاه[١] كانوا في الفلا رمما

( وتسكّنهما ) ـ أي الواو والياء .

( قيس وأسد ) ـ وعلى هذه اللغة قوله :

( ٧٤ ) أدعوتَه بالله ثم قتلتَه    لو هُوْ دعاك بذمَّةٍ لم يَغْدِرِ[٢]

وقوله :

( ٧٥ ) إنَّ سلمى هي التي لو تراءتْ    حبَّذَا هِيْ من خلة لو تخال[٣]

( وتشدّدهما هَمْدان ) ـ ومن ذلك قوله :

( ٧٦ ) وإن لِسانِي شُهدَةٌ يُشتفَى بها    وهُوَّ على من صبَّه الله علقم[٤]

وقوله :

( ٧٧ ) فالنفسُ[٥] إنْ دُعيتْ بالعنف آبِيَةٌ    وهِيَّ ما أُمِرتْ بالرفق تأتمر[٦]

( ومن المضمرات إيًا ) ـ وهذا مذهب سيبويه وعليه المحققون .

---

(١) أصله : ولو لا هي . والشاهد على حذف الياء من هي في قوله : ولو لاه أصله : ولو لا هي . ولم أعرف قائله .

(٢) الشاهد فيه تسكين واو هو في قوله : لو هُوْ دعاك . على لغة قيس وأسد . ولم أعرف قائله .

(٣) في الدرر جـ ١ ص ٣٧ : لو تحابى . وقال : الشاهد فيه تسكين الياء من هي على لغة قيس . ومعناه ظاهر . ولم أعثر على قائله .

(٤) في الدرر جـ ١ ص ٣٧ : استشهد به على أن تشديد واو هو لغة همدان . . . والعلقم الحنظل وهو نبت كريه الطعم . والشهد بضم الشين العسل بشمعه . قال : ولم أعثر على قائله .

(٥) في ( د ) : كالنفس .

(٦) في الدرر جـ ١ ص ٣٨ : والنفس . قال : استشهد به على أن تشديد الياء من هي لغة همدان . وروى : والنفس ما أمرت . قال : ولم أعثر على قائله .

( خلافاً للزَّجَّاج ) ـ في زعمه أنه ظاهر وما اتصل به ضمير في موضع خفض بالإضافة . إذ لو كان ظاهراً لجاز تأخره[1] عن عامله كسائر الظواهر فتقول : ضربتُ إيَّاك كما تقول : ضربتُ زيداً .

( وهو في النصب كأنا في الرفع ) ـ فأنا ضمير رفع منفصل ، وإيَّا ضمير نصب منفصل[2] .

( لكن يليه دليلُ ما يُرادُ من متكلِّم أو غيره اسماً مضافاً إليه ) ـ لأنه لما وُضع بلفظٍ واحد افتقر إلى ما يبينٌ المراد به . فأضيف إلى المضمر المبين فقيل : إيَّاي وإيَّانا وإياكَ وإياكِ وإياكما وإياكم وإياكُنَّ وإيَّاه وإيَّاها وإيَّاهما وإيَّاهُم وإيَّاهُنَّ .

( وفاقاً للخليل والأخفش والمازني ) ـ فإياي وأخواته عند هؤلاء ضميران أحدهما مضاف إلى الآخر ، ودليلُ الخفض بالإضافة وقُوع الظاهر المجرور بعد إيَّا فيما روى الخليلُ من قولهم : إذا بلَغ الرجلُ السِّتينَ فإياه وإيَّا الشوابِّ ، ودليلُ الاسمية البقاءُ على ما ثبتَ قبل دُخولِ إيَّا .

( لا حرفاً ، خلافاً لسيبويه ومن وافقه ) ـ فإيَّا عند سيبويه والفارسيّ قيل والأخفش ، واختاره جماعةٌ ، ضميرٌ والمتَّصلُ بها حرفٌ يبينٌ أحوالَ الضمير .

( ويقال : إيَّاك وإيَاك[3] وهِيَّاك وهيَاك ) ـ واللغة المشهورةُ إيَّاك بكسر الهمزة وتشديد الياء ، وقرأ الرَّقاشيُّ « أيَاك » بفتح الهمزة وتخفيف الياء ،

---

(١) في ( ز ) : تأخيره .

(٢) سقطت عبارة : وإيا ضمير نصب منفصل ، من ( ز ) .

(٣) سقطت من ( د )

وقرأ أبو عمرو وابن فايد « إِيَاك » بكسر الهمزة وتخفيف الياء . وقرئ « هِيَّاك » بكسر الهاء المبدلة من الهمزة وتشديد الياء . وقرئ أيضاً « هَيَاك » بفتح الهاء وتخفيف الياء .

( **فصل** ) : ( يتعينٌ انفصالُ الضمير إن حُصِرَ بإنما ) ـ كقول الفرزدق[1] :

( ٧٨ ) أنا الفارسُ الحامي الذِّمارَ وإنَّما يُدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

( أو رُفع بمصدرٍ مضافٍ إلى المنصوب ) ـ نحو : عجبتُ من ضربكَ هُوَ .

ومنه قوله :

( ٧٩ ) بنصركم نحنُ كنتم ظافرين وقد أغرى العِدا بكمُ استسلامكم فَشَلا[2]

( أو بصفةٍ جَرتْ على غير صاحبها[3] ) ـ نحو : زيدٌ هند ضاربُها هو[4] .

ومنه :

( ٨٠ ) غَيْلانُ مَيَّةُ مشغوفٌ بها هو مُذْ بَدتْ له فحِجاهُ بانَ أو كَرَبا[5]

( أو أُضْمِرَ العاملُ ) ـ كقوله :

( ٨١ ) فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب لعلَّك تهديك القرونُ الأوائلُ[6]

---

(١) في ( د ) : كقوله . وفي الدرر جـ ١ ص ٣٩ : أنا الذائد . وقائله الفرزدق ـ ديوانه ٧١٢

(٢) في الدرر جـ ١ ص ٣٩ : بنصركم نحن كنتم واثقين . . . قال : ولم أعثر على قائله .

(٣) قال في هامش ( ز ) : وهذا يخالف ما اختاره في باب المبتدأ من أنه قد يستكن الضمير إذا لم يلتبس ، وفاقاً للكوفيين .

(٤) في ( د ) : زيد هند هو ضاربها . والشاهد بعده يوضح صحة التحقيق .

(٥) في الدرر جـ ١ ص ٣٩ : استشهد به على تعين انفصال الضمير إذا رفع بصفة جرت على غير صاحبها . . . والبيت لذي الرمة ـ ملحقات ديوانه ٦٦١

(٦) في الدرر جـ ١ ص ٤٠ : استشهد به على تعين انفصال الضمير إذا أضمر عامله . والبيت من قصيدة للبيد بن ربيعة الصحابي ـ رضي الله عنه ـ ديوانه ص ٢٥٥

أي فإن ضللتَ لم ينفعك علمك . فأضمر الفعل لفهم المعنى فانفصل الضمير .

( أو أُخِّر ) ـ كقوله تعالى : « إيَّاك نعبُد »[1].

( أو كان حرفَ نَفْيٍ ) ـ كقوله :

( ٨٢ ) إنْ هو مستولياً على أحدٍ إلاَّ على أضعف المجانين[2]

( أو فَصله متبوعٌ ) ـ نحو : جاء عبد الله وأنت . ومنه قوله تعالى : « لقد كنتم أنتم وآباؤكم في ضلال مبين[3] » ، وقوله تعالى : « يخرجون الرسولَ وإيَّاكم[4] » .

( أو وَليَ واوَ المصاحبة ) ـ كقوله :

( ٨٣ ) فآليت لا أنفكُّ أحذو قصيدةً تكون وإيَّاها بها مثَلاً بَعْدِيَ[5]

( أو إلاَّ ) ـ كقوله تعالى : « أمر ألاَّ تعبدوا إلاَّ إيَّاه[6] » .

---

(١) الفاتحة آية ٥

(٢) في الدرر جـ ١ ص ٩٦ : استشهد به على إعمال إن النافية عمل ليس عند الكسائي ولم يشر إلى مسألة انفصال الضمير . ثم أشار إلى رواية أخرى للشطر الثاني :

إلا على حزبه المناحيس .

ثم قال : وهذا البيت لا يعلم قائله . وفي شرح الشواهد للعيني مع حاشية الصبان على الأشموني جـ ١ ص ٢٥٥ قال : أنشده الكسائي . وذكر رواية أخرى :

إلا على حزبه الملاعين .

(٣) الأنبياء آية ٥٤ ـ « لقد كنتم أنتم وآباؤكم في ضلال مبين » .

(٤) الممتحنة آية ١

(٥) في الدرر جـ ١ ص ٤٠ : استشهد به على تعين انفصال الضمير إذا ولي واو مع . قال : وعبارة التصريح والدماميني : إذا ولى واو المصاحبة . وهما واحد .

والبيت من قصيدة لأبي ذؤيب هذليين جـ ١ ص ١٥٩ والخطاب لخالد ابن أخته . كان يبعثه إلى معشوقة له وأفسدها عليه واستمالها إلى نفسه .

(٦) يوسف آية ٤٠

( أو إمَّا ) ـ نحو : ليقم إمَّا أنا وإمَّا أنت . ومنه قوله :

( ٨٤ ) بِكَ أوبِي استعانَ . فَلْيَلِ إمَّا أنا أو أنت ما ابتغى المستعينُ[١]

( أو اللاَّمَ الفارقة ) ـ كقوله : إن ظننتُ زيداً لإيَّاك[٢] . ومنه :

( ٨٥ ) إنْ وجدتُ الصديقَ حقاً لإيَّا كَ فمُرْني فلن أزالَ مُطيعا[٣]

( أو نَصبه عاملٌ في مُضْمَرٍ قبلَه غير مرفوع إن اتَّفقا رتبةً ) ـ نحو : علمتني إيَّايَ[٤] ، وعلمتك إيَّاك ، وزيدٌ علمته إيَّاه .

واحترز بغير مرفوع من نحو : ظننتني ، فإنه لا يجوز فصل الياء . وبإن اتَّفقا من أن يختلفا رتبة نحو : الدرهم أعطيتكه ، فسيأتي حكم هذا قريباً .

( وربما اتَّصلا غائبَيْنْ إن لم يشتبها لفظاً ) ـ حكى الكسائي : هم أحسن الناس وجوهاً وأنضرهموها ، وهو قليل . فإن اشتبها لفظاً امتنع ، فلا يجوز : زيدٌ[٥] الدرهم : أعطيتهموه[٦] .

( وإن اختلفا رتبةً جاز الأمران ) ـ أي الاتصال والانفصال في الذي لم يَلِ الفعلَ نحو : الدرهم أعطيتكه ، وأعطيتك إيَّاه ، وزيد ظننتكه ، وظننتك إياه .

---

(١) الشاهد في قوله : إمَّا أنا أو أنت . استشهد به على تعين انفصال الضمير إذا ولي إمَّا . ولم يعرف قائله . شرح شواهد شروح الألفية للعيني ١ / ٢٩٩

(٢) في ( د ) : إلاَّ إيَّاك .

(٣) في الدرر جـ ١ ص ٤٠ : استشهد به على تعين انفصال الضمير إذا ولي اللام الفارقة . قال : ولم أعثر على قائله .

(٤) في ( د ) : إيَّاك .

(٥) سقطت من ( د ) .

(٦) في ( د ) : أعطيتموه .

( ووجب في غير ندور تقديمُ الأسبق رتبةً مع الاتصال ) ـ فيقدَّم ضميرُ المخاطَب على الغائب نحو : الدرهم أعطيتكه ، وضميرُ المتكلّم على المخاطَب نحو : يا غلام أعطانيك زيدٌ ، واحترز بغير ندور من قول عثمان ـ رضي الله عنه ـ : أراهمُني الباطلُ شيطاناً . وبقوله : مع الاتصال من الانفصال ، فإنه يجوز تقديم كل منهما نحو : الدرهم أعطيتك إياه ، وأعطيته إيَّاك . لكن بشرط[1] أن لا يلبس ، فإن ألبس وجب تقديمُ الفاعل في المعنى نحو : زيدٌ أعطيتك إيَّاه .

( خلافاً للمبرّد ولكثير من القدماء ) ـ فإنهم يُجيزون تقديمَ غير الأسبق مع الاتصال ، فيجيزون : الدرهم[2] أعطيتكموه . لكن الانفصال عندهم أحسن .

( وشذَّ « إلَّاكِ » فلا يُقاسُ عليه ) ـ أي وقوع الضمير المتَّصل بعد إلَّا . وأشار بـ « إلَّاكِ » بكسر الكاف إلى قوله :

( ٨٦ ) وما علينا إذا ماكنتِ جارتَنا أن لا يُجاورنا إلَّاكِ ديَّارُ[3]

وأكثر النحويين على أن اتِّصالَ الضمير بإلَّا ضرورة ، وفي كلام بعضهم ما يقتضي أنه مقيس .

( ويُختار اتصالُ نحو هاءِ أعطيتكه ) ـ وهو كل فعل تعدَّى إلى مفعولين

---

(١) في ( ز ) : شرطه

(٢) سقطت من ( د )

(٣) في الدرر جـ ١ ص ٣٢ : وما نبالي إذا ما كنت جارتنا . قال : استشهد به على أن الضمير المتصل لا يقع بعد إلاّ إلاّ في الضرورة ، وعلى ذلك استشهد به في التوضيح . قال في التصريح : والقياس : إلاّ إيَّاكِ . ولكنه اضطر فحذف إيَّا وأبقى الكاف ، أو أوقع المتصل موقع المنفصل . ثم قال : ولم أعثر على قائله . مع كثرة الاستشهاد به . وقال العيني في شرح شواهد شروح الألفية : أنشده الفراء ولم يعزه إلى أحد .

ثانيهما ليس خبراً في الأصل ، ومنه قوله تعالى : « أنلزمكموها[1] » ، وقوله تعالى : « إذ يُريكَهمُ الله في منامك قليلاً ، ولو أراكهم كثيراً لفشلتم[2] » . وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال فيه لازم . قال المصنف : ويدل على عدم لزومه قوله عليه الصلاة والسلام : « فإن الله ملككم إيَّاهم . ولو شاء لملكهم إيّاكم[3] » .

( وانفصالُ الآخِر من نحو : فِراقِيها ) ـ وهو كل ما اشتمل على مضمر[4] منصوب بمصدر مضاف إلى مضمر[4] قبله هو فاعل نحو : زيد عجبت من ضربيه . فيجوز اتصال المضمر المنصوب وانفصاله ، والانفصال أحسن ، ومن الاتصال قوله :

٨٧ ) تعزَّيتُ عنها كارهاً فتركتُها وكان فِراقِيها أمرَّ من الصبر[5]

( ومنعكها ) ـ وهو ما اشتمل على مضمر منصوب بمصدر مضاف إلى مضمر قبله هو مفعول نحو : الدرهم عجبت من تمليككه[6] زيد . فيجوز اتصال الهاء وانفصالها والانفصال هو المختار ، ومن الاتصال قوله :

٨٨ ) فلا تطمع ـ أبيتَ اللعنَ ـ فيها ومنعكَها بشيء يُستطاع[7]

---

(١) هود ٢٨

(٢) الأنفال آية ٤٣

(٣) خطبة حجة الوداع ـ ترمذى وصايا ٥ . ابن ماجه وصايا ٦

(٤) في ( ز ) : ضمير

(٥) استشهد به على جواز اتصال الضمير المنصوب بمصدر مضاف إلى مضمر قبله هو فاعل . والشاهد في فراقيها . وقائله يحيى بن طالب الحنفي ـ شرح العيني لشواهد شروح الألفية جـ ١ ص ٩١ .

(٦) في ( د ) : تمليكه .

(٧) في شرح العيني لشواهد شروح الألفية جـ ١ ص ١١٨ أن البيت لقحيف العجلي وقيل لرجل من تميم . والشاهد في : ومَنْعَكَها . على وجه الاتصال في ما اشتمل على مضمر منصوب بمصدر=

( وخلتكه ) ـ وهو كل فعل تعدى إلى مفعولين الثاني منهما خبر في الأصل ، فعند المصنّف أن انفصال الهاء ونحوها هو المختار ، وكذا نص سيبويه على أن الانفصال هو الوجه ، واختار المصنّف في غير هذا الكتاب الاتصال .

( وكهاءِ أعطيتكه هاءُ نحو[1] كنته ) ـ فيكون اتصال الهاء في كنته هو المختار ، وهذا اختيار الرماني وابن الطراوة ، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام لعمر في ابن صيَّاد : « إن يكنه فلن تُسلَّط عليه ، وإن لا[2] يكنه فلا خير لك في قتله » . والذي نص عليه سيبويه أن الانفصال هو المختار .

( وخَلفُ ثاني مفعولَي نحو : أعطيتُ زيداً درهماً في باب الإخبار ) ـ فإذا قلت : الذي أعطيتُه زيداً درهمٌ ، فالمختار اتصالُ الهاء ، وهذا مذهب المازني ، والمختار عند غيره الانفصال ، فتقول : الذي أعطيت زيداً إياه درهمٌ ، وهذا جارٍ على قاعدة الإخبار .

( ونحو : ضَمِنَتْ إياهم الأرضُ ، ويزيدهم حُبّاً إليَّ هُمُ ، من الضروروات ) ـ المراد بضمنت إياهم قوله :

( ٨٩ ) بالباعثِ الوارثِ الأموات قد ضَمِنَتْ
إيَاهمُ الأرضُ في دَهْرِ الدَهاريرِ[3]

وبيزيدهم قوله :

( ٩٠ ) وما أصاحبُ من قوم فأذكرَهُمْ
إلَّا يزيدُهمُ حُباً إلَيَّ همُ[4]

= مضاف إلى مضمر قبله هو مفعول .

(١) سقطت « نحو » من ( ز ) .

(٢) في ( د ) : وإن لم . وهو موافق لرواية البخاري ص ٢٣ كتاب الجنائز ـ شواهد التوضيح ص ٢٨ .

(٣) في الدرر جـ ١ ص ٣٨ : استشهد به على أن المتصل لا يعدل عنه إلى المنفصل إلا في الضرورة . قال : والبيت من قصيدة للفرزدق يفتخر فيها ويمدح ابن مروان ـ ديوانه ص ٢٦٦ .

(٤) في شرح العيني لشواهد شروح الألفية جـ ١ ص ١١٥ ، قاله زياد بن حمل التميمي والشاهد في =

وإنما كانا[1] من الضرورات لأنه فصل فيهما الضمير في غير موضع الفصل ، ولولا الضرورة لقال : ضمنتهم ، ويزيدونهم . والواو في يزيدونهم عائدة على قوله : قوم ، وهم المتصل بيزيد عائد على المفارَقين[2].

**فصل** : ( الأصلُ تقديمُ مفسّر ضميرِ الغائبِ ) ـ وذلك ليُعلَم المعنيُّ بالضمير عند ذكره .

( ولا يكونُ ) ـ أي مفسّر ضمير الغائب .

( غيرَ الأقرب إلاّ بدليل ) ـ فإذا قلت : لقيتُ زيداً وعمراً يضحك ، فالضمير في يضحك[3] عائد على عمرو ، ولا يعود على زيد إلاّ بدليل ، ومنه قوله تعالى : « إسحاق ويعقوب[4] وجعلنا في ذريته النبوة والكتاب » . فالضمير في ذريته عائد على إبراهيم لا على إسحاق ولا على يعقوب[5] ، لأن المحدَّث عنه من أول القصة إلى آخرها إبراهيم .

( وهو ) ـ أي المفسّر .

( إمّا مصرَّح بلفظه ) ـ نحو : زيدٌ لقيتُه[6] .

---

= فصل الضمير المرفوع لأجل الضرورة ، والقياس : إلاّ يزيدونهم . . .

(١) في ( د ) : كان

(٢) هم قومه العائد عليهم الضمير هم في فاذكرهم كما حققه في المرجع

(٣) في ( د ) : الضحك .

(٤) الآية التي بها نافلة هي : « ووهبنا له إسحاق ويعقوب نافلة ، وكلًا جعلنا صالحين » ـ الأنبياء ٧٢ ، وليست موضع الشاهد ، والآية موضع الشاهد : « ووهبنا له إسحاق ويعقوب ، وجعلنا في ذريته النبوة والكتاب » ـ العنكبوت ٢٧ ، وقد جاء بالنسخ الثلاث لفظ نافلة زيادة بعد يعقوب ، فحذفته عند التحقيق

(٥) سقطت من ( ز ) .

(٦) في ( د ) : نهيته .

( أو مستغنىً عنه بحضور مدلوله حِسّاً ) ـ كقوله تعالى : « قال[1] : هي راودتني عن نفسي » ، وقوله : « يا أبتِ استأجره[2] » ، فاستغنى بحضور ما يعود عليه الضمير في قال هي ، وهاء استأجره عن ذكره لفظاً[3].

( أو عِلْماً ) ـ كقوله تعالى : « إنا أنزلناه في ليلة القدر[4] » أي القرآن ، فالمفسّر مستغنى عن ذكره بحضور مدلوله عِلْماً .

( أو بذكر ما هو له جزء ) ـ كقوله :

( ٩١ ) أماويّ ما يُغني الثّراءُ عن الفتى
إذا حشرجَتْ يوماً وضاق بها الصَّدْرُ[5]

فالضميرُ في حَشْرجَتْ عائد على النفس ، وذكْرُ الفتَى مُغْنٍ عن ذكرها لأنها جزؤه .

( أو كُلٌّ ) ـ كقوله تعالى : « والذين يكنزون الذّهبَ والفضّةَ ولا ينفقونها في سبيل[6] اللهِ » ، فالذّهبُ والفضّةُ بعضُ المكنوزات ، فأغنى ذكرهما عن ذكر الجميع ، حتى كأنه قال[7] : إن الذين يكنزون أصنافَ ما يُكنَزُ ولا ينفقونها .

( أو نظيرٌ ) ـ نحو : عندي درهمٌ ونصفُه ، أي ونصفُ درهم آخر[8] ، قيل

---

(١) سقطت : قال من ( د ) . والآية رقم ٢٦ من سورة يوسف .

(٢) القصص آية ٢٦

(٣) في ( ز ) : عن لفظه .

(٤) القدر آية ١

(٥) في الدرر جـ ١ ص٤٤ : استشهد به على حذف مفسّر الضمير للعلم به لأن المعنى : إذا حشرجت نفسه أي الفتى ، والحشرجة الغرغرة عند الموت وتردد النفس . والبيت من قصيدة لحاتم الطائي يخاطب بها امرأته ماويّة وكانت تعزله على كثرة العطاء ـ ديوانه ص ١١٨

(٦) التوبة آية ٣٤

(٧) في ( ز ) : قيل

(٨) سقطت من ( د )

ومنه :

٩١ ) وكلُّ أناسٍ قاربُوا قيدَ فحلهم
ونحن خلعْنا قيدَه فهو ساربُ[1]

أي قيد فحلنا .

( أو مصاحبٌ بوجهٍ ما ) ـ وذلك كالاستغناء بمستلزِم عن مستلزَمٍ[2] كقوله تعالى : « فمن عُفِيَ له من أخيه شيءٌ فاتّباعٌ بالمعروف وأداءٌ إليه بإحسان[3] » . فعُفِيَ يَستلزمُ عافياً ، فالضمير في إليه عائد عليه ، ومنه قوله :

٩٢ ) لكا لرجلِ[4] الحادي وقد تلَع الضحى وطيرُ المنايا فوقهُنَّ أواقعُ[5]

فالحادي يستلزمُ إبلًا محدوَّة ، فضمير فوقهنَّ عائد على الإبل . وتلَع بمعنى ارتفَع ، يقال : تلَع النهارُ ارتفَع ، ويروى : متَع ، يقال : متع النهارُ يمتع إذا ارتفَع وطال .

( وقد[6] يقدَّمُ الضميرُ المكمّل معمولَ فعل أو شبهه على مفسّرٍ صريح كثيراً

(١) استشهد به على الاستغناء عن المفسّر في : « قيدَه » في الشطر الثاني بذكر نظيره في الشطر الأول : قيد فحلهم . والبيت للأخنس بن شهاب ـ شرح المفصل لابن يعيش جـ ٨ ص ٥٨ ـ معجم الشواهد جـ ١ ص ٣٧ .

(٢) في ( ز ) : عكس بين وضعَيْ اسم الفاعل واسم المفعول .

(٣) البقرة ١٧٨

(٤) في ( د ) : لك الرجل .

(٥) في اللسان ـ ( وقع ) ـ وقع الطائر يقع وقوعا والاسم الوقعة نزل عن طيرانه . فهو واقع ، وطيرٌ وُقَّعٌ ووقوع واقعةٌ . وقوله :

فإنك والتأبين عروة بعد ما دعاك وأيدينا إليه شوارع
لكالرجل الحادي وقد تلع الضحى وطير المنايا فوقهن أواقع

إنما أراد وواقع جمع واقعة فهمز الواو الأولى . والشاهد في الحادي وهو يستلزم إبلا محدوَّة ، فضمير فوقهن عائد على الإبل .

(٦) سقطت « قد » من النسخ الثلاث ، ولكنها ثابتة في النسخة المحققة من التسهيل .

إن كان المعمولُ مؤخَّر الرُّتبةِ ) ـ وذلك نحو : غلامَه ضربَ زيدٌ ، ومنه قولهم : في بيته يُؤْتَى الحكَمُ ، ونحو : ضربَ غُلامَه زيدٌ ، ومنه قوله تعالى : « فأوجسَ في نفسه خيفةً مُوسَى[1] » ، ونحو : غلامَ أخيه ضربَ زيدٌ ، ومنه :

( ٩٤ ) شَرَّ يومَيْها وأغواهُ لها ركبتْ عنزٌ بِحدْجٍ جملا[2]

شرَّ يومَيْها ظرف لركبتْ ، وهذا كلُّه داخل تحت قوله : المكمّل معمولَ فعل ، وعنز في قوله : ركبت عنز امرأة من طسْم ، وطسم قبيلة من عاد كانوا وانقرضوا ، ويقال : إن عنزاً أخذت سبيَّةً ، فحملوها في حِدْج بالكسر ، وهو مركبٌ من مراكب النساء ، وألطفوها بالقول والفعل ، فقيل : هذه أكرم النساء[3] فقالت : هذا شَرُّ يومَيَّ ، أي حين صرتُ أكرم السّباء[4].

ومثال المكمّل معمولَ شبه الفعل : أضاربٌ غلامَه أو غلامَ أخيه زيدٌ ؟

( وقليلاً إن كان مقدَّمَها ) ـ نحو :

( ٩٥ ) كسا حلمهُ ذا الحلمِ أثوابَ سُؤدد ورقّى نداه ذا الندى في ذُرا المجد[5]

والمصنّف في إجازته[6] هذه المسألة تابع لابن جني ، وأجازها قبلهما الأخفش

---

(١) طه آية ٦٧ ، والشاهد في « نفسه » حيث قُدّم الضمير المكمّل معمول الفعل أوجس ، والأصل تقديره : فأوجس موسى خيفة في نفسه .

(٢) في لسان العرب ( وقع ) : قبل هذا البيت :

ويلَ عنز واستوت راكبةً فوق صعب لم يُقَتَّلْ ذُللا

وعنز لها قصة لخصها الشارح ، والشاهد في قوله : شرُّ يوميها ، ونصب شر بركبت على الظرف ، أي : ركبت بحدج جملاً في شر يوميها . . ولا يعرف قائله .

(٣) سقطت هذه العبارة من ( د ، غ ) .

(٤) في ( ز ، غ ) : النساء .

(٥) في الدرر جـ ١ ص ٤٥ قال : قال العيني : الاستشهاد في قوله : حلمه ، نداه ـ فإن الضمير فيهما ضمير الفاعل ولم يسبق ذكره ، وأجاز ذلك ابن جني مطلقاً وتبعه على ذلك ابن مالك . . . والجمهور على أن نحو ذلك لا يجوز إلا في ضرورة الشعر . قال : ولم أعثر على قائله .

(٦) في ( د ) : إجازة

من البصريين، وأبو عبد الله الطوال من الكوفيين، وخَصَّ بعضُهم جوازها بالشعر[١]، وأجازها بعضهم مع عود الضمير على ما اتصل بالمفعول[٢] نحو: ضرب غلامُها[٣] عبدَ هند. والمشهور فيها المنع مطلقاً. ومثالها مع شبه الفعل: أضاربٌ غلامُها[٤] هنداً؟ أو غلامُها[٥] عبدَ هند[٦]؟

( وشاركه صاحبُ الضمير في عامله ) ـ وذلك كالبيت والمثال المتقدم. واحترز من أن لا يشاركه صاحبُ الضمير في العامل، فإن المسألة تكون ممنوعة نحو: ضرب غلامُها جارَ[٧] هند. فغلام مرفوع بضرب، وهند مخفوض بالإضافة، فلم يشترك ما اتصل به الضمير وما عاد عليه الضمير في العامل.

( ويتقدَّمُ أيضاً غيرَ منويّ التأخير إن جُرَّ برُبَّ ) ـ كقوله:

) واهٍ رأيتَ وشيكاً صدعَ أعظمه ورُبَّهُ عَطِباً أنقذتَ من عَطبِه[٨]

---

(١) زاد في ( ز ): ما ذكر المصنف

(٢) سقطت من ( د )

(٣) في ( ز ): غلامهما

(٤) في ( د ): غلامها هند؟

(٥) في ( ز ): غلاما

(٦) في النسختين ( د، ز ) اضطراب في الألفاظ والحركات في أمثلة هذه المسألة كلها.

(٧) في ( ز ): عبد هند.

(٨) في الدرر جـ ١ ص ٤٥: استشهد به على تقديم الضمير المجرور برُبَّ على مفسره. والبيت من شواهد العيني. قال: الشاهد في قوله: رُبَّهُ عَطِباً حيث دخلت رب على الضمير وأتى بتمييزه بحسب الضمير. وهذا الضمير عند البصريين مجهول لا يعود على ظاهر. قوله: واهٍ مجرور برب محذوفة. ووشيكاً صفة لرأب محذوف. والرأب الإصلاح. ووشيكاً سريعاً. والصدع الشق. والعطب الأول صفة مشبهة وهو بكسر الطاء أي هالك. والثاني مصدر وطاؤه مفتوحة بمعنى الهلاك. وأنقذت خلصت. والبيت أنشده ثعلب ولم يعزه إلى قائله.

( أو رُفع بنِعْمَ ) ـ كقوله :

(٩٧) نِعْمَ امرأً هَرِمٌ لم تَعْرُ نائبةٌ    إلا وكان لمرتاعٍ بها وزَرا[١]

( أو شِبْهِها ) ـ نحو : بئس رجلاً زيدٌ ، وظَرُفَ رجلاً زيدٌ .

( أو بأوَّلِ المتنازعَيْنِ ) ـ كقوله :

(٩٨) جَفَوْني ولم أجْفُ الأخلاء إنني    لغير جميل من خليليَ مُهْمِلُ[٢]

( أو أبدلَ منه المفسّر ) ـ نحو : ما حكى عن الكسائي : اللهم صَلِّ عليه الرءوفِ الرحيمِ . وهذه المسألة أجازها الأخفش ، وهو الصحيح ، ومنعها غيره .

( أو جُعِلَ خبَره ) ـ كقوله تعالى : « إنْ هي إلاَّ حياتُنا الدُّنيا[٣] » أي إن الحياةُ إلاَّ حياتُنا الدُّنيا . قيل ومنه : هي النفسُ تتحمَّلُ ما حُمِّلَتْ ، وهي العربُ تقول ما شاءت .

( أو كان المسمَّى ضميرَ الشأن عند البصريين ) ـ نحو : هو زيدٌ قائم . ويسمونه ضمير الشأن إذا كان مذكَّراً كهذا المثال ، وضميرَ القصَّة إذا كان مؤنثاً نحو : هي هندٌ قائمة .

( وضميرَ المجهول عند الكوفيين ) ـ وسمَّوه مجهولاً لأنه لا يُدْرى عندهم

---

(١) في شرح الأشموني للألفية ذكره في باب نعم وبئس جـ ٣ ص ٣٢ مع حاشية الصبان وشرح الشواهد للعيني . قال الأشموني : ففي كل من نعم وبئس ضمير هو الفاعل . وهو المقصود هنا بالشاهد في نعم امرأ هرمٌ ، حيث تقدَّم الضمير المرفوعُ بنعمَ على مفسّره التمييز . ولم يذكر قائله .

(٢) في الدرر جـ ١ ص ٤٥ : استشهد به على تقديم الضمير على مفسّره إذا كان معمولاً لأول المتنازعَيْنِ . فإن جفوني ولم أجف تنازعا في الأخلاء . الأول يطلبه فاعلاً والثاني يطلبه مفعولاً . فأعمل الثاني لقربه ، وأضمر في الأول . قال : ولم أعثر على قائله .

(٣) المؤمنون ٣٧

ما يعودُ عليه .

( ولا يفسَّر إلَّا بجملةٍ ) ـ وهذا مذهب البصريين . فلا يفسَّر بمفرد ، خلافاً لمن خالف كما سيأتي .

( خَبريَّةٍ ) ـ فلا يفسَّر بجملة طلبية ولا إنشائية ، فلا يقال : هو اضرب زيداً ، ولا : هو واللهِ لأفعلنَّ كذا ، وفيه نظر .

( مصرَّح بجزءيها ) ـ فلو حُذف جزءٌ منها امتنعت المسألةُ عند البصريين .

( خلافاً للكوفيين في نحو : ظننتُه قائماً زيدٌ ) ـ ووافقهم أبو الحسن ، فيجعلون الهاءَ ضميرَ الشأن ، وقائما مفعولاً ثانياً لظننت ، ويرفعون زيداً بقائم ، ويفسّرون بقائم ومرفوعه ضميرَ الشأن ، ففسَّرُوا ضميرَ الشأنِ بمفرد ، لأن اسم الفاعل مع فاعله مفرد وتفسيرُ ضمير الشأن بمفرد ممنوع إذ لم يثبت ، وأما هذه المسألة فإن سُمع نظيرها خرج على أن زيداً مبتدأ مؤخر ، وظننته قائماً خبرُه ، والهاء مفعول ظننت عائدة على زيد ، وهذا هو السابق إلى الفهم .

( وإنَّه ضرب أو قام ) ـ أجازهما[1] الكوفيون على حذف المسند إليه من غير أداة ولا إضمار ، ومنعهما البصريون لما سبق أنه لا يخبر عن ضمير الشأن إلَّا بجملة مصرَّح بجزءيها ، وعلَّتُه أن الكلام لما افْتُتح بضمير الشأن دلَّ ذلك على الاعتناء بالمحدَّث عنه ، والحذف مُنافٍ للاعتناء .

( وإفراده لازم ) ـ وذلك لأن مفسّره مضمونُ الجملة ، وهو مفرد لأنه

---

(١) في ( د ) : أجراهما

نِسْبةُ الحُكم[1] لمحكوم[2] عليه .

( وكذا تذكيرُه ) ـ فتقول : إنه زيدٌ قائم[3] ، ولا يجوز : إنها زيدٌ قائم[3] . والمنقول عن البصريين جواز ذلك لإرادة القصة ، وعن الكوفيين المنع .

( ما لم يَلِه مؤنث ) ـ نحو : إنها جاريتاك ذاهبتان ، وإنها نساؤك ذاهبات .

( أو مذكر شبيه به مؤنث[4] ) ـ نحو : إنها قمر جاريتك .

( أو فعل بعلامة تأنيث ) ـ كقوله تعالى : « فإنها لا تعمى الأبصار[5] » .

( فيرجح تأنيثه باعتبار القصة على تذكيره باعتبار الشأن ) ـ فيجوز في هذه المسائل الثلاث التذكير والتأنيث ، لكن الراجح التأنيث ، لأن فيه مشاكلة تُحسّن اللفظ ولا يختلف المعنى بذلك ، إذ القصة والشأن بمعنى واحد .

ومن التذكير :

( ٩٩ ) وإلَّا يكنْ لحمٌ غريضٌ فإنَّه تُكَبُّ على أفواههنَّ الغَرائرُ[6]

(١) سقطت من ( د )

(٢) في ( ز ) : للمحكوم

(٣) سقطت الأولى من النسختين ، والثانية من ( د ) ، والحكم يستلزمهما .

(٤) سقطت من ( د ) وذكر في الهامش أنها ثبتت في نسخة .

(٥) الحج آية ٤٦ ، والشاهد تأنيث ضمير الشأن « فإنها » إذ وليه فعل بعلامة تأنيث : تعمى .

(٦) الشاهد فيه قوله : فإنه بتذكير ضمير الشأن ، وقد وليه فعل بعلامة تأنيث : تكبُّ . وفي اللسان جـ ٦ ص ٣٢١ : والغِرارةُ الجُوالق واحدة الغرائر . قال الجوهري : الغرارة واحدة الغرائر التي=

يقال : لحم غريض أي طريّ . يقال : غَرُضَ الشيءُ غِرَضاً مثل صَغُر صِغَراً ، فهو غريض أي طريّ .

( ويبرز ) ـ أي ضمير الشأن .

( مبتدأ )[1] ـ نحو : « قل هو الله أحد[2] » في أظهر الاحتمالين فيه .

( واسمَ ما ) ـ كقوله :

( ١٠٠ ) وما هو من يأسو الكُلوم وتُتَّقَى ... به نائباتُ الدهر كالدائم البخل[3]

( ومنصوباً في بابَيْ إنَّ وظنَّ ) ـ نحو قوله تعالى : « وأنه لما قام عبدُ الله يدعوه »[4] ، ونحو :

( ١٠١ ) عَلمتُه الحقَّ لا يخفىَ على أحد ... فكن مُحقّاً تَنلْ ماشئت من ظفَرٍ[5]

( ويستكنُّ في بابَيْ كان وكاد ) ـ كقول الشاعر :

( ١٠٢ ) إذامِتُّ كان الناسُ صنفانِ : شامتٌ ... وآخرُ مُثْنٍ بالذي كنتُ أصنعُ[6]

= للتِّبْن . قال : وأظنه معرَّباً .

(١) سقطت من ( د )

(٢) الإخلاص آية ١

(٣) في الدرر جـ ١ ص ٤٦ : استشهد به على مجيء ضمير الشأن اسماً لما . واستشهد به الدماميني عند قول صاحب التسهيل : ( ويبرز مبتدأ واسمَ ما ) وأنشد البيت قال : فهو اسم ما والجملة بعده في محل نصب على أنها خبرها . وإنما يتأتى الاستشهاد بذلك إذا ثبت أن قائله ممن يعمل ما إعمال ليس . ومنع بعضهم وقوع ضمير الشأن اسماً لما . كما نقله ابن قاسم في شرحه . قال : ولم أقف على قائله .

(٤) الجن آية ١٩

(٥) في الدرر جـ ١ ص ٤٦ : استشهد به على أن ضمير الفصل في باب علم يبرز . واستشهد به الدماميني عند قول التسهيل : ( ويبرز منصوباً في بابَيْ إنَّ وظنَّ ) ـ قال : ولم أقف على قائله .

(٦) استشهد به على استكنان أي استتار ضمير الشأن في كان . وهذا على رواية الرفع : صنفان . **أما** =

ونحو :

(١٠٣) هي الشفاءُ لدائي لو ظفرتُ بها ... وليس منها شفاء الداءِ مبذولُ[1]

وكقراءة حمزة وحفص : « من بعدِ ما كادَ يَزيغُ قلوبُ فريقٍ منهم »[2] بالياء المثناة من تحت . ففي كاد ضمير الأمر ، ويزيغ قلوب فعل وفاعل خبر كاد ، ولا يجوز رفع قلوب بكاد ويكون يزيغ خبر كاد والنية به التأخير ، لأنه كان يجب أن يكون بالتاء المثناة من فوق ، إذ لا يجوز : القلوب يزيغ بالياء إلاّ في الشعر .

( وبُني المضمرُ لشبَهه بالحرف وضْعاً ) ـ وذلك كالتاء في ضربْتُ ، و « نا » في ضربنا ، فبناء هذا النوع واجبٌ لكونه مشبهاً بالحرف في وضعه على حرف واحد أو على[3] حرفين ، وحمل باقي المضمرات عليه ليجري الباب على سنن واحد .

( وافتقاراً ) ـ لأن المضمر مفتقر إلى ما يفسّره ويعين[4] من عاد إليه بمشاهدة أو غيرها .

( وجموداً ) ـ والمراد بالجمود عدم التصرّف في لفظه بوجهٍ ما حتى بالتصغير وبأن يوصف أو يوصف به كاسم الإشارة .

---

= من رواه : صنفين بالنصب ، فإنه خبر كان والناس اسمها ولا شاهد فيه . والبيت من قصيدة للعجير السلولي وهو شاعر إسلامي يحتج بشعره .

(١) في الدرر جـ ١ ص ٨٠ : استشهد به على جواز رفع الاسمين بعد ليس وهي شأنية في هذه الحالة ، أي اسمها ضمير الشأن . والبيت لهشام بن عقبة أخي ذي الرمة .

(٢) التوبة آية ١١٧

(٣) سقط حرف الجر من ( د )

(٤) في ( د ) : ويفيد .

( أو للاستغناء باختلاف صيغه لاختلاف المعاني ) ـ فللمتكلم في الرفع تاءٌ مضمومة ، وفي غيره ياء ، وللمخاطب تاءٌ مفتوحة ، وفي غيره كافٌ مفتوحة في التذكير ومكسورة في التأنيث ، فأغنى ذلك عن إعراب الضمير لحصول الامتياز به

( وأعلاها اختصاصاً ما للمتكلم ، وأدناها ما للغائب ) ـ فأنا ونحوه أخص من أنت ونحوه ، وأنت ونحوه أخص من هو ونحوه ، وذلك لقلة الاشتراك .

( ويُغَلَّبُ الأخص في الاجتماع ) ـ فتقول : أنا وأنت فعلنا ، ولا تقول : فعلتما ، وأنت وهو فعلتُما ، ولا تقول : فعَلا .

**( فصل ) :** ( من المضمرات المسمَّى عند البصريين فصلًا ) ـ وسمَّوْه بذلك ، قيل ، لأنه فُصل به بين الخبر والنعت ، وقيل لأنه فُصل به بين المبتدأ والخبر ، وقيل لأنه فُصل به بين الخبر والتابع[1] . فالإتيان به يوضح كونَ الثاني خبراً تابعاً لما قبله .

( وعندَ الكوفيين عماداً ) ـ وسمَّوه[2] بذلك لأنه يُعتمد عليه في الفائدة ، إذ يتبيَّن[3] به أن الثاني ليس بتابع للأول ، وإنما هو خبر ، وبعض الكوفيين يسميه دعامة ، لأنه يدعم به الكلام أي يَقْوى ويؤكِّد .

( ويقع بلفظ المرفوع المنفصل ) ـ نحو : زيدٌ هو القائم . ومذهب أكثر

---

(١) هذه العبارة وردت في ( ز ) هكذا : قيل لأنه فصل بين المبتدأ والخبر نحو : زيدٌ هو القائم ، وقيل لأنه فصل به بين الخبر والنعت ، وقيل لأنه فصل به بين الخبر والتابع

(٢) في ( ز ) : سموه

(٣) في ( د ) : تبين

النحويين[1] وصححه ابن عصفور، أنه حرف، وصار هنا حرفاً كما أن الكاف في أكرمك تصير حرفاً مع « ذلك » وأخواته. وذهب الخليل وغيره، ونقل عن البصريين، إلى أنه اسم مضمر لدلالته على مسمًى، وهو اختيار المصنّف لعدّه[2] إيّاه من المضمرات.

( مطابقاً لمعرفة قَبْلُ ) ـ نحو: ظننتُ زيداً هو الفاضلَ. والزيدَيْن هما الفاضلَين، والزيدِين هم الفاضلِين،[3] وهنداً هي الفاضلةَ، والهنداتِ هُنَّ الفضلياتِ. وفهم منه أنه لا يجوز أن تكون قبله نكرة، فلا يجوز[4]:

ما ظننتُ أحداً هو القائمَ، وهذا مذهب البصريين، وأجازها الفراء وهشام.

( باقي الابتداء[5] أو منسوخه ) ـ باقي ومنسوخ صفتان لمعرفة في قوله: « لمعرفة قبل »، والأول نحو: زيدٌ هو القائم، والثاني: ظننتُ زيداً هو القائمَ، وإنَّ[6] زيداً هو القائم، وكان زيدٌ هو القائمَ[7].

( ذي خبرٍ بعدُ ) ـ صفة لمعرفة.

( معرفةٍ ) ـ صفة لخبرٍ[8] كالقائم في المُثُل السابقة ونحو: إن كان زيدٌ لهو أخاك.

---

(١) في ( د ): البصريين

(٢) في ( ز ): لعدة

(٣) سقطت هذه العبارة الأخيرة من ( د )

(٤) في ( د ): ولا

(٥) في ( د ): المبتدأ

(٦) في ( د ): كأن

(٧) سقطت هذه العبارة من ( د )

(٨) في ( د ): للخبر. وقد اضطربت هذه العبارة في ( د ) باختلاط المتن بالشرح.

( أو كمعرفة في امتناع دخول الألف واللام عليه ) ـ نحو : خير منك أو[1] مثلك فتقول : كان زيدٌ لهو خيراً منك أو[1] مثلكَ ، فيجوز كون « هو[2] » فصلاً لأن هذه النكرة أشبهت المعرفة في أنها لا تقبل الألف واللام ، فإن[3] كانت النكرة تقبل الألف واللام امتنعت المسألة ، فلا تقول : كان زيدٌ هو منطلقاً . نصَّ على ذلك سيبويه ، وكأنها[4] مجمع عليها ، إلا أن الصَّفَّار حكى أن بعضهم أجاز الفصل في نحو : لا رجل هو منطلق ، على حدّ : إنَّ زيداً هو القائم .

( وأجاز بعضُهم وقوعه بين نكرتين كمعرفتين ) ـ أي في امتناع لحاق « ال » بكل منهما ، فتقول : ما أظن أحداً هو خيراً منك ، وما أظنّ[5] أحداً هو مثلكَ . بنصب خير ومثل ، حكاه سيبويه عن أهل المدينة ، قال : وزعم يونس أن أبا عمرو جعله لحناً .

( وربما وقع بين حال وصاحبها ) ـ حكى الأخفش أن بعض العرب يقول : ضربتُ زيداً هو ضاحكاً ، وعلى هذه اللغة قرأ بعضُهم : « هؤلاء بناتي هنَّ أطهرَ لكم[6] ) بنصب[7] أطهر ، وأجاز عيسى : هذا زيدٌ هو خيراً منك ، وقرأ : « هن أطهر » بالنصب[7] . وهذا لحن عند أبي عمرو والخليل وسيبويه .

---

(١) في ( د ) : ومثلك

(٢) في ( د ) : هذا

(٣) في ( د ) : وإن

(٤) في ( د ) : وكأنه

(٥) في ( ز ) : وما أجعل

(٦) هود آية ٧٨

(٧) سقط ما بين الرقمين ٧ ، ٧ من ( د )

( وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر قائم مقام مضاف ) ـ كقوله :

(١٠٤) وكائن بالأباطح مِنْ صديقٍ يَراني لو أصبتُ هو المصابا[١]

فالياء مفعول « يراني » الأول ، والمصاب المفعول الثاني ، « وهو » فصل ، وحقه المطابقة لما قبله ، ولم يطابق هنا لأنه غائب والتاء للمتكلم ، فخرج على حذف مضاف ، والتقدير : يرى مصابي هو المصاب ، وحينئذ يكون مطابقاً ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فصار : يراني .

( ولا يتقدَّمُ مع الخبر المقدَّم ، خلافاً للكسائي ) ـ فلا تقول : هو القائمُ زيدٌ ، ولا : هو القائمَ كان زيدٌ ، ولا : هو القائمَ ظننتُ زيداً . وحكى الفراء وغيره عن الكسائي إجازة ذلك ، وحكى عنه هشام[٢] المنع ، وهو قول الجمهور ومنهم هشام والفراء .

( ولا موضعَ له من الإعراب على الأصح ) ـ أي هو اسم ولا موضع له من الإعراب ، وهذا مذهبُ البصريين ومنهم الخليل ، وذلك لأنه[٣] لوكان له موضع لطابق في الإعراب ما قبله أو ما بعده نحو : ظننتُ زيداً إيَّاه القائمَ .

وذهب الكسائي إلى أن موضعه كموضع ما بعده ، ففي قولك : زيدٌ هو القائمُ « هو » في موضع رفع ، وفي قولك : كان زيدٌ هو القائمَ « هو » في موضع نصب ، وذهب الفراء إلى أن موضعه كموضع ما قبله ، ففي قولك[٤] :

(١) في الدرر جـ ١ ص ٤٦ : استشهد به على أن ضمير الفصل قد يقع بلفظ الغيبة بعد حاضر قائم مقام مضاف غائب ، أي يرى مصابي هو المصاب ، وقيل : المعنى : لو أصبت يرى مصيبتي هي المصيبة ، والبيت من قصيدة لجرير ـ ديوانه ص ١٧ ، مطلعها :

سئمت من المواصلة العتابا وأمسى الشيب قد ورث الشبابا

(٢) في ( د ) : هاشم عنه

(٣) في ( ز ) : أنه

(٤) سقطت من ( د )

زيدٌ هو القائمُ « هو » في موضع رفع ، وفي : ظننتُ زيداً هو القائمَ « هو » في موضع نصب .

( وإنما تتعيَّنُ فصليته إذا وليه منصوبٌ وقُرن باللام ) ـ نحو : إن كان زيدٌ لهو القائمَ ، فيتعيَّن هنا كونُه فصلاً ، إذ لا يمكن جعله مبتدأ لنصب ما بعده ، ولا بَدلاً لدخول اللام عليه ، فلو لم يله منصوبٌ لم[1] تتعيين الفصلية ، بل يجوز كونه مبتدأ نحو : إن زيداً لهو القائمُ ، وزيدٌ هو القائمُ ، وكذا إذا وليه منصوبٌ[2] ولم يقرن باللام وكان ما قبله غير منصوب نحو : كان زيد هو القائم ، لجواز[3] كونه بدلاً .

( أو ولي ظاهراً ) ـ نحو : ظننتُ زيداً هو القائم ، فالفصلية[4] هنا متعينة أيضاً ، لامتناع الابتدائية لنصب ما بعده ، والبدلية لنصب ما قبله . ويحتاج المصنِّف أن يقول : أو ولي ظاهراً منصوباً ، لأنه إن لم يكن الظاهر الذي وَلِيَهُ منصوباً كالذي بعده لم تتعين الفصلية نحو : كان زيدٌ هو القائم ، إذ يجوز كون « هو » بدَلاً كما سبق . والحاصل أن الفصلية متعينة إذا وليه منصوب وقُرن باللام نحو : إن كان زيدٌ لهو القائمَ ، وإذا وليه منصوبٌ وولي ظاهراً منصوباً نحو : ظننتُ زيداً هو القائمَ ، وما عدا هذين لا يتعين فيه الفصلية ، بل يحتمل مع الفصلية الابتدائية في بعضٍ نحو : إنَّ زيداً هو القائم ، وهي والبدلية[5] في بعضٍ نحو : زيدٌ هو القائم ، والتأكيد في بعضٍ نحو : ظننتك أنت الفاضل .

---

(١)(٢) سقط ما بين الرقمين من ( د )

(٣) في ( د ) : لجاز

(٤) في ( د ) : والفصلية .

(٥) في ( د ) : والبدل

( وهو مبتدأ مخبر عنه بما بعده عند كثير من العرب ) ـ يعني أن بعضهم يرفع هذا المضمر على الابتدائية ويخبر عنه بما بعده . قال سيبويه : بلغنا أن رؤبة كان يقول : أظن زيداً هو خيرٌ منك ، برفع خير . وحكى الجرميّ أن الرفعَ لغةُ تميم . وحكى عن أبي زيد أنه[1] سمعهم يقرؤون : « تجدُوهُ عند الله هو خيرٌ وأعظمُ أجراً[2] » .

(١) سقطت من ( د )
(٢) المزمل آية ٢٠

( وهو المخصوص ) ـ هذا جنس يشمل سائر المعارف، ويخرج اسم الجنس نحو[1] رجل فإنه شائع غير مخصوص.

( مطلقاً )[2] ـ أخرج المضمر كأنا فإنه مخصوص باعتبار كونه لا يتناول غير الناطق به، وغير مخصوص باعتبار صلاحيته لكل متكلم. ويخرج أيضاً اسم الإشارة نحو: ذا، فإنه مخصوص باعتبار من أشرت إليه في الحال، وغير مخصوص باعتبار صلاحيته لكل مشار إليه مفرد مذكر.

( غلبةً ) ـ المراد بالغلبة تخصيص أحد المشتركين أو المشتركات بشائع اتفاقاً، كتخصيص عبد الله با بن عمر، وتخصيص الكعبة بالبيت.

( أو تعليقاً ) ـ المراد بالتعليق تخصيص الشيء بالاسم قصداً لتعيينه كزيد ومكة، ولم يذكر الغلبة والتعليق للاحتراز، وإنما ذكرهما بياناً لصنفَي العلَم.

( بمسمًّى ) ـ الباء متعلقة بالمخصوص.

( غير مقدر الشِّياع ) ـ أخرج بها شمساً وقمراً فإنهما مخصوصان بالفعل، شائعان بالقوة.

( أو الشائع ) ـ هو معطوف على قوله: المخصوص.

---

(١) في ( ز ): كرجل

(٢) اسم مفعول من « أطلق »

( الجاري مجراه ) ـ أي مجرى المخصوص في اللفظ . والمرادُ بهذا علَمُ الجنس كأسامة وثعالة ونحوهما . فإنهما أعلام في اللفظ نكرات في المعنى .

( وما استُعمل قبل العلمية لغيرها منقولٌ منه ) ـ أي منقول من ذلك الغير كحارث وفضل وأسد ويزيد أعلاماً . وهذا هو العلَم المنقول .

( وما سواه مرتجل ) ـ هذا هو القسم الثاني من العلَم وهو المرتجَل كسعاد وأُدَد . وتقسيم العلم إلى منقول ومرتجل كما فعل المصنِّف هو المشهور عند النحويين . وأنكر بعضهم المرتجل ، وهو الذي يظهر من كلام سيبويه .

( وهو إما مقيس ) ـ وهو ما سُلك به سبيل نظيره من النكرات .

( وإما شاذ ) ـ وهو ما عُدلَ به عن سبيل نظيره من النكرات .

( بفك ما يدغم ) ـ الباء متعلقة بشاذ وذلك نحو : مُحْبِب . وهو مُفْعِل من الحب ، وقياسه الإدغام نحو : محبّ ، لأنّ ذلك حكم مُفْعِل عينه ولامه صحيحان نحو مكر ومفر .

( أو فتح ما يكسر ) ـ نحو : مَوْهَب ومَوألة من وهبَ ووألَ ، والقياس كسر العين نحو : موعد وموعدة .

( أو كسر ما يفتح ) ـ نحو : مَعْدِي من قولهم : مَعْدِي كرب . والقياس فتح الدال كمرمَى ومسعَى .

( أو تصحيح ما يُعَلّ ) ـ كمدْيَن ، وقياسه الإعلال بنقل الفتحة[1] من حرف العلة إلى الساكن ، ثم قلب حرف العلة ألفاً لتحركه في الأصل وانفتاح ما قبله في اللفظ فكان يقال : مدَان كمقام لكن شذُّوا فيه .

---

(١) في ( ز ) : الحركة

( أو إعلال[1] ما يصحح ) ـ نحو ، داران وماهان ، وقياسهما التصحيح نحو ، دَوَران ومَوَهان كالجوَلان والطوَفان

( وما لم يَعْرَ مركَّب ) ـ فالإضافة كعبد الله ، والإسناد نحو ، برقَ نَحْرهُ ،

والمزج نحو ، بعلبك . والمراد بالمزج تنزيل عجز المركَّب منزلة تاء التأنيث . ويرد عليه ما تركب من حرفين كإنما علماً فإنه علم مركَّب ، وليس[2] واحداً من الثلاثة .

( وذو الإضافة كنْيَةٌ ) ـ نحو ، أبي بكر وأم سلمةَ .

( وغير كنية ) ـ نحو ، عبد الله وعبد الرحمن .

( وذو المزج إن ختم بغير ويه أعرب غير منصرف ) ـ فتقول ، جاء معدي كربُ ورأيتُ معدي كَربَ ، ومررتُ بمعدي كربَ . ومُنِعَ الصرف للعلمية والتركيب .

( وقد يضاف )ـ فتقول ، جاء معدي كربٍ ، ورأيت معدي كربٍ ، ومررتُ بمعدي كربٍ ، فيعرب بحركات مقدَّرة على الياء ، ويُجَرُّ كرب بالإضافة ، وهذا من المواضع التي يقدَّر فيها الإعرابُ كلُّه ، فيكون المنقوص هنا كالمقصور ، وأما بعلبك ونحوه فيُعرَبُ صدرُه بحركات ظاهرة ويجر عجزه بالإضافة . وقد ذكر المصنف هذين الوجهين في باب مالا ينصرف ، وزاد هنا وجهاً ثالثاً وهو البناء تشبيهاً بخمسةَ عشَر فتقول ، هذا معدِي كربَ ، ورأيت معدِي كربَ ، ومررتُ بمعدِي كربَ ، بفتح الباء والياء ساكنة . وأما في بعلبك فبفتح الجزءين .

( وإن خُتم بِوَيْه كُسِرَ ) ـ فتقول ، هذا سيبويهِ ، ورأيت سيبويهِ ، ومررتُ بسيبويهِ ، بالبناء على الكسر .

---

(١) في ( د ) ، وإعلال

(٢) سقطت هذه العبارة كلها من ( د )

( وقد يعرب غير منصرف ) ـ فتقول : هذا سيبويهُ ، ورأيت سيبويه ، ومررتُ بسيبويه . أجاز هذا الجرميّ ، ولم يذكر سيبويه فيه إلاَّ البناء .

( وربما أضيف صدرُ ذي الإسناد إلى عجزه[1] إن كان ظاهراً ) ـ فتقول[2] : جاءني بَرْقُ نحره ، ورأيتُ برقَ نحره ، ومررتُ ببرقِ نحره ، بإضافة برق إلى نحره ، ولا ينقاس هذا . واحترز بقوله : إن كان ظاهراً من أن يكون العجز ضميرا ، فإنَّ الإضافة حينئذ تمتنع ، كما لو سميت بضربت .

( ومن العلَم اللّقبُ ) ـ وهو ما أشعر بضعة المسمَّى نحو : بطة ، أو رفعته كزين العابدين .

( ويتلو غالباً اسم مالقب به ) ـ هذا سعيدٌ أنف الناقة . واستظهر بقوله : غالباً على ما وقع فيه اللقبُ مقدّماً على الاسم ، كقوله :

( ١٠٥ ) أبلغ هُذَيلًا وأبلغ من يبلِّغُها عنّي حديثاً وبعضُ القول تكذيبُ
بأن ذَا الكلبِ عمراً خيرُهم حسَباً ببطن شِريان[3] يعوي حوله الذيبُ

وسقط قوله : غالباً من بعض النسخ .

( بإتباع أو قطع مطلقاً ) ـ أي سواء أكانا[4] مفردَيْن نحو : سعيد كرز ، أو مضافين نحو : عبد الله زين العابدين ، أو أحدهما مفرداً والآخر مضافاً نحو : زيد زين العابدين وعبد الله كرز ، فتقول : هذا سعيدٌ كرزٌ ، ورأيت سعيداً كرزاً ، ومررتَ بسعيدٍ كرزٍ ، بإتباع الثاني الأول[5] رفعاً ونصباً وجرا

---

(١) في ( ز ) وفي ( ص ) نسخة مكتبة الإسكندرية من التسهيل : عجزها

(٢) في ( ز ) : فيقول بعض العرب .

(٣) في ( د ) : شروان . وفي الدرر جـ ١ ص ٤٧ : استشهد به على تقديم اللقب على الاسم ، قال وشريان بكسر الشين وسكون الراء موضع أو واد . والبيت لجنوب أخت عمرو ذي الكلب .

(٤) في ( د ) : سواء كانا

(٥) في ( د ) : للأول

على البدلية أو عطف البيَان . ويجوز القطع إلى الرفع على إضمار مبتدأ ، أي : هو كرزٌ ، وإلى النصب على إضمار فعل نحو : أعني كرزاً ، وكذا[1] الباقي .

( وبإضافة أيضاً إن كانا مفردَيْن ) ـ نحو : سعيد كرز ، فيجوز في هذا ونحوه مع فكهما بإتباع أو قطع[2] وجه ثالث وهو الإضافة فتقول : هذا سعيدُ كرزٍ ، ورأيتُ سعيدَ كرزٍ ، ومررتُ بسعيدِ كرزٍ ، بإضافة سعيد إلى كرز ، ولا يجوز عند جمهور البصريين في هذا النوع غير هذا الوجه ، أعني الإضافة ، ولم يذكر سيبويه غيرها ، وأما جواز الإتباع والقطع والإضافة ، فمذهب الكوفيين وبعض البصريين ، واختاره المصنّف . وشرط جواز الإضافة أن لا يكون فيهما أو في أحدهما « ال » ، فإن كان تعيَّن الإتباعُ نحو : هذا الحارثُ كرزٌ ، وهي واردة على المصنف .

( ويلزم ذا الغلبة ) ـ المراد بذي الغلبة من الأعلام كل اسم اشتهر به بعض ماله معناه اشتهاراً تاماً كابن عمر والنابغة .

( باقياً على حاله ) ـ أي على علَميَّتِهِ بالغلبة ، واحترز بذلك من أن يقدر زوال اختصاص المضاف إليه « ابن » فيتغير حال المضاف إليه نحو : ما من ابن عمر كابن الفاروق ، أو يقدر زوال اختصاص ما فيه « ال » فيجرد ويضاف ليتخصص نحو : نابغة بني ذبيان ، وكذا أيضاً إذا تغير حاله بالنداء عرى من « ال » نحو :

يا أقرعَ بنَ حابسٍ يا أقرعُ [3]

( ١٠٦ )

---

(١) في ( د ) : وكذلك

(٢) في ( د ) : فيجوز في اللقب في هذا ونحوه فكهما مع الإتباع والقطع وجه ثالث . . .

(٣) في الدرر اللوامع جـ ١ ص ٤٧ وشطره الثاني : إنك إن يُصْرَعْ أخُوكَ تُصرَعُ ، استشهد به على وجوب حذف ال من العلم إذا نودي . . . والبيت من رجز لعمرو بن خثارم البجلي خاطب به =

والفاروق اسم سمي به عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

( ما عرِّفَ به قبلُ ) ـ وهو الإضافة كابن عمر ، « وال » كالنابغة .

( دائماً إن كان مضافاً ) ـ فلا يفصل ابن عمر ونحوه من الإضافة بحال .

( وغالباً إن كان ذا أداة ) ـ فثبوت « ال » في العَيُّوق والنابغة ونحوهما غالب لا لازم ، خلافاً للجزولي . حكى ابن الأعرابي أنهم يقولون : هذا العَيُّوق طالعاً ، وهذا عَيُّوق طالعاً . والمعنى مع التجرد والاقتران واحد .

( ومثله ) ـ أي مثل الذي فيه « ال » من العلَم بالغلبة[1] في[2] نزع « ال » منه حيث تنزع من العلم بالغلبة كالنداء وتقدير زوال الاختصاص .

( ما قارنت الأداةُ نقلَه ) ـ نحو : النعمان والنضر .

( أو ارتجاله ) ـ كالسموءل واليسع .

( وفي المنقُول من مجرَّدٍ صالِح لها ملْمُوحٍ به الأصلُ وجهان ) ـ أي في العلَمِ المنقولِ من مُجَرَّدٍ من أداةِ التعريف سواء كان صفة كحارث ، أو مصدراً كفضل ، أو اسم عين كأسد ، صالح ذلك المجرد للأداة .

واحترز[3] من العلَمِ المنقُولِ من فِعْلٍ نحو : يشكر ويزيد ، فإنه لا يجوز دخول « ال » عليه إلاّ ضرورةً نحو :

---

= الأقرع بن حابس المجاشعي . . .

(١) في ( د ) : الغلبة

(٢) سقط حرف الجر في من ( د ) .

(٣) زاد بعدها في ( ز ) : بقوله

) رأيتُ الوليدَ بن اليزيد مباركا     شديداً بأعباء الخلافة كاهلُه[1]

وما عداه[2] وجهان، وهما دخول « ال » وسقوطها، كحارث والحارث، وفضل والفضل، وأسد والأسد.

( وقد يُنكَّر العلَمُ تحقيقاً ) ـ نحو: ما من زيدٍ كزيدِ بن ثابت.

( أو تقديراً ) ـ كقول أبي سفيان: لا قريشَ بعد اليوم.

( فيجري مجرى نكرة ) ـ فيُصرَفُ إن كان ممنوعاً نحو: رُبَّ إبراهيمَ رأيتُ. ولا يتأخرُ[3] الحال عنه كما في نكرةٍ غيره. ويصحُّ دخول « ال » عليه.

( ويُسلَبُ التعيينَ بالتثنيةِ ) ـ كقوله:

) فقبلي[4] مات الخالدان كلاهما     عميدُ بني جَحْوانَ وابنُ المضلَّلِ[5]

( والجمع ) ـ كقوله:

) رأيتُ سُعوداً من شعوبٍ كثيرة     فلم تر عيني مثلَ سعدِ بن مالكِ[6]

---

(١) في خزانة الأدب جـ ٢ ص ٢٢٦ ( الشاهد رقم ١١٩ ) ـ استشهد به على أن العلم إذا وقع فيه اشتراك اتفاقي جاز تعريفه باللام... والشاهد هنا على أن العلم المنقول من فعل كيزيد لا يجوز دخول ال عليه إلَّا ضرورة. والبيت من قصيدة لابن ميادة.

(٢) سقطت من ( ز ).

(٣) في ( د ): ولا يتغير

(٤) في ( د ): وقبلي

(٥) سقط الشطر الثاني من ( د ). استشهد به على سلب التعيين من العلَم المنكَّر بالتثنية وقبوله دخول ال في قوله: الخالدان. والبيت للأسود بن يعفر ـ شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٤٦

(٦) استشهد به على سلب التعيين من العلَم المنكَّر بالجمع في قوله: سعوداً. والبيت لطرفة ديوانه ص ٥٤ ـ سيبويه مع شرح الشواهد للأعلم جـ ٢ ص ٩٧

( فيجبر بحرف التعريف ) ـ أي إذا أريدَ تعريفُه حينئذ كقوله : الخالدان ، وإلاّ فلا كقوله : رأيتُ سعوداً .

( إلاّ في نحو : جُماديَيْن وعمايَتيْن وعرفات ) ـ أي فإن هذه لم تُسلَب العلمية بما[1] فيها من التثنية والجمع ، والعلمية في جُمادى شبيهة بعلمية أسامة ، لأن كل شهر بعد ربيع الآخر يسمى[2] جمادى ، وعمايتان جبلان ، وعرفات مواقف الحج . قال المصنّف : واحدها عرفة ، والدليل على بقاء علمية هذه بعد التثنية والجمع أنها لا تدخل عليها « ال » ولا تضاف .

( ومسمَّياتُ الأعلام أولو العلم ) ـ هذا يشمل الملائكة وأشخاص الإنس والجن والقبائل كجبريل وزيد والولهان وفزارة .

( وما يحتاج إلى تعيينه من المألوفات ) ـ وذلك كالسور والكتب والكواكب والأمكنة والخيل والبغال والحمير ونحو ذلك كالبقرة والكامل وزحل ومكة وسكاب ودُلول[3] ويعفور وشَنْقَم والفقار .

( وأنواع معانٍ ) ـ كبَرَّة للمبرَّة ، وفَجار للفَجْرة .

( وأعيانٌ لا تؤلَفُ غالباً ) ـ كأبي الحارث وأسامة للأسد .

( ومن النَّوْعيِّ ما لا يلزم التعريفَ ) ـ كغُدْوة ، تقول العرب : فلان يتعهدنا غُدوةً بلا تنوين وبالتنوين ، ولم يُسمع ذلك في نوعيِّ الأعيان ، بل التزموا تعريفَه كأسامة .

---

(١) في ( د ) : لما

(٢) سقطت من ( د )

(٣) في ( د ) : والدلول .

( ومن الأعلام الأمثلةُ الموزونَ بها ) ـ أي إذا كانت معارفَ ، لأنها تدل على المراد بها دلالة متضمنة الإشارة إلى حروفه وهيئته . ولذا يوصف بالمعرفة نحو : لا ينصرفُ فُعَل المعدول .

( فما كان منها بتاء تأنيث ) ـ كفعلة

( أو على وزن الفعلُ به أولَى ) ـ كافعل .

( أو مزيداً آخره ألف ونون ) ـ كفعلان .

( أو ألف إلحاق مقصورة ) ـ كفعَنْلَى وزن حَبَنْطَى .
واحترز من الممدودة كفِعْلاء وزن عِلْباء فإنه لا يُمنَعُ في نكرةٍ ولا معرفةٍ[1].

( لم ينصرف إلاّ منكّراً ) ـ نحو : كلُّ فَعْلة صحيح العين يُجمع على فَعلات بفتحها إن كان اسماً . وكل أفعل غير صفة ولا علم مُنْصرف ، وكل فَعْلان ذي مؤنث على فعلى لا ينصرف . وكل فعَنْلَى مقصور . فإن كانت هذه معارف مُنِعَتْ نحو : فَعْلَة وزن جَفْنة . وأفعل وزنُ[2] أحمد . وفَعْلان وزن سكران ، وفَعنْلَى وزن حبنطى .

( وإن كان على زنة منتهى التكسير ) ـ نحو : مفاعل ومفاعيل .

( أو ذا ألف تأنيث ) ـ نحو فعلاء وفُعلَى .

( لم ينصرف مطلقاً ) ـ أي سواء نُكّر نحو : كلُّ فَعْلاء يعرب[3] ظاهراً

(١) في ( ز ) : في النكرة ولا المعرفة

(٢) في ( د ) : « نحو » بدلاً من « وزن » .

(٣) سقط الفعل وما بعده من ( د ) .

وكل فُعلى يعرب تقديراً ، أم بقي على تعريفه نحو : فَعلاء وزنُ حمراء ، وفُعلى وزن حُبلى .

( فإن صلحت الألف لتأنيث وإلحاقٍ جاء في المثال اعتباران ) ـ وذلك نحو فَعْلَى بفتح الفاء إن حكم بتأنيثه[1] امتنع معرفةً ونكرةً ، وإن حكم كون الألف للإلحاق[2] امتنع معرفةً وانصرف نكرةً .

( وإن قُرن مثالٌ بما ينزله منزلة الموزون فحكمه حكمه ) ـ نحو : هذا رجل أفعل حكمه حكم أسود ، لأنك تنزله منزلته إذ جعلته صفة لرجل فامتنع الصرف للصفة والوزن ، وهذا مذهب سيبويه ، وقال المازني : هو منصرف .

( وكذا بعضُ الأعداد المطلقة ) ـ أي هي أعلام كالأمثلة الموزون بها . والمراد بالمطلقة التي لم تقيد بمعدود محذوف أو مذكور ، وإنما دُلّ بها على مجرد العدد نحو قولهم : ستة ضعف ثلاثة ، وثلاثة نصف ستة ، فتمتنع هذه ونحوها للعلمية والتأنيث . والمصنِّفُ وافق في هذه المسألة الزمخشريَّ ، ولم ينقله هو عنه بل نقله غيره ، وهو صاحب رءوس المسائل[3] ثم قال : وقال بعض الشيوخ : هي مصروفة .

( وكنَوْا بفلان وفلانة عن نحو زيد وهند ) ـ أي عن أعلام أولي العلم ، ففلان كناية عن علَم مذكّر من ذوي العقل ، وفلانة كناية عن علَم مؤنث من ذوات العقل .

---

(١) كسكرى

(٢) كعلقى

(٣) سقط هذا السطر من ( د )

( وبأبي فلان وأم فلانة عن نحو أبي بكر وأم سلمة ) ـ فأبو فلان كناية عن كُنْية مذكّر عاقل ، وأم فلانة كناية عن كُنية مؤنثة عاقلة[1].

( وبالفلان والفلانة عن لاحق وسكاب ) ـ أي كنوا بهما عن أعلام البهائم المألوفة ، وزادوا « ال » فرقاً بين الكناية عن علم من يعقل وعلَم ما لا يعقل .

( وبهَنٍ وهَنةٍ أو هَنْتٍ[2] عن اسم جنس غير علم ) ـ فهن كناية عن مذكر اسم الجنس كرجل وهنة وهنت كناية عن مؤنثة كامرأة . واحترز « بغير علَم » من أسامة ونحوه من[3] أعلام الأجناس فلا يُكنَى عنها بهذا .

( وبهَنَيْتُ عن جامعتُ ونحوه ) ـ لما كان الغرض من الكناية الستر كثرت الكناية عن الفرج بهنٍ ، وعن فعل الجماع ونحوه من الأفعال التي يقصد سترها بهَنَيْتُ .

( وبكَيْتَ أو كيَّة وبذَيْتَ أو ذَيَّة أو كذا عن الحديث . وقد تكسر أو تضم تاء كيت وذيت ) ـ يقال للمرسل بحديث : قل : كيت وكيت أو ذيت وذيت[4] بفتح التاء وكسرها وضمها ، وليس مع التشديد إلا الفتح ، وقد يقع موقعها كذا وكذا .

---

(١) سقط هذا السطر من ( د )

(٢) في ( د ) : وهنت

(٣) سقطت من ( د ) .

(٤) في ( ز ) : وكيَّت . . . وذيَّت بتشديد الياء مع التاء المفتوحة

## ٩ ـ باب الموصول[١].

( وهو من الأسماء ) ـ بيّن أن مراده الآن حدّ الموصول الاسمي، وسيأتي حدُّ الموصول الحَرْفيّ.

( ما افتقر ) ـ جنس يشمل كلّ مُفتقِر من موصول وغيره مما يأتي إخراجه.

( أبداً ) ـ أخرج النكرة الموصوفة بجملة نحو: مررتُ برجلٍ يكرمُ عمراً، فإنها حال وصفها بها[٢]، مفتقرة إلى ما سيذكر، لكن الموضع لحق الأصالة لمفرد تؤول الجملةُ به. فالافتقار إلى المفردَ لا إلى الجملة، وإن صدَق في الظاهر أنها مفتقرة إلى الجملة لم يصدق أنها تفتقر إليها أبداً.

( إلى عائد ) ـ احترز من حيثُ وإذْ وإذَا فإنها أسماء تفتقرُ أبداً إلى جملة لكنها لا تفتقر إلى عائد.

( أو خلَفِه ) ـ أتى به ليشمل ما وقع الربط بخلَف العائد وهو الظاهر الذي هو الموصول في المعنى نحو: أبو سعيد الذي رويت عن الخدرى، أي عنه.

( وجملةٍ صريحةٍ ) ـ نحو: جاء الذي قام أبوه، أو أبوه قائم[٣].

---

(١) في ( د ): باب الموصولات

(٢) في ( د ): به

(٣) سقطت العبارة الأخيرة من ( ز )

( أو مؤولةٍ ) ـ نحو : جاء الذي عندك ، أو في الدار ، أي : الذي استقرَّ ، وكذا[١] : مررتُ بالضارب ، أي بالذي يضرب أو ضرب .

( غير طلبية ولا انشائية ) ـ وذلك كما مثل ، ولا يجوز الوصل بهاتين[٢] ـ فلا يقال جاء الذي اِضْرِبْهُ ، أو[٣] لا تَضْرِبْه ، خلافاً للكسائي ، ولا جاء الذي ليته صديقي ، خلافاً لهشام .

( ومن الحروف ) ـ أي والموصول[٤] من الحروف .

( ماأولَ مع مايليه بمصدَر ) ـ يشمل قولُه ما أول بمصدر « صه » ونحوه من أسماء الأفعال ، فإنه مؤول بمصدر معرفة إن لم يُنَوَّن ونكرة إن نُوّن ، ويشمل الفعل المضاف إليه نحو : قمتُ حين قمتَ ، أي حين قيامك ، ويشمل أيضاً « هو » من قوله تعالى : « هو أقرَبُ للتقوى[٥] » . وأخرج هذه الثلاثة بقوله : مع مايليه ، فإن هذه مؤولةٌ بمصدرٍ وحدَها لا مع ما يليها ، بخلاف الحروف الموصولة فإنها تؤول بمصادر مع مايليها من صلاتها نحو : أريد أن أضربَ زيداً ، أي : ضربَهُ .

( ولم يحتَجْ إلى عائِدٍ ) ـ احترز من « الذي » الموصوف به مصدر محذوف نحو : قمتُ الذي قمتَ ، أي القيام الذي قمتَ ، فهذا لا بدَّ له من تقدير عائد ، أي : الذي قمته .

---

(١) في ( د ) : وكذلك

(٢) في ( ز ) : بها بين

(٣) في ( د ) : ولا تضربه

(٤) في ( د ) : أي الموصول

(٥) المائدة ٨ « اعدلوا هو أقرب للتقوى » .

( فمن الأسماء ، الذي والتي للواحد والواحدة ) ـ فالذي للواحد المذكر ، سواء أكان[1] من ذوي العلم أم من غيرهم . والتي[2] للواحدة المؤنثة ، سواء كانت من ذوي العلم أو[3] من غيرهن .

( وقد تُشَدَّدُ ياءاهما[4] مكسورتين أو مضمومتين[5] ) ـ كقوله :

( ١١٠ ) وليس المالُ فاعلمه بمالٍ     وإن أرضاك إلاَّ للذيِّ[6]
يَنالُ به العَلاءَ ويصطفيه     لأقربِ أقربيه وللقصيِّ

وقوله :

( ١١١ ) اغفر ما استطعتَ فالكريم الذيُّ     يألفُ الحلم إن جفاه بَذِيُّ[7]

وظاهر كلام المصنِّف أن كسر الياء المشدَّدة وضمَّها للبناء ، وذكر بعضهم أن في « الذي » إذا شُدِّدتْ البناءَ على الكسر ، والجريَ بوجوه الإعراب .

( أو تحذفان )[8] ـ أي ياء الذي وياء التي .

( ساكناً ما قبلهما ) ـ كقوله :

---

(١) في ( د ) : سواء كان

(٢) كتبت هذه العبارة كلها في هامش ( ز )

(٣) في ( د ) : أم

(٤) في النسختين ( د ، ز ) : ياؤهما ، وما ذكر من نسخة التسهيل المحققة على نسخة أبي حيان المخطوطة بمكتبة الاسكندرية .

(٥) في ( د ) : مضمومتين أو مكسورتين وما في ( ز ) موافق للنسخة السابقة المحققة

(٦) في الدرر جـ ١ ص ٥٥ : استشهد به على كسر ياء الذي مشددة ، ثم ذكر بعض الروايات لبيتين وناقش وجوه الإعراب ، ثم قال : ولم أعثر على قائل هذين البيتين

(٧) في همع الهوامع جـ ١ ص ٨٢ وفي الدرر اللوامع جـ ١ ص ٥٦ : أغض ، من الإغضاء والتسامح ، قال : ولم أعثر على قائله .

(٨) في النسخ الثلاث : أو يحذفان ، وما ذكر من النسخة المحققة من التسهيل .

( ١١٢ ) فلم أرَ بيتاً كان أحسنَ بهجةً ... من اللَّذْ بهِ من آل عزَّةَ عامرُ[1]

ونحوه :

( ١١٣ ) أرضنا اللَّتْ آوتْ ذوي الفقر والذُّل ... فآضُوا ذوي غنىً واعتزاز[2]

يقال : آويته إيواء وأويته أيضاً إذا أنزلته بك . فعلت وأفعلت بمعنى عن أبي زيد .

( أو مكسوراً ) ــ كقوله :

( ١١٤ ) لا تعذل الَّذِ لا ينفك مكتسباً ... حمداً وإن كان لا يبقي ولا يذرُ[3]

وكقوله :

( ١١٥ ) شُغِفَتْ بك الَّتِ تيَّمتْك فمثلُ ما ... بك ما بها من لوعةٍ وغرامِ[4]

(١) في الدرر جـ ١ ص ٥٦ : استشهد به على حذف الياء من الذي وإسكان ما قبلها . قال : ولم أعثر على قائله ، مع كثرة وروده .

(٢) الشاهد فيه على حذف الياء من التي وإسكان ما قبلها . ولم أعثر عليه في كتب الشواهد التي تحت يدي . واستشهد له في الدرر جـ ١ ص ٥٦ بقول الشاعر :

( ١١٦ ) فقل لِلَّتْ تلومك إن نفسي ... أراها لا تُعوَّذُ بالتميم

(٣) الشاهد في قوله : الَّذِ بحذف الياء وكسر ما قبلها . قال في معجم الشواهد إن البيت لصفية الباهلية بالعقد الفريد وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي . والذي في العقد الفريد ٣ / ٢٧٧ وشرح ديوان الحماسة ص٩٤٩ :

( ١١٧ ) أخنى على واحدي ريب الزمان وما ... يبقي الزمان على شيء وما يذر

وليس فيه شاهد . وقد استشهد له في الدرر جـ ١ ص ٥٦ بقول القائل :

والَّذِ لو شاء لكنت برّاً ... أو جبلاً أشمَّ مشمخرّا

(٤) في الدرر جـ ١ ص ٥٦ : استشهد به على حذف الياء من التي وكسر ما قبلها . قال : ولم أعثر على قائله . وفي اللسان : شُغِفَ بالشيء على صيغة ما لم يسم فاعله أولع به . وشَغِفَ بالشيء شَغَفاً على صيغة الفاعل قلق .

وما ذكره من قوله : وقد تشدَّد ياءاهما[1]. . . إلى هنا لغات في[2] الذي والتي ، كذا نقله أئمة العربية ، وليس مختصاً بالشعر ، خلافاً لبعضهم .

قال الجوهري في شعف بالعين المهملة : شعفه الحب أي أحرق قلبه ، وقال أبو زيد : أمرضه ، وقد شعف بكذا فهو مشعوف ، وقرأ الحسن : « قد شعفها حباً »[3]، وقال في شغف بالغين المعجمة : يقال : شغفه الحب أي بلغ شغافه ، والشغاف[4] غلاف القلب ، وهو[5] جلدة دونه كالحجاب ، وقرأ ابن عباس : « قد شغفها حباً[6] » قال : دخل حبه تحت الشغاف .

( ويَخلُفهما )[7] ـ أي يَخْلُفُ ياء الذي وياء التي .

( في التثنية علامتُها )[8] ـ أي الألف رفعاً نحو : جاء اللذان قاما ، واللتان قامتا ، والياء جرًّا ونصباً نحو : رأيت الَّلذَيْن قاما ، واللتين قامتا ، ومررتُ بالَّلذَيْن قاما ، وباللتين[9] قامتا .

( مُجوَّزاً شدُّ نونها ) ـ أي نون التثنية ، وهي لغة قيس وتميم ، والتخفيف لغة الحجازيين[10] وبني أسد . ومن التشديد مع الألف : « والَّلذانِّ

(١) سقطت من ( ز )

(٢) سقطت عبارة الجار والمجرور من ( ز ) .

(٣) بالعين المهملة ـ يوسف آية ٣٠

(٤) في ( د ) : والشغف

(٥) في ( د ) : وهي

(٦) بالغين المعجمة ـ يوسف آية ٣٠

(٧) في ( د ) : ويلحقهما

(٨) أي علامة التثنية

(٩) في ( ز ) : واللتين

(١٠) في ( د ) : لغة الحجاز

يأتيانها منكم »[1] ، ومع الياء ، ومنعه البصريون ، واجازه الكوفيون : قرأ بعضهم « أرِنَا الَّلذَينّ أضَلَّانا »[2] .

( وحذفُها ) ـ وهي لغة بني الحارث بن كعب وبعض بني ربيعة ومنها قوله :

أبني كُلَيْب إن عَمَّيَّ اللَّذا  قتلا الملوك وفكَّكَا الأغلالا[3]

وقوله :

هما اللتَّا لو ولدتْ تميمُ  لقيل : فخرٌ لهمُ صميم[4]

( وإن عني بالذي من يعلَم أو شبهُه ) ـ المراد بشبه من يعلم الأصنام التي عُبدتْ من دون الله تعالى[5] ، لأنهم نزلوها منزلة من يعلم حين عبدوها .

( فجمعُه الَّذِين مطلقاً ) ـ أي فيكون بالياء رفعاً ونصباً وجرّاً ، نحو : جاء الذين فعلوا ، ورأيت الذين فعلوا[6] ، ومررتُ بالذين فعلوا[6] . ومن إطلاقها على من يعلم قوله تعالى : « الَّذين هُمْ في صلاتهم خاشعُون[7] » . ومن

---

(١) سقطت من ( ز ) : منكم ـ النساء آية ١٦

(٢) فصلت آية ٢٩

(٣) في الدرر جـ ١ ص ٢٣ : ساقه المصنف شاهداً على حذف نون الموصول لتقصيره بالصلة ، قال : والبيت للأخطل ـ ديوانه ص ٤٤

(٤) في نفس المرجع : الشاهد فيه كالذي قبله ، وهذه لغة بني الحارث بن كعب وبعض بني ربيعة ، قال : وقيل إن هذا البيت للأخطل ، وليس في ديوانه .

(٥) سقطت من ( ز )

(٦) سقطت من ( ز )

(٧) المؤمنون آية ٢

إطلاقها على شبه من يعلم قوله تعالى « إنَّ الَّذِين تَدْعُونَ مِنْ دُونِ الله عِبادٌ أمثالُكُم[1] » .

( ويغنى عنه الذي ) ـ أي عن الذين .

( في غير تخصيص كثيراً ) ـ نحو قوله تعالى ، « والذي جاءَ بالصِّدْقِ وصدَّقَ به أولئك هم المتَّقُون[2] » أي من جاء بالصدق ، ولو لم يكن المراد بالذي جمعاً لم يخبر عنه بجمع ولا عاد عليه ضمير جمع .

( وفيه ) ـ أي في التخصيص .

( للضرورة قليلًا ) ـ كقول الأشهب بن رميلة ،

( ١٢٠ ) وإنَّ الذي حانَتْ بفَلْجَ دماؤهم    هم القومُ كلُّ القومِ يا أمَّ خالِدِ[3]

( وربما قيل الذُّون[4] رفعاً ) ـ أي يكون[5] بالواو رفعاً[6]، وبالياء جرًّا ونصباً ، وهذا مشهور في لغة طيِّئ فيقولون ، نُصر الذون آمنوا على الذين كفروا ، وهي لغة هذيل وعقيل أيضاً .

( وقد[6] يقال ، لَذِي ولَذَان ولَذِين ولَتِي[7] ولاتي ) ، ـ سبق في الذي

---

(١) الأعراف آية ١٩٤

(٢) الزمر آية ٣٣

(٣) في الدرر جـ ١ ص ٢٤ ، استشهد به على حذف نون الذين تخفيفاً ، والشاهد هنا على إغناء الذي عن الذين للضرورة ـ قال ، والبيت للأشهب بن رميلة وقيل لحريث بن محفض يرثي قومه .

(٤) في النسختين ، اللذون ، وما ذكر من المحققة

(٥) في ( ز ) ، أي فتكون

(٦) سقطت من ( د )

(٧) ذكر في هامش ( د ) ، ولتان نسخة

خمس لغات ، وذكر ههنا اللغة السادسة وهي حذف الألف واللام وتخفيف الياء ساكنة .[1] وبهذه اللغة قرأ بعض الأعراب . قال أبو عمرو بن العلاء : سمعت أعرابياً يقرأبتخفيف اللام ، يعني في « صِراطَ الَّذين[2] » فقرأ : « صِراطَ لَذِينَ » .

( وبمعنى الذين الألَى[3] ) ـ هي وزن العُلَى ، والمشهور أنها للعقلاء كالذين[4] . قال :

رأيتُ بني عَمِّي الألَى يَخْذِلونني     علَى حَدثان الدَّهر إذْ يتقلَّبُ[5]

وقال ابن عصفور : إنها تقع على العاقل وغيره .

( والأُلاء ) ـ كقول كُثَيِّر :

أبَى اللهُ للشُّم الأُلاء كأنَّهم     سيوفٌ أجادَ القَيْنُ يوماً[6] صِقالَها

( واللاَّءِ ) ـ نحو ما أنشد الفراء لرجل من بني سليم :

فما آباؤنا بأمنَّ منه     علينا اللاَّءِ قد مَهدُوا الحجُوراً[7]

---

(١) في ( د ) : السـاكنة

(٢) الفاتحة آية ٧

(٣) في ( ز ) : الأولى

(٤) سقطت من ( د )

(٥) في ( د ) : أو يتقلب ، وقد ذكر البيت في الهمع والدرر وقال هو لبعض بني فقعس ـ وقيل هو مرة بن عداء الفقعسيّ ـ همع جـ ١ ص ٨٣ . والدرر جـ ١ ص ٥٧

(٦) في ( د ) : يوم ، وفي الدرر جـ ١ ص ٥٧ : استشهد به على مدّ الألى ، وهو من شواهد العيني ، قال : والبيت لكثير عزة ـ ديوانه جـ ٢ ص ٥٠

(٧) في الدرر جـ ١ ص ٥٧ : استشهد به على مجيء اللاءِ كالذين ، وأصله للمؤنث ، ومعنى البيت : ليس آباؤنا الذين أصلحوا شأننا ومهدوا أمرنا ، وجعلوا حجورهم لنا كالمهد بأكثر امتناناً علينا من هذا الممدوح . قال : والبيت لرجل من بني سليم .

( واللّائين مطلقاً ) ـ أي يكون كالذين بالياء رفعاً ونصباً وجرّاً ، وهي لغة هذيل .

( أو جرّاً ونصباً ، واللاءون رفعاً ) ـ هي أيضاً لبعض هذيل فيقولون : جاء اللّاءون فعلوا ، ورأيتُ اللّائين فعلوا ، ومررتُ باللائين فعلوا ، ومنها قوله :

( ١٢٤ ) همُ اللّاءُون فكُّوا الغُلَّ عنّي     بمروَ الشّاهِجانِ وهم جناحي[1]

( وجمعُ التي اللّاتي واللّائي واللواتي ، وبلا ياءات ) ـ فهذه ستة ألفاظ ، وإثباتُ الياءات هو الأصل ، وحذفها للتخفيف .

( واللّا )[2] ـ كقوله :

( ١٢٥ ) وكانت من اللّا لا يُعيّرها ابنُها     إذا ما الغلامُ الأحمقُ الأمَّ عَيَّرا[3]

والأصل اللّاتي فحذفوا التاء[4] والياء تخفيفاً .

( واللّوا[5] ) ـ كقوله :

---

(١) الشاهد فيه على مجيء « اللاءون » بالواو رفعاً . وقال في الدرر جـ ١ ص ٥٨ : وفي شرح أبي حيان للتسهيل : هي أيضاً لغة لبعض هذيل يقولون اللاءون في الرفع واللائين في النصب والجر . وأنشد البيت قال في الدرر : ولم أعثر على قائله .

(٢) في النسختين : واللاء بالمد وسكون الهمز . وما ذكر من النسخة المحققة من التسهيل .

(٣) قال في الدرر جـ ١ ص ٥٨ : استشهد به على قصر اللّا . واستظهر أبو حيان في شرح التسهيل أن أصل اللّا بالقصر اللّاء بالمد ثم قصر . يعني أنه ليس أصلاً بنفسه . قال : ولم أعثر على قائله . وقد ذكر الشارح هنا أن الأصل اللاتي فحذفوا التاء والياء تخفيفاً . وفي معجم الشواهد أنه للكميت ـ ديوانه جـ ١ ص ١٣٧

(٤) في ( د ) قدم الياء على التاء .

(٥) في النسخ الثلاث بالمد . وسيأتي هذا بعده . والتحقيق عن النسخة المحققة من التسهيل .

١٢) جمعتُها من أينُق عِكار ... من اللَّوا شَرِبْن بالصَّرار[1]

والأصل الَّلواتِي فحذفوا التاء[2] والياء تخفيفاً .

( والَّلواء ) ـ يجوز أن يكون أصله اللواتِي فحذفوا التاء ثم قلبوا الياء همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف .

( واللَّاءاتِ مكسوراً ) ـ أي مبنياً على الكسر رفعاً ونصباً وجرّاً نحو : جاءت اللاءاتِ فعلن ، ورأيت اللاءات فعلن ، ومررت باللاءات فعلن[3] .

( أو معرباً إعراب ألاتِ ) ـ فيرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة .

( والألَى ) ـ سبق أنه[4] يكون لجمع المذكر ، وذكر هنا أنه يكون لجمع المؤنث ، وقد اجتمعا في قوله :

١١) وتُبْلِي[5] الألَى يستلئمون على الألَى ... تراهُنَّ يوم الرَّوع كالحِدَإ القُبْل

(١) في الدرر جـ١ ص ٥٨ ، استشهد به على أن الَّلوَى بالقصر من جموع التي ، ورواية الأصل ـ الهمع ـ شربن ، وكذا في شرح الدماميني للتسهيل وشرح أبي حيان ، قال صاحب الدرر : ولم نجد لهذه الرواية معنى ، وقد تلقيت عمن يوثق بروايته : من الَّلوَى شُدِدْنَ بدالين ، أي شُدَّتْ ضروعهن بالصِّرار ككتاب ، وهو خيط يشد فوق خلف الناقة لئلا يرضعها ولدها ، وأينق جمع ناقة ، وعكار جمع عكرة محركة وهي القطعة من الإبل ، وقد ورد الشاهد في النسخ الثلاث : غزار بدلاً من عكار ، وبالضرار بالمعجمة . قال : ولم أعثر على قائله .

(٢) في ( د ) قدَّم الياء على التاء

(٣) أورد له شاهداً بالهمع جـ ١ ص ٨٣ . وقال في الدرر جـ ١ ص ٥٨ إنه من شواهد أبي حيان :

١٢) أولئك إخواني الذين عرفتَهم ... وأخدانُك اللاءاتِ زُيِّنَّ بالكَتَمْ

وفي رواية : وأخواتك اللاءات ، والكَتَم بالتحريك نبت يخلط بالحناء ويخضب به الشعر فينقى لونه . يعنى أنهن غير مصونات . قال : ولم أعثر على قائله .

(٤) في ( د ) : بأنه

(٥) في ( ز ) : ويفنى الألى ، وفي الهمع جـ ١ ص ٨٣ : ويأبى الألى ، وفي ( د ) كما في الدرر جـ ١

فقال: يستلئمون، ثم قال: تراهُنَّ.

( وقد ترادِفُ[1] التي واللاتي ذاتُ وذواتُ مضمومتَين مطلقاً ) ـ أي مبنيتين على الضم رفعاً ونصباً وجراً. بخلاف ذات بمعنى صاحبة فإنها معربة بالضمة والكسرة والفتحة. وبخلاف ذوات جمعاً فإنها تعرب كهندات. واستعمال ذات كالتي وذوات كاللاتي لغة طيّئ ومنها: بالفضل ذُو فضَّلكم الله به. وبالكرامة ذاتُ أكرمكم الله بها[2]، وقوله:

( ١٢٩ ) جمعتُها من أينقٍ سوابق[3] ذواتُ ينهضْنَ بغير سائق

( وبمعنى الذي وفروعه مَنْ ومَا ) ـ فيكونان هما وما عطف[4] عليهما بعد ذلك بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً.

= ص ٥٧: وتبلى بضم التاء من الإبلاء وفاعله مستتر فيه وهو المنون، قوله: الألى يستلئمون مفعوله. والألى موصول ويستلئمون صلته أي تبلى الذين يلبسون اللامة على الألى جملة حالية أي حال كونهم على الخيول اللاتي كالحدأ يوم الروع. والقبل التي في عينها قبَل بالفتح وهو الحول. والشاهد على مجيء الألى للمؤنث وما لا يعقل. واستشهد به العيني على أن الشاعر جمع بين اللغتين. وهما إطلاق الألى على الذين في قوله: الألى يستلئمون وإطلاق الألى أيضاً على اللاتي في قوله: الألى تراهن... قال: والبيت لأبي ذؤيب الهذلي ـ ديوان الهذليين جـ١ ص ٣٧

(١) في النسخة المحققة من التسهيل: وقد يرادف.

(٢) في ( ز ): به

(٣) في الدرر جـ١ ص ٥٨: من أينق موارق. قال: استشهد به على أن ذوات بالبناء على الضم من جموع المؤنث. واستشهد به في التوضيح على أن ذوات جمع ذات... والأينق جمع ناقة أصلها نُوقَة. وموارق جمع مارقة أي سريعة كالسهم... قال: والبيت لرؤبة ـ ملحقات ديوانه ص ١٨٠

(٤) في ( د ): عطفه.

( وذَا غيرَ مُلْغىً ) ـ وذلك إذا كان[1] يجعل جزء اسم الاستفهام نحو : من ذا عندك ؟ أي : أيُّ شخص عندك[2] ؟

( ولا مشارٍ به ) ـ نحو : من ذا ؟ أي : أي شخص[3] هذا ؟

( بعد استفهام بما ) ـ نحو : ماذا صنعتَه ؟

( أو من ) ـ نحو : مَنْ ذا أكرمتَه ؟ ومنهم من منع موصوليتها بعد مَنْ .

( وذو الطائية ) ـ لا يستعمل « ذو » بمعنى الذي إلا طيِّئ أو من تَشبَّه بهم من المولَّدين كأبي نُواس وحبيب[4] ، ولذلك قال : الطائية .

( مبنيَّةٌ ) ـ نحو : جاءني[5] ذو قام ، ورأيتُ ذو[6] قام ، ومررتُ بذُو قام .[7]

ومن كلام بعض الطائيين : لا[8] ، وذو في السماء بيتُه .

( غالباً ) ـ إنما قال هذا لأن بعض الطائيين أعربها ، ومنه :

فحسبي من ذِي عندَهم ما كفانيا[9]

---

(١) سقطت من ( ز ) .

(٢) كان الأولى تفسيرها بقوله : من الذي عندك ؟

(٣) في ( د ) : أي شيء هذا ؟

(٤) أبو تمام حبيب بن أوس الطائي .

(٥) في ( د ) : جاء

(٦) سقطت هذه العبارة من ( د ) .

(٧) في ( د ) : بذي قام .

(٨) سقطت من ( د ) : « لا » . ومعنى العبارة بعدها : والذي في السماء بيته .

(٩) قال في الدرر اللوامع جـ ١ ص ٥٩ إن البيت لمنظور بن سحيم الفقعسيّ ، وهو إسلامي . يحتج =

( وأي ) ـ خالف أحمد بن يحيى الجمهور فمنع كون « أي » تكون[1] موصولة ، ولا تكون عنده إلّا استفهاماً أو شرطاً ، والحجة عليه قولهم :

( ١٣١ ) إذا ما لقيتَ بني مالك فسلِّمْ على أيُّهم أفضلُ[2]

( مضافاً إلى معرفة لفظاً ) ـ نحو : يعجبني أي الرجال عندك ، وأيهم قائم .

( أو نيَّةً ) ـ نحو : يعجبني أيٌّ عندك ، وقد يضافُ إلى نكرة نحو : يعجبني أي رجل أو رجلين أو رجال أو امرأة أو امرأتين أو نساء عندك .

( ولا يلزمُ استقبالُ عامله ) ـ أي بل يجوز مضيه نحو : أعجبني أيهم قام[3] ، وهذا خلاف[4] مذهب الجمهور ، وأجازه الأخفش على قلّة .

( ولا تقديمُه ) ـ فيجوز : أيهم قرأ أحِبُّ .

( خلافاً للكوفيين ) ـ استند إلى ما ورد على وفق ما قالوه كقوله تعالى : « ثم لننزعنَّ من كُلِّ شيعةٍ أيهم أشدُّ »[5] .

---

= بشعره ، وقد روى البيت على الوجهين ، بناء « ذو » وإعرابها ، وفي ( د ) : فأما الكرام . وفي منهج السالك جـ ١ ص ٨٣ :

فإمّا كرام موسرون لقيتُهم فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا

والشاهد في رواية الشرح على إعراب ذو الطائية .

(١) في ( د ) : أن تكون

(٢) ورويت « أيهم » على الوجهين في البيت ( الدرر اللوامع جـ ١ ص ٦٠ ) ، قال في الدرر : والبيت لغسان بن وعلة ، والشاهد في رواية الشرح على بناء أي الموصولة

(٣) في ( د ) : قائم

(٤) في ( د ) : بخلاف

(٥) مريم آية ٦٩

( وقد يؤنَّث بالتَّاءِ موافقاً للّتي ) ـ يعجبني أيتهُن عندك ، وهي لغة ضعيفة[1]. وهؤلاء يثنونها أيضاً ويجمعونها نحو : أيَّاهما وأيَّتاهُنَّ وأيُّوهم وأيَّاتُهنَّ[2].

( وبمعنى الذي وفروعه ) ـ أي من المؤنث والمثنى والمجموع .

( الألف واللاَّم ) ـ فيكون بلفظ واحد في الجميع نحو : جاء القائم والقائمة والقائمان والقائمتان والقائمون والقائمات .

( خلافاً للمازني ومن وافقه في حرفيَّتها ) ـ فهي اسمٌ موصول ، خلافاً لهم ، وذلك لعَوْدِ الضمير عليها[3] نحو : جاء[4] الضاربُها زيدٌ ـ وهذا مذهب ابن السراج والفارسي وأكثر النحويين . والقائلون بحرفيتها قال بعضهم إنها حرف تعريف وليست موصولة ، وهو محكى عن الأخفش ، وقال بعضهم إنها حرف موصول ، وهو محكى عن المازني ، وحكى المصنِّف عنه[5] أنها حرف تعريف .

( وتوُصَلُ بصفةٍ محضة ) ـ والمراد بها اسم الفاعل كالضَّارب ، واسمُ المفعول كالمضروب ، والصفةُ المشبَّهة كالحسَن . واحترز مما يوصف به وليس بصفة محضة كالأسد ، فألْ فيه حرف تعريفٍ لا موصولة .

---

(١) ذكر في الهمع ( جـ ١ ص ٨٤ ) أن هذه اللغة حكاها ابن كيسان .

(٢) مثل لها في الهمع بقوله : فيقال : أيتهم وأياهم وأيتهم وأيوهم وأيهم وأيتاهن وأيتهن وأياتُهنَّ . ومن شواهده قوله :

إذا اشتبه الرشدُ في الحادثا ... ت فارْضَ بأيَّتِها قَدْ قُدِر

ولم يذكر قائله .

(٣) في ( د ) : إليها

(٤) سقطت من ( د )

(٥) سقطت من ( د )

( وقد توَصَلُ بمضارع اختياراً ) ـ كقوله :

( ١٣٣ ) ما أنتَ بالحكمِ التُرْضَى حكومتُه
ولا الأصيلِ ولا ذي الرأيِ والجدَلِ[١]

ولا يختص هذا عنده بالشعر، وخالف في ذلك النحويين. وإنما جعله اختياراً لأن الشاعر عنده غير مضطر، إذ يمكنه أن يقول : ما أنت بالحكم المرضى . .

( وبمبتدأ[٢] وخبر أو ظرف اضطراراً ) ـ فالأول كقوله :

( ١٣٤ ) من القوم الرسولُ اللهُ منهم لهم دانَتْ رقابُ بني معَدِّ[٣]

والثاني كقوله :

( ١٣٥ ) من لا يزالُ شاكراً على المعَه فهو حرٍ بعيشةٍ ذاتِ سَعه[٤]

( ويجوزُ حذفُ عائد غير[٥] الألف واللام ) ـ وأما عائد الألف واللام فسيأتي حكمه .

---

(١) في الدرر جـ ١ ص ٦١ : استشهد به على وصل ال بالفعل المضارع. وذكر العيني أنه ضرورة، وقال ابن مالك : ليس بضرورة لتمكن الشاعر من أن يقول : ما أنت بالحكم المرضى حكومته . . قال صاحب الدرر : والبيت للفرزدق . قال في معجم الشواهد : وليس في ديوانه .

(٢) في ( د ) : ومبتدأ

(٣) في الدرر جـ ١ ص ٦١ : استشهد به على وصل ال بالجملة الاسمية . قال : ولم أعثر على قائله .

(٤) استشهد به على وصل ال بالظرف «مع» اضطراراً . أي من لا يزال شاكراً على الذي معه . وحر حقيق وجدير . قال في الدرر جـ ١ ص ٦١ : استشهد به على وصل ال بالظرف شذوذاً . قال : ولم أعثر على قائله .

(٥) في ( د ) : غير عائد الألف واللام .

( إن كان متصلًا ) ـ احترز من المنفصل ، فإنه لا يحذف نحو : جاء الذي إيَّاه أكرمتُ .

( منصوباً ) ـ احترز من المرفوع والمجرور ، وسيأتي الكلام عليهما .

( بفعل أو وصفٍ ) ـ نحو : جاء الذي ضربتُه ، ونحو : الذي أنا معطيكه درهمٌ ، فيجوز حذفُ الهاء فيهما ، ومن الأول : « أهذا الذي بعثَ الله رسولاً »[1] ـ أي[2] بعثه ، وهو كثير . ومن الثاني وهو قليلٌ جداً :

( ١٣٦ ) ما الله موليكَ فضلٌ فاحمدنْه به فما لدى غيره نفعٌ ولا ضررُ[3]

أي موليكه ، وخرج ما كان منصوباً بحرف نحو : جاء الذي إنه قائم فلا يجوز حذفه[4] .

( أو مجروراً بإضافة صفةٍ ناصبةٍ له تقديراً ) ـ نحو : جاء الذي أنا ضاربُه الآن أو غداً ، فيجوز حذف الهاء ، ومنه قوله تعالى : « فاقض ما أنتَ قاضٍ »[5] أي قاضيه ، فلو جُرَّ بإضافة غير صفة نحو : جاء الذي وجهه حسن ، أو بإضافة صفة غير ناصبة له تقديراً نحو : جاء الذي أنا ضاربه أمس ، لم يُحذَف .

( أو بحرفٍ جُرَّ بمثله معنىً ومتعلّقاً الموصولُ أو موصوفٌ به ) ـ نحو :

---

(١) الفرقان آية ٤١

(٢) سقطت العبارة من ( د ) .

(٣) في ( ز ) : فما لني غيره . قال العيني في شرح شواهد شروح الألفية جـ ١ ص ١٧٠ ، والشاهد فيه حذف الضمير المنصوب بالوصف العائد إلى الموصول : أي الذي الله موليكه . فحذف الضمير من موليكه .

(٤) سقطت هذه العبارة من ( د )

(٥) طه آية ٧٢

مررتُ بالذي مررتَ به، أو أنت مارٌّ به. ونحو: مررتُ بالرجل الذي مررتَ به. أو أنت مارٌّ به، فيجوز حذفُ به. ومنه قوله تعالى: «ويشربُ مما تشربون[1]» أي منه. وقوله:

( ١٣٧ ) وقد كنتَ تُخفِي حُبَّ سمراءَ حِقْبَةً فَبُح لانَ منها بالذي أنت بائح[2]

أي بائح به. وخرج نحو: جاء الذي مررتُ به، وجاء غلام الذي ركب غلامه، ومررتُ بالذي غضبت عليه، ومررتُ بالذي مررت به على زيد[3]. وحللتُ بالَّذي[4] حللتَ به. فلا يجوز حذف الضمير في شيء من هذا.

( وقد يُحذَفُ منصوبُ صلةِالألفِ واللاَّم ) ـ كقوله:

( ١٣٨ ) ما المستفِزُّ الهوَى محمودَ عاقبةٍ ولو أُتيحَ له صفوٌ بلا كدَرِ[5]

أي: ما[6] المستفِزُّه. وحذفه قليل، ولهذا قال: وقد يُحذَف. والجمهور على منع حذفه.

( والمجرورُ بحرفٍ وإن لم يكمل شرطُ الحذفِ ) ـ أي وقد يحذف

---

(١) المؤمنون آية ٣٣

(٢) في شرح الأشموني للألفية جـ ١ ص ٩٣: لقد كنت تخفي... قال العيني في شرح الشواهد جـ ١ ص ١٧٣: قاله عنترة بن شداد العَبْسِيّ ـ ديوانه ص ٥٥ ـ في رواية الأعلم:

تعزَّفتَ عن ذكرى سمية حقبةً فبح عنك منها بالذي أنت بائح

والشاهد فيه حذف العائد المجرور بحرفٍ جُرَّ بمثله الموصول: بالذي أنت بائح، أي به.

(٣) في هامش ( ز ): لأن المرور الأول مطلق، والثاني مقيد بكونه على زيد. والمطلق غير المقيد.

(٤) في ( ز ): في الذي

(٥) في الدرر جـ ١ ص ٦٨: استشهد به على جواز حذف عائد ال الموصولة إن دلَّ عليه دليل، فإن التقدير: ما المستفزُّه الهوى.. قال: ولم أعثر على قائله.

(٦) سقطت ما من ( د )

المجرور بحرف كقول حاتم :

( ١٣٩ ) ومن حسَدٍ يجورُ عليَّ قومـي وأي الدهر ذُو لم يحسدوني[١] ؟

أي يحسدوني فيه - ونحو :

( ١٤٠ ) فأصبح من أسماءَ قيسٌ[٢] كقابضٍ على الماء لا يدري[٣] بما هو قابض

أي قابضٌ[٤] عليه .

( ولا يُحذَفُ المرفوعُ إلاَّ مبتدأ ) - أخرج الفاعل نحو : جاء اللذان قاما ، [٥]ونائبه نحو : جاء اللذان ضُربا ، والخبر نحو : جاء الذي الفاضلُ هو ، فلا يُحذَفُ المرفوعُ في هذا ونحوه .

( ليس خبرُه جملةً ) - تحرز من نحو[٦] : جاء الذي هو[٧] أبوه قائم ، أو : هو أكرمتُه .

( ولا ظرفاً ) - تحرز من نحو : جاء الذي هو عندك ، أو : في الدار .

( بلا شرط آخر عند الكوفيين ) - فيجوز عندهم الحذف في نحو : جاء الذي هو منطلق ، في فصيح الكلام .

---

(١) قال العيني في شرح شواهد شروح الألفية جـ ١ ص ١٧٤ : قاله حاتم الطائي ، وذو الطائية بمعنى الذي ، والعائد محذوف تقديره : لم يحسدوني فيه ، حذف العائد المجرور دون أن يكمل شرط الحذف . قال : وهذا شاذ وقيل : نادر . قال صاحب معجم الشواهد : وليس في ديوان حاتم ، بعد أن نسبه إليه .

(٢) في ( د ) : قومى

(٣) في ( ز ) : لا تدرى ، والشاهد فيه كالذي قبله ، ولم يعرف قائله .

(٤) سقطت من ( ز ) .

(٥) في ( د ) : أو

(٦) سقطت من ( ز )

(٧) سقطت من ( د )

( وعند البصريين بشرط الاستطالة في صلة غير أي غالباً ) ـ كقول العرب : ما أنا بالذي قائل لك سوءاً ، أي هو قائل[1] . فان لم تطل الصلة امتنع الحذف . واستظهر[2] بقوله : غالباً على قراءة من قرأ « تماما على الذي أحسن[3] » برفع أحسن ، أي هو أحسن .

( وبلا شرطٍ في صلتها ) ـ أي في صلة أيّ ، فيجوز عند البصريين الحذف فيها طالت الصلة نحو : يعجبني أيهم قائم في الدار ، أم لم تطل نحو : يعجبني أيهم قائم .

( وهي ) ـ يعنى أيّاً .

( حينئذ ) ـ أي حين إذ حُذِفَ صَدْرُ صلتها .

( على موصوليتها مبنيةٌ على الضم ) ـ نحو : يعجبني أيُّهم قائم ، وضربتُ أيُّهم قائم ، ومررتُ بأيُّهم قائم . وهذا مذهب سيبويه والجمهور .

( غالباً ) ـ استظهر به على ما ورد من إعرابها حينئذ قليلاً ، كقراءة بعضهم « ثم لننزعَنَّ من كلّ شيعةٍ أيَّهم أشدّ[4] » بنصب أيّ .

( خلافاً للخليل ويونس ) ـ فإنهما لا يريان البناء ، فإن ورد ما ظاهره ذلك كقوله تعالى : « ثم لننزعن من كل شيعة أيُّهم أشدُّ »[5] ، في القراءة المشهورة وهي برفع أي خرّجه الخليل على أن أيّاً استفهامية محكية هي وما

(١) سقطت من ( د )

(٢) سقطت هذه العبارة كلها من ( د )

(٣) الأنعام آية ١٥٤

(٤) مريم آية ٦٩

(٥) سقطت من ( د ) .

بعدها بقول محذوف. فالتقدير عنده في الآية الكريمة: الجنس الذي يقال فيه[1]: «أيُّهم أشَدُّ». وخرجه يونس على أنها استفهامية أيضاً، لكنها مع ما بعدها في موضع مفعول للفعل الذي قبلها وهو معلّق عنها، لأن التعليق عنده لا يختص بأفعال القلوب فهي عندهما مرفوعة على[2]الابتداء لا مبنية، والحجة عليهما قوله:

١٤١) إذا ما لقيتَ بني مالكٍ فسلِّم على أيُّهم أفضلُ[3]

بضم «أيُّهم»، ولا يضمر القول بين حرف الجر ومجروره، ولا تعلق حروف الجر عن العمل، فتعين البناء. وفهم من كلامه أنها إذا لم يحذف صدر صلتها تكون معربة. نحو: يعجبني أيُّهم هو قائم.

(وإن حُذِفَ ما تُضافُ[4]إليه أُعربتْ مطلقاً) ـ أي سواء أحذف صدر صلتها نحو: يعجبني أيٌّ قائم، أم لم يُحذَف نحو: يعجبني أيٌّ هو قائم.

(وإن أُنِّثتْ بالتّاء حينئذٍ) ـ أي حين إذ حُذفَ ما يضافُ إليه.

(لم تُمنَعْ[5] الصَّرفَ) ـ لأنه ليس فيها إلاّ التأنيث بالتاء، وهو لا يمنع وحده، فتقول: يعجبني أيةٌ قامتْ، بالتنوين.

---

(١) في (د): فيهم

(٢) في (د): بالابتداء.

(٣) في الدرر جـ ١ ص ٦٠، وفي شرح الشواهد للعيني جـ ١ ص ١٦٦: قاله غسان بن وعلة، والشاهد في قوله: على أيُهم، فأيّ موصول مضاف إلى الضمير، وصدر صلته محذوف والتقدير: على أيهم هو أفضل فبنى على الضم، وروى بالجرّ على لغة من أعرب أيًا مطلقاً

(٤) في (ز): ما يضاف

(٥) في النسختين (د، ز): لم يمنع، وما ذكر من النسخة المحققة من التسهيل، والنسخة (غ)

( خلافاً لأبي عمرو ) ـ وشبهته[1] أن فيها التعريف والتأنيث، لأن التعريف بالإضافة المنْويَّة شبيه بتعريف العلمية. ولهذا مُنع « جمع » المؤكد به[2] من الصرف، لأن فيه مع العدل التعريف بالإضافة المنوية. وجوابها أن « جمع » أشد شبها بالعلَم من أية، لأن « جمع » لا يستعمل مع ما يضاف إليه، بخلاف « أية » نحو: يعجبني أيتهن قامت.

( ويجوز الحضور ) ـ وهذا يشمل حضور المتكلم وحضور الخطاب.

( أو الغيبة في ضمير المُخبَرِ به ) ـ أي الموصول المخْبَر به، وإنما يكون ذلك في الذي والتي وفروعهما، فتقول: أنا الذي فعلتُ كذا أو فعلَ كذا، ومنه:

( ١٤٢ ) أنا الذي فررتُ يوم الحرَّه والشيخ لا يفر إلَّا مرَّه[3]

وقوله:

(١٤٣) نحن اللذُونَ صبَّحُوا الصَّباحَا يوم النمير[4] غارةً مِلحَاحَا

وتقول: أنت الذي فعلت كذا أو فعل كذا. ومنه:

---

(١) في ( د ). وسببه

(٢) في ( د ): المذكر به

(٣) استشهد به على جواز الحضور في ضمير المخبر به في قوله: أنا الذي فررتُ.

(٤) في هامش ( ز ): يوم النُخَيْل. وفي شرح الشواهد للعيني هامش شرح الألفية للأشموني وحاشية الصبان جـ ١ ص ١٤٩: قومي اللذون صبحوا الصباحا: يوم النخيل... والشاهد فيه جواز الغيبة في ضمير المخبر به: نحن اللذون صبحوا بدلاً من صبحنا. قال: والبيت لرجل من بني عقيل جاهلي. كذا قاله أبو زيد وابن الأعرابي. وقيل رؤبة، وقيل أبو حرب الأعلم، وقيل ليلى الأخيلية.

(١٤٤) وأنت الذي إن شِئْتَ نَعَّمْتَ عيشتي وإن شِئْتَ ـ بعد الله ـ أنعمتَ باليا[1]

وقوله :

(١٤٥) وأنـت الذي أمسـتْ نزارٌ تعدُّه لدفع الأعادي والأمور الشدائدِ[2]

( أو بموصوف ) ـ أي : أو في ضمير الوصف[3] المخبَر بموصوفه ، نحو : أنت الرجل الذي[4] فعلتَ أو فعلَ ، وأنت رجلٌ تفعل كذا أو يفعل[5] كذا ، وكذا يفعل بعد[4] أنا ونحوه ، فيأتي بالضمير حاضراً أو غائباً .

( عن حاضر ) ـ يشمل المتكلم والمخاطب ، وخرج الغائب فتتعين فيه الغيبة نحو : هو الرجل[4] الذي فعل كذا .

( مقدَّم ) ـ كما سبق تمثيله ، فإن تأخر الحاضر تعيَّنت الغيبةُ ، نحو : الذي أكرم زيداً أنا ، والذي أكرم خالداً أنت .

( مالم يقصد تشبيهه بالمخبر به[6] فتتعين الغيبة ) ـ نحو : أنت الرجل في الشجاعة الذي قتل مرحباً ، أي أنت مثل الذي قتل مرحبا ، وكذا لو قلت : أنا ونحوه . والذي قتل مرحباً اليهودي هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

( ودون التشبيه يجوز الأمران ) ـ أي الحضور والغيبة .

( إن وجد ضميران ) ـ نحو : أنا الذي قام وأكرمتُ زيداً ، أو قمتُ

(١) والشاهد فيه جواز الحضور كالأسبق في قوله : وأنت الذي إن شئت نعمت .
(٢) والشاهد فيه جواز الغيبة في قوله : وأنت الذي . . . تُعدُّه .
(٣) في ( د ) : الموصوف
(٤) سقطت من ( د ) .
(٥) سقطت هذه العبارة من ( د )
(٦) في ( د ) : عنه

وأكرمَ زيداً . وأنت الذي قام وأكرم زيداً ، أو قمتَ وأكرم زيداً . ومنه قول بعض الأنصار رضي الله عنه :

( ١٤٦ ) نحن الَّذين بايعوا محمداً ... على الجهاد ما بقينا أبداً[١]

وقول[٢] الآخر :

( ١٤٧ ) أأنت الهلاليُّ الذي كنتَ مرةً ... سمعنَا به والأرحبيُّ المهلَّبُ[٣] ؟

( ويُغني عن الجملةِ الموصولِ بها ظرفٌ ) ـ نحو : جاء الذي عندك .

( أو جارٌ ومجرورٌ ) ـ نحو : جاء الذي في الدَّار .

( منويٌّ معه استقرَّ أو شبهُه ) ـ فالتقدير : أنت[٤] الذي استقر عندك أو في الدار أو كان أو ثبت أو نحوه . ولا خلاف أن المقدَّر في الصلة يجب أن يكون فعلاً بخلاف الخبر كما سيأتي[٥] في باب المبتدأ .

( وفاعلٌ هو العائدُ ) ـ أي على الموصوف ، ففي استقر وشبهه ضمير مستتر مرفوع به[٦] .

---

(١) في الدرر جـ ١ ص ٦٣ : والشاهد فيه إعادة ضميرين أحدهما بلفظ الغيبة : بايعوا ، مراعاة للفظ ، وثانيهما بلفظ التكلم مراعاة للمعنى ، بقينا ، ولم يذكر قائله .

(٢) في النسخ الثلاث : وقوله ، وفيه لبس بالعطف على قائل البيت السابق

(٣) في النسخ الثلاث : المغلف ، وما جاء بالتحقيق من الهمع جـ ١ ص ٨٧ والدرر اللوامع جـ ١ ص ٦٤ وفي الدرر : والرواية الصحيحة المعلق بدل المهلب ، وأول البيت : أأنت الهلالي .. قال : استشهد به على مراعاة المعنى أولاً : الذي كنت ، ثم مراعاة اللفظ : سمعنا به . ولم يذكر قائله .

(٤) سقطت من ( ز ) : أنت الذي

(٥) في ( ز ) : وسيأتي .

(٦) سقط من ( د ) : به

( أو ملابسٌ له ) ـ نحو : جاء الذي عندك أو في الدار أبوه .

( ولا يفعل ذلك ) ـ أي نية الفعل وهو الحذف .

( بذي حدَثٍ خاص ) ـ أي بفعل صاحب حدث خاص كضحك وأكل ونحوهما من الأفعال الدالة على كون خاص . فلا يقال : جاء الذي عندك أو في الدار ، مراداً به : ضحك عندك أو في الدار ، إذ لا دلالةَ على ذلك .

( ما لم يعمل مثله في الموصول أو الموصوف به ) ـ فإن عمل وكان الظرف قريباً حذف نحو : نزلنا الذي البارحة أو أمس أو آنفاً . ونزلنا المنزل الذي البارحة . أي : نزلناه . فإن كان الظرف بعيداً من زمن الإخبار لم يحذف العامل . فلا تقول : نزلنا المنزل الذي يوم الخميس . قاله الكسائي .

( وقد يُغنى عن عائد الجملة ظاهرٌ ) ـ نحو ما روى[١] عن الكسائي : أبو سعيد الذي رويت عن الخدري ، والحجاج الذي رأيت[٢] ابن يوسف . أي : رويت عنه ، ورأيته[٣] . وهذا في الصلة نادر .

**( فصل ) :** ( مَنْ وما في اللفظ مفردان مذكَّران ) ـ سواء أكانا[٤] موصولين أم شرطيين[٥] أم استفهاميين .

( فإن عنى بهما غير ذلك ) ـ أي غير الإفراد والتذكير من تثنية أو جمع أو تأنيث .

(١) في ( ز ) : حكى الكسائي
(٢) في ( د ) : أبا يوسف
(٣) في ( ز ) : أو رأيته
(٤) في ( د ) : كانا
(٥) في ( ز ، غ ) : شرطيتين أم استفهاميتين : هما وما بعدهما .

( فمراعاةُ اللفظ فيما اتَّصل بهما ) ـ وهو صلتهما إن كانا موصولَيْن، وفعل شرط إن كانا شرطيين، واستفهام إن كانا استفهاميين.

( وبما أشبههما ) نحو: ذا الموصولة وال وكم وكأي، ونحو أي في الأفصح[1] وذو وذات في الأفصح[2].

( أولَى ) ـ كقوله تعالى: « أفمن اتبعَ رضوانَ الله كمن باءَ بسخَط من الله »[3] وقوله: « لكيلا تأسَوْا على ما فاتكم ولا تفرحُوا بما آتاكم[4] ». وهو أكثر كلام العرب. ومن اعتبار المعنى قوله تعالى: « ومنهم مَنْ يستمعُون إليكَ[5] » وقوله: « ومنَ الشياطينِ مَنْ يغوصُونَ له ويعملونَ[6] ».

( ما لم يَعْضُد المعنَى سابقٌ فيُختار مراعاتُه ) ـ كقوله تعالى: « ومن يَقْنُتْ منكُنَّ لله ورسولِه وتَعْملْ صالحاً[7] » فقيل: « وتَعْمَلْ »[8] بالتَّاء المثنَّاةِ من فوق، حملاً على المعنى لسبق قوله: « منكُنَّ ».

( أو يَلْزَمْ بمراعاة اللفظ لَبْسٌ ) ـ نحو: أعطِ من سألتك، لا من سألكَ.

( أو قبح ) ـ نحو: مَنْ هيَ حَمْراءُ أمتُكَ.

( فيجب مراعاةُ المعنى ) ـ ولا يجوز مراعاةُ اللفظ في المثالَين[9]، فلا

---

(١) (٢) في ( د ): في الأصح

(٣) آل عمران ١٦٢

(٤) الحديد ٢٣

(٥) يونس ٤٢

(٦) الأنبياء ٨٢

(٧) الأحزاب ٣١

(٨) زاد في ( د ): صالحاً

(٩) في ( ز ): قدم الجار والمجرور على الفاعل.

تقول[1] أعط من سألك لا من سألتك ، ولا : مَنْ هُوَ[2] حمراء أمتك . لِلَبس في الأول ولقبح الإخبار بمذكر عن مؤنث في الثاني .

( مطلقاً ) ـ أي سواء كان الوصف مثل أحمر أو مثل محسن أو غيرهما كقائم[3] .

( خلافاً لابن السرَّاج في نحو : مَنْ هي مُحْسِنةٌ أُمُّكَ ) ـ فيجوزُ عنده : من هي مُحْسِنٌ أمك ، لشبه مُحْسِن بِمُرْضع ونحوه من الصفات الجارية على المؤنث بلا علامة . بخلاف أحمر فإن إجراء[4] مثله على مؤنث لم يقع ، وهو مردود ، فإنَّ ما[5] في هذا من القبح قريبٌ مما في : مَنْ هيَ أَحْمرُ أَمَتُكَ ، وهو موافق[6] على منعه فوجب اجتنابُ هذا أيضاً .

( فإن حُذفَ « هي » سَهُلَ التذكير ) ـ فتقول : مَنْ مُحْسِنٌ أُمُّك ، وفاقاً لابن السرَّاج ، إذ ليس فيها من القبح ما هو فيما قبلها .

( ويُعتَبرُ المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيراً ) ـ كقوله تعالى : « ومنهم من يقول ائذن لي ولا تفتنِّي ، ألا في الفتنة سقطوا[7] » ، وقوله تعالى : « ومنهم

---

(١) في ( د ) : فتقول : أعط من سألتك

(٢) في ( د ) : هي ، وفي ( ز ) مع العبارة الواردة ذكر بين السطور : من هي أحمر أمتك .

(٣) في هامش ( ز ) : أي سواء كان من الصفات التي يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء كضارب ومحسن أو لم يكن كأحمر وحمراء .

(٤) في ( د ) حمراء .

(٥) في ( د ) : إذ هي في هنا ،وفي ( ز ، غ ) : فإن في هذا ، والعبارة المحققة أوضح وأصح ، لملاءمتها للعبارة بعدها .

(٦) في ( ز ) : يوافق

(٧) التوبة آية ٤٩

من عاهد الله . . . ثم قال : « فلما آتاهم[1] » .

( وقد يُعْتَبَرُ اللفظ بعد ذلك ) ـ أي يعتبرُ[2] اللفظ ، ثم يعتبر المعنى ، ثم يعتبر اللفظ بعد ذلك[3] . كقوله تعالى : « ومن الناس مَنْ يشتري لَهْوَ الحديثِ ليُضِلَّ عن سبيل الله بغير علم ويَتخذها هزواً ، أولئك لهم عذابٌ مهين . وإذا تُتْلَى عليه آياتنا ولَّى مستكبراً . . . الآية[4] » وقول الشاعر :

( ١٤٨ ) لست ممن يكعّ[5] أو يستكينو ن إذا كافَحَتْه خيلُ الأعادي

( وتقع من وما شرطيتين ) ـ كقوله تعالى : « مَنْ يعملْ سُوءاً يُجْزَ به[6] » ، وقوله : « ما يفتح الله للناس من رحمةٍ فلا مُمْسِكَ لها[7] »

( واستفهاميتين ) ـ كقوله تعالى : « مَنْ إلهٌ غيرُ الله[8] » ؟ وقوله تعالى : « قال فرعونُ : وما ربُّ العالمين »[9] ؟

---

(١) التوبة آية ٧٥ ، ٧٦

(٢) ضرب على هذه العبارة في ( ز )

(٣) سقطت العبارة من ( ز ) وكتبت بالهامش

(٤) لقمان آية ٦ ، ٧ ـ والشاهد في اعتبار اللفظ أولاً في « مَنْ يشترى . . . ، ليضل . . . ويتخذها . . . » واعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ في « أولئك لهم . . » ثم اعتبار اللفظ بعد ذلك في : « وإذا تتلى عليه آياتنا ولّى مستكبراً » .

(٥) في لسان العرب ( كعع ) ـ كعَّ يكعُّ ويكَع ، والكسر أجود . . والكَعُّ والكاعُّ الضعيف العاجز ، ورجل كعْكعُ أي جبان ضعيف . قال ابن المظفر : رجل كَعٌّ كاعٌّ وهو الذي لا يمضى في عزم ولا حزم ، وهو الناكص على عقبيه . . والشاهد فيه اعتبار اللفظ ، ثم اعتبار المعنى ، ثم اعتبار اللفظ بعد ذلك بقوله : ممن يكع أو يستكينون إذا كافحته . . ولا يعرف قائله .

(٦) النساء ١٢٣

(٧) فاطر آية ٢

(٨) القصص ٧١ ، ٧٢

(٩) الشعراء آية ٢٣

( ونكرتين موصوفتين ) ـ كقول الشاعر :

(١) ألا رُبَّ مَنْ تغْتَشُه لك ناصحٌ ومؤتَمنٍ بالغيبِ غيرُ أمينِ[١]

فوصف مَنْ بناصح ، وقول أميّة[٢] :

(١٤) رُبَّ ما تكرهُ النفوسُ من الأمْـ ـرِ له فَرْجَةٌ كحلِّ العِقالِ[٣]

فتكره صفة لِ « ما » ، والعائد محذوف ، أي : رُبَّ شيء تكرهه النفوسُ .

( ويُوصفُ بما على رأي ) ـ من كلامهم : لأمْرٍ ما جدَع قصيرٌ أنفَه . قال قوم : ما اسم صفة لأمر . والمشهورُ أنها زائدة منبِّهة على وصفٍ مُرادٍ لائقٍ بالمَحَلِّ ، وهو أولى ، لثُبوت زيادةِ[٤] ما عِوَضاً نحو : أمّا أنتَ مُنطلقاً انطلقت .

---

(١) في الدرر جـ ١ ص ٦٩ : استشهد به على مجيء مَنْ نكرة موصوفة أي : ألا رب امرئ تغتشه لك ناصح . يقول : رب شخص تنسبه إلى الغش وهو سليم الطوية ناصح في نفس الأمر . ورب من تظنه ناصحاً لك وهو بخلاف ذلك . قال : ولم أعثر على قائله . وفي التكملة للصاغاني ـ طبع دار الكتب المصرية ـ ( نصح ) برواية :

فقال انتصحني إنني لك ناصح وما أنا إن خبرته بأمين

(١٥) وعزاه لجابر بن الثعلب الجرمي .

(٢) أي أمية بن أبي الصلت

(٣) قال العيني في شرح شواهد الألفية . هامش شرح الأشموني وحاشية الصبان جـ ١ ص ١٥٤ وما بعدها : قاله أمية بن أبي الصلت . ونسبه في الحماسة البصرية إلى حنيف بن عمير اليشكري ، وقيل هو لنهار بن أخت مسيلمة الكذاب ـ لعنه الله ـ والأول أشهر . وفي الدرر جـ ١ ص ٤ بعد أن استشهد به على أن ربما تقلب معنى المضارع للمضي قال : والبيت من شواهد سيبويه . قال في الكتاب : ورب لا يكون ما بعدها إلا نكرة . وقال أمية بن أبي الصلت . وأنشد البيت . قال الأعلم : الشاهد فيه دخول رب على ما لأنها نكرة في تأويل شيء . والعائد عليها من جملة الصفة هاء محذوفة مقدرة . والمعنى : رب شيء تكرهه النفوس من الأمور الحادثة الشديدة وله فرجة تعقب الضيق والشدة كحل عقال المقيد . . . قال العيني : وفي رواية سيبويه : ربما تجزع النفوس . وما في النسخ متصلة برب . وفي شرح الأشموني منفصلة . وهو أنسب للمعنى المقصود هنا .

(٤) سقطت من ( د )

( ولا تُزادُ مَنْ ) ـ هذا مذهب البصريين والفراء .

( خلافاً للكسائي) ـ استدل بقول عنترة .

( ١٥٢ ) ياشاةَ مَنْ قَنصٍ لِمن حلَّتْ له[1] حرمت عليَّ وليتها لم تحرم

التقدير عنده : يا شاةَ قنصٍ. وتأوله المانعون على أن مَنْ نكرة موصوفة بقَنص ، أي : يا شاةَ شخصٍ قنصٍ أي مقتنصٍ.

( ولا يقعُ على ما لا يعقلُ إلاَّ مُنزَّلاً منزلتَه ) ـ أي منزلَةَ العاقِل ، كقوله تعالى : « ومَنْ أضلُّ مِمَّنْ يدعُو مِنْ دونِ اللهِ مَنْ لا يستجيبُ له إلى يوم القيامة[2] » أوقع مَنْ على الأصنام لما نزَّلوها منزلة العاقل[3].

( أو مجامعاً له شمولٌ ) ـ كقوله تعالى : « ومنهم مَنْ يَمْشِي على رِجْلَيْنِ[4] »

( أو اقترانٌ ) ـ كقوله تعالى : « ومنهم مَنْ يمشي على أربع[5] » ، أوقع مَنْ على غير العاقل لاقترانه بالعاقل في المفصَّل بمَنْ ، وهو كلُّ دابَّةٍ .

( خلافاً لقطرب ) ـ في زعمه هو ومن قال بقوله أن مَنْ تقع على ما لا يعقل ، دون اشتراط ماذكر ، استدل بقوله تعالى : « أفمَنْ يَخْلُق كمَنْ لا

---

(١) في ( د ) : حلب . وفي شرح شواهد المغنى للسيوطي ص ٢٥٢ : قال الأندلسي في شرح المفصل : أنشده الكسائي شاهداً على زيادة مَنْ ، وقال : أراد : يا شاةَ قَنصٍ ، وأنكر ذلك سيبويه وجميع أهل البصرة ، وأوَّلوها بأنها موصوفة بالمصدر قنص . أو على حذف المضاف أي : ذي قنص .

(٢) الأحقاف ٥

(٣) في النسختين ( د . ز ) : العالم . وفي ( غ ) وهامش ( ز ) : العاقل . والمعنى واحد .

(٤) النور ٤٥

(٥) نفس الآية السابقة

يَخْلُق[1] » . قال : يعنى بذلك الأصنام[2]، ولا حجة فيه لاشتراك العاقل وغيره في « مَنْ لا يَخْلُق » .

( وما الغالب لما لا يعقل وحدَه ) ـ نحو : أعجبني ما ركبت . واحترز بالغالب من نحو قوله تعالى : « ما منعَك أن تَسْجُدَ لما خلقتُ بيدَيَّ[3] » ؟ وقوله : « ولا أنتم عابدُونَ ما أعبُد »[4] .

( وله ) ـ أي لما لا يعقل .

( مع مَنْ يعقلُ ) ـ كقوله تعالى : « ولله يسجدُ ما في السَّمواتِ وما في الأرضِ مِنْ دابَّةٍ »[5].

( ولصفاتِ مَنْ يعقلُ ) ـ نحو : « والسَّماءِ وما بناها[6] » أي وبانيها . ونحو : « فانكحوا ما طاب لكم من النساء[7] » أي الطيب . وهذه عبارة الفارسي .

( وللمُبْهَمِ أمرُه ) ـ وهذا مذهب السهيلي ، وذلك كأن يرى شَبحاً يُقَدِّرُ إنسانيَّته وعدَم إنسانيَّته فيقول : أخبرني ما هناك . وكذا لو عُلِمَتْ إنسانيَّته ولم يُدْرَ أذكَرٌ هو أم أنثى . ومنه : « إنِّي نَذرْتُ لك ما في بطني مُحَرَّراً »[8] .

---

(١) النحل ١٧

(٢) في ( د ) : الأجسام

(٣) سورة ص ٧٥

(٤) الكافرون ٣ ، ٥

(٥) النحل ٤٩

(٦) الشمس ٥

(٧) النساء ٣

(٨) آل عمران ٣٥

( وأفردَتْ ) ـ أي « ما » فخلَتْ من صلةٍ وصفةٍ ومن تَضمُّنِ معنى شرطٍ أو استفهامٍ .

( نكرةً ) ـ نحو « ما » في التعجُّب ، نحو : ما أحسنَ زيداً . على مذهب سيبويه .

( وقد تُساويهَا مَنْ ) ـ أي في إفرادها نكرةً .

( عند أبي عليّ ) ـ وهو مما انفردَ به ، واحتجَّ بقوله :

( ١٥٣ ) وكيفَ[1] أرهبُ أمراً أو أُراعُ له ... وقد زكأْتُ إلى بِشْر بن مروانِ

فنعم مَزْكأُ مَنْ[2] ضاقت مذاهبُه ... ونعم مَنْ هو في سِرٍّ وإعلانِ

فمَنْ عنده في موضع نصب ، وفاعل نعم ضمير مُفَسَّرٌ بمَنْ كما فُسِّر بما في « فَنِعمَّا[3] » وهو مبتدأ خبره الجملة التي قبله ، وفي سر وإعلان متعلّق بنعم . ويقال : زكأْتُ إليه أي لَجأْتُ . حكاه في العُباب عن أبي زيد ، ولم يذكره الجوهري .

( وقد تقع الذي مصدريَّةً ) ـ حُكِي هذا عن يونس ، وجعل منه قوله تعالى : « ذلك الذي يُبَشِّرُ اللهُ عبادَهُ[4] » وقوله : « وخُضْتُم كالَّذي خاضُوا[5] »

---

(١) في النسخ الثلاث : وكيف . والشاهد في الهمع جـ ١ ص ٩٢ . وفي الدرر جـ ١ ص ٧٠ : فكيف . وفي شرح شواهد شروح الألفية للعيني جـ ١ ص ١٥٥ : وكيف ، ونعم . . . أو أراغ بالمعجمة .

(٢) في النسخ الثلاث : من كائن . وفي الهمع والدرر جـ ١ ص ٧٠ : مزكأ من . . . وكذا في شرح العيني ، قال في الدرر : استشهد به على أنَّ مَنْ تقع نكرة تامة بلا صلة عند الفارسي ولا صفة ولا تضمن شرط ولا استفهام . . قال : ولم أعثر على قائلهما .

(٣) البقرة ٢٧١ : « إن تُبْدُوا الصدقات فنِعمَّا هي » .

(٤) الشورى ٢٣

(٥) التوبة ٦٩

أي كخوضهم ، ومنه ما حكى الفراء : أبوك بالجارية التي تكفل ، وبالجارية ما تكفل . أي بالجارية كفالته .

( وموصوفةً بمعرفة أو شبهها في امتناع لحاق ال ) ـ فالأولى[1] نحو : مررتُ بالذي أخيك ، والثانية : مررتُ بالذي مثلك . حكاهما الفراء عن بعض العرب ، وحكى عنهم أنهم لا يقولون : مررتُ بالذي قائم . وحصل من كلامه أن الذي تكونُ موصولةً وموصوفةً مستغنيةً بالصِّفةِ ، ومصدرِّيةً محكوماً بحرفيتها . قال المصنف : وهو حاصل كلام أبي علي ، وهو مذهب الفراء ، وهو صحيح وبه أقول .

( **فصل** ) : ( وتقع أيّ شرطيةً ) ـ كقوله تعالى : « أيًّا ما تدعوا[2] فله الأسماء الحسنى » .

( واستفهاميةً ) ـ كقوله تعالى : « فأيُّ الفريقَين أحقُّ بالأمْنِ[3] » ؟

( وصفةً لنكرةٍ مذكورةٍ غالباً ) ـ نحو : مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ . أي كاملٍ في الرجولية . ومنه قوله :

١٥٤ ) دعوتُ امرأً أيَّ امرىءٍ فأجابني فكنتُ[4] وإيَّـاهُ ملاذاً وموئـلا

واحترز بقوله : « غالباً » من حذف الموصوف في قول الفرزدق :

---

(١) سقطت من ( د )

(٢) في النسختين ( د ، ز ) : ما تدعو . والآية الكريمة رقم ١١٠ من سورة الإسراء : « قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أيًّا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى » .

(٣) الأنعام ٨١

(٤) في رواية الهمع جـ ١ ص ٩٢ والدرر جـ ١ ص ٧٠ : وكنت . قال في الدرر : ولم أعثر على قائله .

( ١٥٥ ) إذا حارب الحجّاجُ أيَّ منافق علاه بسيف كلَّما هُزَّ يقطعُ[١]

أي منافقاً أيَّ منافق ، وهو قليل .

( وحالاً لمعرفةٍ ) ـ كقوله :

( ١٥٦ ) فأومأتَ إيماءً خَفِيًّا لحَبْتَرٍ فللّه عَيْنَا حَبْتَرٍ أيَّما فتى[٢]

بنصب أيَّما على الحال .

( ويلزمُها في هذين الوجهَيْن ) ـ وهما[٣] استعمالُها صفةً واستعمالُها حالاً .

( الإضافةُ لفظاً ومعنىً إلى مَا يُماثِل الموصوفَ لفظاً ومَعْنىً ) ـ نحو : مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ .

( أو معنى لا لفظاً ) ـ نحو : مررتُ برجل أيِّ فتىً . وفُهم من كلامه جواز : مررتُ برجلٍ أيِّ عالم .

( وقد يُستغنَى في الشرط والاستفهام بمعنى الإضافة إن عُلِم المُضافُ إليه ) ـ فهي فيهما لازمة للإضافة معنى لا لفظاً كما سبق في الموصول . ومثال استعمالها في الشرط : « أيًا مَا تدعوا[٤] » وفي الاستفهام ما ورد في

(١) الهمع جـ ١ ص ٩٣ والدرر جـ ١ ص٧١ ، قال في الدرر : استشهد به على أن أيًا تقع صفة لنكرة محذوفة .

(٢) همع الهوامع جـ ١ ص ٩٣ والدرر جـ ١ ص ٧١ ، قال في الدرر : استشهد به ـ أبو حيان ـ على أن أيًا تقع حالاً عند ابن مالك . . قال أبو حيان ، ولم يذكر أصحابنا وقوعها حالاً ، وأنشدوا البيت برفع أيما على الابتداء والخبر محذوف ، قال في الدرر ، والبيت للراعي النميري .

(٣) في ( د ) : وهو

(٤) الإسراء ١١٠

الحديث : « من أيٌّ يا رسول الله ؟ قال : أمك . قال : ثم أيٌّ ؟ قال : أمُّك .

( وأيٌّ[1] فيهما ) ـ أي الشرط والاستفهام .

( بمنزلة كلٍّ مع النكرة ) ـ ولذلك تقول : أي رجل تضربْ أضربْه ، وأي رجلين تضربْ أضربهما ، وأي رجال تضربْ أضربْهم . فيطابق الضميرُ ما أضيف إليه أيّ . وتقول : أيُّ رجلٍ أخوك ؟ وأيُّ رجلين أخواك ؟ وأيُّ رجال إخوتُك ؟ فيطابَقُ الخبرُ بما أضيفَ إليه أيّ .

( وبمنزلة بعضٍ مع المعرفة ) ـ ولذلك تقول : أي الرجال تضربْ أضربْه ، وأي الرجلَيْن تضربْ أضربْه . وتقول : أيُّ الرجال أحسنُ ؟ وأي الرجلَيْن أخوك ؟ وأيُّ الرجال أخوك ؟

( ولا تقع نكرة موصوفة ، خلافاً للأخفش ) ـ في إجازته : مررتُ بأيٍّ معجب لك . وليس له سماع ، والقياسُ على مَنْ وما ضعيف .

( وقد يُحذَفُ ثالثها في الاستفهام ) ـ كقوله :

157 ) تنظَّرتُ نَسْراً والسماكَيْن أيْهما ... عليَّ من الغيث استهلَّتْ مواطرُه[2]

( وتضافُ[3] فيه ) ـ أي في الاستفهام .

( إلى النكرة[4] بلا شرط ) ـ فتقول : أيُّ رجل أو رجلين أو رجال

---

(1) في ( د ) : وهي فيهما

(2) في المحتسب جـ ١ ص ٤٠ : وإذا جاز أن تخفف الحروف الثقال مع كونها صحاحاً وخفافاً ، فتخفيف الضعيف الثقيل أحرى وأولى ، فمن ذلك : رُبَ في رُبَّ ، وأيْ في أيّ . أنشدنا أبو علي للفرزدق : تنظرت نسراً . . . ـ ديوانه ٣٤٧

(3) في النسختين ( د ، ز ) : ويضاف ، والتحقيق من ( غ ) ، ومن النسخة المحققة من التسهيل .

(4) في النسخ الثلاث : إلى نكرة ، والتحقيق من النسخة المحققة من التسهيل .

عندك ؟

( وإلى المعرفةِ بشرط إفهام تثنيةٍ ) ـ نحو : أيُّ الرجلين عندك[1] ؟ وأيُّهما أفضلُ ؟

( أو جمع ) ـ نحو : أيُّ الرِّجال عندك ؟ وأيُّهم أفضل ؟

( أو قصدِ أجزاء ) ـ نحو : أيُّ زيدٍ أحسنُ ؟ أعينه أم أنفه ؟

( أو تكريرِها عطفاً بالواو ) ـ كقوله :

( ١٥٨ ) فلئن لقيتك خاليين لتعلمنْ أيّي وأيُّكَ فارسُ الأحزاب[2]

( **فصل** ) : ( من الموصولاتِ الحرفية أنْ النَّاصبةُ مضارعاً ) ـ أخرج أن الزائدة ، كقوله تعالى : « فلمَّا أنْ جاء البشيرُ[3] » ، وأن التفسيرية كقوله تعالى : « وناديناه أن يا إبراهيمُ ، قد صدَّقتَ الرؤيا[4] » . وأخرج أيضاً أن المخففة من أنَّ كقوله تعالى : « علم أنْ سيكونُ منكم مَرْضَى[5] » وستأتي .

( وتُوصَلُ بفعلٍ متصرِّفٍ ) ـ أخرج الجامد كعسى وليسَ وتهيطُ وتعلَّمْ بمعنى اعلَمْ . فأمّا قوله تعالى : « وأن عسى أن يكونَ[6] » وقوله : « وأن ليس للإنسان[7] » فأن فيه مخففة من الثقيلة .

---

(١) سقطت من ( د )

(٢) في الدرر جـ ٢ ص ٦٢ . كما في شرح الشواهد للعيني جـ ٢ ص ٣٦١ ، استشهد به على أن أيًا لا تضاف إلى مفرد معرف إلاّ إذا كانت مكررة بالواو . قال في الدرر ، ولم أعثر على قائله .

(٣) يوسف ٩٦

(٤) الصافات ١٠٤ ، ١٠٥

(٥) المزمل ٢٠

(٦) الأعراف ١٨٥

(٧) النجم ٣٩

( مطلقاً ) ـ أي سواء كان مضارعاً كقوله تعالى : « أن تقولَ نفسٌ »[1] ، أم ماضياً كقوله تعالى : « أن جاءه الأعمى »[2] » أم أمراً نحو ما حكى سيبويه : كتبت إليه بأن قُمْ . وجعله بعضهم قليلاً . ومعنى تهيط تصيح ، قال ابن طريف : ولا ماضي لتهيط .

( ومنها أنَّ وتُوصَلُ بمعمولَيْها ) ـ نحو : عجبتُ من أنك منطلقٌ . أي من انطلاقك . وفي البسيط أن قولك : عجبتُ من انطلاقك لا دليل فيه على الوقوع والتحقُّق وعجبت من أنك منطلق يدل على الوقوع والتحقق .

( ومنها كي ، وتُوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظاً ) ـ نحو : جئت لكي أقرأ . ويتعين حينئذ كونُها مصدرِّيةً ، إذ لا يدخل حرفُ جرّ على حرفِ جرٍّ .

( أو تقديراً ) ـ نحو : جئت كي أقرأ . ويحتمل حينئذ أن تكون حرفَ جرٍّ ، والنصبُ بأن مقدَّرةً . ولا تستعمل كي وصلتُها مبتَدأً ولا فاعلاً ولا مفعولاً ولا مجروراً بالإضافة ولا بحرفٍ[3] غير لام التعليل ، بخلاف أن .

( ومنها « ما » وتُوصَلُ بفعلٍ متصرِّفٍ ) ـ أُخرج الجامدَ كنعم وبئس ، وسُمِعَ :

(١٥٩) « بما لستُما أهلَ الخيانةِ والغَدْرِ[4] »

(١) الزمر ٥٦

(٢) عبس ٢

(٣) في ( ز ) : ولا تُجَرُّ بغير لام التعليل

(٤) في مغني اللبيب ص ٢٤٤ : وقوله : بما لستما . . . يروى بالباء وبالفاء ، وما موصول حرفي وصلت بليس ندوراً ، وقيل موصول اسمي والعائد محذوف . ولم يعرف قائله .

( غيرِ أمرٍ ) ـ يشملُ الماضي كقوله تعالى : « ضاقَتْ عليهِمُ الأرضُ بما رَحُبَتْ »[1] . والمضارع كقوله تعالى : « ولا تقولوا لما تصفُ ألسنتُكم الكذبَ[2] » . ولا تُوصلُ بأمر . فلا يقال : عجبتُ ممَّا قُمْ .

( وتختص بنيابتها عن ظرف زمان ) ـ وتسمى هذه ما[3] المصدرية الظرفية[4] . ولا يشارك « ما » في ذلك غيرُها من الموصولات الحرفية . خلافاً للزمخشري في أنْ ، وجعل منه قوله تعالى : « أنْ آتاه اللهُ المُلْكَ[5] »أي : وقتَ أنْ آتاه الله . ولا حجة فيه إذ يحتمل أن يكون التقدير : لأن آتاه الله الملك .

( موصولةً في الغالب بفعلٍ ماضي اللفظِ مُثْبَتٍ ) ـ كقوله تعالى : « خالدينَ فيها مادامت السَّمواتُ والأرضُ[6] » ، أي مدة دوام السموات والأرض . وقال في الغالِب تَنْبيها على أنّها قد توصَلُ بالمضارع المثبت كقوله :

( ١٦٠ ) نُطوِّفُ ما نطوف ثم يأوي ذوو الأموالِ[7] مِنّا والعَدِيمُ

( أو منفيٌ بلمْ ) ـ أي : أو مضارع منفيٌ بلَمْ ، كقوله :

( ١٦١ ) ولن يلبثَ الجُهَّال أن يتهضَّمُوا أخا الحلم ما لم يستَعِن بجَهُول[8]

(١) التوبة ١١٨ « حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت »

(٢) النحل ١١٦

(٣) في ( ز ) : بما

(٤) في ( ز ) ضرب على الظرفية وكتب أمامها في الهامش : الوقتية

(٥) البقرة ٢٥٨

(٦) هود ١٠٧ ، ١٠٨

(٧) في ( د ) : ذوى . والشاهد في البيت على أن ما قد توصل بالمضارع المثبت : ما نطوف . والبيت للبرج بن مسهر .

(٨) في الدرر جـ ١ ص ٥٥ : استشهد به على أن ما المصدرية الظرفية تختص بنيابتها عن ظرف زمان . والشاهد هنا على أنها قد توصل بمضارع منفي بلم « ما لم يستعن » . قال في الدرر : ولم أعثر على قائله .

يقال : تهضَّمه أي ظلمه .

( وليست ) ـ أي ما المصدرية .

( اسماً فتفتقرَ إلى ضميرٍ ) ـ وهذا مذهب سيبويه والجمهور ، فإذا قلت : أعجبني ما قمت ، فيقدرونه : قيامك .

( خلافاً لأبي الحسن وابن السراج ) ـ في أنها اسم ، وبه قال جماعة من الكوفيين أيضاً . فإذا قلت : أعجبني ما قمت . فالتقدير : القيام الذي قمته . وحُذِفَ الضميرُ الذي في الصلة . ورُدَّ هذا بقوله :

بما لستُما أهلَ الخيانةِ والغدرِ[1]

إذ لا يمكن هذا التقدير فيه .

( وتُوصل بجملةٍ اسميَّةٍ على رأي ) ـ هو[2] مذهب طائفة منهم الأعلم الشنتمريّ ، وأحد رأيي ابن عصفور ، وجعلوا منه قوله :

أحلامكم لسقام الجهل شافيةٌ كما دماؤكم تشفي من الكلَب[3]

ومذهب سيبويه أنها لا توصل إلا بما سبق ، والبيت متأول على أنَّ ما كافَّة .

( ومنها لو ) ـ أي من الحروف المصدرية . وهو مذهب الفراء والفارسي ، ومنعه الجمهور .

( التَّاليةُ غالباً مُفْهِمَ تمَنٍّ ) ـ كودَّ وأحبَّ وتمنَّى واختار . والمسموع

---

(١) سبق تخريج هذا الشاهد

(٢) سقطت من ( ز )

(٣) في الدرر جـ ١ ص ٥٤ : استشهد به على أن ما المصدرية توصل بالجملة الاسمية عند الأعلم وابن خروف ومن وافقهما . والجمهور منعوا ذلك وقالوا هي هنا كافة . قال : واستدل ابن مالك على مصدرية ما هذه بما نصه . والحكم على ما هذه بالمصدرية أولى من جعلها كافّة ... وساق الأدلة . والبيت للكميت بن زيد الأسدي .

« ودَّ » كقوله تعالى : « يودُّ أحدُهم لو يُعمَّر ألفَ سنةٍ[1] » أي التعمير، وقوله : ودُّوا لو تُدْهنُ[2] » . واحترز بغالباً من قول قتيلة :

( ١٦٣ ) ما كان ضرَّك لو مننْتَ وربَّما مَنَّ الفتَى وهو المَغِيظُ المُحنَقُ[3]

فاستعملت « لو »[4] مصدريةً دون مُفْهم تمنٍّ .

( وصلتُها كصلة ما ) ـ فتوصل بفعل متصرف غير أمر . نحو : وددتُ لو تقومُ ، أو : لو قمتَ .

( في غير نيابة ) ـ فلا تنوب لو المصدرية عن ظرف زمان كما نابت عنه ما .

( وتُغني عن التَّمنِّي فيُنصَبُ بعدَها الفعلُ مقروناً بالفاء ) ـ كقوله :

( ١٦٤ ) سرَيْنَا إليهم في جمُوع كأنها جبالُ شَرَوْرَى لو تُعانُ فتَنْهَداَ[5]

الأصل : وددْنا لو تعان . فحذف الفعل لدلالة لو عليه فأشْبَهَتْ لو لَيْتَ في الإشعار بمعنى التمني ، فنُصِبَ جوابُها كما يُنْصَبُ[6] جوابُ ليتَ .

وشَرَوْرَى قال الجوهري : اسم جبل ، وهو[7] فَعَوْعَل ، وقال[7] في العباب :

---

(١) البقرة ٩٦

(٢) القلم آية ٩

(٣) في الدرر جـ ١ ص ٥٤ : استشهد به على مجيء لو المصدرية بدون مفهم التمنى : ما كان ضرك لو مننت . . وساق نص التسهيل وشرحه ، وقال : البيت لقتيلة بنت النضر بن الحارث من أبيات مشهورة أرسلت بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ما قتل أباها صبرا يوم بدر

(٤) سقطت من ( د )

(٥) قال الأشموني في شرحه لأقسام لو جـ ٤ ص ٣٣ : وقال في التسهيل بعد ذكره المصدرية : وتغنى عن التمني فينصب بعدها المضارع مقروناً بالفاء . . ثم ذكر البيت وشرح الشاهد في قوله : « فتنهدا » ـ ولم يذكر قائل البيت .

(٦) في ( ز ) : كما نصب

(٧) سقطت من ( د ) .

شَروْرَى جبل لبني سليم ، وأنشد :

) سَقَوني وقالوا : لا تُغَنِّ ولو سقَوا    جبالَ شَرَوْرَى ما سقَونيَ[1] لغنَّتِ

وذكره[2] في ش ر ر ، وقال الأخفش : والأصوب أن يذكر في شرَى ، وهو عنديَ فعوعل وسأذكره فيه . ولم يذكر في مجمع البحرين إلاّ ما في الصحاح ، وذكراه في شرَى . ونَهد إلى العدوّ يَنْهَد بالفتح نُهودا أي نهضَ .

( **فصل** ) : ( الموصول والصلة كجُزءَي اسم ) ـ أشبه الأسماء بهما المركب تركيب مزج كبعلبك ، لمباينة المفرد لهما بالإفراد ، والمضاف والجملة بتأثير الصدر في العجز .

( فلهما ما لهما ) ـ أي فللموصول وصلته ما لجزءَي الاسم .

( من ترتيب ) ـ فيقدّم الموصولُ وتؤخر صلتُه .

( ومُنع فصلٌ بأجنبيٍّ ) ـ وأما غير الأُجنبي فيجوز الفصل به ، كجملة الاعتراض ، كقوله :

١٦ ) ذاك الذي ـ وأبيك ـ يعرفُ مالكاً    والحقُّ يدفع تُرَّهاتِ الباطلِ[3]

وقوله :[4]

١٦ ) ماذا ـ ولا عُتْبَ في المقدور ـ رُمْتَ أما    يكفيك بالنجح أم خُسْرٌ وتضليلُ

(١) البيت مثال أن شرورى اسم جبل .

(٢) في ( ز ) : يذكره

(٣) في الدرر جـ ١ ص ٦٥ : استشهد به على أن جملة القسم يجوز الفصل بها ، لأنها ليست بأجنبي . . والترهات جمع ترهة كقبرة ، وهي الأباطيل المزخرفة أو التي لا نظام لها ، قال : والبيت لجرير .

(٤) في النسخ الثلاث : يحظيك ، والتحقيق من الهمع جـ ١ ص ٨٨ ، والدرر جـ ١ ص ٦٥ ، قال في الدرر : استشهد به على جواز الفصل بين الموصول وصلته بالجملة الاعتراضية . . قال : ولا يتعين في ماذا أن تكون ذا موصولة ، إذ يحتمل أن تكون ماذا كلها استفهامية ، قال : ولم أعثر على قائله .

( إلاَّ ما شذَّ ) ـ كقوله :

(١٦٨) وأبغضُ مَنْ وضعتُ إليَّ فيه لساني معشرٌ عنهمْ أذودُ[١]

فإليَّ متعلّقٌ بأبغض ، وفُصل به بين وضعت ومعموله ، وهو أجنبي من وضعت ، والأصل ، وأبغض من وضعت فيه لساني إليَّ .

( فلا يُتْبَعُ الموصولُ ) ـ أي بنعتٍ ولا عطفِ بيانٍ ولا بدلٍ ولا توكيدٍ ولا عطفِ نسقٍ .

( ولا يُخبَر عنه ولا يُستثنَى منه قبل تمام الصِّلةِ ) ـ فلا يقال[٢] : جاء الذي الظريف أكرمتُه ، بل يؤخر الظريف عن أكرمته ، وكذا بقية التوابع ، وكذلك[٣] لا يجوز : الذي زيد أكرمته[٤] ، بل : الذي أكرمتُه زيدٌ ، وكذا لا يجوز : جاء الذين[٥] إلاَّ زيداً أكرمتهم ، بل : جاء الذين[٥] أكرمتُهم إلاَّ زيداً .

( أو تقدير تمامها ) ـ كقوله :

( ١٦٩ ) ليستْ كمَن جعلتْ إيادٍ دارَها تكريتَ تمنع حَبَّها أن يُحصَدا[٦]

---

(١) في الدرر جـ ١ ص ٦٤ ذكر قول أبي حيان في شرح هذا الموضع من التسهيل : ففصل بين الصلة ومتعلقها ومعمولها بقوله : إليَّ وهو أجنبيّ من الصلة وما عملت فيه شذوذاً . قال : ولم أعثر على قائله .

(٢) في ( ز ) : فلا يجوز

(٣) في ( ز ) : وكذا

(٤) اضطرب ترتيب هذه العبارة في ( د ) والتحقيق من ( ز ، غ )

(٥) في ( ز ) : الذي

(٦) في الخصائص جـ ٢ ص ٤٠٢ : فأما ما أنشده أبو الحسن للأعشى :

لسنا كمن حلّت إيادٍ دارها تكريت ترقب حبَّها أن يحصدا

فتقديره : لسنا كمن حلّت إيادٍ أي كإيادٍ التي حلت ، ثم قلت من بعده : حلّت دارها ، فدلَّ حلت في الصلة على حلّتْ هذه .

وتقريره أن ظاهره أن دارها منصوب بجعَلتْ صلة مَنْ، وإياد بدل من قوله: مَنْ في، كمَنْ، فيلزم الإبدال من الموصول قبل تمام الصلة وقد سبق منعه. فيؤوَّلُ البيتُ على أن الصلة قد تمَّتْ عند قوله: جعلتْ، وأبدل بعد تمام الصلة تقديراً، وينتصب دارُها بمحذوف دلَّت عليه الصلة أي جعَلتْ دارَها.

(وقد تَرِدُ صلةٌ بعدَ موصُولين أو أكثر مشتركاً فيها) ـ مثال الأول قوله: [1]

) صِلِ الَّذي والَّتي مَتَّا بآصِرَةٍ وإنْ نأتْ عن مدَى مرماهما الرَّحِمُ

فمتَّا صلة اشترك فيها الذي والتي، وكان قياسه: اللَّذَيْن، بترك العطف وتغليب المذكر، لكنه أفرد ليوضِّح المذكر والمؤنث. ومثال الثاني: جاء الذي والتي واللَّذان أكرموا زيداً. ويحتمل أن يكون منه قوله [2]:

) من اللواتي والتي واللاَّتي يزعمن أنِّي كَبُرَتْ لِدَاتِي[3]

(أو مدلولاً بها على ما حُذِفَ) ـ مثالُه بعد موصولَيْنْ: جاء الذي والتي أكرمتْكَ. أي: الذي أكرمك والتي أكرمتْك. ومنه قوله:

) وعند الذي واللاَّتِ عِدْنَك إحْنَةٌ عليك فلا يَغْرُرك كيدُ العوائدِ[4]

---

(١) في الدرر جـ ١ ص ٦٦: الشاهد فيه مجيء موصولين: الذي والتي مشتركين في صلة واحدة هي متَّا. والاشتراك هنا متعين ومتَّا توسَّلا. والآصرة القرابة. قال: ولم أعثر على قائله.

(٢) سقطت من (ز)

(٣) في (د): لذاتي. والشاهد فيه مجيء أكثر من موصولين: اللواتي والتي واللاتي مشتركة في صلة واحدة: يزعمن.

(٤) في الدرر جـ ١ ص ٦٦: الشاهد فيه دلالة صلة اللات وهي عِدْنَك على صلة الذي المحذوفة. أي: وعند الذي عادك إحنة... قال: ولم أعثر على قائله.

ومثالُه بعد أكثر : جاء الذي والتي واللذان أكرماك . أي الذي أكرمك والتي أكرمتك . . ويحتمل أن يكون منه قوله :

( ١٧١ ) من اللواتي والتي واللاتي [١]

( وقد يُحذَفُ ما عُلِمَ من موصولٍ ) ـ أي اسميّ كقوله تعالى :

« وقولوا [٢] آمنَّا بالذي أُنزِل إلينا وأنزل إليكم » أي والذي أنزل إليكم ، فيكون كقوله : « والكتاب الذي نزَّل على رسولِه [٣] . . . » الآية . وكقول حسان ـ رضي الله عنه ـ :

( ١٧٣ ) أمَنْ [٤] يهجو رسولَ الله منكم ويمدحُه وينصرُه سواء ؟

أي : ومن يمدحه . وهذا مذهب الكوفيين والبغداديين والأخفش ، ومذهب البصريين المنع ، وما ورد مخصوصٌ بالشعر ، والآيةُ ظاهرةُ التأويل .

( غير الألفِ واللَّام ) ـ كما سبق تمثيلُه . وأما الألف واللَّام فلا يجوز حذفهما فلا يجوز : جاء الضَّاربُ زيداً ومكرم خالداً . تريد والمكرم .

( ومِنْ صلةِ غيرهما ) ـ أي غير الألف واللَّام ، كقوله :

( ١٧٤ ) نحن الألَى فاجمع جمُو عكَ ثم وجِّههم إلينا [٥]

(١) سبق تخريجه في الصفحة السابقة .
(٢) سقطت من ( د ) ، وفي النسختين ( ز . غ ) : « قولوا » والآية ٤٦ من العنكبوت : « وقولوا » .
(٣) النساء ١٣٦
(٤) في ( د ) : ومن يهجو . وفي الهمع جـ ١ ص ٨٨ . وفي الدرر جـ ١ ص ٦٧ : فمن يهجو . وما جاء بالتحقيق موافق لما في شرح الأشموني جـ ١ ص ١٧٤ وهو أنسب للمعنى . قال في الدرر : استشهد به على جواز حذف الموصول إن علم . . قال : والبيت من قصيدة لحسان بن ثابت ـ رضي الله عنه ـ ديوانه ص ٨
(٥) في الدرر جـ ١ ص ٦٨ : استشهد به على جواز حذف صلة غير ال للعلم بها . . قال : والبيت من قصيدة لعبيد بن الأبرص يخاطب بها امرأ القيس بعد أن قتل بنو أسد أباه حجراً ـ ديوانه ٢٨

أي نحن الألى عرَفْتَ[1] عدم مبالاتهم بأعدائهم. وفُهِمتْ هذه الصلةُ من قوله: فاجمع إلى آخر البيت.

( ولا تُحذَفُ صلةُ حرفٍ إلاَّ ومعمولُها باقٍ ) ـ كقولهم: لا أفعل ذلك ما أنَّ حراء مكانَه، وما أنَّ في السماءِ نجماً. أي ما ثبتَ أنَّ... فحذف ثبت وأبقى معمولَه وهو أنَّ وصلتُها.

( ولا موصولٌ حرفيٌّ إلاَّ أنْ ): وإذا حُذفت فتارةً يبطلُ عملُها وهو الكثير، ومنه قوله تعالى: «ومن آياتِه يُريكُم البرقَ»[2] وتارة يبقى، ومنه:

( ألاَ أيُّهذا الزَّاجرِي أحضرَ الوغَى وأن أشهدَ اللذَّات هل أنتَ مُخْلِدِي[3]

في رواية من نصب أحضر.

( وقد يَلِي معمولُ الصِّلة الموصولَ إن لم يكنْ حرفاً ) ـ نحو: جاء الذي زيداً ضربَ. فإن كان حرفاً لم يَجُزْ. وينبغي أن يقيَّد بما إذا كان الحرفُ عاملاً، فلا يجوز أريد أنْ زيداً أضربَ[4]. فإن كان غير عامل جاز نحو: عجبتُ مما زيداً تضربُ.

( أو الألف واللاَّم ) ـ فلا يجوز: الزَّيداً ضاربٌ[5]؟ آلزيد أضربُ[5]؟

---

(١) في ( د. غ ): عرفوا بعدم مبالاتهم بأعدائهم.

(٢) الروم ٢٤

(٣) البيت لطرفة بن العبد من معلقته والشاهد فيه على جواز بقاء عمل أنْ المصدرية الناصبة بعد حذفها. ويروى أحضر بالنصب وبالرفع.

(٤) في ( د ): أنْ زيداً ضربَ.

(٥) في ( ز ): آلزيدا ضارب؟ وقال في هامش ( ز ): لئلا يفصل بين ال وما دخلت عليه.

( ويجوز تعليقُ حرفِ جرٍّ قبل الألف واللّام بمحذوفٍ دلَّ عليه صلتُها ) ـ كقوله تعالى: « وكانوا فيه من الزاهدين[1] »، « قال إني لِعَملكُم مِنَ القالين[2] »، « إني لكما لمَنَ الناصحين[3] ». فالجار فيها كلها متعلق باسم محذوف يدل عليه صلة ال، لا بصلتها[4]، إذ لا يتقدم معمول الصلة على الموصول. والتقدير: زاهدين فيه من الزاهدين، وقالٍ لعملكم من القالين، وناصحٌ لكما من الناصحين. وهذا تخريج المبرد وابن السراج وابن جني.

( ويندرُ[5] ذلك ) ـ أي تعليق حرف جرّ قبل الموصول بمحذوف يَدُلُّ عليه صلتُه

( في الشعر مع غيرها ) ـ أي مع غير ال من الموصولات.

( مطلقاً ) ـ أي سواء جُرَّ الموصولُ بمن أم لم يُجَرّ بها. فالأول كقوله:

( ١٧٦ ) لا تظلموا مِسْوَراً فإنه لكمُ ... من الذين وَفَوْا في السرِّ والعلَنِ[6]

الأصل: فإنه وافٍ لكم من الذين وفَوْا. والثاني كقوله:

( ١٧٧ ) وأهجو مَنْ هجاني مِنْ سواهم ... وأُعرضُ منهمُ عمَّنْ هجاني[7]

(١) يوسف ٢٠

(٢) الشعراء ١٦٨

(٣) الأعراف ٢١

(٤) أي لا متعلقاً بصلتها.

(٥) في ( ز ): وندر. والتحقيق من ( غ ) ومن النسخة المحققة من التسهيل.

(٦) في الدرر جـ ١ ص ٦٦: استشهد به على تقديم المجرور المتعلق بالصلة عليها مجرورة والموصول غير ال.. قال: ولم أعثر على قائله.

(٧) في الدرر جـ ١ ص ٦٦: استشهد به على جواز تقديم المجرور المتعلق بالصلة عليها.. قال: ولم أعثر على قائله

الأصل : وأعرض عمن هجاني منهم[1] عمن هجاني ، على سبيل التوكيد . ثم حذف منهم من المؤكَّد . وحذف ما سواها من المؤكَّد .

( ومعها ) ـ أي مع ال .

( غير مجرورة بمن ) ـ كقوله :

(١٧٨) تقولُ وصكتْ[2] صدرَها بيمينها أبعليَ هذا بالرَّحا المتقاعسُ ؟

فبالرحا متعلّق بمحذوف يدل عليه متقاعس صلة ال ، والتقدير : تقاعس بالرحا .

(١) في ( د ) : وأعرض عمن هجاني منهم . وفي ( ز ) كرر العبارة مرتين ، والتوضيح بعدها يثبت صحة ما جاء بالتحقيق .

(٢) في الحماسة للمرزوقي ص ٦٦٥ : وقال الهُذلول بن كعب العنبري حين رأته امرأته يطحن للأضياف ، فقالت : أهذا بعلي ؟ !

تقول ، ودقّتْ صدرها بيمينها أبعلي هذا بالرَّحا المتقاعسُ ؟

حكى ما قالته امرأته وهي تدق صدرها بيمينها مستنكرة لما رأته من طحنه لضيوفه ، ومستفظعة لما شاهدت من تخففه وتبذله ، وهو قوله : أبعلي هذا المتقاعس بالرحا ؟ فإنها استشنعت هيئته وامتهانه نفسه فيما يمتهن فيه الخدم . والشاهد في قوله : بالرحا وهو متعلق بمحذوف يدل عليه متقاعس صلة ال والتقدير : تقاعس بالرحا .

## ١٠ ـ باب اسم الإشارة [1]

( وهو ما وُضِعَ لمسمَّى ) ـ وهذا يشمل المعرفة والنكرة .

( وإشارة إليه ) ـ أخرج بهذا ما عدا اسم الإشارة .

( وهو في القرب مفرداً مذكراً ذَا ) وألف ذا عند البصريين منقلبة عن أصل ، قيل هو ياء كاللاَّم المحذوفة ، وقيل هو واو ، وزعم الكوفيون أنها زائدة ، ووافقهم السُّهَيْليّ .

( ثم ذاك ) ـ أي في الرتبة الوسطى للمفرد المذكر .

( ثم ذلك وآلك ) ـ أي في الرتبة البُعْدَى له .

( وللمؤنثة تِي[2] وتَا وته وذي وذه ، وتكسر الهاءان باختلاس وإشباع ، وذات ) ـ فهذه عشرة ألفاظ للمفردة المؤنثة في حال القرب .

( ثم تِيكَ وتَيْكَ وذيكَ ) ـ أي في الرتبة الوسطى للمفردة المؤنثة ، وقال أحمد بن يحيى : لا يقال : ذَيْكَ .

( ثم تِلْك وتَلْك وتِيلِك وتَالِكَ ) ـ أي في الرتبة القصوى لها ، وتِلْك بكسر التاء هي الأفصح .

( وتلي الذَّالَ والتَّاء في التثنية علامتُها ) ـ فتقول في تثنية ذَا : ذَانِ في

(١) في ( ز ) : باب الإشارة ، والتحقيق من النسخة المحققة من التسهيل ، ومن ( غ )

(٢) في النسخ الثلاث : تا وتي ، والترتيب المذكور من النسخه المحققة من التسهيل .

الرفعَ ، وذَيْنِ في الجرّ والنصبِ . وفي تثنية تا : تانِ في الرفع ، وتَيْنِ في الجرّ والنصب . بحذف ألفِ ذَا وتَا . ولم يُثَنَّ من أسماء الإشارة غيرُ هذَيْن اللّفظَيْن .

( مُجَوَّزاً تشديدُ نونها ) ـ فتقول : ذَان وتَان بتخفيف النون وتشديدها . وإطلاقه يقتضي جواز تشديدها مع الياء أيضاً فتقول : ذينّ وتينّ ، وهو مذهب الكوفيين ، ولم يُجزه البصريُّون إلاَّ مع الألف .

( وتليها ) ـ أي تلي النونَ مخففةً ومشدَّدةً .

( الكافُ وحدَها ) ـ أي بلا لام .

( في غير القُرْبِ ) ـ أي في الحالة الوسطى والحالة البُعْدَى ، فتقول[1] : ذَانِكَ وذَانِّك وذَيْنِك وذَينّك وتَانِك وتَانِّك وتَيْنِك وتَينِّك .

( وقد يقال ذَانِيك ) ـ والأصل ذانك بتشديد النون . فأبدلوا إحدى النونين ياء فصار : ذانيك . وفعلوا ذلك أيضاً في تانك فقالوا : تانيك .

( وفي الجمع مطلقاً ) ـ أي مذكّراً كان أو مؤنثاً .

( أولاء )[2] ـ فتقول : أُولاءِ خرجوا . وأولاءِ خَرجْنَ .

( وقد يُنوَّن ) ـ فتقول[3] : أولاء . وحكى قطرب تنوينه لغة .

( ثم أولئك ) ـ أي للرتبة الوسطى .

---

(١) زاد بعدها في ( د ) : فيها

(٢) في ( ز ) : ألاء بدون واو .

(٣) سقطتا من ( د ) ، أي الكلمتان .

( وقد يُقْصَران ) ـ أي أولاء وأولئك فيقال : أولا وأولاك . وحكى الفراء أن القصر فيهما لغة بني تميم ، وأن المدّ فيهما لغة الحجاز .

( ثم أولالك ) ـ أي للرتبة البُعْدَى .

( على رأي ) ـ أي على رأي من يجعل أولئك بالمدّ للرتبة الوسطى ، فلا يكون للبُعْدَى إلاّ لفظة واحدة وهي أولالك باللام .

( وعلى رأي ) ـ وهو رأي مَنْ لا يجعل أولئك بالمدّ للوسطى .

( أولاء ) ـ أي للقُرْبَى .

( ثم أولاك ) ـ أي مقصوراً للوسطى .

( ثم أولئك وأولالك ) ـ أي للبُعْدَى . فلها على هذا الرأي لفظان : أولئك بالمدّ وأولالك باللاّم . والحاصل أن الخلاف وقع في أولئك بالمدّ ، فعلى رأي هو للوسطى ، وعلى رأي هو للبعدى .

( وقد يقال : هُلاَءِ ) ـ والأصل ألاءِ ، فأبدلت الهمزةُ هاء كقولهم في إيَّاكَ : هِيَّاكَ ،وفي أنا : هَنَا[1] .

( وأُلاءِ ) ـ بضمّ الهمزتين .

( وقد تُشْبَع الضّمةُ قبلَ اللاّمِ ) ـ فيقال : أُولاءِ وأُولئك ، بإشباع الضمَّتَيْن ، وهما لغتان غريبتان ذكرهما قطرب .

( وقد يقال : هَوْلاَءِ ) ـ حكاها الشَّلَوْبين عن بعض العرب .

---

(١) في ( ز ) : وفي أما : هَمَا .

( وألّاك ) ـ أي بالقصر والتشديد. حكاها بعض اللغويين. وقال الشاعر:

(١٧٩) من بين أُلَّاكَ إلى أُلَّاكا[١]

وهي للرتبة الوسطى.

( ومن لم ير التوسط جعل المجرَّدَ للقرب وغيرَه للبعد ) ـ المشهور أن لأسماء الإشارة ثلاث مراتب: قربى ووسطى وبعدى. فما تجرد عن الكاف واللام للقربى، وما صاحب الكافَ وحدَها للوسطى، وما صاحب الكاف واللام للبعدى. وذهب بعض النحويين إلى أنه ليس لها إلا مرتبتان: قربى وبعدى، فما تجرد عن كاف ولام للقربى، وما صحب الكاف بلا لام أو بلام للبعدى. وصحّحه المصنِّفُ في الشرح. قال: وهو الظاهر من كلام المتقدمين، ونسبه الصَّفّار إلى سيبويه.

( وزعم الفراء أن تركَ اللَّام لغةُ تميم ) ـ وهذا مما يدل على أنه ليس لأسماء الإشارة إلا مرتبتان، وذلك لأن الفراء روى أن بني تميم يقولون: ذاك وتيك بلا لام، حيث يقول الحجازيون: ذلك وتلك باللام، وأن الحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام، وأن التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام، فلزم من هذا أن اسم الإشارة على اللغتين ليس له إلا مرتبتان: إحداهما للقرب، والأخرى لأدنى البعد وأقصاه.

( وتصحبُ هاءُ التنبيه المجرَّدَ ) ـ أي من كاف الخطاب.

( كثيراً ) ـ نحو: «هذا يومُ ينفعُ الصَّادقين[٢]»، «هذا يومُ لا

(١) في الدرر جـ ١ ص ٥٠ بهمزة مكسورة. قال: والصواب أنها مضمومة. ثم قال: ولم أعثر على قائله.

(٢) المائدة ١١٩

ينطقون[1]» ، « هذا كتابنا ينطق[2]» .

( والمقرونَ بالكاف دون اللاَّم قليلًا ) ـ كقوله :

( ١٨٠ ) رأيتُ بني غبراءَ لا ينكرونني ولا أهلُ هذاكَ[3] الطِّرافِ الممدَّد

وقوله :

( ١٨١ ) قد احتملت مَيٌّ فهاتيك دارها[4]

وقوله :

( ١٨٢ ) ياما أميلح غزلانا شدَنَّ لنا من هؤليّائكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ[5]

---

(١) المرسلات ٣٥

(٢) الجاثية ٢٩

(٣) في ( ز ) : هاذاك . وما في ( د ) موافق لما جاء بالهمع جـ ١ ص ٧٦ . وبالدرر جـ ١ ص ٥٠ . قال في الدرر : البيت من معلقة طرفة . والشاهد في قوله : هذاك بهاء التنبيه مع الكاف دون اللام .

(٤) في الهمع جـ ١ ص ٧٦ . وبالدرر جـ ١ ص ٥٠ عجز البيت :

بها السُّخْمُ فوضى والحمام المطَوَّقُ

والشاهد في قوله : فهاتيك . بمصاحبة هاء التنبيه المقترن بالكاف دون اللام . والبيت لذي الرمة .

(٥) في الدرر جـ ١ ص ٤٩ : استشهد به على المرتبة الأولى من مراتب المشار إليه وهي القربى . واستشهد به الكوفيون غير الكسائي على اسمية فعل التعجب ـ ما أملح ـ لأن التصغير من خصائص الأسماء . . . ويا حرف نداء . والمنادى محذوف أي صاحبي ونحوه . والملاحة البهجة وحسن المنظر . والغزلان جمع غزال وهو ولد الظبية . وشدنَّ ماضي شدَن الغزال بالفتح قوي وطلع قرناه . وقوله : من هؤليائكن هو مصغر هؤلاء شذوذاً وأصله : أولى بالمد والقصر . وها للتنبيه وهو اسم إشارة يشار به إلى جمع مطلقاً والكاف حرف خطاب . والنون حرف أيضاً لجمع الإناث . والضال السدر البرى جمع ضالة . والسمر بفتح السين وضم الميم جمع سمرة وهو شجر الطلح . والبيت من جملة أبيات لكامل الثقفي . وقال العيني إنه من قصيدة للعرجي . وهذا البيت قد روى للمجنون . ولذي الرمة . وللحسين بن عبد الله . والله أعلم .

هؤليّائكُنَّ تصغير هؤلائكُنَّ[1]. ومقتضى[2] كلامه جواز هذانك وهاتانك مع تخفيف النون وتشديدها، لكنه قال في الشرح: إن المقرون بالكاف في التثنية والجمع لا تصحبه هاء التنبيه[3]. والسماع يرد عليه في الجمع وهو قوله: هؤليّائكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ. فإن كان الاسم[4] باللام لم تصحب هاء التنبيه، فلا يقال: هذلك ولا هتالك[5].

( وفصلُها ) ـ أي فصل هاء التنبيه.

( من المجرَّد ) ـ أي من اسم الإشارة المجرَّد من الكاف.

( بأنا وأخواته ) ـ من ضمائر الرفع المنفصلة كأنت ونحن[6].

( كثيرٌ ) ـ نحو: قوله تعالى: « هأنتم أولاءِ[7] »، ونحو: ها أناذا يا رسول الله.

( وبغيرها ) ـ أي بغير أنا وأخواته.

( قليلٌ ) ـ كقوله:

٧ ) تعلَّمنْها ـ لعمرُ الله ـ ذَا قسماً فاقدر بذَرْعك وانظر أين تَنْسَلِكُ[8]

(١) في ( ز ): أولائكن

(٢) في ( د ): ويقتضى

(٣) سقطت من ( ز )

(٤) بعده في هامش ( ز ): المفرد

(٥) في النسختين ( د، ز ): هنالك، والتحقيق من ( غ )

(٦) في ( ز ): كأنا وأنت ونحن

(٧) آل عمران ١١٩

(٨) في الدرر جـ ١ ص ٥٠: استشهد به على أن الفصل بين ها التنبيه من اسم الإشارة بغير الضمائر =

ففصل بين ها[1] وذا بقوله : لعمر الله . وأنشد سيبويه :

( ١٨٤ ) ونحنُ اقتسمنا المالَ نصفَيْن بينَنا فقلتُ لهم[2] هذا لها هاوذا ليا[3]

أي : وهذا ليا . ففصل بين ها وذا بالواو[4].

( وقد تُعادُ بعدَ الفصلِ توكيداً ) ـ كقوله تعالى : « هأنتم هؤلاء جادلتم عنهم »[5].

( والكاف ) ـ أي مع اسم الإشارة .

( حرفُ خطاب ) ـ بلا خلاف بين النحويين .

( يبينُ[6] أحوال المخاطَب ) ـ من إفراد وتذكير وغيرهما .

( بما بيَّنها إذا كان اسماً ) ـ فتقول : ذلكَ ذلكِ ذلكما ذلكم ذلكُنَّ ، كما تقول : أكرمكَ أكرمكِ أكرمكما أكرمكم أكرمكُنَّ .

( وقد يُغنِي ذلكَ عن ذلكم ) ـ كقوله تعالى : « فما جزاءُ من يفعلُ

---

= المبينة في الأصل قليل . وهو أيضاً من شواهد الرضى قال البغدادي : على أن الفصل بين ها وبين ذا بغير أن وأخواتها كالقسم قليل كما هنا . وهو أيضاً من شواهد سيبويه . والمعنى : لعمر الله هذا ما أقسم به . وقوله : فاقدر بذرعك أي قدر لخطوك . والبيت لزهير يهدد الحارث بن ورقاء الصيداوي .

(١) من قوله : تعلمنها

(٢) في ( د ) : لها

(٣) بنفس المرجع السابق : الدرر جـ ١ ص ٥٠ قال : استشهد به على أن الفصل بالواو بين ها وذا قليل . والبيت للبيد بن ربيعة ـ ملحقات ديوانه ٣٦٠ .

(٤) في ( د ) : ففصل بالواو بين ها وذا

(٥) سقطت من ( ز ) : عنهم . النساء آية ١٠٩ . والشاهد إعادة ها التنبيه بعد الفصل بأنتم

(٦) في ( ز ) : تبين

ذلكَ منكم[1]» وقوله : « ذلكَ خيرٌ لكم وأطهرُ[2] » . ولا يجوز هذا في الاسمية . فلا يقال : يا زيدون ، أعرفك عمرو ؟ أي : أعرفكم[3] ؟ والاستغناء بالكاف المفتوحة وحدها مع اسم الإشارة في خطاب غير المفرد المذكر مطلقاً لغة .

( وربما استُغنيَ عن الميم بإشباع ضمَّةِ الكاف ) ـ نحو ما أنشد بعض الكوفيين :

١٨ ) وإنما الهالكُ ثم التَّالكُ ذو حَيْرة ضاقَتْ به المسالكُ
كيف يكونُ النَّوْكُ إلَّا ذلكُ[4]

أي : ذلكم . فحذف الميم واستغنى بإشباع الضمة .

( وتتصلُ بأرأيتَ مُوافقة أخبرني هذه الكافُ ) ـ نحو : أرأيتَك زيداً ما صنع . أي أخبرني عن زيد ما صنع . فضمن أرأيت معنى أخبرني .

( مُغْنِياً لحاقُ علاماتِ الفروع بها ) ـ أي بالكاف .

( عن لحاقها بالتاء ) ـ فتقول : أرأيتَكِ يا هندُ زيداً ما صنع ، وأرأيتكما وأرأيتكم وأرأيتكُنَّ . فتبقى التّاءُ مفتوحةً[5] دائماً . ويتبين المرادُ[6] بما يلحق الكافَ .

---

(١) البقرة ٨٥

(٢) المجادلة ١٢

(٣) في ( د ) : يا زيدون عرفك عمرو أي عرفكم . بدون استفهام . والمنادى جمع زيد .

(٤) قال في الدرر جـ ١ ص ٥١ : لم أقف على قائل هذه الأشطار . والشاهد في الاستغناء بإشباع الضمة عن الميم في : ذلكُ . وبعد أن ذكر رأي أبي حيان في شرح التسهيل وهو موافق للمصنف قال : ولا دليل في هذا على ما ادعاه المصنف . بل هذا عندي من باب تغيير الحركة لأجل القافية . وأقول إن هذا مردود بأن القائل غير مضطر إذ كان في إمكانه أن يأتي بالقافية ساكنة

(٥) في ( ز ) : مفردة

(٦) في ( د ) المراد بها . وقد ضرب عليها في ( ز ) .

( وليس الإسنادُ[1] مزالاً عن التاء ) ـ بل التاء[2] هي الفاعل ، والكاف حرف متمحض[3] للخطاب كما في ذلك وأخواته ، وهذا مذهب البصريين .

( خلافاً للفرّاء ) ـ في زعمه أن التاء حرف خطاب وأن الكاف هي الفاعل . ورد بأن التاء لا يستغنى عنها ، بخلاف الكاف ، وما لا يستغنى عنه هو الفاعل .

( وتتصل أيضاً ) ـ أي الكاف .

( بحيَّهل والنَّجاءَ ورويدَ أسماءَ أفعال ) ـ فتقول[4] : حيَّهلكَ أي ائتِ ، والنَّجاءكَ أي أسْرِعْ ، ورويدك أي أمهل . واحترز بأسماء الأفعال من أن يكون النجاء ورويد مصدرَيْن . وسيأتي ذلك في أسماء الأفعال إن شاء الله تعالى .

( وربما اتصلت ) ـ أي الكاف .

( ببلى وأبصر وكلَّا وليس[5] ونعم وبئس وحَسِبْتُ[6]) ـ نحو : بَلاكَ وأبصرك زيداً . أي أبصر زيداً ، وكلَّاك وليسك زيداً قائماً ، ونِعْمَكَ الرجلُ زيدٌ ، وحَسِبْتُكَ عمراً[7] منطلقاً . وكل هذا قليل جداً .

( وقد ينوب ذو البعد عن ذي القرب لعظمة المشير ) ـ كقوله تعالى : « وما تلك بيمينك يا موسى[8] » .

---

(١) زاد بعدها في بعض نسخ التسهيل : إليها . ولا أجد لها معنى ، فلعلها زيادة من النساخ ، ونسخ الشرح بدونها .

(٢) سقطت من ( ز ) :

(٣) في ( د ) : محض .

(٤) في ( ز ) : نحو

(٥) سقطت من ( د )

(٦) في ( د ) : وبئس ونعم وحسب

(٧) في ( د ) : زيداً

(٨) طه آية ١٧

( أو المشار إليه ) ـ كقوله تعالى : « قالت[1] فذلكن الذي لُمْتُنَّنِي فيه » بعد قوله : « وقُلْنَ حاشَ لله . ما هذا بشراً . إن[2] هذا إلاَّ ملَك كريم » . والمجلس واحد . إلاَّ[3] أن مرأى يوسف عند امرأة العزيز كان أعظم من مرآه عند النسوة . فأشارت إليه بما يشار به[4] للبعد إعظاماً وإجلالاً .

( وذُو القُربِ عن ذي البُعد لحكاية الحال ) ـ كقوله تعالى : « كُلاًّ نُمِدُّ هَؤُلاءِ وهَؤُلاءِ من عَطاءِ ربِّك[5] » . وقوله « هذا مِنْ شيعته وهذا من عدوِّه »[6] .

( وقد يتعاقبان . مشاراً بهما إلى ما ولِيَاهُ ) ـ كقوله تعالى متصلاً بقصة عيسى على نبينا وعليه السلام : « ذلك نتلوه عليك من الآيات[7] » ثم قال : « إنَّ هذا لهو القصص الحق[8] » فأشار بذلك إلى ما أشار إليه بهذا .

ومذهب الجرجاني وطائفة أن ذلك قد[9] يكون للحاضر بمعنى هذا . وأنكر ذلك السُّهَيْلِيّ .

( وقد يُشار بما للواحد إلى الاثنين ) ـ كقوله تعالى : « عَوانٌ بين ذلك[10] » أي بين الفارض والبكر . وقول الشاعر :

---

(١) سقطت من ( ز ) . يوسف آية ٣٢

(٢) سقطت هذه العبارة الأخيرة كلها من ( ز ) . يوسف آية ٣١

(٣) في ( ز ) لأن

(٤) سقطت من النسخ الثلاث : « به » . والمعنى يقتضيها .

(٥) الإسراء آية ٢٠

(٦) القصص آية ١٥

(٧) آل عمران ٥٨

(٨) آل عمران ٦٢

(٩) سقطت من ( د )

(١٠) البقرة ٦٨

( ١٨٦ ) إنَّ للخيرِ وللشَّرِ مدًى وكِلَا ذلك وَجْهٌ وقَبلْ[١]

أي ، وكلا ذينك .

( وإلى الجمع ) ـ كقول لبيد :

( ١٨٧ ) ولقد سئمتُ من الحياة وطولها وسؤال هذا الناس : كيف لبيدُ ؟[٢]

( ويُشار إلى المكان بهُنا ) ـ كقوله تعالى : « إنَّا ههنا قاعدُون[٣] » .

( لازمَ الظرفية ) ـ فلا يكون فاعلاً ولا مفعولاً به ولا مبتدأً .

( أو شِبْهها ) ـ أي شبه الظرفية . والمراد به أن يجيء مجروراً ببعض الحروف نحو : مشيت من هنا إلى هنا .

( مُعطىً ما لـ « ذا » من مصاحبةٍ وتجرُّدٍ ) ـ فتصاحبه هاء التنبيه وكاف الخطاب[٤] ويتجرد عنهما كما يفعل بذا فتقول : هنا وهناك وههنا وههناك ، ولا تقول : ها هنالك كما لا تقول : هذالِكَ .

( وكهُنالكَ[٥] ثَمَّ ) ـ فهما ظرفان يشار بهما إلى المكان البعيد ، ولا يخرجان عن الظرفية ، إلاَّ[٦] بجرّهما بِمنْ أو إلى .

( وهنَّا بفتح الهاء وكسرها ) ـ أي وتشديد النُّون فيهما ، وهما

---

(١) في الدرر جـ ٢ ص ٦٠ ، استشهد به على لزوم إضافة كلا وكلتا إلى معرفة مثناة لفظاً أو معنى . قال في التوضيح إشارة إلى البيت ، لأن ذا وإن كانت حقيقة في الواحد إلا أنها مثناة في المعنى لأنها مشار بها إلى الخير والشر . قال صاحب الدرر : والبيت من قصيدة لعبد الله بن الزبعرى في وقعة أحد .

(٢) في المحتسب جـ ١ ص ١٨٩ قال : وجاز أن يوقع على الناس كلهم صفة مفردة تصور المعنى الجملة والجماعة وهي بلفظ الواحد كما أشار لبيد في البيت . .

(٣) المائدة آية ٢٤

(٤) في ( د ) : فيصاحب كاف الخطاب وهاء التنبيه .

(٥) في ( د ) : وكذلك

(٦) في ( د ) : إلاَّ أن تجرُّهما من وإلى

ظرفان[1]، وهي للبعيد كهنالك .

( وقد يقال : هَنّتْ موضع هَنًا ) ـ كقوله :

وذكرها هَنَّت ولاتَ هَنَّت[2]

أراد هَنًا ولاتَ هَنا .

( وقد تصحبُها ) ـ أي هَنًا .

( الكافُ ) ـ فيقال : هنَّاكَ وهنَّاكِ .

( وقد يُراد بهُناكَ وهُنالك وهُنا الزمانُ ) ـ وذلك كقول الأفْوَه :

وإذا الأمور تعاظمت وتشابهت فهناك يعترفون أين المفزعُ[3]

أي ففي ذلك الزمان ، وكقوله تعالى : « هُنالِكَ ابتُلِيَ المؤمنون[4]» بعد قوله تعالى : « إذْ جاءوكم من فوقكم[5]» الآية . وكقول الشاعر :

حنَّتْ نَوارِ ولاتَ هَنًا حنَّتِ وبدا الذي كانتْ نَوارِ أجنَّتِ[6]

والمعنى : ولات حنينُ[7] في هذا الوقت .

---

(١) سقطت هذه العبارة من ( ز ) ، وزاد بعدها في ( غ ) : هِنًا وهَنًا .

(٢) في الدرر جـ ١ ص ٥٢ : استشهد به على أنه يقال في هنًا المشدد هنَّتْ مشدداً ساكن التاءِ ، واستشهد به الدماميني عند قول التسهيل : « وقد يقال هنَّتْ موضع هنًا » قال ، قال المصنف : أراد هنًا ولات هنًا . قال صاحب الدرر : ولم أعثر على تمامه ولا قائله .

(٣) في الدرر جـ ١ ص ٥٢ ، استشهد به على أن هناك قد يشار بها إلى الزمان ، وهي في الأصل للمكان . والبيت من قصيدة للأفوه الأودي ، والأفوه لقب له لأنه كان غليظ الشفتين ظاهر الأسنان ، واسمه صلاة بن عمرو بن مالك .

(٤) الأحزاب ١١

(٥) الأحزاب ١٠

(٦) في الدرر جـ ١ ص ٥٢ : استشهد به على أن هَنًا بفتح الهاء وتشديد النون ، قد يشار بها إلى الزمان ، وهي في الأصل للمكان . . ولات هنا حنت ، أي ليس الحين حين حنين . والبيت لشبيب بن جعيل التغلبي . . وقيل لحجل بن نضلة .

(٧) في ( ز ) : حنان

( وبُنِيَ اسمُ الإشارة لتضمُّن معناها ) ـ وذلك أن[1] الإشارة معنى من المعاني ، فكان حقها أن يوضع لها حرفٌ يدُلُّ عليها كغيرها من المعاني كالنفي والشرط والاستفهام ، فبنيت أسماءُ الإشارة لتضمُّنها معنى الحرف الذي كان حقه[2] أن يوضع فلم يوضع .

( أو لشبه الحرف وضعاً ) ـ نحو ، ذا وذه[3] مما وضع منها على حرفين ، وحُمِلَت البواقي عليها .

( وافتقاراً ) ـ وذلك لأنه يحتاج في إبانة مُسمَّاه إلى مواجهة أو ما يقوم مقامها مما يتنزَّلُ منه منزلة الصِّلةِ[4] .

---

(١) في ( د ) : لأن

(٢) في ( د ) ، حقها

(٣) في ( د ) : وذى

(٤) في ( د ) : مما ينزل منزلة الصفة ، والمقصود ، مما يتنزل منزلة الصلة من الموصول .

## ١١ ـ باب المعرف بالأداة

( وهي ال ) ـ وهكذا كان الخليل يعبر عنها ، ولم يقل الألف واللام كما لا يقال في قد القاف والدال .

( لا اللام وحدها ) ـ وهذا مذهب المتأخرين .

( وفاقاً للخليل وسيبويه ) ـ فكل[١] من الخليل وسيبويه يقول ، إن حرف التعريف ثنائي الوضع ، وقد عدّ[٢] سيبويه ال[٣] في الثنائية الوضع ، في باب عدة ما يكون عليه الكلام[٤].

( وقد تَخْلفُها أم ) ـ كقوله عليه السلام ، « ليس من امبرّ امْصِيام في امسَفر[٥] » في ام سفر .

( وليست الهمزة[٦] زائدة ، خلافاً لسيبويه ) ـ بل هي همزة قطع كهمزة أم ، وهذا مذهب الخليل ، ومذهب سيبويه أنها همزة وصل معتد بها في الوضع . ورد عليه بأنه يلزم من قوله افتتاح حرف بهمزة وصل ، ولا نظير لذلك . وحصل من كلام المصنف فيَ هذا الكتاب أن في حرف التعريف ثلاثة

---

(١) في ( د ) ، وكل

(٢) في ( ز ) ، عده

(٣) سقطت من ( ز )

(٤) في ( ز ) ، الكلم

(٥) في ( د ) ، ليس من ام بر ام صيام في ام سفر ، وفي نصب الراية لأحاديث الهداية جـ ٢ ص ٤٦١ قال ، هي لغة بعض العرب ، رواها عبد الرزاق في مصنفه ، وفي مسند الإمام أحمد رواه الطبراني في معجمه .

(٦) في ( ز ) ، هذه الهمزة

مذاهب ، الأول أنها اللام وحدَها ، ونُسب إلى المتأخرين . الثاني أنه أل والهمزة فيه همزة قطع كهمزة أم . ونسبه الزمخشري والمصنف إلى الخليل ، ونسبه بعضهم إلى ابن كيسان[1]. الثالث أنه ال لكن الهمزة همزة وصل ، وهو مذهب سيبويه ، ونسبه أبو الحجاج بن مَعْزُوز القَيْسِيّ إلى الخليل أيضا[2]. والفرق بين هذا المذهب والمذهب الأول أن صاحب هذا المذهب يقول ال حرف ثنائي الوضع إلا أن الهمزة همزة وصل معتد بها في الوضع كهمزة استمع ونحوه ، فكما لا يعد استمع رباعيا حتى يُضم أول مضارعه لأنهم اعتدُّوا بهمزته في الوضع وإن كانت همزة وصل زائدة ، لا تعد أداة التعريف اللام وحدها وإن قلنا إن همزتها همزة وصل زائدة ، وصاحب المذهب الأول يقول : الموضوع للتعريف إنما هو اللاَّمُ وحدَها ، ثم إنه لما لم يمكن النطق بالساكن جيء بهمزة الوصل .

قيل ، وتظهر فائدة الخلاف في قولك : قام القوم ونحوه . فعلى مذهب سيبويه تقول : حذفت همزة الوصل لتحرك ما قبلها ، وعلى المذهب الأول لا تقول حذفت الهمزة ، إذ لم يكن ثَمَّ همزة ، بل لم يؤت بها لعدم الحاجة إليها لتحرك ما قبل اللاَّم .

( فإن عُهِدَ مدلولُ مصحوبها ) ـ أي مصحوب ال .

( بحضورٍ حِسّيٍّ ) ـ والمراد به ما تقدّم ذكرُه لفظاً فأعيد مصحوباً بال كقوله تعالى : « كما أرسلنا إلى فرعونَ رسولاً . فعصَى فرعونُ الرسولَ »[3]، أو كان مشاهداً حالة الخطاب ، كقولك : القرطاس لمن سدَّد سهماً .

---

(١) عبارة النسبة الأخيرة سقطت كلها من ( د )

(٢) سقطت من ( د )

(٣) المزمل ١٥ ، ١٦

( أو عِلْميّ فهي عَهْدِيَّةٌ ) ـ والمراد به ما لم يسبق له ذكر، ولم يكن مشاهداً حالة الخطاب كقوله تعالى: « إذ هما في الغار[1]» وكقوله تعالى: « إذ يبايعونك تحت الشجرة[2]».

( وإلَّا ) ـ أي وإن[3]لم يعهد بما ذكر.

( فجنسية ) ـ كقوله تعالى: « إنَّ الإنسانَ لفي خُسْرٍ[4]».

( فإن خلفها كُلّ دونَ تجوُّز ) ـ احترز من أن يخلُفَها تجوُّزاً وسيأتي.

( فهي للشُّمول مطلقاً ) ـ أي تَعُمُّ الأفرادَ والخصائصَ كقوله تعالى: « وخُلِقَ الإنسانُ ضعيفاً[5]» وهذا بخلاف ما إذا خلَفها تجوُّزاً كما سيأتي.

( ويستثنى من مصحوبها ) ـ كقوله تعالى: « إنَّ الإنسانَ لفي خُسْرٍ. إلَّا الذين آمنُوا»[6].

( وإذا أُفردَ فاعتبارُ لفظِه فيما له من نَعْتٍ وغيرِه[7]أولى ) ـ أي من اعتبار معناه. والمرادُ بغير النعت الحالُ والخبرُ. فمن اعتبار اللفظ قوله تعالى: « والجار ذِي القُربَى[8]» وقوله: « لا يصلاها إلَّا الأشقَى. الذي كذَّبَ وتولَّى[9]» وقولك: تصدَّقْ بالدينار صحيحاً. ومن اعتبار المعنى، وهو

---

(١) التوبة ٤٠

(٢) الفتح ١٨

(٣) في ( ز ): وإلا

(٤) العصر ٢

(٥) النساء ٢٨

(٦) العصر ٢، ٣

(٧) في ( د ): أو غيره

(٨) النساء ٣٦

(٩) سقطت من ( ز ): الليل ١٥، ١٦

قليل، قوله تعالى: « أو الطِّفْلِ الذين لم يَظْهَرُوا على عَوْراتِ النِّساء[1] » كما ذكره المصنف. ومثل ما حكى الأخفش: « أهلك الناسَ الدينارُ الحُمْرُ والدِّرهمُ البيضُ ». وتقول: هذا الدينارُ حُمْرٌ، أي هذه الدنانير، وإنما قال: وإذا أفرد، لأن مصحوب ال الجنسية إن كان مثنى نحو: نعم الرجلان الزيدان، أو مجموعاً كقوله تعالى: « قد أفلح المؤمنون[2] » لم يَجُزْ فيما له من نعت وغيره إلا اعتبار اللفظ.

( فإن خلفها تَجوُّزاً فهي لشمول خصائص الجنس على سبيل المبالغة ): نحو: زيد الرجل. أي الكامل في الرجولية الجامع لخصائصها، إذ يقال بهذا المعنى: زيد كل الرجل، وزيد الرجل كل الرجل.

( وقد تَعرِضُ زيادتُها في علمٍ ) ـ كقوله:

( ١٩١ ) باعدَ أُمَّ الْعَمْرِ منْ أسيرِها   حُرَّاسُ أبوابٍ على قُصورها[3]

أي أم عَمْرٍو، وقوله:

( ١٩٢ ) غُوير، ومَنْ مثلُ الغويرِ ورهطِه   وأسعد في ليل البلابل صفوان[4]

أي ومن مثل غوير؟

( وحالٍ ) ـ نحو قولهم: ادخلوا الأولَ فالأولَ. وقوله:

( ١٩٣ ) دُمْتَ الحميدَ فما تنفكُّ منتصراً   على العِدَا في سبيل المجد والكرمِ[5]

---

(١) النور ٣١

(٢) المؤمنون آية ١

(٣) شرح شواهد المغني للسيوطي ص ٦٠، أنشده الأصمعي شاهداً على زيادة ال في العلم. وقال الزمخشري في المفصل إنه لأبي النجم

(٤) الشاهد فيه زيادة ال في العلم غوير في قوله: ومن مثل الغوير.. ولم أعرف قائله.

(٥) قال في الدرر جـ ١ ص ٥٣: استشهد به على زيادة ال في الحال.. وهذا مذهب الجمهور. وذهب بعض النحويين إلى أن الحال تكون نكرة ومعرفة، وعلى هذا المذهب لا تكون ال زائدة في الحال. قال: ولم أعثر على قائل هذا البيت.

( وتمييزٍ ) ـ كقوله :

( ١ ) رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددْتَ وطبتَ النفسَ ياقيسُ عن عمروِ[١]

وحكى البغداديون : الخمسة العشر الدرهم .

( ومضافٍ إليه تمييزٌ ) ـ كقول أمية بن أبي الصلت يمدح عبد الله بن جدعان :

( ١ ) له داعٍ بمكةَ مُشْمَعِلٌ وآخرُ فوقَ دَارتِه ينادي
إلى رُدُحٍ من الشِّيزى مِلاءٍ لُبابَ البُرِّ يُلْبَكُ بالشهاد[٢]

أي : لباب بر . مُشْمَعِلّ من اشمَعلّ القومُ في الطلب اشمِعْلالاً : إذا بادروا فيه[٣] وتفرقوا . والدارة أخص من الدار . والرُّدح جمع رداح وهي الجفنة العظيمة . والشِّيزَى خشب أسود يتخذ منه قصاع . وكذا[٤] الشيز . ويقال : لبكت السويق بالعسل ألبكه أي خلطته . والشِّهاد جمع شهد . قال الجوهري : الشَّهد[٥] والشُّهد العسل في شمعها . والشُّهدةُ أخصُّ منها . والجمع شِهاد .

---

(١) قال في الدرر جـ ١ ص ٥٣ : استشهد به على زيادة ال في التمييز . والتمييز حكمه التنكير . وإنما فعل ذلك لضرورة الشعر . وقيس هو قيس بن مسعود اليشكري . أي طابت نفسك عن عمرو الذي قتلناه . وكان عمرو حميم قيس . وهذا تبكيت له . وصددت : أعرضت . والبيت من قصيدة لرشيد بن شهاب اليشكري .

(٢) في الدرر جـ ١ ص ٥٣ : الشاهد في لباب البر . لأنه تمييز مضاف إلى مميزه . وحقه التنكير . . . ورُدُح بثلاث مهملات جمع رداح كسحاب . وهي الجفنة العظيمة . قال : والبيت لأمية بن أبي الصلت . وقيل لأبي الصلت يمدح عبد الله بن جدعان . وقبله :

له داعٍ بمكة مُشْمَعِلّ وآخر فوق دارته ينادي

وفي اللسان مادة ( شيز ) نسب لابن الزبعري وفي باقي المواد لأمية بن أبي الصلت .

(٣) في ( ز ) : إليه

(٤) في ( د ) : وكذلك

(٥) زاد في ( ز ) فقال : الشهد الأثر الأمر

( وربما زيدت فلزمت ) ـ نحو : الآن ، وقيل هي للحضور ، ونحو : الذي ، وقيل هي المعرِّفةُ للموصول ، ونحو : الْيَسْعَ .

( والبدليَّةُ في نحو : ما يَحْسُن بالرجلِ خيرٍ منك ، أولى من النَّعت والزيادة ) وإنما كانت أولى لأنها أسهل مما ادعاه الخليلُ من أن خيراً منك نعت للرجل[1] وأنه على نية الألف واللام . ومما ادعاه الأخفش من أن ال في الرجل زائدة ، لما فيهما من الخروج عن الظاهر بدعوى الخليل تعريف خير ، ودعوى الأخفش تنكير رجل ، والبدليَّةُ تقدِّرُ[2] التابعَ والمتبوعَ على ظاهرهما ، فكانت أولى ، إلا أنه يلزم المصنف الإبدال بالمشتق ، وهو ضعيف .

( وقد تقوم في غير الصلة مقام ضمير ) ـ نحو : مررتُ برجل حسنِ الوجهِ ، أي : وجهه ، وكقوله تعالى : « فإنَّ الجنةَ هي المأوى[3] » .

وبهذا التعويض قال الكوفيون وبعض البصريين ، ومَنْ منَعه جَعل[4] الضمير محذوفاً ، أي حسن الوجه منه ، ويأتي تمام المسألة في الصفة المشبهة[5] . واحترز بغير الصلة من الصلة ، فلا تقوم ال فيها مقام الضمير .

وأما قولهم : أبو سعيد الذي رويتُ عن الخدري ، أي عنه ، فلا يطرد ، وفيه بحث .

( **فصل** ) : ( مدلولُ إعرابِ الاسمِ ما هو به عُمدة أو فَضْلة أو بينهما ) ـ فالعمدة ما لا يتم الكلام دونه لفظاً أو تقديراً . والفضلة خلاف

---

(١) في ( د ) : نعت الرجل

(٢) في ( د ) : يقدر المتبوع والتابع

(٣) النازعات ٤١

(٤) في ( ز ) : يجعل

(٥) في ( ز ) : الصفة المشبه بها .

العمدة . وما بين الفضلة والعمدة هو المضاف إليه ، ويأتي الكلام عليه .

( فالرفعُ للعُمدةِ ، وهي[1] مبتدأ أو خَبرٌ )ـ نحو : زيدٌ قائمٌ . ويشملُ[2] الخبرُ خبرَ المبتدأ وخبر إنَّ .

( أو فاعلٌ أو نائبُه ) ـ نحو : لم يقم زيدٌ ، ولم يُضْرَبْ خالدٌ .

( أو شبيهٌ به ) ـ أي بالفاعل .

( لفظاً ) ـ كاسم كان وأخواتها . وإطلاق الفاعل عليه مجاز للمشابهة .

( وأصلها المبتدأ أو الفاعل أو كلاهما أصل ) ـ وهذه ثلاثة أقوال للنحاة .

( والنَّصْبُ للفَضلةِ . وهي[1] مفعولٌ مطلقٌ ) ـ والمراد به المصدر مؤكَّداً كان نحو : قمتُ قياماً . أو مُبيِّناً لنوع نحو : سِرْتُ سَيْرَ[3] زيدٍ ، أو مبيناً لعدد نحو : ضربت ضربتَين .

( أو مُقيَّد ) ـ والمراد به المفعول به نحو : ضربتُ زيداً ، والمفعول فيه نحو : سرتُ يومَ الخميس بريداً ، والمفعول من أجله نحو : جئتُ محبةً فيك . والمفعول معه نحو : سار زيدٌ والنيلَ .

( أو مستثنى ) ـ نحو : القومُ إخوتُك إلَّا زيداً .

( أو حال ) ـ نحو : ما جاء زيدٌ ضاحكاً .

( أو تمييز ) ـ نحو : طاب زيدٌ نفساً .

( أو مشبَّه بالمفعول به ) ـ نحو : مررتُ برجلٍ حسَنِ الوجهَ . بنصب الوجه .

( والجرُّ لما بين العمدة والفضلة ، وهو المضاف إليه ) ـ وإنما كان بين

---

(١) في ( ز ) : وهو

(٢) في ( ز ) : وشمل

(٣) في ( د ) : سرت سيرا .

العمدة والفضلة ، لأنه[1] في موضع يكمل العمدة نحو : جاء عبدُ اللهِ ، وفي موضع يكمل الفضلة نحو : أكرمتُ عبدَ اللهِ ، وفي موضع يقع فضلة نحو : هذا ضاربُ زيدٍ .

( وأُلحقَ من العُمَدِ بالفضَلاتِ المنصوبُ في باب كان ) ـ أي خبرها وهو خبر مبتدأ في الأصل .

( وإن ولا ) ـ أي اسماهما ، وهما[2] مبتدآن في الأصل .

---

(1) في ( ز ) علامة في هذا الموضع ، وكتب بالهامش : يقع . وهو كالتوضيح للعبارة .

(2) سقطت من ( د )

## ١٢ ـ باب المبتدأ

( وهو ما عَدم حقيقةً أو حكماً عاملًا لفظيًا ) ـ فما[١] يشمل الاسم الصريح ، والمقدَّر نحو : « وأن تصوموا خيرٌ لكم[٢] » أي صومكم ، والفعلُ المضارعُ المجرَّدُ من جازم أو ناصب[٣] ، والمُخْبَرُ عنه نحو : زيدٌ قائمٌ ، والوصفُ المستغنى عن الخبر نحو : أقائمٌ الزيدان ؟ ، فهذه كلُّها عَدِمَتْ عاملًا لفظيًا حقيقةً ، والذي عدمه حكماً[٤] هو المبتدأ المجرور بِمنْ أو الباء الزائدتين[٥] نحو : « هل مِنْ خالقٍ غير الله[٦] » ؟ ، وبحسبك درهمٌ[٧]. وكذلك المبتدأ المجرور برب نحو : رُبَّ رجلٍ عالمٌ ، فرجل وحسبك وخالق في موضع رفع بالابتداء ، وهي عادمةٌ عاملًا لفظياً حكماً لا حقيقةً ، وذلك أن مِنْ والباء زائدتان فلا أثر لدخولهما ، ورب في حكم الزائد لأنها لا تتعلق بشيء

---

(١) من قوله : ما عدم ، والأحسن كتابتها منفصلة : فـ « ما » .

(٢) البقرة ١٨٤

(٣) قال السيوطي في همع الهوامع ( جـ ١ ص ٩٣ ) : إن هذا الحد للمبتدأ غير مرضي عندي لأمرين ، أحدهما : أن عامل المبتدأ عندي الخبر ، وهو لفظي ، والآخر أنه شامل للفعل المضارع المجرّد من ناصب وجازم .

(٤) جاء في هامش ( ز ) عند هذا الموضع ، لا حقيقة ، وهو كالتوضيح أيضاً .

(٥) في ( د ) : الزائدة

(٦) فاطر ٣

(٧) قال في همع الهوامع ( جـ ١ ص ٩٣ ) وما قالوه في : بحسبك درهم غير مرضي أيضاً ، فإن شيخنا الكافيجي اختار أن بحسبك خبر مقدم وأن المبتدأ درهم نظراً للمعنى ، لأنه محط الفائدة ، إذ القصد الإخبار عن درهم بأنه كافيه ، وما قاله شيخنا هو الصواب ، انتهى .

كالزائد. وقيّد العاملَ بكونه لفظياً تحرزاً من المعنوي، فإن المبتدأ لم يعدمه، إذ هو مرفوع بالابتداء كما سيأتي.

( من مُخْبَرٍ عنه ) ـ بيان لـ « ما ». وأخرج بهذا الفعلَ المضارعَ المجرَّد من جازم أو ناصب نحو: يقومُ زيدٌ. وهو يشمل ما أخبَر عن لفظه نحو: قامَ ثلاثيٌّ، وعن مدلوله نحو: زيدٌ قائمٌ.

( أو وصفٍ ) ـ والمرادُ به ما كان كضاربٍ ومضروبٍ من الأسماء المشتقة أو الجاري مجراها باطراد، وهو تتمة بيان « ما ».

( سابقٍ ) ـ وهذا يشمل اسمَ الفاعل نحو: أقائمٌ الزيدان؟ واسمَ المفعول نحو: ما مضروبٌ العَمْران، والصفةَ المشبَّهةَ نحو: أحسَنٌ أخواك؟ والمنسوب نحو: أقرشيٌّ أبواك؟ واحترز بسابق من نحو: أخواك خارجٌ أبوهما، فخارج خبر لا مبتدأ، إذ لم يسبق.

( رافعٍ ما انفصلَ ) ـ يشمل ما رفع الفاعل أو المفعول الذي لم يسم فاعله، كما سبق، وشمل قولُه: « ما انفصل » الظاهرَ نحو قوله:

( ١٩٦ ) أقاطنٌ قومُ سلمى أم نوَوْا ظعناً … إن يظعنُوا فعجيبٌ عيشُ مَنْ قَطَنَا[1]

والضمير المنفصل نحو: أقائمٌ أنتما؟ ومنع هذا الكوفيون، وأجازه البصريون، وهو الصحيح، قال الشاعر:

( ١٩٧ ) خليليَّ ما وافٍ بعهديَ أنتما … إذا لم تكونا لي على من أقاطعُ[2]

وقال:

---

(١) الشاهد في قوله: أقاطنٌ قومُ... قاطن مبتدأ، وقوم فاعله سد مسد الخبر وهو من الظاهر المنفصل، ولم يعرف قائله.

(٢) الشاهد في قوله: ما واف... أنتما... واف مبتدأ معتمد على النفي، كما اعتمد قاطن في الذي قبله على الاستفهام، وأنتما فاعل سد مسد الخبر، ولا يعرف قائله.

١) ما باسطٌ خيراً ولا دافعٌ أذى من النَّاس إلَّا أنتمُ آل دارم[1]

وخرج بقوله : « ما انفصل » الضميرُ المتَّصلُ[2] . فلا تقول في : أقائمٌ زيدٌ أو قاعدٌ ؟ إنَّ قاعداً مبتدأ والضمير المستتر فيه فاعل سد مسد الخبر .

( وأغنَى ) ـ أي وأغنى ذلك المنفصلُ عن الخبر كما سبق . واحترز من نحو : أقائمٌ أبواه زيدٌ ؟ فقائم ليس مبتدأ ، إذ لا يغنى مرفوعه وهو أبواه عن الخبر من جهة أنه لا يحسن السكوت عليه . فيتعين كون زيد في المثال المذكور مبتدأ . وقائم خبره تقدم[3] عليه وأبواه مرفوع بقائم .

( والابتداءُ كونُ ذلك ) ـ وهو ما عدم حقيقةً أو حكماً عاملاً لفظيًّا .

( كذلك ) ـ أي عادماً حقيقةً أو حكماً لفظيًّا .

( وهو ) ـ أي الابتداءُ .

( يرفعُ المبتدأ . والمبتدأ الخبرَ ) ـ وهذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين . قال سيبويه : وأما الذي ينبني عليه شيء هو هو فإن المبنيَّ عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء ، وذلك قولك : عبدُ اللهِ منطلقٌ .

( خلافاً لمن رفعهما به ) ـ أي رفعَ[4] المبتدأ والخبرَ بالابتداء . وهو مذهب الأخفش وابن السراج والرماني ، وهو ضعيف ، لأن الأفعال أقوى العوامل ، وليس فيها ما يعملُ رفعَيْن دون إتباع . فالمعنى[5] أولى بأن لا يعمل رفعَيْن .

---

(١) الشاهد في قوله : ما باسط . . ولا دافع . . إلا أنتم . . باسط مبتدأ معتمد على النفي . ولا دافع معطوف عليه . وأنتم فاعلهما سد مسدَّ الخبر . ولم يعرف قائله .

(٢) كتب في هامش ( ز ) عند هذا : فإنه لا يسدُّ مسدَّ الخبر

(٣) في ( ز ) : مقدم .

(٤) سقطت من النسخ الثلاث . وكتبت بهامش ( ز )

(٥) أي الابتداء وهو عامل معنوي

( أو بتجرُّدهما للإسناد ) ـ أي تعرّى المبتدأ والخبر[1] من العوامل اللفظية . وهو مذهبُ الجَرْمِيّ وكثيرٍ من البصريين . ويُرَدُّ بما رُدَّ به ما قبلَه .

( أو رفعَ بالابتداء المبتدأ ، وبهما الخبر ) ـ الضمير في بهما للمبتدأ والابتداء . وهذا قول[2] أبي إسحاق[3] وأصحابه . ونسب إلى المبرّد . وقيل إن قول المبرد كقول سيبويه . ورُدَّ هذا المذهبُ بأنه يقتضي منع تقديم الخبر لأنه لا يتقدم إذا كان العامل غير لفظ متصرّف .

( أو قال : ترافعا ) ـ فرفع المبتدأ الخبرَ ، والخبرُ المبتدأ . وهذا مذهبُ الكوفيين . ورُدَّ بأن المبتدأ قد يرفع غير الخبر ، والخبر قد يرفع غير المبتدأ نحو : القائمُ أبوهُ ضاحكٌ أخُوه . فلو ترافعا لعَمِل الاسمُ رفعَيْنِ دون إتباع .

( ولا خبرَ للوصف المذكور لشدَّةِ شبهِه بالفعل ) ـ فإذا قلت : أقائمٌ الزيدان ؟ فالزيدان فاعلٌ مُغْنٍ عن الخبر كما تقدم ، وليس ثَمَّ خبرٌ محذوفٌ ، خلافاً لبعضهم ، وذلك لتمام الكلام بدون تقدير ، كما في قولك : أيقوم الزيدان ؟

( ولذا ) ـ أي لِشدَّةِ شبَهِ هذا الوصفِ المجعول مبتداً بالفعل .

( لا يُصَغَّرُ ) ـ فلا تقول : أضويربٌ الزيدان ؟ ولا أمضَيرِبٌ البكران ؟

( ولا يوصف ) ـ فلا يقال : أضاربٌ عاقلٌ الزيدان ؟

( ولا يُعَرَّفُ ) ـ فلا يقال : القائمُ أخواك ؟ قال ابن السَّرّاج : لأن المعارف لا تقوم مقام الأفعال .

( ولا يثَنَّى ولا يُجْمَعُ إلا على لغة : « يتعاقبُون فيكم ملائكةٌ » ) ـ فلا

---

(١) سقطت من ( د )

(٢) في ( ز ) : وهذا هو

(٣) إبراهيم بن السَّرِيّ الزَّجاج .

يقال، أقائمان الزيدان ؟ ولا أقائمون الزيدون ؟ على أن ما بعد الوصف مرفوع بالفاعليَّةِ، بل على أن الوصف خبر مقدم وما بعده مبتدأ. إلاَّ على لغة : أكلوني البراغيثُ، وعليها خرَّج المصنِّف قوله صلى الله عليه وسلم :

« يتعاقبُون فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكةٌ بالنَّهار[1] ». ومن ورودها في الوصف قوله عليه السلام : « أو مُخْرِجيَّ هم[2] » على ذلك خرَّجه أبو محمد بن حوط الله، وفيه نظر.

( ولا يجري[3] ذلك المجرى ) ـ وهو أن يكون مبتدأ[4]، وما بعده مرفوعٌ به مُغْنٍ عن الخبر.

( باستحسانٍ إلاَّ بعد استفهامٍ أو نَفْيٍ ) ـ وهذا مذهبُ جمهور البصريين. وشمل قولُه كلَّ أداةِ استفهامٍ أو نَفْيٍ، فتقول : أين قائمٌ الزيدان ؟ وكذا باقيها. وتقول : ليس قائمٌ الزيدان، فيسد الزيدان مسد خبر ليس، وكذلك تقول في"ما"إن جعلتَها حجازية. ودلَّ قوله : باستحسان على أنه يجوز كون الوصف مبتدأ رافعاً ما[5] سدَّ مسدَّ الخبر وإن لم يعتمد، لكنه ليس باستحسان. ونسبه المصنِّفُ إلى سيبويه. قال : ومن زعم أن سيبويه يمنعه فقد قوَّله ما لم يقل. وعلى هذا يقال : قائمٌ الزيدان. وجعل منه قوله :

19) فخيرٌ نحنُ عندَ النَّاسِ منكم  إذا الدَّاعي المثَوِّبُ قال يالا[6]

---

(1) رواه الشيخان والنسائي عن أبي هريرة ـ التاج الجامع للأصول جـ ١ ص ١٣٤

(2) بخاری ـ بدء الوحی ٣ ومسلم ـ إيمان ٢٥٢

(3) وضحه في هامش ( ز ) بقوله : أي الوصف المذكور.

(4) في ( د ) المبتدأ

(5) في ( ز ) : ما يسد

(6) في الدرر جـ ١ ص ١٥٧ بعد أن أشار إلى الشاهدعلى أن لام الاستغاثة بعض آل عند الكوفيين . . قال : والبيت يشهد في باب المبتدأ على أن « خيرٌ » مبتدأ ونحن فاعل أغنى أي سد مسد =

فخيرٌ مبتدأ ونحنُ فاعل سدَّ مسدَّ الخبر، ولا يجوز كونُ نحنُ مبتدأ وخيرٌ خبراً مقدَّماً[1]، للزوم الفصل بالمبتدأ بين أفعل التفضيل ومِنْ، ولا يُفْصَلُ[2] به بينهما.

( خلافاً للأخفش ) ـ ومن تبعه في عدم اشتراط اعتماد الوصف المذكور، فيُجيزون، قائمٌ الزيدان أو الزيدون، قياساً، وهو ضعيفٌ لِقِلَّة ما ورَدَ من ذلك أو لعدَمه.

( وأُجْرِيَ في ذلك غيرُ قائمٍ ونحوهُ مُجْرَى ما قائمٌ ) ـ فتقول، غيرُ قائم الزيدان، فيسدُّ الزيدان مسدَّ خبرِ غيرٍ، وهو مرفوع بقائم، إجراءً لغير قائم مُجْرَى ما قائم، ومنه قوله:

( ٢٠٠ ) غيرُ لاهٍ عِداكَ فاطَّرح اللَّهْـ ـوَ ولا تغترر بعارضِ سِلْمِ[3]

فعِداكَ مرفوع بلاهٍ وقد سدَّ مسدَّ خبر غير.

( ويُحذَفُ الخبرُ جوازاً لقرينةٍ ) ـ نحو، أن يقال، مَنْ عندك؟ فتقول، زيدٌ. أي زيدٌ عندي. ونحو، زيدٌ قائمٌ وعمروٌ، أي وعمروٌ قائمٌ.

( ووجوباً بعد لولا الامتناعية غالباً ) ـ لو لا زَيدٌ لأتيتك. أي لولا زيدٌ موجودٌ، فحُذِفَ للعلم به، ووجبَ حذفُه لسدِّ الجوابِ مسدَّه. وهذا إذا كان الخبر كوناً مطلقاً، فإن كان كوناً مقيَّداً، وعليه استظهر بقوله، غالباً وقد أُسقطها في بعض النسخ ـ فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره نحو، لولا

---

= الخبر. والمثوب الذي يدعو الناس. ويالا أراد يا آل بني فلان، والبيت لزهير بن مسعود الضبي

(١) في ( د ): وخير خبر مقدم.

(٢) سقطت من ( د ).

(٣) جاء به في شرح الأشموني مع الصبان جـ ١ ص ١٩١ شاهدا على اجراء غير قائم ونحوه مجرى ما قائم. ولم يذكر قائله.

زيدُ سالمنا ما سَلِمَ . ومنه قوله عليه السلام : « لولا قومُك حديثُو عَهْدٍ بكُفْرٍ لبنيتُ الكعبةَ على قواعد إبراهيم[1] » وإن دل عليه دليلُ جاز إثباتُه وحذفُه ، ومنه قولُ المعرّي :

يُذيبُ الرُّعبُ منه كُلَّ عَضْبٍ    فلولا الغِمْدُ يمسكه لسالا[2]

قال المصنِّف بعد هذا الكلام : وهذا الذي ذهبتُ إليه هو مذهبُ الرماني والشجري والشَّلوْبين ، وغفل عنه أكثر النَّاسِ . قال : ومِنْ ذِكْرِ الخبرِ بعد لولا قول أبي عطاء السِّنْدِيّ :

لولا أبوك ولولا قبله عمــر    ألقت إليك معَدّ بالمقاليد[3]

وأشار بقوله : وغفل عنه أكثر الناس إلى ما عليه الجمهورُ من إطلاق القول بوجوب حذف الخبر بعد لولا بناء على أنه لا يكون إلا كَوْناً مطلقاً ، وتأويل ما ورد بخلاف ذلك .

( وفي قَسَمٍ صريح ) ـ نحو : لعمرُك ، وايمُ الله لأفعلنَّ . أي لعمرُك قسمي ، فحُذِفَ الخبرُ للعلم به ، ووجب حذفُه لسدّ الجواب مسدَّه . واحترز بصريح من مبتدأ غير صريح في القَسم ، وهو ما يصلح لغيره نحو : عَهْدُ الله لأفعلنَّ ، أي عليّ عهدُ الله . . فيجوز حذفُ عليٌ وإثباتُه ، لأن عهد الله

(١) في البخاري ـ علم ٤٨ ، حج ٤٢ ، ومسلم ـ حج ٤٠٥ ، والنسائي ـ مناسك ١٢٨ : « لولا أن قومك حديث عهد ـ عهدهم ـ بالجاهلية ـ بالشرك ـ بكفر ـ لنقضت الكعبة ، فجعلت لها بابين ... وفي مسند الإمام أحمد ـ ٦ / ١٠٢ مثله . وفي صفحة ١٧٦ : لولا حدثان قومك بالكفر ... ، وفي صفحة ١٨٠ : لولا أن قومك حديث عهد بشرك ـ بجاهلية ـ لهدمت الكعبة ، فألزقتها بالأرض ، وجعلت لها بابين .. » .

(٢) في شرح العيني على شرح الأشموني والصبان جـ ١ ص ٢١٥ : قاله أبو العلاء المعري .. والشاهد فيه على جواز إثبات خبر المبتدأ بعد لولا إن دلَّ عليه دليل في قوله : فلولا الغمد يمسكه .. شروح سقط الزند / ١٠٤ .

(٣) الشاهد في البيت على ذكر الخبر بعد لولا في قوله : ولولا قبله عمر .. وفي معجم الشواهد أن البيت لمسلم بن الوليد ـ ديوانه ١٦١

مستعمل[١] في القسم وفي غيره، فلا يشعر بالقسم[٢].

( وبعدَ واو المصاحبةِ الصريحةِ ) ـ نحو: كلُّ رجلٍ وضيعتُه. أي مقرونان. فحُذِفَ الخبرُ لدلالة الواو وما بعدها على المصحوبية، وهذا مذهب الجمهور. واحترز بالصريحة من واو تحتمل المصاحبَة ومطلقَ العطف، فإنه لا يجب معها الحذفُ. فإذا قلت: زيدٌ وعمرو، مريداً بذلك مع عمرو، فهذا غير صريح في المعيَّة، فلك أن تأتي بالخبر فتقول: مقرونان، ولك الحذفُ اتكالاً على أن السامع يفهم من اقتصارك عليها معنى المصاحبة والاقتران.

( وقبل حالٍ، إن كان المبتدأ أو معمولُه مصدراً عاملاً في مفسّر صاحبِها ) ـ فمثال المبتدأ: ضربي زيداً قائماً. ومثال معموله: أكثرُ شُربي السَّويقَ ملتوتاً. فقائماً وملتوتاً حالان، وضربي وشربي مصدران، وضربي عامل في زيد وهو مفسّر صاحب الحال، فإن صاحبها ضمير مستتر فيما تقدره من الخبر، وهو: إذا كان، أو ضربه، كما سيأتي. فضمير كان أو ضربه هو صاحب الحال، ومفسر هذا الضمير هو زيد. وكذا الكلام على شربي السويق. وأصل المسألتين: ضربي زيداً إذا كان، أو ضربه[٣] قائماً، وأكثر شربي السويق، إذا كان، أو شربه[٤] ملتوتاً. واحترز بقوله: عاملاً في مفسّر صاحِبها من نحو: ضربي زيداً قائماً شديدٌ، فإن المبتدأ فيه مصدرٌ غيرُ عاملٍ في مفسّر صاحبِ الحال، بل في صاحب الحال نفسِه، وهو زيدٌ،

---

(١) في ( د ): يستعمل

(٢) في هامش ( ز ): حتّى يذكر المقسم عليه. بخلاف: لعمرك، وايم، فإنهما لا يستعملان إلا في القسم.

(٣) في ( د ): ضربته

(٤) في ( د ): أو شربته.

فيعمل في الحال ، فلا تغني عن الخبر لأنها من صلته .

( أو مؤولاً بذلك ) ـ أي أو كان معمولُ المبتدأ مؤولاً بذلك ، أي بالمصدر نحو : أكثر ما شربتُ السَّويقَ[1] ملتوتاً ، وأخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائماً . فهذه ثلاث مسائل . وفُهم من تقرير كلامه منع أن يكون المبتدأ نفسُه مؤولاً بمصدر فلا يجوز : أن تضربَ زيداً قائماً ، ولا أن ضربتَ . وهذا مذهب الجمهور ، وأجازها بعض الكوفيين .

( والخبر الذي سدَّتْ ) ـ أي الحال .

( مسدَّه مصدرٌ مضافٌ إلى صاحبها ) ـ فالتقدير في : ضربي زيداً قائماً ، وأكثر شربي السَّويقَ ملتوتاً : ضربي زيداً ضربُه قائماً ، وأكثر شربي السويق شربه ملتوتاً . فضربُه خبرُ ضربي ، وهو مضاف إلى صاحب الحال وهو الهاء .

( لا زمانٌ مضافٌ إلى فعله ) ـ والتقدير على هذا : ضربي زيداً إذا كان قائماً ، وأكثر شربي السويق إذا كان ملتوتاً . هذا إن أردتَ الاستقبال ، وإن أردتَ المضيَّ فالتقدير : إذ كان ، والخبر في الحقيقة على هذا ما يتعلق به الظرف من وصف أو فعل ، كما في قولك : زيدٌ عندك .

( وفاقاً للأخفش ) ـ وإنما وافق الأخفش في جعل الخبر مصدراً ، وخالف سيبويه وجمهور البصريين في جعله زماناً لقلة الحذف على تقدير كونه مصدراً ، إلاّ أنه يلزم الأخفشَ حذفُ المصدر وإبقاءُ معمولِه . وأكثرُ النحاة على منعِه . ونصَّ سيبويه على منعه .

( ورفعُها خبراً بعد أفعل مضافاً إلى ما موصولةً بكان أو يكون جائزٌ ) ـ أي رفعُ ما ينتصبُ حالاً جائز بعد كذا ، فتقول : أخطبُ ما يكون الأميرُ قائمٌ ، أو أخطبُ ما كان الأميرُ قائمٌ . برفع قائمٌ خبراً عن

(١) في ( ز ) : السويق السويق ، وهو سهو .

أخطب تَجوُّزاً للمبالغة . وهذا مذهبُ الأخفش والمبرّد والفارسي[1] ، ومنع ذلك سيبويه .

( وفِعْلُ ذلك ) ـ أي رفعُ ما نُصبَ حالاً .

( بعدَ مصدرٍ صريحٍ دون ضرورةٍ ممنوعٌ ) ـ فلا تقول : ضربي زيداً قائمٌ . برفع قائم . فإن أدَّتْ ضرورةٌ إلى رفعه جُعلَ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ ، والتقدير : ضربي زيداً وهو قائم ، والجملة حال تسدُّ مسدَّ الخبر . ولا يجوز كونُه مرفوعاً على أنه خبر ضربي ، لأن قائماً من صفات الأعيان . وإنما جاز ذلك بعد أفعل ما يكون ، أو ما كان[2] ، وعنه احترز بقوله : صريح . لأنه لما فتح باب المبالغة بأول الجملة عضدت بآخرها ، وهذا غير موجود في : ضربي زيداً .

( وليس التَّالي لولا[3] مرفوعاً بها ) ـ وهذا يشمل قولين : أحدهما ما حكاه الفراء أنه مرفوع بها لنيابتها مناب لو لم يوجد . وردُّه بأنك تقول : لولا زيدٌ لا عمرٌو لأتيتُك . ولا يعطف بلا بعد النفي . والثاني ما اختاره الفراء من[4] أنه مرفوع بلولا لا لذلك .

( ولا بفعلٍ مضْمَرٍ ) ـ وهذا مذهب الكسائي . والتقدير : لولا وُجِدَ زيدٌ لأتيتك .

( خلافاً للكوفيين ) ـ أي في المقالتين . وقد عرفتَ القائلَ بكلٍّ . ويُبطِلُ قولَ الفراء أن لولا لو كانت عاملةً لكان الجرُّ بها أولى من الرفع ، لأن القاعدة أن كلَّ حرفٍ اختص بالاسم ولم يكن كالجزء منه أن يعملَ الجرّ .

(١) سقط « الفارسي » من ( د ) .

(٢) سقطت من ( د )

(٣) في ( د ) : للولا

(٤) سقطت من ( ز )

وأما قولُ الكسائي ففيه[1] حذف الفعل فارغاً. قال الأُبَّذِيُّ: إضمارُ الخبر أكثر من إضمار الفعل فارغاً. فرجح مذهبُ سيبويه.

( ولا يُغني فاعلُ المصدرِ المذكورِ عن تقدير الخبر إغناءَ المرفوع بالوصف المذكور ) ـ وهذا مذهبٌ لبعضِ[2] النحويين. زعم أن قولك: ضربي زيداً قائماً لا يحتاج إلى خبر[3]؛ لأن المصدرَ فيه بمعنى الفعل، فيكونُ نظيرَ: أقائمٌ الزيدان؟ فكما أن هذا الوصف استغنى بفاعله عن الخبر، لأنه بمعنى: يقومُ الزيدان، كذلك يستغني هذا[4] المصدر بفاعله عن الخبر، لأنه بمعنى ضربت أو أضرب. ورُدَّ بأنه لو كان مثلَه لاقتصر فيه على الفاعل كما في: أقائمٌ الزيدان.

( ولا الواو والحال المشار إليهما، خلافاً لزاعمي ذلك ) ـ فإذا قلت: كلُّ رجلٍ وضيعتُه. فالخبر محذوف كما سبق ذكره، لتوقف الفائدة عليه، خلافاً لمن زعم أنه كلام تام لا يحتاج إلى تقدير لإغناء الواو. وهو مذهبُ ابنِ خروف، واختاره ابنُ عصفور في شرح الإيضاح. ونَسب بعضُهم الأولَ للبصريين، والثاني للكوفيين، وكذا إذا قلت: ضربي زيداً قائماً. فالخبرُ محذوفٌ كما سبق، للحاجة إلى تمام الكلام، وذهب الكسائي والفراء وهشام وابن كيسان إلى أن الحال بنفسها هي الخبر. وهو ظاهر الضعف.

( ولا يمتنع وقوعُ الحال المذكورة فِعْلاً، خلافاً للفراء ) ـ لورود السماع بذلك، قال الشاعر:

---

(١) في ( د ): أن فيه

(٢) في هامش ( ز ): هو مذهب ابن درستويه.

(٣) في ( د ): إلى الخبر.

(٤) سقطت من ( د )

( ٢٠٣ ) ورأْيُ عينيَّ الفتى أباكا يُعطي الجزيلَ . فعليك ذاكا[1]

والجواز مذهب الأخفش وهشام . ونقل عن سيبويه المنع كالفراء .

( ولا جملةً اسميةً بلا واو ، وفاقاً للكسائي ) ـ فتقول : ضربي زيداً هو قائمٌ . أي وهو قائمٌ[2]. فحذفت الواو لأنه موضع اختصار . ومنَع هذا الفرّاءُ وقال : السماع إنما ورد بالواو . قال الشاعر :

( ٢٠٤ ) خيرُ اقترابي من المولَى حليفَ رضى وشَرُّ بُعْدِي عنه وهو غضبانُ[3]

وفي هذا أيضاً خلاف . ونقل عن سيبويه والأخفش منعُه ، وعن الكسائي إجازتُه ، وهو الصحيح ، بل قال ابنُ كيْسان : إنَّ قولك : ضربُك أخاك هو قائمٌ ، جائز في كل الأقوال .

( ويجوز إتباعُ المصدرِ المذكورِ ، وفاقاً له أيضاً ) ـ أي[4] للكسائي ، فتقول : ضربي زيداً الشديدُ قائماً ، وشربي السويقَ كلُّه ملتوتاً ، وحجتُه اتّباعُ القياس ، وحجةُ المنع أن الموضعَ موضعُ اختصار .

( ويُحذَفُ المبتدأ أيضاً جوازاً لقرينةٍ ) ـ نحو أن يقال : كيف زيد ؟ فتقول : طيِّبٌ . ونحو قوله :

( ٢٠٥ ) إذا ذُقْتَ فاها قلتَ : طعمُ مدامةٍ مُعتَّقةٍ مما يجيءُ به[5] التَّجْرُ[6]

(١) همع الهوامع جـ ١ ص ١٠٧ . والدرر جـ ١ ص ٧٧ . قال في الدرر : والبيت لرؤبة بن العجاج : ملحقات ديوانه ١٨١ وفيه الشاهد على مجيء الحال الذي يسدُّ مسدَّ الخبر فعلاً . فرأيُ مصدر مبتدأ . ويعطى جملة فعلية سادة مسدَّ الخبر .

(٢) سقطت من ( ز )

(٣) في الدرر جـ ١ ص ٧٧ : استشهد به على وقوع الحال السّادّة مسد الخبر جملة اسمية . فشر مبتدأ . وجملة وهو غضبان حال سدت مسد الخبر . ولم يعرف قائله .

(٤) سقطت هذه العبارة من ( د )

(٥) في ( د ) : بها

(٦) الشاهد في حذف المبتدأ جوازاً من قوله : طعم مدامة . التقدير : طعمُه ـ أي طعم فيها ـ طعمُ مدامةٍ . ولم يعرف قائله .

التجر جمع تاجر. والعربُ تسمّى بائع الخمر تاجراً. ونحو قوله تعالى: «مَنْ عَمِلَ صالحاً فلنفسِه[1]» أي فصلاحُه لنفسه.

( ووجوباً كالمخبَر عنه بنَعْتٍ مقطوع لمجرَّد مدح ) ـ نحو: الحمدُ للهِ الحميدُ.

( أو ذَمٍّ ) ـ نحو: مررت بزيدٍ الكذابُ.

( أو ترحُّم ) ـ نحو: مررتُ بخالدٍ المسكينُ. فالمبتدأ في النعت المقطوع إلى الرفع واجبُ الحذف في هذه المواضع الثلاثة. لأنهم لما قصدوا الإنشاء جعلوا الإضمارَ علامةً عليه. فلو كان النعتُ لغير ذلك كالتخصيص جاز الإظهارُ، نحو: مررتُ بزيدٍ هو الخياطُ. والحذفُ نحو: مررتُ بزيدٍ الخياطُ. وعن هذا احترز بقوله: لمجرد مدح.

( أو بمصدرٍ بدلٍ من اللَّفظِ بفعلِه ) ـ نحو: سمعٌ وطاعةٌ. أي أمرى. وكقول بعضهم، وقد قيل له: كيف أصبحتَ؟ حمدُ الله وثناءٌ عليه. أي أمرى حمدُ الله. والأصلُ فيه النصب. لأنه مصدرٌ جيء به بدلاً من الفعل، والتُزِمَ حذفُ ناصبه، لئلا يجمع بين البَدل والمبدَل منه. ثم رُفِعَ فحُمِلَ الرافعُ على الناصب في التزام الحذف.

( أو بمخصوص في باب نعم ) ـ نحو: نعم الرجلُ زيدٌ، وساء[2] رجلاً بكرٌ. أي هو زيدٌ، وهو[3] بكرٌ. فحُذِفَ هو وجوباً.

( أو بصريح في القسم ) ـ نحو: في نمتي لأفعلنَّ: أي في نمتي ميثاقٌ فحذف المبتدأ. قاله الفارسي. ومنه قوله:

---

(١) فصلت آية ٤٦

(٢) سقطت من ( ز )

(٣) سقطت هذه العبارة من ( ز )

( ٢٠٦ ) تسور[1] سوارا إلى المجد والعلا وفي ذمتي لئن فعلت لَيَفْعَلا

( وإن وليَ معطوفاً على مبتدأ فعلٌ لأحدهما واقعٌ على الآخر صحّت المسألةُ ، خلافاً لمن منع ) ـ وذلك نحو : عبدُ الله والريح يباريها . واختُلف في هذه المسألة . فمنعها قوم ، وأجازها آخرون . ومن أجازها من البصريين جعل خبرَ المبتدأ محذوفاً ، والتقدير : عبد الله والريح يجريان يباريها ، ويباريها حال ، ومن أجازها من الكوفيين جعل يباريها هو الخبر ، إذ المعنى يتباريان ، لأن من باراك فقد باريتَه . وشرط جوازها كون العطف بالواو .

ويقال : فلان يُباري فلاناً أي يعارضُه ويفعلُ مثلَ فعلِه ، وهما يتباريان ، وفلانٌ يباري الريحَ سخاءً .

( وقد يُغْنِي مضافٌ إليه المبتدأ عن معطوفٍ فيطابقُهما الخبر ) ـ كقول بعض العرب : راكبُ البعير طليحان ، أي راكبُ البعير والبعيرُ طليحان ، فحذف المعطوف لوضوح المعنى . وأجاز المسألة الكسائي وهشام .

يقال : طلح البعير أعيا فهو طليح .

( والأصلُ تعريفُ المبتدأ ) ـ لأنه مسندٌ إليه ؛ فوجب أن لا يكون مجهولاً ، والأصلُ فيما يرفَعُ الجهالةَ التعريفُ .

( وتنكيرُ الخبر ) ـ قال المصنِّف : لأن نسبتَه من المبتدأ نسبةُ الفعل من الفاعل ، والفعلُ يلزمه التنكيرُ ، فرجح تنكيرُ الخبر على تعريفه .

(وقد يُعرَّفان ويُنكَّران بشرط الفائدة ) ـ نحو : « الله ربُّنا[2] » وأفضلُ

---

[1] في ( د ) : تساور سوار . وفي القاموس : تسوَّر بمعنى تسلَّق . وفي هامش ( ز ) : حاشية : تمثيل الشيخ بذمَّتي ، يريد صريح القسم ليس بظاهر ، وقد نسبه في معجم الشواهد لليلى الأخيلية ـ ديوانها ١٠١

[2] الشورى ١٥

من زيدٍ أفضلُ من عمرو .

(وحصولها ) ـ أي حصول[1] الفائدة .

( في الغالب عند تنكير المبتدأ ) ـ استظهر بقوله : في الغالب ، على ما ندر من حصول الفائدة فيه والمخبَر عنه نكرة خالية[2] مما سيذكر . كقول من خرقت له العادة برؤية شجرة ساجدة أو سماع حصاة مسبحة : شجرةٌ سجدت وحصاةٌ سبَّحتْ . قيل : ويتخرج على أنه مما ابتدئ فيه بالنكرة ، لأن فيها معنى التعجب نحو : عجبٌ لزيد ، لأن الناطق بذلك تعجَّب من هذا الخارق العظيم . ولم يَعُدَّ المصنِّفُ هذا في المسوغات[3] ، وغيرُه عدَّه .

( بأن يكون وصفاً ) ـ كقول العرب : ضعيف عاذ بقرملة . أي إنسان أو حيوان ضعيف التجأ إلى ضعيف . والقرملة شجرة ضعيفة .

( أو موصوفاً بظاهرٍ ) ـ كقوله تعالى : « ولَعبْدٌ مؤمنٌ خيرٌ من مُشْركٍ[4] »

( أو مُقدَّرٍ ) ـ نحو قولهم : السمنُ مَنوان بدرهم . أي منوان منه .

( أو عاملاً ) ـ نحو : « أمرٌ بمعروفٍ صدقة ، ونهيٌ عن منكر صدقة[5] » . ونحو : « خمسُ صلواتٍ كتبهنَّ الله على العباد[6] » .

( أو معطوفاً ) ـ نحو : زيدٌ ورجلٌ قائمان .

---

(١) سقطت من ( ز )

(٢) في ( ز ) : خالية من جميع ما يأتي بعد .

(٣) في ( د ) : من المسوغات .

(٤) البقرة ٢٢١

(٥) رواية البخارى عن جابر : « كل معروف صدقة . . » ـ فيض القدير جـ ١ ص ١٨

(٦) مسند الإمام أحمد ٣ / ١٢٩ عن تميم الداري ـ هامش . ونصه : « خمس صلوات كتبهن الله عز وجل على العباد . . » . وفي رواية أبي داود والنسائي والإمام مالك من حديث عبادة بن الصامت : « افترضهن الله عز وجل . . » .

( أو معطوفاً عليه ) ـ كقوله تعالى : « طاعةٌ وقولٌ معروفٌ [1] » أي أمثل لكم . وكقوله :

( ٢٠٧ ) غرابٌ وظبيٌ أعضب القرن باديا     بصَرْم وصردان العشيّ تصيحُ [2]

ابتدأ بغراب لعطف ظبي[3] الموصوف بأعضب عليه . يقال : كبش أعضب وشاه عضباء ، وهي المكسورة القرن الداخل وهو المشاش ، والمشاش جمع مشاشة وهي رءوس العظام اللينة التي يمكن مضغها . ويقال : العضباء هي التي انكسر أحد قرنيها ، وقد عضِبَتْ بالكسر وأعضبتُها أنا . والصَّرم بالفتح مصدر صرمتُ الرجلَ أي قطعتُ كلامه . وبالضَّم الاسمُ . والصردان جمع صرد وهو طائر .

( أو مقصوداً به العموم ) ـ كقول ابن عباس : « تمرةٌ خيرٌ من جرادة [4] » .

( أو الإبهام ) ـ نحو : ما أحسن زيداً .

( أو تالي استفهامٍ ) ـ نحو : أخبزٌ عندك [5] ؟

( أو نفيٍ ) ـ نحو : ما فرسٌ عند زيدٍ .

( أو لولا ) ـ كقوله :

( ٢٠٨ ) لولا اصطبار لأودَى كلُّ ذي مِقَةٍ     لما استقلّت مطاياهُنَّ بالظُّعُنْ [6]

---

(١) محمد ٢١

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي هذليين جـ ١ ص ١١٦ . والشاهد فيه على الابتداء بالنكرة : غراب ، لعطف ظبي الموصوف بأعضب عليه .

(٣) في ( د ) : قدم « عليه » هنا

(٤) نصه بالموطأ ـ حج ٢٣٦ : « لتمرة خير من جرادة » .

(٥) مثل لها في الهمع جـ ١ ص ١٠١ بقوله تعالى : « أ إله مع الله » ؟

(٦) في النسختين ( د . ز ) : للظعن ، وفسرها على أنها مصدر ظعن . وما ذكرته من الدرر اللوامع جـ ١ ص ٧٦ وفسر الظعن جمع ظعينة وهي المرأة في هودجها . قال في الدرر : ولم أقف على قائله .

يقال : أودى فلان أي هلك . والمِقَةُ المحبَّةُ . والهاء عوض من الواو . وقد ومِقَه يَمِقُه بالكسر فيهما أي أحبَّه فهو وامق . واستقلَّ القومُ مضوا وارتحلوا . ويقال ظعَن أي سار ظَعْناً وظَعَناً بالتحريك ، وقرئ بهما : « يوم ظعنكم[1] » .

( أو واوِ الحالِ ) ــ كقوله[2] :

٢٠ ) سرَيْنَا ونجمٌ قد أضاءَ فمُذْ بدَا مُحيَّاكِ أخفَى ضوءَه كلَّ شارقِ[3]

والمُحَيَّا الوجه .

( أو فاءِ الجزاء ) ــ نحو : إن يذهبْ عيرٌ فعيرٌ في الرهط . عير القوم سيدهم ، ورهط الرجل قومه وقبيلته ، والرهط ما دون العشرة من الرجال لا يكون فيهم امرأة .

( أو ظرفٍ مختصٍّ ) ــ نحو : أمامك رجلٌ . فلو كان غيرَ مختص لم يَجُزْ نحو : أماماً رجلٌ .

( أو لاحقٍ به ) ــ وهو الجار والمجرور نحو : في الدار رجلٌ . ولا يجوز : في دارٍ رجلٌ ، والجملة المشتملة على فائدة نحو : قصدَك غلامُه رجلٌ[4] .

( أو بأن يكون دعاءً ) ــ نحو : « سلامٌ على إلياسين[5] » ونحو « ويلٌ

---

(١) النحل ٨٠

(٢) في ( د ) : نحو

(٣) همع الهوامع جـ ١ ص ١٠١ . والدرر جـ ١ ص ٧٦ ، والشاهد في قوله ، ونجم حيث وقع المبتدأ نكرة بعد واو الحال . قال في الدرر : ولم يعرف قائله .

(٤) قال السيوطي في الهمع جـ ١ ص ١٠١ : والحاق الجملة في ذلك بالظرف والمجرور ذكره ابن مالك . قال أبو حيان ، ولا أعلم أحداً وافقه . انتهى . قال السيوطي : وقد وافقه عَصْرِيُّه البهاء بن النحاس شيخ أبي حيان في تعليقه على المقرَّب .

(٥) الصافات ١٣٠

للمطففين[1]» .

( أو جواباً ) ـ نحو : درهمٌ ، في جواب من قال : ما عندك ؟ أي : درهمٌ عندي . فيقدَّرُ الخبرُ متأخِّراً ليطابق الجوابُ السؤالَ .

( أو واجبَ التَّصديرِ ) ـ نحو : مَنْ عندَك ؟ وكم عبدٍ[2] لزيدٍ ! .

( أو مقدَّراً إيجابُه بعدَ نفْيٍ ) ـ نحو : شَرٌّ أهرَّ ذَا نابٍ . أي ما أهرَّ ذا نابٍ إلاّ شَرٌّ ، وكذلك : شيءٌ[3] جاء بك . قال سيبويه : إنما جاز أن يبدأ به لأنه في معنى : ما جاء بك إلاّ شيءٌ . وهرير الكلب صوتُه . يقال : هرَّ هريراً وأهرَّه غيرُه .

( والمعرفةُ خبرُ النكرة عند سيبويه في نحو : كم مالُك ؟ واقصدْ رجلاً خيرٌ منه أبوه ) ـ قال المصنِّف : وإنما حكم سيبويه على كم بالابتدائية[4] وإن كانت نكرة وما بعدها معرفة ، لأن أكثر ما يقع بعد أسماء الاستفهام النكرة والجمل والظروف ، ويتعيَّنُ إذ ذاك أن يكون اسمُ الاستفهام مبتدأ نحو : مَنْ قائمٌ ؟ ومَنْ قام ؟ ومَنْ عندك ؟ فحكم على كم بالابتدائية حملا للأقل على الأكثر ، والكلام على أفعل التفضيل كالكلام على أسماء الاستفهام .

( والأصلُ تأخيرُ الخبر ) ـ ولهذا[5] امتنع : صاحِبُها في الدَّار .

( ويجوز تقديمُه إن لم يوهِمْ ابتدائيةَ الخبَر ) ـ نحو : قائمٌ زيدٌ . فإن أوهم بأن كانا معرفتين أو نكرتين لكل[6] منهما مُسَوِّغ ولا مبيِّن للمبتدأ من

---

(١) سورة المطففين آية ١

(٢) في ( د ) : وكم عبداً لزيد ؟ والمثال السابق للاستفهام أيضاً .

(٣) في النسختين ( د ، ز ) : شيء ما جاء بك . وما ذكر هنا من همع الهوامع جـ ١ ص ١٠١ ، وهو أنسب للمثال .

(٤) في ( ز ) : بالابتداء

(٥) في ( د ) : فلذلك

(٦) في ( د ) : لكل واحد منهما

الخبر ، فأيهما قدَّمتَ فهو المبتدأ نحو : زيدٌ أخوك ، وأفضلُ من زيد أفضلُ من عمرو . فإن وجد مبيِّن جاز تقديمُ الخبر كقوله :

٢ ) بنونا بنو أبنائنا . وبناتُنا بَنوهُنَّ أبناءُ الرِّجالِ الأباعدِ[1]

فبنونا خبرٌ مقدَّم ، وبنُو أبنائنا مبتدأ مؤخَّر .

( أو فاعِليةَ المبتدأ ) ـ نحو : زيدٌ قامَ . فلو قُدِّمَ قام لأوهم أن زيداً فاعل ، ولهذا إذا برز الضمير نحو : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، يجوز التقديم في الأصح .

( أو يُقْرَنْ بالفاء ) ـ نحو : الذي يأتيني فله درهمٌ . لأن الفاء دخلت لشَبهه بالجزاء ، والجزاء لا يتقدم على الشرط .

( أو بإلاّ لفظاً ) ـ كقوله تعالى : « وما محمدٌ إلاّ رسولٌ[2] » ، إنْ أنتَ إلاّ نذيرٌ[3] »

( أو معنى ) ـ كقوله تعالى : « إنما اللهُ إلهٌ واحدٌ[4] » .

( في الاختيار ) ـ وهذا تنبيهٌ على أنه قد جاء[5] الخبرُ المقرونُ بإلاّ في غير الاختيار مقدَّماً ، كقوله :

٢١ ) فياربِّ هل إلاّ بكَ النصرُ يُرتجَى عليهم ، وهل إلاّ عليكَ المُعَوَّل ؟[6]

(١) الهمع جـ ١ ص ١٠٢ والدرر جـ ١ ص ٧٦ ، قال في الدرر : استشهد به على جواز تقديم الخبر على المبتدأ مع مساواتهما في التعريف لأجل القرينة المعنوية لأن الخبر محط الفائدة . والتقدير : بنو أبنائنا بنونا أي كبنينا . . . ولم يعرف قائله .

(٢) آل عمران ١٤٤

(٣) فاطر ٢٣

(٤) النساء ١٧١

(٥) في ( ز ) : جاء تقديم الخبر

(٦) في ( د ) : أو يكون المقرون ، قال في الدرر جـ ١ ص ٧٦ : قال العيني : الاستشهاد فيه على جواز تقديم الخبر المحصور بإلاّ للضرورة . قال : والبيت من قصيدة للكميت يرثي زيد بن علي وابنه الحسين ويمدح بني هاشم .

والأصلُ : وهل المعمولُ إلاّ عليك ؟

( أو يكنْ لمقرونٍ بلام الابتداء ) ـ نحو : لزيدٌ قائمٌ . فلا يجوز : قائمٌ لزيدٌ .

( أو لضميرِ الشّأنِ ) ـ نحو : هو زيدٌ المنطلقُ . فلو أخر هو لاحتمل الشأنيَّةَ والتأكيدَ .

( أو شِبْهه ) ـ نحو : كلامى زيدٌ منطلقٌ . فلو أخر كلامى لم يبقَ له فائدة لعلمه بذكرك زيدٌ منطلقٌ أولاً أنه كلامُك .

( أو لِأداةِ استفهامٍ ) ـ نحو : أيُّ الرّجالِ عندَك ؟

( أو شرطٍ ) ـ نحو : أيُّهم يقم أقمْ معه .

( أو مضافٍ إلى إحداهما ) ـ نحو : غلامُ أيِّهم عندك ؟ وغلامُ أيِّهم يقمْ أقم معه[١] .

( ويجوزُ نحو : في داره زيدٌ إجماعاً ) ـ لأن الخبرَ منويُّ التأخير ، والمفسّرَ[٢] مقدمٌ نيةً . ونقل الصَّفّار عن الأخفش منعَها إذا رُفع زيدٌ بالمجرور .

( وكذا في داره قيامُ زيدٍ ، وفي دارها عبدُ هندٍ[٣] ، عند الأخفش ) ـ أجاز الأخفش تقديمَ الخبر المشتمل على ضمير ما أضيف إليه المبتدأ ، سواء أكان المضافُ[٤] صالحاً للحذف كالمثال الأول ، أو غير صالح له[٥] كالمثال الثاني . واختاره المصنّف ، وهو قول البصريين ، ومنعهما

---

(١) في ( د ) : نحو : صديق مَنْ أبوك ؟ وغلامُ مَنْ يكرمْنى أكرمْه . والشرط في العبارة الثانية غير واضح .

(٢) في ( د ) : فالمفسر

(٣) سقطت من ( د )

(٤) في ( د ) : المبتدأ

(٥) سقطتا من ( ز ) .

الكوفيون. ومن الأول، وهو أسهل من الثاني قولهم، في أكفانِه دَرْجُ الميّت[1].

( ويجبُ تقديمُ الخبَرِ إنْ[2] كان أداةَ استفهامٍ ) ـ نحو: كيف أنت؟ فإن لم يكن الخبرُ نفسُه استفهاماً، بل مصحوباً به نحو: زيدٌ هل ضربتَه؟ لم يجب تقديمُ الخبر بل يجوزُ.

( أو مضافاً إليها ) ـ نحو، صبيحةَ أيِّ يومٍ سفرُك؟ وصُبْحَ أي يوم السفرُ؟

( أو مُصَحِّحاً تقديمُه الابتداء بنكرةٍ ) ـ نحو: في الدار رجلٌ، وعندك امرأةٌ.

( أو دالاً بالتقديم على ما لا يُفْهَمُ بالتأخير ) ـ نحو: لله درُّك. فلو أخر الخبر لم يُفْهَمْ منه التعجُّب الذي[3] يفهم مع تقديمه.

( أو مُسْنَداً دونَ أمَّا إلى أنَّ وصلتِها ) ـ كقوله تعالى: «وآيةٌ لهم أنّا حَمَلْنا[4]». ولا يجوز: أنك فاضلٌ عندي. قيل[5]: لئلا يلتبس بالمكسورة، وهذا مذهب سيبويهِ والجمهور، وأجازه الأخفش قياساً على: أن تقومَ يعجبُني. فإن وجدت أمَّا جاز التقديمُ فتقول: أما أنك فاضلٌ فعندي: ومنه قوله[6]:

٢١ ) دَأْبِي[7] اصطبارٌ وأمَّا أنني جَزِعٌ ... يوم النَّوَى فلِوَجْدٍ كاد يَبْرِيني

---

(١) في هامش ( ز ): حاشية. ومنه قول الشاعر: بمسْعاتِه هلْكُ الفتى أو نجاتُه...

(٢) في ( د ): إذا

(٣) في ( ز ): الذي كان يفهم

(٤) يس ٤١

(٥) سقطت من ( د ).

(٦) سقطت من ( ز ).

(٧) في الهمع جـ ١ ص ١٠٣ والدرر جـ ١ ص ٧٧: عندي اصطبار. قال في الدرر: استشهد به على

وما ذكره من لزوم تقديم الخبر إذا كان المبتدأ أنَّ وصلتَها ولم توجد أمَّا، شرطه، كما قال ابن عصفور، أن يكون الخبرُ ملفوظاً به. فإن كان محذوفاً لم يلزم تقديره قبلها نحو: لولا أن زيداً قائم لقمت.

( أو إلى مقرونٍ بإلَّا لفظاً أو معنى ) ـ نحو: ما في الدَّارِ إلَّا زيدٌ. والثاني نحو: إنما في الدار زيدٌ.

( أو إلى ملتبس بضمير ما التبس بالخبر ). نحو: عندَ هندٍ مَنْ يحبُّها، وكذا قوله:

( ٢١٣ ) أهابُكِ إجلالاً ومابكِ قُدْرةٌ علَيَّ، ولكن مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُها[1]

( وتقديمُ المفسَّر إن أمكنَ مُصَحِّحٌ. خلافاً للكوفيين إلَّا هشاماً ) ـ أجاز البصريون وهشام من الكوفيين: زيداً أجلُه مُحْرِزٌ، وزيداً أجلُه أحرزَ. لتقدُّم صاحب الضمير المتصل بالمبتدأ. ومنعها جمهور الكوفيين. والحجة عليهم قوله:

( ٢١٤ ) خيراً المبتغيه حازَ وإن لم يُقْضَ فالسعيُ في الرشادِ رشادٌ[2]

( ووافقَ الكسائيُّ في جواز نحو: زيداً أجلُه محرزٌ، لا في نحو: زيداً أجلُه أحرزَ ) ـ فوافق في مسألة اسم الفاعل وخالف في مسألة الفعل. والبيت حجة عليه. ولولاه لأمكن الفرق بأن اسم الفاعل جائز التقديم فجاز تقديم معموله. والفعل والحالة هذه واجبُ التأخير فمُنع تقديمُ معموله.

= جواز تأخير الخبر بعد أمَّا إذا كان المبتدأ أنَّ وصلتها ـ كما يجوز تقديمه ـ قال: ولم أقف على قائله.

(١) في شرح شواهد العيني على شروح الألفية جـ ١ ص ٢١٣: قاله نصيب بن رباح الأكبر... قال: والضمير في حبيبها للعين. وهو مبتدأ. وملء عين خبره. وفيه الشاهد حيث يجب تأخير المبتدأ.

(٢) الشاهد فيه على ما أجازه البصريون ووافقهم ابن مالك من تقدم صاحب الضمير المتصل بالمبتدأ في قوله: خيراً المبتغيه حاز وقائله أبو الأسود.

( **فصل** ) : ( الخبرُ مفردٌ ) ـ وهو ما لعوامل الأسماء تسلط[1] على لفظه . نحو : زيدٌ قائمٌ ، وعمروٌ ضاحكٌ ، وبشرٌ منطلقٌ أبوه [2].

( وجملةٌ ) ـ وهو[3] ما تضمن جزءين بإسناد وليس لعوامل الأسماء تسلط[4] على لفظيهما أو لفظ أحدهما نحو : زيد أبوه منطلقٌ ، أو حضرَ غلامُه .

( والمفردُ مشتَقٌ ) ـ وهو الدالُ على متصّف ، مَصُوغاً كان من مصدر مستعمل كضارب ومضروب وحسن وأحسن ، أو مصدر مقدَّر كربعة .

( وغيرُه ) ـ وهو ما كان بخلاف ما تقدَّم كأسد وحجَر .

( وكلاهما ) ـ أي المشتقُ وغيرُه .

( مُغايرٌ للمبتدأ لفظاً متحدٌ به معنى ) ـ نحو : زيدٌ ضاربٌ ، وهذا زيدٌ .

( ومتحدٌ به لفظاً دالٌ على الشهرة وعدم التغيرُ ) ـ كقول بعض طيء :

) خليلي خليلي دون ريب وربما[5] ألانَ امرؤٌ قولاً فظُنَّ خليلا

أي خليلي من لا أشك في صحة خلته ، ولا يتغير في حضوره ولا غيبته ؛ وقول أبي النجم[6] :

) أنا أبو النجم وشعري شعري[7]

---

(١) في ( د ) : تسليط عليه لفظاً

(٢) سقطت من ( د )

(٣) في ( ز ) : وهي

(٤) في ( د ) : تسليط

(٥) في ( د ) : فربما . والشاهد في البيت اتحاد الخبر والمبتدأ لفظاً للدلالة على الشهرة وعدم التغير . ولا يعرف قائله .

(٦) في ( د ) : وقال أبو النجم .

(٧) في الدرر جـ ١ ص ٣٥ : استشهد به على عدم مغايرة الخبر للمبتدأ للدلالة على الشهرة . أي
=

أي : شعرى على[1] ما ثبت في النفوس من جزالته .

( ومغايرٌ له مطلقاً . دالٌ على التساوي ) ـ أي على التساوي في الحكم .

( حقيقةً ) ـ كقوله تعالى : « وأزواجُه أمهاتُهم[2] » أي أزواجه صلى الله عليه وسلم في التحريم والاحترام مثل أمهات المؤمنين .

( أو مجازاً ) ـ كقوله :

( ٢١٧ ) ومجاشع قصبٌ هوَتْ أجوافها لو يُنْفَخُون من الخؤورة طارُوا[3]

يقال : خار الرجلُ يخور خُؤورةً ضعُف وانكسر .

( أو قائمٌ مقامَ مضافٍ ) ـ كقوله تعالى : « ولكنَّ البِرَّ من آمنَ باللهِ[4] » أي : بِرُّ مَنْ آمن بالله . وقوله تعالى[5] : « هُمْ درجاتٌ عند اللهِ[6] » أي ذوو درجات .

( أو مُشْعِرٌ بلزوم حالٍ تُلْحِقُ العينَ بالمعنى ) ـ نحو : زيدٌ صومٌ . جعلته نفس الصوم مبالغةً . ولا يصح أن يكون التقدير : ذو صوم ، لأن هذا يصدق على من صام ولو يوماً ، وذاك[7] إنما يصدق على المُدْمِن .

( والمعنى بالعين ) ـ نحو : نهارُه صائم . ومنه قوله تعالى : « والنهارَ مُبْصِراً[8] » .

= شعرى الآن هو شعرى المشهور المعروف بنفسه . والبيت لأبي النجم . وبعده :

تنام عيني وفؤادي يسري مع العفاريت بأرض قفر

(١) سقطت من ( ز )

(٢) الأحزاب ٦

(٣) الشاهد فيه مجيء الخبر مغايراً للمبتدأ مطلقاً ، مع دلالته على التساوى مجازاً في قوله : ومجاشع قصب أي كالقصب الأجوف . ولم أعرف قائله .

(٤) البقرة ١٧٧

(٥) سقطت من ( د )

(٦) آل عمران ١٦٣

(٧) في ( د ) : وذلك .

(٨) يونس ٦٧

( مجازاً ) ـ راجع إلى مسألة العين بالمعنى والمعنى بالعين .

( ولا يتحمَّلُ غيرُ المشتقِّ ضميراً ) ـ فإذا قلت : هذا زيدٌ . فلا ضمير في زيد ، إذ لا إشعار له بفعل .

( ما لم يؤول بمشتق ) ـ أي فيتحملُ إنْ أُوِّل بمشتق ، نحو : زيدٌ أسدٌ . أي شجاع . ففي أسد ضمير مستتر ، وكذلك في البُلَـكاء في قوله :

تُخَبِّرنا بأنك أحـوذيٌّ ... وأنتَ البُلْسُكاءُ بنَا لصُوقا[1]

والبلسكاءُ حشيشة تلصق بالثياب كثيراً ، والأحوذيُّ الخفيف في الشيء[2] يحذقُه ، عن أبي عمرو ، وقال الأصمعي : الأحوذي المشمِّر في الأمور ، القاهر لها ، الذي لا يشِذُّ عنه شيء[3] منها .

( خلافاً للكسائي ) ـ في قوله إن الجامد يتحمل الضمير وإن لم يؤول بمشتق ، ونقل ابن العلج هذا القول[4] عن الكوفيين كلهم وعن الرماني ، وهو[5] دعوى لا دليل عليها .

( ويتحمله المشتقُّ خبراً ) ـ نحو : زيدٌ منطلقٌ .

( أو نعتاً ) ـ نحو : مررتُ برجلٍ كريمٍ .

( أو حالاً ) ـ نحو : جاء زيدٌ راكباً[6] .

( ما لم يرفع ظاهراً لفظاً ) ـ نحو : الزيدان قائمٌ أبوهما .

( أو محلاً ) ـ نحو : زيدٌ ممرورٌ به .

---

(١) الشاهد فيه على تحمُّل غير المشتق ضميرا إذا أمكن تأويله بمشتق في قوله : وأنت البُلْسُكاء ، أي أنت لاصق بنا لصوق البلسكاء . وفي اللسان ( بلسك ) أن البيت لأبي العميثل .

(٢) في ( د ) : في المشى لحدته .

(٣) في ( ز ) : منها شيء

(٤) سقطت من ( د )

(٥) في ( د ) : وهي

(٦) في ( ز ) : ضاحكا

( ويستكنُّ الضميرُ إن جرى متحمِّلُه على صاحبِ[1] معناه ) ـ نحو : زيدٌ هندٌ ضاربتُه . أي هي . وظاهر كلامه وجوب استتاره حينئذ . وعلى هذا إذا قلت: ضاربته هي كان[2] هي تأكيداً للضمير المستتر . ولا يجوز كونُه[3] فاعلاً بالصفة .[4] وقد أجاز سيبويه في نحو : مررتُ برجلٍ مكرمك هو . الوجهين .

( وإلاَّ برز ) ـ أي وإلاَّ يجر متحملُه على صاحب معناه ، بل على غيره برز ، سواء أخيفَ اللّبسُ نحو : زيدٌ عمروٌ ضاربُه ، أم أمنَ نحو : زيدٌ هندٌ ضاربُها . وليس المرادُ بقوله : برز وجُوبَ بروزه[5] فيكون هذا مذهبَ البصريين ، لأن قوله بعد هذا : وقد يستكن . . . الخ برفعه . بل المرادُ جوازُ بروزه[5] لقوله : وقد يستكن .

وهذا البارز في الصورتين مرفوعٌ بالصفة على الفاعلية . وليس[6] توكيداً . وليس يتم هذا إلاَّ على طريقة البصريين[7] . وأما على طريقة الكوفيين فيتعين هذا عند خوف الّلبس . وأما عند الأمن فينبغي[8] أن يجوز كونُه مرفوعاً بالصفة على الفاعلية . وكونه توكيداً للضمير المستتر فيها . لأنهم يجيزون الاستتار فيقولون : زيدٌ هندٌ ضاربُها . فإذا أتيت بهو احتمل كونُه ذلك المستتر ، واحتمل كونُه توكيداً له . وتظهر فائدة هذا في التثنية والجمع . فعلى طريقة البصريين ، تقول : الهندان الزيدان ضاربتُهما هما ، والهنداتُ

(١) سقطت من ( د )
(٢) في ( د ) : كانت
(٣) في ( د ) : أن يكون
(٤) زاد هنا في ( د ) : وقد أجاز سيبويه كونه فاعلاً بالصفة . وهو نفس ما تفيده العبارة التالية .
(٥) في ( د ) : إبرازه .
(٦) سقطت هذه العبارة من ( د )
(٧) سقط من ( ز ) : وليس يتم هذا إلاَّ
(٨) في ( د ) : فيتعين

الزيدون ضاربتُهم هُنَّ . فإفراد ضارب لرفعه الظاهر . وعلى طريقة الكوفيين إن رفعت الضمير البارز على الفاعلية فكمذهب البصريين ، وإن رفعته توكيداً للمستتر قلت : ضاربتاهما[1] هما ، وضارباتُهم هُنَّ لكن المسموع من لسان العرب الإفراد ، إلاّ في لغة : أكلوني البراغيث . وينبغي أن يحمل قول المصنِّف : متحمّلُه ، على ما هو أعم من الصفة والفعل ، وقد صرح هو في شرحه بوجوب الإبراز في الفعل عند خوف اللبس نحو : غلامُ زيدٍ يضربُه هو ، إذا أردت أن زيداً يضرب الغلام . وما قاله هو الحق ، إذ لا فرق[2] بين الصفة والفعل .

وأما ما قاله غيرُه من أنه لا يجب إبرازه ، بل إذا خيف اللبس أزيل بتكرير الظاهر الذي هو الفاعل نحو : زيدٌ عمرو يضربُه زيدٌ ، فضعيف ، لأن وضع الظاهر موضع المضمر في غير موضع التفخيم ضعيف .

( وقد يستكن إن أمن اللّبسُ ، وفاقاً للكوفيين ) ـ فتقول ، زيدٌ هندٌ ضاربُها هو ، وزيدٌ هندٌ ضاربُها . بدون هو . ومن الأول قوله :

(٢١٩) لكلّ إلْفَيْنِ بَيْنٌ بعدَ وصلِهمَا ... والفرقدان حِجاهُ مُقْتَفيهِ هُمَا[3]

حِجا كلِّ شيء ناحيتُه . ونحوه :

(٢٢٠) غَيْلانُ ميّةُ مشغوفٌ بها هو مُذْ ... بَدتْ له فحجاه بانَ أو كربَا[4]

ومن الثاني ما حكى الفراء عن العرب . كلُّ ذي عين ناظرةٌ إليك . أي

---

(١) في ( د ) : ضاربتهما هما ، وهو سهو ، لأن هذا مرّ في الأمثلة السابقة .

(٢) في ( د ) : ولا فرق

(٣) الشاهد فيه على جواز انفصال الضمير إذا رفع بصفة جَرَتْ على غير صاحبها في قوله : والفرقدان حجاه مقتفيه هما ، ولم أعرف قائله .

(٤) سقط هذا البيت من ( ز ) ، والبيت لذي الرمة ملحقات ديوانه ص ٦٦١ . قال في الدرر جـ ١ ص ٣٩ : استشهد به على تعين انفصال الضمير إذا رفع بصفة جرت على غير صاحبها في قوله : غيلان مية مشغوف بها هو .

هي ؛ فناظرة خبر كُلّ ، وهي لعين ، واستتر الضمير . وعليه قوله تعالى : « فظلت أعناقُهم لها خاضمين[١] » . فخاضمين لأصحاب الأعناق وجرى على الأعناق ، واستتر[٢] الضمير ، أي خاضمين هم . وهذا الحكم ثابت للضمير الجارى متحمّلةُ على غير مَنْ هو له ، سواء كان خبراً أو نعتاً أو حالاً .

( والجملة اسمية وفعلية ) ـ نحو : زيدٌ أبوه منطلقٌ ، أو[٣] ما أبوه منطلقٌ ، أو مَنْ يقم أقم معه ، ونحو : زيدٌ قام أو يقوم أو سيقوم أو سوف يقوم ، أو إن يقم أقم أو أيهم تكرم أكرم[٤] .

( ولا يمتنع كونُها طلبيةً ، خلافاً لابن الأنباري وبعض الكوفيين ) ـ فيجوز زيدٌ اضربْه . خلافاً لهم . والحجة عليهم السماع ؛ قال الشاعر ، وهو رجل من طيئ :

( ٢٢١ ) قلبُ مَنْ عِيلَ صبرُه كيف يسلو ؟ صالياً نار لوعةٍ وغرام[٥]

ومعنى عيل صبره غُلِب صبره من عالني الشيء يعولني إذا غلبني .

( ولا قَسميَّة ، خلافاً لثعلب ) ـ فتقول : زيدٌ لأضربنّه . والحجة عليه[٦] القرآن ، قال الله تعالى : « والذين جاهدوا فينا لنهدينَّهم سبُلنا[٧] » ، « والذين آمنوا وعملوا الصالحات لندخلنَّهم[٨] » . وقول[٩] الشاعر :

---

(١) الشعراء ٤

(٢) في ( د ) : فاستتر .

(٣) سقطت هذه العبارة من ( د )

(٤) في ( ز ) : أكرمه

(٥) في الدرر جـ ١ ص ٧٣ : استشهد به على جواز الإخبار بالجملة الطلبية ، واستشهد به أبو حيان عند قول التسهيل : « والجملة اسمية وفعلية ، ولا يمتنع كونها طلبية . . . »

(٦) سقطت من ( ز )

(٧) العنكبوت ٦٩

(٨) العنكبوت ٩

(٩) في ( د ) : وقال

١ ) جشأتْ فقلتُ اللّذْ خَشيتِ ليأتيَنْ     وإذَا أتاكِ فلاتَ حينَ مناص[1]

يقال : جشأت نفسي جشوا إذا نهضت إليك ، وجاشت من خوف أو فزع .

( ولا يلزمُ تقديرُ قول قبل الجملة الطلبية ، خلافاً لابن السرَّاج ) ـ فإذا قلتَ : زيدٌ اضربْه . فالتقدير عنده : زيدٌ أقول لك : اضربْه . وذلك القول المقدَّر[2] هو الخبر ، وهذا المذكور معموله ، وذلكَ حتى لا تجعل الجملة الطلبيةَ خبراً ، لأن الخبر ما[2] يحتمل الصدق والكذب ، وهو ضعيف ، لأن لفظ الخبر مشترك بين ما ذكر وبين ثاني جزءى[3] الجملة الاسمية ، وقد أجمع على وقوع هذا مفرداً ، وهو لا يحتمل الصدق والكذب ، نحو : زيدٌ قائمٌ ، وكيفَ[2] زيدٌ ؟ والجملة واقعة موقعه ، فلا يمتنع كونُها مثلَه .

( وإن اتحدَتْ بالمبتدأ معنى هي ) ـ أي الجملة .

( أو بعضُها ) ـ أي أو اتحدَ بعضُ الجملة بالمبتدأ معنى .

( أو قام بعضُها مقام مضاف إلى العائد ، استغنَتْ عن العائد[4] ) ـ فالأول نحو : هِجِّيَرى[5] أبي بكر : لا إله إلاّ الله . أي قوله في الهاجرة ، ونحو : هو زيدٌ مُنْطَلِقٌ ؛ والثاني كقوله تعالى : « ولباسُ التقوى ذلك خيرٌ[6] » ، « والذين يُمَسِّكُون بالكتابِ وأقامُوا الصَّلاةَ ، إنَّا لا نضيعُ أجرَ

---

(١) في شرح شواهد المغني للسيوطي ص ٢٨١ :

جشأت فقلت اللّذْ خشيت لكائن     ولئن أتاكِ فلات حين مناص

ولم يذكر قائله .

(٢) سقطت من ( د )

(٣) في ( د ) : وبين جزء الجملة الاسمية

(٤) في ( د ) : عن عائد

(٥) هِجِّيَرى الشخص دأبه وشأنه .

(٦) الأعراف ٢٦

المصْلِحين[1] » ، ونحو : « وأصحابُ اليمينِ ما أصحابُ اليمين[2] » ، والثالث كقوله تعالى : « والذين يُتَوفَّون منكم ويَذَرون أزواجاً يتربَّصْنَ بأنفسهن[3] » ، المعنى : يتربصن أزواجهم ، فأقيم ضمير الأزواج مقام الأزواج المضاف إلى ضمير الذين .

( وإلاّ فلا ) ـ أي وإلا تتحد الجملة بالمبتدأ معنى ، لا هي ولا بعضها ، ولا يقم[4] بعضُها مقامَ مضافٍ إلى العائد ، لا تستغني عن العائد ، نحو : زيدٌ أبوه منطلقٌ ، أو انطلقَ أبوه .

( وقد يُحذَفُ ) ـ أي العائد من الجملة .

( إن عُلِمَ ) ـ تحرز من نحو : زيدٌ ضربتُه في داره . فلا يجوز حذف هاء ضربتُه ، إذ لا يُدْرَى أحُذِفَ شيءٌ أم لا .

( ونُصِبَ بفعلٍ ) ـ نحو :

( ٢٢٣ ) ثلاثٌ كلُّهنَّ قتلتُ عمداً فأخزى الله رابعةً تعودُ[5]

أي قتلتُهنَّ ، واحترز مما[6] رُفع بفعل ، فإنه لا يُحذَف ، نحو : الزيدان قاما ،

---

(١) الأعراف ١٧٠

(٢) الواقعة ٢٧

(٣) البقرة / ٢٣٤ . قال القرطبي في تفسير هذه الآية : أي والرجال الذين يموتون منكم ويذرون أزواجا أي زوجات . فالزوجات يتربصن ... وقال الفارسي : تقديره : والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بعدهم ...

(٤) في ( د ) : ولا يقوم

(٥) الشاهد السابع والخمسون من شواهد خزانة الأدب للبغدادي جـ ١ ص ٣٣١ . وهو من شواهد سيبويه ، قال : والشاهد فيه حذف عائد المبتدأ : « كلهن » من جملة الخبر : « قتلت » حذفاً قياسياً عند الفراء . قال الأعلم : استشهد به سيبويه على رفع « كل » مع حذف الضمير من الفعل « قتلت » . قال : والتقدير : قتلتها ، لأن كُلًّا المضافة إلى المعرفة يكون عائدها مفرداً . والبيت لا يعرف قائله .

(٦) في ( د ) : بما

أو بغيره نحو : زيدٌ هو قائمٌ .

( أو صفةٍ ) ـ فتقول : الدرهم أنا معطيك ، أي معطيكه . ومنه قوله :

٢٢٤ ) غِنَى نفسي العفافُ المغني و الخائفُ الإملاقَ لا يستغني[1]

أي غنى نفسي العفاف المغنيه . فيحتمل[2] كون العفاف غنى نفسي ، ويحتمل كون غنى نفسي مبتدأ لإضافته . والعفافُ مبتدأ ثانياً ، والمغنيهِ خبره ، والجملة خبر غنى . والمعنى[3] : غنى نفسي العفاف يغنيه .

وفُهم من قوله : ونُصب بفعل أو صفةٍ أن المنصوب بغيرهما لا يُحذَف ، وهو المنصوب بحرف نحو : زيدٌ إنه قائمٌ .

( أو جُرَّ بحرف تبعيض ) ـ نحو : السمنُ منَوان[4] بدرهم . أي منوان منه . وكقول الخنساء :

٢٢٥ ) كأن لم يكونوا حِمىً يُتَّقَى إذِ الناسُ إذ ذاك من عزَّ بزَّا[5]

أي مَنْ عزَّ منهم ، بزَّهُ يبزُّه بزاً سلَبه . وفي المثل : مَنْ عزَّ بزَّ ، أي من غلَب أخذ السَّلَب .

( أو ظرفيةٍ ) ـ كقوله :

٢٢٦ ) فيومٌ علينا ، ويومٌ لنا ويومٌ نُساءُ ، ويومٌ نُسَرّ[6]

---

(١) لم أجد البيت فيما تحت يدي من كتب الشواهد . والشاهد في حذف العائد من « المغني » أي المغنيه .

(٢) في ( ز ) : فيحتمل كون العفاف مبتدأ . والمغنيه مبتدأ ثانياً . وغنى نفسي خبر الثاني . والجملة خبر العفاف .

(٣) في ( ز ) : والمعنى : الذي يغنيه العفاف غنى نفسي

(٤) سقطت من ( د )

(٥) شرح شواهد المغني للسيوطي ص ٨٨ قال : والبيت للخنساء بنت عمرو بن الشريد ـ ديوانها ص ٨١ .

(٦) في الدرر جـ ١ ص ٧٦ ، استشهد به ـ أي السيوطي في همع الهوامع ـ على مجيء المبتدأ نكرة

أي نساء فيه ونسر فيه .

( أو بمسبوقٍ مماثل لفظاً ومعمولاً ) ـ كقوله :

( ٢٢٧ ) أصخْ فالذي توصي به أنت مفلح فلا تكْ إلَّا في الفلاح منافسا[١]

أي أنت مفلح به ، فحذف به لسبق به في : توصى به ، أصاخ استمع .

( أو بإضافةِ اسمِ فاعلٍ ) ـ كقوله :

( ٢٢٨ ) سبل المعالي بنو الأعلَيْن سالكة والإرثُ أجدرُ مَنْ يحظَى به الولدُ[٢]

أي سالكتها . وفُهم من كلامه[٣] أن المجرور بإضافة غير صفة لا يحذف كالمجرور بحرف غير ما ذكر ، وذلك نحو : زيدٌ أبوه قائمٌ[٤] ، وزيدٌ مررتُ

( وقد يُحذَفُ[٥] بإجماع إن كان مفعولا به والمبتدأ كل ) ـ كقراءة ابن عامر : « وكلٌّ وعدَ اللهُ الحُسْنَى[٦] » أي وعدَهُ .

( أو شبهُه في العموم والافتقار ) ـ وذلك كلُّ مفتقِر أعم من موصول وغيره نحو : أيُّهم سألني أُعطِيَ ، ونحو : رجلٌ يدعُو إلى خيرٍ أجيبُ . أي أعطيه ، وأجيبه .

( ويَضْعُفُ ) ـ أي الحذفُ .

= محضة في مقام التنويع . قال : وفيه استشهاد آخر وهو حذف رابط الجملة المخبر بها إذ الأصل : نساء فيه ونسر فيه . وهو نفس الشاهد هنا في شرح التسهيل . والبيت من قصيدة للنمر بن تولب الصحابي .

(١) الشاهد فيه كالذي قبله . حذف رابط الجملة المخبر بها . إذ الأصل : أنت مفلح به . فحذف به لسبق مماثل لفظاً ومعمولاً هو به في قوله : توصي به . ولم أعرف قائله

(٢) الشاهد فيه كسابقيه . حذف الرابط في قوله : سالكة لإضافة اسم الفاعل . أي : سالكتها . ولم أعرف قائله .

(٣) في ( د ) : من قوله

(٤) في ( د ) : زيد قام أبوه

(٥) في هامش ( ز ) : أي ضميراً لمبتدأ

(٦) الحديد ١٠

( إن كان المبتدأ غيرَ ذلك ) ـ كقراءة السلميّ : « أفحكمُ الجاهليّة يبغُون[1] » برفع حكم . أي يبغونه .

( ولا يُخَصُّ[2] جوازُه بالشّعر، خلافاً للكوفيين ) ـ للقراءة السابقة . وحاصل كلامه :[3] أنه يجوز اختياراً ، ولكنه ضعيف ، وزعم أن هذا مذهبُ البصريين ، وأن الكوفيين لا يجيزون حذفَه مع بقاء الرفع إلاّ في الاضطرار .

( ويُغْنِي عن الخبرِ باطِّرادٍ ظرفٌ ) ـ نحو : زيدٌ عندك ، والقتالُ يوم الجمعة .

( أو حرفُ جرٍّ ) ـ زيدٌ في الدّار .

( تامٌّ ) ـ كما مثل . وتحرز من الناقص وهو ما لا يفهم بمجرد ذكره وذكر معموله ما يتعلَّقُ به . نحو : زيدٌ بك أو فيك . من قولك : زيدٌ واثقٌ بك أو راغبٌ فيك . فهذا لا يغني عن الخبر ، إذ لا فائدة فيه .

( معمولٌ في الأجود لاسم فاعل كونٍ مطلق ) ـ فكلٌّ من الظرفِ والجارِّ والمجرور المخبَر بهما متعلّقٌ بمحذوفٍ . واختار المصنف كونَه وصفاً . فالتقدير : زيدٌ كائنٌ عندك أو في الدار . وذلك لأن الأصلَ في الخبر الإفرادُ ، وأيضاً فلما صرِّح به كان كذلك ، كقوله :

فأنتَ لدىَ بحبوحةِ الهُونِ كائنُ[4]

( ٢٢٩

ونبَّه بمُطْلَقٍ على أن اسم فاعلِ كونٍ مقيَّدٍ كضارب لا يُغْنِي عنه مجردُ

---

(١) المائدة ٥٠

(٢) في ( د ) : ولا يختص

(٣) في ( د ) : اختياره .

(٤) في الدرر جـ ١ ص ٧٥ ، صدره : لك العِزُّ إن مولاك عزَّ وإن يَهُنْ

قال : استشهد به على ترجيح تقدير المفرد مع الظرف والمجرور المخبر بهما . . . ونصُّ ابن مالك : ( معمول في الأجود لاسم فاعل كون مطلق ) . ولم يعرف قائله .

ذكرِ الظَّرفِ.

( وفاقاً للأخفش تصريحاً، ولسيبويه إيماء ) ـ وهو القول الصحيح، لما سبق.

( لا لفعله ) ـ ونُسِبَ إلى سيبويه، وهو قول الفارسيّ والزمخشريّ والتقدير عندهم: زيدٌ استقرَّ عندك، أو في الدَّار، لأن الأصل في العمل للأفعال[١].

( ولا للمبتدأ ) ـ ونسبه ابنُ أبي العافية وابنُ خروف إلى سيبويه، وهو ضعيف، لأن الناصبَ إمّا فعلٌ أو[٢] شبهُه، والمبتدأ لا يشترط فيه ذلك.

( ولا للمخالفة ) ـ وهو قول الكوفيين، وهو ضعيف، لأن المخالفة لو اقتضت النصبَ لانتصبَ زيدٌ في: زيدٌ خَلْفَك.

( خلافاً لزاعمي ذلك ) ـ لما سبق ذكره.

( وما يُعْزَى للظرفية من خَبريَّةٍ وعَملٍ فالأصحُّ كونُه لعاملِه ) ـ وهذا مذهبُ ابن كيسان، وظاهرُ كلام السيرافي؛ فإذا قلت: زيدٌ خلفك، أو في الدَّار، فالخبرُ في الحقيقة عاملُ هذا الظرف. وتسمية هذا خبراً تجوُّز، لأن ذلك المحكومُ به حقيقةً. وكذا[٣] لو قلت: خلفك أبوه، أو في الدار أبوه، فرفعتَ بعد الظرف فالمرفوعُ معمولٌ للمحذوفِ حقيقةً[٤]، لأن الأصل في العمل للأفعال[١] أو للأسماء[٥] المأخوذة منها. ونسبةُ العمل إلى الظرفِ تَجوُّز. وذهب أبو عليّ وابن جِنّي إلى انتقال الحكم إلى الظرف والجار والمجرور. والمُرادُ بقول المصنِّف: الظرف، يشمل[٦] الظرف والجار والمجرور، إذ كل

(١) في ( د ): الأفعال

(٢) في ( د ): وإمّا

(٣)(٤) سقط ما بين الرقمين من ( د )

(٥) في ( د ): أو الأسماء

(٦) في ( د ): ما يشمل

حكم ثبت للظرف ثبت للجار والمجرور .

( وربما اجتمعا لفظاً[1] ) ـ كقوله :

لكَ العِزُّ إن مولاك عزَّ وإن يَهُنْ فأنت لدَى بحبوحةِ الهُونِ كائنُ[2]

البحبوحة الوسط . يقال : هو في بحبوحة الدَّار أي في وسطها .

( ولا يغني ظرفُ زمانٍ غالباً عن خبرِ اسمِ عينٍ ) ـ فلا يقال : زيدٌ اليومَ . لعدم الفائدة . وهذا بخلاف اسم المعنى نحو : القتالُ اليومَ . وبخلاف ظرف المكان نحو : زيدٌ خلفكَ . واستظهر بقوله : غالباً . على ما جاء فيه الإخبارُ باسم الزَّمان عن العين وليس مما سيذكره . كقول امرئ القيس : اليومَ خمرٌ وغداً أمرٌ .

( ما لم يُشْبِه اسمَ المعنى بالحُدوث وقتاً دونَ وقتٍ ) ـ كقولهم : الليلة الهلال . والرطب شهْريْ ربيع . والطيالسة ثلاثة أشهر .

( أو تعم[3] إضافة معنى إليه ) ـ أي إلى العين . وفي بعض النسخ : أو تنوى إضافةُ معنى إليه . وذلك نحو : أكلَّ يوم ثوبٌ تلبسه . أي تجدّدُ ثوباً[4] . ومنه :

أكلَّ عامٍ نَعمٌ تَحْوونَهْ يُلْحِقُه قومٌ وتَنْتِجُونَهْ[5]

أي إحراز نَعم . يُلْقِحُه قومٌ مجاز من قولهم : ألقح الفحلُ الناقةَ . والريحُ

---

(١) أي الظرف ومتعلقه

(٢) سبق الحديث عن البيت . والشاهد هنا اجتماع الظرف ومتعلقه لفظاً .

(٣) في ( د ) : أو تغنى

(٤) في ( د ) : ثوب

(٥) في خزانة الأدب للبغدادي جـ ١ ص ٢٦٧ : هو من شواهد سيبويه . على أنه بتقدير : جواية نعم . ليصح الإخبار عن اسم العين باسم الزمان . وقدره ابن الناظم في شرح الخلاصة : إحراز نعم . وقدره ابن هشام : نهبُ نعم . . . وقال شراح أبيات سيبويه : هو لقيس بن حصين الحارثي .

السَّحابةَ . ويقال : نُتجت الناقةُ على ما لم يُسَمَّ فاعلُه تُنْتَجُ نتاجا ، وقد نَتَجها أهلُها نَتْجاً[1] . قال الكميت :

( ٢٣٢ ) وقال المذمِّرُ للناتجين ... متى ذَمَّرتْ قبلي الأرجلُ[2]

التذميرُ أن يُدخِلَ الرجلُ يدَه في حيَا الناقةِ ـ أي رحِمِها ، وجمعُه أحْيِيَة[3] . لينظر أذكَرٌ جنينُها أم أنثى . والمذمر من الكاهل والعنق وما حوله إلى الذفرى وهو الذي يذمر المذمر .

( أو يَعُمّ . واسمُ الزمان خاصٌّ ) ـ نحو : نحن في شهر كذا .

( أو مسئولٌ به عن خاصٍّ ) ـ نحو : في أي الفصول نحن ؟

( ويُغْنِي ) ـ أي ظرفُ الزمان .

( عن خبر اسم معنى مطلقاً ) ـ أي سواء أوقع[4] المعنى في جميعه أم في بعضه .

( فإن وقع في جميعه أو أكثره وكان نكرة رُفع غالباً ) ـ كقوله تعالى : « وحملُه وفِصالُه ثلاثون شهراً[5] » ، وقوله تعالى : « الحجُّ أشهرٌ معلوماتٌ[6] » .

فإن كان معرفة جاز الرفعُ والنصبُ باتفاق من البصريين والكوفيين ، نحو : قيامُكَ يوم الخميس أو اليوم . والغالبُ النصبُ .

( ولم[7] يمتنع نصبُه ولا جرُّه بفي ، خلافاً للكوفيين ) ـ فيجوزُ عند

---

(١) في ( د ) : نتاجاً

(٢) هذا تمثيل للفظ نتج واسم الفاعل منه ناتج في قوله للناتجين ، والبيت للكميت كما هو مبين بالشرح .

(٣) سقطت العبارة بين الفاصلتين من ( د ) .

(٤) في ( د ) : سواء وقع اسم . .

(٥) الأحقاف ١٥

(٦) البقرة ١٩٧

(٧) في ( د ) : ولا يمتنع

البصريين في المنكَّرِ مع الرفع النصبُ والجرُّ بفي ، قال المصنِّف : ويمنعُ الكوفيون النصبَ والجرَّ بفي ، ومستندُهم صونُ اللفظ عما يوهم التبعيضَ مما يُقْصَدُ به الاستغراقُ . وهذا مبنيٌّ على قول بعضهم إنَّ في للتبعيض ، حكاه السيرافي ، وليس بصحيح ، فإنَّ في للظرفية بحسب الواقع في مصحوبها ، ولهذا صحَّ : في الكيس درهمٌ ، وفي الكيس ملؤهُ من الدراهم .

( وربَّما رُفِعَ خبراً الزَّمانُ الموقوعُ في بعضه ) ـ أي سواء كان معرفةً أو نكرةً . نحو : الزيارةُ يومَ الخميس أو يومُ[1] والنصبُ أجودُ ، وأكثرُ من الرفع ، وهما جائزان اتفاقاً .

( ويُفْعَلُ ذلك ) أي الرفعُ .

( بالمكانِّي المتصرِّفِ ) ـ تحرز من غير المتصرف نحو : عندك ، فإنَّ رفعَه ممتنع .

( بعد اسم عين ، راجحاً إن كان المكانِّيُّ نكرةً ) ـ نحو : المسلمون جانبٌ والمشركون جانبٌ . وراجحاً حالٌ من ذلك . والكوفيون كالبصريين في إجازة الرفع والنصب في هذا ، وناقلُ لزوم رفعه عن الكوفيين واهم .

( ومَرْجُوحاً إن كان معرفةً ) ـ نحو : زيدٌ خلفك ، وداري خلف دارك[2] . فيجوزُ رفع خلفك ونحوه عند البصريين ، والمختارُ عندهم نصبُه ، ولا فرق بين كون[3] المخبَرِ عنه اسم مكانٍ أو ذاتٍ غيره كما سبق تمثيله . وإعرابُ مرجوح كإعراب راجح .

( ولا يُخَصُّ رفعُ المعرفة بالشعر أو بكونه بعد اسم مكان ، خلافاً للكوفيين ) ـ منع الكوفيون الرفعَ في المثالِ الأول ونحوه في غير الشعر ،

---

(١) أي يومُ الخميس بالرفع

(٢) في ( د ) : خلف دار زيد

(٣) في ( د ) : أن يكون

وأجازوه في المثال الثاني ونحوه مطلقاً .

( ويكثُر رفعُ المؤقَّتِ ) ـ وهو المحدودُ كيوم ويومين وفرسخ وميل .

( المتصرِّفِ ) ـ تحرز من غيره كضحوة معيَّناً .

( من الظرفين ) ـ أي ظرف الزمان وظرف المكان .

( بعدَ اسمِ عينٍ مُقدَّرٍ إضافةُ بُعدٍ إليه ) ـ نحو : زيدٌ مِنَّا[1] يومان أو فرسخان ، أي بُعْدُ زيدٍ .

( ويتعينُ النصبُ في نحو : أنتَ مِنّي فرسخَيْنْ . بمعنى : أنت من أشياعي ما سرنا فرسخين ) ـ وذلك لأن مِنّي خبرُ أنتَ . أي كائنٌ مِنّي . أي من أتباعي وأشياعي ، كقوله تعالى : « فَمَنْ تَبِعَنِي فإنَّه مِنِّي[2] » . وحينئذ يتعيَّنُ نصبُ فرسخَين على الظرفية ، بخلاف : زيدٌ مِنّي فرسخان . على تقدير : بُعْدِ زيدٍ مِنّي فرسخان . وقول المصنِّف : ما سرنا فرسخَيْنْ ، تفسير معنى لقول[3] سيبويه : مادُمْتَ تسيرُ فرسخَيْنْ . والناصبُ للظرف الخبرُ ، لا هذا المذكورُ ، كحذف الموصول وصلته وإبقاء المعمول .

( ونصبُ اليوم إن ذُكر مع الجمعة ونحوها مما يتضمَّنُ عملاً ) ـ كالسبت والعيدِ والفِطْر ، لأن في الجمعة معنى الاجتماع ، وفي السبت معنى القطع ، وفي العيد معنى العَوْد ، وفي الفطر معنى الإفطار .

( جائزٌ ) ـ فتقول : اليومَ الجمعةُ ، واليومَ السبتُ . بنصب اليوم ، وكذا الباقي اتِّفاقاً ، لأن ذكرها منبِّهٌ على عملٍ يقعُ في اليوم .

( لا إنْ ذُكر مع الأحدِ وغيرِه مما لا يتضمَّنُ عملاً ) ـ كالاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس . فتقول : اليومُ الأحدُ ، برفع اليوم ، وكذا الباقي ، ولا

---

(١) في ( ز ) : منى

(٢) ابراهيم ٣٦

(٣) في ( د ) : قول

يجوز النصب .

( خلافاً للفراء وهشام ) ـ في إجازتهما النصبَ على معنى الآن الأحد وهو ضعيف ، لأن الأحد بمنزلة الأول والاثنين بمنزلة الثاني ، والثلاثاء بمنزلة الثالث والأربعاء بمنزلة الرابع ، والخميس بمنزلة الخامس ، فيتعيَّنُ الرَّفْعُ ؛ لئلا يخبر بظرف الزمان عن العين .

( وفي الخَلْفِ مُخْبراً به عن الظَّهْرِ رفعٌ ونصبٌ ) ـ فمن قال : ظهرُك خلفك . برفع خلفك ، فوجهه أن الخلف في المعنى الظهر ، ومن نصبَه جعله ظرفاً .

( وما أشبههما كذلك ) ـ فتقول : رِجْلاك أو نعلاك أسفلك . برفع أسفل ونصبه على ما تقدم . وقرئ : « والركبُ أسفل منكم [1] » بالرفع والنصب .

( فإن لم يَتصرَّف كالفوق والتحت لزمَ نصبُه ) ـ فتقول : رأسُك فوقَك ، وتحتَك رجلاك . بنصب فوق وتحت ، لأنهم لم يستعملوهما إلاّ ظرفَيْنْ .

( ويُغني عن خبر اسم عين باطراد مصدرٌ يؤكّدهُ مكرراً ) ـ نحو : زيدٌ سيراً سيراً . والأصل : يسيرُ سيراً . فحذَف الفعلَ ، واستغنَى بمصدره ، وجعل تكريرَه بدلاً من اللفظ بالفعل ، فلزم إضمارُه .

( أو محصوراً ) ـ نحو : إنما أنتَ سَيْراً ، أو السيرَ ، أو سيرَ البريد ، وما أنت إلاّ سيراً ، أو السيرَ ، أو سيرَ البريد . والأصلُ : تسيرُ سيراً ، فحذف ، وأقيم الحصرُ مقام التكرار في سببية التزام الإضمار .

( وقد يُرفَعُ خبراً ) ـ فيقال [2] : زيدٌ سيرٌ سيرٌ ، وما زيدٌ إلاّ سيرٌ . بالرفع ، على جعل الأخير هو [3] الأول مبالغةً .

---

(١) الأنفال ٤٢

(٢) في ( د ) : فتقول

(٣) سقطت من ( ز )

( وقد يُغني عن الخبر غيرُ ما ذُكر من مصدرٍ ) ـ نحو : زيدٌ سيراً . أي يسير سيراً .

( أو مفعولٍ به ) ـ نحو قول بعض العرب : إنما العامريُّ عمامتَه . أي يتعهد عمامتَه ؛ ومنه قوله تعالى : « والذين اتخذوا مِنْ دونِه أولياءَ ما نعبُدهم[1] » أي يقولون : ما نعبدهم .

( أو حال ) ـ أي مغايرة للسابقة في مسألة : ضربي زيداً قائماً . وذلك نحو ما حكى الأخفشُ من قول بعضهم : « زيدٌ قائماً ـ أي ثبتَ أو عُرف قائماً . ومنه[2] قراءة[3] رويت عن علي رضي الله عنه : « ونحنُ عصبةً[4] » بالنصب .

( وقد يكون للمبتدأ خبران فصاعداً بعطفٍ ) ـ نحو : زيدٌ فقيهٌ[5] وكاتبٌ وشاعرٌ . ولا خلافَ في هذا .

( وغيرِ عطفٍ ) ـ كقوله تعالى : « وهو الغفورُ الودودُ ذُو العرشِ المجيدُ ، فعّالٌ لما يريدُ[6] » . ومَنْ منَع تعدُّدَ الخبر في مثل هذا قدَّر لكلِّ خبرٍ غيرِ الأول مبتدأً أو جعلَ الثاني صفةً للأول .

( وليس من ذلك ما تعدَّد لفظاً دون معنى ) ـ نحو : هذا حلوٌ حامضٌ ، وهذا أعسرُ أيسرُ . أي أضبط ، وهو الذي يعمل بكلتا يديه . فتسميتُه هذَيْن خبرَيْن تجوُّز ، وإنما هما خبرٌ واحدٌ ، لأن الإفادة[7] لا تحصل إلاّ بالمجموع ، بخلاف الأول ، ولذا امتنع في هذا العطفُ بخلاف ذاك[8] .

---

(١) الزمر ٣

(٢) في ( ز ) : ومثله

(٣) في ( د ) : قراءة علي

(٤) يوسف ٨ ، ١٤

(٥) سقطت مع واو العطف من ( د )

(٦) البروج ١٤ ، ١٥ ، ١٦

(٧) في ( د ) : الفائدة

(٨) في ( ز ) : ذلك

( ولا ما تعدَّد لتعدُّد صاحبه حقيقةً ) ـ نحو : بنو زيدٍ فقيهٌ وكاتبٌ ونحويٌّ . ومنه :

يداكَ يدٌ خيرُها يُرتجَى　　　وأخرى لأعدائها غائظـة[(١)]

( أو حكماً ) ـ كقوله تعالى : « اعلموا أنما الحياة الدنيا لعبٌ ولهوٌ وزينةٌ وتفاخرٌ بينكم وتكاثرٌ في الأموال والأولاد[(٢)] » . وتعدُّد هذا إنما هو لتعدُّدِ المُخْبَرِ عنه . ولا يُسْتعمَلُ دون عطف .

( وإن توالتْ مبتدآتٌ أُخبِرَ عن آخرها مجعولاً هو وخَبرُه خبرَ متْلُوِّه ، والمتلوُّ مع ما بعده خبرَ متلوِّه ، إلى أن يُخْبَر عن الأول بتاليه مع ما بعده ، ويضافُ غيرُ الأول إلى ضمير متلوِّه ) ـ نحو : زيدٌ عمُّه خالُه أَخُوه أبوهُ قائمٌ . والمعنى : أبو أخِي خالِ عمِّ زيدٍ قائمٌ .

( أو يُجاءُ بعد خبر الآخِر بروابط المبتدآت ، أولُ لآخِر ، وتالٍ لمتلُوٍّ ) ـ نحو : بنُوك الزيدان هند الدرهم أعطيته إياها عندهما في دارهم .

( **فصل** ) : ( تدخل الفاءُ على خبر المبتدأ وجوباً بعد أمَّا ) ـ نحو : أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ . ومنه : « فأما الذين آمنوا فيعلمون[(٣)] » .

( إلاَّ في ضرورة ) ـ كقوله :

فأما القتالُ لا قتالَ لديكمُ　　　ولكنَّ سَيْراً في عراضِ المواكبِ[(٤)]

---

(١) في ( د ) : يرتجى خيرها . وفي شرح العيني على شروح الألفية جـ ١ ص ٢٢٣ : أنشده الخليل . وما قيل من أنه لطرفة لم يثبت . . قال : والأوجه أن تكون يداك مبتدأ ويد خبره . وأخرى عطف عليه . وفيه الشاهد لتعدد الخبر بتعدد المخبر عنه . فوجب العطف بالواو . وقيل : التقدير : إحدى يديك يدٌ يرتجى خيرها . فلما حذف المضاف أقيم المضاف إليه مقامه .

(٢) الحديد / ٢٠

(٣) البقرة ٢٦

(٤) سقط الشطر الثاني من ( ز ) . وفي شرح التسهيل للدماميني :

● ولكن دفع الشر بالشر أحزم ● وفي الدرر جـ ٢ ص ٨٤ : استشهد به على أنه قد تحذف الفاء

( أو نُدورٍ أو مقارنةِ قولٍ أغنَى عنه المقولُ ) ـ كقوله تعالى : « فأما الذين اسودَّتْ وجوهُهم أكفرتم[1]» أي فيقال لهم : أكفرتم ؟

( وجوازاً بعد مبتدأ واقع موقعَ مَنْ الشرطيَّة أو ما أختِها وهو ال الموصولةُ بمستقبلٍ عامٍّ ) ـ كقوله تعالى : « والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيديَهُما[2]» ، وهذا مذهب الكوفيين والمبرّد ، وجمهور البصريين يمنعون دخول الفاء في خبر المبتدأ ، المصدَّر بال الموصولة . وخرَّجُوا الآيةَ ونحوَها على حذف الخبر . أي : فيما يتلى عليكم السارق والسارقة . . . أي حكم السارق والسارقة[3]، فلو قُصدَ بصلةِ ال مضيٌّ أو عهدٌ فارقَ ال شبه مَنْ وما ، ولم يؤتَ بالفاء .

( أو غيرُها ) ـ أي من الموصولات .

( مَوْصُولاً بظرفٍ ) ـ كقوله :

( ٢٣٥ ) ما لدَى الحازِمِ اللَّبيبِ مُعاراً فَمصُونٌ ، وَما لَهُ قد يضيعُ[4]

( أو شبهه ) ـ كقوله تعالى : « وما بكم من نعمة فمن الله[5]» .

( أو بفعل صالحَ للشرطية ) ـ كقوله تعالى : « وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم[6]» . ويدل على أن ما موصولة لا شرطية سقوط الفاء في

---

من جواب أما . وفي البيت شاهد آخر هو حذف الفاء الداخلة على خبر المبتدأ الواقع بعد أما ضرورة . . والبيت للحارث بن خالد المخزومي .

(١) آل عمران ١٠٦

(٢) المائدة ٣٨

(٣) سقطت من ( ز )

(٤) في الدرر جـ ١ ص ٧٩ : استشهد به على جواز اقتران خبر المبتدأ الواقع موصولاً غير ال بالفاء . . . ثم قال : واستشهد به الدماميني على جواز اقتران خبر المبتدأ الموصول بالظرف من غير قيد . قال : ولم أقف على قائله .

(٥) النحل ٥٣

(٦) الشورى ٣٠

قراءة نافع وابن عامر. وأشار بقوله: فعل إلى أن الموصول بجملة اسمية لا تدخل الفاء في خبره، نحو: الذي أبوهُ مُحْسِنٌ مكْرَمٌ. وبقوله: صالح إلى أنَّ[1] ما لا يصلحُ، لا تدخلُ الفاءُ معه، كالماضي معنى، وكالمصاحب لما يمنعه من الشرطية نحو: الذي لو حدَّث صدقَ مُكْرَمٌ، والذي ما يكذِبُ مفلحٌ.

( أو نكرةٌ عامةٌ موصوفةٌ بأحدِ الثلاثةِ ) ـ وهي الظرفُ وشبهُه والفعلُ الصالحُ للشرطية نحو: رجلٌ عندَه حزمٌ فسعيدٌ، وعبدٌ لِكَريمٍ فما يضيعُ، ونفسٌ تسعَى في نجاتِها فلن تخيبَ.

( أو[2] مضافٌ إليها مُشْعِرٌ بمجازاةٍ ) ـ نحو: كلُّ رجلٍ عندَه حزمٌ فسعيدٌ، وكلُّ عبدٍ لكريمٍ فما يضيعُ، وكلُّ نفسٍ تسعَى في نجاتها فلن تخيبَ.

( أو موصوفٌ بالموصولِ المذكور ) ـ كقوله تعالى: « والقواعدُ من النساء اللاَّتي لا يرجون نكاحاً فليس عليهنَّ جُناحٌ[3] »، وقوله:

(٢٠) صلوا الحزم بالخطب الذي تحسبونه ... يسيرا فقد تلقونه متعسراً[4]

( أو مضافٌ إليه ) ـ نحو، غلامُ الذي يأتيني فله درهمٌ. ومنه قَولُ زَينبَ بنتِ الطَّثَريَّةِ ترثي أخاها:

(٢١) يسرُّكَ مظلوماً ويُرضيك ظالماً ... فكلُّ[5] الذي حمَّلتَه فهو حاملٌ[6]

(١) في ( د ): إلى ما لا يصلح لأن تدخل الفاء معه.
(٢) سقطت هذه العبارة إلى أول الشرح من ( د ).
(٣) النور ٦٠
(٤) الشاهد فيه دخول الفاء على الجملة الواقعة بعد موصوف بموصول مذكور: بالخطب الذي.. ولا يعرف قائله.
(٥) في ( ز ): وكل، وهو كما جاء بالتحقيق في الهمع جـ ١ ص ١١٠ وفي الدرر جـ ١ ص ٧٩.
(٦) قال في الدرر: استشهد به على اقتران الخبر بالفاء إذا كان المبتدأ مضافاً إلى الموصول فكل مبتدأ

( وقد تدخلُ على خبرِ كُلٍّ مضافاً إلى غير موصوفٍ ) ـ نحو : ما جاء في بعض الأخبار[1] المأثورة عن بعض السلف ، وهو « بسم اللهِ ما شاءَ الله ، كلُّ نعمةٍ فمن الله ، ما شاء الله ، الخيرُ كله بيد اللهِ ، ما شاء الله ، لا يصرفُ السوءَ إلاَّ الله ، ما شاء الله ، لا قوة إلاَّ باللهِ » .

( أو إلى موصوف بغير ما ذكر ) ـ كقوله :

( ٢٣٨ ) كلُّ أمرٍ مباعِدٍ أو مُدَانٍ فمنوطٌ بحكمـةِ المتعـالِ[2]

( وعلى خَبرِ موصولٍ غيرِ واقعٍ موقعَ مَنْ الشرطية ولا ما أختها ) ـ كقوله تعالى : « وما أصابكم يوم التقى الجَمْعانِ فبإذنِ الله[3] » ، فدخلتْ والفعلُ ماضٍ معنى[4] ، ومَنْ منَع ذلك احتاج إلى التأويل ، وأُولتْ على معنى التبيين ، أي ما يتبين إصابة إياكم ، كما قيل[5] في قوله تعالى : « إن كان قميصُه قُدَّ . .[6] » .

( ولا تدخلُ على خبر غير ذلك ، خلافاً للأخفش ) ـ في إجازته دخولها في خبر مبتدأ لا يشبه أداة الشرط نحو : زيدٌ فمنطلقٌ ؛ إذ لا يقتضيه القياس ، ولا حجة في قوله :

---

= مضاف إلى الذي والخبر فهو حامله ، والبيت لزينب بنت الطثرية ترثي أخاها يزيد .

(١) في ( ز ) : الأذكار

(٢) في الهمع جـ ١ ص ١١٠ ، والدرر جـ ١ ص ٧٩ ، المتعالي ، قال في الدرر : استشهد به على جواز اقتران الخبر بالفاء إذا كان المبتدأ كُلًا مضافة إلى غير ما تقدّم الاستشهاد به . قال : ولم أعثر على قائله .

(٣) آل عمران ١٦٦

(٤) في ( د ) : المعنى

(٥) سقطت هذه العبارة كلها من ( د )

(٦) يوسف ٢٦ ، ٢٧ : « إن كان قميصه قد من قبل فصدقت . . . وإن كان قميصه قد من دبر فكذبت » .

٢٢) وقائلةٍ خولانُ فانكح فتاتَهم ‏ ‏ وأكرومة الحيَّين خِلْوٌ كماهيا [١]

لاحتمال كون التقدير: هذه خولان. وخولان قبيلة من اليمن، والأكرومة من الكرم كالأعجوبة من العجب.

( وتزيلها نواسخ الابتداء إلَّا إنَّ وأنَّ ولكنَّ على الأصحِّ ) ـ فلا يقال: كان الذي يأتيني فله درهم، ولا ظننت الذي يأتيني فله درهم، ولا ليت الذي يأتيني فله درهم[٢]. وذلك لزوال شبه المبتدأ حينئذ بأداة الشرط. ويجوز: إنَّ الذي يأتيني فله درهم. وكذلك أنَّ بالفتح ولكنَّ، وذلك لأنها لم تغير المعنى[٣] الذي كان مع الابتداء، ومنع بعضهم ذلك لزوال شبه المبتدأ باسم[٤] الشرط بِعَمل ما قبلَه فيه، وهو محجوجٌ بالسَّماع، قال الله تعالى: « إنَّ الذين كفروا وماتُوا وهم كفار فلن يُقْبَلَ من أحدِهم[٥] »، وهو كثير. وقال تعالى: « واعلموا أنَّما غَنِمْتُم من شيء فأنَّ لله خُمسَهُ[٦] »، وقال الشاعر:

٢) بكلِّ داهيةٍ ألقَى عِداكَ وقد ‏ ‏ يُظَنُّ أنِّيَ في مكري بهم فَزِعُ

كلَّا، ولكنَّ ما أُبْدِيهِ من فَرَقٍ ‏ ‏ فكي يُغَرُّوا[٧] فيغريهم بيَ الطمع

(١) في الدرر جـ ١ ص ٧٩: استشهد به على دخول الفاء في كل خبر مبتدأ عند الأخفش، وهي عنده زائدة، وخالفه هنا ابن مالك وابن عقيل، وقال سيبويه إن الفاء غير زائدة، والأصل هذه خولان فانكح فتاتهم.. والمعنى: رب قائلة قالت لي هؤلاء خولان فانكح فتاتهم، فقلت كيف أنكحها وأكرومة الحيين ـ أي حي أبيها وحي أمها ـ خالية عن الزوج.. والبيت من شواهد سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها.

(٢) سقطت هذه العبارة كلها من ( د )

(٣) في ( د ): معنى

(٤) في ( ز ): اسم

(٥) آل عمران ٩١

(٦) الأنفال ٤١

(٧) في ( د ): فلن يعزَّ، وفي شرح الألفية للأشموني جـ ١ ص ١٢٤ ذكر البيتين: بكل داهية ألقى العداء.. شاهداً على دخول الفاء في خبر لكن، ولم يذكر قائلهما.

## ١٣ ـ باب الأفعال الرافعة الاسم[1] الناصبة الخبر

وهذا مذهبُ البصريين ، وذهبَ الكوفيُّون إلى أنها تنصب الخبر ، ولم تعمل في الاسم شيئاً ، بل هو باقٍ على رفعه .

( فبلا شرط كان وأضحى وأصبح وأمسى وظلَّ وبات وصار وليس ) ـ فتعمل هذه الثمانيةُ صلةً وغيرَ صلةٍ ، وموجبةً وغيرَ موجبةٍ .

( وصلةً لما الظرفيَّة دام ) ـ أي ما[2] التي يُقْصَدُ بها وبصلتها التوقيت نحو : لا[3] أصحبك مادمتَ جاهلاً .

( ومنفيَّة بثابتِ النفي مذكورٍ ) ـ يعم كلَّ ناف حتى ليس كقوله :

( ٢٤١ ) ليسَ ينفَكُّ ذا غِنىً واعتزاز[4] كلُّ ذي عفَّةٍ مُقِلٍّ قَنُوعِ

واحترز بثابت من أن يدخل الاستفهام على النفي للتقرير نحو : ألم تزل تفعل ؟ لا لمجرد الاستفهام عن النفي .

( غالباً ) ـ أشار بقوله : غالباً[5] إلى أن النافي قد يُحذَف كقولِه تعالى : « قالوا[6] تالله تَفْتَأ تَذكُرُ يوسُف » ـ أي لا تفتأ .

---

(١) في ( ز ) : الأسماء

(٢) سقطت « ما » من ( د ) .

(٣) في ( د ) : ما أصحبك

(٤) في ( د ) : واغتراب . وفي ( ز ) : واغترار . والتحقيق من الهمع جـ ١ ص ١١١ والدرر جـ ١ ص ٨٠ والبيت من شواهد العيني ، قال في الدرر : استشهد به على عمل ينفك مسبوقاً بفعل النفي ليس . قال : ولم أقف على قائله .

(٥) في ( ز ) : أشار به

(٦) سقطت من ( د ) . يوسف ٨٥

( متصل لفظاً ) ـ كما مثل .

( أو تقديراً ) ـ كقوله :

(٢٤٢) ما خلُتني زلتُ بعدَكم ضَمِناً  أشكو إليكم حَمُؤَة الألم[١]

أي خلتني ما زلت . والضَّمِنُ الذي به الزمانة في جسده من بلاء أو كسر أو غيرهما[٢] وحموّة الألم سورتُه .

( أو مطلوبة النفي ) ـ هو معطوف على قوله : ومنفيَّةً . والمراد به ما يقع بعد النهي نحو : لا تَزلْ قائماً ، والدعاء نحو : لا يزالُ اللهُ محسناً إليك .

( زال ماضي يَزَال ) ـ احترز من التي بمعنى تحوَّلَ ، فإن مضارعها يَزُول وهو فعل لازم ، ومِنْ زالَ الشيءَ بمعنى عزلَه ، فمضارعه يَزيلُ .

( وانفك وبرح وفتِئَ وفَتاً وأفتأ ) ـ قال في المحكم : مافَتِئْتُ أفعلُ ، وما فَتَأْتُ[٣] أفتأ فَتِيئاً وفُتوءاً . وما أفتأت الأخيرة تَميِميَّة ، أي ما بَرِحْت .

( ونَى ورام مرادفتاها ) ـ أي مرادفتا فَتِئَ وأخواتِها ، كقوله :

(٢٤٣) لا يَنِي الخِبُّ شيمةَ الخَبِّ مادا  م ، فلا تحسبنَّه ذا ارعواءِ[٤]

قال الجوهري : فلانٌ لا ينِي يفعلُ كذا ، أي لا يزال . وكقوله :

---

(١) في شرح التصريح جـ ١ ص ٢٤٩ : أنشده خلف الأحمر من الكوفيين ، وزلت بعدكم معترض بين مفعولي خلتني ، وخلتني معترض بين النافي ما والمنفي زلت . وضمنا معترض بين اسم زال وهو التاء وخبرها وهو أشكو . والتقدير : خلت نفسي ضمنا ـ مبتلى زمنا ـ بعدكم ما زلت أشكو شدة الفراق .

(٢) في ( ز ) : أو غيره

(٣) في ( د ) : وما فتأت أفعل

(٤) في الدرر جـ ١ ص ٨٢ : استشهد به على استعمال « لا يني » استعمال « لا يزال » معنى وعملا . . . والخِبُّ الأولى بكسر الخاء الخداع والخبث . والثاني بالفتح صفة المخادع الخبيث . . قال : ولم أعرف قائله .

( ٢٤٤ ) إذا رُمْتَ ممن لا يريم[1] متيما    سُلُواً فقد أبعدْتَ في رَوْمِكَ المرمَى

واحترز من ونَى بمعنى فَتر، ومضارعها يني كالناقصة، ومن رام بمعنى حاول ومضارعها يروم، والتي بمعنى تحول ومضارعها يريم كمضارع الناقصة.

( وكلُّها تدخلُ على المبتدأ إن لم يُخْبَر عنه بجملة طلبية ) ـ نحو: زيدٌ اضربه، وعمروٌ لا تصحبه، وبشرٌ هل أتاك؟

( ولم يلزم التصدير ) ـ كأسماء الشرط والاستفهام وما أضيف إليها نحو: أيُّهم عندك، وغلامُ أيهم، وأيّهم يأتيني فلَه دِرْهَم، أو غُلامُ أيّهم.

( أو الحذفَ ) ـ كالمخبر عنه بنعت مقطوع نحو: الحمدُ لله أهلَ الحمد.

( أو عدمَ التصرُّفِ ) ـ نحو: طُوبى للمؤمن، وسلامٌ عليك، وويلٌ للكافر.

( أو الابتدائيةَ لنفسِهِ ) ـ نحو: أقلُّ رجلٍ يقولُ ذلك. أي ما يقول. فلا تصحبه النواسخ كما لا تصحب هذا.

( أو مصحوبٍ لفظي ) ـ نحو: لولا زيدٌ لأتيتك. وخرجتُ فإذا زيدٌ قائمٌ.

( أو معنوي ) ـ نحو: ما أحسنَ زيداً. ولله درُّه. والكلاب على البقر.

( وندر: وكوني بالمكارم ذكّريني ) ـ من جهة وقوع الخبر فيه جملة طلبية. وقبل هذا الصدر:

( ٢٤٥ ) ألا يا أُمَّ فارعَ لا تلُومِي    على شيء رفعت به سماعي

---

(١) في ( د ): يرام، وفي الدرر جـ ١ ص ٨٢ ذكر قدح أبي حيان على الاستدلال بالبيتين، ثم قال: واعلم بأن السيوطي استشهد بالبيت الثاني على ما أورده الدماميني من استعمال لا يريم لستعمال لا يزال. قال: ولم أر من نسبه إلى قائله.

وكوني بالمكارم ذكِّريني[1] ودلّي دَلَّ ماجدةٍ صنَاع

وأوّل على وضع الأمر موضع الخبر ، أي : تذكريني ، كقوله تعالى : « فليمدُدْ له الرحمنُ مَدّاً[2] » ؛ فَارع تَرْخِيم فارعة وهو اسم امرأةٍ .

والدّلّ قريبُ المعنى[3] من الهدى ، وهما من السكينة والوقار في الهيئة والنظر والشمائل وغير ذلك . قاله أبو عبيدة ؛ وماجدة من المجد وهو الكرم ، يقال : مَجُدَ بالضم ، والصناع : الحاذقة الماهرة[4] بعمل اليدين .

( فترفعه ) ـ أي تدخل على المبتدأ المذكور فترفعه .

( ويسمى اسماً وفاعلاً ، وتنصب خبره ويسمى خبراً ومفعولاً ) ـ والمشهور فيهما الأول ، وقد سماهما[5] سيبويه والمبرد بالفاعل والمفعول . وهو من باب التشبيه ، إذْ كان زيدٌ قائماً مثل : ضربَ زيدٌ عمراً .

( ويجوزُ تعدُّده ، خلافاً لابن درستويه ) ـ لأنه خبر مبتدأ في الأصل ، وإذا جاز تعدده مع العامل الأضعف ، فجوازه مع الأقوى أولى ، فتقول : كان هذا حلواً حامضاً . وشُبْهَةُ ابن درستويه تشبيه هذه الأفعال بما يتعدى إلى واحد فلا يزاد على ذلك .

( وتختص دام والمنفيُّ بما بعدم الدخول على ذي خبرٍ مفردٍ طلبيٍّ ) ـ فلا يقال لا أكلمك كيف ما دام زيد ، ولا أين مازال زيد ، ولا أين ما يكون زيد . وشمل قوله : المنفي بما : زال وكان وغيرهما من أفعال

---

(١) في ( ز ) ، قال ، وعجزه : ولم يذكر هذا الشطر ؛ وفي الدرر جـ ١ ص ٨٣ ، استشهد به على دخول كان على مبتدأ مخبر عنه بجملة طلبية شذوذاً . وجعله ابن مالك في التسهيل نادراً . . . قال : ولم أعثر على قائله .

(٢) مريم ٧٥ : « قل من كان في الضلالة فليمدد . . . » .

(٣) سقطت من ( غ )

(٤) سقطت من ( د )

(٥) في ( د ) : سماه . وقد سقطت هذه العبارة من أولها إلى أول المتن من ( غ )

الباب . وفهم منه أن المنفي بغير ما وغير المنفي تدخل عليه نحو : أين لا يزال زيد ؟ وأين لا يكون عمرو ، وأين كان بكر ؟ وإنما قيده بالمفرد لأن غيره لا تدخل عليه أفعال الباب كلها مطلقا ، كما تقدم .

( وتُسمَّى نواقصَ لعدم اكتفائها بالمرفوع ) ـ وإنما لم تكتف به لأن حدثها مقصود إسناده إلى النسبة التي بين معموليها . وقد أشار إلى هذا سيبويه بقوله : كان عبد الله أخاك ، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة .

( لا لأنها تدل على زمن دون حدث ) ـ كما زعم ابنُ جِنّي وابنُ برهان والجرجانيُّ وجماعة .

( فالأصحُ دلالتُها عليهما ) ـ أي على الحدَث والزمان .

( إلَّا ليسَ ) ـ وهذا الذي صحَّحه هو ظاهر قول سيبويه والمبرد ، وصرح به السيرافيّ في شرح الكتاب . وقد نطقت العربُ بمصدر الناقصة ، قال الشاعر :

( ٢٤٦ ) ببذلٍ وحلمٍ سادَ في قومه الفتَى وكونُك إيَّاهُ عليك يسيرُ[1]

( وإنْ أُريدَ بكان ثبتَ ) ـ نحو : ما شاء الله كانَ . أي قدر أو وقع ، « وإنْ كان ذُو عُسْرةٍ[2] » أي حضر أو وجد . وثبوتُ كلِّ شيء بحسَبه .

( أو كفَلَ ) ـ نحو : كنتُ الصبيَّ ، أي كفلتُه . ومصدرُها كيانة .

( أو غَزَلَ ) ـ نحو : كنتُ الصوفَ ، أي غزلتُه .

( وبتَواليها الثلاث ) ـ وهي أضحى وأصبح وأمسى .

---

(١) الشاهد هنا على استعمال مصدر كان الناقصة في قوله : وكونك إياه . . . قال في الدرر جـ ١ ص ٨٤ : استشهد به على استعمال الحدث من كان . فإن من النحويين من قال : إن كان وأخواتها لا تدل على الحدث أصلاً ، ومنهم من قال إنها تدل على حدث لم ينطق به . . . قال الدماميني : وفيه رد على من قال : المنصوب بعد الكون حال . قال صاحب الدرر : ولم أعثر على قائله .

(٢) البقرة ٢٨٠

( دخل في الضحى والصباح والمساء ) ـ نحو قوله :

٢ ) ومن فَعلاتي أنني حَسنُ القِرَى  إذا الليلةُ الشهباءُ أضحى جليدُها[1]

يقال لليوم ذي الريح الباردة والصقيع أشهب ، والليلة شهباء[2]. والجليد ندى يسقط من السماء فيجمد على الأرض ، تقول منه : جلدت الأرضُ فهي مجلودة . ونحو قوله تعالى : « فسبحانَ الله حينَ تُمسُون وحينَ تُصْبِحُونَ[3] » .

( وبِظَلّ دام أو طال ) ـ وزاد غيره : ظَلَّ بمعنى أقام نهاراً[4]

( وبباتَ نزلَ ليلاً ) ـ فيقال : باتَ القومُ ، وباتَ القومَ إذا نزل بهم ليلاً ـ فيُستعمَل[5] متعدّياً بنفسِه وبالباء .

( وبصار رجع ) ـ ويتعدى حينئذ بإلى ، ومنه قوله تعالى : « ألا إلى الله تصيرُ الأمور[6] » أي ترجع .

( أو ضمَّ أو قطع ) ـ فتتعدّى حينئذ بنفسها إلى مفعول واحد . يقال صاره يصيرُه ، وهي[7] لغة في صاره يصُوره . أي ضمَّه . وفسَّره بعضُهم بأماله . وقرئ : « فصُرْهُنَّ إليك » بضمّ الصاد وكسرها . قال الأخفش : يعني : وجِّهْهُنَّ ، ويقال : صاره يصيرُه[8] . أي قطعه

---

(١) في الدرر جـ ١ ص ٨٥ : استشهد به على مجيء أضحى تامة . وذلك إذا كانت بمعنى دخل في الضحى . . والمعنى أن من عادته المبالغة في قرى الضيف زمن الشدة . قال : ولم أعثر على قائله .

(٢) في ( ز ) : الشهباء .

(٣) الروم ١٧

(٤) سقطت من ( د )

(٥) في ( ز ) : ويستعمل

(٦) الشورى ٥٣

(٧) في ( ز ) : وهو

(٨) زاد هنا في ( ز ) : لغة في صاره يصوره ؛ وظاهر أنه تكرار .

( وبدام بقيَ ) ـ كقوله تعالى : « خالدين[1] فيها ما دامت السموات والأرض » .

( أو سكنَ ) ـ ومنه[2] الحديث : « نُهيَ أن يبالَ في الماء الدائم[3] » أي الساكن .

( وببرح ذهب أو ظهر ) ـ وبالوجهين فُسّر قولُهم : بَرِحَ الخفاءُ .

( وبونَي فتَر ) ـ يقال : ونيتُ بالأمر أني ونىً ووَنْياً أي ضعُفْتُ وفَتَرْتُ وهذا[4] أشهر من استعمالها ناقصة .

( وبرام ذهب أو فارق ) ـ يقال : رُمْتُ من عند فلان ، ورُمْتُ فلاناً . قال الشاعر :

( ٢٤٨ ) أبانا فلا رُمْتَ من عندنا فإنّا بخيرٍ إذا لم تَرِمْ[5]

( وبانْفَكَّ خلص أو انفصل ) ـ تقول[6] : فككتُ الأسيرَ فانفكَّ ، وفككتُ الخاتم وغيرَه فانفكَّ .

( وبفتَأ[7] سكَّن أو أطفأ ) ـ نحو ما حكى الفراء : فتأتُه عن الأمر سكّنتُه[8] ، وفتأتُ[9] النارَ أطفأتُها .

(١) سقطتا من ( د ) ، هود ١٠٧ ، ١٠٨

(٢) في ( د ) : وفي الحديث

(٣) في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث جـ ١ ص ٢٣٣ : « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم » وفيه الشاهد ـ بخاري وضوء ٦٨ ، مسلم طهارة ٩٤ ـ ٩٦

(٤) في ( د ) : وهو

(٥) أي فلا ذهبت من عندنا . فإنا بخير إذا لم تذهب والشاهد في مجيء رام بمعنى ذهب أو فارق . ولم أجده فيما تحت يدي من كتب الشواهد .

(٦) في ( ز ) : نحو

(٧) في ( د ) : وبفتى

(٨) في ( ز ) : كسرته

(٩) سقطت من ( ز )

( سُمِّيتْ تامَّةً ) ـ لأنها تكتفي حينئذ بمرفوعها .

( وعملتْ عملَ ما رادفت ) ـ فإن كان لازماً لزمتْ ، أو متعدّياً بحرفٍ تعدّتْ به ، أو بنفسِه فكذلك . وفُهم من كلامه أنَّ ليس وزال وفتئ بكسر التاء وأفتأ وما تصرف من متصرفاتها لا تكون إلاَّ نواقصَ .

( وكلُّها تتصرَّفُ إلاَّ ليس ودام ) ـ فيستعمل[1] منها الماضي والمضارع والأمر واسمُ الفاعل والمصدرُ ، ولكن لا يستعمل من الأفعال التي شَرْطُ عَمِلها النفيُ فعلُ الأمر .

( ولتصاريفها ما لها ) ـ أي من العمل والشرط .

( وكذا[2] سائر الأفعال ) ـ فيثبت[3] لغير الماضي منها ما ثبت للماضي من العمل .

( ولا تدخلُ صار وما بعدَها ) ـ وهو : ليس وزال ودام وأخواتها .

( على ما خبرُه فعلٌ ماضٍ ) ـ فلا يقال : صار زيدٌ عَلِمَ ؛ وكذا البواقي[4] ؛ لأنَّ هذه تُفهمُ الدَّوامَ على الفعل واتصالَه بزمن الإخبار ، والماضي يُفْهمُ الانقطاع .

( وقد تدخلُ عليه ليس إن كان ضميرَ الشأن ) ـ أي إن كان ما خبرهُ فعلٌ ماضٍ ، وهو اسمُها ، ضميرَ الشأن ، وذلك[5] نحو ما حكى سيبويه من قول بعض العرب : ليس خلَق الله أشعرَ منه ، وليس قالَها زيدٌ . فاسم ليس في المثالين ضمير الشأن[6] ، أي[7] ليس هو ، أي[8] الشأن ، والخبرُ الجملةُ بعدَه .

( ويجوز دخول البواقي عليه ) ـ أي بواقي أفعال الباب . إن[9] لم تكن بمعنى صار .

---

(١) في ( د ) : أي يستعمل

(٢) في ( ز ) : وكذلك

(٣) في ( د ) : فثبت

(٤) في ( ز ) : الباقي

(٥) (٦) سقط ما بين الرقمين من ( د )

(٧) سقطت « أي » من ( غ )

(٨) سقطت من ( د )

(٩) في ( د ) : ولم تكن

( مطلقاً )[1] ـ ومنه قوله تعالى : « إنْ كنتُ قلتُهُ فقد علمتَه[2] » ، « وإن كان قميصُه قُدَّ[3] » ، « أو لم تكونُوا أقسمتم[4] » وقول الشاعر :

( ٢٤٩ ) ثم أضحَوْا لَعِبَ الدَّهرُ بهم     وكذاك الدَّهرُ حالاً[5] بعد حال

( خلافاً لمن اشترط في الجواز اقتران الماضي بِقَدْ ) ـ وهم الكوفيون . والصحيح خلافُه لما سبق وهو كثير .

( ويجوز في نحو : أين زيدٌ ؟ توسيطُ ما نُفِيَ بغير ما[6] مِنْ زالَ وأخواتِها ) ـ فتقول : أين لم يَزلْ زيدٌ ؟ وأين لا يبرحُ بكرٌ ؟ وأين لم[7] ينفكّ عمروٌ ؟ فلو كان النفيُ بمَا لم يَجُزْ[8]. فلا يقال : أين ما زال[9] زيدٌ ؟ لأن ما لها صدرُ الكلام .

( لا توسيط ليس ، خلافاً للشلوبين ) ـ فلا يقال : أين ليس زيدٌ ؟ لأن الحقَّ منعُ تقديم خبرها كما سيأتي .

( وتَرِدُ الخمسةُ الأوائل[10] ) ـ وهي كان وأضحى وأصبح وأمسى وظلّ .

---

(١) سقطت « مطلقاً » من ( غ )

(٢) المائدة ١١٦

(٣) يوسف ٢٧

(٤) إبراهيم ٤٤

(٥) في ( د ) : حال . وفي الدرر جـ ١ ص ٨٣ : استشهد به على دخول أضحى على مبتدأ خبره فعل ماض . قال : والبيت لعدي بن زيد العبادي .

(٦) سقطت « ما » من ( غ )

(٧) في ( د ) : لن

(٨) في ( د ) : يحسن

(٩) في ( د ) : ما يزال . وفي ( غ ) : أينما يزال .

(١٠) في ( د ) : الأولى

( بمعنى صار ) ـ كقوله تعالى : « فكانتْ هباءً مُنْبَثًّا[1] » . والهباء المنبث الشيء الذي تراه في البيت من ضوء الشمس ، والهباء أيضاً دِقاقُ[2] التراب ، وكقوله :

) ثم أضحَوْا كأنَّهم ورقٌ جَفَّ  فألْوَتْ به الصَّبا والدَّبُورُ[3]

يقال : ألوى فلانٌ بحقّي أي ذهب به ، وكقوله تعالى : « فأصبحتُم بنعمتِه إخواناً[4] » وكقوله :

) أمستْ خلاءً وأمسى أهلُها احتملُوا  أخْنَى عليها الذي أخْنَى على لُبَدِ[5]

يقال : أخنى عليه أي أتى عليه وأهلكه ، ولبد آخر نسور لقمان ، وهو منصرف لأنه ليس بمعدول . وتزعم العرب أن لقمان هو الذي بعثته عادٌ في وفدها يستسقي لها ، فلمّا أُهلكوا خُيِّرَ لقمان بين بقاء سبع بقرات سمر من أظب عفر ، في جبل وعر ، لا يمسُّها القطر ، أو بقاء سبعة أنسر ، كلَّما هلك نسرٌ خلَف من بعده نسرٌ . فاختار النسور ، فكان آخر نسوره يسمى لُبَداً ؛ وكقوله تعالى : « فظلَّتْ أعناقُهم لها خاضعين[6] »

( ويلحق بها ) ـ أي تلحق هذه في العمل بصار .

( ما رادفها من آض ) ـ كقوله :

---

(١) الواقعة ٦

(٢) سقطت من ( د )

(٣) في الدرر جـ ١ ص ٨٤ : استشهد به على ورود أضحى بمعنى صار ، فلم يقع الماضي خبراً لها . والبيت من مقطعة لعدي بن زيد .

(٤) آل عمران ١٠٣

(٥) في الدرر جـ ١ ص ٨٤ : استشهد به على ورود أمسى بمعنى صار ، فلم يقع الماضي خبراً لها بل خبرها مفرد في « أمست خلاء » . قال : والبيت من قصيدة مشهورة للنابغة الذبياني يعتذر بها للنعمان بن المنذر ديوانه ص ١٧

(٦) الشعراء ٤

( ٢٥٢ ) ربيتُه حتَّى إذا تَمعْدَدَا وآض نَهْداً كالحصان أجردا[1]

يقال للغلام إذا شب وغلظ قد تمعدد . ورجل نَهْدٌ أي كريمٌ ينهد إلى معالي الأمور ، وفرسٌ نهد أي جسيم مشرف ، تقول منه : نَهُدَ الفرسُ بالضم نُهودةً ، وفرس حصان بالكسر . ويقال إنما سمى حصاناً لأنه ضَنٌّ بمائه فلم يَنْزُ إلاَّ على كريمةٍ ، ثم كثر ذلك حتى سَمَّوا كلَّ ذَكَرٍ[2] من الخيل حصاناً . ورجلٌ أجردُ بين[3] الجرد لا شعر عليه ، وفرسٌ أجردُ وذلك إذا رقت شعرته وقصرت وهو مدح .

( وعاد ) ـ كقوله :

( ٢٥٣ ) تُعِدُّ لكم[4] جزر الجَزُور رماحُنا ويَرْجِعْنَ بالأكباد منكَسراتِ

( وآل ) ـ نحو : آل زيدٌ عالماً .

( ورجع ) ـ كقوله عليه الصلاة والسلام : « لا ترجعوا بعدى كفاراً[5] » .

( وحار ) ـ كقوله :

---

(١) في الدرر جـ ١ ص ٨٢ : بقية الرجز : ● كان جزائي بالعصا أن أجلدا ● وهو للعجاج . وتمعدد تكلم بكلام مَعدٍ . أي كبر وخطب . والنهد العالي المرتفع . والشاهد فيه إلحاق آض في العمل بصار في قوله : وآض نهداً .

(٢) في ( د ) : كريم

(٣) في ( د ) : من

(٤) في ( د ) : فيكم ، والتمثيل هنا بهذا البيت سهو من الشارح . فالشاهد فيه بالشطر الثاني على استعمال رجع بمعنى صار . قال في الدرر جـ ١ ص ٨٣ : وهذا البيت من شواهد أبي حيان . ولم أقف على قائله . والشاهد على استعمال عاد بمعنى صار قوله :

( ٢٥٤ ) وكان مُضِلِّي مَنْ هُدِيتُ برشده فلله مُغْوٍ عاد بالرشد آمرا

والبيت كما في الدرر جـ ١ ص ٨٢ لسواد بن قارب الدوسي الصحابي .

(٥) الشاهد فيه إلحاق رجع بصار في العمل . رواه البخاري في العلم . ومسلم في الإيمان ـ فيض القدير في شرح الجامع الصغير جـ ٦ ص ٣٩٤

١ ) وما المرءُ إلّا كالشهابِ وضوئه[1] يَحُورُ رماداً بعدَ إذ هو ساطعُ

( واستحال ) ـ كقوله :

٢ ) إنَّ العداوةَ تستحيلُ مودَّةً بتداركِ الهفَواتِ بالحسناتِ[2]

( وتحوَّل ) ـ كقوله :

٣ ) وبُدِّلْتُ قَرْحاً دامياً بعد صِحَّةٍ لعلَّ منايانا تحوَّلْنَ أبؤسا[3]

( وارتد ) ـ كقوله تعالى : « فارتدَّ بصيراً »[4].

( ونَدر الإلحاقُ بصار في : ما جاءتْ حاجَتُك ) ـ فمن رفع حاجتك[5] جعلها اسمَ جاءتْ . وجعلَ ما خبرَها ، ومن نصبَ الحاجةَ جعلها الخبرَ ، والاسم ضمير ما . والجملة من جاءت ومعمولها خبرَ ما .

( وقعدَتْ كأنَّها حَرْبةٌ ) ـ قالوا : أرهفَ شفرتَه حتى قعدَتْ كأنَّها حَرْبَة . أي حتى[6] صارت . فاسمُ قعدَ ضميرُ الشفرة ، وخبرُها كأنها حربة . يقال أرهفتُ سيفي أي رقّقتُه فهو مُرْهَفٌ . والشَّفرة بالفتح : السكين العظيم ، وشفرةُ الإسكاف إزميلُه الذي يقطع به،وشفرةُ السيف أيضاً حدُّه .

( والأصَحُّ[7] أن لا يلحق بها آل ) ـ وأما قوله :

(١) في النسخ الثلاث : وضوءه . وفي الهمع جـ ١ ص ١١٢ ، وفي الدرر جـ ١ ص ٨٣ : وضوؤه ، والتحقيق عن منهج السالك جـ ١ ص ١٢٧ ـ قال في الدرر : والبيت للبيد بن ربيعة الصحابي ـ رضي الله عنه ـ والشاهد فيه استعمال مضارع حار بمعنى صار .

(٢) في الدرر جـ ١ ص ٨٣ : استشهد به على استعمال مضارع استحال كصار معنى وعملاً . قال : ولم أعثر على قائله .

(٣) في نسخ التحقيق الثلاث : لعل منايانا تحولن أبؤسا . وفي الهمع جـ ١ ص ١١٢ والدرر جـ ١ ص ٨٣ : فيا لك من نعمى تحولن أبؤسا . والشاهد فيه استعمال تحول بمعنى صار . والبيت لامرئ القيس ـ ديوانه ص ١٠٧ ، كما جاء بالتحقيق . أي لعل ما بي من شدة الحال والبلاء عوضٌ من الموت أو بدل منه .

(٤) يوسف ٩٦

(٥) سقطت عبارة الشرح من ( د )

(٦) سقطت من ( د )

(٧) في ( د ) : والصحيح

( ٢٥٨ ) وعَروبٍ غيرِ فاحشةٍ ملكَتني وُدَّها حِقَبا[1]
ثم آلتْ لا تكلِّمُنَا كلُ حيٍّ مُعْقِبٌ غضَبا

فلا حجة فيه، لاحتمال كون آلت بمعنى حلَفت، ولا تكلمنا الجواب. العَروب من النساء المتحبِّبة إلى زوجها، والجمع عُرب. ومنه: « عُرباً أترابا »[2].

( ولا قَعد مطلقاً ) ـ بل يقتصر فيها[3] على السماع، خلافاً للفراء، وكذلك[4] جاء على الصحيح.

( وأن لا يُجعلَ من هذا الباب غدَا وراحَ ) ـ خلافاً للزمخشريّ وأبي البقاء، فالمنصوبُ بعدهما حالٌ لا خبر، لالتزام تنكيره، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: « تغدو خِماصاً، وتروحُ بطاناً[5] ».

( ولا أسحر وأفجر وأظهر ) ـ خلافاً للفراء في زعمه أنها مساويةٌ لأصبح وأمسى وأضحى، إذ لم يذكر على هذا شاهداً.

( وتوسيطُ أخبارها كلِّها جائزٌ ) ـ فتقول: كان قائماً زيدٌ. ومنه: « وكانَ حقّاً علينا نصرُ المؤمنين[6] ». ودخل في عمومه خبر ليس ودام، فتقول: ليس قائماً زيدٌ. ومنه قوله:

---

(١) في الدرر جـ ١ ص ٨٢: استشهد به ـ أي السيوطي في الهمع ـ على استعمال آلَ مثل صار، واستشهد به الدماميني على ذلك. قال: أي صارت لا تكلمنا. قال: وهذا ليس بنصٍّ في المدَّعى ولا ظاهر فيه. لاحتمال أن يكون آلت بمعنى حلفت. ولا تكلمنا جواب القسم. ثم ذكر البيت الذي قبله وقال: ولم أقف على قائلهما.

(٢) الواقعة ٣٧

(٣) سقطت من ( ز )

(٤) في ( د ): ولا جاء

(٥) رواه ابن ماجه والترمذي في الزهد.

(٦) الروم ٤٧

٢٥٩ ) سَلِي إنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عنَّا وعنهمُ فليس سواءٌ عالمٌ وجَهُولُ[1]

ولا أصحبُك ما دام قائماً زيدٌ . ومنه :

٢٦٠ ) لا طِيبَ للعيشِ مادامتْ مُنَغَّصةً لَذَّاتُه بادِّكارِ الموتِ والهرمِ[2]

( ما لم يمنعْ مانعٌ ) ـ أي من التوسط ، كأن يكون الخبرُ واجبَ التقديم نحو : أين كان زيدٌ ؟ أو واجب التأخير نحو : كان فتاك صديقي .

( أو مُوجِبٌ ) ـ أي للتوسط نحو ما قُصد فيه حصرُ[3] الاسم . كقوله تعالى : « ما كان حجتَهم إلاَّ أنْ قالوا[4] » ونحو : كانَ[5] في الدار رجل .

( وكذا تقديمُ خبرِ صار وما قبلها جوازاً ومنعاً ووجوباً ) ـ فينقسم خبر صار وما قبلها[6] بالنسبة إلى تقديمه على الفعل إلى[7] ثلاثة أقسام : قسم يجوز فيه ، وقسم يجب ، وقسم يمتنع . فالجائز نحو : قائماً كان زيدٌ ، والواجب نحو : أين كان زيدٌ ؟ والممتنع نحو : صار عدوي صديقي .

( وقد يُقدَّم خبرُ زال وما بعدها منفيةً بغير ما ) ـ نحو[8] : في الدار لن يزالَ زيدٌ ، وكذا إذا كان النَّافي لم أو إنْ أو لَمَّا .

( ولا يُطلقُ المنعُ ، خلافاً للفراء ) ـ في منعه تقديم خبر زال وما بعدها

(١) في شرح شواهد ابن عقيل ص ٤٦ . وشرح العيني لشواهد شروح الألفية جـ ١ ص ٢٣٢ : الشاهد في توسط خبر ليس . والبيت للسموءل بن عادياءالغساني

(٢) في الدرر جـ ١ ص ٨٧ : استشهد به على جواز تقديم خبر ما دامت على اسمها . قال العيني : وقد ردَّ ذلك ابن معط . وهو محجوج بالبيت . قال صاحب الدرر : ولم أقف على قائله ، ولم يعزه في معجم الشواهد لأحد .

(٣) في ( د ) : ما حـ سر فيه الاسم

(٤) الجاثية ٢٥

(٥) في ( د ) : ما كان

(٦) سقطت هذه العبارة من أول الشرح من ( د )

(٧) سقطت من ( د )

(٨) في ( د ) : ما في الدار

على كلِّ نافٍ صحبَها .

( ولا الجواز ، خلافاً لغيره من الكوفيين ) ـ في إجازتهم تقديمَه مع[1] كلِّ نافٍ ، والصحيح منعه مع ما ، فلا يقال : قائماً ما زال زيدٌ لأن « ما » لها صدرُ الكلام .

( ولا يتقدمُ خبرُ دام اتفاقاً ) ـ فلا يقال : لا أصحبك طالعةً ما دامت الشمسُ .

( ولا خبرُ ليس على الأصح ) ـ فلا يقال : قائماً ليس زيدٌ ؛ وهذا مذهب الكوفيين والمبرد وابن السراج وأكثر المتأخرين ، وهو[2] الموافق للسماع ، ومذهبُ قدماء البصريين الجواز ، واختلف على مذهب[2] سيبويه .

( ولا يلزمُ تأخيرُ الخبر إن كان جملةً ، خلافاً لقوم ) ـ بل يجوز تقديمه وتوسيطه ، فتقول : كان أبوه قائمٌ زيدٌ ، وكان[3] يقوم زيدٌ ، وأبوه منطلقٌ كان زيدٌ ، ويضربُ أبوه كان زيدٌ ، لأن القياس جوازه وإنْ لم يُسمع . قاله ابن السراج .

( ويَمْنَعُ تقديمَ الخبرِ الجائزِ التقدُّم تأخُّرُ مرفوعه ) ـ فلا يقال : قائماً كان زيدٌ أبوه . أي : كان زيدٌ قائماً أبوه ، ولا آكلاً كان زيدٌ أبوه طعامَك[4] . أي : كان زيدٌ آكلاً أبوه طعامك . لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله[5] الذي هو كجزء منه .

( ويقبِّحُه تأخرُ منصوبه ) ـ فيقبح : آكلاً كان زيدٌ طعامك . ولا يمتنع ، لأنه ليس كجزء من عامله ، لأنه فضلة .

---

(١) في ( د ) : على

(٢) سقطت من ( ز ) .

(٣) سقطت هذه العبارة من ( د )

(٤) في ( د ) : طعامك أبوه

(٥) في ( د ) : والمعمول الذي هو كالجزء منه

( ما لم يكن ظرفاً أو شِبْهَهُ ) ـ فيجوز : مسافراً كان[1] زيد اليوم ، وراغباً كان زيدٌ[2] فيك ، لأن الظروف والمجرورات يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها .

( ولا يمتنعُ هنا ) ـ بخلاف باب المبتدأ[3] .

( تقديمُ خبرٍ مشاركٍ في التعريف وعدمه ) ـ أي وعدم التعريف وهو التنكير .

( إنْ ظهرَ الإعرابُ ) ـ فيجوز : كان أخاك[4] زيدٌ ، ولم يكن خيراً منك أحدٌ ؛ فإن خفي الإعرابُ وجب كونُ المقدَّم الاسم نحو : كان أخي صديقي ، ولم يكن فتىً أزكى منك[5].

( وقد يُخْبَرُ هنا وفي باب إنَّ بمعرفةٍ عن نكرةٍ اختياراً ) ـ وذلك لشبه المرفوع هنا[6] بالفاعل ، والمنصوبِ بالمفعول ؛ ومنه قول القطامي :

(٢٦١) قِفِي قبلَ التفرُّقِ يا ضُباعا ... ولا يَكُ موقفٌ منكِ الوداعا[7]

وليس مضطراً لتمكنه من أن يقول : ولا يكُ موقفي . وقد حمل هذا الشبه المذكور على جعل الاسم في باب إنَّ نكرةً والخبر معرفة ، كقوله :

---

(١) في ( د ) : كان اخاك زيد

(٢) سقطت من ( د ) .

(٣) في ( ز ) : الابتداء

(٤) في ( ز ) : كان زيد أخاك

(٥) في ( د ) : ولم يكن أزكى فتى منك

(٦) سقطت من ( د ) .

(٧) استشهد به على جواز الإخبار بمعرفة عن نكرة اختياراً في بابي كان وأخواتها وإن وأخواتها . والشاهد في الشطر الثاني : ولا يك موقفٌ منك الوداعا . وفي الدرر جـ ١ ص ٨٨ : كذا استشهد به المصنف ـ أي ابن مالك في التسهيل . وقد سبق ذكرهما في الشاهد السابق . بدليل التعليق الآتي . قال : أي المصنف ـ : وليس بضرورة لتمكنه من أن يقول : موقفي بالياء . وهو جار على طريقته في تفسير الضرورة بما ليس للشاعر عنه مندوحة ـ ديوان القطامي ص ٣٧

( ٢٦٢ ) وإنَّ حراماً أن أسُبَّ مجاشعاً بآبائِيَ الشُّمِّ الكرام الخضارِمِ[1]

وأجاز سيبويه، إنَّ[2] قريباً منك زيدٌ. الخضارم جمع خِضْرِم بالكسر، وهو الكثير العطيَّة، مشبَّهٌ بالبحر الخضرم، وهو الكثير الماء.

( **فصل** ) : ( يقترنُ بإلاَّ الخبرُ المنفيُّ إن قُصد إيجابُه ) ـ وسواء كان النفي بحرف نحو: ما كان زيدٌ إلاَّ قائماً، أو بفعل نحو: ليس زيدٌ إلاَّ قائماً، ودخل في الخبر ثاني مفعولَيْ ظننت نحو: ما ظننت زيداً إلا قائماً، وثالثُ مفاعيل أعلمَ نحو: ما أعلمتُ زيداً فرسَك إلاَّ مُسْرجاً.

( وكان قابلًا ) ـ وذلك كما مثل. وتَحرَّز من خَبَرٍ لا يقبل الإيجابَ نحو: ما كان زيدٌ زائلًا قائماً، وما كان مثلُك أحداً.

( ولا يُفْعَلُ ذلك بخبر بَرِح وأخواتِها لأنَّ نفيَها إيجابٌ ) ـ فلا يقال: ما زال زيدٌ إلاَّ عالماً، كما لا يجوز: كان زيدٌ إلاَّ عالماً.

( وما ورد منه بإلاَّ مؤوّلٌ ) ـ كقول ذي الرمة:

( ٢٦٣ ) حراجيجُ لا تَنْفَكُّ[3] إلاَّ مُناخة على الخَسْف أو نَرمِي بها بَلداً قَفرا

وتؤول على أن تنفك تامة، وهو مطاوعُ فكَّه إذا خلَّصه أو فصله. فكأنه قال[2]: ما تتخلص أو ما تنفصل عن السير إلاَّ في حال إناخَتِها على الخَسْفِ، وهو حبسُها على غير علف. يريد أنها تناخُ معدَّةً للسَّير عليها. فلا تُرْسَلُ من أجل ذلك في المرعَى، وأو بمعنى إلى أنْ. وتُسَكَّنُ الياءُ ضرورةً. والحَراجِيج جمع حُرجُوج، والحُرجوج والحُرْجُج والحُرَجُ الناقة الطويلة على وجه

(١) البيت للفرزدق ديوانه ص ٨٤٤. والشاهد فيه جواز الإخبار بمعرفة عن نكرة في باب إنَّ.

(٢) سقطت من ( د )

(٣) في النسختين ( د، ز ) : ما تنفك. والتحقيق عن الهمع جـ ١ ص ١٢٠ والدرر جـ ١ ص ٨٨. قال في الدرر، بعد أن أشار إلى اختلاف الأقوال حول هذا البيت... وخرجه ابن خروف وابن عصفور والمصنف على أن تنفك تامة بمعنى ما تنفصل عن التعب، أو ما تخلص منه، ففيها نفي، ومناخة حال...

الأرض . وقال أبو زيد : الخُرجوج : الضامر . وأصل الخُرجوج خُرْجُج ، وأصل الخُرْجُج خُرُجّ .

( وتختص ليس بكثرة مجيء اسمها نكرةً محضةً ) ـ نحو : ليس أحدٌ قائماً . وذلك لأن النفي من مسوغات الابتداء بالنكرة ، وليس موضوعةً[1] له .

( ويجوز[2] الاقتصارُ عليه دونَ قرينةٍ ) ـ يريد : على كون الاسم نكرةً عامةً ، لأنه بذلك يشبه اسمَ لا ، فيجوز أن تساويه في الاقتصار عليه ، ومنه :

٢٦ ) ألا يا ليل ويحكِ نبّئينا فأما الجودُ منكِ فليس جودُ[3]

أي ليس منك جودٌ ، أو عندك جودٌ . وحكى سيبويه : ليس أحدٌ ، أي ليس هنا أحدٌ ، وخصَّه المغاربة بالضرورة .

( واقترانُ خبرها بواوٍ إن كان جملة موجبة بإلاّ ) ـ كقوله :

٢٦ ) ليس شيءٌ إلاّ وفيه إذا ما قابلتْه عينُ البصير اعتبارُ[4]

( وتشاركها في الأول ) ـ وهو مجيء الاسم نكرة .

( كان بعد نفي ) ـ كقوله :

---

(١) في ( د ) : مسوغة . والتحقيق بمعنى أن ليس موضوعة للنفي

(٢) في ( ز ) : وبجواز .

(٣) في الدرر جـ ١ ص ٨٥ : استشهد به على جواز حذف خبر ليس . أي : فليس جودٌ موجوداً . وفي شرح التسهيل لأبي حيان : وقوله : يجوز الاقتصار عليه دون قرينة . يريد على اسم ليس . . قال صاحب الدرر أنشده الفراء . ولم أعثر على قائله : ونسبه صاحب معجم الشواهد لعبد الرحمن بن حسان .

(٤) في الدرر جـ ١ ص ٨٦ : استشهد به على اقتران خبر ليس بالواو عند الأخفش وابن مالك . وفي التسهيل وشرحه : « واقتران خبرها بواو إن كان جملة موجبة بإلاّ » كقوله : ليس شيء إلاّ وفيه . . . الخ ومنع ذلك بعضهم . وتأوّل البيت . . قال : ولم أقف على قائل هذا البيت .

( ٢٦٦ ) إذا لم يكن فيكُنَّ ظلٌ ولا جنى فأبعدكنَّ الله من شجرات[1]

وقوله :

( ٢٦٧ ) إذا لم يكن أحدٌ باقياً فإنَّ التأسّي دواءُ الأسى[2]

والأسى مفتوح مقصور الحزن .

( أو شبهه[3] ) ـ كقوله :

( ٢٦٨ ) ولو كان حيٌّ في الحياة مخلَّداً خلدتَ . ولكن ليس حيٌّ بخالدِ[4]

( وفي الثالث ) ـ وهو اقترانُ خبرها بواو إن كان جملةً موجبةً بإلاَّ .

( بعد نفي ) ـ كقوله :

(٢٦٩ ) إذا ما ستورُ البيتِ أُرْخينَ لم يكن سراجٌ لنا إلاَّ ووجهُكِ نورُها[5]

وكقوله :

( ٢٧٠ ) ما كان من بشرٍ إلاَّ ومَيْتَتُه محتومةٌ لكن الآجالُ تختلفُ[6]

---

(١) البيت لجعيثنة البكائي . وروى : شيرات ، وسمرات . وفي هامش المزهر جـ ١ ص ١٤٦ : شيرة شجرة . وفي كتاب ليس لابن خالويه : شيرات بفتح الشين والياء . فإن أصلها شجرات ولم تعل لأنها بدل من حرف .

(٢) في الدرر جـ ١ ص ٨٩ : استشهد به على مشاركة كان لليس في مجيء اسمها نكرة محضة بعد نفي . قال : ولم أعثر على قائله .

(٣) أي شبه النفي ، وهو لو حرف امتناع لامتناع .

(٤) في الدرر جـ ١ ص ٨٩ : استشهد به على مجيء اسم كان نكرة محضة بعد شبه النفي وهو لو ، وكذا استشهد به الدماميني عند شرحه لهذا الموضع من التسهيل ، وروايته للمصراع الثاني : خلدت ولكن لا سبيل إلى الخلد . قال صاحب الدرر ، ولم أعثر على قائله .

(٥) في الدرر جـ ١ ص ٨٦ : استشهد به على ما في الأبيات قبله . وفي شرح التسهيل لأبي حيان : وقوله : وفي الثالث بعد النفي ، هو اقتران خبرها بواو إن كان جملة موجبة بإلاَّ ، وأنشد المصنف : ما كان من بشر . . البيت وأنشد الفراء : إذا ما ستور البيت . . الخ قال صاحب الدرر : ولم أعثر على قائله .

(٦) في ( د ) ، ( ز ) : إلاَّ منيته . والتحقيق من ( غ ) والهمع والدرر : وفي الدرر جـ ١ ص ٨٦ ساق البيت شاهداً كالذي قبله وقال : لم أقف على قائله .

( وربما شُبِّهت الجملةُ المخبَرُ بها في ذا الباب بالحاليَّةِ فوليت الواوَ مطلقاً ) ـ كقوله :

٢٧١ ) وكانوا أناساً ينفحون فأصبحوا    وأكثر ما يعطونك النظرُ الشَّزرُ[١]

وقوله :

٢٧٢ ) فظلُّوا ومنهم سابقٌ دمعُه له    وآخر يَثْنِي دمعةَ العين بالمَهَلِ[٢]

وهذا لا يعرفه البصريون ، وإنما أجازه الأخفش . يقال : نفحه بشيء أي أعطاه . ومنه : لا يزال لفلان نفحات من المعروف .

قال ابن ميَّادة :

٢٧٣ ) لما أتيتك أرجو فضلَ نائلكم    نفحتني[٣] نفحةً طابتْ لها العرَبُ

أي طابت لها النفس . والعرب بالتحريك النفس . والنظر الشزر هو نظر الغضبان . بمُؤخَّرِ عَيْنِه . ويقال : ثناه أي كفه . ومنه : جاء ثانياً عنانَه . والمَهَل بالتحريك التؤدة .

( وتختص كان بمرادفة لم يزل كثيراً ) ـ فتدل على الدوام مثل لم يزل ، كقوله تعالى : « وكان الله على كلِّ شيء قديراً[٤] » .

وقوله :

٢٧٤ ) وكنتُ امرأ لا أسمعُ الدّهرَ سُبَّةً    أُسَبُّ بها إلَّا كشفتُ غطاءها[٥]

---

(١) في الدرر جـ ١ ص ٨٦ : استشهد به على مجيء خبر أصبح جملة مقترنة بالواو تشبيهاً لها بالجملة الحالية . وذكر نص التسهيل وشرحه . ولم يذكر قائل البيت

(٢) في الدرر جـ ١ ص ٨٦ : استشهد به على مجيء خبر ظل جملة مقترنة بالواو تشبيهاً لها بالحالية مع الإيجاب المحض . . قال : ولم أقف على قائله .

(٣) في ( د ) : نفحت لي . والبيت تمثيل لبيان معنى نفح في الكلام قبله .

(٤) الأحزاب ٢٧

(٥) الشاهد فيه مرادفة كان للم يزل في الشطر الأول منه . ولم أجده فيما تحت يدي من كتب الشواهد .

( وبجواز زيادتها وسَطاً باتفاق ) ـ نحو : ما كانَ[1] أحسن زيداً . ونحو : زيدٌ كان قائمٌ . ومنه قوله[1] :

( ٢٧٥ ) أرى أم عمرو دمعُها قد تحدَّرا بكاءً على عمرو وما كان أصبرا[2]

وقول أبي أمامة الباهليّ : يا نبيَّ اللهِ ، أو[3] نبيٌّ كان آدمُ ؟

( وآخراً على رأي ) ـ فيقال : زيدقائم كان ، كما يقال : زيداً قائمٌ ظننتُ . وهذا مذهب الفراء . والصحيحُ المنعُ ، إذ لم يستعمل . والزيادة خلاف الأصل ، فيقتصر بها على موضع استعمالها .

( وربما زيد أصبح وأمسى ) ـ كقولهم : ما أصبح أبردَها . وما أمسى أدفأها . يعنون الدنيا[4] . وهذا شاذ عند البصريين مقيس عند الكوفيين .

( ومضارع كان ) ـ كقول أم عقيل بن أبي طالب :

( ٢٧٦ ) أنتَ تكونُ ماجدٌ نبيلُ إذا تهبُّ شمألٌ بليلُ[5]

وقول رجل من طيئ :

( ٢٧٧ ) صدَّقت قائلَ ما يكونُ أحقَّ ذا طفلاً يبذُّ ذوي السيادة يافعاً[6]

---

(١) سقطت من ( د )

(٢) البيت لامرئ القيس ديوانه ص ٦٩ . والشاهد فيه زيادة كان وسطاً بين ما التعجبية وفعل التعجب في قوله : ما كان أصبرا .

(٣) في ( د ) : أنبي

(٤) في ( د ) : الليلة

(٥) في الدرر جـ ١ ص ٨٩ : استشهد به على زيادة كان بلفظ المضارع عند الفراء : قال العيني : الاستشهاد فيه في قوله تكون فإنها زائدة . ومن شرطها إذا كانت زائدة أن تكون بلفظ الماضي . قال : وهذا شاذ على خلاف الأصل . . والبيت لفاطمة بنت أسد ترقص ابنها عقيل بن أبي طالب ـ رضي الله عنهما .

(٦) الشاهد فيه كالذي قبله زيادة يكون بين ما التعجبية وفعل التعجب أحق . والأصل : صدقت قائل : ما أحق هذا طفلاً يافعا يبذ ذوي السيادة . . والبيت لرجل من طيئ كما قال الشارح .

الماجد الكريم . يقال : مَجُدَ بالضم فهو ماجدٌ ومجيدٌ . وقال ابن السكّيت : الشرف والمجد يكونان بالآباء . يقال : رجل شريف ماجد ، أي له آباء متقدّمون في الشرف . قال : والحسَبُ والكرمُ يكونان في الرجل وإن لم يكن له آباء لهم شرف . والنبيل من النبالة ، والنبل هو الفضل . يقال : نَبُلَ بالضم فهو نبيل . ويقال : هبّت الريح تَهُبُّ هُبوباً وهَبيباً أي هاجت . والشمأل الريح التي تهب من ناحية القطب ، وفيها خمسُ لغات : شَمْل بالتسكين ، وشَمل بالتحريك ، وشَمال وشَمْأل وشَأمَل مقلوب منه ، وربما جاء بتشديد اللام كقوله :

تلفُّه نكباءُ أم[1] شَمْألٌ

والجمع شمالات وشمائل أيضاً[2] على غير قياس ، كأنهم جمعوا شمالة كرسالة[3] ورسائل . والبليل والبليلة الريح فيها ندى . والبذُّ مصدر بذَّه يبذُّه أي غلبه . ويقال : أيفع الغلامُ ارتفع فهو يافع ، ولا يقال موفع ، وهو من النوادر .

( وكان مسندةً إلى ضمير ما ذُكر ) ـ كقوله :

فكيف إذا مررتَ بدار قوم وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ[4]

(١) في ( د ) : أو . والشطر مثال لمجيء شمأل بتشديد اللام . ولا يعرف قائله

(٢) سقطت من ( د ) : أيضاً

(٣) في ( ز ) : مثل رسالة .

(٤) في شرح الشواهد للعيني على شرح الأشموني مع حاشية الصبان جـ ١ ص ٢٤٠ : قاله الفرزدق من قصيدة يمدح بها هشام بن عبد الملك . ويروى : وكيف . وروى سيبويه : وكيف إذا رأيت ديار قوم . . قوله : وجيران عطف على قوم . ولنا في موضع جرّ نعت للجيران على تقدير زيادة كانوا . لأنهم قالوا إنها زيادة بين الصفة والموصوف . أعني : جيران كرام . وقال ابن هشام : وليس من زيادتها قوله : فكيف إذا مررت بدار قوم ـ الخ لرفعها الضمير . خلافاً لسيبويه . لأنها مسندة إلى الضمير الذي هو الواو . وذلك يدل على الاهتمام بها . ورد بأنه لا يمنع إسنادها زيادتها بدليل إلغاء ظننت مسندة متأخرة ومتوسطة . فإن قلت : الواو اسمها ، ولنا =

فكانوا زائدة. وإسنادها إلى الضمير لا يمنع الزيادة، كما لا يمنع إلغاء ظن في نحو: زيدٌ ظننتُ قائمٌ. وهذا مذهب الخليل وسيبويه.

( أو بين جار ومجرور ) ـ وهو على ومجرورها كقوله:

( ٢٨٠ ) سَراةُ بني أبي بكر تسامَى على كانَ المسوَّمةِ العَرابِ[1]

ويروى: المطهَّمةِ الصِّلابِ. وهذا في غاية الشذوذ. والسَّراةُ اسم جمع عند سيبويه كالنَّفر، وقيل جمع سَرِيّ، وجمعُ فعيلٍ على فَعلَة عزيز.

قال الجوهري: ولا يعرف[2] هذا. والسَّريّ من السَّرو، وهو سخاء في مروءة[3]. ويقال[4]: سرَا يسرُو، وسَرِيَ بالكسر يسري سَرْواً فيهما، وسَرُوَ يسرُو سراوَةً أي صار سَرِيًّا. والمسومة المرعية من سامت أي رعت فهي سائمة، وأسميتُها أنا وسوَّمتُها. وقيل: المسوَّمة المطهَّمة، يقال: فرسٌ مطهم، ورجل مطهم. قال الأصمعي: المطهم التام كل شيء منه على حدته فهو بارع الجمال. والخيل العراب والإبل العراب خلاف البراذين والبخاتيّ. والصلاب الشديدة من صَلُب الشيءُ صلابة فهو صُلْبٌ وصَليب.

( وتختص كان أيضاً بعد إنْ أو[5] لو بجواز حذفها[6] مع اسمها إن كان ضميرَ ما عُلِمَ من غائب أو حاضر ) ـ كقول الشاعر:

= خبرها مقدماً. والتقدير: وجيران كرام كانوا لنا. فلا زيادة. قلت: عدم جواز تقديم الخبر في الأصل منع كون لنا خبراً مقدماً لكانوا.

(١) في ( غ ): تساموا وفي الدرر جـ ١ ص ٨٩: استشهد به على زيادة كان بين الجار والمجرور شذوذاً. وروى: جياد بني أبي بكر... وهو جمع جواد: الفرس السريع العدو. قال: ولم أقف على قائله

(٢) في ( ز ): ولا يعرف غير هذا.

(٣) في ( ز ): في ثروة.

(٤) في ( غ ): يقال. وقد سقطت من ( د ).

(٥) في ( د ): ولو

(٦) في ( د ): حذف اسمها.

قد قيل ذلك[1] إنْ حقًّا وإنْ كذباً     فما اعتذارك من قول إذا قيلا ؟

أي إن كان هو أي المقول حقاً وإن كان هو أي المقول كذباً . وكقوله :

) لا يأمنُ الدَّهرَ ذو بغي ولو ملكاً     جنودُه ضاق عنها السهلُ والجبلُ[2]

أي ولو كان هو أي ذو البغي ملكاً . وكقوله :

) علمتُك منّاناً فلستُ بآملٍ     نداك ولو غَرثانَ ظمآنَ عاريا[3]

أي ولو كنت . وقوله :

) لا تقربنَّ الدهرَ آلَ مطرّفٍ     إن ظالماً أبداً وإن مظلوما[4]

(١) في ( د ) : ما قيل . وهي رواية في بعض المراجع . وفي الدرر جـ ١ ص ٩٠ : استشهد به على حذف كان واسمها ، وهو ضمير غائب ، بعد إن الشرطية . وهذا عندهم من قبيل : الناس مجزيون بأعمالهم ، إن خيراً فخيرٌ . وإن شراً فشرٌ . يجوز فيه أربعة أوجه : رفعهما ونصبهما ورفع الأول ونصب الثاني وبالعكس . وتقدير الرفع فيهما : إن وقع حق وإن وقع كذب . أو إن كان فيه أي في المقول حق وإن كان فيه كذب . ونصبهما على أنهما خبر كان . والتقدير : إن كان المقول حقاً وإن كان المقول كذباً . وأما رفع أحدهما ونصب الآخر فيظهر من بيان رفعهما ونصبهما . . . والبيت للنعمان بن المنذر يخاطب الربيع بن زياد العبسي ، في قصة برصه المزعوم في رواية مشهورة عن لبيد بن ربيعة .

(٢) في الدرر جـ ١ ص ٩١ ، استشهد به على حذف كان مع اسمها بعد لو . والتقدير : ولو كان ملكا ، وجواب لو محذوف لتقدم ما يدل عليه في المعنى عند البصريين . وأما الكوفيون فيقدرون جواب الشرط . قال ، ولم أعثر على قائل هذا البيت .

(٣) في الدرر جـ ١ ص ٩١ : الشاهد فيه كالذي قبله . والتقدير : ولو كنت غرثان ظمآن عاريا . قال أبو حيان بعد ما أنشد هذا البيت : ويتعين النصب في هذه المثل لأنها خبر كان . قال صاحب الدرر : ولم أعثر على قائله .

(٤) في الدرر جـ ١ ص ٩١ ، استشهد به على حذف كان واسمها وهو ضمير المخاطب بعد إن الشرطية . والتقدير : إن كنت ظالماً . والبيت من قصيدة لليلى الأخيلية ـ ديوانها ص ١٠٩ ـ وهو من شواهد سيبويه . . . وقيل إنه لحميد بن ثور الهلالي . والذي في ديوان حميد ص ١٣٠ :

لا تغزونَّ الدهر آل مُطرِّف     لا ظالما أبدا ولا مظلوما

قال أبو عبيد البكري في اللآلئ :

لا ظالما فيهم ولا مظلوما أي منهم . قال : وهي الرواية الجيدة .

أي إن كنتَ ظالماً وإن كنتَ مظلوماً . والنصب في هذه ونحوها واجبٌ ، لتعيُّن كون الاسم خبرَ كان . والغَرْثان : الجائع . يقال : غَرِثَ بالكسر يَغْرَثُ[1] غَرَثاً فهو غَرْثان .

( فإن حَسُنَ مع المحذوفة بعد إن ) ـ أي مع كان المحذوفة .

( تقديرُ : فيه أو معه أو نحو ذلك ) ـ أي مما يصلح جعله خبراً .

( جاز رفع ما وليها ) ـ وذلك لعدم تعينه للخبرية ، بخلاف ما سبق ، نحو : الناس مجزيون بأعمالهم ، إن خيراً فخير ، وإن شراً فشر ، والمرء مقتول بما قتل به ، إن سيفاً فسيفٌ ، وإن خنجراً فخنجر . فيجوز نصب ما بعد إنْ خبراً لكان ، والتقدير : إن كان العمل خيراً . . . وإن كان العمل شراً ، وإن كان المقتول به سيفاً ، وإن كان المقتول به خنجراً ، ويجوز رفعه اسماً لكان ، والتقدير : إن كان في عملهم خيرٌ . . . وإن كان في عملهم شرٌ . . . وإن كان معه سيفٌ . . وإن كان معه خنجر . . والخنجر سكين .

( وإلاّ تعيَّن نصبُه ) ـ أي وإلاّ يحسن تقدير فيه أو معه تعين النصب كما سبق ، وحذف كان في هذا ونحوه جائز[2] ، قال سيبويه : وإن شئت أظهرت الفعل .

( وربما جُرَّ مقروناً بإنْ لا أو بإنْ وحدها إن عاد اسم كان إلى مجرور بحرف ) ـ وذلك نحو ما حكى سيبويه عن يونس أن من العرب من يقول : مررت برجل إنْ لا صالح فطالح ، بالجرِّ على تقدير : إنْ[3] لا أكن مررت بصالح فطالح . هكذا قدره سيبويه ثم قال : هو[4] ضعيف قبيح .

---

(١) سقطت من ( د ) .

(٢) في ( د ، ز ) : وحذف كان ونحوه في هذا جائز

(٣) في ( ز ، غ ) : إلاّ

(٤) في ( غ ) : وهذا ضعيف قبيح

قال : ومن ثم قال يونس : امرر على أيهم أفضل ، إنْ زيدٍ وإن عمروٍ، يعني إنْ مررت بزيدٍ أو[1] مررت بعمرو.

( وجعلُ ما بعد الفاء الواقعة جواب إنْ المذكورة خبر مبتدأ أولى من جعله خبر كان مضمرة ، أو مفعولاً بفعل لائق ، أو حالاً ) ـ فيجوز ذلك في الواقع بعد الفاء من قولك ، إن خيراً فخير ونحوه الرفع والنصب ، فالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف[2] ، والتقدير : فجزاؤهم خير ، والنصب على أنه خبر كان محذوفة ، والتقدير : فيكون الجزاء خيراً ، أو على أنه مفعول بفعل لائق ، أي : فيجزون خيراً ، أو على الحالية فيلفونه خيراً ، والرفع أولى لقلة المضمر .

وحصل من هذا ومما[3] تقدم أنه يجوز في قولك : إن خيراً فخيرٌ أربعة أوجه : رفع الاسمين ، ونصبهما ، ورفع الأول ونصب الثاني ، وعكسه[4] ، وهو أجودها .

( وإضمار كان الناقصة قبل الفاء أولى من التامة ) ـ فإذا رفعت خيراً الواقع بعد إنْ فقلت : إن خيرٌ فخيرٌ أو فخيراً ، فجَعْلُ المقدَّر كان الناقصة أولى من جعل التامة[5]، لأن الناقصة يتعين إضمارها مع نصبه ، فينبغي أن يرجح . مع رفعه ليجري الاستعمالان على سنن واحد .

( وربما أضمرت الناقصة بعد لدن ) ـ كقول الشاعر يصف إبلاً :

( ٢٨ ) من لَدُ شَولاً فإلى إتلائها[6]

(١) في ( د ) : وإن

(٢) سقطت من ( ز )

(٣) في ( د ) : وما تقدم

(٤) في ( د ) : والعكس

(٥) سقطت هذه العبارة من أول الشرح من ( ز ) ، وفي ( غ ) : أولى من جعله التامة .

(٦) في ( ز ) : إيلائها ، وفي الدرر جـ ١ ص ٩١ ، استشهد به على حذف كان مع اسمها ، وبقاء =

أي من لدن[1] كانت شولا. والشول النوق التي خفَّ لبنُها، وارتفع ضرعُها، وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية، الواحدة شائلة، وهو جمع على غير قياس، يقال منه: شوَّلت الناقة بالتشديد، أي صارت شائلة، وأما الشائل بلا هاء فهي الناقة التي تَشُول بذنَبها للَّقاح ولا لبنَ لها أصلاً، والجمع شُوَّل كراكع ورُكَّع. وإتلاؤها هو أن يتلوها ولدُها ويتبعَها، يقال: أتلت الناقةُ أي تلاها ولدُها، ومنه قولهم: لا دريتَ ولا تليتَ يدعو عليه بأن لا تُتلَى[2] إبله أي لا يكون لها أولاد. عن يونس.

(وشِبْهِها) ـ كقوله:

(٢٨٦) أزمَان قومي والجماعةَ كالذي لَزِمَ[3] الرِّحالةَ أن تَميل مَميلا

أي أزمان كان قومي مع الجماعة كالذي... كذا قال سيبويه.

والرّحالة سرج من جلد[4] ليس فيه خشب كانوا يتخذونه للركض الشديد، والجمع الرحائل.

(والتُزِمَ حذفُها) ـ أي حذفُ كان.

(معوَّضاً منها ما بعد أنْ كثيراً) ـ كقوله:

(٢٨٧) إمَّا أقمتَ وأما أنتَ مُرْتَحِلاً فالله يكلأ ما تأتي وما تَذَرُ[5]

= خبرها دالاً عليهما بعد لَدُ. قال: وفي التسهيل وشرحه:... وذكر العبارة وشرحها... ثم قال: وهذا البيت من شواهد سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها.

(١) في (ز): من لد.

(٢) في (د): يتلو.

(٣) في (د): منع، وفي الدرر جـ١ ص ٩٢: استشهد به على إضمار كان الناقصة بعد شبه لدن، وتقديره: أزمان كان قومي والجماعة. قال: فالجماعة مفعول معه على تقدير إضمار الفعل، فالبيت يشهد في البابين، والبيت للراعي عبيد بن حصين، شاعر إسلامي فحل ـ جمهرة القرشي ص ١٣٨.

(٤) في (ز): من جلود.

(٥) في شرح المغني ص ٤٤: قال المصنف: الرواية بكسر الأولى وفتح الثانية... قلت: البيت =

والأصل : ولأنْ[1] كنتَ مرتحلًا . فحذفت اللام لأن حذف حرف الجر مع أن مطرد ، ثم حذفت كان وعوض منها ما ، ولهذا لا يجتمعان ، فانفصل الضمير فصار : أما أنت مُرْتَحِلًا .

( وبعد إنْ قليلًا ) ـ كقوله :

٢ ) أمْرعَتِ الأرضُ لو انَّ مالا لو انَّ نُوقاً لك أو جمالا
أو ثلَّة من غنَم إمَّالا[2]

أي إن كنتَ لا تجدُ غيرها ، فحذف كان واسمها وخبرها وعوض منها ما وأبقى لا الداخلة على الخبر . ويقال : مَرُع الوادي بالضم وأمرع أي أكلأ فهو مُمْرِع . ويقال للضأن الكثيرة ثَلَّة . قال يونس[3] : ولا يقال للمعزى الكثيرة ثَلَّة ولكن حَيْلَة بالفتح ، والجمع ثِلل كبَدْرة[4] وبِدَر . قال : فإذا اجتمعت الضأن والمعزى فكثرتا قيل لها : ثَلَّة .

( ويجوز حذفُ لامها الساكن جَزْماً ) ـ ناقصة كانت أو تامة ، كقوله[5] تعالى : « فلم يَكُ ينفعُهم إيمانُهم[6] » ، وقوله تعالى : « وإن تَكُ حسنةً يضاعْفها »[7] . واحترز بجزماً من الساكن وقفاً نحو : كن خير بني آدم .

---

ـ أنشده المبرد شاهداً على قوله : إذا أتيت بإما وأما فافتح الهمزة مع الأسماء ، واكسرها مع الأفعال . كذا حكاه عنه الأزهري ، وأورده بلفظ : فالله يحفظ ، وهو معنى يكلأ .

(١) في ( ز ) : ولئن .

(٢) في الدرر جـ ١ ص ٩٣ : الشاهد في إمَّا لا ، حيث حذفت كان واسمها وخبرها وعوض عنها إمَّا لا . قال : ولم أقف على قائل هذا الرجز ، ولم ينسبه صاحب معجم الشواهد لأحد .

(٣) في ( ز ) : أبو سيف .

(٤) في ( ز ) : مثل بدرة ، وفي اللسان ( ثلل ) مثل ما جاء بالشرح .

(٥) في ( ز ) : قال تعالى .

(٦) غافر ٨٥

(٧) النساء ٤٠

( ولا يمنع ذلك ملاقاة ساكن ، وفاقاً ليونس ) ـ كقوله :

( ٢٨٩ ) إذا لم تكُ الحاجاتُ من همة الفتى فليس بمغنٍ عنه عقدُ التمائم[١]

قال المصنف : وليس بمضطر لتمكنه من أن يقول :

إذا لم يكن من همة المرء ما نوى

ومذهب سيبويه أن هذا مخصوص بالضرورة . والتمائم جمع تميمة ؛ قال أبو[٢] عبيدة : وهي[٣] عوذة تعلق على الإنسان . وفي الحديث : « من علّق تميمة فلا أتم الله له[٤] » . قال الجوهري : ويقال : هي خرزة . وأما المعاذاة إذا كان[٥] فيها القرآن وأسماء الله تعالى فلا بأس بها .

( ولا يلي عند البصريين كان وأخواتها غيرُ ظرفٍ وشبهه من معمولِ خبرها[٦] ) ـ فيمتنع[٧] : كان طعامك زيدٌ آكلاً ، خلافاً للكوفيين . ويجوز : كان عندك زيدٌ مقيماً ، وكان في الدار زيدٌ جالساً ، لأن الظروف والمجرورات يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها .

( واغتفر ذلك بعضُهم ) ـ أي بعض البصريين كابن السرَّاج والفارسيّ .

( مع اتصال العامل ) ـ نحو : كان طعامك آكلاً زيدٌ ، وفاقاً للكوفيين . ووجهه أن المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه فلم يلها إلاَّ[٨] الخبر ،

---

(١) في الدرر جـ ١ ص ٩٣ ، استشهد به على حذف نون يكون مع ملاقاة الساكن . على مذهب يونس وابن مالك تمسكاً بالسماع . ومذهب سيبويه أن هذا ضرورة . . . قال ، ولم أعثر على قائله .

(٢) سقطت هذه العبارة من ( ز ) .

(٣) سقطت من ( د ) .

(٤) مسند الإمام أحمد حـ ٤ ص ١٥٤ ، ١٥٦ . ونصه : « من تعلّق تميمة فلا أتمَّ الله له . . . »

(٥) في ( ز ) : كتب .

(٦) في ( د ) ، الخبر .

(٧) في ( ز ) ، فيمنع .

(٨) سقطت من ( د )

ومذهب سيبويه المنع ، ولم يرد بها سماع .

(وما أوهم خلافَ ذلك قدَّر فيه البصريون ضميرَ الشأنِ) ـ اسماً[1] ، كقوله :

٢٩٠ ) قنافذُ هدَّاجُون حول بيوتهم     بما كان إيأهم عطيةُ عوّدا[2]

فظاهره أن عطية اسم كان ، وعود خبرها ، وإيَّاهُم معمول عوَّد تقدم على المبتدأ الواقع بعد اسم كان المضمر . ويحتمل أن تكون زائدة ، والقنافذ جمع قنفذ ، ويقال هدج الظليم إذا مشى في ارتعاش .

( **فصل** ) : ( ألحقَ الحجازيُّون بليس ما النَّافيةَ ) ـ فيرفعون بها المبتدأ وينصبون بها الخبر ، ومنه قوله تعالى : « ما هذا بشراً[3] » وقوله تعالى : « ما هُنَّ أمَّهاتِهِمْ[4] » ، وغير الحجازيين لا يُعمِلُها ، بل يوقع بعدها المبتدأ والخبر مرفوعَيْن نحو : ما زيدٌ قائمٌ .

( بشرط تأخُرِ الخبرِ ) ـ فإنْ[5] تقدَّم بطلَ عملُها نحو : ما قائمٌ زيدٌ . ومنه :

٢٩١ ) وما حسنٌ أن يمدَح المرءُ نفسَه     ولكنَّ أخلاقاً تُذَم وتُحْمَدُ[6]

( وبقاءِ نفيه ) ـ فإن انتقضَ النفيُ لم تعمل نحو : ما زيدٌ إلَّا قائمٌ ؛ ومنه : « وما محمدٌ إلَّا رسولٌ[7] » .

(١) سقطت من ( ز )

(٢) في الدرر جـ ١ ص ٨٧ ، استشهد به على تجويز الكوفيين وطائفة من البصريين أن يلي كان غير الظرف ، وقال جمهور البصريين : إن كانت شأنية . قال : والبيت من قصيدة للفرزدق يهجو بها جريراً وقومه ـ ديوانه ص ٢١٤ .

(٣) يوسف ٣١

(٤) المجادلة ٢

(٥) في ( د ) : فإذا

(٦) في الدرر جـ ١ ص ٩٥ ، استشهد به على بطلان عمل ما إذا تقدم خبرها . قال : ولم أعثر على قائله .

(٧) آل عمران ١٤٤

( وفقدِ إنْ ) ـ فإن وجدت أهملت نحو : ما إنْ زيدٌ قائمٌ . ومنه **قول** فَرْوةَ بن مُسَيْك ، وهو حجازيّ[1] :

( ٢٩٢ ) فمـا إن طِبُّنا جبـنٌ ولكـن ... منايانا ودولـةُ آخرينـا[2]

يقال : ما ذاك بطبي أي عادتي[3] .

( وعدم تقدم غير[4] ظرف أو شبهه من معمول الخبر ) ـ فيبطل عملها إن تقدم على المبتدأ غيرُ ذلك ، نحو : ما طعامكَ زيدٌ آكلٌ . ومنه :

( ٢٩٣ ) وقالوا : تعرَّفْها المنازلَ من مِنىً[5] ... وما كلَّ مَنْ وافَى مِنىً أنا عارفُ

في[6] رواية نصب كل ، ولا يبطل إن تقدم ذلك[7] ، نحو : ما عندك زيدٌ مقيماً ، وما في الدار عمرو جالساً ، ومنه :

( ٢٩٤ ) بأهبة حربٍ[8] كن وإن كنت آمناً ... فما كلَّ حين مَنْ توالي مُواليا

( وإن المشارُ إليها زائدة كافة لا نافية ، خلافاً للكوفيين ) ـ فإنْ كافة لما

---

(١) في الدرر جـ ١ ص ٩٤ : أنه لفَرْوَة بن مُسَيْك الصحابي ـ رضي الله عنه ـ وهو مرادي

(٢) استشهد به على أن ما الحجازية إذا زيدت بعدها إنْ لا تعمل عمل ليس . وهو من شواهد سيبويه على أنَّ إنْ كافَّة لما عن العمل كما كفَّت ما إنْ عن العمل .

(٣) قال في الدرر : والطب بالكسر هنا بمعنى العلة والسبب . أي لم يكن سبب قتلنا الجبن ، وإنما هو القدر وحضور المنية .

(٤) سقطت غير من ( د ) . وفي ( غ ) : غير ظرف وشبهه ـ

(٥) سقط الشطر الأول من ( ز ) و ( غ ) . وفي العيني على الأشموني والصبان جـ ١ ص ٢٤٩ : قاله مزاحم بن الحارث العقيلي ، شاعر إسلامي . يقال : تعرفت ما عند فلان أي تطلبت حتى عرفت ، والضمير يرجع إلى محبوبته ، والمنازل نصب على الظرفية . . قوله : وما نفي ، وكل نصب على أنه مفعول عارف ، على لغة تميم ، وليس بظرف ، ويجوز أن يرفع على أنه اسم ما ، والجملة أعني أنا عارف خبرها ، والعائد محذوف أي عارفه . والشاهد فيه على إبطال عمل ما لإيلائها معمول الخبر .

(٦) في ( د ) : ففي

(٧) أي الظرف أو شبهه .

(٨) في منهج السالك جـ ١ ص ١٤١ : بأهبة حزم لذ . . قال العيني : والشاهد في قوله : فما كل حين من توالي مواليا . فما بمعنى ليس ، ومن في محل رفع اسمها ، ومواليا خبرها ، وكل حين نصب على الظرفية ، وهو معمول الخبر . فلما تقدم لم يبطل عمل ما .

كما في : « إنما الله إله واحد[1] » . وليست نافية كما زعموا . لأنهم زادوها بعد ما الموصولة الاسمية والحرفية . ولا مسوغ لذلك إلاّ شبهها لفظا بما النافية . فتعيّن أن تكون معها زائدة .

( وقد تُزادُ قبل صلة ما الاسمية ) ـ كقوله :

٢٩٥ ) يُرَجِّي المرء ما إن لا يراه     وتعرضُ دون أدناه[2] الخطوبُ

أي الذي لا يراه .

( والحرفية ) ـ كقوله :

٢٩٦ ) ورَجِّ الفتى للخير ما إنْ رأيتَه     على السنِّ خيراً لا يزال[3] يزيدُ

( وبعد ألا الاستفتاحية ) ـ نحو :

٢٩٧ ) ألَا إنْ سرَى ليلي فبتُّ كئيبا     أحاذرُ أن تنأى النَّوى بغضُوبا[4]

( وقبل مدة الانكار ) ـ كقول رجل من العرب لما قيل له : أتخرج إن أخصبت البادية ؟ : أأنا إنيه[5] ؟

(١) النساء ١٧١

(٢) في همع الهوامع جـ ١ ص ١٢٥ ، وفي الدرر جـ ١ ص ٩٧ : وتعْرضُ دون أبعده الخطوبُ
قال في الدرر ، استشهد به على زيادة إنْ بعد ما الموصولة ، قال ، واستشهد به في شرح التسهيل لأبي حيان على هذا الحكم . قال : ولم أعثر على قائله .

(٣) في الدرر جـ ١ ص ٩٧ ، استشهد به على زيادة إن بعد ما المصدرية الظرفية ، أي مدة دوامه يزيد على السنّ خيراً . قال ، ولم أعثر على قائله . وفي منهج السالك جـ ١ ص ١٣١ ، أراد : لا يزال يزيد على السنّ خيراً ، فقدم معمول الخبر ، وهو خيراً ، على الخبر وهو يزيد مع النفي بلا ، وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل غالباً .

(٤) في الدرر جـ ١ ص ٩٧ ، استشهد به على زيادة إن بعد ألاَ الاستفتاحية وساقه أبو حيان شاهداً على ما سيق إليه هنا . . قال صاحب الدرر : ولم أعثر على قائله .

(٥) قال في الهمع جـ ١ ص ١٢٥ ، منكراً أن يكون رأيه على خلاف ذلك . وفي التسهيل : باب الحكاية ص ٢٤٩ ، إن سأل بالهمزة عن مذكور منكرٌ اعتقاد كونه على ما ذُكر أو بخلافه حكاه غالبا ووصل منتهاه بمدة تجانس حركته إن كان متحركاً ، أو بياءٍ ساكنة بعد كسرة إن كان تنويناً أو نون إنْ . . وربما وليت دون حكاية ما يصح به المعنى ، كقول من قيل له : أتفعل ؟ ، أأنا إنيه ؟ وسيأتي تفصيل ذلك في باب الحكاية .

( وليس النصبُ بعدها[1] بسقوط باء الجرّ[2]. خلافاً للكوفيين ) ـ فلا عَمل لما[3] عندهم، بل المرفوع مبتدأ والمنصوب خبره، ونصب[4] بإسقاط الخافض. ورُدَّ بأن إسقاط الخافض لا يوجب النصبَ لا سيما الزائدة، ألا ترى أن بحسبك درهمٌ، تسقط منه الباء ولا يجب نصبه، بل لا يجوز.

( ولا يغني عن اسمها[5] بدلٌ موجَب. خلافاً للأخفش ) ـ في إجازته ذلك في قولك: ما قائماً[6] إلاّ زيدٌ، بحذف اسم ما والاستغناء عنه ببدله الموجب بإلاّ، وهو ضعيف، لعدم تعين المحذوف، إذ يحتمل أن يكون المحذوف ما ذكر، وأن يكون الأصل: ما كان قائماً إلاّ زيدٌ.

( وقد تعملُ متوسطاً خبرُها ) ـ وحكى[7] الجَرْميّ أن ذلك لُغَيَّة[8]، وحُكيَ[9]: ما مسيئاً[10] من أعتب.

( ومُوجَباً بإلاّ ) ـ كقول المغلّس:

( ٢٩٨ ) وما حقُّ الذي يعثُو نهاراً ويسرق ليله إلاّ نكالا[11]

---

(١) في بعض نسخ التسهيل: بعد ما لسقوط، وفي ( غ ) بإسقاط باء الجرّ

(٢) في ( د ): حرف الجر، وفي بعض نسخ التسهيل: باء الخبر

(٣) في ( د ): لها

(٤) أي الخبر، وقد سقطت هذه العبارة من ( د، غ )

(٥) في ( د ): عن اسم ما

(٦) في ( د ): ما أحد قائماً إلاّ زيد.

(٧) في ( د ): حكى

(٨) في د ): لغة

(٩) في ( د ): وحكى الكسائي

(١٠) زاد هنا في ( د ): إلاّ زيد، وهو سهو.

(١١) قال في الدرر جـ ١ ص ٩٤: يعتو بالمثناة. وفي الأصل بالمثلثة ومعناها يفسد، والذي تلقيناه يعتو بالمثناة الفوقية ومعناها يستكبر، والروايتان تناسبان المعنى. قال: ولم أعثر على قائل هذا البيت، وفي معجم شواهد العربية أنه لمغلّس بن لَقِيط، كما في الشرح.

( وفاقاً لسيبويه في الأول ) ـ وهو نصبُ خبرٍ[1] ما متوسّطاً. قال سيبويه: وزعموا أن بعضهم قال، وهو الفرزدق:

٢٩٩ ) فأصبحوا قد أعاد الله نعمتَهم إذ هم قريشٌ وإذ ما مثلَهم بشرٌ[2]

وهذا لا يكاد يعرف، كما أن « لاتَ حينَ مناص[3] » كذلك، ورب شيء هكذا، وهو كقول[4] بعضهم: ملحفة[5] جديدة في القلة. انتهى[6].

وعامة النحويين على منع نصب خبرها متوسّطاً، وتأولوا البيت.

( وليونس في الثاني ) ـ وهو نصبُ الخبر موجباً بإلّا، وروى هذا عنه من غير طريق سيبويه، وذهب إليه الشلوبين في تنكيته على المفصَّل، ومذهب الجمهور وجوبُ رفعه حينئذ.

( والمعطوفُ على خبرها ببل ولكن موجبٌ فيتعيَّنُ رفعُه ) ـ فتقول: ما زيدٌ قائماً بل قاعدٌ، ولكن قاعدٌ. وارتفاعه على أنه خبر مبتدأ محذوف. أي بل هو قاعد.

( وتُلحَقُ بها ) ـ أي بما في رفع الاسم ونصب الخبر.

( إن النافيةُ قليلاً ) ـ وقد صرح بذلك المبرد، وتابعه الفارسيّ وابن جنّي، ومن إعمالها قوله:

---

(١) في ( ز ): خبرها.

(٢) في الدرر جـ ١ ص ٩٥: استشهد به على عمل ما الحجازية مع تقدم خبرها على اسمها، على مذهب الفراء من غير قيد، وسيبويه يقول إن مثلهم خبر ما مقدماً عليها، قال: وهذا لا يكاد يعرف... وأقول إنه ليس مقدماً عليها، بل على اسمها، فهو متوسط بين ما واسمها، كنص التسهيل.

(٣) ص ٣

(٤) في ( غ ): وهو قول بعضهم.

(٥) في ( د ): هذه ملحفة

(٦) سقطت من ( د )

( ٣٠٠ ) إن المرءُ مَيْتاً بانقضاء حياته ولكن بأن يُبْغَى عليه فيُخْذَلا[1]

( ولا كثيراً ) ـ ومنه قوله[2] :

( ٣٠١ ) تعزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقياً ولا وَزرٌ مما قضَى الله واقيا[3]

الوزر الملجأ . وقوله :

( ٣٠٢ ) نصرتُكَ إذ لا صاحبٌ غيرَ خاذل فبوِّئْتَ حصناً بالكماة حصينا[4]

( ورفعُها معرفةً نادرٌ ) ـ كقول النابغة الجعدي :

( ٣٠٣ ) بَدتْ فعلَ ذي[5] وُدّ فلما تبعتُها تولَّت وردَّتْ حاجتي في فؤاديا
وحلَّت سوادَ القلب لا أنا باغياً سواها ولا في حُبِّها متراخيا[6]

( وتُكْسَعُ بالتَّاء ) ـ أي لا . فيقال : لاَتَ . وتعمل حينئذ عملَ ليس . قال ابن القطّاع : كسع القومَ كسْعاً ضرب أدبارهم بالسيف ،[7] والإنسانَ

---

(١) في الدرر جـ ١ ص ٩٧ : وفي العيني على شروح الألفية جـ ١ ص ٢٥٥ : المعنى : ليس المرء ميتاً بانقضاء حياته . ولكن إنما يموت إذا بُغيَ عليه فيخذل عن النصر والعون . والشاهد في قوله : إن المرء ميتاً حيث عملت إنْ عمل ليس . قال في الدرر : ولم أعثر على قائله .

(٢) سقطت من ( د )

(٣) في الدرر جـ ١ ص ٩٧ . وفي العيني على شروح الألفية جـ ١ ص ٢٥٣ : استشهد به على إعمال لا النافية عمل ليس . فلا شيء ولا وزر بمعنى ليس وعملا عملها . . قال في الدرر : ولم أُقف على قائله .

(٤) الشاهد فيه كالذي قبله : إعمال لا النافية عمل ليس ، في قوله : لا صاحبٌ غيرَ خاذل . . .

(٥) في النسخ الثلاث وفي العيني : بدت فعل ذي ود . وفي الدرر جـ ١ ص ٩٨ : بدت فعل ذي رحب .

(٦) والشاهد في هذا البيت حيث أعملت لا عمل ليس وقد رفعت معرفة في قوله : لا أنا باغياً . . . ولا في حبها متراخياً . أي ولا أنا متراخياً في حبها . . وفي العيني على شروح الألفية جـ ١ ص ٢٥٣ . في الشطر الثاني من البيت الأول : وبقَّتْ حاجتي . . قال : ويروى : وخلَّتْ . . والبيتان للنابغة الجعدي الصحابي الذي عمر مائتين وأربعين سنة . قيل اسمه : عبد الله بن قيس . وقيل قيس بن عبد الله ، وقيل حيان بن قيس .

(٧) في ( د ) : وكسعت الإنسان .

ضربت دبُره بظهر قدمك . والرَّجُلَ تكلمت بإثر[1] كلامه بما ساءه .

( فتختص بالحين أو مرادفه ) ـ كالساعة ، ومنه :

(٣٠٤ نَدِمَ البُغاةُ ولاتَ ساعةَ مندمِ[2]

ولا تعمل في غير هذين ، فلا يقال : لاتَ زيدٌ قائماً .

( مقتصراً على منصوبها بكثرة ) ـ كقوله تعالى : « ولاتَ حينَ مناص[3] » أي ولات الحينُ حينَ مناص . فحذف الاسم وأبقى[4] الخبر .

وكقول رجل من طيئ :

(٣٠٤ ندم البغاةُ ولاتَ ساعةَ مندم والبغيُ مرتعُ مبتغيه وخيم[5]

أي ولات الساعةُ ساعةَ مندم[6].

( وعلى مرفوعها بقلّة ) ـ كقراءة بعضهم : « ولاتَ حينُ مَناصٍ[3] » برفع حين . أي ولاتَ حينُ مناصٍ لهم . فحذف الخبر . ولم يسمع في لات اجتماع الاسم والخبر .

( وقد يضاف إليها حين لفظاً ) ـ كقوله :

(٣٠٥ وذلك حين لاتَ أوانَ حلم ولكن قبلها اجتنبوا أذاتي[7]

والأذاة مصدر أذى . يقال آذاه يؤذيه إذاءً وأذاةً وأذيّةً .

---

(١) في ( د ) : إثر .

(٢) في الدرر جـ ١ ص ٩٩ : ذكر الشطر الثاني : والبغي مرتع مبتغيه وخيم قال : استشهد به على إعمال لات في مرادف الحين وهو الساعة والتقدير : ولات الساعة ساعة مندم . . وقدر غير ذلك . . قال العيني في شرح شواهد شروح الألفية جـ ١ ص ٢٥٥ ، قاله محمد بن عيسى التميمي . وقيل : مهلهل بن مالك الكناني .

(٣) ص ٣

(٤) في ( د ) : وبقي

(٥) الشاهد فيه الاقتصار على منصوب لات . وقد سبق الحديث عن هذا الشاهد .

(٦) سقطت هذه العبارة من ( د )

(٧) في الدرر جـ ١ ص ٩٩ ، استشهد به على أن لات قد يضاف إليها لفظ حين . . قال : ولم أقف على قائله .

( او تقديراً ) ـ كقوله :

( ٣٠٦ ) تذكر حبَّ ليلى لاتَ حينا وأمسى الشيبُ قد قطع القرينا [١]

أي حين لات حين تذكر[٢] .

( وربما استغنى[٣] مع التقدير عن لا بالتاء ) ـ كقوله :

( ٣٠٧ ) العاطفونَ تحينَ ما مِنْ عاطفٍ والمسبغُون [٤] يداً إذا ما أنعموا

أي العاطفون حينَ[٥] لات حين ما من عاطفٍ ، فحذف حين[٦] ولا ، ويحتمل كون الأصل : العاطفونه بهاء السكت ، ثم أثبتها وأبدلها تاء .

( وتُهمَلُ لاتَ على الأصحِّ إن وليتها هنَّا ) ـ كقوله :

( ٣٠٨ ) حنَّتْ نوارُ ولاتَ هنَّا حنَّتِ وبدا الذي كانت نوارُ أجنَّتِ [٧]

---

(١) في الدرر جـ ١ ص ١٠٠ ، استشهد به على إضافة حين إلى لات تقديراً . أي حين لات حين تذكر . وهذا التقدير لابن مالك . قال أبو حيان : التقدير : حين لات تذكر . ولا يضطر إلى هذا التقدير كما زعم المصنف . إذ يصح المعنى بقوله ، تذكر حب ليلى لات حين تذكر ، أي ليس الحين حين تذكر . أقول : وكلام أبي حيان فيه نظر . فقد أسقط حين المقدرة ، والتي فيها الشاهد ، في أول كلامه ، وأثبتها حين صحح المعنى في آخر كلامه . قال صاحب الدرر : ولم أعثر على قائله .

(٢) في ( د ) : حين لا تذكر .

(٣) في ( د ) : استغنى به .

(٤) في ( د ) و ( ز ) ، والمنعمون ، وفي ( غ ) : والمانعون وأكد توضيحها في الهامش . والتحقيق عن الهمع جـ ١ ص ١٢٦ والدرر جـ ١ ص ٩٨ . قال في الدرر ، استشهد به على زيادة التاء على الحين . والشاهد هنا على الاستغناء مع التقدير عن لا بالتاء . قال في الدرر ، وخرج على أن هذه التاء في الأصل هاء السكت لا حقة لقوله : العاطفونه اضطر الشاعر إلى تحريكها فأبدلها تاء وفتحها . وقيل إن التاء بقية لات فحذفت لا وبقيت التاء . . قال ، وروى : المفضلون بدل المسبغون . قال : والبيت من جملة أبيات لأبي وجزة السعدي .

(٥) سقطتا من ( د )

(٦) سقطت من ( د )

(٧) في العيني على شروح الألفية جـ ١ ص ١٤٥ ، قاله شبيب بن جعيل ، وقيل حجل بن فضلة وذكره شاهداً على نوار تبنى على الكسر أو تعرب وترفع فاعلاً لحنت على لغة تميم . وشاهداً على إهمال لات إن وليتها هنَّا على رأي الفارسي وصححه ابن مالك .

قال المصنّف : لا عمل للات في هذا وأشباهه ، لكنها مهملة ، وهنّا في موضع نصب على الظرفية ، والفعلُ بعدها صلةٌ لأنْ محذوفةٌ ، وأن وصلتُها في موضع رفع بالابتداء ، والخبر هنّا ، كأنه قال : ولا هنّا لك حين ، هكذا قال أبو علي[1] ، وزعم الشلوبين وابن عصفور أن هنّا اسم لات ، وهو غير صحيح لأن هنّا ظرف غير متصّرف ، فلا يخلو من معنًى في إلاّ بأن تدخلَ عليه مِنْ أو إلى .

( ورفعُ ما بعد إلاّ في نحو : ليس الطِّيبُ إلاّ المسكُ لغةُ تميم ) ــ قال أبو[2] عمرو بن العلاء : ليس في الأرض تميميّ إلاّ وهو يرفع ، ولا حجازيّ إلاّ وهو ينصب .

( ولا ضميرَ في ليس ، خلافاً لأبي علي ) ـ بل هي على هذه اللغة حرف نفي لا عمل لها ، وهذا قول الجمهور ، وقال الفارسيّ : هي فعل ، واسمها ضمير الشأن ، والجملة من الطيب والمسك خبرُها ، ورُدَّ بأنه لو كان كما زعم لقيل : ليس إلاّ الطيبُ المسكُ ، كما يقال : ليس كلامي إلاّ زيدٌ منطلقٌ ، ولم يقل : ليس الطيبُ إلاّ المسكُ ، كما لا يقال : ليس كلامي زيدٌ إلاّ منطلقٌ .

( ولا تلزم حاليةُ المنفيِّ بليس وما على الأصحّ ) ــ بل ينفى بها الحال والماضي والمستقبل ، ومن استقبال المنفيِّ بليس : « ألا يومَ يأتيهم ليس مصروفاً عنهم[3] » ، ومن[4] استقبال المنفي بما : « وما هُوَ بمزَحْزِحه مِن العذابِ أن يُعَمَّر[5] » قال الشلوبين : وحكى سيبويه : ليس خلَق اللهُ أشعرَ

(١) الفارسيّ

(٢) سقطت من ( د )

(٣) هود ٨

(٤) في ( د ) : ومثال

(٥) البقرة ٩٦

منه . وأجاز سيبويه[1] : ما زيدٌ ضربتُه ، على أن تكون ما حجازية .

( وتُزادُ الباءُ كثيراً في الخبرِ المنفيِّ بليس ) ـ كقوله تعالى : « أليس الله بعزيزٍ ذي انتقام[2] » ؟ « أليس الله بكافٍ عبدَه »[3] ؟

( وما أختِها ) ـ كقوله تعالى : « وما ربُّك بغافلٍ عمَّا يعملون[4] » ، « وما ربُّك بظلَّامٍ للعبيد[5] » . فلو ثبت الخبرُ[6] لم تزد . فلا يجوز : ليس زيدٌ أو ما زيدٌ إلَّا بقائم .

( وقد تزاد بعد نفي[7] فعل ناسخ للابتداء ) ـ كقوله :

( ٣٠٩ ) وإن مُدَّت الأيدي إلى الزَّاد لم أكن ... بأعجلهم . إذْ أجشعُ القومِ أعجلُ [8]

وقوله :

( ٣١٠ ) دعاني أخي ، والخيلُ[9] بيني وبينه ... فلما دعاني لم يجدني بقُعْدُدِ

(١) سقطت من ( ز )

(٢) الزمر ٣٧

(٣) الزمر ٣٦

(٤) النمل ٩٣

(٥) فصلت ٤٦

(٦) في ( ز ) فلو لم يكن الخبرُ منفيّاً لم تُزَدْ . وقد سقطت هذه العبارة وما بعدها إلى أول المتن من ( غ )

(٧) سقطت من ( د )

(٨) في الدرر جـ ١ ص ١٠١ ، وفي شرح العيني لشواهد الأشموني والصبان جـ ١ ص ٢٥١ : استشهد به على دخول الباء زائدة في خبر كان المنفية في قوله : لم أكن بأعجلهم . والبيت من قصيدة للشنفرى الأزدي عمرو بن براق .

(٩) في ( د ) و ( غ ) : والحرب ، والتحقيق من ( ز ) والدرر والأشموني . قال في الدرر : استشهد به على دخول الباء في مفعول وجد الثاني لنفي الناسخ في قوله : لم يجدني بقعدد . قال : والقعدد الجبان اللئيم القاعد عن المكارم والخامل . والبيت من قصيدة لدريد بن الصمة . وأخوه المذكور عبد الله . وكان خرج بقومه ومعه دريد ، فوقعت بينهم معركة مع عدوهم ، قتل فيها عبد الله . فعطف عليه دريد وجعل يندب وهو جريح . والمعنى : طلبني أخي في الحرب ، والفرسان بيني وبينه . فلم يجدني متأخراً .

أجْشَعُ أفعل من الجَشع. وهو أشدُّ الحرص، ومنه جَشع الرجلُ بالكسر وتجشَّع مثلُه فهو جَشع، وقوم جَشِعُون. ويقال، رجل قُعْدُد وقُعْدَد إذا كان قريب الآباء إلى الجد الأكبر. وكان يقال لعبد الصمد بن علي بن عبد الله بن عباس: قُعدد بني هاشم. ويُمدح به من وجه لأن الولاء للأكبر [1]. ويذم به من وجه لأنه من أولاد الهرميّ. وينسب إلى الضعف. ومنه: دعاني أخي... البيت.

( وبعدَ أوَلَمْ يَروْا أنَّ وشبهه ) - والمراد به دخولها بعد أنَّ المسبوقة بـ أولم يَروْا كقوله تعالى: «أولم يروا أنَّ الله الَّذي خلقَ السَّمواتِ والأرضَ ولم يَعْيَ بخَلْقِهِنَّ بقادرٍ [2]». وجاز ذلك نظراً إلى المعنى. إذ معنى أو لم يروا أن: أو ليس.

( وبعد لا التبرئة ) - كقول العرب: لا خيرَ بخيرٍ بعدَه النَّارُ. إذا لم تُجْعَل الباءُ بمعنى في.

( وهل ) - كقول الفرزدق:

(٣٦) يقولُ إذا اقْلَوْلَى عليها وأقردَتْ ألا هل أخو عيشٍ لذيذٍ بدائمِ [3]

واقلولى ارتفع. ويقال: قرد الرجل سكت من عِيٍّ، وأقرد أي سكنَ وتماوتَ، وبعضُهم يقول: أقرد لصق بالأرض.

( وما المكفوفة بإنْ ) - كقوله:

---

(١) في ( د ): للكبير، وفي ( ز ): للكبر. والتحقيق من ( غ ).

(٢) الأحقاف ٣٣

(٣) جاء في شرح العيني لشواهد شروح الألفية جـ ١ ص ٢٥١ بصيغة: تقول، وفي الدرر جـ ١ ص ١٠١: يقول... قال صاحب الدرر: استشهد به على دخول الباء الزائدة في خبر المبتدأ بعد هل، وإنما دخلت بعد هل لشبهها بحرف النفي. والضمير في يقول للكلبيّ. واقلولى ارتفع. وعليها أي الأتان. يرمي كل فرد من كليب بغشيان الأتن. والبيت من قصيدة للفرزدق يهجو بها جريراً وكليباً رهطه.

( ٣١٢ ) لـعمرُك مـا إن أبـو مالـكٍ بـواهٍ ولا بضعيـف قـواه [1]

( والتميمية . خلافاً لأبي عليّ والزمخشريّ ) ـ والصحيحُ خلافُ قولهما . لكثرة دخول الباء بعد [2] ما . في أشعار بني تميم ونثرهم [3] . ونص على ذلك سيبويه والفراء ؛ ومنه قول الفرزدق :

( ٣١٣ ) لعمرُك ما معنٌ بتاركِ حقِّه ولا مُنْسِىءٌ مَعْنٌ ولا متيسِّرُ [4]

( وربما زيدت في الحال المنفية ) ـ كقوله :

( ٣١٤ ) فمـا رجعَـتْ بخائبـةٍ ركـابٌ حكيمُ بن المُسَيَّبِ مُنْتَهاهـا [5]

أي خائبةً .

( وخبر إنَّ ) ـ كقوله :

( ٣١٥ ) فإنْ تَنْأَ عنها حقبـةً لا تُلاقِهـا فإنك مما أحدثَتْ بالمجرِّبِ [6]

أي فإنك المجرِّبُ مما أحدثَتْ [7].

(١) في الدرر جـ ١ ص ١٠٠ : استشهد به على زيادة الباء في خبر ما النافية مع بطلان عملها . وعبارة البغدادي أوضح . قال في شرح شواهد الرضي : إن الباء تزاد بعد ما النافية المكفوفة بإن اتفاقاً . وهو كلام ابن مالك في التسهيل . ولعمرك قسم . وما إن أبو مالك جوابه . وأبو مالك كنية عويم بن عثمان . وهو أبو المنخل صاحب الشاهد . وهو من جملة أبيات للمنخل يرثيه بها .

(٢) سقطتا من ( د )

(٣) في ( غ ) : وغيرهم

(٤) في الدرر جـ ١ ص ١٠٢ : استشهد به على وجوب رفع المعطوف على خبر ما المجرور بالباء . والبيت من شواهد سيبويه والرضي . . والشاهد في قوله : ولا منسئ معن ولا متيسر . بالعطف على بتارك . والبيت للفرزدق ـ ديوانه ص ٣٨٤

(٥) في الدرر جـ ١ ص ١٠١ : استشهد به على زيادة الباء في الحال المنفية . وهذا على مذهب ابن مالك . والتقدير عنده : فما رجعت خائبةً ركاب . . . قال : ولم أعثر على قائله .

(٦) في الدرر جـ ١ ص ١٠١ : استشهد به على زيادة الباء في خبر إنَّ بعد نفي . والبيت لامرئ القيس ـ ديوانه ص ٤٢ . والضمير في عنها لأم جندب زوجته . والشاهد في قوله : بالمجرِّب . أي فإنك المجرب مما أحدثت .

(٧) سقطت هذه العبارة كلها من ( د ) .

( ولكنَّ ) ـ كقوله :

(٣١٦) ولكنَّ أجراً لو فعلتَ بهيِّنٍ ... وهل يُنْكَرُ المعروفُ في الناس والأجرُ [1]

( وقد يُجَرُّ المعطوفُ على الخبرِ الصَّالحِ للباء مع سقوطِها ) ـ وهذا[2] هو العطف على التوهُّم . ولا ينقاس . خلافاً للفراء . ومنه أنشد سيبويه :

(٣١٧) مشائيم ليسُوا مُصْلحين عشيرةً ... ولا ناعبٍ إلَّا بِبَيْنٍ غرابُها [3]

جُرَّ ناعبٍ[4] عطفاً على مصلحين على توهُّم الباء . ومنه أيضاً قوله :

(٣١٨) ما الحازمُ الشَّهمُ مقداماً ولا بَطَلٍ ... إن لم يكن للهوى [5] بالعقل غلَّابا

جَرَّ بطلًا عطفاً على مقدام[6] على توهم الباء . واحترز بالصالح من غيره . فلا يقال : ليس زيدٌ إلَّا قائماً وذاهبٍ . بجرِّ ذاهب . ولا : ما زيدٌ يقومُ وقاعدٍ . بجرِّ قاعد[7] .

( ويندرُ ذلك بعد غيرِ ليسَ وما ) ـ كقوله :

(٣١٩) وما كنتُ ذا نَيْرَبٍ فيهمُ ... ولا مُنْمِشٍ فيهمُ مُنْمِلِ [8]

---

(١) في الدرر جـ ١ ص ١٠١ : استشهد به على دخول الباء الزائدة في خبر لكن وذلك لشبه لكن بالفعل . ومع ذلك فقد قيل إنه شاذ . قال : ولم أعثر على قائل هذا البيت .

(٢) سقط اسم الإشارة من ( ز )

(٣) في خزانة الأدب جـ ٤ ص ١٥٨ : هو من شواهد سيبويه . على أن ناعب عطف بالجرّ على مصلحين المنصوب على كونه خبر ليس . لتوهم الباء . فإنها تجوز زيادتها في خبر ليس . ويسمى هذا في غير القرآن الكريم : العطف على التوهم . وفي القرآن العطف على المعنى . ولم يذكر قائله .

(٤) في ( ز ) و ( غ ) : ناعبا . بالنصب على المفعولية لجرّ مبنيا للفاعل .

(٥) في ( د ) : بالهوى للعقل : وفي الدرر جـ ١ ص ١٩٦ : استشهد به على جرّ المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها . والشاهد في قوله : ولا بطلٍ بجرّه على توهم دخول الباء على مقدام . قال : ولم أعثر على قائله .

(٦) في ( د ) : مقداما . وزاد بعدها : عطفا .

(٧) سقطت العبارة الأخيرة من ( غ )

(٨) في الدرر جـ ٢ ص ١٩٦ : استشهد به على ندور التوهم بعد غير ليس وما . فإن توهم دخول الباء على خبر كان نادر . قال : ولم أعثر على قائله .

جرَّ منمشاً على توهم دخول الباء في خبر كان المنفية . وهو : ذا نيْرب . والنيرب النميمة . والمنمش المفسد لذات البين . والمنمل الكثير النميمة .

( وقد يُفْعَلُ ذلك[1] في العطف على منصوب اسم الفاعل المتصل ) ـ كقول امرئ القيس :

( ٣٢٠ ) فظلَّ طُهَاةُ اللَّحم ما بينَ مُنْضِجٍ     صفيفِ شِواءٍ أو قديرٍ معجَّلِ[2]

جَرَّ قديراً لتوهُّم جرِّ صفيف بالإضافة . لأن منصوبَ اسم الفاعل يُجَرُّ بالإضافةِ كثيراً . واحترز بالمتصل من المنفصل . فإنه لا يجرّ المعطوف عليه نحو أن يقال : من بين منضج بالنار صفيف شواء . لأن الانفصال يمنع توهم الإضافة . الطهاة جمع طاه وهو الطباخ . والصفيف ما صُفَّ من اللحم على الجمر ليُشْوَى[3] فيه . تقول منه : صففتُ اللحمَ صفاً . والقديرُ المطبوخُ في القدر . تقول منه : قدرَ واقتدرَ مثل طبخ واطَّبخ .

( وإن وليَ العاطفَ بعد خبر ليس أو ما وصفٌ يتْلُوه سَببِيٌّ ) ـ نحو : ليس زيدٌ قائماً ولا قاعداً أبوه . وما زيدٌ قائماً ولا قاعداً أخوه .

( أعطِي الوصفُ ما له مفرداً . ورُفِعَ به السببيُّ ) ـ فيجوز لك في الوصف في المثالين السابقين النصبُ والجرُّ كما لو لم يذكر السببيُّ . وكذلك[4] لو دخلت الباء في الخبر . ولو قلت : ما زيدٌ يقومُ ولا قاعداً أبوه . أو ليس زيدٌ يقومُ ولا قاعداً أبوه . لم يجز[5] جر الوصف لما تقدم .

---

(١) سقطت من ( د )

(٢) في العيني على شروح الألفية : قاله امرؤ القيس الكندي من قصيدته المشهورة ( المعلقة ) . وفي ديوانه : وظل . . والشاهد في قوله : أو قدير بالجر على التوهم معطوفاً على صفيف . لتوهم جر صفيف بالإضافة .

(٣) في ( د ) : ليشتوى

(٤) في ( د ) : وكذا

(٥) في ( د ) : لم يجز إلا النصب

( أو جُعلا ) ـ أي الوصف والسببي .

( مبتدأ وخبراً ) ـ فتقول : ولا قاعدٌ أخوه . فيرتفع[١] أخوه مبتدأ . وقاعدٌ خبراً[٢]. ويجوز رفعُ الوصف مبتدأ ، وجعلُ ما بعده مرفوعاً به ساداً مسدَّ خبره .

( وإن[٣] تلاه أجنبيٌّ عُطف بعد ليس على اسمها ، والوصفَ على خبرها ) ـ نحو : ليس زيدٌ قائماً ولا قاعداً عمروٌ . فعمرو مرفوعٌ عطفاً[٤] على اسم ليس ، وقاعداً منصوبٌ عطفاً[٤] على خبرها . ويجوز لك رفعُ الوصف على الخبرية للأجنبيّ ، أو على الابتدائية.[٥] ولا يجوز نصبُ الوصف والحالة هذه مع ما ، لأن خبرها لا يتقدم على اسمها ، بل يتعين رفع الوصف نحو : ما زيدٌ قائماً ولا قاعدٌ عمرو . ويكون الأجنبي مبتدأ وخبره الوصف الذي قبله أو ساداً مسدَّ خبرِ[٦] الوصف .

( وإنْ جُرَّ بالباء جاز على الأصحّ جرُّ الوصفِ المذكور ) ـ نحو : ليس زيدٌ بذاهبٍ ولا قائمٍ عمرو . بجرّ قائمٍ بباء مقدرة مدلول عليها بالمتقدمة . وحَذْفُ حرفِ الجرّ من المعطوف لدلالة مثله عليه كثير . ونظير المثال قوله :[٧]

٣٦ ) وليس بمُدْنٍ حتفَه ذو تقدُّم     لحربٍ ولا مستنسىءِ العمرِ مُحْجِمُ

( ويتعيَّن رفعُه بعد ما ) ـ أي رفع الوصف المتلوّ بأجنبي نحو : ما زيدٌ قائماً ولا قاعدٌ عمرو . وما زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٌ عمرو[٨] . وذلك لما سبق .

---

(١) في ( د ) : فيرفع

(٢) في ( د ) : خبره

(٣) في ( د ) : فإن

(٤) في ( د ) : عطف

(٥) سقطت من ( ز ) . وفي ( غ ) : والابتدائية

(٦) سقطت من ( د )

(٧) جاء به نظيراً للمثال : ليس زيدٌ بذاهبٍ ولا قائمٍ عمرو . والشاهد في قوله : ولا مستنسىء العمر بجرّ مستنسىء بباء مقدّرة مدلول عليها بالمتقدمة .

(٨) في ( د ) وضع كلا من زيد وعمرو موضع الآخر .

## ١٤ ـ بابُ أفعالِ المقاربةِ

( منها للشُروع في الفعلِ طَفِقَ وطَفَقَ وطَبِقَ وجَعل وأخذَ وعَلِقَ وأنشأ وهبَّ وقام ) ـ فهذه ثمانية أفعال . ويقال : طفِق بكسر الفاء . قال الله تعالى : « وطَفِقَا يَخْصِفَانِ عليهما[١] » . والمضارع يطفَقُ بفتحها ، والمصدرُ طَفْقاً : قال الأخفش : وبعضهم يقول : طفَق بالفتح يطفِقُ طفوقاً ؛ وأغرب هذه الثمانية عَلِقَ وهَبَّ . ومن استعمالهما قوله[٢] :

( ٣٢٢ ) أراكَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ مَنْ أَجَرْنَا … وظلمُ الجارِ إذلالُ المجيـرِ [٣]

وقوله :

( ٣٢٣ ) هببتُ ألومُ القلبَ في طاعةِ الهوى … فلَجَّ كأنيّ كنتُ باللَّومِ مُغْرِيـاً [٤]

( ولمقاربته هلهل وكاد وكرب وأوشك وأولى وألَمَّ[٥] ) ـ فهذه ستةُ[٦] أفعال تُستعمَلُ للدُّنُوِّ من الفعل ، وأشهرها كاد ، وأغربها أولى كقوله :

( ٣٢٤ ) فعادَى بـين هاديتَـين منهـا … وأَوْلَى أن يزيـد على الثـلاثِ [٧]

وفي بعض النسخ بعد أوشك : وألَمَّ وأولى ، ولم يتعرَّض لها المصنِّفُ في الشرح ، بل قال إنَّ أفعالَ الدُّنوِّ خمسة ، وعلى هذه النسخة تكون ستة . فيقال ألَمَّ زيدٌ أن يفعلَ . أي قارب . قال الجوهري : غلامٌ مُلِمٌّ قاربَ

---

(١) طه ١٢١

(٢) سقطت من ( د ) .

(٣) في الدرر جـ ١ ص ١٠٣ : استشهد به على أن علق من أفعال الشروع . قال : ولم أعثر على قائله .

(٤) في الدرر جـ ١ ص ١٠٣ ، استشهد به على مجيء هبَّ للشروع قال : ولم أعثر على قائله .

(٥) سقطت من بعض النسخ

(٦) في النسخ الثلاث : خمسة بإسقاط ألَمَّ ، وسيأتي التوضيح .

(٧) في الدرر ج ١ ص ١٠٢ : استشهد به على أن أَوْلَى في الشطر الثاني بمعنى كاد يفعل ذلك . قال : ولم أقف على قائل هذا البيت .

البلوغَ . وفي الحديث : « وإنَّ مما يُنْبِتُ الربيعُ ما يقتلُ حَبطاً أو يُلِمُّ [1] » . أي يقرب من ذلك انتهى .

ويمكن أن يكون يُلِمُّ في الحديث فعلاً ناقصاً والخبرُ محذوفٌ لدلالة ما قبله عليه . والتقدير : أو يُلِمُّ أن يقتلَ . وفي الحديث أيضاً : « لو لا أنه شيءٌ قضاه الله لألَمَّ أن يذهبَ بصرُه [2] » . ويقال : كرَب بفتح الراء ، وهو الأفصح ، وبكسرها أيضاً . وعادَى من العِداء بكسر العين ، وهو الموالاةُ بين الصيْدَيْن يصرع أحدَهما على أثر الآخر في طلق واحد . ومنه قول امرئ القيس :

٣٢ ) فعادَى عِداءً بين ثَوْرٍ ونعجةٍ ... دراكاً ولم ينضح [3] بماء فيغسل

والهادية أول الوحش . ومنه قول امرئ القيس :

٣٣ ) كأن دماء الهاديات بنحره ... عصارة حناء بشيب مرجَّل [4]

والحبَطُ بفتح الباء أن تأكل الماشيةُ فتكثر فينتفخ لذلك بطنها ولا يخرج عنها ما فيها . وقال ابن السكّيت : هو أن تنتفخ بطونها من أكل الذُّرَق وهو الحَنْدَقُوق . يقال : حبِطت الشاة بالكسر .

( ولرجائه عسى وحرَى واخلولق ) ـ فهذه الثلاثة للإعلام بالمقاربة على سبيل الرجاء . وأغربها حرَى . يقال : حرَى زيدٌ أن يجيءَ . بمعنى :

---

(١)(٢) بخاري جهاد ٣٧ . ومسند الإمام أحمد ٣ / ٢١٢ . وفي اللسان ( لمم ) ـ . . وألَمَّ الرجلُ من اللمم وهو صغار الذنوب . . . وقال الفراء : وسمعت آخر يقول : ألَمَّ يفعل كذا في معنى كاد يفعل . . . وفي حديث النبي صلى الله عليه وسلم : « وإن مما ينبت الربيعُ ما يقتل حَبطا أو يُلِمُّ » قال أبو عبيد : معناه أو يقرب من القتل . ومنه الحديث الآخر في صفة الجنة : « فلو لا أنه شيء قضاه الله لألَمَّ أن يذهب بصرُه » يعني لما يرى فيها . لَقَرُبَ أن يذهب بصرُه . . .

(٣) في القاموس : نضَح البيتَ ينضَحُه رشَّه . . . ونضَخَه ـ بالخاء المعجمة ـ كمنعه رشَّه أو كنضحَه ـ بالمهملة ـ أو دونه ؛ وهو مثال لاستعمال عادى عداء بمعنى الموالاة

(٤) والبيت مثال أيضاً لاستعمال الهادية بمعنى أول الوحش .

عسى زيدٌ أن يجيء .

( وقد تَرِدُ عسى إشفاقاً ) ـ وهو قليلٌ . بخلاف كونها للرجاء . وقد جتمعا في قوله تعالى : « وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خيرٌ لكم . وعسى أن تُحِبُّوا شيئاً وهو شرٌّ لكم[١] » .

( ويلازمُهنَّ لفظُ المضيِّ إلَّا كاد وأوشك ) ـ فالأربعة عشر الباقية لا يستعمل منها إلَّا الماضي . وأما كاد وأوشك فلا يلزمان الماضي . وسيأتي ذكر ما استعمل منهما في آخر الباب .

( وعملُها في الأصل عملُ كان ) ـ فهي من الأفعال الرافعة الاسم[٢] الناصبة الخبر[٣] .

( لكن التُزِم كونُ خبرها مضارعاً ) ـ ولذلك أفردت بباب .

( مجرَّداً[٤] مع هلهل وما قبلها ) ـ فتقول : قام زيدٌ يفعلُ . ومنه :

( ٣٢٧ ) قامتْ تلومُ ، وبعضُ اللَّومِ آونةً ... مما يضرُّ ولا يبقى لـه نفَلُ[٥]

وكذا الباقي وهو[٦] : هبَّ وأنشأ وأخذ وجعل وطفِق وطفَق وطبِق[٧] . وذلك لأنَّ أنْ تقتضي الاستقبال والشروع ينافيه .

( ومقروناً بأنْ مع أولَى وما بعدها ) ـ والمراد به حرى واخلولق ، فتقول : أولى زيدٌ أن يقومَ ، وكذا الباقي[٨] .

---

(١) البقرة ٢١٦ ، والشاهد في الآية مجيء عسى الأولى للإشفاق ، والثانية للرجاء .

(٢) في ( ز ) : للاسم

(٣) في ( ز ) : للخبر

(٤) زاد في ( د ) : من أن

(٥) في الدرر جـ ١ ص ١٠٣ ، استشهد به على أن قام من أفعال الشروع عند ثعلب ، قال : ولم أعثر على قائله .

(٦) في ( ز ) : وهي

(٧) في ( ز ) : عكس ترتيب الأفعال

(٨) في ( د ) : وكذلك البواقي

( وبالوجهين مع البواقي ) ـ أي بالتجريد من أن والاقتران بها ، لكن على التفصيل الذي نذكره .

( والتجريد مع كاد وكرب أعرف ) ـ فكاد زيد يقوم نحو : « وكادوا يقتلونني[1] » أعرف من كاد زيدٌ أن يقومَ ، نحو :

٣٢٨ ) قـد كادمن طول البِلَى أن يَمْصَحـا     رسـمٌ عفَا مِنْ بَعْدِ ما قـد أنْمَحـا [2]

ومثله قول الآخر :

٣٢٩ ) كادت النفسُ أن تفيضَ عليه     إذ غدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وبُرودِ [3]

وكذا كرب نحو :

٣٣٠ ) كرب القلبُ من[4] جواه يذوبُ     حين قال الوشاةُ هندٌ غَضُوبُ

---

(١) الأعراف ١٥٠

(٢) في ( غ ) لم يذكر الشطر الثاني ، وفي الدرر جـ ١ ص ١٠٥ عكس الشطرين . والشطر الأول في الدرر : ربع عفاه الدهر طورا فامحى . . وقال : استشهد به على تجريد خبر كاد من أن ، وهذا هو الغالب فيها . . . وأقول إن البيت شاهد على اقتران خبر كاد بأن . والأعرف التجريد . قال صاحب الدرر : وقال سيبويه : وقد جاء في الشعر كاد أن يفعل ، شبهوه بعسى . وأنشد البيت على ذلك . . وأمصح أخلق . قيل إن هذا البيت لرؤبة ولم أحقق صحة ذلك . أقول : حققه الأستاذ عبد السلام هارون في معجم شواهد العربية جـ ٢ ص ٤٥٧ وفي عدد من المراجع منها ديوان رؤبة ص ٧٢

(٣) في شرح العيني على شرح الألفية للأشموني مع حاشية الصبان جـ ١ ص ٢٦١ : كادت النفس أن تفيظ عليه . . . بالظاء ، وإذ غدا حشو ريطة وبرود يعني حين صار حشو الكفن ، والكفن يكون منهما ، والريطة بفتح الراء الملاءة إذا كانت قطعة واحدة ، والبرود بضم الباء جمع برد من الثياب ، ويجمع على أبراد أيضاً ، والشاهد في قوله ، كادت النفس أن تفيظ ، حيث جاء الخبر مقروناً بأن وهو قليل ، والأكثر تجريده عنها ، وتفيظ بالظاء المعجمة من فاظ الميت وفاظت نفسه . قال الزجاجي : وفاظت نفسه بالظاء جائز عند الجميع إلا الأصمعي فإنه لا يجمع بين النفس والظاء . . والبيت لمحمد بن مناذر . على ما حققه الأستاذ عبد السلام هارون في معجم شواهد العربية جـ ١ ص ١٢٩ .

(٤) في الدرر جـ ١ ص ١٠٥ : استشهد به على جواز تجريد خبر كرب من أن . . والبيت للكلحبة اليربوعي ، وقيل لرجل من طيئ .

ونحو :

( ٣٣١ ) سقاها ذوو الأحلام سَجْلاً على الظَّما وقد كربَتْ أعناقُها أن تقطَّعا[١]

ولم يذكر سيبويه اقتران خبر[٢] كرب بأن . يقال[٣] : مصح الشيء يمصح مُصُوحاً ذهب وانقطع . والجوى الحرقة وشدة الوجد من عشق أو حزن ، يقال[٣] منه : جَوِيَ الرجلُ بالكسر فهو جَوٍ . والسَّجْلُ الدلو إذا كان فيه ماء[٤] قل أو كثر ، ولا يقال لها وهي فارغة سجل ولا ذنوب ، والجمع سجال .

( وعسى وأوشك بالعكس ) ـ فعسى زيدٌ أن يقوم نحو : « فعسى الله أن يأتيَ بالفتح[٥] » أعرف من عسى زيدٌ يقومُ ، نحو :

( ٣٣٢ ) عسى فَرجٌ يأتي به الله إنه له كلَّ يوم في خليقته أمرْ[٦]

وكذا[٧] أوشك ، فأوشك زيدٌ أن يقوم نحو :

( ٣٣٣ ) ولو سئل الناس التراب لأوشكوا إذا قيل هاتُوا أنْ يمَلُّوا فيمنَعُوا[٨]

---

(١) في الدرر جـ ١ ص ١٠٥ : استشهد به على مجيء خبر كرب مقترناً بأن ، وهو من الضرورة عندهم . . . قال : والبيت من قصيدة لأبي زيد الأسلمي يمدح آل الزبير ويهجو إسماعيل بن هشام المخزومي .

(٢) في ( غ ) : اقتران كرب بأن

(٣) في ( ز ) : تقول

(٤) في ( د ) : الماء

(٥) المائدة ٥٢

(٦) في الدرر جـ ١ ص ١٠٩ ، استشهد به على مجيء اسم عسى نكرة ، وفيه شاهد آخر هو تجريد عسى من أن وهو قليل . . . قال : ولم أقف على قائل هذا البيت .

(٧) في ( د ) : وكذلك

(٨) في ( د ) وشرح الأشموني : ويمنعوا ، وفي الدرر جـ ١ ص ١٠٥ : استشهد به على اقتران خبر أوشك بأن ، وبين أن ذلك هو الأعرف فيها ، وعلى هذا استشهد به في التوضيح . . قال : وهذا البيت أنشده ثعلب في أماليه ، وقال : أنشدنا ابن الأعرابي ، وذكره ولم يعزه إلى أحد .

أعرف من أوشك زَيدٌ يقومُ ، نحو :

٣٦ ) يوشك من فَرَّ من منيَّتِه　　في بعضِ غرَّاتِهِ يوافقُها[1]

وجمهور البصريين على أن حذف أنْ من خبر عسى ضرورة ، وظاهر كلام سيبويه أنه لا يختص بالشعر ، وقال الفارسي : الأكثر الاقتران ولا يلزم : وغرات جمع غرة وهي الغفلة .

( وربما جاء خبراهما ) ـ أي خبر كاد وعسى .

( مفردَيْن منصوبَيْن ) ـ كقوله :

٣٧ ) فأُبت إلى فَهْمٍ وما كِدتُ آيباً　　وكم مثلُها فارقتها وهي تصْفِرُ[2]

وقوله :

٣٨ ) أكثرتَ في العذل مُلحّاً دائماً　　لا تُكْثِرَنْ إنيّ[3] عسيتُ صائماً

( وخبرُ جعلَ جملةٌ اسميةٌ ) ـ كقوله :

(١) في العيني على شروح الألفية جـ ١ ص ٢٦٢ ، قاله أمية بن أبي الصلت الثقفي ، والشاهد في ، يوافقها خبر يوشك مجرداً من أن ، ومن فرَّ اسمها ، أراد أن من يفر من منيته أي موته في الحرب يوشك أن يقع فيها بسبيل الغفلة .

(٢) في الدرر جـ ١ ص ١٠٧ ، استشهد به على مجيء خبر كاد مفرداً في قوله : آيباً ، وهو مع ذلك نادر ، كما بينه في الأصل ، وقال في التوضيح وشرحه ، وشذ مجيئه ـ يعني خبر كاد ـ مفرداً بعد كاد وعسى كقوله ، فأبت إلى فهم . . . البيت ويروى ، وما كنت آيباً ، ولا شاهد فيه ، وفَهْم أبو قبيلة ، وهو فهم بن عمرو بن قيس بن عيلان ، وتصفر من صفير الطائر ، والمعنى : فرجعت إلى قبيلة فهم وما كدت راجعاً ، وكم مثل هذه القبيلة فارقتها وهي تصفر ، والبيت لتأبط شرا ، واسمه ثابت بن جابر .

(٣) في ( د ) ، لا تلحني ، وقال في الدرر وفي العيني إنها رواية ، وفي الدرر جـ ١ ص ١٠٧ ، استشهد به على ندور مجيء خبر عسى اسماً مفرداً ، وفي العيني على شروح الألفية جـ ١ ص ٢٥٩ : قال أبو حيان ، هذا مجهول لم ينسبه الشراح إلى أحد ، فسقط الاحتجاج به ، وكذا قال عبد الواحد في بغية الأمل ، قلت : لو كان الأمر كذلك لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيبويه لم يعلم قائلها ، ويروى ، لا تلحني بمعنى لا تلمني ، والشاهد في عسيت صائماً

( ٣٣٧ ) وقد جَعلتْ قَلُوصُ بني سُهَيْلٍ  من الأكوارِ مَرْتَعُها قريبُ[1]

( أو فعلية مصدَّرة بإذا ) ـ كقول ابن عباس رضي الله عنهما[2]: فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً .

( أو كلما . وندر إسنادُها إلى ضمير الشأن ودخول النفي عليها ) ـ سقط هذا من بعض النسخ[3]، ولم يتعرض له المصنف في الشرح . ومثال المسألة الأولى أن تقول : جعل زيدٌ كلَّما جاءه عَمْرو ضربه[4]، ويحتاج إلى سماع . ويمكن تمثيل المسألة الثانية بما حكاه الزاهد غلام ثعلب أنه يقال : عسى زيدٌ قائمٌ . برفع المبتدأ والخبر بعد عسى . فيتخرج هذا على أن في عسى ضمير الشأن ، والجملة بعده خبر عسى . هذا إن جعلنا الضمير في قوله : « إسنادها » إلى أفعال هذا الباب . وإن جعلناه عائداً إلى[5] جعل فالمثال : جعَل زيدٌ قائمٌ . ويحتاج إلى سماع . ومثال المسألة الثالثة أن يقال : ما جَعل زيدٌ ينظمُ . ولا ينبغي أن يعود الضمير من قوله : « عليها » لأفعال هذا الباب ، إذ لم يندر دخولُ النفي عليها كلها ، لأن من جملتها كاد ودخول النفي عليها مقيس ، قال الله تعالى : « وما كادُوا يفعلون[6] » ، « وإن يكادُ الذي كفروا ليزلقونك[7] » ، « لم يكد يراها[8] » .

(١) في الأشموني مع الصبان وشرح العيني جـ ١ ص ٢٥٩ ، وقد جعلت قلوص بني زياد ؛ قال العيني ، هذا من أبيات الحماسة ولم يعز إلى أحد . وفي الدرر جـ ١ ص ١٠٨ : استشهد به على ورود خبر جعل جملة اسمية ، مرتعها قريب ، وهو نادر ، وفي التوضيح أنه شاذ .

(٢) في ( غ ) : عنه

(٣) وقد ثبت بالنسخة المحققة من التسهيل ، وفي النسخ الثلاث : د ، ز ، غ

(٤) في ( د ) : يضربه

(٥) في ( د ) : على

(٦) البقرة ٧١

(٧) القلم ٥١

(٨) النور ٤٠

( وليس المقرونُ بأنْ خبراً عند سيبويه ) ـ فإذا قلت : عسى زيدٌ أن يقوم ، فأن وما دخلت عليه في موضع نصب بإسقاط حرف الجر ، أو بتضمن الفعل معنى قارب ، هذا مذهب سيبويه . والمختار أن المقرون بأنْ خبرٌ كالمجرَّد منها ، وهو ظاهر كلام المصنّف في هذا الكتاب ، وهو قول الجمهور .

( ولا يتقدَّمُ هنا الخبرُ ) ـ فلا يقال : أن يقومَ عسى زيدٌ ، ولا أفعلُ طفقتُ .

( وقد يتوسَّطُ ) ـ نحو : طفق يصلِّيان الزيدان ، وكاد يطيرون المنهزمون .

( وقد يُحذَفُ ) ـ أي الخبر .

( إن عُلِمَ ) ـ كقوله تعالى : « فطفِقَ مَسْحاً بالسُوقِ والأعناقِ[1] » أي يمسح ، فحذف لدلالة المصدر .

( ولا يخلو الاسمُ من الاختصاص ) ـ بأنِ يكون معرفةً أو قريباً منها كاسم كان .

( غالباً ) ـ استظهر به على وروده نكرةً محضةً قليلًا كقوله :

(٣٢٢) عسى فرجٌ يأتي به الله إنَّه ... له كلَّ يوم في خليقتِه أمرُ[2]

( ويُسْنَدُ أوشك وعسى واخلولق لأنْ[3] يفعلَ فيُغْنِي عن الخبر ) ـ نحو : عسى أنْ يقومَ ، وأوشك أنْ يذهبَ ، واخلولق أن يفعلَ . فأنْ وصلتُها في موضع رفع بهذه الأفعال ، ولا يحتاج معها إلى خبر ، فسدت[4] مسد الاسم والخبر ، كما سدَّت مسدَّ المفعولين في : ظننت أن تقوم .

---

(١) سورة ص ٣٣

(٢) في الدرر جـ ١ ص ١٠٩ : استشهد به على مجيء اسم عسى نكرة . . قال : ولم أقف على قائله . وقد سبق الحديث عنه

(٣) في ( د ) : إلى أن

(٤) في ( د ) : لأنها سدَّت

وفُهِم من كلامه أن غير الثلاثة من أفعال الباب لا يستعمل كذلك، فلا يقال: كاد أن يقوم، ولا حرى أن يقوم.

( ولا يختلفُ لفظُ المسنَدِ لاختلاف ما قبله ) ـ فتقول: زيدٌ عسى أن يقوم، والزيدان عسى أن يقوما، والزيدون عسى أن يقوموا، وهندٌ عسى أن تقوم، والهندان عسى أن تقوما، والهندات عسى أن يقمن. فلا يختلف لفظُ المسنَدِ وهو عسى لاختلاف ما قبله بإفرادٍ وتذكيرٍ وغيرهما، لأنه مُسْنَدٌ إلى ظاهر وهو أن وما بعدها، وكذلك أوشك واخلولق.

( فإن أُسْنِدَ ) ـ أي الفعل الذي هو عسى وأوشك واخلولق.

( إلى ضميره ) ـ أي إلى ضمير الاسم السابق.

( اسماً ) ـ إنْ جعلناها مع أنْ داخلةً على المبتدأ والخبر.

( أو فاعلاً ) ـ إن جعلناها مع أنْ غير داخلة على المبتدأ والخبر، بل جعلنا أنْ وصلتَها مفعولاً.

( طابقَ صاحبَه معَها كما يطابق مع غيرها ) ـ فتقول: هندٌ عَسَتْ أن تقوم، والزيدان عسَيَا أن يقوما، والزيدُون عَسَوْا أن يقوموا، والهندان[1] عستَا أن تقوما، والهنداتُ عسَيْنَ أن يَقُمْنَ، كما تقول: الزيدان كانا يقومان، والزيدون كانوا يقومون؛ وإذا قلت على هذا: زيدٌ عسى أن يقوم، ففي عسى ضمير مستتر يعود على زيد، كما إذا قلت: زيدٌ كان يقومُ، وهذا كله يأتي في أوشك واخلولق.

( وان كان لحاضرٍ أو غائباتٍ جاز كسرُ سينِ عسَى ) ـ فتقول: عسيتُ أن أخرج، وعسيتَ أن تخرج، والهنداتُ عسين أن يخرجن، بفتح السين وكسرها، والفتح أشهر، ولم يقرأ من السبعة بالكسر إلاَّ نافع، وذكر

(١) في ( ز ): عسيتا

الأدفوي أن الكسر لغة الحجاز.

( وقد يتَّصِلُ بها ) ـ أي بعسى.

( الضميرُ الموضوع للنصب ) ـ نحو: عساني وعساك وعساه.

( اسماً عند سيبويه، حملاً على لعلَّ ) ـ فإذا قلت: عساني أن أفعل، فمذهب سيبويه أن الياء في موضع نصب بعسى اسماً لها، وأنْ[1] والفعل في موضع رفع خبراً لها. فحمل عسى في العمل على لعلَّ، كما حملت لعلَّ عليها في دخول أنْ في خبرها في قوله[2]:

لعلَّك يوما أن تُلِمَّ ملمَّةٌ ... عليك من اللائي يدعنك أجزعا[3]

( وخبراً مقدَّماً عند المبرد ) ـ فالياء[4] عنده في موضع نصب خبراً لعسى، تقدَّم على اسمها وهو أنْ والفعل، فأبقاها على ما استقرَّ لها من العمل.

( ونائباً عن المرفوع عند الأخفش ) ـ فتبقَى عسى على رفعها الاسم ونصبها الخبر. ويزعم أنه وُضع ضميرُ النصب موضعَ ضمير الرفع، فالياء وأخواتُها عنده في موضع رفع اسماً لعسى، وأنْ والفعل في موضع نصب خبراً لها، ووضْعُ ضمير موضعَ ضمير ثابتٌ في قولهم: ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا. ويُبطل مذهبَه تصريحُهم بالاسم موضعَ أنْ والفعل في مثل هذا التركيب[5] مرفوعاً كقوله:

---

(١) في ( ز ): وأن الفعل

(٢) في ( ز ): كقوله

(٣) سقط الشطر الثاني من ( ز، غ ) ـ والشاهد فيه حمل لعل في الشطر الأول على عسى في دخول أن في خبرها في قوله:

لعلك يوماً أن تلم ملمة ... ولا يعرف قائله

(٤) أي الياء في قولك: عساني أن أفعل ـ المثال السابق.

(٥) سقطت من ( د )

(٣٣٩) فقلت عساها نارُ كأسٍ وعلها   تشكّى فآتي نحوها فأعودها[1]

برفع نار.

( وربما اقتُصِرَ عليه ) ـ أي على الضمير الموضوع للنصب كقوله :

(٣٤٠) ولي نفسٌ أقول لها ، إذا ما   تنازعني ، لعلّي أو عساني[2]

( ويتعيَّنُ عَوْدُ ضميرٍ من الخبر إلى الاسم ) ـ كما في غيره من الأخبار.

( وكونُ الفاعل غيرَه قليلٌ ) ـ أي غير الضمير ، وهذا بخلاف الضمير في غيره من الأخبار ، فيكثر في هذا الباب : كاد زيدٌ يفعلُ ، وجعلَ يتكلَّمُ[3] ، ويقل : يفعل أبوه ، ويتكلم أخوه ، مع أنه مؤول بخلاف غيره ، إذ يجوز قياساً كانَ[4] زيد يفعل[5] ، وكانَ[4] زيد يتكلم أبوه . ونظير جعل زيدٌ يتكلم أبوه قوله :

( ٣٤١ ) وقد جعلتُ إذا ما قمتُ يُثْقِلُني   ثوبي ، فأنهضُ نهضَ الشاربِ الثَّمِلِ[6]

---

(١) في هامش ( د ) : فأزورها نسخة . وفي الدرر جـ ١ ص ١١٠ ، استشهد به على أن من العرب من يأتي بالضمير المنصوب نائباً عن المرفوع ، والتصريح بالاسم موضع أن والفعل في قوله : عساها نار كأس ، برفع نار ، وكأس اسم امرأة كان الشاعر مغرماً بها . والبيت من قصيدة لصخر بن جعد الخضري .

(٢) الشاهد فيه الاقتصار على الضمير الموضوع للنصب في قوله : لعلي أو عساني ، والبيت لعمران بن حطان .

(٣) هذه العبارة من قوله : فيكثر . . . جاءت في ( د ) بعد عبارة الشرح السابقة ، والتحقيق من ( ز ) و ( غ )

(٤) في ( د ) : كاد

(٥) في ( د ) : يفعل أبوه ، وهو نفس المثال التالي .

(٦) قال في الدرر جـ ١ ص ١٠٩ ، إن الرواية الصحيحة : الشارب السكر ، والبيت هنا جاء به الشارح نظير : جعل زيدٌ يتكلم أبوه ، وقد ذكر صاحب الدرر عدداً من الآراء والتأويل حول البيت ، وقسم القول بما رواه البغدادي عن ابن مالك محرَّفاً : وربما جاء خبر جعل جملة اسمية أو فعلية ، والنص الصحيح لابن مالك في التسهيل وقد سبق منذ قليل : وخبر جعل جملة اسمية أو فعلية مصدرة بإذا أو كلما ، وهو ما جاء عليه الشاهد في البيت . والبيت لأبي حية النمري

وأول على أن المعنى : أثقل بثوبي .

( وتُنْفَى كاد إعلاماً بوقوع الفعل عسيراً ) ـ خلص زيدٌ ولم يكد يخلص . واستدل أبو الفتح على هذا بقوله تعالى : « فذبحوها وما كادوا يفعلون[1] »

( أو بعدَمِه وعدم مقاربته ) ـ كقوله تعالى : « إذا أخرج يدَه لم يكد يراها[2] » وقوله : « ولا يكاد يسيغه[3] » ، أي لم يرها ولم يقارب أن يراها ، ولا يسيغُه ولا يقارب أن يسيغَه .

( ولا تُزاد ، خلافاً للأخفش ) ـ وما استدل به من قوله تعالى : « إنَّ الساعةَ آتيةٌ أكاد أخفيها[4] » مؤول على أن المعنى : أكاد أخفيها فلا أقول هي آتية ، أو أكاد أخفيها عن نفسي .

( واستعمل مضارع كاد ) ـ كقوله تعالى : « لم يكد يراها[2] » و « ولا يكاد يسيغه[3] » ، « وإن يكاد الذين كفروا[5] » .

( وأوشك ) ـ وهو أكثر من الماضي حتى أن الأصمعي أنكر الماضي .

( وندَر اسمُ فاعل أوشك ) ـ كقوله :

فإنك موشَكٌ أن لا تراها ... وتعدُو دونَ غاضرةَ العوادي[6]

---

(١) البقرة ٧١

(٢) النور ٤٠

(٣) إبراهيم ١٧

(٤) طه ١٥

(٥) القلم ٥١

(٦) قال في الدرر جـ ١ ص ١٠٤ ، استشهد به على استعمال اسم فاعل أوشك : فإنك موشك ، وهو نادر وتعدُو مضارع عَدَا أي صرف ، ومعناه تصرف عن غاضرة الصوارف ، وغاضرة بغين فضاد معجمتين جارية لأم البنين بنت عبد العزيز بن مروان ، والبيت لكثير صاحب عزة ، وفي القاموس ، وغاضرة قبيلة من أسد ، وهي من صعصعة ، وهو أقرب لما ذكره الشارح عن

قال الجوهري : غاضرة[1] قبيلة من بني صعصعة ، وهي من بني أسد ، وبطن من ثقيف . وعوادي الدهر عوائقه .

( وكاد ) ــ كقول كثير :

( ٣٤٣ ) أموت أسىً يومَ الرِّجام وإنني يقيناً لرهنٌ بالذي أنا كائدُ[2]

أي بالموت الذي كدت آتيه ، فأقام اسم الفاعل مقام الفعل .

---

الجوهري ، ولا يمنع أن المقصود هنا الجارية التي أشار إليها في الدرر ، وفي شرح العيني على الألفية جـ ١ ص ٢٦٥

(١) في النسختين ( د . ز ) : عاضرة بالعين المهملة ، والصحيح ما جاء بالتحقيق عن ( غ ) والدرر والعيني

(٢) في الدرر جـ ١ ص ١٠٤ ، استشهد به على ورود اسم فاعل كاد في قوله : بالذي أنا كائد . والرجام موضع . . وقيل الصواب : كابد بالباء الموحدة من المكابدة فلا شاهد فيه . . والبيت لكثير عزة

## ١٥ ـ باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر

إنما قال : الأحرف ولم يقل : الحروف ، لأن الموضع موضع قلة . وقول سيبويه وغيره : الحروف من باب وضع جمع الكثرة موضع جمع القلة ، وهو ثابت كقوله تعالى : « ثلاثةَ قُروء[١] » . أو باعتبار ما يعرض لهذه الأحرف من التغيير .

( وهي إنَّ للتوكيد ) ـ ولذلك أجيب بها القسم نحو : والله إنك فَطِنٌ ، والمفتوحة كالمكسورة في إفادة التأكيد . نقله ابن العلج عن النحويين .

( ولكنَّ للاستدراك ) ـ ولذا لا تكون إلا بعد كلام ، نحو : فلم تقتلوهم ولكنَّ الله قتلَهُمْ[٢] » .

( وكأنَّ للتشبيه ) ـ قال المصنِّف : هي للتشبيه المؤكَّد ، فأصلُ : كأنَّ زيداً أسدٌ : إنَّ زيداً كأسد ، فقُدِّمت الكاف وفُتِحت الهمزة ، وصار الحرفان حرفاً واحداً مدلولاً به[٣] على التشبيه والتوكيد .

( وللتحقيق أيضاً على رأي ) ـ هو رأي الكوفيين والزجاجيّ . زعموا أنها قد تكون للتحقيق دون تشبيه ، وجعلوا منه قول عمر بن أبي ربيعة :[٤]

كأنني حين أُمْسِي لا تُكَلِّمُني ذو بُغْيةٍ يشتهي ماليس موجودا

---

(١) البقرة ٢٢٨

(٣) في ( ز ) : بهما

(٤) في المحتسب لابن جني جـ ٢ ص ١٥٥ ، أي أنا ـ حين أمسي ـ متيم من حالي كذا وكذا . . . وقبل البيت قال : ومما جاءت فيه كأن عارية من معنى التشبيه ما أنشدناه أبو علي . . وذكر البيت . وقد رد هذا في الشرح ، ثم قال : البيت ليزيد بن الحكم الثقفي ، ويروى : يوم مكان حين . وذو بغية مكان متيم وهي رواية المحتسب .

إذ لا تشبيه فيه ، إذ هو ذو بغية يشتهي ما ليس موجوداً . ورُدَّ بأن التشبيه فيه بَيِّنٌ بأدنى تأمل ، وذلك أنه لما يئس من أن تكلمه مع اشتهائه كلامها ، وإن كانت موجودة ، كما يُوأسُ من الوصول إلى ما هو معدوم ، صار كأنه اشتهى ما لا وجود له أصلاً .

( وليت للتمني ) ـ ويكون في الممكن نحو : ليت زيداً أميرٌ ، والمستحيل نحو : ليت الشبابَ يعودُ ، ولا يكون في الواجب ، لا يقال : ليتَ غداً يجيء[1] .

( ولعلَّ للتَّرجِّي والإشفاق ) ـ ولا يستعمل إلاَّ في الممكن ، فلا يقال : لعل الشباب يعود ، والترجِّي للمحبوب نحو : لعلَّ الله يرحمنا ، والإشفاق للمكروه نحو : لعلَّ العدوّ يقدم .

( والتَّعليل ) ـ أثبته الكسائي ، وقال الأخفش في المعاني :«لعله يتذكر»[2] نحو[3] قول الرجل لصاحبه : أفرغ لعلّنا نتغدّى ، والمعنى لنتغدّى .

( والاستفهام ) ـ قاله الكوفيون ، وجعل المصنِّف منه : « وما يدريك لعلّه يزَّكّى[4] » .

( ولهنَّ ) ـ أي الأحرف المذكورة .

( شبَهٌ بكان الناقصة في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما ) ـ فخرج باللزوم ما يدخل على المبتدأ والخبر وعلى غيرهما كألاَ وأما الاستفتاحِيَّتَيْنْ ، وبالاستغناء بهما لو لا الامتناعية وإذا الفجائية فإنهما يشبهان كان في لزوم المبتدأ والخبر ويفارقانهما بافتقار لولا للجواب وإذا إلى كلام سابق .

( فعملَتْ عملَها ) ـ أي عملَ كان الناقصة .

---

(١) في ( د ) : ليت هذا يجيء

( ٢ ) طه ٤٤ .

(٣) سقطت من ( د )

(٤) عبس ٣

( معكوساً ) ـ فنصبت الاسمَ ورفعت الخبرَ . وهذا[1] على قول البصريين ، وأما الكوفيون فيقولون : إنما نصبت الاسمَ ، وأمَّا الخبرُ فلم تعمل فيه شيئاً ، بل هو على رفعه قبل دخولها .

( ليكونا ) ـ أي المبتدأ والخبر ، وهذا تعليلٌ أول لعملها عملَ كان معكوساً .

( معهُنَّ ) ـ أي مع الأحرف المذكورة .

( كمفعولٍ قُدِّم وفاعلٍ أُخِّر ) ـ نحو : أكل الخبزَ زيدٌ .

( تنبيهاً على الفرعيَّة ) ـ لأن الأصل تقديم المرفوع .

( ولأنَّ معانيَها ) ـ أي معاني هذه الأحرف ، وهذا[2] تعليل ثان .

( في الأخبار ) ـ أي لا يتحقَّقُ حصولُها إلاَّ في الأخبار .

( فكانت كالعُمد ، والأسماءُ كالفضَلات ، فأعطيا إعرابَيْهما ) ـ فنصب الاسمُ لشبهه بالمفعول ، ورُفع الخبرُ لشبهه بالفاعل .

( ويجوزُ نصبُهما بليتَ ، عند الفراء ) ـ فيقول[3] : ليت زيداً قائماً بنصب الجزءين ، وجعل منه قوله :

ليتَ الشبابَ هو الرجيعَ إلى الفتى والشيب كان هو البديءُ الأولُ[4]

والبديءُ والبَدْءُ[5] الأول ، ومنه قولهم : افعله[6] باديَ بَدْءٍ وباديَ بَدِيء ، وهو على فعيل ، أي أول شيء ؛ وياء بادي ساكنة في موضع النصب . هكذا

(١) سقطت من ( د ) .

(٢) سقطت هذه العبارة من ( د )

(٣) في ( د ) : فتقول

(٤) البيت للقطامي الشاعر ديوانه ص ٧ . والشاهد فيه قوله : ليت الشبابَ هو الرجيعَ بنصب الاسم والخبر عند الفراء

(٥) في ( د ) : والبَدْو

(٦) في ( د ) : فعله

يتكلمون به . قاله الجوهري .

( وبالخمسة عند بعض أصحابه ) ـ فأجاز بعضُ الكوفيين نصبَ الجزءَيْن بعد خمسة الأحرف . وقال ابنُ سلَّام في طبقات الشعراء : هي لغة رؤبة وقومه . وقال ابن السِّيد : نصبُ خَبرِ إنَّ وأخواتِها لغةُ بعضِ العرب .

( وما استُشْهِدَ به محمولٌ على الحال ) ـ فخَبَّةً جروزاً في قوله :

( ٣٤٦ ) إن العجوزَ خَبَّةً جَرُوزا[1] تأكلُ في مقعدها قفيزا

حال من فاعل تأكل . والخبَّة الخدَّاعة . والجروز التي إذا أكلت لم تترك على المائدة شيئاً . وكذلك الرجل .

( أو على إضمار فعل ، وهو[2] رأي الكسائي ) ـ فيحمل قوله : هو الرجيعَ على تقدير كان . والأصْلُ : كان الرجيعَ . فحذفَ كان وأبرزَ الضميرَ . وبقي النصبُ بعدَه دليلاً .

وكان الكسائي يوجه هذا التوجيه في كل موضع وقع فيه نصبان بعد شيء من هذه الأحرف . وكذلك يقدر في قوله :

( ٣٤٧ ) إذا اسودَّ جنحُ اللَّيلِ[3] فلتأت ولتكن خطاك خِفافاً . إنَّ حُرَّاسَنا أُسْداً

أنَّ الأصلَ : إنَّ حُرَّاسَنا يشبهون أسداً أو كانوا . وجُنح الليل وجِنْحُه طائفةٌ منه .

( وما لا تدخلُ عليه دام لا تدخلُ عليه هذه الأحرف ) ـ فلا تدخل على مبتدأ خبره مفرد طلبي نحو : أين زيد ؟ أو جملة طلبية نحو : زيد

(١) في ( د ) : خروزا ، وفي الدرر جـ ١ ص ١١٢ : استشهد به على نصب إنَّ للجزءين فالعجوز اسم إنَّ ، وخبَّة خبرها ، وكلاهما روى منصوباً . والخبة الخداعة . ويجوز فتح الخاء وكسرها . والجروز كثيرة الأكل ، والقفيز مكيال معروف . قال : ولم أعثر على قائله .

(٢) في ( د ) : وهو على رأي الكسائي

(٣) في الدرر جـ ١ ص ١١١ : إذا التفَّ جنح الليل . . . قال : استشهد به على أنَّ إنَّ المكسورة تنصب الجزءين عند الفراء ، ووافق الفراء في ذلك بعض النحاة ، والبيت لابن أبي ربيعة .

اضْرِبْه ، أو هل رأيتَه ؟ .

( وربما دخلت إنَّ على ما خبرُه نهيٌ ) ـ كقوله :

( ٣ إنَّ الذين قتلتم أمسِ سيدَهم لا تحسبوا ليلَهم[1] عن ليلكم ناما

( وللجزءين بعد دخولِهنَّ مالهما مجرَّدَيْن ) ـ فجميع ما سبق في باب الابتداء من تقسيم المبتدأ إلى عين ومعنى ، والخبر إلى مفرد وغيره يأتي هنا ، وكذلك ما تقدَّم من الشروط ، كعَوْد ضميرٍ من الجملة المُخْبَر بها ، ومن الأحوال كحذف الضمير لدليل ، كقول الشاعر :

( ٣ وإنَّ الذي بيني وبينك لا يني بأرضٍ أبا عمرو لك الدَّهرَ شاكرا[2]

أي لا يني به أو من أجله .

( لكن يجب هنا تأخيرُ الخبر ) ـ لما سبق من بيان مُوجِب تقديم منصوبها وتأخير مرفوعها .

( ما لم يكن ظرفاً أو شبهَه فيجوزُ توسيطُه ) ـ لأن الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما ، فلم يمتنع تقديمهما على الاسم بعد الأحرف ، فلهذا جاز : إنَّ في الدار زيداً ، وإن أمامك عمراً ، ووجب : إن في الدار صاحبها ، وان أمام هند بعلها .

( ولا يُخَصُّ حذفُ الاسم المفهوم معناه بالشعر ، وقلَّ ما يكونُ إلَّا ضميرَ الشأن ) ـ فمن حذفه وهو ضمير الشأن[3] في غير الشعر قول بعضهم : إنَّ بك

---

(١) في ( د ) : ليلكم عن ليلهم ، وفي الدرر جـ ١ ص ١١٢ ، استشهد به على مجيء خبر إن جملة نهي على ما صححه ابن عصفور ، والبيت لأبي مكعت ـ معجم شواهد العربية ـ وفي الدرر لأبي مكعب أخي بني سعد بن مالك .

(٢) في ( د ) : شاكر ، والشاهد في البيت على حذف الضمير العائد من الجملة الحالية المخبر بها ـ لا يني لدليل ، أي لا يني به أو من أجله ، ولم أجد البيت فيما تحت يدي من مراجع .

(٣) في ( د ) : شأن

زيدٌ مأخوذٌ . يريد : إنَّهُ . حكاه سيبويه عن الخليل ؛ ومن حذفه وهو غير ضمير شأن في غير الشعر أيضاً ما حكى الأخفش : إنَّ بك مأخوذٌ أخواك . بحذف الاسم وهو ضمير المخاطب ، أي إنك بك مأخوذ أخواك . ومن حذفه وهو ضمير شأن في الشعر قوله[1] :

(٣٥٠) ولكنَّ منْ لا يلْقَ أمراً ينوبُه بعُدَّتِه ينزلْ به وهو أعزلُ[2]

ومن حذفه وهو غير ضمير شأن في الشعر قوله :

(٣٥١) فلو كنتَ ضَبِّيّاً عرفتَ قرابتي ولكنَّ زنجيٌّ[3] عظيمُ المشافر[4]

أي ولكنك زنجي . والأعزل الذي لا سلاح معه ، ويقال زَنْجِيّ وزِنْجِيّ ، وهو واحد الزِّنج والزَّنج ، وهم جيلٌ من السودان ؛ والمَشَافرُ جمع مِشْفَر ، والمِشْفَر مُستعارٌ هنا ، وهو من البعير كالجحفلة من الحافر ، واستعير هنا كما استعير من قولهم : مشافر الفرس . والجحفلة للحافر كالشفة للإنسان . وضَبِّيّ نسبة إلى ضبة بن أد ، وهو عم تميم بن مُرّ .

( وعليه يُحْمَلُ : « إنَّ من أشدِّ النَّاسِ عذاباً يوم القيامة المصوِّرون[5] » ) .

---

(١) سقطت من ( ز )

(٢) أي ولكنه أي الشأن والأمر . بحذف ضمير الشأن . والبيت لأمية بن أبي الصلت ـ ديوانه ص ٤٦

(٣) في ( د ) : زنجيا

(٤) هكذا في النسخ الثلاث . قال في الدرر جـ ١ ص ١١٤ : استشهد به على جواز حذف اسم لكن ، أي : ولكنك زنجي . والبيت من شواهد سيبويه ، وهو للفرزدق ديوانه ص ٤٨١ يهجو رجلاً من ضبة . واشتهر عند النحويين بهذه القافية . وصوابه :

ولكنَّ زنجياً عظيماً مشافره

وبعده :

متَتُّ له بالرحم بيني وبينه فألفيته مِني بعيداً أواصره

(٥) بخاري ـ أدب ٤٥ . ٧٥ . لباس ٨٩ . ٩١ . ٩٢ . ٩٥ في رواية : « إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين يصورون . . . » . وفي رواية « إن أشد الناس عذاباً . . . المصورون » .

فيكون نظير ما حكى سيبويه من قولهم : إنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ ، والأصل إنه من أشدّ . . . فحذف ضمير الشأن كما في إنَّ بك . . .

( لا على زيادة مِنْ ، خلافاً للكسائي ) ـ وذلك لأن زيادة مِنْ مع اسم إنَّ غير معروفة ، وأيضاً فالمعنى يفسدُعلى تقدير الزيادة ، إذ يصير : إنَّ أشدَّ الناس عذاباً يوم القيامة المصورون ، وليس كذلك ، إذ غيرُهم أشدُّ عذاباً منهم كالكفَرة ونحوهم ، وإنما تكلَّف الكِسائيُّ معنى الزيادة لأن مذهبَه منعُ حذفِ ضمير الشأن إذا وقع بعد هذه الأحرف اسمٌ يصحُّ عملُها فيه كالمصورين ، وما حكاه سيبويه يردُّ عليه .

( وإذا عُلِمَ الخبرُ جاز حذفُه مطلقاً ) ـ أي سواء كان الاسمُ[1] معرفةً أو[2] نكرةً ، وهذا مذهب سيبويه ، وهو الصحيح .

( خلافاً لمن اشترط تنكير الاسم ) ـ وهم الكوفيون . ومن حذفه والاسم نكرة :

(٣..) إنَّ مَحلًّا وإنَّ مرتحَلًا وإن في السَّفْر إذْ مضَوْا مهَلا[3]

أي إنَّ لنا محلًّا وإنَّ لنا مرتَحلًا ، والمعنى : إنَّ لنا محلًّا في الدنيا ما كنا أحياء ، ومرتحلًا إذا متنا . ومن حذفه وهو معرفة :

(٣..) سِوَى أنَّ حياً من قريش تفضلوا على الناس أو أن الأكارمَ نهشلا[4]

أي تفضلوا . يقال : سفرتُ أسفر سفوراً خرجتُ إلى السفرَ فأنا سافر ، وقوم

---

(١) سقطت من ( د )

(٢) في ( د ) : أم

(٣) في الدرر جـ ١ ص ١١٣ ، استشهد به على جواز حذف خبر إنَّ إذا كان ظرفاً أو شبهه لقرينة ، وهنا على حذفه والاسم نكرة ، قال صاحب الدرر : والبيت للأعشى ـ ديوانه ص ١٥٥

(٤) في معجم شواهد العربية نسبه للأخطل ، قال : وقال صاحب الخزانة : لم أجده في ديوانه ، والشاهد فيه حذف خبر إنَّ واسمها معرفة في قوله : على الناس ، أو أن الأكارمَ نهشلا أي تفضلوا

سَفْرٌ كصاحب وصَحْب، وسفار كراكب وركاب. والمَهل بالتحريك التؤدة.

( وقد يسدُّ مسدَّه واو المصاحبة ) ـ نحو ما حكى سيبويه، إنك ما[1] وخيراً. أي إنك مع خير، وما زائدة. والخبرُ محذوفٌ وجوباً كما في: كلُّ رجل وضيعتُه.

( والحال ) ـ أي وقد يسدُّ مسدَّه الحالُ نحو: إنَّ شربي السويقَ ملتوتاً. ومنه:

( ٣٥٤ ) إن اختيارك ماتبغيه ذا ثقة    بالله مستظهراً بالحزم والجلد[2]

فحذف الخبر وجوباً لسدّ الحال مسدّه كما في: ضربي زيداً قائماً.

( والتُزم الحذفُ في: ليت شعري مُرْدَفاً باستفهام ) ـ نحو: ليت شعري أكان كذا أم كذا. ومنه:

( ٣٥٥ ) ألا ليت شعري هل أبيتَنَّ ليلةً    بوادٍ وحولي إذخِرٌ وجليلُ؟[3]

فالخبر[4] محذوف وجوباً، أي ليت شعري بكذا ثابت أو موجود، وذلك لأنه بمعنى ليتني أشعر، وجملة الاستفهام في موضع نصب بشعري، وهو مصدر حذفت[5] منه التاء، والأصل شعْرة كدربة. قال سيبويه: حذفوا الهاء كما حذفوها في قولهم: ذهب بعَذْرها، وهو أبو عَذْرها، والجليل الثّمام وهو

---

(١) في ( د ): وما

(٢) في الدرر جـ ١ ص ١١٤، استشهد به على وجوب حذف خبر إنَّ إذا سدَّ حالٌ مسدَّه، وفي شرح التسهيل لأبي حيان قال المصنف، قد يحذف أيضاً وجوباً لسدّ الحال مسدّه، كما كان ذلك في الابتداء، فيقال: إن ضربي زيداً قائماً، وإن أكثر شربي السويق ملتوتاً، ومثله قول الشاعر.. وأنشد البيت ولم يعزه

(٣) الشاهد في البيت التزام حذف خبر ليت في قوله:

ألا ليت شعري هل أبيتنَّ ليلة

والتقدير: ليت شعري ثابت أو موجود.

(٤) في ( د ): والخبر.

(٥) في ( د ): حذف

نبت ضعيف له خوص أو شبيه بالخوص، والواحدة جليلة والجمع جلائل.
وأصل عَذْرها عَذْرَتها كما قال سيبويه، والعَذْرة البكارة، ويقال: فلان أبو عَذْرها إذا كان هو الذي افترعها وافتضّها.

( وقد يخبر هنا، بشرط الإفادة، عن نكرة بنكرة )[1] ـ نحو ما حكى سيبويه[2]: إنّ ألفاً في دراهمك بيضٌ، وكقول امرئ القيس في رواية سيبويه:

٢) وإنَّ شفاءً عَبْرةٌ مُهْراقَةٌ ... فهل عندَ رسمٍ دَارسٍ من مُعَوّلِ ؟[3]

( أو بمعرفة ) ـ نحو ما حكى سيبويه: إنّ قريباً منك زيدٌ، وإنّ بعيداً منك عمروٌ، وأنشد:

٤) وما كنتُ ضَفَّاطاً[4] ولكنّ طالباً ... أناخَ قليلاً فوقَ ظهرِ سبيلِ

وقدَّره: ولكنّ طالباً أنا.

( ولا يجوز نحو: إنّ قائماً الزيدان، خلافاً للأخفش والفراء، ولا نحو: ظننتُ قائماً الزيدان، خلافاً للكوفيين ) ـ جواز هاتين المسألتين متفرع على جواز: قائمٌ الزيدان، بدون نفي أو استفهام، وقد سبقت المسألة في باب المبتدأ؛ قال المصنّف هنا، والصحيح أن يقال: إعمالُ الصفة عملَ الفعل فرعُ إعمال الفعل، فلا[5] يستباح إلاّ في موضع يقع فيه الفعل، فلا

---

(١) في النسخ الثلاث: بنكرة عن نكرة، والتحقيق عن النسخة المحققة من التسهيل، وهو أنسب لما بعده من المتن.

(٢) في ( د ): الكسائي. ورواية الشاهد بعده تثبت صحة التحقيق.

(٣) الشاهد في قوله: وإن شفاءً عبرةٌ، على الإخبار عن نكرة بنكرة، وفي رواية: وإن شفائي.

(٤) في ( د ): سباطا: وفي القاموس، الضفاطة الجهل وضعف الرأي وضخم البطن.. والضفّاط الجمّال والمكاري والجلاّب.. والثقيل لا ينبعث مع القوم والشاهد فيه الإخبار عن نكرة بمعرفة في قوله: ولكن طالبا.. أي: ولكن طالبا أنا..

(٥) في ( د ): ولا

يلزم من تجويز : قائمٌ الزيدان تجويز هاتين المسألتين . ولهذا قال المصنّف هنا : لا يجوز ، وان كان سبق منه هناك أنه لا يجري هذا المجرى باستحسان إلاّ بعد استفهام أو نفي .

**( فصل ) :** ( يستدام كسرُ إنَّ ما لم تؤول هي ومعمولها بمصدر ) ـ وذلك لأن المكسورة هي الأصل ، لأنها مستقلة ، والمفتوحة كبعض اسم ، لتقديرها هي وما عملت فيه به[1] ، وقيل : المفتوحة أصل المكسورة ، وقيل : كل منهما أصل بنفسها ؛ وإنما قال بمصدر ولم يقل بمفرد لأنها إنما تفتح إذا أُوّلَتْ بمفرد وهو مصدر ، أما إذا أُولتْ بمفرد غير مصدر فلا تفتح كما في قولك : ظننتُ زيداً إنه قائم ، فهي هنا واجبة الكسر ، وإن كانت في موضع مفرد ، لأنه غير مصدر وهو المفعول الثاني ، إذ الأصل : ظننتُ زيداً قائماً .

( فإن لزم التأويلُ لزم الفتحُ ) ـ كما في المواضع التي سنذكرها .

( وإلاّ فوجهان ) ـ أي وإلاّ يلزم تأويلها بمصدر بل يجوز فوجهان : الفتح إن أولت بمصدر[2] ، والكسر إن لم تؤول ، وذلك كما سيأتي .

( فلامتناع التأويل كسرت مبتَدأةً ) ـ أي مبدوءاً بها لفظاً ومعنىً نحو : « إنَّا أعطيناك الكوثر[3] » أو معنىً لا لفظاً نحو : « ألا إنَّهم هُم السُّفَهاءُ[4] »

( وموصولاً بها ) ـ كقوله تعالى : « وآتيناه من الكنوز ما إنَّ مفاتحَه[5] » ، وأما فتحها في نحو : لا أكلمك ما أنَّ في السماء نجماً ، فواجب

(١) أي لتأويلها هي ومعمولها باسم هو المصدر

(٢) في ( ز ) : إن أول به ، وفي ( غ ) : إن أولت به

(٣) الكوثر ١

(٤) البقرة ١٣

(٥) القصص ٧٦

كما سيأتي، وليست موصولاً بها[١]، إذ التقدير: ما ثبت أنَّ في السماء نجماً.

( وجوابَ قسمٍ ) ـ نحو: « إنَّا أنزلناه في ليلة مباركة[٢] »، « قُلْ إي وربِّي إنَّه لحق[٣] ».

( ومحكيَّةً بقول ) ـ نحو: « قال إنِّي عبدُ الله[٤] ». فإن كان القول بمعنى الظن فهي غير محكية به، ويأتي حكمها في باب ظنَّ.

( وواقعةً موقعَ الحال ) ـ نحو: « وإنَّ فريقاً من المؤمنين لكارهون[٥] ».

( أو[٦] موقعَ خبر اسم عين ) ـ نحو: زيدٌ إنَّه قائمٌ. وكقوله تعالى: « إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوسَ والذين أشركوا، إنَّ الله يفصلُ بينَهم يومَ[٧] القيامة ). وكقول بعضهم[٨]:

(٣٠) أراني ولا كفرانَ لله إنما أواخي من الأقوام كلَّ بخيل[٩]

واحترز بقوله: اسم عين من نحو: عِلْمي أنَّك منطلقٌ، فإنه[١٠] يجب فتحها، إذ التقدير: علمي انطلاقُك، ومن نحو: أولُ ما أقولُ أني أحمَدُ الله، فإنه

(١) سقطت من ( د )

(٢) جواباً لقوله تعالى: « حم والكتاب المبين » أول سورة الدخان، والآية رقم ٣ من السورة

(٣) يونس ٥٣

(٤) مريم ٣٠

(٥) الآية الخامسة من سورة الأنفال. وقبلها: « كما أخرجك ربُّك من بيتك بالحق »

(٦) في ( د ): وموقع

(٧) سقطتا من ( ز ) ـ الآية السابعة عشرة من سورة الحج

(٨) في ( ز ): وقوله

(٩) في الدرر جـ ١ ص ٢٠٥:

أراني ولا كفران لله إنني أواتي من الأقوام كل بخيل

قال: والأظهر أن إنني محرفة من إنما. والشاهد في البيت كسر همزة إن لوقوعها موقع خبر اسم عين. والبيت لكثير عزة ديوانه جـ ٢ ص ١٨٤

(١٠) في ( ز ): فيجب

يجوز فيها[1] الوجهان كما سيأتي .

( أو قبلَ لامٍ معلّقة ) ـ كقوله تعالى : « قَدْ نَعْلَمُ إنَّه لَيحزُنك[2] » ولو لا اللام لفتحت كما في : « عَلِمَ الله أنكم[3] » .

( وللزوم التأويل فُتِحَتْ بعد لَوْ ) ـ كقوله تعالى :[4] « ولو أنَّهم صبروا[5] » أي ولو ثبت صبرهم ، أو لو صبرهم ثابت .

( ولولا ) ـ كقوله تعالى[6] : « فلولا أنه كان من المسبّحين[7] » أي فلولا تسبيحه ثابت ، أو فلولا وجد تسبيحه .

( وما التّوقيتيّة ) ـ كقولهم : لا أكلمك ما أنَّ في السماء نجماً ، أو ما أنَّ حِراء مكانه ، أي ما ثبت . والأول عن يعقوب ؛ والثاني عن اللّحياني .

( وفي موضع مجرور ) ـ أي بحرفٍ نحو : « ذلك بأنَّ الله هُوَ الحَقُّ[8] » . أو بإضافةٍ نحو : « مثلَ ما أنكم تنطقون[9] » .

( أو مرفوع فعلٍ ) ـ أي فاعلًا نحو : « أو لم يكفهم أنَّا أنزلنا عليك الكتابَ[10] » أو نائباً عنه نحو : « قُلْ أُوحِيَ إليَّ أنّه استمعَ[11] » . ودخل في قوله : « مرفوع فعل » مسألة ما التوقيتية ، إذ التقدير كما ذكر : ما ثبت

---

(١) في ( د ) فيه

(٢) الأنعام ٣٣

(٣) البقرة ١٨٧

(٥) الحجرات ٥

(٤)(٦) سقط ما بين الرقمين من ( د )

(٧) الصافات ١٤٣

(٨) لقمان ٣٠

(٩) الذاريات ٢٣

(١٠) العنكبوت ٥١

(١١) الجن ١

أنَّ . فلو لم تذكرها لم يبقَ تكرار .

( أو منصوبِه غيرِ خبرٍ ) ـ نحو : « ولا تخافون أنكم أشركتم[1] ) ونحو : « اذكروا نعمتي التي أنعمتُ عليكم وأني فضلتكم[2] » . واحترز بقوله : غيرَ خبرٍ مما هو خبر اسم عين نحو : حسبتُ زيداً إنَّه قائمٌ ، فإنه يجبُ كسرُها كما سبق .

( ولإ مكانِ الحالَيْن ) ـ أي التقدير بمصدر والتقدير بجملة .

( أجيزَ الوجهانِ ) ـ أي الفتح على تقدير المصدر ، والكسر على تقدير الجملة .

( بعد : أوَّلُ قولي ) ـ نحو : أول قولي أو أول ما أقول أني أحمدُ الله . فيجوز فتح أنَّ على تقدير : أول قولي حمدُ اللهِ ، ويجوز الكسر على تقدير : أولُ كلام أتكلَّمُ به هذا الكلام[3] المفتتح بإنِّي . فعبارة الفتح تصدقُ على كلِّ لفظ تضمَّن حمداً ، ولا تصدق عبارة الكسر على حمدٍ بغير هذا اللفظ الذي أوله إنِّي .

( وإذا المفاجأة ) ـ كقوله :

) وكنتُ أرَى زيداً كما قيل سيِّداً إذا أنه عبدُ القفاَ واللَّهازمِ[4]

روى بفتح أنه على تقدير المصدريَّة ، وهو مبتدأ خبره محذوف ، أي : فإذا عبوديَّتُه ثابتة ، وبالكسر على عدم التأويل بالمصدر .

---

(١) الأنعام ٨١

(٢) البقرة ٤٧

(٣) سقطت من ( د )

(٤) في الدرر جـ ١ ص ١١٥ ، استشهد به على جواز فتح أنَّ وكسرها بعد إذا الفجائية . . واللهازم جمع لهزمة بالكسر ، وليس للإنسان إلا لهزمتان ، فجمعهما بما حولهما أو باعتبار أجزائهما ، ولهزمتا الإنسان عظمان ناتئان تحت الأذنين ، وقيل هما مضغتان في أصل الحنك وقولهم : فلان عبد القفا معناه أنه ذليل ، والبيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلوها .

( وفاء الجواب ) ـ نحو : من يأتيني فإنه مكرمٌ . من فتح جعل ما بعد الفاء مصدراً مبتدأ ، وخبرُه محذوفٌ ، أي فإكرامُه واقعٌ ، ومن كسر جعل ما بعدها جملة بلا تقدير ، كما لو قال : فهو مكرم . وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى : « كَتَبَ رَبُّكم[1] على نَفْسِهِ الرَّحمةَ ، أنَّه مَنْ عَمِل منكم سُوءاً بجهالةٍ ثم تَابَ مِنْ بَعْدِه وأصلح فَأنَّه غَفُورٌ رحيمٌ[2] » .

( وتفتح بعد أمَا[3] بمعنى حقاً ) ـ نحو : أمَا أنَّك ذاهبٌ . روى سيبويه فيه كسر إنَّ على جعل أما للاستفتاح كألا ، وفتحها على جعل أما بمعنى حقاً فتفتح كما في : أحقاً أنك ذاهب ؟ لتأولها بمصدر مبتدأ ، وحقاً مصدرٌ واقعٌ ظرفاً مخبراً به .

( وبعدَ حتَّى غيرِ الابتدائية ) ـ وهي العاطفة أو الجارة ، وذلك للزوم تقدير المصدر نحو : عرفتُ أمورَك حتَّى أنَّك فاضلٌ . فيجوز تقدير ما بعد حتى بمصدرٍ منصوبٍ إن جُعلَتْ عاطفةً ، وبمصدرٍ مجرورٍ إن جُعلَتْ جارَّةً . واحترز من الابتدائية لأنَّ الكسرَ بعدَها واجبٌ لامتناع تقديرِ المصدر نحو : مرض زيدٌ حتى إنه لا يُرجى .

( وبعد لا جرم غالباً ) ـ نحو : « لا جرَم أنَّ لهم النَّارَ[4] » ففتحُ أنَّ بعدها هو المشهورُ ، وبه قرأ القراء ، وقد أُجريَتْ لا جرَم مجرى اليمين فكسَر بعضُ العرب إنَّ بعدَها . وفسَّر الفرَّاءُ لا جرَم مرةً بلا بُدَّ ومرةً بحقاً ، وعند سيبويه أنَّ لا ردٌّ لما سبق ؛ وجرَم فعلٌ ماضٍ بمعنى حقّ ، وأنَّ وما بعدها في موضع رفع به . وعلى هذا فلا وجه لكسرها إلَّا ما حكى الفراء

(١) سقطت من ( د ) .
(٢) الأنعام ٥٤
(٣) في النسخة ( ص ) المحققة من التسهيل وضع فوقها رمز ( خف ) أي خفيفة بدون تشديد
(٤) النحل ٦٢

من أنَّ من العرب من يجريها مجرى اليمين فيقول : لا جَرَم لآتينَّك ، ولا جَرَم لقد أحسنْتَ .

( وقد تُفتَح عند الكوفيين بعد قَسَم ما لم تُوجَد اللام ) ـ ذكر ابنُ كَيْسَان في نحو : واللهِ إنَّ زيداً كريمٌ . بلا لام أن الكوفيين يفتحون ويَكْسِرون ، والفتح عندهم أكثر .

( **فصل** ) : ( يجوز دخول لام الابتداء بعد إنَّ المكسورة على اسمها المفصول ) ـ أي بالخبر نحو : « وإنَّ لك لأجراً[1] » أو بمعمول الخبر نحو : إنَّ فيك لزيداً راغبٌ ، والمغاربة يمنعون : إنَّ فيك لزيداً[2] راغبٌ . فالثانية ممنوعة عندهم .

( وعلى خبرها[3] المؤخر عن الاسم ) ـ نحو : « وإنَّ ربَّك لَذُو فَضْلٍ[4] » ؛ فلو تقدَّم الخبرُ على الاسم لم تدخل . فلا يقال : إن لعندك زيداً ، ولا إن غداً لعندنا زيداً ، وكذا إن كان الخبر المؤَخَّرُ منفيّاً كما سيأتي .

( وعلى معموله ) ـ أي معمول الخبر .

( مقدَّماً عليه ) ـ أي على الخبر .

( بعد الاسم ) ـ نحو : إنَّ زيداً لطعامَك آكلٌ . ومنه :

٣ ) إنَّ امرأً خصَّني عمداً مودَّتَه ... على التَّنائي لعندي غيرُ مكفورُ[5]

---

(١) القلم ٣

(٢) في ( د ) : زيداً بدون لام ، وزاد السيوطي في الهمع جـ ١ ص ١٣٩ ، أو بمعمول الاسم نحو : إن في الدار لساكناً زيدٌ .

(٣) في النسخ الثلاث : وعلى الخبر . والتحقيق من النسخة المحققة من التسهيل ، وهو أنسب لمشاكلة التعبير مع ما قبله .

(٤) النمل ٧٣

(٥) في ( د ) : على الثناء ، وفي الدرر جـ ١ ص ١١٦ : استشهد به على إعادة اللام ضرورة ، حيث لم =

وتحرز بمقدَّماً من نحو : إنَّ زيداً آكلٌ طعامك . فلا يقال : آكلٌ لَطعامَك ، وبقوله : بعد الاسم من نحو : إنَّ فيك زيداً راغبٌ . فلا يقال : إنَّ لَفيك زيداً راغبٌ .

( وعلى الفصل المسمَّى عِماداً ) ـ نحو : « إن هذا لهو القصَصُ الحقُّ[1] »

( وأولُ جزءَي الجملة الاسميَّة المخبر بها أوْلَى من ثانيهما ) ـ فقولك : إنَّ زيداً لوجهُه حسَنٌ ، أولى من : إنَّ زيداً وجهُه لحسَنٌ . وذلك أن صدر الجملة الاسمية كصدر الجملة الفعلية . وهذا[2] التعليل يقتضي منع دخولها على ثاني جُزءَي الجملة الاسمية كما في الفعلية[3] . ولهذا قال المصَنِّفُ في الشرح إنه شاذ . وكذا قال في البسيط . ومن دخولها على الأول : « وإنَّا لنحنُ نُحْيِي ونُمِيتُ[4] » . وقوله :

( ٣٦١ ) إنَّ الكريمَ لَمَنْ يرجُوه ذو جِدَةٍ ولو تعذَّر إيسارٌ[5] وتنويلُ

ومن دخولها على الثاني ما حكى أبو الحسن : إنَّ زيداً وجهه لحسن ،

---

= يعد مع ما دخل عليه أو مع ضميره . واستشهد به أبو حيان في شرح التسهيل قال : ومثال : إنَّ زيداً لطعامَك آكلٌ . ما أنشد الكسائي وأتى بالبيت . . قال : قال الأستاذ أبو علي : أتى بالبيت شاهداً على : إنَّ زيداً لفيها قائمٌ . . . قال صاحب الدرر : ولم أعثر على قائله ، وفي معجم شواهد العربية ( مكفور ) أنه لأبي زبيد الطائي ، وفي شرح الأشموني مع حاشية الصبان وشرح الشواهد للعيني جـ ٢ ص ٢٨٠ : فقدم عندي وهو معمول مكفور مع إضافة غير إليه لأنها دالة على نفي . وكأنه قال : لعندي لا يكفر .

(١) آل عمران ٦٢

(٢) (٣) سقط ما بين الرقمين من ( د )

(٤) الحجر ٢٣

(٥) في ( د ) : أسباب . والشاهد في قوله : لمن يرجوه . . بدخول اللام على أول جزءي الجملة الاسمية المخبر بها بعد إنَّ .

وقوله :

٣٦ ) فإنك مَنْ حاربتَه لَمُحَارَبٌ شقيٌّ ، ومَنْ سالمتَه لسعيدُ[١]

( وربما دخلت على خبر كان الواقعةِ خبرَ[٢] إنَّ ) - نحو ما ثبت في بعض نسخ البخاري عن قول أم حبيبة رضي الله عنها : إني كنتُ عن هذا لغَنِيَّةً .

( ولا تدخلُ على أداة شرط ) - فلا يقال[٣] : إنَّ زيداً لَئِنْ تأتِه يأتِك ، ولا إنَّ عمراً لَمَنْ يكرمْه يكرمْه ، لئلا تلتبس بالموطِّئة ، فإنها تصحب أداة الشرط كثيراً نحو : « لئن لم يرحمنا ربُّنا ويغفرْ لنا »[٤] ؛ وحق المؤكد أن لا يلتبس بغير المؤكد . ونصَّ على منع المسألة الكسائيُّ والفرَّاءُ والمغاربة .

( ولا على فعلٍ ماضٍ متصرِّفٍ خالٍ من قَدْ ) - فلا يقال : إنَّ زيداً لقام ، خلافاً للكسائي وهشام . ويجوز : إنَّ زيداً ليقومُ ، وإنه لنعمَ الرجلُ ، وإنه[٥] لقد قام . ويجوِّزُ[٦] : إنه لنعمَ الرجلُ ، الأخفشُ والفرَّاء ، وسيبويه يمنعها .

( ولا على معموله ) - أي على[٧] معمول الفعل الماضي المتصرف الخالي

---

(١) في الدرر جـ ١ ص ١١٥ : استشهد به على جواز دخول اللام على ثاني جزءي الجملة الاسمية الواقعة خبراً لإنَّ . وقال ابن العلج إن دخولها على ثاني الجزءين شاذ ، قال : وإنما كان صدر الجملة الاسمية أولى في القياس لأنه كصدر الجملة الفعلية ، ومحل اللام في الفعلية صدرها . . قال صاحب الدرر : ولم أعثر على قائله ، وفي معجم شواهد العربية أنه لأبي عزة الجمحيّ .

(٢) في النسخة المحققة من التسهيل : خبراً لإنَّ .

(٣) في ( د ) : فلا تقول

(٤) في النسخ الثلاث : « لئن لم يغفر لنا » وما جاء بهذه الصيغة في القرآن الكريم آيتان من سورة الأعراف ، الآية الثالثة والعشرون : « وإن لم تغفر لنا وترحمنا » ، والآية التاسعة والأربعون بعد المائة : « لئن لم يرحمنا ربنا ويغفر لنا » وأظنها المقصودة

(٥) سقطت هذه العبارة الأخيرة من ( د )

(٦) في ( د ) : ومجوز

(٧) سقط الجار والمجرور من ( ز )

من قد .

( المتقدّم ) ـ فلا يقال : إنّ زيداً لَطعامَك أكلَ .

( خلافاً للأخفش ) ـ لأن دخول اللام على معمول الخبر فرع دخولها على الخبر ، فلو جاز هذا لزم ترجيح الفرع على الأصل . والفراءُ كالأخفش .

( ولا على[1] حرف نفي إلاَّ في ندور ) ـ كما أنشد أبو الفتح :

( ٣٦٣ ) وأعلم أنَّ تسليماً وتركاً … للا متشابهان ولا سواء[2]

شبَّه لا بغير فأدخل عليها اللام .

( ولا على جواب الشرط ، خلافاً لابن الأنباريّ ) ـ فلا يقال : إنَّ زيداً مَنْ يأته ليكرمْه . لأنه[3] غير مستعمل ، ونصَّ على المنع الكسائيُّ والفرَّاءُ .

( ولا على واو المصاحبة المغنية عن الخبر ، خلافاً للكسائي ) ـ وحكاية ابن كيسان عن الكسائي : إنَّ كُلَّ ثوبٍ لوَ ثمَنه . خطأ عند البصريين .

( وقد يليها حرف التنفيس ، خلافاً للكوفيين ) ـ فيقال : إنَّ زيداً لسوف يقومُ أو لسيقوم[4] . وفاقاً للبصريين ، إذ لا مانع منه .

( وأجازوا ) ـ يعني الكوفيين .

( دخولها ) ـ يعني اللام .

( بعد لكنَّ ) ـ نحو : لكنَّ زيداً لقائمٌ .

( ولا حجة فيما أوردوه[5] لشذوذه وإمكان الزيادة ) ـ وهو قول بعض

(١) سقطت من ( د ) .

(٢) في الدرر جـ ١ ص ١١٦ : استشهد به على دخول اللام على لا النافية عند من يجيز ذلك . والبيت من شواهد الرضي . قال البغدادي:على أن دخول اللام على حرف النفي شاذ .قال ابن جني : إنما أدخل اللام وهي للإيجاب على لا وهي للنفي من قبل أنه شبهها بغير . فكأنه قال : لغير متشابهين . قال صاحب الدرر : والبيت لأبي حزام العكلي ، واسمه غالب بن الحارث .

(٣) في ( د ) : فإنه

(٤) في ( ز ) : ولسيقوم .

(٥) في ( د ) : فيما أوردوا

العرب :

(٢ ولكنني من[1] حبّها لعميدُ

إذ ليس له راوٍ عدلٌ يقول سمعتُه ممن يُوثق بعربيته ، ولو صحّ لحُمل على أنّ اللام زائدة .

( كما زِيدَتْ ) ـ أي اللّامُ .

( مع الخبرِ مجرَّداً ) ـ أي من إنَّ نحو :

(٣ أمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبه ترضَى من اللحم بعظمِ الرقَبة[2]

والشهربة العجوز الكبيرة .

( أو معمولاً لأمسى ) ـ نحو :

(٣ فقال من سألوا : أمسى لمجهودا[3]

( أو زال ) ـ نحو :

---

(١) في ( د ) : عن حبها . وفي الدرر جـ ١ ص ١١٦ : استشهد به على جواز دخول اللام على خبر لكنَّ عند الكوفيين . قال البغدادي : ومنعه البصريون ، وأجابوا عن هذا بأنه شاذ . وقال ابن هشام في المغنى : ولا تدخل اللام على خبرها ـ لكنْ ـ خلافاً للكوفيين ، واحتجوا بقوله : ولكنني من حبها لعميد ، ولا يعرف له قائل ولا تتمة ولا نظير . ثم هو محمول على زيادة اللام أو على أن الأصل : لكن إنني ، ثم حذفت الهمزة تخفيفاً ونون لكن للساكنين .

(٢) في الدرر جـ ١ ص ١١٧ : استشهد به على دخول اللام في خبر المبتدأ شذوذاً . وقدر بعضهم : لهي عجوز لتكون في التقدير داخلة على المبتدأ . ولم يرتض ابن جني هذا التخريج لما فيه من الجمع بين حذف المؤكد وتوكيده . . والصواب عنده أن اللام دخلت على الخبر ضرورة أم الحليس كنية امرأة . والشهربة العجوز الكبيرة . . والبيت قيل إنه لعنترة بن عروس مولى ثقيف يهجو به امرأة يزيد بن ضبة الثقفي . وقيل لرؤبة ـ ملحقات ديوانه ص ١٧٠

(٣) في ( د ) : من سألوا عني ، وفي الدرر جـ ١ ص ١١٧ :

مروا عجالاً فقالوا كيف صاحبكم ؟ وفي هامش ( ز ) : كيف سيدكم ؟

فقال من سألوا : أمسى لمجهودا

قال صاحب الدرر : استشهد به على دخول اللام في خبر أمسى شذوذاً . .

وروى : عجالى . وسراعا . . قال : ولم أعثر على قائله .

( ٣٦٧ ) ومازلتُ من ليلى لَدُنْ أن عرفتُها    لكالهائم المُقصَى بكل مَرادِ[١]

والمَرادُ بفتح الميم المكان الذي يُذْهَبُ فيه ويُجاءُ .

( أو رأى ) ـ نحو :

( ٣٦٨ ) رأوك لفي ضَرَّاءَ أعيتْ فثبتوا    بكفَّيك أسباب المُنَى والمآرب[٢]

والضراء الشدة . وكذا البأساء . وهما اسمان مؤنثان من غير تذكير . قال الفراء : لو جمعا[٣] على أبؤس وأضُرّ كما جمع النُّعماء بمعنى النعمة على أنعم لجاز .

( أو أنَّ ) ـ كقراءة من قرأ : « إلاَّ أنَّهم ليأكلون الطَّعامَ »[٤] )

( أو ما ) ـ نحو :

( ٣٦٩ ) أمسى أبانُ ذليلاً بعد عزَّته    وما أبانُ لَمِنْ أعلاجِ سُودَانِ[٥]

الأعلاج جمع عِلْج وهو العبدُ والرجل من كبار العجم .

( وربما زيدت بعد إنَّ قبلَ الخبر المؤكَّد بها ) ـ نحو ما حكى الكسائي والفَرَّاء من كلام العرب : إنِّي لبحمدِ الله لصالحٌ .

( وقَبْلَ همزتها مُبْدَلةً هاءً[٦] مع تأكيد الخبر ) ـ نحو :

---

(١) في الدرر جـ ١ ص ١١٧ : استشهد به على زيادة اللام في خبر زال شاذة . . قال : ويروى : بكل مذاد . . قال : وصواب الرواية : لكالهائم المقصى بكل سبيل . والبيت من قصيدة لكثير عزة في أمالي القالي مطلعها :

ألا حييا ليلى أجد رحيلي    وآذن أصحابي غدأ بقفول

وعن الخزانة : ديوان كثير جـ ١ ص ٢٣٥

(٢) الشاهد في قوله : لفي ضراء . . . بزيادة اللام في معمول رأى .

(٣) في ( د ) : لأنهما جمعا على أبؤس وأضر . كما تجمع النعمة على أنعم

(٤) الفرقان ٢٠

(٥) في الدرر جـ ١ ص ١١٧ : استشهد به على زيادة اللام في خبر ما النافية . قال الدماميني : وقال الكوفيون : اللام بمعنى إلاَّ . والتقدير : وما أبان إلاَّ من أعلاج سودان . ولم يعرف قائله .

(٦) في ( د ) : من هاء

٣٧٠ ) لَهِنَّكِ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لوسيمةٌ على هَنواتٍ كاذبٍ مَنْ يقولها[١]
والوسيمة الجميلة . يقال : امرأة وسيمة ونساء وسام كظريفة وظراف ، والهنوات الخصلات ، ولا يقال إلا في الشر . يقال في فلان هنات[٢] وهنوات أي خصلات شر .

( أو[٣] تجريده ) ـ نحو :

٣٧١ ) ألا ياسنَا برقٍ على قُلل الحِمَى[٤] لَهِنَّكَ مِنْ برقٍ عليَّ كريمُ
والقلل جمع قلة وهي أعلى[٥] الجبل ، وقلة الشيء أعلاه ، ورأس[٦] الإنسان قلته .

وأنشد سيبويه :

٣٧٢ ) عجائبَ تُبدِي الشَّيْبَ في قُلَّةِ الطِّفلِ

( فإن صحبت بعد[٧] إنَّ نون توكيد ) ـ نحو : إنَّ زيداً ليَقومَنَّ .

( أو ماضياً متصرفاً عارياً من قد ) ـ نحو : إنَّ زيداً لقام .

( نُوِيَ قسمٌ ) ـ فالتقدير : إنَّ زيداً والله ليقومنَّ ، وإن زيداً والله قام .

( وامتنع الكسرُ ) ـ أي إذا[٨] دخل على إنَّ ما يقتضي العمل نحو علمتُ

(١) في الدرر جـ ١ ص ١١٨ : استشهد به على قول من قال إن همزة إنَّ مبدلة هاء مع تأكيد الخبر . قال : ولم أعثر على قائله .

(٢) في ( ز ) : هناه ، وفي القاموس المحيط مادة ( الهنو ) : والهنات الواهية جمع هنوات .

(٣) في ( ز ) : وتجريده .

(٤) في ( ز ) : الحما ، وفي الدرر جـ ١ ص ١١٨ : استشهد به على قول من قال إن همزة إنَّ مبدلة هاء مع تأكيد الخبر كما تقدم ، أو تجريده كما هنا .

(٥) في ( د ) : أعلا

(٦) في ( ز ) : ورأس كل إنسان قلة

(٧) سقطت من ( د ) . وقال في شرح الدماميني : أي فإن صحبت لام التوكيد الواقعة بعد إنَّ نون التوكيد . . .

(٨) في ( د ) : إنْ

فتقول، علمت أن زيداً ليقومنّ وأنّ زيداً لقام، بفتح أنّ لأن هذه اللام ليست لام الابتداء، قاله ابن السراج.

**(فصل)**: (ترادفُ إنَّ نَعمْ) ـ أثبت ذلك سيبويه والكسائي والأخفش وغيرهم، وأنكره أبو عبيدة، ومنه قول بعض طيئ.

(٣٧٣) قالوا أخِفْتَ؟ فقلت إنَّ، وخيفتي    ما إن تزالُ منوطةً برجائي[١]

وقال ابن الزبير الأسديّ لعبد الله بن الزبير: لعنَ الله ناقةً حملتني إليك. فقال ابن الزبير: إنَّ وراكبَها.

(فلا إعمالَ) ـ أي فلا ترفع ولا تنصب كنعم.

(وتُخفَّفُ فيبطلُ الاختصاص) ـ أي يبطل اختصاصها بالجملة الاسمية، فتليها الاسميَّةُ والفعليَّةُ.

(ويغلبُ الإهمالُ) ـ نحو: إنْ زيدٌ لقائمٌ. برفع زيد وقائم، ويجوز إعمالها على قلة. قال سيبويه: حدثنا من نثق به أنه سمع من العرب[٢] من يقول: إنْ عمراً لمنطلقٌ.

(وتلزم اللّامُ بعدَها فارقةً إن خيفَ لَبْسٌ بإن النافيةِ) ـ فتقول: إنْ زيدٌ لقائمٌ، وإنْ في الدار لزيدٌ. فإن لم يَخَفْ لبسٌ لم تلزم نحو:

(٣٧٤) ونحن أُباةُ الضَّيمِ من آل مالك    وإنْ مالكٌ كانت كرامَ المعادن[٣]

(ولم يكن بعدها نفيٌ) ـ فإن كان[٤] امتنعت اللام نحو: إن زيدٌ لن

---

(١) الشاهد في قوله، فقلت: إنَّ أي نعم، والبيت لبعض طيئ كما صرح به الشارح.

(٢) سقطتا من (د)

(٣) في الدرر جـ ١ ص ١١٨، وفي شرح الأشموني مع الصبان والعيني جـ ١ ص ٢٨٩، أنا ابن أباة الضيم.. قال في الدرر: استشهد به على أن اللام التي تلزمها إن المخففة من الثقيلة لا تلزم في موضع لا يقع فيه اللبس بينها وبين إن النافية في قوله: وإن مالك كانت.. قال في التصريح: ولو قال: لكانت باللام لجاز. والبيت للطرماح بن حكيم ـ ديوانه ص ١٧٣

(٤) سقطت من (د)

يقومَ أو ما يقوم .

( وليست غيرَ الابتدائية ، خلافاً لأبي عليّ ) ـ فهي اللام الداخلة قبل التخفيف ، وهذا مذهب سيبويه والأخفش الأوسط والأخفش الأصغر وابن الأخضر وجماعة . وذهب الفارسيُّ وابنُ أبي العافية والشلوبين إلى أنها لام أخرى اجتلبت للفرق ، لعمل الفعل الذي قبلها فيما بعدها نحو : « وإنْ وجَدْنا أكثرَهم لفاسقين[1] » ولو قلت : إنك ضربتَ لزيداً ، لم يجز . وأجيب بأن الفعل بعد المخففة في موضع ما كان يلي المثقلة ، فإن قتلتَ لمسلماً بمنزلة : إنَّ قتيلكَ لمسلمٌ .

( ولا يليها ) ـ أي إن المخففة .

( غالباً من الأفعال إلاّ ماضٍ ناسخٌ للابتداء ) ـ نحو : « وإن كانتْ لكبيرةً[2] » . واحترز بغالباً من نحو : إنْ قتلتَ لمسلماً . وأما المضي فليس بشرط ، ومن المضارع :

« وإنْ نظنُّك لمن الكاذبين[3] » ، « وإنْ يكادُ الذين كفروا[4] » .

( ويقاس على نحو : إن قتلتَ لمسلماً ، وفاقاً للكوفيين والأخفش ) ـ أي فيليها فعلٌ غير ناسخ قياساً[5] . وفاقاً لهم ، ومستندهم قوله :

( ٣٧٥ ) شَلَّتْ يمينُك ، إنْ قتلتَ لمسلماً   حلَّت عليك عقوبةُ المتعمِّدِ[6]

---

(١) الأعراف ١٠٢

(٢) البقرة ١٤٣

(٣) الشعراء ١٨٦

(٤) القلم ٥١

(٥) سقطت من ( د )

(٦) في الدرر جـ ١ ص ١١٩ ، وفي العيني على شروح الألفية ، استشهد به على إيلاء إن المخففة فعل ماض غير ناسخ في قوله : إن قتلت لمسلما . والبيت لعاتكة بنت زيد العدوية الصحابية تخاطب به عمرو بن جرموز قاتل زوجها الزبير بن العوام .

وقول بعض العرب : إنْ قنَّعْتَ كاتبك لسوطاً ، وإنْ يزينُك لنفسَك ، وإنْ يشينُك لَهِيَهْ . فهذا التركيبُ مقيسٌ عند هؤلاء ، وهو عند البصريين ـ غير الأخفش ـ قليل لا يقاس عليه .

( ولا تعمل عندهم ) ـ أي عند الكوفيين .

( ولا تؤكد بل تفيدُ النفيَ ، واللامُ الإيجابَ[1] ) ـ فمعنى : إنْ زيدٌ لقائمٌ ، عندهم : ما زيدٌ إلاَّ قائمٌ . وما حكاه سيبويه من النصب بها يبطل قولَهم ، وكونُ اللّام كإلاَّ دعوى بلا دليل .

( وموقعُ لكن بين متنافيين بوجه ما ) ـ كقوله تعالى : « فلم تقتلوهم ولكنَّ الله قتلهم ، وما رميتَ إذْ رميتَ ولكنَّ الله رمَى[2] » ، وقوله[3] : « ولو أراكهم كثيراً لفشلتم ولتنازعتم في الأمر ولكنَّ الله سلَّم[4] » . والاتفاقُ على منع موافقة ما بعدها لما قبلها نحو : زيدٌ قائمٌ لكنْ عمروٌ قائمٌ[5] ، وعلى جواز مساواته لنقيضه نحو : ما هذا ساكنٌ لكنه متحركٌ . وجواز كونه ضداً نحو : ما هذا أسود لكنه أبيض . واختلف[6] في الخلاف نحو : ما هذا قائم لكنه شارب ، وشرط التنافي بوجهٍ مَّا يخرجه .

( ويُمنع إعمالُها مخفَّفةً ، خلافاً ليونس والأخفش ) ـ حكى عن يونس أنه حكى إعمالَها عن العرب ، والمعروف أن من أجاز إعمالها أجازه قياساً على إنَّ ، وأنه لم يُسمع من[7] العرب : ما قام[8] زيدٌ لكنْ عمراً قائم ، بالنصب .

(١) في ( ز ) : للإيجاب

(٢) الأنفال ١٧

(٣) سقطت من ( د ) .

(٤) الأنفال ٤٣

(٥) في ( د ) : لكن عمراً

(٦) في ( د ) : واختلفوا

(٧) في ( د ) : عن

(٨) في ( د ) : ما قائم

والفرق بينها وبين إنَّ زوالُ الاختصاص مطلقاً .

( وتلي ما ليتَ فتعملُ وتُهْمَلُ ) ـ وروى قول النابغة :

٣٧٦) قالتْ ألا ليتما[1] هذا الحمام لنا    إلى حمامتنا ونصفه فقَدِ

برفع الحمام على الإهمال ونصبه على الإعمال . ويُحْتَمَلُ مع رفع الحمام ، أن تكون عاملةً ، وما موصولة ، وهي اسمها ، وهذا خبر مبتدأ محذوف . والحمام صفة هذا . أي ليت الذي هو هذا الحمام ، ولنا خبر ليت . ذكر ذلك سيبويه .

( وقلَّ الإعمالُ في إنما ) ـ روى الأخفش والكسائي : إنَّما زيداً قائمٌ . بنصب زيد .

( وعَدِمَ سماعُه في كأنما ولعلَّما ولكنَّما[2] . والقياس سائغ ) ـ وهذا مذهب ابن السراج والزجاجي والزمخشري . فيقال : كأنما زيداً قائم ، قياساً على ما سمع من : إنَّما زيداً قائم . إذ لا فارق[3] . ومذهب سيبويه أنه لا يعمل مع ما إلَّا ليتَ .

**(فصل )** : ( لتأول أنَّ ومعموليها[4] بمصدر قد تقع اسماً لعوامل هذا الباب مفصولاً بالخبر ) ـ فتقول : إنَّ عندي أنك فاضلٌ . فلو لم يفصل بالخبر لم يَجُزْ .

قال سيبويه : لا تقول : إنَّ أنَّك ذاهبٌ ، في الكتابَ .

---

(١) في ( د ) : ألا ليت ما . في الدرر جـ ١ ص ١٢١ : استشهد به على أن ليت إذا وصلت بما يجوز إعمالها واهمالها . ولم يتعرض لترجيح أحدهما على الآخر . وظاهر الألفية ترجيح الإهمال ، قال :ووصل ما بذي الحروف مبطل    إعمالها ، وقد يبقى العمل
وهذا البيت من شواهد سيبويه والرضى على جواز الوجهين ، لأن البيت روي بهما على خلاف في الترجيح . والبيت من قصيدة للنابغة الذبياني . ديوانه ص ٢٤

(٢) سقطت من ( ز )

(٣) في ( د ) ، إذ لا فرق

(٤) في ( ز ) : ومعمولها

( وقد تتصلُ بليتَ سادَّةً مسدَّ معمولَيْها ) ـ كقوله :

( ٣٧٧ ) فياليتَ أنَّ الظاعنين تلفتوا     فيَعْلَم ما بي من جوًى وغرام[1]

( ويُمْنَع ذلك في لعلَّ ، خلافاً للأخفش ) ـ فقاس الأخفش : لعلَّ أنَّ زيداً قائمٌ ، على : ليتَ أنَّ زيداً قائمٌ . وهذا في ليتَ شاذٌّ ، ولولا السَّماعُ لم يُقَلْ ، فلا يقال في غيرها .

( وتُخفَّف أنَّ فيُنْوَى معها اسمٌ لا يبرزُ إلاَّ اضطراراً ) ـ فلا تلغى كما تلغى المكسورة ، لكن لا يلفظ باسمها إلاَّ في الضرورة[2] كقوله :

( ٣٧٨ ) فلو أَنْكِ في يوم الرَّخاء سألِتني     طلاقَكِ[3] لم أبخلْ وأنتِ صديقُ

ولا يلزم كون غير الملفوظ به ضميرَ الشأن[4]، خلافاً لبعضِهم ، وقدَّر سيبويه : « أنْ يا ابراهيمُ ، قد صدَّقتَ الرؤيا[5] » : أنك قد صدَّقتَ .

( والخبرُ جملةٌ اسميَّةٌ مجردة ) ـ كقوله تعالى : « وآخر دعواهم أن الحمدُ لله ربِّ العالمين[6] » .

( أو مصدَّرة بلا ) ـ نحو : « وأن لا إلهَ إلاَّ هو[7] » .

( أو بأداة شرط ) ـ قيل[8] : نحو قوله ( تعالى ) : « أَنْ إذا سمعتُم آيات

---

(١) الشاهد في قوله : فيا ليت أنَّ الظاعنين تلفتوا .. باتصال أن بليت سادة مسد معموليها .. ولم أجد البيت فيما تحت يدي من مراجع .

(٢) في ( د ) : إلاَّ ضرورة .

(٣) في ( د ) : فراقك : وفي الدرر جـ ١ ص ١٢٠ : استشهد به على ندور عمل أن المخففة في بارز . وفي الأشموني : وأما بروز اسمها وهو غير ضمير الشأن في قوله : فلو أنكْ في يوم الرخاء .. الخ فضرورة . قال صاحب الدرر : ولم أعثر على قائله .

(٤) في ( د ) : ضمير شأن .

(٥) الصافات ١٠٣ ، ١٠٥

(٦) يونس ١٠

(٧) هود ١٤

(٨) القائل هو ابن مالك في شرحه . قال الدماميني في شرحه للتسهيل : قال المصنِّف : مثل : « وقد =

الله[1] » ، وهو[2] وَهْمٌ ، والصواب تَمْثِيله بقوله :

٣٧٩ ) وعلمتُ أنْ مَنْ تَثْقَفُوه فإنَّه جَزرٌ لخامعةٍ وفرخُ عُقابِ[3]

ويقال : ثَقِفْتُه ثَقْفاً مثل بلَعْتُه بَلْعاً أي صادفته . وجزر السباع : اللحم الذي تأكله . يقال : « تركوهم جَزَراً بالتحريك إذا قتلوهم . والخامعة : الضبع لأنها تخمع إذا مشَتْ .

( أو بِرُبَّ ) ـ نحو :

( ٣٨٠ ) تيقَّنتُ أنْ رُبَّ امرئٍ خِيلَ خائناً أمينٌ ، [4]وخوَّانٍ يُخالُ أميناً

( أو بفعلٍ يقترنُ غالباً إنْ تصرَّف ولم يكن دعاءً بقد ) ـ كقوله تعالى : « ونعلَمَ أنْ قد صدَقْتَنا[5] » . واحترز بقوله : غالباً من قوله :

(٣٨١) علموا أنْ يُؤَمَّلُون فجادوا قبل أن يُسْألوا بأعظم سول[6]

وبقوله : تصرَّف، من نحو : « وأن ليس للإنسان إلاَّ ما سعى[7] » ، وبقوله : دعاء،من نحو : « والخامسة أنْ غَضِبَ الله عليها[8] » .

---

= نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم . . » الآية ـ قال الدماميني ـ قلت : هذه فعلية والكلام في الاسمية نحو : أعلم من زيد أن من يسأله فهو محسن إليه . فتمثيله غير مطابق . والظاهر في هذه الآية أن أنَّ فيها مفسرة . لأن نزَّل عليكم . . متضمن لمعنى القول دون حروفه . انتهى .

(١) النساء ١٤٠

(٢) سقطتا من ( د )

(٣) الشاهد في البيت قوله : وعلمت أنْ من تثقفوه فإنه . . بمجيء خبر أن المخففة جملة اسمية مصدرة بأداة شرط . ولم أجده في مراجعي .

(٤) في النسخ الثلاث : امرء . وفي الدرر جـ ١ ص ١١٩ : استشهد به على مجيء خبر أن المخففة جملة مقرونة برب . قال : ولم أعثر على قائله .

(٥) المائدة ١١٣

(٦) في الدرر جـ ١ ص ١٢٠ : استشهد به على ندور مجيء خبر أن المخففة جملة صدرها فعل متصرف غير دعاء ولم يقترن بقد . قال : والبيت من شواهد الأشموني والتصريح . ولم أعثر على قائله .

(٧) النجم ٣٩

(٨) في قراءة من خفف ـ النور ٩

( أو بلو ) ـ نحو : « تبيَّنتِ الجنُّ أنْ لو كانوا يعلمون الغيبَ[1] » .

( أو بحرف تنفيس ) ـ نحو : « علم أنْ سيكونُ منكم مرضَى[2] » .

( أو نفي ) ـ نحو : « أفلا يرونَ أن لا يرجعُ إليهم قولاً[3] » ، « أيحسَبُ الإنسانُ أنْ لن نجمعَ عظامَه ؟[4] » ، « أيحسَبُ أن لم يره أحد ؟[5] » .

( وتُخَفَّفُ كأنَّ فتعملُ في اسم أنْ المقدَّر ) ـ فلا تُلْغَى ، بل تعمل كأنَّ[6] المفتوحة إذا خُفِّفت ، ولا يلزم كونُ اسمها المحذوف ضميرَ شأن .

( والخبرُ جملةٌ اسميَّةٌ ) ـ نحو :

( ٣٨٢ ) وصَدرٍ مُشْرقِ النَّحْرِ كأنْ ثدياه[7] حُقَّانِ

( أو فعليَّة مبدوءة بلم ) ـ نحو : « كأن لم تَغْنَ بالأمس[8] » .

( أو قد ) ـ نحو :

( ٣٨٣ ) لا يهولنَّك اصطلاءُ لظَى الحَرْ ب فمحذورُها كأنْ قَدْ ألَمَّا[9]

---

(١) سبأ ١٤

(٢) المزمل ٢٠

(٣) طه ٨٩

(٤) القيامة ٣

(٥) البلد ٧

(٦) أي مثل أن المفتوحة إذا خففت

(٧) في هذا البيت روايات كثيرة مختلفة ، وفي الدرر جـ ١ ص ١٢٠ :

وصدر مشرق النحر كأن ثدييه حقان

وقال : استشهد به على جواز إعمال كأن المخففة كإعمال أن المفتوحة إذا خففت . وجاء به في ص ١٢١ :

وصدر مشرق اللون كأن ثدياه حقان

قال : وروى سيبويه : ووجه مشرق النحر . . . وروى غيره : ونحر مشرق اللون . . . وهو من أبيات الكتاب الخمسين التي لا يعرف لها قائل .

(٨) يونس ٢٤

(٩) في العيني على شرح الأشموني وحاشية الصبان جـ ١ ص ٢٩٤ : الشاهد في قوله : كأنْ قد ألَمَّا ، لأنه لما حذف اسم كأن ، وكان خبرها جملة فعلية فصلت بقد . ولم يعرف قائله .

( أو مفرد ) ـ كقول ابن صريم اليشكري :

ويوماً توافينا[1] بوجهٍ مُقَسَّمٍ كأنْ ظبيةٌ تعطو إلى وارق السَّلَمْ[2]

أنشده سيبويه وقال : أي كأنها ظبية . وفارقت كأن المخففة أن المخففة بجواز إفراد الخبر مع حذف الاسم . قال الجوهري : والقَسام الحسن ، وفلان قسيم الوجه ، ومقسم الوجه ، وأنشد البيت ، والسَّلم شجر معروف ، والوارق الشجرةُ الخضراءُ الورق الحسنة .

( وقد يبرزُ[3] اسمها في الشعر ) ـ كما روى : كأن ثَدْيَيْه حُقَّان بالياء ، وقوله : كأن ظبيةً تعطو . . . بنصب ظبية .

( ويقال : أما إنْ جزاك الله خيراً ) ـ أي[4] بكسر إن وتخفيفها . حكاه سيبويه وجعل إنْ مخففةً من إنَّ ، واعتذر عن عدم الفصل بأنه دعاء ، وشبهه بأما إن يغفر الله له . وأجاز المصنّف كونَ إنْ زائدة .

( وربما قيل أنْ جزاك الله خيراً ، والأصلُ أنَّه ) ـ أي بفتح[5] أن . حكى هذا أيضاً سيبويه ، وخرجه على أنها المخففة ، والأصل أنه كما ذكر ،

---

(١) في الدرر جـ ١ ص ١٢٠ : ويوم ؛ وفي غيره من المراجع كما جاء في التحقيق .

(٢) قال في الدرر : الشاهد فيه إعمال كأن المخففة في الاسم الظاهر . والبيت من شواهد سيبويه والرضى . على أنه روى برفع ظبية ونصبها وجرها . أما الرفع فيحتمل أن تكون ظبية مبتدأ وجملة تعطو خبره . وهذه الجملة خبر كأن . واسمها ضمير شأن محذوف . ويحتمل أن تكون ظبية خبر كأن وتعطو صفتها واسمها محذوف وهو ضمير المرأة لأن الخبر مفرد . ويروى بنصب ظبية على إعمال كأن مع التخفيف ضرورة . ومن رواه بجر ظبية فعلى أنَّ أنْ زائدة بين الجار ـ الكاف ـ والمجرور ـ ظبية ـ أي كظبية . ويوماً منصوب على الظرفية . ويجوز جره بعد واو رب . ويروى : إلى ناضر السلم . وفي الدرر : البيت لعلباء بن أرقم اليشكري ، وقال العيني لكعب بن أرقم اليشكري .

(٣) في ( د ) : وقد برز

(٤) سقطت من ( د )

(٥) في ( ز ) : بكسر

وفيه بحث. قال المصنّف، وأما قبل المكسورة بمعنى ألا، وقبل المفتوحة بمعنى حقًّا. هذا مذهب سيبويه. ويجوز عندي كونُها في الموضعين بمعنى ألا، والمكسورة زائدة كما في:

( ٣٨٥ ) ألا إنْ سَرى ليلي فبتُّ كئيبا[1]

وأما[2] المفتوحة فهي وصلتها مبتدأ محذوف الخبر، أي: ألا من دعائي أن جزاك الله. أو زائدة كما في رواية: كأن ظبيةٍ... بالجرّ.

( وقد يُقال في لعلَّ علَّ ) ـ حكاها سيبويه وغيره، وقال الكسائي: هي لغة بني[3] تيم الله من ربيعة.

( ولَعنَّ ) ـ حكاها الفراء.

( وعَنَّ ) ـ حكاها الكسائي[4]

( ولأنَّ ) ـ كقول امرئ القيس:

( ٣٨٦ ) عوجا على الطَّلَلِ المُحيلِ لأنَّنا نبكي الديار كما بكى ابنُ حذام[5]

عوجا أي اعطفا. يقال عُجْتُ البعيرَ أعوجُه عَوْجاً ومعاجاً إذا عطفتُ رأسه بالزِّمام. والطلل ما شخص من آثار الدَّار[6] والجمع أطلال وطُلول. ويقال: أحالت الدَّارُ وأحولت أتى عليها حول، وكذا الطعام وغيره فهو مُحِيل. وابن حذام رجل من شعراء العرب.

---

(١) هذا الشطر فيه شاهد على زيادة إنْ المخففة من إنَّ بعد ألا، ولم أعرف قائله.

(٢) في ( د ): وأنَّ المفتوحة هي وصلتها...

(٣) في ( د ): هي لغة تَيْم الله بن ربيعة.

(٤) في ( د ): حكاها سيبويه

(٥) في الدرر جـ ١ ص ١١١: استشهد به على أن لعل تبدل عينها همزة فيقال، لأنَّ ـ والصحيح أن لامها أيضاً أبدلت نوناً ـ وابن حذام شاعر قديم يقال إنه أول من بكى الديار. والبيت لامرئ القيس كما هو في الشرح ـ ديوانه ص ١١٤

(٦) في ( د ): الديار

( وأَنَّ ) ـ حكاها الخليل وهشام
( ورَعَنَّ ) ـ يمكن أن تكون الراء بدلاً من اللام، كما قالوا في وجل وجر.
( ورَغَنَّ ولَغَنَّ ) ـ قيل إنَّ[1] الغين فيهما بدل من العين كما قالوا في أزمعت أزمغت[2]. وقيل هما لغتان، وهو الأظهر، لقلة هذا البدل.
( ولعلَّت ) ـ ذكرها أبو علي في التذكرة. فهذه عشر لغات. وزاد بعض المغاربة غَنَّ بالغين المعجمة والنون[3]. وفي الغُرَّة: رعلَّ بالراء بدلاً من اللام.
( وقَدْ يَقعُ خبرُها أنْ يفعل بعد اسم عين حملاً على عسى ) ـ والقياس أن لا تدخل أنْ هُنَا، إذ لا يخبر بالمعنى عن العين، لكن فعل ذلك لما ذكر، وهي لغة مشهورة كثيرة الوقوع في كلامهم، ومنها:
لعلَّ الذي قاد النَّوى أنْ يُردَّها     إلينا وقد يُدْنَى البعيدُ من البُعْدِ[4]
( والجَرُّ بلعلَّ ثابتةَ الأول أو محذوفتَه، مفتوحةَ الآخر أو مكسورتَه، لغةٌ عُقَيْلِيَّة ) ـ قال أبو زيد: بنُو عقيل يَجُرُّون بلعلَّ مفتوحةَ الآخر أو مكسورتَه[5]، وروى الفرَّاءُ الجرَّ بِعَلَّ[6].
**( فصل )**: ( يجوز رفعُ المعطوف على اسم إنَّ ولكنَّ بعد الخبر بإجماع ) ـ فيجوز رفع الاسم الذي صحب العاطف بعد اسم إنَّ وخبرها

---

(١) سقطت من ( ز )
(٢) في ( ز ): في أزمعك أزمغك.
(٣) زاد بعدها في ( د ): الساكنة.
(٤) الشاهد في البيت وقوع أن يفعل خبراً للعلَّ بعد اسم عين حملاً على عسى، ولم أجده في كتب الشواهد التي تحت يدي.
(٥) في ( ز ): ومكسورته
(٦) في ( د ): بلعل

بإجماع من النحاة ، نحو : إنَّ زيداً لقائمٌ[1] وعمروٌ ، ورفعُه على العطف على محل اسم إنَّ عند قوم ، وعلى الابتداء[2] والخبر محذوف عند قوم ؛ ويقال إنَّ هذا هو الصحيح ، وإنه المفهوم من كلام سيبويه .

( لا قبلَه مطلقاً ) ـ أي سواء خفي إعرابُ الاسم أم ظهر .

( خلافاً للكسائي ) ـ أي في إجازته[3] الرفعَ قبلَه مطلقاً نحو : إنَّ زيداً وعمروٌ قائمان ، وإنك وزيدٌ ذاهبان .

( ولا يشترط خفاءُ إعراب الاسم[4] . خلافاً للفرَّاء ) ـ فيجوز عنده : إنك وزيدٌ ذاهبان ، ويمتنع إنَّ زيداً وعمروٌ قائمان[5] .

( وإن تُوهِّم ما رأياه قُدِّر تأخيرُ المعطوف ) ـ وعلى ذلك حمل سيبويه قوله تعالى : « إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن[6] » ، فالتقدير : إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ، والصابئون والنصارى .

( أو حذفُ خبرٍ قبلَه ) ـ أي قبل المعطوف ، والتقدير : إنَّ الذين آمنوا فرحون ، والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون .

( وأنَّ في ذلك كإنَّ على الأصح ) ـ فيجوز رفعُ ما بعد الواو[7] إنْ وقع

(١) في ( د ) : قائم
(٢) في ( د ) : وعلى المبتدأ
(٣) في ( ز ) : في إجازة
(٤) في ( ز ) : خفاء الإعراب
(٥) في ( ز ) : ذاهبان
(٦) المائدة ٦٩
(٧) في ( د ) : ما بعد المفتوحة

بعد[1] خبرها كما سبق في المكسورة، وشرط المصنف في الشرح أن يسبقها عِلْمٌ كقوله:

) وإلّا فاعلموا أنّا وأنتم      بُغَاةٌ مابقينا في شقاق[2]

قدره[3] سيبويه: أنّا بغاةٌ وأنتم بغاةٌ، أو معناه كقوله تعالى: «وأذانٌ من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر أن الله بريءٌ من المشركين ورسولُه[4]». قال: ومن فرّق بينهما أي بين أنّ وإنّ على الإطلاق فهو مخالف لسيبويه[5]. وقال الشَّلَوْبين: مذهب الأكثرين المنع، وهو الصحيح، وعلى هذا المذهب[6] فخبر أنّ في البيت محذوف لدلالة خبر أنتم، وعليه يحمل قول سيبويه: ورسولُه معطوف على الضمير المستتر في بريء، وقد حصل الفصل.

(وكذا البواقي عند الفرّاء) ـ فأجاز[7] فيما عطف على اسم غير إنّ من أخواتها ما أجازه مع إنّ، واستشهد بقوله:

) ياليتني وأنـتِ يالَمِيـسُ      في بلدٍ ليس به أنيـسُ[8]

والنصبُ عند البصريين متعيّن، والبيت متأول على أن التقدير: يا ليتني

---

(١) في (د): إن وقع قبل خبرها أو بعده.

(٢) الشاهد فيه إجراء أنَّ المفتوحة مجرى إنَّ المكسورة في جواز رفع المعطوف على اسمها، بشرط المصنف أن يسبق المفتوحة علم كما في البيت. ولم أعرف قائله.

(٣) في (د) فقدرها

(٤) التوبة ٣

(٥) في (د): مخالف سيبويه

(٦) سقطت من (ز، غ)، وعبارة (د) أوضح

(٧) في (د): فجاز

(٨) في الدرر جـ ٢ ص ٢٠٢: استشهد به على جواز العطف على محل اسم ليت قبل استكمال الخبر عند الفراء في قوله: يا ليتني وأنت.. قال في الدرر: والبيت للعجاج، وفي معجم شواهد العربية أنه لجران العود ـ ديوانه ص ٥٣

وأنت معي في بلد ، والجملة من وأنت[1] معي حالية .

( والنعت وعطف البيان والتوكيد ) ـ أي الواقعة بعد إنَّ ولكنَّ ، وكذا ينبغي أن تكون[2] بعد أنَّ .

( كالمنسوق عند الجرمي والزجاج والفرَّاء ) ـ فيجوز على مذهب الجرمي والزجاج[3] الرفعُ في الثلاثة بعد الخبر لا قبله ، نحو : إنَّ زيداً قائمٌ نفسُه أو بطَّةُ أو الظَّريفُ ، وعلى مذهب الفرَّاء إنما يجوز قبله إن خفي الإعراب ، والمحققون من البصريين يُوجِبُون فيها النَّصْبَ على اللفظ .

( وندَر إنَّهم أجمعونَ ذاهبون ، وإنك وزيدٌ ذاهبان ) ـ حكاهما سيبويه وهما نادران على طريق البصريين ، وأما عند الفَرَّاء والكسائي فلا ندور فيهما .

( وأجاز الكسائيُّ رفعَ المعطوف على أوَّل مفعولَيْ ظَنَّ إنْ خَفِيَ إعرابُ الثاني ) ـ قال المصنِّف ، نحو : ظننتُ زيداً صديقي وعمروٌ ، ومثَّله الفرَّاءُ : أظنُّ عبدَ اللهِ وزيدٌ قاما أو يقومان أو مالُهما كثيرٌ . وخالَفه في الجواز ، وهو قول البصريين .

---

(١) في ( د ) : من أنت ومعي

(٢) سقطت من ( ز ، غ ) ، وعبارة ( د ) أوضح .

(٣) زاد بعدها في ( د ) : والفراء الإتباع بالرفع .

## ١٦ ـ باب لا العاملة عمل إنَّ

( إذا لم تكرر لا ) ـ تحرُّز مما إذا كررت ، فإنه[١] لا يتعين إعمالُها ، بل يجوز أيضاً إلغاؤها ، نحو : لا حولَ ولا قوةَ .

( وقُصِدَ خُلوُصُ العُمومِ ) ـ فإن لم يقصد لم تعمل عملَ إنَّ ، بل عملَ ليس ، نحو : لا رجلٌ قائماً ، أو تدخل على المبتَدإ والخبر نحو : لا رجلٌ في داره ولا امرأةٌ ؛ وحينئذ تحتمل نفي العموم ونفي الوحدة ، ولهذا يجوز : لا رجلٌ في الدار بل رجلان ، ويمتنع : لا رجلَ في الدار بل رجلان .

( باسمٍ نكرةٍ ) ـ تحرُّز من المعرفة ، فإنها لا تعمل فيه إلاَّ بتأويل كما سيأتي .

( يليها ) ـ فلا تعمل هذا العمل[٢] فيما لا يليها نحو : « لا فيها غول[٣] »

( غيرَ معمولٍ لغيرها ) ـ تحرُّز من نحو : لا مرحباً بزيد ، فإنَّ مرحباً منصوب بفعل مضمر .

( عملَتْ عملَ إنَّ ) ـ نحو : لا رجلَ قائمٌ ، فتنصبُ الاسمَ ، وأما رفع الخبر فهل هو بها مطلقاً أو لا ؟ فيه كلام سيأتي .

---

(١) في ( د ) : فإنها

(٢) سقطت من ( د )

(٣) الصافات ٤٧

( إلَّا أنَّ الاسمَ إنْ[1] لم يكن مضافاً ) ـ نحو : لا صاحبَ[2] بُرٍّ حاضرٌ .

( ولا شبيهاً به ) ـ وهو العامل فيما بعده عمل الفعل نحو : لا ضارباً زيداً قائمٌ ، ولا ذاهباً أبوه حاضرٌ . ويُسمَّى المطوَّل[3] والمَمْطُول ، من مطَلْتُ الحديدةَ إذا مدَدْتُها .

( رُكِّب معها وبُنِيَ على ما كانَ يُنْصَبُ به ) ـ وهذا هو المفردُ في هذا الباب ، فإن كان يُنْصَبُ بالفتحة بُنِيَ عليها ، نحو : لا رجلَ ، أو بالياء فكذلك ، نحو : لا رجلَيْنِ ولا مسلِمين لك . ومذهبُ سيبويه والجماعة أنَّ بناءَهُ لتركيبه مع لا كخمسةَ عشرَ ، ولهذا إذا فُصل منها أعرب ، وقيل لتضمنه لام استغراق الجنس . وفُهم من كلامه أنَّ القسمين الأخيرين ، أعني المضافَ وشِبْهَه لا يبنيان بل ينصبان .

( والفتحُ في نحو : « ولا لَذَّاتَ للشَّيب[4] » أولى من الكسر ) ـ فلا يتعين في جمع المؤنث السالم أن يبنى على ما كان[3] ينصب به وهو الكسر ، بل يجوز فيه أيضاً الفتح . قال المصنّف : وهو أولى . وقد روى قولُ سلَّامة بن جندل :

( ٣٩٠ ) إنَّ الشَّبابَ الذي مجد عواقبهُ فيه نَلَذُّ ولا لَذَّاتِ[5] للشَّيب

بفتح التّاء وكسرها . قال : والفتح أشهر .

---

(١) في ( د ) : إذا لم يكن

(٢) في ( د ) و ( غ ) : فرس

(٣) سقطت من ( د )

(٤) في قول الشاعر : إن الشباب .. وسيأتي .

(٥) هكذا في النسخ الثلاث ، وفي الدرر اللوامع ج ١ ص ١٢٦ : أودى الشباب ... وقال : وروى : إن الشباب .. قال : استشهد به على أن جمع المؤنث السالم يجوز بناؤه على الكسر والفتح كما روى بهما

( ورفعُ الخبر إن لم يُركَّب الاسمَ مع « لا » بها عند الجميع ) ـ قال الأستاذ أبو علي : لا خلاف في رفع الخبر بها عند عدم تركيبها ، وذلك كما في المضاف وشبهه ، نحو : لا صاحبَ سفرٍ[1] قادمٌ ، ولا طالعاً جبلًا ظاهرٌ .

( وكذا مع[2] التركيب ، على الأصح ) ـ وهذا مذهب الأخفش والمازني والمبرد وجماعة ، فإذا قلت : لا رجلَ قائمٌ ، فقائمٌ مرفوعٌ[3] بلا كما في المضاف وشبهه ، إذ التركيب لا يقتضي منع العمل ، بدليل عملها في الاسم . وذهب قوم إلى أنَّ لا لم تعمل في الخبر شيئاً بل في الاسم ، وهي والاسم في موضع مبتدأ ، والمرفوعُ خبرُه ، وهو ظاهرُ قول سيبويه .

( وإذا عُلِمَ ) ـ أي الخبرُ ، احترز مما لا دليل عليه فلا يحذف لعدم العلم ، نحو : لا أحدَ أغيرُ من اللهِ .

( كثر حذفُه عند الحجازيين ) ـ وأكثر ما يحذفونه مع إلاّ نحو : لا إلهَ إلاّ الله . ومن حذفه دونها : لا ضررَ ولا ضِرارَ .

( ولم يُلْفَظ به عند التميميّين ) ـ فيوجبُون هم والطائيُّون حذفَ الخبر المعلوم .

( وربما أبقي[4] ) ـ أي الخبر .

( وحُذِفَ الاسمُ ) ـ نحو : لا عليك . قال سيبويه : وإنما يريد : لا بأسَ عليك ، ولا شيءَ عليك ، وإنما[5] حُذف لكثرة استعمالهم إيَّاه .

---

(١) في ( د ) : سير ، وقد أخر المضاف وقدم شبهه

(٢) في ( ز ) : بعد

(٣) في ( د ) : يرفع

(٤) في ( د ) : بقي

(٥) في ( د ) : ولكنهم حذفوه

( ولا عملَ للا في لفظ المثنَّى من نحو، لا رجلَيْن فيها، خلافاً للمبرد ) ـ في زعمه أن المثنى والمجموع[1] على حدّه لا يجوز فيهما البناء مع لا، لشبههما بزيادة الياء والنون المطوّل، فهما عنده منصوبان مثله، ومذهب سيبويه والخليل وابن السراج والجماعة أنهما مبنيان لأنهما في حكم الأسماء المفردة.

( وليست الفتحةُ في نحو، لا أحدَ فيها، إعرابيَّة، خلافاً للزجاج والسيرافيّ ) ـ وهو مذهبُ الجرميّ، فنحو: لا رجلَ عندهم، معرب كالمضاف لكن حذف تنوينُه تخفيفاً، ورُدَّ بأن حذف التنوين لو كان للتخفيف للزم في نحو: لا خيراً من زيد، لأن المطوَّل أولى بالتخفيف، فإنما[2] حذف للبناء.

( ودخولُ الباء على « لا » يمنع التركيبَ غالباً ) ـ فتقول: جئت بلا زادٍ وبلا شيءٍ، بجرِّ زادٍ وشيءٍ، وروي عن بعض العرب في قولهم: جئت بلا شيءَ البناءُ على الفتح.

( وربما رُكِّبت النكرةُ مع « لا » الزائدةِ ) ـ كقوله:[3]

(٣٩١) لو لم تكن غطَفان لا ذنوبَ لها إذن لَلَامَ[4] ذوو أحسابِها عُمَرا

وهذا من التشبيه اللفظي كتشبيه ما الموصولة بالنافية في قوله:

(١) في ( ز ): والجمع الذي...

(٢) في ( د ): وانما

(٣) في ( ز ): كقولهم

(٤) في النسخ الثلاث: لزار. والتحقيق عن الدرر اللوامع جـ١ ص ١٢٧ وقال إن البيت من قصيدة للفرزدق ـ ديوانه ص ٢٨٣ وشرح المعنى والمناسبة؛ وقال: استشهد به على ندور تركيب النكرة مع « لا » الزائدة.

٣٩٢ ) يُرَجِّي المرءُ ما إنْ لا يراه ⁂ وتَعرِضُ دون أدناه [١] الخطوبُ

فزاد إنْ بعد ما الموصولة لشبهها لفظاً [٢] بالنافية .

( وقد يُعامَل غيرُ المضاف معاملتَه في الإعراب ونزع التنوين والنون إن وليه مجرور بلام معلّقة بمحذوف غير خبر ) ـ نحو : لا غلامَ لك ، ولا يدَيْ لك ، ولا بنات [٢] لك ، ولا بنِي لك ، ولا عشري لك ، ولا أبا لك . فهذه الأسماء كلها مفردة ، وليست مضافة ، والمجرور باللام في موضع الصفة لها فيتعلق بمحذوف ، ونُزع التنوينُ ونونَيْ المثنّى والمجموع على حدّه تشبيهاً للموصوف بالمضاف . وهذا مذهب هشام وابن كيسان ، واختاره المصنّف ، فكل من غلام وما بعده ، معرب على هذا القول ، ويجوز في غلام وبنات ادعاء البناء للتركيب ، وهذا [٣] هو الوجه ، كما أنَّ الوجه أنْ يقال : لا يدَين لك ، ولا بَنِينَ لك ، ولا أبَ لك ، بإثبات النون وحذف الألف [٢] ومذهب الجمهور أن الأسماء في نحو : لا يدَيْ لك ، ولا بَنِي لك ،ولا أبا لك مضافة إلى ما بعد اللاّم ، وأن اللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه . وردّه المصنّف بقول العرب : لا أبا لي ، ولا أخا لي ، من جهة أنها لو كانت مضافة كما زعموا لكسروا الباء والخاء فقالوا : لا أب لي ، ولا أخ لي ، إشماراً بأنها متصلة بالياء تقديراً . واحترز بقوله : إن وليه مما إذا فُصل وسيأتي ، وبقوله : مجرور بلام من المجرور بغيرها ، فإنه يتعين حينئذ إثبات النون وحذف الألف نحو : لا غلامَيْن فيها ، ولا أخَ [٤] فيها ، وخلاف هذا شاذ

---

(١) في الدرر جـ ١ ص ٩٧ : وتعرض دون أبعده الخطوب قال ، استشهد به على زيادة إن بعد ما الموصولة ، وزاد هنا ، لشبهها لفظاً بالنافية . قال : ولم أعثر على قائله . وفي معجم الشواهد : لإياس بن الأرث أو لجابر بن رألان .

(٢) سقطت من ( د )

(٣) سقطت من ( ز )

(٤) في ( ز ) : لا غلامين أو لا أخ فيها .

أو[1] مؤول كقوله :

( ٣٩٣ ) وقد علمت أن لا أخا بِعَشَوْزَنْ[2]

وأول على أنه لغة من يجعل أخاك كعصاك أضيف أم لم يضف ، وبقوله : غير خبَر ، من أن تكون اللام ومجرورها الخبر ، فإن كلا من الحذف والإثبات متعيّن بإجماع نحو : لا أخ أو غلامَيْنِ لك

(فإن فصَلها ) ـ أي اللام .

( جارٌ آخر أو ظرف امتنعت المسألة في الاختيار ، خلافاً ليونس ) ـ فلا يقال فيه[1] : لا يدَيْ بها لك ، ولا يدَيْ اليوم لك ، ولا غُلامَيْ عندك لزيد . وأشار سيبويه إلى جوازه في الضرورة .

( وقد يقال في الشعر : لا أباك[3] ) ـ أي فيستغنى عن اللام بعد الأب خاصة للضرورة مع كونه معطى حكم المضاف كقوله :

( ٣٩٤ ) وقد ماتَ شَّماخٌ وماتَ مزوّد وأي كريم لا أباك مُخلّدُ[4]

( وقد يُحْمَلُ على المضاف مشابِهُه بالعَمل فيُنْزَعُ تنوينُه ) ـ فيقال : لا ضاربَ زيداً ، بنزع تنوين ضارب ؛ وتنوينُه هو الوجه ، وهو لازم عند

---

(١) سقطت من ( د ) .

(٢) العَشَوزَن الصلب الشديد الغليظ والأنثى عشوزَنة ( الصحاح ) ؛ والشاهد فيه معاملة غير المضاف بعد لا معاملة المضاف في قوله : لا أخا بعَشوزَن ، وهو شاذ أو مؤول كما في الشرح .

(٣) في ( د ) : لا أبا لك

(٤) في شرح المفصل لابن يعيش جـ ٢ ص ١٠٥ : البيت لمسكين الدارميّ ، ورواه سيبويه :

وأي كريم لا أبـاك يمتّع

والشاهد فيه مجيء لا أباك بدون اللام ضرورة ، وذكره صاحب معجم الشواهد برواية يمتع ، ونسبه إلى مسكين الدارمي .

الجمهور، وخلافُه مؤول، كقوله تعالى: « لا عاصمَ اليومَ مِنْ أمرِ اللهِ[1] » وتأويله: لا عاصمَ يعصمُ اليومَ من أمرِ الله. وقال ابن كيسان: ترك التنوين أحسن.

( فصل ): ( إذا[2] انفصل مصحوبُ لا أو كان معرفةً بطلَ العملُ[3] بإجماع، ويلزم حينئذ التكرار في غير ضرورة، خلافاً للمبرد وابن كيسان ) ـ فإذا قلت: لا فيها رجلٌ، او لا زيدٌ في الدار، أو لا في الدار زيدٌ، لم يجز النصبُ بلا، ويجب رفعُ المفصول والمعرفة، وهذا إجماع من البصريين في المعرفة، ومن النحويين إلاّ الرماني في الفصل، فإنه أجاز النصبَ في نحو: لا فيها رجل[4]. وقال: الفصلُ يُبْطلُ البناءَ، وإذا بطل عملُها للفصل أو التعريف لزم عند سيبويه والجمهور التكرار في غير الضرورة، خلافاً لهما[5]. فنقول: لا فيها رجلٌ ولا امرأةٌ، ولا زيدٌ في الدار ولا عمروٌ. ومنه[6]: « لا فيها غولٌ ولا هم عنها ينزفُون[7] ». ومن عدم تكرارها قوله:

( ٣٩٥ ) بكَتْ جزعاً واسترجعَتْ ثم آذنَتْ ... ركائبُها أن لا إلينَا رُجوعُها[8]

(١) هود ٤٣

(٢) في ( د ): وإذا

(٣) في ( د ): عملها

(٤) في ( ز ): رجلا

(٥) أي للمبرد وابن كيسان

(٦) سقطت من ( د )

(٧) الصافات ٤٧

(٨) في الدرر جـ ١ ص ١٢٩: بكت أسفاً... قال: استشهد به على أن المبرد وابن كيسان أجازا مع الفصل والمعرفة عدم تكرار لا التي للنفي... قال: والشاهد من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها.

( وكذا التاليها خبرٌ مفردٌ ) ـ فيجب تكرار لا في نحو : زيدٌ لا قائمٌ ولا قاعدٌ ؛ وتحرز بمفرد من الجملة الفعلية فإنه لا يلزم حينئذ التكرار نحو : زيدٌ لا يقوم . وأما الاسمية فقد فُهم لزوم تكرارها معها مما تقدَّم فتقول : زيدٌ لا أبوه منطلقٌ ولا أخوه ذاهبٌ ، ولا يجوز : لا أبوه منطلق[1] .

( أو شبهُه ) ـ كالحال نحو : نظرتُ إليه لا قائماً ولا قاعداً ، والنعت نحو :[2] مررتُ برجلٍ لا قائمٍ ولا قاعدٍ ، ومن عدم التكرار في الخبر وشبهه قوله :

( ٣٩٦ ) وأنتَ امرؤ مِنَّا خُلِقْتَ لغيرنا حياتُك لا نفعٌ وموتُك فاجعُ[3]

وقوله :

( ٣٩٧ ) قَهرْتُ العِدَا[4] لا مستعيناً بعُصْبةٍ ولكنْ بأنواع الخدائع والمكر

( وأُفردَتْ ) ـ أي لا

( في : لا نَوْلُكَ أن تفعلَ ، لتأوله بلا ينبغي[5] ) ـ ولا حجة[6] فيه للمبرد وابن كيسان على جواز عدم التكرار في غير الضرورة ، لأنهم استغنوا فيه عن تكرار لا كما يستغنون فيما هو واقع موقعه وهو الفعل . والنَّوْلُ من التنويل والنوال وهو العطية ، وضمن لا نولك معنى لا ينبغي لك ، ونولك مبتدأ وأن

---

(١) أي بدون تكرار .

(٢) سقطت من ( ز )

(٣) في الدرر جـ ١ ص ١٢٩ : استشهد به على عدم تكرار لا وقد وليها خبر مفرد ضرورة في قوله : حياتك لا نفع وموتك فاجع . قال : ولم أعثر على قائله . وفي معجم الشواهد أنه للسلولي أو للضحاك بن هنام .

(٤) في ( ز ) : العدى . وفي الدرر جـ ١ ص ١٢٩ : استشهد به على عدم تكرار لا وقد وليها حال شبه خبر ضرورة . قال : ولم أعثر على قائله .

(٥) زاد بعدها في ( د ) : لك

(٦) في ( د ) : فلا حجة

تفعل مرفوع به سدَّ مسدَّ خبره[1] كما في : أقائم الزيدان ؟ قاله ابن هشام الخضراوي .

( وقد يؤولُ غيرُ عبدِ الله وعبدِ الرحمن من الأعلام بنكرةٍ فيعامل معاملتها ) ـ فيركب مع لا إن كان مفرداً كقوله عليه السلام : « إذا هلك كسرى فلا كسرى بعدَه ، وإذا هلك قيصر فلا قيصرَ بعدَه[2] » . وينصب بها إن لم يكن مفرداً كقول العرب . قضيةٌ ولا أبا حسَنٍ لها . أي لا مثلَ كسرى ، ولا مثلَ قيصر ، ولا مثلَ أبي[3] حسنٍ .

( بعد نزع ما فيه أو فيما أضيف إليه من ألف ولام ) ـ كقوله : ولا عُزّى لكم ، وقولهم : ولا أبا حسَنٍ . قال المصنِّف : ولو كان العلَمُ عبدَ الله لم يعامل بذلك للزوم الـ ، وكذا عبد الرحمن على الأصح ، لأن الـ لا تنزع منه إلاّ في النداء أو الإضافة .

( ولا يُعاملُ بهذه المعاملة ضميرٌ ولا اسمُ إشارةٍ خلافاً للفرّاء ) ـ في إجازته : لا هو ولا هي . على جعل الضمير اسماً للا[4] محكوماً بتنكيره ، ولا يَعْرفُ هذا بصريٌّ ، وهو في غاية الضعف . وأما إن كان أحدٌ سلكَ هذا الفجَّ فلا هو يا هذا ، فهو مبتدأ والخبر محذوف ، وفي إجازته : لا هذين لك ولا هاتين لك ، وهو[5] منقول عن العرب ، لكنه[6] في غاية الشذوذ ، والتأويل فيه ممكن .

---

(١) في ( د ) : سدت مسد الخبر

(٢) بخاري إيمان ٣١ ، مسلم ـ فتن ٧٦

(٣) في ( ز ) : أبي الحسن

(٤) سقطت من ( د ) .

(٥) في ( ز ) : وهذا

(٦) في ( د ) : وهو

( ويُفتح أو يُرفع الأولُ من نحو : لا حول ولا قوة إلاَّ باللهِ ) ـ والفتحُ للتركيب[١] ، والرفعُ على إلغاء لا أو[٢] إعمالها إعمال ليس .

( فإن فُتح ) ـ أي الأولُ .

( فُتح الثاني أو نُصب أو رُفع ) ـ فتقول : لا حولَ ولا قوةَ ، بفتح قوة للتركيب ، وجعل الكلام بتقدير جملتين ، ونصبُها على موضع اسم لا باعتبار عملها وزيادة لا الثانية ، ورفعُها عطفاً على لا واسمها فإنهما في موضع رفع بالابتداء ولا الثانية على[٣] هذا زائدة ، ويجوز إعمالها إعمالَ[٤] ليس .

( وإن رُفع ) ـ أي الأولُ .

( رُفع الثاني أو فتح ) ـ فالرفعُ للعطف على اللفظ وزيادة لا الثانية أو على إعمالها عملَ[٥] ليس ، والفتحُ للتركيب .

( وإن سقطت لا الثانية فُتح الأولُ ورُفع الثاني أو نُصب ) ـ ورفعُه للعطف على معنى الابتداء ، ونصبُه للعطف على اسم لا باعتبار عملها كما سبق ، وسقط البناءَ لعدم تكرار لا .

( وربما فُتح مَنْوِيًا معه لا ) ـ حكى الأخفش : لا رجلَ وامرأةَ فيها ، بفتح المعطوف دون تنوين على تقدير : ولا امرأةَ ، فحذَف لا وأبقى البناء مع نيتها كما كان مع وجودها .

( وتُنصَبُ صِفَةُ اسمِ لا أو تُرفَعُ مطلقاً ) ـ أي في التركيب نحو : لا رجلَ ظريفاً ، وعدمه نحو : لا غلامَ رجلٍ ذكيًا عندنا ، وفي اتصالِ الصفة ،

---

(١) في ( د ) : فالفتح على التركيب

(٢) في ( د ) : وإعمالها ، وفي ( غ ) : أو إعمالها عمل ليس .

(٣) في ( د ) : زائدة على هذا

(٤) في ( د ) : عمل ليس

(٥) في ( د ) : إعمال

كما مثل ، وانفصالِها نحو : لا رجلَ فيها ظريف ، ولا غلامَ رجلٍ عندنا ذكي ، فيجوز في النعت في هذه كلِّها الرَّفعُ بتقدير عمل الابتداء[1] والنصب باعتبار عمل لا .

( وقد تُجعل مع الموصوف كخمسةَ عشر إن أُفردا واتَّصلَا ) ـ فيبنيان على الفتح نحو : لا رجلَ ظريفَ . فيصير في هذا ونحوه ثلاثة أوجه ، وفي غيره وجهان هما الرفع والنصب .

( وليس رفعُها ) ـ أي رفع صفة اسم لا .

( مقصوراً على تركيب الموصوف ولا دليلًا على إلغاء لا ، خلافاً لابن برهان في المسألتين ) ـ وشُبهتُه أنَّ عاملَ الصفة عامل الموصوف . والموصوف لا عمل للابتداء فيه ، فلا عمل له في صفته . والاسم المبني على الفتح إن نُصبَتْ صفتُه دلَّ ذلك عنده على الإعمال ، وإن رُفعَتْ دلَّ عنده على الإلغاء ، ورُدَّ عليه بأن الحكم بإلغاء لا مع استكمال الشروط حكم بما لا نظير له ، ولا نسلم أنه لا عمل للابتداء في الاسم المنصوب ، بل له[2] عمل في موضعه ، كما له عمل بإجماع في موضع المجرور في نحو : « هل من خالقٍ غيرُ الله ؟[3] » .

( وللبدَلِ الصَّالح لعمل لا الرفعُ والنصبُ ) ـ نحو : لا أحدَ فيها رجلًا ولا امرأةً ، أو صاحبَ دابة ، أو خيراً من زيد ، فالنصب باعتبار عمل لا ، والرفع باعتبار عمل الابتداء .

( فإن لم يصلح لعملها تعيَّن رفعُه ) ـ نحو : لا أحدَ فيها ، زيدٌ ولا عمروٌ .

---

(١) في ( د ) : المبتدأ

(٢) سقطت من ( د )

(٣) فاطر ٣

( وكذا[1] المعطوفُ نَسقاً ) ـ نحو : لا غلامَ فيها ولا زيدٌ .

( وإن كُرر اسمُ لا المفرد دون فَصْلٍ فُتح الثاني أو نُصب أو رفع[2] ) ـ نحو : لا ماءَ ماءً بارداً لنا . فيجوز فتح الثاني لتركيبه مع الأول كما رُكِّب الموصوفُ والصفة ، ويجوز أيضاً نصبُه ورفعُه . واحترز[3] بالمفرد من المضاف والمطوَّل ، وبدون فصل من أن ينفصل ، فإنَّ التركيبَ يمتنع .

( وللا[4] مقرونة بهمزة الاستفهام في غير تَمنٍّ وعرضٍ مالها مجرَّدةً ) ـ فلها مع مصحوبها من تركيب وعمل وإلغاء ما كان لها قبل الاقتران بالهمزة ، فنقول : ألا رجلَ فيها ؟ بالفتح فقط ، وألا صاحبَ بُرٍّ ؟ بالنصب فقط ، وألا ارْعواء ؟ وألا[5] حياء ؟ بالأوجه الخمسة . وأكثر ما تكون حينئذ للتوبيخ والإنكار نحو :

( ٣٩٨ ) ألا ارعواءَ لمنْ ولَّتْ شَبِيبتُه وآذنَتْ بمشيبٍ بعدَه هَرِمُ ؟[6]

وقد تكون لمجرد الاستفهام عن النفي نحو :

( ٣٩٩ ) ألا اصْطِبارَ لسلْمَى أم لها جلَدٌ إذاً أُلاقِي الذي لاقاه أمثالِي[7]

---

(١) في ( د ) : وكذلك

(٢) سقط قوله : أو رفع ، من ( ز ) ومن جميع نسخ التسهيل عدا النسخة ( س ) ـ مخطوطة ملك الأستاذ السقا ـ كما ذكر في النسخة ( د ) . وسيأتي ذكر الحكم أثناء الشرح بعد التمثيل في النسخ الثلاث .

(٣) في ( ز ) فاحترز

(٤) في ( د ) : الا

(٥) في ( ز ) : ولا حياء

(٦) في الدرر جـ ١ ص ١٢٨ : استشهد به على دخول همزة الاستفهام التوبيخي على لا وبقاء عملها في قوله : ألا ارعواءَ . . قال ، ولم أعثر على قائله .

(٧) في الدرر جـ ١ ص ١٢٨ : استشهد به على دخول همزة الاستفهام على لا النافية مع كون الاستفهام محضاً ؛ وفي التوضيح وشرحه : وإذا دخلت همزة الاستفهام على لا لم يتغير الحكم . وقيل إن البيت للمجنون قيس بن الملوح ، وليلى موضع سلمى

( ولها في التَّمنّي من لزوم العمل ) ـ أي عمل إنَّ لا عملَ ليس .

( ومنع الإلغاء واعتبار الابتداء ) ـ أي ومنع اعتبار الابتداء .

( ما لليتِ ) ـ وهذا مذهبُ الخليل وسيبويه والجَرْميّ ، فلا تعملُ عندهم إلَّا عملَ إنَّ في الاسم خاصةً ، فيبنى إن[1] كان مفرداً نحو : ألا[2] غلام لي ؟ ويُعرَبُ إن كان مضافاً نحو : ألا صاحبَ بُرٍّ هنا ؟ أو مطوَّلاً نحو : ألا آمراً بمعروفٍ ؟ ولا خبرَ للا لفظاً ولا تقديراً ، ولا يُتبع اسمُها إلَّا على اللفظ ، تُلْغَى بحال ، ولا تعملُ كليس .

( خلافاً للمازنّي والمبرّد في جعلها كالمجرَّدة ) ـ فلها عندهما من تركيب وعمل وإلغاء ما لها مجرَّدةً من الهمزة ويُبْطِلُ مذهَبهما ما حكاه سيبويه من أنَّ من قال : لا غلامَ أفضل منك ، لم يقل في : ألا غلام أفضل إلَّا بالنصب ، فعدم سماع الرفع في موضع دليل على مذهب سيبويه ومبطل لمذهبهما . وإذا قُصدَ بألا عَرْضٌ فلا يليها إلَّا فعلٌ ظاهرٌ أو مقدَّر أو معمولُ فعلٍ مؤخَّر ، وسيذكر في باب التحضيض .

( ويجوز إلحاقُ لا العاملة بليس فيما لا تمنِّيَ فيه من جميع مواضعها إن لم تُقْصَد الدلالةُ بعملها على نصوصية العموم ) ـ وحينئذٍ ترفعُ الاسمَ وتنصبُ الخبرَ ولا تكون نصّاً على العموم، بل يجوز أن يكون العموم مقصوداً أو غير مقصود ، فإن أُريد التنصيص على العموم لم يجز إجراؤها كليس ، بل تجري كإنَّ .

واحترز بما لا تمني فيه من المقصود[3] بها التمني ، فإنَّ مذهبَ سيبويه فيها[4] ما علمتَه ، ومذهب المبرد جوازُ إعمالها كليس .

اللفظ ، ولا تُلْغى بحال ، ولا تعملُ كليس .

(١) سقطتا من ( د )
(٢) في ( د ) : لا غلام
(٣) في ( د ) : به
(٤) سقطت من ( د ) .

وهذا قول الجمهور، وقال السهيلي: هي كأعطى بدليل: ظننتُ زيداً عمراً. ورُدَّ بالرفع عند الإلغاء نحو: زيدٌ قائمٌ ظننتُ.

(الداخل عليهما كان) ـ وقد سبق بيان ذلك في كان.

(والممتنع دخولها) ـ أي دخول كان.

(عليهما) ـ أي على المبتدأ والخبر.

(لاشتمال المبتدأ على استفهام[1]) ـ فيجوز: أيهم ظننت أفضل منك[2]؟ وغلام من ظننت عندك؟ ولا تدخل كان على هذه[3].

(فتنصبُهما مفعولَين) ـ هذا قول الجمهور، وزعم الفراء أن الثاني حال. ورد بوقوعه مضمراً نحو: زيدٌ ظننتكه.

(ولا يحذفان معاً أو أحدهما إلاّ بدليل) ـ فلا يجوز في: ظننت زيداً قائماً، ونحوه أن يقال: ظننتُ، ولا ظننتُ زيداً، ولا ظننتُ قائماً، إلا إن دلَّ على الحذف دليلٌ كقوله:

(٤٠٠) بأي كتابٍ أم بأية سُنَّةٍ ترى حبَّهم عاراً عليَّ[4] وتحسِبُ

---

(١) في (د): الاستفهام

(٢) سقطت من (ز)

(٣) في (ز): على هذا

(٤) في (د): عليك. والشاهد بالهمع جـ ١ ص ١٥٢ والدرر اللوامع جـ ١ ص ١٣٤ وهو من قصيدة للكميت في مدح آل البيت. وفي (ز): يرى ويحسب بالياء التحتية، وبناء الفعلين للمجهول، قال في الدرر: استشهد به على جواز حذف مفعولَيْ حسب لدليل، كما في الشرح.

أي : وتحسب حُبَّهم عاراً عليّ ، وقوله :

) ولقد نزلتِ فلا تظني غيرَه مِنّي بمنزلة المُحَبِّ المكْرَمِ[1]

أي فلا تظني غيره كائناً ، وقوله :

) كأن لم يكن بَيْنٌ إذا كان بعدَه تلاقٍ ، ولكن لا إخالُ تلاقياً[2]

أي لا إ خال الكائن تلاقياً .

( ولهما من التقديم والتأخير ما لهما مجرَّدَيْن ) ـ فالأصل تقديم المفعول الأول وتأخير الثاني ، وقد يعرض ما يوجب البقاء على الأصل كتساويهما تعريفاً أو تنكيراً نحو : ظننتُ زيداً صديقَك أو خيراً منك فقيراً إليك . أو ما يوجب الخروج عن الأصل كحصر الأول نحو : ما ظننتُ بخيلاً إلاّ زيداً . وأسباب البقاء والخروج مستوفاة بالا بتداء ، وإن لم يعرض موجب لأحدهما جاز الأمران نحو : ظننت زيداً قائماً .

( ولثانيهما من الأقسام والأحوال ما لخبر كان ) ـ وقد سبق ذلك مستوفى في كان .

( فإن وقع موقعَهما ) ـ أي[3] ذكر بعد إسناد هذه الأفعال إلى فاعلها .

( ظرفٌ ) ـ نحو : ظننتُ عندك .

( أو[4] شبهُه ) ـ نحو : ظننتُ لك .

( أو ضميرٌ ) ـ نحو : ظننتُه .

---

(١) في الدرر جـ ١ ص ١٣٤ ، استشهد به على حذف أحد مفعولَي ظن سماعاً . وهو من شواهد الرضي ، والبيت لعنترة العبسي .

(٢) الشاهد في البيت حذف أحد مفعولي إخال على ما هو موضح بالشرح . ولا يعرف قائله .

(٣) في ( د ) : أي إن ذكر

(٤) في ( د ) : وشبهه

( أو اسمُ إشارة ) ـ نحو : ظننتُ ذلك .

( امتنع الاقتصارُ عليه ) ـ أي على أحدِ المذكورات من الظرف وما بعده .

( إن كان ) ـ أي أحدُ المذكورات .

( أحدَهما ) ـ أي أحدَ المفعولَين ، لما سبق أنه لا يجوز حذف أحد المفعولين إلاَّ لدليل ، ولا دليلَ .

( لا إن لم يكنه ) ـ أي إن لم يكن أحدَ المفعولَيْن ـ والحاصل أنَّ الاقتصار على عندك ونحوِه جائزٌ إن جُعل ظرفاً لحصول الظن ، وغير[1] جائز إن جُعل مفعولاً ثانياً ، والآخر حذف اقتصاراً ، وكذا إن جعلت لك علة لحصول الظن اقتصرت عليه ، أو ثانياً فلا ، وإن جعلت هاء الضمير أو اسم الإشارة المصدر اقتصرت عليهما ، أو أحد المفعولين لم يجز .

( ولم يُعلَم المحذوفُ ) ـ أي[2] إنما يمتنع الاقتصارُ على المذكور إن كان أحدَهما ولم يُعلم المحذوفُ[3] ، فإن علم بأن دلَّ دليلٌ جاز الاقتصارُ ، كقول من قيل له : أظننتَ زيداً صديقَك ؟ : نعم ظننتُه ، وكذا الباقي .

( وفائدةُ هذه الأفعال في الخبر ظنٌّ أو يقينٌ أو كلاهما أو تحويلٌ ) ـ فهذه أربعة أنواع : نوع مختص بالظن ، ونوع مختص باليقين ، ونوع صالح للظن وصالح لليقين ، ونوع للتحويل . وهي كلها مشتركة في أن منصوباتها[4] لا تستغني عن ثان ، ويميزها من الأفعال التي يقع بعدها منصوبان على غير هذا الحدّ ، وقوعُ ثاني منصوبَيْها بعد ضمير الفصل كقوله

---

(١) سقطت من ( د )

(٢)(٣) سقط ما بين الرقمين من ( ز ) .

(٤) في ( د ) : منصوبها لا يستغني

تعالى : « ويرى الذين أوتوا العِلْمَ الذي أنزل إليك من ربّك هو الحق[1] » .

( فللأول ) ـ وهو الظنُّ فقط .

( حجا يحجو[2] ) ـ كقوله :

٤ ) قد كنتُ أحجو[3] أبا عمروٍ أخاثِقةٍ     حتّى ألَمّتْ بنا يوماً مُلِمّات

( لا لغلبةٍ ولا قَصْدٍ[4] ولا ردٍّ ولا سَوْقٍ ولا كَتْمٍ ولا حِفْظٍ[5] ) ـ فإن كانت حجا[6] بمعنى غلَب في المحاجاة أو قصدَ أو ردَّ أو ساقَ أو كتَم [ أو[5] حفظ ] تعدّت إلى مفعول واحد .

( ولا إقامةٍ ولا بخلٍ ) ـ فإن كانت حجا[6] بمعنى أقام أو بخل كانت لازمةً .

( وعدَّ ) ـ نحو :

٤ ) فلا تَعْدُدِ المولَى شريكَكَ في الغِنَى     ولكنّما المَوْلَى شَريكُكَ في العُدْمِ[7]

( لا لحُسْبانٍ ) ـ فإن كانت بمعنى حسَبَ بفتح العين تعدّت إلى واحدٍ ، وحُسبانٍ مصدرُه ، يقال : حسَبتُه بالفتح أحسُبه بالضم حَسْباً وحِساباً وحُسْباناً وحسَابةً إذا عددته .

---

(١) سبأ ٦     (٢) في ( ز ) و ( غ ) : يحجوا

(٣) في ( ز ) و ( غ ) : أحجوا . وفي الدرر ج ـ ص ١٣٠ : استشهد به على استعمال حجا كظن معنى وعملاً . . والبيت من شواهد العيني قال : قائله تميم بن أبي مقبل . . وقيل لأبي شبل الأعرابي . وليس في ديوان تميم .

(٤) في ( ز ) : ولا لقصد

(٥) سقطت من النسخ الثلاث وذكرت بالنسخة المحققة من التسهيل . وبهمع الهوامع جـ ١ ص ١٤٨

(٦) في ( ز ) : حجى .

(٧) في الدرر جـ ١ ص ١٣٠ : استشهد به على استعمال عدّ استعمال ظنّ . . قال : والبيت للنعمان بن بشير الأنصاري الصحابي رضي الله عنه .

( وزعم ) ـ نحو :

( ٤٠٥ ) فإن تَزْعُميني كنتُ أجهلُ فيكمُ  فإنّي شَرَيْتُ الحلمَ بعدَكِ بالجهلِ[1]

ومصدر زعم هذه زَعْمٌ وزِعْمٌ وزُعْمٌ .

( لا لكفالة ولا رئاسة ) ـ قال المصنِّف : يقال زعم بمعنى كفل وبمعنى رأس فيتعدى إلى مفعول واحد مرة وبحرف جَرٍّ أخرى . انتهى . وقال الجوهري : زعمت به أزعم زعماً وزعامة أي كفلت .

( ولا سِمَن ولا هُزال ) ـ يقال : زعَمت الشاةُ بمعنى سَمِنَتْ وبمعنى هَزُلت ولا يتعدَّى .

( وجعل ) ـ كقوله تعالى : « وجعلوا الملائكةَ الذين هم عبادُ الرحمن إناثاً »[2] ، أي اعتقدوهم .

( لا لتصيير ) ـ وسيأتي .

( ولا إيجاد ) ـ كقوله تعالى : « وجعلَ الظُّلماتِ والنُّورَ[3] » أي أوجد .

( ولا إيجاب ) ـ نحو : جعلتُ للعامل كذا أي أوجبت .

( ولا ترتيب ) ـ نحو : جعلتُ بعض متاعي على بعض أي ألقيت

( ولا مقاربة ) ـ وسبقت بباب كاد .

( وهَبْ ) ـ بصيغة[4] الأمر للمخاطب

---

(١) في الدرر جـ ١ ص ١٣١ : استشهد به على أن زعم بمعنى اعتقد من أخوات حجا الظنية والبيت لأبي ذؤيب ـ هذليين جـ ١ ص ٣٦

(٢) الزخرف ١٩

(٣) الآية الأولى من سورة الأنعام .

(٤) سقطت هذه العبارة كلها من ( ز ، غ )

( غيرَ متصرِّف ) ـ نحو :

٤٠٦ ) فقلتُ أجرني أبا خالدٍ[١] وإلَّا فهبني امرأً هالكا

ولا تستعمل إلَّا بصيغة الأمر للمخاطب ، ولذا قال : غيرَ متصرِّف ، فلا تستعمل بصيغة الماضي ولا المضارع ولا اسم الفاعل ولا يكون أمراًباللَّام.

([٢]وللثاني ) ـ وهو اليقين فقط .

( علم ) ـ نحو :

٤٠٧ ) علمتك الباذلَ المعروفَ فانبعثَتْ إليك بي واجفاتُ الشوقِ والأملِ[٣]

( لا لِعُلْمةٍ ) ـ يقال : علم الرجلُ يعلم علماً وعُلْمةً إذا صار أعلم وهو المشقوق الشفة العليا .

( ولا عرفان ) ـ نحو : « واللّه أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمونَ شيئاً[٤] » . ويتعدَّى حينئذ إلى واحد .

( ووجَدَ ) ـ نحو : « تَجِدُوه عند اللّهِ هو خيراً[٥] » ومصدرها وجدان عن الأخفش ، ووجود عن السيرافيّ .

( لا لإصابة ) ـ ويتعدَّى حينئذ لواحد . يقال : وجدَ فلانٌ ضالَّته وجداناً ووجوداً .

---

(١) ذكر في ( ز ) فوقها حرف ( خ ) وصححها في الهامش : أبا مالك . ولكنها في همع الهوامع جـ ١ ص ١٤٩ ، والدرر جـ ١ ص ١٣١ ، وفي منهج السالك جـ ١ ص ١٨٢ كما جاءت بالتحقيق ، قال في الدرر : استشهد به على استعمال هَبْ استعمال ظن معنى وعملا . والبيت لابن همام السلولي .

(٢) في ( ز ) : والثاني

(٣) في العيني على الأشموني والصبان جـ ٢ ص ٢٠ قال : الشاهد في : علمتك الباذل حيث نصب مفعولين . وهو علم اليقينية . وواجفات الشوق دواعيه وأسبابه . . ولا يعرف قائله .

(٤) النحل ٧٨

(٥) المزمل ٢٠

( ولا استغناء[1] ولا حزن ولا حقدٍ ) ـ ولا يتعدى حينئذ يقال : وجدَ فلانٌ أي استغنى وَجداً ووِجْداً ووُجْداً وجِدةً ،[2] ووَجدَ موجدةً غضب ، ووجْداً حَزِنَ[3] .

( وألفى مرادفَتُها ) ـ أي مرادفة وجدَ المتعدّية إلى اثنين كقوله :

( ٤٠٨ ) قد جرَّبُوه فألفوْهُ المغيثَ إذا ما الروعُ عمَّ فلا يُلْوَى على أحد[4]

واحترز من التي بمعنى وجدَ[5] بمعنى أصاب ، فإنها تتعدَّى لواحد نحو : ألفيتُ الشيءَ وجدتُه .

( ودَرَى ) ـ نحو :

( ٤٠٩ ) دُريتَ الوفيَّ العهدَ ياعُرْوَ فاغتبط فإنَّ اغتباطاً بالوفاء حَمِيدُ[6]

وأكثر ما تُستَعْمَلُ معدَّاةً بالباء نحو : دريت به ، فإذا نقلت بالهمزة[7] تعدَّت لواحدٍ بنفسها . ولثانٍ بالباء نحو : « ولا أدراكم به[8] » .

(١) زاد في ( غ ) : ولا غضب

(٢) زاد في ( ز ) في هذا الموضع : ووجداً حزن .

(٣) في ( ز ) : ووجد حزن

(٤) في الدرر جـ ١ ص ١٣٢ : استشهد به على مجيء ألفى بمعنى وجد المتعدية إلى اثنين ، عند الكوفيين وابن مالك ، فالهاء من ألفوه مفعوله الأول والمغيث مفعوله الثاني . . قال : ولم أعثر على قائله .

(٥) أي احترز من ألفى التي بمعنى وجد أي أصاب .

(٦) في الدرر جـ ١ ص ١٣٢ : استشهد به على أن درى عند ابن مالك من أفعال هذا الباب ، وهي عنده مما يفيد اليقين ، فدريت مبني للمفعول والتاء مفعوله الأول في موضع رفع على النيابة عن الفاعل ، والوفي مفعوله الثاني ، وعرو منادى مرخم بحذف التاء . . قال : ولم أعثر على قائله .

(٧) أي دخلت عليها همزة النقل .

(٨) يونس ١٦

( لا لِخَتْل ) ـ فإنّها تتعدّى حينئذ لواحد . يقال : درَى الذئبُ الصيدَ إذا استخفى[1] له ليفترسه . والخَتْلُ مصدر خَتلَ . يقال ختلَه وخاتلَه أي خدعه .

( وتعلَّمْ بمعنى اعلمْ غيرَ متصرِّفٍ ) ـ نحو :

( ٤١٠ ) تعلَّمْ شفَاءَ النفسِ قهرَ عدوِّها      فبالغ بلطفٍ في التحيُّلِ والمكرِ[2]

ولم يستعمل لها ماضٍ ولا مضارعٌ ولا اسمُ فاعل ولا مفعول ولا مصدر ، هذا إذا كانت بمعنى اعلمِ المتعدّية إلى اثنين . فإن كانت تعلَّم أمراً من تعلمتُ الحسابَ أتعلمه تعدَّتْ إلى واحدٍ وتصرَّفَتْ .

( وللثالث ) ـ وهو الظن واليقين .

( ظنَّ ) ـ ففي غير المتيقَّن وهو المشهور فيها : « إنْ نظنُّ إلاَّ ظنّاً ، وما نحنُ بمستَيْقِنين[3] » ، وفي المتيقَّن وهو كثير فيها : « الذين يظنُّون أنهم مُلاقُو ربهم[4] » .

( لا لتهمة ) ـ فإذا أريد بظنَّ معنى اتَّهم تعدَّت إلى واحدٍ .

( وحَسِبَ ) ـ ففي غير المتيقَّن وهو المشهور : « وهم يَحْسَبُون أنهم يُحْسِنُون صُنْعاً[5] » ، وفي المتيقَّن وهو قليل :

---

(١) في ( ز ) : أي

(٢) في الدرر جـ ١ ص ١٣٢ : استشهد به على أن تعلَّمْ من أفعال هذا الباب . وهي نظيرة درى فيما تقدم . فتعلم أمر بمعنى اعلم . وشفاء النفس مفعوله الأول . وقهر عدوها مفعوله الثاني . قال : والبيت لزياد بن سيار .

(٣) الجاثية ٣٢

(٤) البقرة ٤٦

(٥) الكهف ١٠٤

( ٤١١ ) شهدت ، وفاتوني ، وكنت حسبتني فقيراً إلى أن يَشْهَدُوا وتغيبي[١]

والمضارع يحسب بالكسر[٢] والفتح ، والمصدر مَحْسِبة ومحسَبة وحِسْبان بالكسر .

( لا للونِ ) ـ تحرز من قولهم : حَسِبَ الرجلُ إذا احمرَّ لونُه وابيضَّ كالبرَص ، وكذا إذا كان ذا شقرة فإنه فعلٌ لازمٌ .

( وخال يَخالُ ) ـ ففي غير المتيقَّن وهو المشهور فيها نحو[٣] :

( ٤١٢ ) إخالُك إن لم تَغْضُضِ الطَّرفَ ذا هوىً يسومك ما لا يُستطاعُ من الوَجْدِ[٤]

وفي المتيقَّن وهو قليل :

( ٤١٣ ) ما خلتني زلتُ بعدَكم ضَمِناً أشكو إليكم حُمُوَّةَ الألمِ[٥]

أي ما زلتُ بعدكم ضمِناً خلتُني كذلك . والمصدر خيل وخال وخيلة ومخيلة ومخالة وخيلولة وخيلان ، ويسومك معناه يليك ويدور عليك من قولهم : سِمْتُه خَسْفاً أي أوليتُه إيّاه وأدرتُه عليه .

---

(١) الشاهد في البيت مجيء حسب للمتيقّن قليلاً في قوله : وكنت حسبتني فقيراً ، ولا يعرف قائله .

(٢) في ( ز ) : بالفتح والكسر

(٣) سقطت من ( د )

(٤) في الدرر جـ ١ ص ١٣٣ : استشهد به على مجيء خال للظن غير المتيقن ، والهمزة في إخالك مكسورة ، والقياس فتحها ، والكاف مفعوله الأول ، وذا هوى مفعوله الثاني . قال : ولم أعثر على قائله .

(٥) الشاهد في البيت مجيء خال للظن المتيقن ، وهو قليل . قال في شرح التصريح جـ ١ ص ٢٤٩ : أنشده خلف الأحمر من الكوفيين ، وزلت بعدكم معترض بين مفعولي خلتني ، وخلتني معترض بين ما النافية وزلت ، وضمنا معترض بين اسم زال وهو التاء وخبرها أشكو ، والتقدير : خلت نفسي ضمنا أي مبتلي زمنا ، بعدكم ما زلت أشكو شدة الألم من الفراق .

( لا لعُجْبٍ ولا ظلع ) ـ تحرَّز من خال الرجل يخال تكبَّر ، والفرسُ ظَلع أي غمز في مشيته .

( ورأي ) ـ كقوله تعالى : « إنهم يرونه بعيداً ، ونراه قريباً[1] » أي يظنونه ، ونعلمه .

( لا لإبصار ) ـ نحو : رأيتُ الشيء أي أبصرته .

( ولا رأي ) ـ نحو : رأيت رأي فلان أي اعتقدتُه[2] .

( ولا ضرب ) ـ نحو : رأيت الصيدَ أي أصبته في رئته . وهي في هذه الأحوال الثلاثة متعدِّيةٌ إلى واحد .

( وللرابع ) ـ وهو التحويل .

( صَيَّر واصار ) ـ وهما منقولان من صار أخت كان ، نقل الأول بالتضعيف والثاني بالهمزة .

( وما رادفهما[3] من جَعَل ) ـ نحو : « فجَعَلْناه هَباءً منثوراً[4] » .

( ووهَب غير متصرف ) ـ نحو ما حكى ابن الأعرابي : وهبَني الله فداكَ أي جعلني ، ولا يستعمل وَهَبَ كصيَّر إلاّ بصيغة الماضي .

( ورَدَّ ) ـ نحو :

( ٤١٤ ) فردَّ شعورهُنَّ السُّودَ بِيضاً ورَدَّ وجُوهَهُنَّ البيضَ سُوداً[5]

---

(١) المعارج ٦

(٢) في ( د ) : أي اعتقدت

(٣) في النسخ الثلاث : رادفها . والتحقيق عن النسخة المحققة من التسهيل .

(٤) الفرقان ٢٣

(٥) في ( غ ) عكس الشطرين ، والشاهد فيه استعمال ردَّ في الشطرين بمعنى صيَّر ، حيث نصب مفعولين ، وفي العيني على الأشموني والصبان جـ ٢ ص ٢٦ أن البيت لعبد الله بن الزبير الأسديّ ، وفي معجم الشواهد أنه له أو للكميت بن معروف .

( وترك ) ـ نحو :

( ٤١٥ ) وربَّيْتهُ حتى إذا ما تركتُه أخاَ القوم واستغنَى عن المسح شاربُه[(١)]

( وتَخِذَ ) ـ نحو :

( ٤١٦ ) تَخِذْتُ غُرازَ إثرَهمُ دليلًا وفرُّوا في الحجاز ليُعْجِزُوني[(٢)]

( واتَّخذ ) ـ نحو : « واتَّخذ الله إبراهيمَ خليلاً[(٣)] »

( وأكان ) ـ قال المصنِّف : ألحق ابنُ أفلح[(٤)] بأصار أكان المنقولة من كان بمعنى صار، وما حكم به جائز قياساً لكن لا أعلمه مسموعاً .

( وألحقوا ) ـ أي العرب .

( برأى العِلْميَّة ) ـ أي في نصب مفعولَين أصلهما المبتدأ والخبر .

( الحُلمِيَّة ) ـ أي رأى الحُلميَّة نحو : « إنِّي أراني أعصِرُ خمراً[(٥)] » .

(١) في الدرر جـ ١ ص ١٣٣ : استشهد به على أن تركَ تَردُ بمعنى صيَّر ، والضمير مفعولها الأول ، وأخا القوم مفعولها الثاني . والبيت لفرعان بن الأعرف ضمن أبيات قالها في ابنه منازل .

(٢) في العيني على الأشموني والصبان أن البيت لأبي جندب بن مرة الهذلي ، وفي معجم الشواهد : لأبي جندب الهذلي ، أو جندب بن مرة ـ هذليين ج ٣ ص ٩٠ ، والشاهد فيه استعمال تخذ كاتخذ ينصب مفعولين : الأول غُراز ـ اسم واد بعمان ـ والثاني دليلاً . قال : وقد حرَّف من قال إنه اسم رجل ، وصحَّف من قال : آخره نون .

(٣) النساء ١٢٥ .

(٤) لم أعثر على ترجمة له ضمن تراجم النحاة ، ولكنني عثرت عليه ضمن علماء الهيئة .. في مفتاح السعادة جـ ١ ص ٣٧٢ : « ومن الكتب المختصرة في علم الهيئة : « هيئة ابن أفلح » .

وفي موضع آخر من هذا الكتاب ص ٣٠١ ، ٣٠٢ : « ومن الكتب النافعة في المنطق : المعتبر لأبي البركات البغدادي : هبة الله بن ملكا ، أصله يهودي ، ثم حسن إسلامه ، هجاه ابن أفلح وقال : لنا طبيب يهودي حماقته إذا تكلم تبدو فيه من فيه
يتيه والكلب أعلى منه منزلة كأنه بعدُ لم يخرج من التيه

(٥) يوسف ٣٦

( وسَمِعَ المعلَّقة بعينٍ ) ـ نحو : سمعتُ زيداً يتكلَّمُ . واحترز من المعلَّقة بمسموع ، فإنها لا تتعدَّى إلاَّ إليه نحو : سمعتُ كلاماً ، ومنه : « لا يسمعُوا دعاءكم[1] »

( ولا يُخْبَرُ بعدَها ) ـ أي بعد سمع .

( إلاَّ بفعلٍ دالٍّ على صوت ) ـ نحو يقرأ ويتكلَّم وشبههما.

( ولا يُلْحَقُ ضربَ مع المثَل على الأصحّ ) ـ وقولُه تَعالى : « واضْرِبْ لهم مَثَلًا أصْحابَ القَرْيةِ[2] » ليستْ ضربَ فيه بمعنى صيَّر، ومثلاً المفعول الثاني ، وأصحابَ القرية الأول ، خلافاً لبعضهم ، كقوله تعالى : « يأيُّها النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ[3] » ، وذلك لاكتفائها بالمرفوع ، ولا يُفعل هذا بشيء من أفعال هذا الباب .

( ولا عرف وأبصر ، خلافاً لهشام ، ولا أصاب وصادف وغادر ، خلافاً لابن درستويه ) ـ فقائما في نحو : عرفتُ زيداً قائماً ، وأبصرتُه قائماً ، وأصبتُه قائماً ، وصادفتُه قائماً ، وغادرتُه قائماً ، منصوب على الحال ، وكذلك ما أشبهه إذ لم يثبت كون هذه الأفعال يتعدى إلى أكثر من واحد ، وقد لزم تنكيرُ المنصوب الثاني ، فلا يكون مفعولاً ثانياً ، خلافاً لمن ذكر .

( وتُسمَّى المتقدّمة على صيَّر ) ـ وهي حجا ورأى وما بينهما وهي أربعة عشر فعلاً .

( قلبيَّةً ) ـ وسميت بذلك لقيام معانيها بالقلب .

---

(١) فاطر ١٤

(٢) يس ١٣

(٣) الحج ٧٣

( وتختص متصرّفاتُها ) ـ وهي ما عدا هَبْ وتعلَّمْ . وأمّا هَبْ وتعلَّم فلمّا لم يتصرَّفا في أنفسهما لم يُتصرَّف فيهما بالإلغاء ، بل أقِرّا على أصل الأفعال من العمل .

( بقُبْح الإلغاء ) ـ وهو تركُ العمل لفظاً ومعنىً لغير مانع .

( في نحو : ظننتُ زيدٌ قائمٌ ) ـ أي[1] إذا وقعت متصدِّرةً . ومذهبُ البصريين أنه يمتنع الإلغاء حينئذ ، وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه جائز ، لكن الإعمال عندهم أحسن .

( وبِضَعْفِه ) ـ أي ضعف الإلغاء .

( في نحو : متى ظننت زيدٌ قائمٌ ، وزيدٌ أظنُّ أبوه قائمٌ ) ـ والمراد ما إذا لم تتصدَّر وتقدَّمتْ على المفعولين كالمثالين المذكورين . قال المصنِّف : حكم سيبويه بقبح إلغاء المتقدِّم نحو : ظننتُ زيدٌ قائمٌ ، وبتقليل قبحه بعد معمول الخبر ، نحو : متى ظننت زيدٌ قائمٌ ، وفي درجته الإلغاء في نحو : زيدٌ أظنُّ أبوه قائمٌ .

( وبجوازه ) ـ أي جواز الإلغاء .

( بلا قبح ولا ضعف في نحو : زيدٌ قائمٌ ظننتُ ، وزيدٌ ظننتُ قائمٌ ) ـ والمراد إذا تأخرت عن المفعولَين أو توسطت بينهما .

( وتقديرُ ضمير الشأن أو اللام المعلّقة في نحو : ظننتُ زيدٌ قائمٌ أولى من الإلغاء ) ـ لأن في هذا التقدير إبقاءَ ظننت على عملها وهي متصدِّرة ، فإذا قدرت ضمير الشأن كان هو المفعول الأول ، والجملة المذكورة المفعول الثاني . قال المصنِّف : ويكون هذا نظير قول العرب : إنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ ، على

---

(١) في (ز) ضرب ظاهر على أي

تقدير، إنّه. وإذا قدرت اللام كانت الجملة في موضع المفعولين، وتكون ظننتُ معلّقة. قال المصنّف: أجاز سيبويه: أظن زيدٌ قائمٌ، على[1] تقدير: أظنُّ لزيدٌ قائمٌ[2]. وعلى ذلك حمل قول الشاعر:

(٤ ) وإخالُ إنّي لاحقٌ مُسْتَتْبِع[3]

بالكسر أي إني للاحقٌ.

( وقد يقع الملْغى بين معمولَيْ إنَّ ) ـ كقوله:

(٤ ) إنَّ المُحِبَّ علمتَ مصطَبِرُ ولديه ذنبُ الحِبِّ مغتَفرُ[4]

( وبين سوفَ ومَصحوبها ) ـ كقوله:

(٤ ) وما أدري وسوف إخالُ أدري أقومٌ آلُ حِصْنٍ أم نساءُ[5]

( وبين معطوف ومعطوف عليه ) ـ نحو[6]:

(٤ ) فما جنة الفردوس أقبلتَ تبتغي ولكن دعاكَ الخبزُ أحسب والتَّمرُ[7]

---

(١)(٢) سقط ما بين الرقمين من ( د )

(٣) الشطر الأول في الدرر جـ ١ ص ١٣٦: فلبثت بعدهم بعيش ناصب، والشاهد فيه على أن تقدير اللام المعلقة أولى من الإلغاء في قوله: وإخال إني لاحق أي إني للاحق. قال صاحب الدرر: والبيت من قصيدة لأبي ذؤيب يرثي بها بنيه ـ هذليين جـ ١ ص ٢

(٤) الشاهد في البيت على وقوع الملغى، علمت بين معمولي إنَّ: المحب اسمها ومصطبر خبرها، ولا يعرف قائله.

(٥) في الدرر جـ ١ ص ١٣٦: استشهد به على أن الإلغاء قد يقع عند وقوع الملغى بين سوف ومصحوبها في قوله: وسوف إخال أدري. قال: وعلى هذا استشهد به أبو حيان والدماميني أيضاً. والبيت من قصيدة لزهير ـ ديوانه ص ٧٣

(٦) سقطت من ( د )

(٧) في الدرر جـ ١ ص ١٣٦: استشهد به على أن الإلغاء قد يقع إن وقع الفعل بين عاطف ومعطوف عليه ـ وصحتها: بين معطوف ومعطوف عليه ـ وهو الفعل أحسب بين المعطوف عليه ـ الخبز ـ والمعطوف التمر. قال صاحب الدرر: ولم أقف على قائله.

( وإلغاءُ ما بين الفعل ومرفوعه جائِزٌ ) ـ فتقول : قام أظنُّ زيدٌ ، ويقوم أظنُّ زيدٌ ، برفع زيدٍ ونصبه ، وهذا مذهب البصريين ، فإذا نصب فالفعل المتقدم وضميره المستتر في موضع المفعول الثاني ، وأما الرفعُ فظاهر .

( لا واجبٌ ، خلافاً للكوفيين ) ـ فلا يجوز عندهم نصب زيد في المثالين ، والسماع يردُّ عليهم . قال الشاعر :

( ٤٢١ ) شجاك أظنُّ ربع الظَّاعنينَا فلم[1] تعبأ بعَذْلِ العاذلينَا

ينشد برفع ربع ونصبه .

( وتوكيدُ المُلْغَى بمصدر منصوب قبيحٌ ) ـ نحو : زيدٌ ظننتُ ظنّاً منطلقٌ .

( وبمضاف إلى الياء ضعيفٌ ) ـ فيزيل بعض القبح عدم ظهور النصب نحو : زيدٌ ظننتُ ظني منطلقٌ .

( وبضمير أو اسم إشارة أقلُّ ضعفاً ) ـ فيكتسي بعض الحسن بكون المصدر ضميراً ؛ نحو : زيدٌ ظننته منطلق ، أو اسم إشارة نحو : زيدٌ ظننتُ ذاك منطلقٌ .

( وتؤكَّد الجملةُ بمصدَر الفعل بدلاً من لفظه منصوباً فيلغَى وجوباً ) ـ فتقول : زيدٌ منطلقٌ ظنُّك ، وزيدٌ ظنُّك منطلقٌ . فظنُّك مصدرٌ مؤكِّد للجملة ، وهو نائبٌ منابَ الفعل ، ويجب حينئذ إلغاؤه ، فلا يقال : زيداً ظنُّك منطلقاً ، خلافاً للمبرد ـ والزجاج وابن السراج .

---

(١) في العيني كما في النسخ الثلاث : ولم ، والتحقيق من الدرر ، وفي الدرر جـ ١ ص ١٣٦ ، استشهد به على تأييد مذهب البصريين في قولهم إن الإلغاء جائز لا واجب إن وقع العامل بين الفعل ومرفوعه ، إذ يروى البيت برفع ربع ونصبه . وقد وقع الفعل أظن بين الفعل شجاك ومرفوعه ربع ؛ قال : ولم أعثر على قائله .

( ويقبحُ تقديمُه ) ـ قال المصنّف ، لأن ناصبَه فعلٌ تدلُّ عليه الجملةُ ، فقبح تقديمُه كما قبح تقديمُ حقّاً من قولك ، زيدٌ قائمٌ حقّاً . ولذلك لم يعمل ، لأنه لو عمل وهو مؤكِّدٌ لاستحقَّ التقديمَ بالعمل والتأخيرَ بالتوكيد ، واستحقاق شيء واحد تقديماً وتأخيراً في حال واحد مُحال . انتهى . وأجاز الأخفش وغيره التقديم ، فتقول ، ظنُّك زيدٌ منطلقٌ ، والصحيح عند أكثر من أجاز التقديم أنه لا يجوز إعماله .

( ويقل القبح في نحو[1] ، متى ظنك زيدٌ ذاهبٌ ؟ ) فكما قلَّ القبحُ بتقديم متى في ، متى تظن زيدٌ ذاهبٌ ؟ قلَّ في ، متى ظنك زيدٌ ذاهبٌ ؟ ولهذا أجازه ابن عصفور هنا ومنعه هناك .

( وإن جُعل[2] متى خبرَ الظنّ رُفع وعمل وجوباً ) ـ فتقول ، متى ظنُّك زيداً منطلقاً ؟ برفع ظن على الابتداء ، وجعل متى خبراً عنه ، ونصب المفعولين ، لأنه حينئذ غير مؤكد للجملة ، وإنما هو مقدّر بحرف مصدريّ والفعل .

( وأجاز الأخفش والفرّاءُ إعمالَ المنصوب في الأمر والاستفهام ) ـ وذلك لأنهما[3] يطلبان الفعل ، فتقول ، ظنَّكَ زيداً منطلقاً ، أي ظُنَّ ظنَّك ، ومتى ظنَّك زيداً منطلقاً ؟ أي متى ظننتَ ظنَّك ؟

( وتختص أيضاً القلبية المتصرِّفة بتعدّيها معنىً لا لفظاً إلى ذي استفهام ) ـ نحو ، علمت أزيدٌ عندك أم عمروٌ ، « وإن أدري أقريبٌ أم بعيدٌ ما توعدون[4] » ، وعلمت أيُّهم أخوك ، « ولتعلمُنَّ أينا أشدُّ عذاباً[5] » فالجملة

(١) سقطت من النسختين ( ز ، د ) ، والتحقيق عن النسخة المحققة من التسهيل ، والنسخة ( غ )

(٢) في ( د ) ، جعلت

(٣) سقطت من ( د )

(٤) الأنبياء ١٠٩

(٥) طه ٧١

في موضع نصب بالفعل قبلها، فهو متعدٍّ إليها معنىً لا لفظاً، وكذا الحكم مع غير الاستفهام من المعلّقات[1]. وتحرز بالمتصرفة من هَبْ وتعلّم فإنهما لا يُعلّقان كما لا يُلْغَيان.

( أو مضافٍ إليه ) ـ نحو: علمتُ غلام أيهم عندك.

( أو تالي لام الابتداء )[2] ـ: علمتُ لزيدٌ عندك، « ولقد علموا لَمَن اشتراه[3] »

( أو القَسم ) ـ نحو:

( ٤٣٢ ) ولقد علمتُ لتأتينَّ منيَّتي ... إنّ المنايا لا تطيش سهامُها[4]

( أو ما أو إن النّافيتَيْن ) ـ نحو: « وظنُّوا ما لهم من محيص[5] »، « وتظنُّون إن لبثتم إلاّ قليلاً[6] ».

( أو لا ) ـ نحو: أظنُّ[7] لا يقومُ زيدٌ، والمغاربة لم يَعُدُّوا « لا » في المعلّقات، وذكرها النحاس، ومن أمثلة ابن السراج: أحسبُ لا يقومُ زيدٌ.

( ويسمّى تعليقاً ) ـ أي يسمّى تعدّيها معنىً[8] لا لفظاً تعليقاً. فالتعليقُ هو إبطالُ العمل لفظاً لا محلاً على سبيل الوجوب. وسُمّي تعليقاً

---

(١) في ( د ): من المتعلقات.

(٢) في ( د ): لام ابتداء.

(٣) البقرة ١٠٢

(٤) في الدرر جـ ١ ص ١٣٧: استشهد به على تعليق علمت بلام القسم في: لتأتين. واستشهد به في التوضيح على هذا الحكم. قال أبو حيان: وأكثر أصحابنا لا يذكرون لام القسم في المعلقات. والبيت من معلقة لبيد بن ربيعة الصحابي. وقيل إن الذي في ديوانه هو الشطر الثاني فقط، وصدره: صادفن منها غِرّةً فأصبنه . . .

(٥) فصلت ٤٨

(٦) الإسراء ٥٢

(٧) في ( د ): ظننت

(٨) في ( د ): لفظاً لا معنى

لأنه إبطال في اللفظ مع تعليق العامل بالمحل وتقدير إعماله .

( ويَشاركهن فيه ) ـ أي في التعليق .

( مع الاستفهام نظَر ) ـ سواء أريد به نظر العين أو القلب نحو : « فلينظر أيها أزكى طعاماً[1] » ونحو : « فانظري ماذا تأمرين[2] » .

( وأبْصَر ) ـ نحو : « فستبصر ويبصرون . بأيكم المفتون[3] » .

( وتفكر ) ـ نحو :

٤٢٣ ) حُزُقٌ إذا ما القومُ أبدَوْا فُكاهةً ... تفكَّر آ إيأَهُ يَعْنُون أم قردا[4]

والحُزقُ القصيرُ الذي يقارب الخطو . وكذلك الحُزقَّةُ أيضاً .

( وسأل ) ـ نحو : « يَسْألونَ أيّانَ يومُ الدّين ؟[5] » .

( وما وافقهن ) ـ نحو : أما ترى أيُّ برقٍ ها هنا ؟ بمعنى أما تبصر ؟ حكاه سيبويه ، ونحو : « ويستنبئونك أحقٌّ هو ؟[6] » .

( أو قاربَهُنَّ ) ـ نحو : « ليبلوكم أيكم أحسنُ عملاً[7] » .

( لا ما لم يقاربْهُنَّ . خلافاً ليونس ) ـ في إجازته تعليق ما لم يوافقهن ولم يقاربهن ، وجعل منه : « ثم لننزِعَنَّ من كلِّ شيعةٍ أيُّهم أشَدُّ[8] » .

---

(١) الكهف ١٩

(٢) النمل ٣٣

(٣) القلم ٥ ، ٦

(٤) في الدرر جـ ١ ص ١٣٧ : وحزق . . قال : استشهد به على إلغاء تفكر المردفة بالاستفهام . قال : ولم أعثر على قائله . وفي معجم الشواهد أنه لجامع بن عمرو .

(٥) الذاريات ١٢

(٦) يونس ٥٣

(٧) الملك ٢

(٨) مريم ٦٩

ومذهبُ سيبويه أنّ ضمَّةَ أي للبناء ، وهي موصولة ، وقد سبق ذلك بباب الموصول .

( وقد يُعلَّق[1] نسي[2] ) ـ كقوله :

( ٤٢٤ ) ومن أنتُمْ إنَّا نسينا مَنَ انْتمُ ... وريحكُمُ من أيِّ ريحِ الأعاصر[3]

وعُلّق لأنه ضد عَلِمَ ، والضدُّ قد يُحْمَلُ على الضدّ .

( ونَصْبُ مفعول نحو : علمتُ زيداً أبو مَنْ هو ) ـ والمراد به ما تقدَّم فيه أحدُ المفعولَيْنِ على الاستفهام كالمثال .

( أولَى من رفعِه ) ـ لأن العاملَ متسلِّطٌ عليه بلا مانع ؛ ويجوزُ رفعُه لأنه والذي بعد الاستفهام واحدٌ في المعنى ، فكأنه في حيِّز الاستفهام ، وروى قوله :

( ٤٢٥ ) فواللهِ ما[4] أدري غريمٌ لويتِه ... أيشتدُّ إن قاضاك[5] أم يتضرَّعُ

برفع غريم ، ولو نُصب لكان أجودَ لما سبق .

( ورفعُه ممتنعٌ بعد أرأيتَ بمعنى أخبرني ) ـ قال أبو علي في

---

(١) في ( د ) : تعلق بالتاء

(٢) في ( ز ) : نسى

(٣) في الدرر جـ ١ ص ١٣٧ : البيت من قصيدة لزياد الأعجم ، قال : استشهد به على تعليق نسي عند ابن مالك ، واعترض قول المصنف بأنه ضد العلم ، بأن ضد العلم الجهل لا النسيان وضد النسيان الذكر ، ولم يذكر المغاربة تعليق نسي .

(٤) في ( ز ) : لا وذكر في الهامش : ما

(٥) هكذا في النسخ الثلاث ، وفي الدرر جـ ١ ص ١٣٧ : إن لاقاك ، قال في الدرر : استشهد به على رد ابن كيسان في منعه مباشرة الفعل لأحد المفعولين بعد الاستفهام ، واستشهد به الدماميني في شرح التسهيل على ما جوزه سيبويه مرجوحاً ، وهو رفع غريم وإن كان الأولى نصبه ، وزعم ابن عصفور أن التعليق أولى . . قال : ولم أعثر على قائله .

التذكرة : لا تُعلَّقُ[1] أرأيت بمعنى أخبرني ، فلا تقول : أرأيت زيدٌ أبو مَنْ هو ، لأنه بمعنى أخبرني يعني أنه بمعنى ما لا يُعلَّق .

( وللاسم المستفهم به والمضاف إليه مما بعدهما ) ـ أي مما بعد المستفهَم به والمضاف إليه من العوامل .

( ما لهما دون الأفعال المذكورة ) ـ فتقول : علمتُ أيَّ يوم زيدٌ قادمٌ . فتنصب أيّاً بقادم على الظرفية كما كنت تفعل لو لم تذكر[2] علمت ، لأن الاستفهام وما في حيزه في حكم المستأنف ، وكذلك تقول : علمتُ غلامَ مَنْ ضربت[3] . فتنصب غلاماً بضربت على المفعولية ، وتقول : علمتُ أيَّ قيامٍ قمت ، فتنصب أيّاً بقمت على المصدرية .

( والجملة بعد المعلّق في موضع نصب بإسقاط حرف الجر إن تعدَّى به ) ـ نحو : فكرتُ أهذا صحيحٌ أم لا ؟ ومنه : « فلينظر أيُّها أزكى طعاماً[4] » .

( وفي موضع مفعوله إن تعدَّى إلى واحد[5] ) ـ نحو : عرفتُ أيُّهم عندك . ومنه : أما ترى أيُّ برقٍ ها هنا .

( وسادَّةٌ مسدَّ مفعولَيه إن تعدَّى إلى اثنين ) ـ نحو : علمت أزيدٌ عندك أم عمروٌ ، ومنه : « ولتعلمُنَّ أيُّنا أشَدُّ عذاباً وأبقى[6] » .

---

(١) سقطتا من ( د )

(٢) في ( د ) : يذكر .

(٣) في ( د ) : ضرب

(٤) الكهف ١٩

(٥) في النسختين : لواحد . والتحقيق عن نسخة التسهيل المحققة والنسخة ( غ )

(٦) طه ٧١

( وبدلٌ من المتوسّط بينه وبينها إن تعدَّى إلى واحد ) ـ نحو : عرفتُ زيداً أبو مَنْ هو . فالجملة من قولك : أبو مَنْ هو بدلٌ من زيد . وهو[1] بدل شيء من شيء . في قولك : عرفت زيداً أبو مَنْ هو ، أي عرفت قصة زيد أبو مَنْ هو[2] . وبدل اشتمال في قولك[3] : عرفت أخاك خبره ، وقيل : الجملة في موضع الحال ، وهو مذهب المبرد وجماعة ، والأول مذهبُ السيرافيّ ، واختاره ابن عصفور .

( وفي موضع الثاني إن تعدَّى إلى اثنين ووجد الأول ) ـ نحو : علمتُ زيداً أبو مَنْ هو . فإن لم يوجد الأول فالجملة في موضع المفعولين كما تقدَّم نحو : علمتُ أبو مَنْ زيدٌ .

( وتختص القلبية المتصرِّفة ) ـ تحرز بالمتصرِّفة من هَبْ وتعلَّم فلا يستعملان هذا الاستعمال ، فلا يقال : هبك صنعت كذا ولا تعلّمْكَ مسافراً أي اعلمك .

( ورأى الحُلميَّة والبصرية بجواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى ) ـ نحو : علمتُني فقيراً إلى العفو والرحمة ، وظننتك مهملاً ، وكقوله تعالى : « إنَّ الإنسانَ ليطغَى أنْ رآه استغنى[4] » وكذا باقي القلبية ، ولا يجري غيرها كذلك ، فلا يقال : ظلمتُني ولا ظلمَه بل : ظلمتُ نفسي وظلمَ نفسَه . وألحقت بالقلبية في هذا رأى الحلمية ، كقوله تعالى : « إنِّي أراني أعصر خمراً[5] » ، « إنِّي أراني أحمل . . .[6] » والبصرية كقول عائشة

---

(١) في ( د )وهي

(٢) سقطت عبارة التمثيل السابقة من ( د ) و ( ز ) .

(٣) في ( د ) و ( ز ) : في قول نحو

(٤) العلق ٦ ، ٧

(٥) يوسف ٣٦

(٦) يوسف ٣٦

رضي الله عنها : « لقد[1] رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لنا طعام إلّا الأسودان : التمر والماء » ، وقوله

٤٢ ) فلقد أراني[2] للرماح دريئةً    مِنْ عَنْ يميني تارة وأمامي

قال الجوهري : الدريئة حلقة يتعلم عليها الطَّعن . قال عمرو بن معدي كرب :

٤٢ ) ظللتُ كأنّي للرماح دريئةً    أقاتل عن أبناء جرم وفرَّتِ[3]

قال الأصمعي : هي مهموزة[4]. فإن انفصل أحد الضميرين المتحدي المعنى جاز اجتماعهما في كل فعل نحو : إيَّاي ظلمتُ ، وما ظلمتَ إلّا إياك .

( وقد يُعامل بذلك عَدِمَ وفقَدَ ) ـ كقوله :

٤٢ ) لقد كان لي عن ضرَّتين . عَدِمْتُني    وعما ألاقي منهما متزحزحُ[5]

(١) في البخاري هبة / ١ وأطعمة ٤١ ـ . . . قالت : الأسودان التمر والماء ؛ وفي مسند الإمام أحمد ٢ / ٢٩٨ : لم يكن طعامنا إلّا الأسودين التمر والماء .

(٢) في الدرر جـ ١ ص ١٣٨ ، ولقد أراني . وفي ( د ) : مرة بدلاً من تارة . قال في الدرر : استشهد به على اتحاد الفاعل والمفعول وهما ضميران متصلان في رأى البصرية ، وصرح بأن ذلك كثير ، وليس الأمر كما قال ـ أي السيوطي في الهمع ـ ففي الدماميني عند قول المصنف في التسهيل : « وتختص القلبية المتصرفة ورأى الحلمية والبصرية بجواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى . . . » قال المصنف ـ أي ابن مالك ـ وهذا في رأي البصريين شاذ ، ومنه قول قطري : وأنشد البيت . . قال الدماميني : فكان ينبغي له أن ينبه على الشذوذ في المتن ، وكلامه يوهم المساواة . . والبيت من قصيدة لقطري بن الفجاءة الخارجي يصف شجاعته يوم دولاب .

(٣) هذا البيت مثال لبيان معنى دريئة على قول الجوهري ، وبيان أنها مهموزة كما قال الأصمعي ، وهو لعمرو بن معدي كرب .

(٤) يعني دريئة

(٥) البيت لجران العود ـ ديوانه ص ٤٠ . والشاهد في : عدمتُني . على اتحاد الفاعل والمفعول وهما

وقوله :

( ٤٢٩ ) نَدِمْتُ على ماكان منّي . فَقَدْتُني     كما يندمُ المغبونُ حين يبيعُ[١]

( ويُمنَعُ الاتحادُ عموماً ) ـ أي في كل فعل ، قلبيًّا كان أو غيره .

( إن أضمر الفاعلُ متّصلًا مفسَّراً بالمفعول ) ـ فلا تقول : زيداً ظَنَّ قائماً . تريدُ ظنَّ نفسَه ، ولا زيداً[٢] ضربَ . تريدُ ضربَ نفسَه . فلو انفصل الضميرُ جاز الاتحادُ نحو : ما ظَنَّ زيداً[٣] قائماً إلّا هو ، وما ظنَّ زيدٌ قائماً إلّا إيَّاه ، وما ضربَ زيداً[٣] إلّا هو ، وما ضرب زيدٌ إلّا إيَّاه[٤].

**( فصل )** : ( يحكي بالقول وفروعه الجمل ) ـ والمراد بالقول نفس المصدر ومنه : « فعجبٌ[٥] قولهم أئذا كنا تراباً » ، والمراد بفروعه الفعل الماضي نحو : « وقالوا سمعنا وأطعنا[٦] » ، والمضارع نحو[٧] : « يقولون ربنا آمنا[٨] » ، والأمر نحو : « قولوا آمنا[٩] » ، واسم الفاعل : « والقائلين لإخوانهم هَلُمَّ إلينا[١٠] » ، واسم المفعول نحو :

---

ضميران متصلان ، كما سبق في رأى الحلمية والبصرية .

(١) الشاهد في هذا البيت كسابقه ، على استعمال عدم وفقد استعمال رأى الحلمية والبصرية في اتحاد الفاعل والمفعول وهما ضميران متصلان . ولم أعرف قائله

(٢) سقطت من ( د )

(٣) في ( د ) : زيد

(٤) في ( د ) : جاء بالمثال الثالث بعد الأول . وبعده الثاني فالرابع ، وجاء زيد في الأمثلة الأربعة مرفوعاً ، وفي ( غ ) جاء زيد منصوباً في جميع الأمثلة .

(٥) الرعد ٥ : « وإن تعجب فعجب قولهم أئذا كنا تراباً )

(٦) البقرة ٢٨٥

(٧) سقطت من ( ز ) .

(٨) المؤمنون ١٠٩

(٩) البقرة ١٣٦

(١٠) الأحزاب ١٨

٤٣٠) تواصَوْا بحكم[1] الجود حتى عبيدهم    مقول لديهم : لا زكا مال ذي بخل

واسم المصدر نحو : مقالُك : الله ربُّنا ، إقرارٌ بالربُوبيَّةِ .

( ويُنصَبُ به المفردُ المؤدِّي معناها ) ـ أي معنى الجملة فتقول : قلتُ حديثاً وشعراً وخطبةً وقصةً .

( والمرادُ به مجرَّدُ اللفظ ) ـ نحو : قلتُ كلمة ، ومنه : « سمعنا فتىً يذكرهم يقالُ له إبراهيم[2] » أي يطلق عليه هذا الاسم .

( وإلحاقُه[3] في العمل بالظنّ مطلقاً ) ـ أي بلا شرط من الشروط التي ستذكر .

( لُغةُ سليم ) ـ حكاه[4] سيبويه عن أبي الخطاب[5] فيقولون : قلتُ زيداً قائماً ، ومن ذلك :

٤٣١) قالتْ وكنتُ رجلاً فَطِينا    هذَا لعمرُ اللهِ[6] إسرائينا

فهذا مفعول أول واسرائين الثاني ، وهو لغة في اسرائيل .

( ويخص أكثر العرب هذا الإلحاق ) ـ أي الإلحاق بالظن في العمل .

( بمضارع المخاطب الحاضر بعد استفهام متصل ) ـ نحو : أتقول زيداً منطلقاً ؟ ومتى تقول زيداً منطلقاً ؟ وحكى الكسائي أنه سمع أعرابيًّا

(١) في ( ز ). وضع عليها علامة وكتب بالهامش : بفعل : والشاهد فيه حكاية الجمل بالقول وفروعه . ومن فروعه في البيت اسم المفعول : مقول : ولا يعرف قائله .

(٢) الأنبياء ٦٠

(٣) أي القول وفروعه

(٤) في ( د ) : حكاها

(٥) الأخفش الأكبر

(٦) في ( ز ) : لعمرو الله ، وفي الدرر جـ ١ ص ١٣٩ : وورب البيت ؛ قال : استشهد به على إجراء القول وفروعه مجرى الظن عند سليم بلا شرط من الشروط التي ستذكر . قال ولم أعثر على قائله .

يقول : أتقول للعميان عقلاً ؟ أي أتظن . وخرج بما ذكر الماضي والأمر والمضارع لغير المخاطب . وشرح المصنِّفُ الحاضرَ بكونه مقصوداً به الحال ، وعلى هذا فلا ينصب عند هؤلاء في الاستقبال ، وفيه نظر .

( أو منفصل بظرف ) ـ كقوله :

( ٤٣٢ ) أبعدَ بُعْدٍ تقولُ الدَّارَ جامعةً     شملي بهم أم دوامَ[1] البعد محتوما

( أو جار ومجرور ) ـ نحو : أفي الدار تقول زيداً منطلقاً ؟

( أو أحد المفعولين ) ـ نحو :

( ٤٣٣ ) أجُهَّالاً تقولُ بني لؤي     لعمر أبيك[2] أم متجاهلينا

فلو انفصل الاستفهام بغير ما ذكر كأنت ونحوه بطل الإلحاق ، ورجع إلى الحكاية نحو : أأنت تقول : زيدٌ منطلقٌ ؟

( فإن عدم شرط ) ـ أي من الشروط المذكورة .

( رُجع إلى الحكاية ) ـ نحو : قال زيدٌ : عمروٌ منطلقٌ . وكذا الباقي .

( ويجوز إن لم يعدم )[3] ـ نحو : أتقول : زيدٌ منطلقٌ . بالرفع ، وينشد بيت عمرو بن معدي كرب وهو :

( ٤٣٤ ) علامَ[4] تقولُ الرمحُ يُثقل عاتقي     إذا أنا لم أطعن إذا الخيلُ كرَّتِ

---

(١) هكذا في النسخ الثلاث ، وفي الدرر جـ ١ ص ١٤٠ : أم تقول : قال في الدرر : استشهد به على أن فصل الاستفهام من مضارع القول يجوز إذا كان الفاصل ظرفاً ، قال : ولم أعثر على قائله .

(٢) في ( ز ) : لعمرو أبيك ، وفي الدرر جـ ١ ص ١٤٠ : استشهد به على فصل همزة الاستفهام من تقول بمفعوله الثاني جهالاً ، وبني لؤي مفعوله الأول . والأصل : أتقول بني لؤي جهالاً ؟ قال : والبيت ينسب للكميت بن زيد الأسدي ، وليس في ديوانه

(٣) في ( د ) : يعلم

(٤) في النسخ الثلاث : على م ، والتحقيق عن الدرر جـ ١ ص ١٣٩ ، وفي الدرر : الشاهد فيه جواز =

بنصب الرمح على الإلحاق، ورفعه على الحكاية. وتجوز الحكاية أيضاً عند سليم كما جازت عند هؤلاء.

( ولا يلحق في الحكاية بالقول ما في معناه ) ـ كالدعاء والنداء ونحوهما. فإذا وقع بعد نادَى ودعَا ووصَّى وقرأ جملةٌ لم يُحْكَ بها.

( بل يُنْوَى معه القولُ ) ـ فقوله تعالى: « ونادَى نوحٌ ابنَه، وكان في معزل، يا بني اركبْ معنَا[1] » وقوله تعالى[2]: « فأوحى إليهم ربُّهم لنهلكنَّ الظالمين[3] » وقوله: « دعَوُا الله مخلِصين له الدِّينَ لئن أنجيتنا[4] » وقوله: « ونادوا يا مالكُ ليقضِ علينا ربُّك[5] »، محكيٌّ عند البصريين بقول محذوف، أي: فقال يا بني، وقال لنهلكن، وقالوا لئن أنجيتنا، وقالوا ليقض.

( خلافاً للكوفيين ) ـ في جعلهم هذه الجمل[6] محكية بما قبلها إجراء لها مجرى القول. والتصريح بعد النداء بالقول دليل على صحة القول بتقديره، وذلك نحو: « ونادَى نوحٌ ربَّه فقالَ ربِّ..[7] » ونحو: « إذ

---

= إجراء القول مجرى الظن. أو الرجوع إلى الحكاية إذا لم يعدم معمول القول شرطاً من الشروط المذكورة في قوله: وكتظن اجعلْ تقول إن ولي: مستفهماً به ولم ينفصل، والبيت الشاهد لعمرو بن معدى كرب الزبيدي ـ

(١) هود ٤٢

(٢) سقطت من ( ز )

(٣) إبراهيم ١٣

(٤) يونس ٢٢

(٥) الزخرف ٧٧

(٦) في ( ز ): الجملة

(٧) هود ٤٥

نادَى ربَّه نداءً خَفِيًّا . قال ربِّ إنِّي وهَنَ العَظْمُ مِنِّي[1] » .

( وقد يُضافُ قولٌ وقائلٌ إلى الكلام المحكيِّ ) ـ كقوله :

( ٤٣٥ ) قولُ يا للرجالِ يُنهضُ منَّا مُسرعِينَ الكهولَ والشبانَا[2]

وقوله :

( ٤٣٦ ) وأجبتُ قائلَ كيفَ أنتَ بصالح حتَّى مللتُ وملَّني عُوَّادِي[3]

يروى[4] هذا البيتُ بجرِّ صالح وهو ظاهر ، وبرفعِه على تقدير بقول أنا صالح ، فحذف المضاف وهو قول ، وأقام المضاف إليه وهو أنا صالح مقامه ، ثم حذف أنا وبقي خبره .

( وقد يُغني القولُ في صلة وغيرها عن المحكيِّ لظهوره ) ـ ومثاله في الصلة :

( ٤٣٧ ) لنحنُ الأُلَى[5] قلتم فأنَّى مُلِئتمُ برؤيتنا قبل اهتمام بكم رعبا

أي لنحن الأولى قلتم تقاتلونهم ، فاستغنى بالقول ، وحذف المحكيَّ لدلالة ما بعده عليه ، ومثاله في غير الصلة : أنا قال زيدٌ ، ولو رآني لفرَّ . تريد : أنا قال زيدٌ يغلبني .

( والعكسُ ) ـ أي إغناءُ المحكيِّ عن القول .

---

(١) مريم ٣ . ٤

(٢) في الدرر جـ ١ ص ١٣٩ : استشهد به على إضافة لفظ القول إلى الكلام المحكيِّ . . قال : ولم أعثر على قائله .

(٣) في الدرر جـ ١ ص ١٣٩ استشهد به على إضافة لفظ قائل إلى المحكيِّ . . قال : ولم أعثر على قائله

(٤) في ( ز ) و ( غ ) : ويروى

(٥) في ( ز ) و ( غ ) : الأولى : وفي الدرر جـ ١ ص ١٣٩ : استشهد به على أن القول قد يغني عن المحكيِّ به لظهوره . . . أي قلتم نغلبهم . كما قدره الدماميني . . قال : ولم أعثر على قائله

( كثيرٌ ) ـ نحو : « أكفرتم بعد إيمانكم ؟[1] » أي فيقال لهم ، ونحو : « سلام عليكم بما صبرتم[2] » أي قائلين ، ونحو : « ما نعبدُهم إلاّ ليقرِّبونا إلى اللهِ زُلْفَى[3] » أي يقولون .

( وإن تعلّق بالقول مفردٌ لا يؤدّي معنى جملةٍ ولا يُرادُ به مُجرَّدُ اللفظ حُكِيَ مقدَّراً معه ما هو به جملة ) ـ فإمَّا أن يُنصبَ بفعل مقدَّر ، وإمَّا أن يُرفعَ مبتدأً والخبرُ محذوفٌ ، أو خبرَ مبتدإٍ محذوف كقوله تعالى : « قالوا سلاماً ، قال[4] سلامٌ ، » فتقدير الأول : سلَّمنا سلاماً ، وتقدير الثاني : عليكم سلامٌ ، أو تحيتكم سلامٌ . ويجوز في العربية رفعُهما ، ورفع الأول ونصبُ الثاني .

وأما المفردُ المؤدّي معنًى جملة أو المراد به مجرد اللفظ فينصب كما تقدم نحو : قلتُ حديثاً ، وقلتُ لزيدٍ عمراً . أي أطلقتُ عمراً على المسمَّى بزيدٍ .

( وكذا إن تعلّق بغير القول ) ـ فإذا تعلّق المفردُ الذي هو في التقدير بعض جملة بغير القول ونوي تمام الجملة جيء به أيضاً محكياً فتقول إذا رأيتَ على خاتم محمدٌ منقوشٌ قرأتُ محمدٌ بالرفع لأن مراد ناقشه : صاحبه محمد أو نحو ذلك ، فيُحكى مقصودُه ، ولو أدخلت رافعاً ، وكان هو منصوباً جئت به منصوباً حكايةً له ولناصبه المنوي ، ومنه قول الشاعر يصف ديناراً نُقش عليه اسمُ جعفر البرمكي منصوباً :

---

(١) آل عمران ١٠٦

(٢) الرعد ٢٤

(٣) الزمر ٣

(٤) هود ٦٩

( ٤٣٨ ) وأصفر من ضرب دار الملوك يلوح على وجهه جعفرا[١]

أراد الناقش : أذكر جعفراً أو نحوه ، فأسند الشاعر يلوح إلى الجملة مراعياً لقصد الناقش .

( **فصل** ) : ( تدخل همزةُ النقل ) ـ وهي الداخلة على الفعل الثلاثي لتُعدِّيه إلى واحدٍ إن كان غيرَ متعدٍّ نحو : جلس زيدٌ وأجلستُه ، وإلى اثنين إن كان متعدّياً لواحدٍ كلبس زيدٌ ثوباً وألبستُه إياه ، وإلى ثلاثة إن كان متعدياً إلى اثنين كعَلِمَ زيدٌ عمراً فاضلاً وأعلمتُه إياه فاضلاً .

( على عَلِمَ ذاتِ المفعولَيْن ورأى أختِها فينصبان ثلاثةً مفاعيلَ ) ـ وذلك كالمثال الأخير. واحترز من علم ذات المفعول الواحد ، وهي التي بمعنى عرف فإنها إن نقلت بالهمزة تعدّت إلى اثنين فقط ، ومن رأى المتعدّية لواحد ، وهي التي من الرأي أو[٢] من رؤية البصر ، فإنهما أيضاً لا يتعدّيان بالهمزة إلاّ إلى اثنين ، كقوله تعالى : « لتحكم بين النّاسِ بما أراك الله »[٣] وقوله : « من بعد ما أراكم ما تُحِبُّون[٤] » . ومفاعيل منصوب صفةً لثلاثة.[٥]

( أولها الذي كان فاعلاً ) ـ وهذا شأن الهمزة تُصَيِّرُ ما كان فاعلاً مفعولاً ، وأما الثاني والثالث فهما اللذان كانا قبل الهمزة أولاً وثانياً .

---

(١) لم يعزه صاحب معجم الشواهد إلى أحد . والشاهد فيه مجيء المفرد المتعلق بغير القول منصوباً حكاية له ولناصبه المنوي ، أي أراد الناقش : أذكر جعفرا ، أو نحوه .

(٢) في ( د ) : ومن

(٣) النساء ١٠٥

(٤) آل عمران ١٥٢

(٥) هكذا في النسختين ( د ، ز ) ، وفي ( غ ) : صفة للثلاثة

( ويجوز حذفُه ) ـ أي حذفُ أولَ[1] الثلاثة .

( والاقتصار عليه على الأصح ) ـ وذلك لأن الفائدة لا تعدم بالاستغناء عنه كما تعدم بالاستغناء عن أحد مفعولي ظننت ، ولا تعدم بالاقتصار عليه كما تعدم[2] بالاقتصار على أول مفعولي ظننت . فتقول : أعلمتُ دارَك طيبةً ، ولا تذكر مَنْ[3] أعلمتَ وتقول : أعلمتُ زيداً ، ولا تذكر ما أعلمتَ . وهذا مذهب الأكثرين ، ومنع ابن خروف حذفه والاقتصار عليه .

( وللثاني والثالث بعد النقل ما لهما قبلَه مطلقاً ) ـ فيأتي فيهما جميع الأحكام التي سبقت لعلمت وأخواتها ، من جواز حذفهما وحذف أحدهما اختصاراً ومنعه اقتصاراً وغير ذلك .

( خلافاً لمن منع الإلغاء والتعليق ) ـ والحجة على من منع قول بعضِ[4] العرب ممن يوثق بعربيته : البركةُ أعلمنا الله مع الأكابر . فألغى[5] أعلمَ متوسطاً ، ومثله :

٤٣ ) وكيف أبالي بالعدا[6] ووعيدهم[7] وأخشى ملمات الزمان الصوائب
وأنت أراني الله أمنعُ عاصم وأرأفُ مستكفٍ وأسمحُ واهب

---

(١) في ( د ) : الأول ، وفي ( ز ) : أول الثلاث

(٢) في ( د ) ، كما لا تعدم .

(٣) زاد بعدها في ( ز ) : ان

(٤) سقطتا من ( د ) ، وفي ( غ ) : بعض من يوثق بعربيته .

(٥) في ( ز ) و ( غ ) ، فألفا

(٦) في ( ز ) ، بالعدى

(٧) ذكر في هامش ( د ) أن « عديدهم » نسخة أي في نسخة ، وفي الدرر ج ـ ١ ص ١٤٠ لم يذكر غير البيت الثاني وفيه الشاهد ، ومثله في شرح العيني على شرح الألفية للأشموني والصبان ج ٢ ص ٣٩ ، وفي الدرر : مستكفٍ بصيغة اسم الفاعل ، وفي الأشموني مستكفىً اسم مفعول ، قال العيني : أنت مبتدأ وأمنع عاصم خبره . والشاهد في أراني الله حيث ألغى عمل أرى الذي يستدعي ثلاثة مفاعيل بتوسطه بين مفعوليه ، ومستكفىً اسم مفعول من استكفيته الشيء فكفانيه . ولم يعرف قائله .

وقوله تعالى : « ينبّئكم إذا مزقتم كلَّ ممزّقٍ إنكم لفي خلقٍ جديد[1] » فعلق ينبىء ، وهو[2] بمعنى يُعْلِم[3] ، ومثله :

(٤٤٠) حذار فقد نُبِّئتُ[4] إنك لَلذي ستُجْزَى بما تَسعى فتسعَد أو تشقى

( وألحق بهما سيبويه ) ـ أي بأعلم وأرى في التعدية[5] إلى ثلاثة . وأما تعدي أعلم وأرى إلى ثلاثة فمجمع عليه .

( نبّأ ) ـ كقوله :

(٤٤١) نُبِّئتُ زُرعةَ والسفاهةُ كاسمها يُهدِي إليّ غرائبَ الأشعار[6]

( وزاد غيره أنبأ ) ـ وممن ذكرها[7] الفارسي والجرجاني . وذكر ابن هشام أن سيبويه ذكر أنبأ أيضاً .

( وخبَّر وأخبر ) ـ ذكرهما الفراء في معانيه ، ومنه قوله :

---

(١) سبأ ٧

(٢) في ( ز ) : وهي

(٣) في ( د ) : أعلم

(٤) في الدرر جـ ١ ص ١٤٠ : استشهد به على تعليق نبئت عن العمل . فحذار بكسر الراء اسم فعل بمعنى احذر . ونبئت بالبناء للمفعول فعل ماض والتاء نائب الفاعل وهو المفعول الأول . وجملة إنك للذي في موضع نصب سدت مسد المفعولين . والفعل معلق عنها باللام . ولذلك كسرت إنَّ . قاله في التصريح . قال صاحب الدرر : ولم أعثر على قائله .

(٥) في ( ز ) : في التعدي

(٦) في العيني على الأشموني والصبان جـ ٢ ص ٤١ : قاله النابغة الذبياني من قصيدة يهجو بها زرعة بن عمرو بن خويلد . والشاهد في قوله نبئت حيث اقتضى ثلاثة مفاعيل . الأول التاء التي نابت عن الفاعل . والثاني زرعة . والثالث يهدي إليَّ .

(٧) في ( د ) : زادها

) وخُبِّرتُ سوداءَ الغَميمِ مريضةً[1]     فأقبلتُ من أهلي بمصرَ أعودُها

وقوله :

) ماذا عليك إذا أُخْبِرْتِني دَنِفاً     وغاب بعلك يوماً أن تعودينى[2]

( وحدَّث ) ـ زادها الكوفيون . ومنه :

) أو مُنعتم ما تسألون فمَنْ     حُدِّثتُموه له علينا الولاء[3]

( وزاد الأخفش : أظنَّ وأحسبَ وأخالَ وأزعمَ وأوجدَ ) ـ فتقول على رأيه : أظننت زيداً عمراً قائماً . وكذلك البواقي[4] . ومستندُه القياسُ على أعلمَ وأرى ، ولا سماع له . واختار هذا المذهب أبو بكر بن السراج ، ومقتضى مذهب سيبويه منعه .

(١) في العيني على الأشموني والصبان جـ ٢ ص ٤١ ، قاله العوام بن عقبة بن كعب بن زهير ، وفي الدرر : عتبة بالتاء ، قال العيني ، والشاهد في خبرت حيث نصب ثلاثة مفاعيل : التاء وسوداء الغميم ومريضة ، وسوداء الغميم بالغين المعجمة امرأة كانت تنزل بالغميم من بلاد غطفان وكان الشاعر علقها بعد أبيه ، ويروى سوداء القلوب ، وهو لقبها ، واسمها ليلى .

(٢) في العيني على الأشموني والصبان جـ ٢ ص ٤١ ، وفي الدرر جـ ١ ص ١٤١ ، وما عليك ، وزاد في ( غ ) : فوالله ما أدري إذا أنا جئتها . . البيت وذكر العيني بعد الشاهد :

وتجعلي نطفة في القعب باردة     وتغمسي فاك فيها ثم تسقيني

قال العيني : قالهما رجل من بني كلاب . . . والشاهد في أخبرتني حيث نصب ثلاثة مفاعيل : التاء وياء المتكلم ودنفاً صفة مشبهة من الدنف وهو المرض الملازم

(٣) في الدرر جـ ١ ص ١٤١ : له علينا العلاء ، والتحقيق من النسخ الثلاث ومن شرح الألفية للأشموني مع حاشية الصبان وشرح الشواهد للعيني جـ ٢ ص ٤١ ـ قال في الدرر : استشهد به على تعدي حدَّث إلى ثلاثة مفاعيل فضمير الرفع ـ التاء ـ نائب الفاعل أصله المفعول الأول ، وضمير ـ الهاء ـ مفعول ثان ، والجملة بعده في موضع نصب على المفعول الثالث والخطاب لبني تغلب ، والبيت من معلقة الحارث بن حلزة اليشكري .

(٤) في ( ز ) : الباقي

( وأُلحق غيرُهم أرى الحُلمية سماعاً ) ـ كقوله تعالى : « إذ يريكهم الله في منامك قليلاً ، ولو أراكهم[1] كثيراً » . وهذا بناء منه على أن أرى الحلمية تتعدّى إلى مفعولين كما سبق ؛ ومَنْ منَع تعدّيها إلى اثنين جعل المنصوبَ الثاني[2] أو الثالث حالاً .

( وما صيغ للمفعول من ذي ثلاثة فحكمه حكم ظنَّ ) ـ فيثبت لقولك : أُعْلِم زيدٌ عمراً قائماً ، جميع ما ثبت لظن من إلغاء وغيره ، وذلك لصيرورته مثله .

( إلاّ في الاقتصار على المرفوع ) ـ فإنه لا يجوز في ظن وأخواتها كما سبق ، فلا يقال : ظُنَّ زيدٌ . إذ لا فائدة فيه ، ويجوز في أعلم وأخواتها مبنيةً للمفعول ، فتقول : أُعلم زيدٌ ، وذلك لحصول الفائدة .

(١) سقط الجزء الأخير من الآية من ( ز ) ـ الانفال ٤٣

(٢) في ( د ) : والثالث

## ١٨ ـ باب الفاعل

( وهو المُسْنَدُ إليه ) ـ يشمل الظاهر نحو : قام زيدٌ ، والمضمر نحو : يقومان ، والاسم الصريح نحو ما مثل ، والمؤول نحو : يعجبني أن تقوم . أي قيامك .

( فعلٌ ) ـ يشمل التام كضربَ ، والناقص ككان .

( أو مضمَّنٌ معناه ) ـ كاسم الفاعل نحو : أقائمٌ الزيدان ؟ ، والصفة المشبهة نحو : أحسَنٌ غلامك؟ ، والمصدر نحو : عجبت من أكل زيدٍ الخبزَ ، واسم الفعل نحو : هيهاتَ زيدٌ ، والظرف نحو : أعندك امرأة ؟ والجار والمجرور نحو : أفي الدار رجل ؟

( تامٌ ) ـ تحرّز من الناقص نحو كان وأخواتها فلا يسمى المرفوع بها فاعلًا على[١] سبيل الحقيقة ، وقد سماه سيبويه فاعلًا والخبر مفعولًا ، على سبيل التوسُّع .

( مقدَّمٌ ) ـ تحَرّز من نحو : زيدٌ قام أو قائمٌ ، فإن زيداً في الأول يصدق عليه أنه مسند إليه فعل ، وفي الثاني يصدق عليه أنه مسندٌ إليه مضمَّنٌ معنى فعل ، وليس بفاعل فيهما ، وذلك لعدم تقدُّم المسند .

( فارغ ) ـ أخرج المبتدأ الذي قُدِّم خبرُه وفيه ضمير نحو : قاموا الزيدون ، وقائمٌ زيدٌ .

---

(١) في ( د ) : إلاّ على

( غيرَ مصوغ للمفعول ) ـ أخرج النائب عن الفاعل نحو : ضُرب زيدٌ ، وأمضروبٌ[1] الزيدان ؟ وأكثر النحويين لا يسميه فاعلاً . قال المصنِّف : وقد اضطر الزمخشري إلى تسميته مفعولاً بعد أن جعله فاعلاً

( وهو مرفوع بالمسند ) ـ وهو الفعل أو ما ضُمِّن معناه . وهذا مذهب سيبويه .

( حقيقةً ) ـ أي لفظاً ومعنىً .

( إن خلا مِنْ مِنْ والباءِ الزائدتَيْن ) ـ نحو : « صدَق اللهُ[2] » و « مختلفاً[3] ألوانُها » .

( وحكماً ) ـ أي معنىً دون لفظ .

( إن جُرَّ بأحدهما ) ـ نحو : « وما يأتيهم من رسول إلاّ كانوا به يستهزئون[4] » . ونحو : « كفى بالله شهيدا[5] » .

( أو بإضافة المسند ) ـ مصدراً كان نحو : « ولولا دفعُ اللهِ النَّاسَ[6] » أو اسم مصدر كقوله عليه السلام : « من قُبلة الرجل امرأتَه الوضوءُ[7] » . ولقصد دخول اسم المصدر قال : بإضافة المسند ولم يقل : بإضافة المصدر .

( وليس رافعُه الإسنادَ ، خلافاً لخلف ) ـ بل رافعه المسند ، وفاقاً لسيبويه ، لأن العمل لا ينسب للمعنى إلاّ إذا لم يوجد لفظٌ صالحٌ

---

(١) في ( د ) : ومضروب

(٢) آل عمران ٩٥

(٣) فاطر ٢٧

(٤) الحجر ١١

(٥) الرعد ٤٣

(٦) الحج ٤٠

(٧) في ( د ) : نحو قوله عليه الصلاة والسلام ؛ والحديث بالموطأ ـ طهارة ٦٥ ، ٦٦

للعمل[1] ، واللفظ موجود وهو المسند .

( وإن قُدِّمَ ) ـ أي المسند إليه على المسند المذكور وهو الفعل أو ما ضُمِّن معناه .

( ولم يَلِ ما يطلب الفعل ) ـ نحو : زيدٌ قام ، وزيدٌ قائمٌ[2] .

( فهو مبتدأ ) ـ وهذا مذهب البصريين ، وأجاز الكوفيون تقديم الفاعل على رافعه ، ومما استدلوا به :

ما للجمال سيرها[3] وئيداً    أجندلاً يحملْن أم حديداً ؟

وخرج على أن سيرها مبتدأ والخبرمحذوف، أي سيرها ظهر أو ثبت وئيداً ، ويكون[4] حذف الخبر هنا والاكتفاء[5] بالحال نظير قولهم : حكمك مسمطا .

( وإن وَلِيَه ففاعلُ فعلٍ مُضْمَر يفسِّره الظاهرُ ) ـ أي وإن ولي ما يطلب الفعل نحو : إن زيدٌ قام أكرمك ، فزيدٌ فاعلُ فعلٍ مضمر يفسِّره الفعلُ المذكور ، والتقدير : إن قام زيدٌ . . .

( خلافاً لمن خالفَ ) ـ أي في كل من المسألتين ، أي مسألة ما إذا قُدِّم ولم يَلِ ، أو قُدِّم ووليَ . والمسألة الأولى سبق ذكر المخالف فيها ، وأما الثانية فالمخالف فيها الأخفش ، فأجاز رفعَ الاسم المتقدِّم[6] بعد إنْ بالابتداء .

---

(١) سقطت من ( د )

(٢) في ( د ) ، أو زيد قائم

(٣) هكذا في النسختين ( د، ز ) ، وفي الدرر جـ ١ ص ١٤١ وهي الرواية المشهورة : مشيها ، قال في الدرر : استشهد به على جواز تقديم الفاعل عند الكوفيين ، وتأوله البصريون على الابتداء وإضمار الخبر الناصب لوئيدا ، أي ظهر أو ثبت ، والبيت من شواهد التوضيح على مذهب الكوفيين أيضاً . والبيت للزباء في قصتها المشهورة ، لما رأت الجمال تحمل الرجال في الغرائر ، وقيل : للخنساء بنت عمرو الصحابية ، رضي الله عنها .

(٤) في ( د ) : أو يكون

(٥) في ( د ) : للاكتفاء

(٦) في ( د ) : المقدم

( وَيلحقُ الماضي المسندَ إلى مؤنث ) ـ نحو : هند وشمس .

( أو مؤول به ) ـ أي إلى مذكر مؤول بمؤنث نحو : أتته كتابي فاحتقرها . قيلَ[1] للعربي الناطق به : كيف تقول : أتته كتابي ؟ فقال : أو ليس الكتابُ[2] صحيفةً ؟

( أو مُخْبرٍ به عنه ) ـ أي إلى مذكر مُخْبَر بمؤنث عنه ، كقوله :

(٤٤٦) ألم يكُ غدراً ما فعلتم بشَمْعَلٍ وقد خاب من كانت سريرتَه الغَدْرُ[3]

فأنث الفعل المسند إلى مذكر وهو الغدر لتأنيث الخبر وهو سريرته .

( أو مضافٍ إليه مقدَّر الحذف ) ـ أي أو إلى مذكر مضاف إلى مؤنث كقوله :

(٤٤٧) مشَيْنَ كما اهتزَّت رماح تسفَّهتْ أعالِيَهَا مَرُّ الرياح النوَّاسِمِ[4]

فأنث تسفَّه مسنداً إلى مَرّ المذكر لإضافته إلى الرياح ، مع كون الكلام مستقيماً بحذفه ، فلو لم يستقم بحذفه امتنع التأنيث ، فلا يقال : قامتْ غلامُ هندٍ .

( تاءٌ ساكنةٌ ) ـ وذلك كما مُثّلَ ـ وتاء مرفوع بيَلْحَق .

( ولا تُحْذَفُ غالباً إن كان ضميراً متصلاً مطلقاً ) ـ أي سواء كان ضميرَ حقيقيِّ التأنيث أو ضميرَ مجازيِّه ، نحو : هندٌ قامتْ ، والشمس طلعتْ .

---

(١) في ( د ) : فقيل

(٢) في ( د ) : أوليس كتابي بصحيفة ؟

(٣) الشاهد فيه تأنيث الفعل : كانت ، وهو مسند إلى مذكر هو الغدر لتأنيث الخبر وهو سريرته ، ولم يعرف قائله .

( ٤ ) في العيني على الأشموني والصبان جـ ٢ ص ٢٤٨ : قاله ذو الرمة غيلان من قصيدة يمدح بها اللازم بن حريث الحنفي ـ ديوانه ص ٦١٦ والشاهد في تسفَّهتْ حيث أنثه مع أن فاعله مذكر وهو مرُّ الرياح لأنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه ، أي مالت بأعاليها مَرُّ الرياح .

واحترز بمتصل من المنفصل نحو: ما قام إلاّ أنت. قال المصنّف: فإنَّ لحاق التاء في هذا ضعيف. واستظهر بقوله: غالباً على حذف بعض الشعراء التاء من المسند إلى المتصل المجازي التأنيث، كقوله[1]:

٤ ) فإمَّا تَرَيْني ولي لمَّةٌ فإنَّ الحوادثَ أودَى[2] بها

( أو ظاهراً متصلاً حقيقيَّ التأنيث ) ـ نحو: قامتْ هندٌ. واحترز بحقيقي التأنيث من مجازيّه، فإن التاء لا تلزم[3] فعله، فيقال: طلعت الشمس، وطلع الشمس. واحترز بمتصل من المنفصل، وسيأتي حكمه، وبقوله: غالباً عما حكاه[4] سيبويه من قول بعض العرب: قال فلانة. قال المصنّف: وعلى هذه اللغة جاء قول لبيد:

٤ ) تمنَّى ابنتاي أن يعيش أبوهما وهل أنا إلاَّ من ربيعة أو مضر[5]

لأن الإسناد إلى المثنى كالإسناد إلى المفرد بلا خلاف.

( غيرَ مكسَّر ) ـ كالجواري والهنود.

( ولا اسم جمع ) ـ كنساء[6] وفوج.

---

(١) في ( ز ): نحو

(٢) في العيني على الأشموني والصبان جـ ٢ ص ٥٣: قاله الأعشى ميمون بن قيس، والشاهد في أودى حيث لم يقل أودت، لأن تأنيث الحوادث مجازى..

(٣) في ( د ): لم تلزم

(٤) في ( د ): حكى

(٥) في الدرر جـ ٢ ص ٢٢٥: استشهد به على شذوذ حذف التاء من تمنى لأن فاعله: ابنتاي حقيقي التأنيث، وفي شرح شواهد الرضى: وقوله: تمنى ابنتاي وهو مضارع أصله تتمنى، وزعم بعضهم أنه فعل ماض.. وهو هنا شاهد لما حكاه سيبويه من قول بعض العرب: قال فلانة، قال المصنف: وعلى هذه اللغة جاء قول لبيد: تمنى ابنتاي...

(٦) في ( ز ): كنساء نوح

( ولا جنس ) ـ كنسوة . فتقول : قام الجواري والهنود والفوج[١] والنسوة أو قامت . ودخل في اسم الجنس فاعل نعم[٢] . ولذلك تقول : نعم المرأة ، ولا[٣] تقول : قام المرأة .

( ولحاقُها مع الحقيقيّ المقيَّد المفصول بغير إلاَّ أجودُ ) ـ فتقول : قام اليوم هند ، والأجود قامت . ومن الحذف قوله :

(٤٥٠) إن امرؤ غرَّه منكنَّ واحدةٌ     بعدي وبعدكِ في الدنيا لمغرورُ[٤]

وليس مخصوصاً بالشعر ، فقد[٥] حكى سيبويه : حضر القاضي اليوم[٦] امرأة ، وقال : إذا طال الكلام كان الحذف[٧] أجود .

( وإن فُصل بها فبالعكس ) ـ فقولك[٨] : ما قام إلاَّ هند ، بحذف التاء أجودَ من قولك : ما قامت إلاَّ هند بإثباتها . قال المصنِّف : وبعض النحويين لا يجيز ثبوت التاء مع الفصل بإلاَّ إلاَّ في الشعر كقوله :

( ٤٥١ ) ما برئت من ريبةٍ وذمِّ     في حربنا إلاَّ بناتُ العَمِّ[٩]

---

(١) في ( ز ) : والنوح

(٢) زاد بعدها في ( ز ) : قال .

(٣) في ( ز ) و ( غ ) : ولذلك يقول : نعم المرأة من لا يقول : قام المرأة .

(٤) في العيني على الأشموني والصبان جـ ٢ ص ٥٢ : إن امرءً . بالرفع بدون واو وفي ( غ ) : إن امره . وفي ( د ) و ( ز ) : إنَّ امرأ ، وكذلك في الدرر : قال العيني : الشاهد في غره حيث ذكره مع اسناده إلى واحدة ، لأن التقدير : امرأة واحدة . كذا قدره سيبويه والجمهور . والتأنيث حقيقي . وذلك للفصل بالمفعول والجار والمجرور . ولم يعرف قائله .

(٥) في ( د ) : وقد

(٦) سقطت من ( ز )

(٧) في ( د ) : فالحذف

(٨) في ( د ) : فتقول .

(٩) في العيني على الأشموني والصبان جـ ٢ ص ٥٢ : هو رجز لم أدر راجزه . والشاهد في برئت حيث جاء بالتأنيث . فإن الأصل فيه أن تحذف التاء فلا يجوز ما قامت إلاَّ هند إلاَّ في الضرورة . والبيت من هذا القبيل .

والصحيح جواز ثبوتها في غير الشعر، ولكن[1] على ضعف. ومنه قراءة مالك بن دينار وأبي رجاء والجحدري بخلاف عنه: « فأصبحوا لا ترى إلّا مساكنهم[2] » ذكرها أبو الفتح وقال إنها ضعيفة في العربية.

( وحكمُها مع جمع التكسير ) ـ سواء كان لمذكر كزيود أو[3] لمؤنث كهنود.

( وشبهه ) ـ وهو اسم الجمع[4] لمذكر كقَوْم، أو لمؤنث كنَوْح، واسم الجنس كنسوة.

( وجمع المذكر بالألف والتاء ) ـ سواء كان لعاقل كطلحات، أو[5] لغيره كدريهمات وحُسامات.

( حكمُها مع الواحد المجازيّ التأنيث ) ـ فيجوز في كل من[6] هذه الأصناف الثلاثة إلحاق التاء للفعل المسند إليها وتجريده منها.

( وحكمها مع جمع التصحيح غير المذكور آنفاً ) ـ والمذكور[7] هو جمع المذكر بالألف والتاء، وغيره ما جمع بالياء[8] أو بالواو والنون كزيدين أو بالألف والتاء من المؤنث كهندات.

( حكمها مع واحده ) ـ فلا تقول: قامت الزيدون، كما لا تقول: قامت زيدٌ، بل قام فيهما، ولا تقول: قام الهندات كما لا تقول: قام

---

(١) في ( د ): لكن
(٢) الأحقاف ٢٥
(٣) في ( د ): أم
(٤) في ( د ): جمع
(٥) في ( ز ): أم
(٦) سقطت من ( د ).
(٧) في ( د ): المذكور
(٨) سقطت من ( ز ).

هند . إلاّ في لغة من قال : قام[1] فلانة .

( وحكمها مع البنين والبنات حكمها مع الأبناء والإماء ) ـ وذلك للتساوي في عدم سلامة نظم الواحد . فتقول : قام البنون وقامت البنون ، كما تقول : قام الأبناء وقامت الأبناء وتقول : قام البنات وقامت البنات كما تقول : قام الإماء وقامت الإماء .

( وتساويها في اللزوم وعدمه تاء مضارع الغائبة ونون التأنيث الحرفية ) ـ فتقول : تقوم هند ، والنار تضطرم ، بالتاء لزوماً ، كما تقول فيهما[2] : قامت واضطرمت ، ومن قال قام[1] فلانة يقول : يقوم هند ويضطرم النار ، كما يقول : طلع الشمس ، ويحضر القاضي امرأة كحضر القاضي امرأة ، وما يقوم إلا هند كما يقول ما قام إلا هند[3] ، وكما ضعف ما برئت . . . البيت ضعف « لا تُرى إلاّ مساكنهم » ، ونظير :

( ٤٤٨ ) فإنَّ الحوادثَ أودى بها [4]

( ٤٥٢ ) وهل يُرجع التسليمَ أو يكشف العَنا ثلاثُ الأثافي والرسومُ البلاقعُ[5]

فإن أحد الفعلين مسند إلى ثلاث والآخر إلى ضميره ، والرواية فيهما بالياء ، وهكذا النون المذكورة فتقول : يقمن أو قمن الهندات ، وانكسرن أو ينكسرن

---

(١) في ( ز ) : قال

(٢) سقطت من ( د ) .

(٣) في ( د ) و ( غ ) : كما قام إلاّ هند .

(٤) سبق الحديث عن البيت

(٥) في العيني على الأشموني والصبان جـ ١ ص ١٨٧ ، والديار البلاقع وقد جاء به في تعريف العدد ، أما الشاهد هنا فكما يقول الشارح : فإن أحد الفعلين مسند إلى ثلاث ، والآخر إلى ضميره ، والرواية فيهما بالياء التحتية : يرجع ، يكشف . . ولم ينسبه إلى قائله . وقد نسبه صاحب معجم شواهد العربية إلى ذي الرمة : ديوانه ٣٣٢

القدور، وكذا الباقي[1]. واحترز بالحرفية من أن يجعل النون اسماً مضمراً مرفوعاً بالفعل، فإنها لا تكون حينئذ كالتاء. البلاقع جمع بلقع[2]. قال الجوهري: البلقع والبلقعة الأرض القفر التي لا شيء بها. يقال: منزل بلقع ودار بلقع بغيرها إذا كان[3] نعتاً. فإن كان[3] اسماً قلت، انتهينا[4] إلى بلقعة بالهاء. ويقال: «اليمين الفاجرة تذر[5] الديار بلاقع».

( وقد تَلحقُ الفعلَ المُسْنَد إلى ما ليس واحداً ) ـ وهو المثنى والمجموع.

( منْ ظاهر أو ضمير منفصل علامةٌ كضميره ) ـ فتقول: قاما الزيدان. ومنه: التقتا حلقتا البطان، وقاموا الزيدون، ومنه:

(٤٥٣) يلومونني في اشتراء النخيل أهلي وكلهمُ ألْوَمُ[6]

وقُمْنَ الهندات، ومنه:

(٤٥٤) رأينَ الغواني الشَّيْبَ لاح بعارضي فأعرضن عني بالخدُود النواضر[7]

---

(١) في ( د ): الباقية

(٢) في ( د ): والبلاقع جمع بلقعة

(٣) في ( د ): كانت

(٤) في ( د ): تقول: انتهيت

(٥) في ( د ): تدع

(٦) في ( د ): قومي. فكلهم ألوم. وفي ( غ ): يلومونني في شراء النخيل.. . وفي العيني جـ ٢ ص ٤٧: قال: ويروى: فكلهم يعذل من العذل وهو اللوم... وفي الدرر جـ ١ ص ١٤٢: ويروى: في اشترائي النخيل.. قال صاحب الدرر: والشاهد في قوله: يلومونني... أهلي، حيث أتى الشاعر بضمير الجمع ثم أتى بالظاهر. فأهلي فاعل يلومونني. فألحق الفعل علامة الجمع مع أنه مسند إلى الظاهر.. والبيت ينسب لأمية بن أبي الصلت، وليس في ديوانه.

(٧) في العيني على الأشموني والصبان جـ ٢ ص ٤٧: قاله أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتبي من ولد عتبة بن أبي سفيان. والشاهد في رأين حيث جمع مع أنه مسند إلى الفاعل الظاهر، والقياس: رأت الغواني جمع غانية وهي المرأة التي غنيت بحسنها وجمالها.

فالألف والواو والنون علامات كتاء التأنيث في قامت، وهذه لغة طيئ، وحكى أنها من لغة أزد شنؤة. واللغة المشهورة أن لا تلحق هذه العلامة الفعل. وحكم الضمير المنفصل حكم الظاهر، فتقول على هذه اللغة: الرجلان ما خرجا إلاَّ هما، والرجال ما خرجوا إلاَّ هم، والنساء ما قُمْنَ إلاَّ هُنَّ. والنواضر جمع ناضر، وهو من النضرة وهي[1] الحسن والرونق. يقال: نضَر وجهُه ينضُر نَضْرة أي حَسُن، ونضَر الله وجهَه يتعدَّى[2] ولا يتعدَّى. ويقال أيضاً: نَضُر بالضم نضارةً، ونضِر بالكسر أيضاً، ونضَّر الله[3] وجهه بالتشديد وأنضره بمعنى. وأما نضر الله امرأ فمعناه نعَّمهُ.

( ويُضْمَرُ جوازاً فِعْلُ الفاعل المشعرُ به ما قبله ) ـ كقراءة ابن عامر وأبي بكر: « يُسَبَّحُ له فيها بالغُدوِّ والآصال[4]. رجالٌ » فرجال مرفوع بفعل مضمر أشعر به « يسبح له » أي: يسبّح رجالٌ. وشرطه أن لا يصلح إسناد الفعل المتقدّم إلى ذلك المرفوع، فلا يقال: يوعظ في المسجد رجالٌ، على معنى يعظ رجالٌ، ويقال: يوعظ في المسجد رجالٌ زيد، لعدم اللبس. كذا قال المصنِّف: والجمهور على أن مثل هذا لا يقاس، وذهب الجرمي وابن جني إلى اقتياسه[5].

( والمجابُ به نفيٌ ) ـ نحو: بلَى زيدٌ، في جواب: ما جاء[6] أحد؟ أي بلى جاء[6] زيد. ومنه:

---

(١) في ( د ): وهو

(٢) في ( د ): فيتعدى

(٣) في ( د ): ونضَّره الله بالتشديد

(٤) النور ٣٦، ٣٧

(٥) في ( د ): قياسه

(٦) في ( د ): جاءني

٤٥٥ ) تجلّدتُ حتى قيل لم يَعْرُ قلبَه   من الوجدِ شيءٌ، قلتُ: بل أعظمُ الوجدِ[1]

أي : بل عراه[2] أعظم الوجد .

( أو استفهامٌ ) ـ نحو : نَعمْ زيدٌ ، في جواب : هل أتى أحد[3] ! ومنه :

٤٥٦ ) ألا هل أتى أمَّ الحويرث مُرْسَلي   نعَمْ خالدٌ ، إن لم تَعُقْه العوائقُ[4]

أي : نعم أتاها خالد .

( ولا يحذفُ الفاعلُ إلاَّ مع رافِعِه المدلول عليه ) ـ وذلك نحو قولك : زيداً ، لمن قال : مَنْ أكرمُ ! أي أكرمُ زيداً . وهو كثير .

( ويرفعُ توهُّمَ الحذف إن خَفِيَ الفاعلُ ) ـ أي دون الفعل .

( جعلُه ) ـ أي جعلُ الفاعل .

( مصدراً منويًّا ) ـ كما في قوله تعالى : « ثم بدَا لهم مِنْ بعدِ ما رأوا الآياتِ ليسجنُنَّه حتى[5] حين » أي بدَا لهم بداءٌ ، كما قال :

٤٥٧ ) بَدا لك في تلك القَلُوصِ بَداءُ[6]

---

(١) في ( ز ) : لم يغر . وفي العيني على الأشموني والصبان ج ٢ ص ٥٠ : لم يعر هو من عراه هذا الأمر إذا غشيه . واعتراه همه . . . والشاهد في أعظم الوجد . حيث حذف الفعل الرافع . تقديره : بل عراه أعظم الوجد . وهو شدة الاشتياق . ولم أعرف قائله .

(٢) في ( ز ) : أغراه

(٣) في ( د ) : زيد

(٤) الشاهد فيه إضمار فعل الفاعل المجاب به استفهام جوازاً في قوله : نعم خالد أي نعم أتاها خالد . ولم أجده في مراجع الشواهد التي تحت يدي .

(٥) يوسف ٣٥ . وقد سقطت « حتى حين » من ( د )

(٦) صدره في الدرر جـ ١ ص ٢٠٤ :

لعلك والموعود حق لقاؤه

وجاء به شاهداً على الاعتراض بين ما أصله المبتدأ والخبر . وهو هنا شاهد على ظهور المصدر المنوي في الآية الكريمة قبله . والبيت لمحمد بن بشير العدواني الخارجي .

أي ظهر لك فيها رأي .

( أو نحو ذلك ) ـ كما في قوله تعالى : « إذا أخرجَ يدَه لم يكَدْ يراها[1] » ، ففاعل أخرج ضمير الواقع في البحر الموصوف ولم يجر له ذكر ، لكن سياق الكلام يدل عليه . والحاصل[2] أن الفاعل لا يحذف وحده بل مع رافعه ، وموهم ذلك مؤول ، وهذا قول الجمهور ، والمنقول عن الكسائي إجازة حذفه وحدَه .

(١) النور ٤٠

(٢) في ( د ) ، والحال .

## ١٩ ـ باب النائب عن الفاعل

( قد يُتْرَكُ الفاعلُ لغرضٍ لفظيٍّ ) ـ وذلك كالإيجاز، نحو قوله[١] تعالى: « ذلك ومَنْ عاقَبَ بمثْلِ ما عُوقِبَ به ثم بُغِيَ عليه[٢] ».

( أو معنويّ ) ـ وذلك نحو كون[٣] الفاعل معلوماً نحو: « وخُلِقَ الإنسانُ ضعيفاً[٤] ».

( جوازاً ) ـ كما إذا لم يكن ذلك في مَثَل ولا كلام جارٍ مجراه.

( أو[٥] وجوباً ) ـ كأن يكون في أحدهما.

( فينوب عنه جارياً مجراه[٦] في كل ما له ) ـ أي من الرفع، ووجوب التأخر عن الرافع، والتنزل منزلة الجزء منه، وعدم الاستغناء عنه.

( مفعولٌ به ) ـ نحو: ضُرب زيدٌ.

( أو جار ومجرور ) ـ نحو: غُضِبَ عليه.

( أو مصدر لغير مجرد التوكيد ) ـ فإن كان لمجرد التوكيد لم يقم مقام الفاعل، فلا يقال في: ضَلَّ زيدٌ ضلالاً: ضُلَّ ضلالٌ، لعدم الفائدة، بخلاف: قام زيدٌ في الدار قياماً طويلاً، أو قومةً أو قومتين، لوجود الفائدة.

( ملفوظٌ به ) ـ فتقول: قِيمَ في الدار قيامٌ طويلٌ، أو قومةٌ أو قومتان.

---

(١) سقطتا من ( ز )

(٢) الحج ٦٠

(٣) في ( د ): نحو إذا كان الفاعل

(٤) النساء ٢٨

(٥) في ( ز ) و ( غ ): ووجوباً

(٦) سقطت من ( د )

( أو مدلولٌ عليه بغير العامل ) ـ نحو : بلَى سِيرَ، لمن قال : ما سِيرَ سَيْرٌ شديدٌ . فلو دُلَّ عليه بالعامل لم يَنُبْ ، إذ الفعل إنما يدل على الذي لمجرد التوكيد وهو لا ينوب ملفوظاً به ، فكيف ينوب منويًّا ؟

( أو ظرفٌ مختَصٌّ ) ـ نحو : سِيرَ وقتٌ طيبٌ ، وجُلِسَ مكانٌ حسَنٌ ، وخَرج غيرُ المختص فلا يقال : سِيرَ وقتٌ ، ولا جُلِسَ مكانٌ .

( متصرّفٌ ) ـ كما مُثِّل . وخرج ما لا يتصرَّف كسحَر مُعَيَّناً وثمَّ . فلا يقال في : أَتَيْتُ سحَر ، وجلستُ ثمَّ : أُتى سحَر ، وجُلس ثمَّ .

( وفي نيابته غير متصرّف أو[1] غير ملفوظ به خلافٌ ) ـ فأجاز الأخفش نيابة الظرف الذي لا يتصرَّف نحو : جُلِسَ عندَك ، وأجاز ابن السرَّاج نيابة الظرف المنويّ .

( ولا تُمنَع نيابةُ المنصوب[2] لسقوط الجارّ مع وجود المنصوب بنفس الفعل ) ـ فيجوز على هذا أن تقول في : اخترتُ زيداً الرجالَ ، أي من الرجال : اختير الرجالُ زيداً ، برفع الرجال ونصب زيد[3] وبالعكس ؛ وهذا مذهب الفراء ، ومذهب الجمهور يُعَيِّنُ رفعَ زيد ونصبَ الرجال ، ولم يتعرض المصنِّف في شرحه لهذه المسألة .

( ولا نيابةُ غير المفعول به ) ـ أي من المصدر والظرف والجار والمجرور .

( وهو موجودٌ ) ـ فيجوز : ضُرِبَ بسوطٍ زيداً ، وضُرب ضربٌ شديدٌ زيداً ، وضُربَ يومَ الجمعة زيداً .

( وفاقاً للأخفش والكوفيين ) ـ فمن ذلك قراءة أبي جعفر : « ليُجْزَى

(١) في ( د ) : وغير .
(٢) في ( د ) و ( غ ) : بسقوط . وهي كذلك في بعض نسخ التسهيل
(٣) في ( د ) : زيداً .

قوماً بما كانوا يكسبون[1] » . وقال الأخفش في المسائل : تقول : ضُرب الضربُ الشديدُ زيداً ، وضُرب اليومان زيداً ، وضُرب مكانَك زيداً . ونقل بعض النحويين أن الأخفش إنما يجيز نيابةَ غير المفعول به عند تقدُّمه على المفعول به ، وهذه المثل المذكورة عنه كذلك ، وعلى هذا لا يكون الأخفش كالكوفيين ، وتكون المذاهب في المسألة ثلاثة : المنعُ مُطلقاً ، وهو قول جمهور البصريين ، والجوازُ مطلقاً ، وهو قول الكوفيين ، والتفصيلُ بين أن يتقدَّم غيرُ المفعول به فيجوزُ إقامتُه ، أو يتأخر فيتعينُ المفعول به ، وهو مذهبُ الأخفش .

( ولا تُمنع نيابةُ غير الأول من المفعولات مطلقاً ) ـ أي سواء كان من باب أعطى أو ظن أو أعلم فتقول : أُعطي زيداً درهمٌ ، وظُنَّ[2] زيداً قائمٌ ، وأُعلِم زيداً عمراً قائمٌ ، وأُعلِمَ زيداً كبشُك سميناً ، وأما الأول فتجوز إقامتُه مطلقاً .

( إن أُمِنَ اللبسُ ) ـ وذلك كما مثل ، فإن[3] خِيفَ لَبْسٌ تعيَّن إقامةُ الأول نحو : أُعطيَ زيدٌ عمراً ، وكذا الباقي .

( ولم يكن جملةً أو[4] شِبْهَها ) ـ فإن كان تعيَّن الأول نحو : ظُنَّ زيدٌ أبوه منطلقٌ[5].

( خلافاً لمن أطلق المنعَ في باب ظنَّ وأعلمَ ) ـ فقال ابن هشام الخضراويّ وابن عصفور والأُبَّديّ : لا يجوز في باب أعلمَ[6] إلا إقامة الأول ، وزعم ابن هشام وابن أبي الربيع أنه لا تجوزُ إقامةُ الثالث في باب أعلمَ[7] اتفاقاً .

---

(١) الجاثية ١٤

(٢) في ( د ) : أو ظن

(٣) في ( د ) : فإذا

(٤) سقطتا من ( ز ) و ( غ ) .

(٥) في ( ز ) : قائم .

(٦)(٧) سقط ما بين الرقمين من ( د )

وقال الجزوليّ وغيرُه : لا يجوز في باب ظن إلّا إقامةُ الأول ، واختيارُ المصنِّف الجوازُ في ظنَ وأعلم كما سبق ، وهو مذهبُ قوم ، ووجهُه القياسُ على جواز : أُعطِيَ درهمٌ زيداً ، فإنه لا خلاف كما زعم المصنِّفُ في جوازه .

( ولا ينوبُ خبرُ كان المفردُ ، خلافاً للفراء ) ـ فأجاز في : كان زيدٌ أخاك : كِينَ أخُوك ، وليس هذا من كلام العرب ، وهو فاسدٌ لعدم الفائدة ولا ستلزامه وجودَ خبرٍ عن غير مذكورٍ ولا مُقدَّرٍ .

( ولا مُميَّز ، خلافاً للكسائي ) ـ فأجاز في : امتلأت الدَّارُ[1] رجالاً : امتُلِئَ رجالٌ ، وحكى : خذه مَطيُوبةٌ به نفسٌ ، ومنعَ ذلك البصريُّون والفرَّاء .

( ولا يجوز : كِين يُقامُ ، ولا جُعلَ يُفعلُ ، خلافاً له وللفراء ) ـ أي للكسائي ، فيجوزُ عندهما في : كان زيدٌ يقومُ : كِينَ يقامُ ، ببناء كلٌ من الفعلين ، وكذلك : في : جَعل زيدٌ يفعلُ[2] : جُعلَ يُفعل ، ببنائهما ، ثم قيل في كل من الفعلين ضميرٌ مجهول ، وقيل لا تقدير فيهما ، بل ترك من الأول فلزم تركه من الثاني ، لأنهما فعلان لاسم واحد ، وجعَل هذه من أفعال المقاربة فلها حكم كان لأنها من أخواتها ، ولا يجوز شيء من ذلك عند البصريين .

( **فصل** ) : ( يُضمُّ مطلقاً ) ـ أي سواء كان الفعل ماضياً أو مضارعاً .

( أولُ فعل النائب ) ـ فتقول : ضُربَ ويُضرَبُ .

( ومع ثانيه إن كان ماضياً مزيداً في أوله[3] تاء ) ـ فتقول : تُعجِّبَ وتجوهر وتُشوطن وتُضورب ، بضم الأول والثاني ، وقُلبت الياءُ في تُشيْطن ،

---

(١) في ( د ) : الدور .

(٢) نقلت كل من العبارتين موضع الأخرى في ( د )

(٣) في ( د ) : أوله تاء مزيدة .

والألف[1] في تضارب واواً، كما قُلبتا في بيْطر وضاربَ حين تقول: بُوطر وضُورب.

( ومع ثالثه إن افتُتح بهمزة وصل ) ـ فتقول: انطُلق بضم الأول والثالث.

( ويُحرَّك[2] ما قبل الآخر لفظاً إن سلم من إعلال وإدغام ) ـ وذلك كالأمثلة السابقة جميعها.

( وإلاَّ فتقديراً ) ـ فتقول: قِيمَ ورُدَّ ويُقام ويُرَدُّ، بسكون ما قبل الآخر لفظاً وهو[3] محرك تقديراً.

( بكسر إن كان الفعلُ ماضياً، وبفتح إن كان مضارعاً ) ـ أي حرك ما قبل الآخر لفظاً[4] أو تقديراً بالكسر في الماضي، والفتح في المضارع، وذلك كما سبق تمثيله.

( وإن اعتلَّت عينُ الماضي ثلاثياً ) ـ نحو: قال وباع، وخرج بقوله: اعتلت: عور وصيد ونحوهما مما العين فيه حرف علة ولم تعتل بل صحَّتْ، فحكم هذا كحكم الصحيح، فتقول: عُوِرَ في المكان، وصُيِد فيه، وكذلك اعتُور في المكان.

( أو على انفعل ) ـ نحو: انقاد.

( أو افتعل ) ـ نحو: اختار.

( كُسر ما قبلها بإخلاص ) ـ فتقول: قِيل وبِيع وانْقِيد واخْتِير، بكسر ما قبل العين كسرةً خالصةً من إشمام الضم. وأصل قِيل قُوِل فنقلت كسرةُ

---

(١) في ( د ): والياء

(٢) في ( د ): وحرك

(٣)(٤) سقط ما بين الرقمين من ( د ).

الواو لاستثقالها عليها إلى القاف بعد تقدير حذف حركتها، فانقلبت الواوُ ياءً لسكونِها وانكسارِ ما قبلَها، كما فُعل في ميزان، وأصل بِيع بُيِع فنقلت كسرة الياء لاستثقالها عليها إلى الياء بعد تقدير حذف حركتها، وأصل انْقِيد انقُوِدَ ففُعِلَ فيه ما فُعل في قيل، وأصلُ اخْتِير اختُيِر ففُعل فيه ما فُعل في بِيع.

( أو إشْمامِ ضَمٍّ ) ـ فيكسر ما قبل العين بإشمام الضم، وقُرِئَ في السبعة بهذا الوجه والذي قبله نحو: «وقيل يا أرضُ ابلعي ماءَكِ[1]»، «وغيض الماء»[2] وليس المراد بالإشمام هنا ما يراد به في الوقف من ضم الشفتين من غير صوت، لأن هذا غير ممكن في الوصل، وإنما المراد به هنا شَوْبُ الكسرةِ شيئاً من صوت الضَّمةِ، ولهذا قيل إنه ينبغي أن يسمى هذا رَوْماً، لكن عبارة المتقدمين أنه إشمام، وهذا التفسير الذي ذكرتُه هنا هو معنى ما فسَّر به ابنُ خروف الإشمام هنا في عبارة سيبويه، ويدل عليه قول سيبويه في بعض أبواب الجَرّ: وسمعنا من العرب من يُشِمُّ الضَّمَّ.

( وربما أُخْلِص ضَمّاً ) ـ فيقال: قُولَ وبُوعَ، فتسلَم العينُ التي هي واو لسكونها بعد مجانسها، وتُقلبُ[3] التي هي ياء واواً لسكونها بعد ضمة، وهي[4] لغة فقعس ودُبير وهما من فصحاء بني[5] أسد، وهي موجودة في لغة هذيل.

ومقتضى كلام المصنِّف جوازُ هذه اللغات الثلاث في انقادَ واختارَ

(١)(٢) هود ٤٤

(٣) في ( د ): وقلبت.

(٤) في ( د ): وهذه

(٥) سقطت من ( د ).

ونحوهما ، وهو موافق لما نقله ابنُ عصفور والأبدي ، وزعم بعض المتأخرين من المغاربة أنه لا يجوز في الزائد على ثلاثة إلاَّ النقلُ نحو : اختير وانقيد ، وهي اللغة الأولى .

( ويُمنَعُ[1] الإخلاصُ عند خوف اللبس ) ـ فإذا قلت في[2] بيع العبدُ بِعت ، يعني العبد ، بإخلاص الكسر ، وفي عُوق الطالب عُقت ، يعني الطالب بإخلاص الضم ، لم يعلم كون المخاطب مفعولاً ، بل المتبادر إلى الفهم كونه فاعلاً ، والمراد كونه مفعولاً . قال المصنِّف : ولا يفهم ذلك إلاَّ بإشمام ، فوجب التزامه في مثل هذا ، وفي تعيينه الإشمام لإزالة اللبس المذكور نظر من جهة أن اللبس كما يزول في مثل هذا بالإشمام يزول أيضاً بإخلاص الضم فيما عينه ياء ، والكسر فيما عينه واو ، وعبارته في الألفية تعطي ما ذكرناه ، إذ قال :

وإن بشكل خِيفَ لبسٌ يُجتنَب

وكلامه في الأصل لا يأباه ، على أن ما ذكره من اعتبار إزالة اللَّبس لم يتعرض له سيبويه ـ رحمه الله ـ بل أجاز في هذا النوع مسنداً إلى ضمير المتكلم والمخاطب ونُونِ الإناث الأوجه الثلاثة السابقة .

( وكسرُ فاءِ فُعِلَ ساكنَ العين لتخفيفٍ أو إدغامٍ لغةٌ ) ـ فإذا قلت في عُلِمَ عُلْمَ بسكون العين للتخفيف فقد حكى عن قطرب إجازة كسر الفاء فتقول عِلم ، وجعله المصنِّف من النقل بعد التخفيف ، وكأنه لما سكنت العين نُقلت حركتها إلى الفاء ، ومذهبُ الجمهور أنه لا يجوز كسرُ الفاء إذا سكَنت العينُ

(١) في ( د ) : ويمتنع .

(٢) سقطت من ( د ) .

تخفيفاً[١]، وأما كسر الفاء إذا سكنت العين[٢] لإدغام فأجازه بعضُ الكوفيين، وقال الجمهور: لا يجوز إلاّ الضمُّ، والصحيح الأول، وهي لغة بعض بني ضبَّة وبعض تميم ومن جاورهم، وقد[٣] قرأ علقمة: «رِدَّت إلينا»، «ولو رِدُّوا»[٤] بكسر الراء.

( وقد تشم فاء المدغم ) ـ قال المهاباذي، من أشم[٥] في قِيل وبِيع أشم[٥] في رُدَّ.

( وشذَّ في تفُوعل تفِيعل[٦] ) ـ نحو: تِفيفل في[٧] تفُوفل.

( وما تعلَّق بالفعل غيرَ فاعل أو مشبَّه به[٨] ) ـ وهو اسم كان وأخواتها.

( أو نائب عنه ) ـ وهو المفعولُ الذي لم يُسمَّ فاعلُه.

( منصوبٌ لفظاً ) ـ كالمصدر والظرفين والمفعول به وله ومعه والحال والتمييز والمستثنى بشرط جواز نصبه.

( أو محلاً ) ـ كالمجرور بزائد نحو: ما ضربتُ من أحدٍ، أو بغير زائد نحو: مررتُ بزيدٍ.

( وربما رُفع مفعولٌ به ونُصبَ فاعلٌ لأمن اللَّبس )[٩] ـ نحو: خرق

---

(١)،(٢) سقط ما بين الرقمين من ( د ).

(٣) سقطت من ( د ).

(٤) في ( ز ): «ولو رنوا» وانكسر الرا ( هكذا ).

(٥) في ( ز ): شم

(٦) في ( د ): تفعيل

(٧) في ( د ): تففيل

(٨) في ( ز ): ولا شبيه به

(٩) زاد هنا في ( د )، وهو ظاهر كلام ابن العلج في البسيط، وهو سهو، وموضعه بعد قليل.

الثوبُ المسمارَ، وكسر الزجاجُ الحجرَ، ومنه قول النابغة:

(٤٥٨) على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبَا [1]

أي عاتبني المشيبُ. وظاهر كلام المصنِّف أن ذلك جائزٌ في الكلام على قلة عند أمن اللبس، وهو ظاهر كلام ابن العلج في البسيط. والذي صحَّحه المغاربةُ أن قلب الإعراب لفهم المعنى إنما يجوز في الشعر حالَ الاضطرار.

( **فصل** ): ( يجبُ وصلُ الفعل بمرفوعه ) ـ وهو الفاعلُ ونائبُه واسمُ كان وأخواتها.

( إن خيف التباسُه بالمنصوب ) ـ كأن يكونا مقصورين أو اسمي إشارة أو نحوهما، مما لا يظهر فيه إعرابٌ ولا دليلَ على تعيين الفاعل، فإذا قلت: ضرب موسى عيسى، أو ضرب هذا هذا، أو [2] ضرب غلامي صاحبي، تعين كون الأول فاعلاً والثاني مفعولاً، كذا قال ابن السراج والجزولي ومتأخرو المغاربة، ويزول اللبس بقرينة معنوية كأكل موسى الكمثرى، أو لفظية كضربت سُعدى موسى، فيجوز تقديمُ المفعول.

( أو كان ضميراً غير محصور ) ـ نحو: لقيتُ زيداً وأكرمتُه. واحترز بغير محصور من المحصور فإنه لا يجوز وصله، فتقول: إنما ضرب زيداً أنا.

( وكذا الحكم عند غير الكسائي وابن الأنباري في نحو: ما ضرب عمروٌ

---

(١) الشاهد في قوله: عاتبت المشيبَ، أي عاتبني المشيب، بنصب الفاعل ورفع المفعول على قلة، والمعنى لا يحتم هذا التفسير، بل الأولى أن يكون الشاعر فعلا هو الذي عاتب المشيب على افتقاده الصبا، أو مروره سريعاً، أو ضياعه مبكراً، أو ما شاكل ذلك من التقديرات الملائمة.

(٢) سقطتا من (د)

إلَّا زيداً ) . فإذا حصر المفعول وجب وصلُ الفعل بمرفوعه[1] وتأخير المفعول ، وهذا مذهب قوم منهم الجزولي والشلوبين ، وذهب البصريون والفراء والكسائي وابن الأنباري إلى جواز تقديم المفعول المحصور بإلَّا وحرف النفي فتقول : ما ضرب إلَّا زيداً عمروٌ ، ومنه :

( ٤٥٩ ) تزودتُ من ليلى بتكليم ساعةٍ فما زادَ إلَّا ضِعفَ ما بي كلامُها[2]

( فإنْ[3] كان المرفوعُ ظاهراً ، والمنصوبُ ضميراً لم يسبق الفعلَ ولم يُحْصَر فبالعكس ) ـ فيجب حينئذ وصلُ الفعل بالمفعول وتأخيرُ المرفوع فتقول : أكرمك زيدٌ ، والدرهم أعطانيه[4] عمروٌ . واحترز بظاهر من أن يكون المرفوع مضمراً ، وقد سبق حكمه ، وبضمير من أن يكون المنصوبُ ظاهراً فإنه لا يجب وصل[5] الفعل به ، فتقول : ضرب عمراً زيدٌ ، وضرب زيدٌ عمراً ، وبقوله : لم يسبق الفعلَ من نحو : إيَّاك يكرمُ زيدٌ ، والدرهم إياه أعطى زيدٌ عمراً ، وبقوله : ولم يحصر من نحو : إنما يكرم زيدٌ إياك ، وما يكرم زيدٌ إلا إياك ، فإن الوصل المذكور ممتنع في ذلك كله .

( وكذا الحكم عند غير الكسائي في نحو : ما ضربَ عمراً إلَّا زيدٌ ) ـ فيجب عنْد غير الكسائي ، وهم البصريون والكوفيون وقوم منهم ابن

---

(١) في ( د ) : بمفعوله .

(٢) في الدرر جـ ١ ص ١٤٣ : استشهد به على تقديم المفعول المحصور بإلا وهو ضِعف على الفاعل كلامُها . قال صاحب الدرر والعيني : البيت لمجنون بني عامر ، وفي معجم الشواهد زاد : ونحوه لذي الرمة في ديوانه ٦٣٧

(٣) في ( د ) : وإن

(٤) في ( ز ) : أعطيه

(٥) في ( د ) : اتصال

الأنباري والجزولي والشلوبين، وصلُ الفعل بالمفعول، وتأخيرُ المرفوع إذا حُصر المرفوع بحرف النفي وإلاَّ، ويجوز[1] عنده تقديم المرفوع المحصور[2] على الوجه المذكور، ومما استدل[3] به قوله:

(٤٦٠) ماعاب[4] إلَّا لئيمٌ فعلَ ذي كرَم      ولا هجا قطُّ إلَّا جُبَّاً بطَلَا

وإذا جمعتَ بين المسألتين اللتين ذكرهما المصنِّف، أعني مسألة حصر المنصوب ومسألة حصر المرفوع على الوجه المذكور، خرج في جواز تقديم المحصور بحرف النفي وإلاَّ ثلاثةُ مذاهب: الجوازُ مطلقاً وهو مذهبُ الكسائي، والمنعُ مطلقاً وهو مذهب قوم منهم الجزولي، والتفصيل بين كون الحصر في الفاعل فيجب تأخيره، وكونه في المفعول فيجوز تقديمه، وهو مذهب البصريين والفراء وابن الأنباري. وأما المحصور بإنما فيجب تأخيره مطلقاً، وحكى ابنُ النحاس الإجماعَ على ذلك، وفرَّق الكسائيُّ بينه وبين المحصور بإلا بأن تقديم المحصور بإنما يوجب اللبس. والجُبَّأ بضم الجيم الجبان[5].

(وعند الأكثرين في نحو: ضرب غلامُه زيداً) ـ فيجب عندهم وصل

---

(١) في (د): ويجب

(٢) في (د): والمحصور

(٣) في (د): استدلوا

(٤) هكذا في النسختين (د، ز). وفي الدرر جـ ١ ص ١٤٣: وما جفا. وفي منهج السالك جـ ١ ص ٢٠٣ كما في (غ)، ولا جفا. قال في الدرر: استشهد به على تقديم الفاعل المحصور بإلاَّ في الموضعين، على رأي الكسائي، مخالفاً رأي الأكثرين. قال: ولم أعثر على قائله.

(٥) ويطلق أيضاً على البطل الشجاع، فهو من الأضداد.

الفعل بالمفعول . وتأخير الفاعل إذا عاد على المفعول ضمير اتصل بالفاعل ، فتقول على هذا : ضرب زيداً غلامُه ، ولا يجوز : ضرب غلامُه زيداً ، لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً .

( والصحيح جوازُه على قلّةٍ ) ـ وعليه قوله :

( ٤٦١ ) كسا حلمُهُ ذا الحلم أثوابَ سؤدد     ورقّى نداه ذا الندى في ذرا المجد[1]

وقد تقدمت هذه المسألة في أوائل الفصل الرابع من باب المضمر .

(١) في الدرر جـ ١ ص ٤٥ ، وفي العيني على الأشموني والصبان جـ ٢ ص ٥٩ : الشاهد في كسا حلمه ، ورقى نداه ، فإن الضمير فيهما للفاعل ، ولم يسبق ذكره ، وأجاز ذلك ابن جنّي مطلقاً وتبعه ابن مالك ، والجمهور على أنه ضرورة .

## ٢٠ ـ باب اشتغال العامل عن الاسم السابق بضميره أو بملابسه[1]

[ بضميره[2] ] نحو : زيدٌ ضربته ، أو مررتُ به .

[ أو بملابسه[3] ] نحو : زيد ضربت أخاه ، أو مررتُ بأخيه . ويتناول قوله : العامل الفعل كما مثل ، وما يعمل عمله نحو : أزيداً[4] أنت ضاربُه ؟ قال ابن الضائع : ولا يدخل في هذا[5] الباب إلاّ اسم الفاعل والمفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل . والصحيح[6] أنه لا يفسر هنا إلاّ ما يجوز عمله فيما قبله ، وهذا وإن تناوله قول المصنف العامل كما يتناول الحرف أيضاً نحو : زيدٌ إنه قائم ، فيخرج بقوله : بجائز العمل فيما قبله .

( إذا انتصبَ لفظاً ) ـ نحو : زيدٌ ضربتُه .

( أو تقديراً ) ـ نحو : زيدٌ مررتُ به .

( ضميرُ اسم سابقٍ ) ـ وذلك كما مُثل . واحترز بسابق من أن يكون الاسمُ متأخراً نحو : ضربتُه زيداً[7] ، فإنه لا يكون من هذا الباب ، بل إن

---

(١) لم تذكر « أو بملابسه » ضمن العنوان في النسخ الثلاث ، ولكنها ذكرت ضمن العنوان بجميع نسخ التسهيل ، والشرح يثبتها

(٢) ما بين القوسين زيادة ليست بالنسخ ، اقتضاها التعديل بالعنوان .

(٣) في ( ز ) و ( غ ) : أو ملابسه .

(٤) في ( د ) : زيد

(٥) في ( ز ) : ولا يدخل فيه هنا إلاّ

(٦) في ( ز ) : إذ الصحيح

(٧) في ( ز ) : زيد

نصبتَ زيداً فهو بدل من الهاء ، وإن رفعتَه فهو مبتدأ .

( مفتقرٍ لما بعده ) ـ كما مُثِّل . واحترز من نحو : في الدار زيدٌ فأكرمه . إذ يصح في الدار زيدٌ ، فلم[1] يفتقر زيد إلى فأكرمه .

( أو ملابسُ ضميره ) ـ بأن يكون مضافاً إلى ضمير الاسم السابق نحو : زيدٌ[2] ضربتُ أخاه ، أو مشتملة صفته عليه[3] نحو : هندٌ ضربتُ رجلاً يبغضها ، أو صلته نحو : ضربت الذي يبغضها ، أو عطف عليه عطف بيان نحو : زيدٌ[4] ضربتُ عمراً أخاه . فإن جعلت أخاه بدلاً امتنع لخلو جملة الخبر من الرابط لكون البدل على نية تكرار العامل ، أو عطف عليه عطف نسق بالواو خاصة نحو : زيدٌ ضربتُ عمراً وأخاه ، لإفادتها معنى الجمع ، فكأنك قلت : زيدٌ ضربتُ عمراً مع أخيه .

( بجائز العمل فيما قبله ) ـ أي إذا انتصب الضميرُ المذكور أو ملابسُه بعامل يجوز أن يعمل في الاسم الذي قبله لو لم يعمل في الضمير أو الملابس ، وذلك كما مثل ، إذ يجوز أن تقول : زيداً ضربتُ ، وبزيدٍ مررتُ . وخرج بهذا القيد ما سبق التنبيه عليه ، وفعلُ التعجب نحو : زيدٌ ما أحسنه ! وأفعلُ التفضيل نحو : زيدٌ أكرمُ منه عمروٌ ، فيجب رفعُ الأسماء على المبتدأ في ذلك لما سبق من أنه[5] لا يفسر هنا إلاَّ ما يجوز عمله فيما قبله ، وإن فُسّر قولُه هنا : ما قبله بما هو أعم من الاسم المشغول عنه العامل دخلت مسائل الاشتغال[6] في المرفوع نحو : أزيدٌ قام ؟ وسنذكرها ، إذ يصح

---

(١) في ( د ) : ولم

(٢) في ( ز ) : زيداً

(٣) في ( ز ) : صفته أو صلته عليه ، وجاء بالمثالين المتاليين

(٤) في ( د ) : زيداً

(٥) سقطت من ( د )

(٦) في ( ز ) للاشتغال

لهذا العامل أن يعمل في ظرف مقدَّم عليه ونحوه ، نحو : أعندك زيدٌ قام ؟ فيصدق عليه[1] أنه جائز العمل فيما قبله وإن لم يصدق أنه جائز العمل[2] في الاسم المشغول عنه العامل .

( غيرَ صلةٍ )[3] ـ نحو : زيد أنا الضاربه ، وأذكَرٌ أن تلدَه ناقتُك أحبُّ إليك أم أنثى ؟

( ولا مشبَّهٍ بها ) ـ أي الصلة في تتميم ما قبله وهو الصفة نحو : ما رجلٌ تحبُّه يُهانُ ، والمضافُ إلى المفعول نحو : زيدٌ يوم تراه يفرح .

( ولا شرطٍ مفصولٍ بأداته ) ـ نحو : زيدٌ إن زرتَه يكرمْك . واحترز بمفصول من نحو : إنْ زيداً زرتَه يكرمْك ، وسيأتي حكمه .

( ولا جوابٍ مجزوم ) ـ نحو : زيدٌ إن يقم أكرمْه . واحترز بمجزوم مما لو ارتفع ما إذا انجزم كان جواباً ، فإنه قد يسمى جواباً تجوُّزاً ، فلو رفعت أكرمه في المثال جاز عند سيبويه وأصحابه تفسيرُه[2] عاملاً في زيد ، لأنه[4] يجوز له أن يعمل فيما قبله[5] والحالة هذه لو لم يشتغل بالضمير ؛ لكن مقتضى كلامه جواز : عمراً إذا قام زيدٌ أكرمه ، وهو لا يجوز ، إذ لا يجوز : عمراً إذا قام زيدٌ أكرم .

( ولا مسندٍ إلى ضمير للسابق متصل ) ـ نحو : أزيدٌ[6] ظنَّه ناجياً ؟ أي

---

(١) سقطت من ( ز )
(٢) سقطت من ( د )
(٣) في ( د ) : صفة
(٤) في ( د ) : لا يجوز
(٥) في ( ز ) : أن يعمل فيه
(٦) في ( د ) : زيد

ظنَّ نفسَه، فلا[1] يجوز نصب زيد[2]، إذ يلزم منه تفسير المفعول الفاعل، وهو ممتنع في جميع الأبواب. فلو انفصل الضميرُ جاز النصبُ فتقول: أزيداً[3] لم يظنه ناجياً إلاّ هو؟ لأن المنفصل كالأجنبي[4]. والأصل: لم يظنه أحدٌ ناجياً إلاّ هو.

( ولا تالي استثناء ) ـ نحو: ما زيدٌ إلاّ يضربُه عمروٌ.

( أو معلق ) ـ نحو: زيدٌ كيف لقيتَه؟ وكذا باقي أدوات التعليق؛ وأما لا فعلى المذاهب في تقديم معمول منفيّها عليها. وثالثها الأصح يمتنع في القسم لا في غيره. وعلى هذا يجوز: زيداً لا أضربه. ويمتنع: زيداً والله لا أضربه.

( أو حرف ناسخ ) ـ نحو: زيدٌ ليتني ألقاه.

( أو كم الخبريَّة ) ـ نحو: زيدٌ[5] كم لقيتُه.

( أو حرف تحضيض ) ـ نحو: زيدٌ هلاّ ضربتَه؟

( أو عرض ) ـ نحو: عمروٌ ألا تكرمُه؟

( أو تَمنٍّ بألا ) ـ نحو: العونُ على الخير ألا أجدُه؟ فوجوب رفع ما قبل التحضيض وتالييه[6] مذهب المحققين من[7] العارفين بكتاب سيبويه، وعكسَ قومٌ منهم الجزوليُّ فجعلوها مرجِّحةَ نصب الاسم السابق. وذكر ابن

(١) في ( د ): ولا

(٢) في ( د ): زيداً

(٣) في ( د ): زيداً

(٤) في ( د ): كأجنبي

(٥) في ( ز ): أزيد.

(٦) في ( د ): وتاليه

(٧) في ( د ): والعارفين

العلج أن بعض النحويين جوَّز النصبَ ورجَّح الابتداء في[1] نحو: شرابنا ألا تشربه؟

(وجبَ نصبُ السابق إن تلا ما يختصُّ بالفعل) ـ نحو إذا لغير المفاجأة، ولو في مجازاة. وإن الشرطية، وأدوات التحضيض، فتقول: إذا زيداً ألقاه[2] أكرمُه، ولو زيداً لقيتُه ما أهنتُه. وإن زيداً أكرمتَه أكرمك، وهلَّا زيداً أكرمته؟ بنصب الاسم السابق فيها كلها وجوباً. وقياسُ من أجاز وقوع الاسم مبتدأ بعد هذه أن يجيز رفع المشتغَل عنه في هذه المسائل كلها.

(أو استفهاماً بغير الهمزة) ـ نحو: هل زيداً رأيته؟ فيجب نصب زيد بمضمر مفسَّر بالظاهر، ويمتنع الرفعُ، إذ لا يتقدم مع هل الاسمُ على الفعل، خلافاً للكسائي. وشمل قوله: بغير الهمزة، أدواتِ الاستفهام غيرها نحو متى وكيف فتقول: متى أمةَ الله يضربها؟ وكيف زيداً لقيتَه؟ وتحرز من الهمزة فإن النصبَ بعدها راجحٌ لا واجبٌ كما سيأتي.

(بعاملٍ لا يظهرُ) ـ أي وجب نصبُ السابق بعامل لا يجوز إظهارُه، لكون العامل المشغول عوضاً عنه، ولا يُجمع بين العوض والمعوض. وقول الكسائي إنه منصوب بالعامل المشغول، والعائد مُلْغى يبطل بنحو: إن زيداً مررت به، كما يبطل به قول الفراء إنَّ المشغولَ عاملٌ في الظاهر والمضمر[3]، فتعيَّن كونُ ناصبه ما ذكر، وهو مذهبُ البصريين، وإنما قال: بعامل ليشمل الفعل وشبهه[4] نحو: أزيداً[5] أنت ضاربه؟

---

(١) سقط حرف الجر من (د).

(٢) في (د): تلقاه

(٣) في (ز): والضمير

(٤) في (د): ونحوه

(٥) في (د): زيداً

( موافق للظاهر ) ـ أي لفظاً ومعنى . فالتقدير في : إن زيداً أكرمته أكرمك : إن أكرمتَ زيداً أكرمته .

( أو مقارب ) ـ أي إن تعذَّر الموافق نحو : إن زيداً مررتَ به أكرمك . التقدير[1] : إن جاوزت زيداً مررتَ به ، ونحو : إنْ زيداً كلمتَ أخاه أحبَّك ، أي إن لابستَ زيداً كلمتَ أخاه أحبَّك .

( وقد يُضمر مطاوعٌ للظاهر[2] فيُرفعُ السَّابقُ[3] ) ـ وعليه جاء قوله :

( ٤٦٢ ) لا تجزعي إنْ مُنْفِسٌ أهلكتُه وإذا هلكتُ فعند ذلك فاجزعي[4]

في رواية الكوفيين فرفع منفس على إضمار المطاوع أي ، إن هلك منفسٌ أهلكته ، ورواية[5] البصريين بنصبه على إضمار الموافق أي : إن أهلكتُ منفساً أهلكتُه . يقال : لفلانٍ مُنفِسٌ ونَفيسٌ أي مال كثير . وما سرني بهذا الأمر منفس ونفيس .

( ويرجح نصبُه على رفعِه بالابتداء إن أجيبَ به استفهامٌ بمفعول ما يليه ) ـ فتقول في جواب : أيهم ضربتَ ؟ : زيداً ضربتُه .

( أو بمضاف إليه مفعولُ ما يليه ) ـ نحو : ثوبَ زيدٍ لبستُه في جواب : ثوبَ أيّهم لبستَ ؟ فإن لم يجب به استفهام بالمفعول ولا بمضاف إليه المفعول اختير الرفع ، فتقول في جواب : أيُّهم ضربتَه ؟ وثوبُ أيّهم لبستَه ؟ : زيدٌ ضربتُه ، وثوبُ زيدٍ لبستُه ، بالرفع .

---

(١) في ( د ) : أي إن جاوزت

(٢) في ( د ) : الظاهر .

(٣) زاد في بعض نسخ التسهيل بعد السابق : به

(٤) في العيني على الأشموني والصبان جـ ٢ ص ٧٥ : قاله النمر بن تولب ، والشاهد في قوله : إن منفسٌ ، حيث جاء مرفوعاً بفعل مضمر مطاوع للظاهر . والتقدير : إنْ هلك منفس .

(٥) في ( د ) : ورواه البصريون

( أو وليه فعلُ أمر ) ـ أي فعل يُفهم منه معنى[1] الأمر نحو: زيداً اضربه، أو ليضربه عمرو، « والوالداتُ يرضعْنَ[2] ». وخرج نحو: زيدٌ أسمِعْ به، فلا يجوز نصبُ زيد. واحترز بفعل من أن يليه اسمُ فعلِ الأمر لا فعله، فإنه لا يجوز نصبُه فتقول: زيدٌ مَناعِه، بالرفع لا غير.

( أو نهي ) ـ نحو: زيداً[3] لا تضربه، ونحو قوله:

القائلين يساراً لا تناظره غشا لسيدهم في الأمر إذ أمروا[4]

( أو دعاء ) ـ نحو: زيداً، رحمه الله أو ليجزيَه الله خيراً، أو أصلح اللّهم شأنَه.

( أو ولي هو ) ـ أي الاسم المشتغل عنه.

( همزةَ استفهام ) ـ نحو: أزيداً ضربتَه؟ وأعبدَ الله ظننتَه قائماً؟ وأزيداً ظننته أم[5] عمراً قائماً؟ واحترز بقوله: أو ولي هو من أن تليه الهمزة، فإن الرفع حينئذ يتعيَّن نحو: زيدٌ أضربتَه؟ وبقوله: همزة من أن يلي هو غير همزة من أدوات الاستفهام، فإنه يجبُ نصبُه نحو: هل زيداً ضربتَه؟

( أو حرفَ نفيٍ لا يختصُ ) ـ نحو: ما زيداً ضربتُه ولا بكراً

---

(١) سقطت من ( د )

(٢) في ( ز، غ ): والأولاد يرضعهن الوالدات. والآية كما في التحقيق: البقرة ٢٣٣

(٣) في ( ز ): زيد

(٤) الشاهد في قوله: يساراً بالنصب على الترجيح حيث وليه النهي: لا تناظره. ولا يعرف قائل البيت، ولم أعثر عليه في كتب الشواهد التي تحت يدي.

(٥) في ( ز ): وأزيداً ضربته أم عمراً؟

قتلتُه[1]. فالنصب هنا راجح على الرفع عند المصنِّف، وهو اختيار ابن عصفور، وزعم أنه مذهب الجمهور. وقيل: الرفع أرجح[2]، وقيل: هما سواء. واحترز بحرف من ليس، فإن الاسم الذي يليها يرفع[3] بها، فلا تكون المسألة من الاشتغال. وبقوله: لا يختص من لن ولم ولما النافية إذ لا يلي[4] واحد منها الاسم إلاَّ في ضرورة[5]. فيحمل على إضمار فعل وجوباً كما قال:

( ٤٦٤ ) فلَمْ ذا رجاءٍ ألْقَهُ غيرَ واهب[6]

أي: فلم ألقَ ذا رجاءٍ ألقه.

( أو حيث ) ـ لأن فيها معنى المجازاة[7] فتقول: حيث زيداً يكرمك. بنصب زيداً اختياراً.

( أو عاطفاً على جملة فعلية تحقيقاً ) ـ نحو: لقيتُ زيداً وعمراً كلمتُه، وكذا قام زيدٌ أو زيداً ضربتُ وعمراً كلمتُه. ولستُ أخاك وزيداً أعينك عليه[8]، وإنما رجح النصب للمشاكلة بعطف فعلية على مثلها. قال تعالى:

---

(١) زاد في ( ز ): ولا عمراً

(٢) في ( د ): الراجح

(٣) في ( ز ): يرتفع بها

(٤) في ( د ): إذ لا يقتضي

(٥) سقط حرف الجر « في » من ( د )

(٦) في شرح شواهد المغني ص ٢٣٢ ذكر صدر البيت:

ظننت فقيراً ذا غنى ثم نلته

والشاهد في قوله: فلَمْ ذا رجاء ألقه. حيث ولي الاسمُ حرف النفي لم ضرورة. فيحمل على إضمار فعل وجوباً. والتقدير: فلم ألْقَ ذا رجاء ألقه... ولم يعرف قائله.

(٧) في ( ز ): معنى حروف المجازاة

(٨) في ( د ): وزيداً أعنته عليك

« فدمَّرْناهم تدميراً . وقومَ نوح لما كذَّبوا الرسلَ أغرقناهم[1] » وقال تعالى : « فريقاً هدَى ، وفريقاً حقَّ عليهمُ الضلالةُ[2] » .

( أو تشبيهاً ) ـ نحو : أتيتُ القومَ حتى زيداً مررتُ به ، وما رأيتُ زيداً بل خالداً لقيتُ أباه . وذلك لشبههما بالحروف[3] العاطفة في أنهما لا يكونان إلاَّ بعد كلام .

( أو كان الرفعُ يوهم وصفاً مُخِلًّا ) ـ كقوله تعالى : « إنَّا كلَّ شيء خلقناه بقَدر[4] » . فنصب كُلَّ يرفعُ توهُّم أن خلقناه صفة شيء ، إذ الصفة لا تفسر عاملاً فيما قبلها فهو خبر ، فيلزم عموم خلق الأشياء بقدَر ، وهو قولُ أهل السنة ، ورفعه[5] يوهم أن خلقناه صفة شيء والصواب كونه خبراً ، فرجح النصب ، لرفعه احتمال غير الصواب ، وقد قرئ بكل منهما ، لكن المشهور النصب .

( وإن ولي العاطفُ جملةً ذاتَ وجهين ، أي اسميَّةَ الصدر ، فعليةَ العجز استوى الرفع والنصب ) ـ فتقول : زيدٌ قام أبوه وعمروٌ كلمتُه[6] ، بالرفع الراجح على النصب إن راعيت الجملة الكبرى ، وبالنصب الراجح على الرفع إن راعيت الجملة الصغرى . ولما كان المراد بذات الوجهين ما يراد بالصغرى والكبرى ، وكانت الصغرى ، وهي[7] التي في ضمن الكبرى ، قد تكون

---

(١) الفرقان ٣٦ ، ٣٧

(٢) الأعراف ٣٠

(٣) في ( ز ) : الحروف

(٤) القمر ٤٩

(٥) في ( ز ) : ورفعها

(٦) في ( ز ) : أكرمته .

(٧) في ( د ) : هي

اسمية ، وقد تكون فعلية ، احتاج إلى قوله : أي اسميَّة الخ . . . ولو قال : وإن ولي العاطفَ أو شبهُه ليدخل[1] مسألة حتى نحو : أنا أضرب القوم حتى عمرٌو[2] أضربه ، وقال : فعلية العجز أو كالفعلية في العمل ليدخل[1] مسألة : هذا ضاربُ عبد الله وعمروٌ يكرمُه ، لكان حسناً ؛ لأن حكمهما كما مرَّ . والحكم باستواء الرفع والنصب هنا ، كما ذكر المصنِّفُ ، هو قولُ الجزوليّ ، ونسبه ابن العلج لسيبويه ، ونُقل عن الفارسيّ ترجيحُ الرفع ، ووجهُه صلاحيةُ الثاني لسدّه مسدَّ الأول ، بخلاف حالة النصب ، ورجَّح بعضُهم النصب لترتُّبه على أقرب المتشاكلين .

(مطلقاً ) ـ أي سواء أصلح[3] جعل ما بعد العاطف خبراً أم لم يصلح ، فتختار النصبَ إذا راعيتَ الجملة الثانية في نحو : زيدٌ قام أبوه وعمراً أكرمتُه ، وفي نحو : وعمراً[4] أكرمتُه في داره ، قال سيبويه ، وقد ذكر المسألة : وذلك قولك : عمروٌ لقيتُه وزيدٌ كلمتُه ، إن حملتَ الكلام على الأول ، وإن حملتَه على الأخير[5] فقلت : عمروٌ لقيتُه وزيداً كلمتُه ، انتهى ، فصرح بأنك إن حملتَ على الأخير[5] نصبتَ ، وليس في المثال الذي ذكره ما يقتضي جواز كون ما بعد العاطف خبراً ، ولعل المراد بالحمل هنا المشاكلة التي روعيت مع حتى في نحو : ضربتُ القومَ حتى زيداً ضربتُه ، فاختير النصبُ هنا للمشاكلة لا للعطف ، فكذلك يكون هذا .

( خلافاً للأخفش ومن وافقه في ترجيح الرفع إن لم يصلح جعل ما بعد

---

(١) في ( د ) : لتدخل .

(٢) في ( د ) : حتى عمرا

(٣) في ( د ) : صلح

(٤) في ( د ) : وفي نحو عمرا

(٥) في ( د ) : على الآخر

العاطف خبراً ) ـ وهو مذهبُ الزياديّ أيضاً[1]، وبه قال السيرافيُّ وغيرُه. ونقل ابن عصفور أن سيبويه وغيرَه من أئمة النحويين لم يشترطوا ضميراً، فليس صلاحية ما بعد العاطف للخبرية شرطاً في استواء الرفع والنصب في هذه المسألة عندهم. ويدل على ذلك قوله تعالى: « والقمرَ قدَّرناه منازلَ[2] » قرأه[3] الحرميان وأبو عمرو بالرفع، وقرأه باقي السبعة بالنصب، وهو معطوف على قوله تعالى[4]: « والشمسُ تجري[5] »، وليس في الجملة المحمولة على الصغرى ضمير يعود على الشمس.

( ولا أثر للعاطف إن وليه أمَّا ) ـ وذلك لأن أمَّا تقطع، لأنها من أدوات الصدر، فلا نظر إلى ما قبلها، فلا يستوي الرفع والنصب في: زيدٌ قام أبوه وأمَّا عمروٌ فأكرمته، ولا يرجح النصب في نحو: قام زيدٌ وأما عمروٌ فكلمتُه، بل المختار فيما بعد أمَّا الرفعُ إن لم يله مرجِّحُ النصب نحو: أمَّا عمراً فاضربه أو فلا تضربه أو فغَفر الله له.

( وابتداءُ المسبوق باستفهام أولى من نصبه إن ولي فصلاً بغير ظرف أو شبهه، خلافاً للأخفش ) ـ فإذا قلت: أأنتَ[6] زيدٌ ضربتَه؟ فعند سيبويه أنت مبتدأ والجملة بعده خبره، وعند الأخفش أنت فاعل بضربَ مقدَّراً، وزيداً منصُوب به لوجود الاستفهام أوَّل الكلام والفعل آخره. كذا قال المصنِّف وغيره؛ والذي يظهر أن يقال إن مراد سيبويه هنا أنك إن جعلت

---

(١) سقطت من ( د ).

(٢) يس ٣٩

(٣) في ( د ): قراءة الحرميين وأبي عمرو بالرفع وقراءة..

(٤) سقطت من ( ز )

(٥) يس ٣٨

(٦) في ( د ): زيداً ضربته.

أنتَ مبتدأ، كان جعلُ زيدٍ مبتدأ أولى من نصبه بإضمار فعل يفسّره هذا الظاهرُ، لأن الفصل بين الهمزة وبين الاسم بالمبتدأ أبعده[1] من طالب الفعل، فبقي كما لو[2] لم توجد الهمزة؛ والمختار في: زيدٌ ضربتُه ونحوه الرفعُ، فكذلك هنا[3]. فأنت مبتدأ وزيد ضربته جملة في موضع خبره، هذا إن رفعتَ زيداً، وإن نصبتَ[4] على هذا التقدير، كان ضربتُه الملفوظ به مفسّراً[5] ناصباً لزيد، والناصب الخبر.

هذا كله إن[6] رفعت أنت بالابتداء، وأما جواز رفعه فاعلاً بفعل مضمر يفسره الظاهر، فيتعيَّن نصبُ زيدٍ بذلك[7] المضمر، فتقول: أأنت زيداً تضربُه؟ أي أتضرب أنت زيداً تضربُه؟ وهذا هو الذي قاله الأخفش، فسيبويه ـ رحمه الله ـ لم يذكره ها هنا اعتماداً على ما هو المقرر من أن الهمزة يُختار معها الفعل في نحو: أزيداً ضربتَه؟ فسكتَ عن هذا الوجه في نحو[8]: أأنت زيدٌ[9] ضربته؟ اتكالاً على ذلك، وأراد أن ينبه هنا على أن الاستفهام المفصول بغير ظرف أو شبهه لا أثر له في ترجيح جانب الفعل بالنسبة إلى ما فصل بينه وبينه. وعلى هذا فلا خلاف بين سيبويه والأخفش، وقد صرح سيبويه برجحان الفاعلية في نحو: أعبدُ الله ضربَ

---

(١) في ( د ): بعده

(٢) في ( د ): كأن لم توجد الهمزة.

(٣) في ( د ): هذا

(٤) في ( د ): نصبته.

(٥) في ( د ): مفسرا مضمراً ناصباً

(٦) في ( د ): إذا

(٧) في ( د ): ذلك

(٨) سقطت من ( د ).

(٩) في ( د ): زيداً

أخُوه زيداً ؟ واحترز المصنّف بقوله : بغير ظرف أو شبهه من أن يكون الفصل بأحد هذين ، فإنه لا يسقط ترجيح النصب في الاسم المفصول ، إذ يتسعُ[1] في هذين ما لا يتسع في غيرهما ، فإذا قلت : أكلَّ يوم زيداً تضربُه ؟ أو أفي[2] الدار زيداً تضربه ؟ كان الاختيار النصب كما لو لم يفصل .

( وكذا ابتداءُ المتلوّ بلم أو لن أو لا ، خلافاً لابن السّيد ) ـ فإذا قلت : زيدٌ[3] لم أضربه أو لن أضربه أو لا أضربه ، كان جعلُ زيد[3] مبتدأ أولى من نصبه ، كما في قولك : زيدٌ ضربتُه . وقال أبو محمد بن السيد : النصب أرجح ، كما في قولك : ما زيداً ضربتُه . والفرق ظاهر . واحترز من المتلوّ بما ، فإن رفعه على الابتداء متعيّن ، فتقول : زيدٌ ما ضربتُه ، إذ لا يفسر هنا إلّا ما يصحّ[4] عمله في الاسم السابق .

( وإن عدم المانعُ ) ـ أي مانع النصب كالألف واللام مثلاً نحو : زيدٌ أنا الضاربُه[5] ؛ فنصب زيد ممتنع لكون العامل صلة ، وكذا بقية ما سبق ذكره في أول الباب .

( والموجبُ ) ـ أي موجبُ النصب كإنْ مثلاً نحو : إنْ زيداً رأيتَه أحببتَه .

( والمرجّحُ ) ـ أي مرجّح النصب كسبْقِ همزة الاستفهام الاسم[6] مثلاً نحو : أزيداً ضربتَه ؟

( والمسوّي ) ـ أي المسوّي بين النصب والرفع على الابتداء وهو الجملةُ

---

(١) في ( د ) : إذ لا يتسع

(٢) في ( د ) : في الدار

(٣) في ( د ) زيداً

(٤) في ( د ) : ما يصلح

(٥) في ( د ) : الضارب

(٦) سقطت من ( د ) .

ذاتُ الوجهين نحو : زيدٌ قام أبوه ، وعمروٌ أكرمتُه .

( رجَح الابتداءُ ) ـ وذلك نحو : زيدٌ ضربتُه ، وأنا[1] زيدٌ ضربتُه ، وزيدٌ صديقي وعمروٌ أحببتُه .

( خلافاً للكسائي في ترجيح نصبِ[2] تالي ما هو فاعِلٌ في المعنى[3] نحو : أنا زيدٌ ضربتُه وأنت عمروٌ كلمتَه ) ـ ووجه قول الكسائي أن تقديم الفاعل في المعنى منبّه على مزيّة العناية بالحديث عنه ، فكأنَّ[4] المسند إليه متقدّم . وقال غيره : لا ترجيح في هذا ، لأن الاسم السابق لا يدل على فعل ولا يقتضيه ،[5] فوجوده كعدمه .

( وملابسةُ الضمير بنعت أو معطوف بالواو غيرَ مُعادٍ معه العاملُ كملابسته بدونهما ) ـ فمثل : زيدٌ[6] ضربتُ أخاه ، زيدٌ[6] ضربتُ رجلًا يبغضُه ، أو ضربتُ عمراً وأخاه . وقد سبق هذا عند قوله : أو ملابس ضميره . وقيد العطف بالواو لينبه على أن غيرها من حروف العطف لا يثبت له[7] هذا الحكم . فلا يجوز : هندٌ رأيتُ عمراً ثم أخاها ، ولا رأيت عمراً أو أخاها[8] ـ واحترز بقوله : غيرَ مُعادٍ ، من أن يعاد العامل ، فلو قلت : زيداً رأيت عمراً ورأيت أخاه ، بنصب[9] زيدٍ ، لم يَجُزْ .

---

(١) في ( ز ) : واني

(٢) في ( د ) : النصب

(٣) في ( د ) : معنى

(٤) في ( د ) : وكأن

(٥) سقطت من ( د )

(٦) في ( د ) : زيداً في المرتين .

(٧) في ( د ) : لها

(٨) في ( د ) : وأخاها .

(٩) سقطت « بنصب زيد » من ( د ) .

( وكذا الملابسة بالعطف في غير هذا[1] الباب ) ـ نحو : ضربت امرأةً قام عمروٌ وأخوها ، وجاءت التي قام زيدٌ وأبوها ، وجاء زيدٌ راكباً عمروٌ وأبوه ، وزيدٌ قائمٌ عمروٌ وأخوه . فلو عطفتَ بغير الواو أو كررتَ العاملَ لم يَجُزْ .

( ولا يمتنع نصبُ المشتغَلِ عنه بمجرور حقَّق فاعليَّة ما علق به . خلافاً لابن كيسان ) ـ فإذا قلت : زيدٌ ظفرتُ به على عمرو ، أي بسببه ، فيجوز على مذهب غير ابن كيسان نصبُ زيد ، ومنَع هو النصبَ ، لكون المجرور فاعلاً في المعنى . كذا قال المصنِّفُ ، وفيه بحث . ورُدَّ على ابن كيسان بأن كونَهُ فاعلاً في المعنى لا يمنع نصبَه ، بدليل : زيداً أقمتُه .

( وإن رفعَ المشغولُ شاغلَه لفظاً ) ـ نحو : أزيدٌ قام أبوه .

( أو تقديراً ) ـ نحو : أزيدٌ مُرَّ به .

( فحكمُه في تفسير رافع الاسم السابق حكمُه في تفسير ناصبه ) ـ فتارةً يجب تقديرُ الفعل نحو : إن زيدٌ قام غلامُه فأكرمه ، وتارةً يرجح تقديرُ الفعل على الابتداء نحو : أزيدٌ قام غلامُه ، وتارةً يتساوى الأمران نحو : زيدٌ قام وعمروٌ قعدَ ، إن راعيتَ الكبرى رفعتَ عمراً على الابتداء ، أو الصغرى رفعتَه على الفاعليَّة ، وتارةً يرجح الحملُ على الابتداء ، ومثَّل المصنِّفُ ذلك بقولك : زيدٌ قام ؛ والمعروف في هذا أنه يجب فيه الحملُ على الابتداء ، لأنه لم يوجد مع الاسم السابق ما يقتضي الفعلَ لزوماً ولا اختياراً ، وهو شرط في هذا النوع ، كما ذكر المغاربة ، ولم يُجِز[2] رفعَه على الفاعلية إلاَّ أبو القاسم حسين بن الوليد الشهير بابن العريف ، بناء منه على أنه لا يشترط طالب الفعل ؛ فلعل المصنِّف ذهب إلى ما ذهب إليه . ومثَّل بعضُهم[3] ذلك بقولك :

---

(١) في ( د ) : ذا .

(٢) في ( د ) : يجوز

(٣) في ( د ) : ذلك بعضهم

خرجتُ فإذا زيدٌ قد ضرب عمراً. بناءً[1] على ما حكاه الأخفش عن العرب أن إذا الفجائية يجوز أن يليها الفعل المقرون[2] بقد دون غيره؛ وفيه نظر، إذ الشرط في هذا النوع كما سبق أن يوجد طالب الفعل لزوماً أو اختياراً، وإذا الفجائية على هذا التقدير ليست كذلك. وغاية ما حكاه الجواز. وعلى هذا يكون هذا القسمُ ساقطاً.

( ولا يجوز في نحو: أزيدٌ ذُهب به؟، الاشتغالُ بمصدر منوي، ونصب صاحب الضمير، خلافاً للسيرافيّ وابن السراج ) ـ ونحو: هذا المثال: أزيدٌ غُضب عليه؟ وما ذكره المصنِّفُ من أمثلة سيبويه، فزيدٌ مرفوع بفعل محذوف على المختار لمكان الهمزة. والتقدير: أذُهب زيدٌ ذُهب به؟ لأن الجار والمجرور في موضع رفع بذُهب، ويجوز رفعُه بالابتداء كما تقدَّم، وأما نصبُه على تقدير أن يكون القائم مقام الفاعل ضميرَ المصدر، والجار والمجرور في موضع نصب، والتقدير: ذهب هو أي الذهابُ به، فأجازه المبرد والمذكوران. وردَّ بأن الفعل إنما يتضمن مصدراً غير مختص، وغيرُ المختص لا ينوب عن الفاعل.

( وقد يفسّر عامل الاسم المشغول عنه العامل الظاهر عاملاً فيما قبله إن كان من سببه وكان المشغولُ مسنداً إلى غير ضميريهما ) ـ فإذا قلت: أزيدٌ أخوه تضربُه؟ بتاء الخطاب، وهو من أمثلة سيبويه، جاز نصب الأخ على الاشتغال بلا خلاف، فتقول: أزيدٌ أخاه تضربُه؟ أي تضرب أخاه تضربه؟ وأجاز سيبويه والأخفش نصبَ زيدٍ أيضاً، فتقول: أزيداً أخاه تضربُه؟ فتنصبه بعامل مقدَّر. وحكى عن قوم من القدماء أنهم منعوا نصبَ زيدٍ

(١) في ( ز ): وبناه على ما حكى

(٢) في ( د ): مقروناً

ونحوه . ورُدَّ عليهم بأن المضمرَ الذي وقع على الأخ قد عُرف إذ فسَّره الظاهرُ واستبانَ حتى صار كأنه ملفوظ به ، فكيف لا يفسِّر ويكون هذا المظهر تفسيراً لهما جميعاً ؟

( فإنْ[1] أسند إلى أحدهما ) ـ أي إلى أحد الضميرين المذكورين كضمير زيد والأخ[2] مثلاً نحو : أزيدٌ[3] أخوه يضربُه ، بياء الغائب .

( فصاحبُه ) ـ أي صاحب الضمير الذي أسند إليه العامل الظاهر .

( مرفوعٌ بمفسِّر المشغول ، وصاحبُه الآخر منصوبٌ به ) ـ فإن[4] جعلت الضمير المرفوع بقولك : يضربه عائداً على الأخ ، والمنصوبُ[5] به عائداً على زيد ، رفعتَ الأخ ونصبتَ زيداً فقلت : أزيداً أخوه يضربه ؟ والتقدير : أيضرب زيداً أخوه يضربه ؟ وإن جعلتَ المرفوعَ عائداً على زيد ، والمنصوبَ عائداً على الأخ رفعتَه ونصبتَ الأخ فقلت : أزيدٌ أخاه يضربه ؟ والتقدير : أيضربُ زيدٌ أخاه يضربه ؟

---

(١) في ( د ) : وإذا

(٢) في ( ز ) : أو الأخ

(٣) في النسخ الثلاث : زيدٌ . والسياق والأمثلة بعده تأباه

(٤) في ( د ) : فإذا

(٥) في ( د ) : فالمنصوب به عائد .

## ٢١ ـ باب تعدي الفعل ولزومه

( إن اقتضى فعلٌ مصوغاً له ) ـ أي اسماً مصوغاً له كضرب مثلاً ، فإنه يقتضي اسماً كزيد مثلاً ، يصاغ لذلك الاسم اسم مفعول بالشروط المذكورة كمضروب .

( باطراد ) ـ تحرز من مثل مسموح ، والأصل مسموح به ، فحذف الحرف فاستتر الضمير ، فلا يقال إنَّ سمح متعدٍّ لأن هذا غير مطرد ، وكذا لا يقال ، زيدٌ ممرورٌ أي ممرور به .

( اسمُ مفعول تام ) ـ احترز بالتام مما يصاغ منه اسمُ مفعول مفتقر إلى حرف جر ، فإنه لازم ، نحو ذهَل وطمِع ، إذ يقال ، مذهول ومطموع عنه فليسا متعدِّيَيْنِ .

( نصبَه مفعولاً به ) ـ فتقول ، ضربتُ زيداً . وكون الناصب للمفعول به الفعل ، كما ذكر المصنف ، هو مذهب البصريين ، وذلك لأنه المستدعي له ، وقال هشام ، ناصبُه الفاعل ، والفراءُ الفعلَ والفاعلَ معاً ، وخلفُ الأحمر معنى المفعولية [١] . ورُدَّ الثاني بنحو ، عجبتُ من ضربٍ زيداً . فانتصب ولا فاعل ، والثالث به وبمثل ، ضرب زيداً عمروٌ ، والعامل لا يعمل حتى يتم ، والرابع بنحو [٢] ، ضُرب زيدٌ ، إذ معنى المفعولية موجودٌ [٣] وقد ارتفع .

---

(١) في ( ز ) ، المفعول به

(٢) سقطت من ( د ) .

(٣) في ( د ) ، موجودة

( وسُمّي[1] متعدّياً[2] وواقعاً ومجاوزاً ) ـ والمشهور تسميتُه متعدّياً .

( وإلاّ فلازماً ) ـ أي وإلاّ يقتضيه يسمى لازماً ، ويسمى أيضاً قاصراً وغيرَ متعدٍّ

( وقد يُشْهَرُ بالاستعمالَيْنِ ) ـ أي بالتعدّي واللزوم .

( فيصلح للاسمين ) ـ فيقال فيه متعدٍّ ولازمٌ . والمراد بهذا ما تعدّى بنفسه تارةً وتارة بحرف جر ، ولم يكن أحدُ الاستعمالَين مستندراً فيه . ويقال لهذا النوع ، متعدٍّ بوجهين ، وهو قسم ثالث عند بعض ، وبه[3] جزم المصنِّف ، لكنه مقصورٌ على السماع . قالوا : شكرتُه وشكرتُ له ، ونصحتُه ونصحتُ له ، وكِلْتُه وكِلْتُ له ، ووزنتُه ووزنتُ له ، وعددتُ زيداً وعددتُ له ، وقيل : أصلُ هذا النوع التعدّي بالحرف ، ثم اتُّسع فيه فحذف الجار ، وإليه ذهب أبو الحسن طاهر بن بابشاذ . وقال ابن عصفور : ما كان من هذا النوع يحل بنفس المفعول فالأصل تعدّيه بنفسه والحرف زائد نحو : مسحت برأسي ومسحت[4] رأسي ، وخشنت بصدره وصدره ، لأن التخشين يحل بالصدر ، وما لم يكن كذلك فالأصل تعدّيه[5] بالحرف نحو : نصحتُ لزيدٍ ، لأن النصح لا يحل بزيد ، ومعنى خشنت صدره[6] أوغرتُه .

---

(١) في ( د ) : ويسمى

(٢) في ( د ) : واقعاً أو مجاوزا

(٣) في ( د ) : وعليه جرى

(٤) سقطت هذه العبارة الثانية من ( د ) .

(٥) في ( د ) : تعديته

(٦) في ( د ) : بصدره

( وإن عُلِّق اللازمُ بمفعول به معنىً عُدِّي بحرف جر[1] ) ـ نحو : آمنتُ بالله ، ورغبتُ في الخير ، وأعرضت عن الشر .

( وقد يُجرَى مُجْرَى المتعدِّي شذوذاً ) ـ كقول الشاعر :

( ٤٦٥ ) تحنُّ فتُبْدِي ما بها من صبابة وأخفي الذي لولا الأسى لقضاني[2]

أي لقضي عليَّ .

( أو لكثرة الاستعمال ) ـ نحو : دخلتُ الدارَ والمسجدَ . ويقاس على هذا لكثرته فيقال : دخلت البلدَ والبيتَ وغير ذلك من الأمكنة ، ولا يقاس على قولهم : توجُّه مكة ، وذهب الشام ، ومطرنا السهل والجبل ، وضرب فلان الظهر[3] والبطن ، لأنه لم يكثر .

( أو لتضمن معنى يوجب ذلك ) ـ فيصير الفعل اللازم بتضمينه معنى المتعدِّي بنفسه متعدِّياً بنفسه كقول علي ـ عليه السلام[4] ـ إنَّ بشراً قد طلع اليمن . فعدَّى طلع بنفسه لتضمنه معنى بلغ ، وكذا قول نصر بن سيَّار : أَرَحبَكُم الدخولُ في طاعة الكِرْمانيِّ ؟ أي أَوسِعَكُم ؟ قاله[5] الخليل . وأكثر ما يكون التضمين فيما يتعدَّى بحرف[1] جر فيصير متعدِّياً بنفسه ، ومن النحويين من قاسه لكثرته ، ومنهم من قصره على السماع ، لأنه يؤدي إلى عدم حفظ معاني الأفعال . ومن المسموع : أمرتك الخيرَ أي كلفتك ، « ولا تعزموا عقدة النكاح[6] » أي لا تعقدوا . وهو كثير .

---

(١) في ( د ) : بحرف الجر

(٢) في الدرر جـ ٢ ص ٢٢ : استشهد به على أن على تحذف ضرورة . أصله : لقضى عليَّ فحذف الجار وعدَّى الفعل إلى الضمير . والبيت من شواهد المغني ، لعروة بن حزام العذري .

(٣) في ( د ) : البطن والظهر

(٤) سقطت هذه العبارة من ( ز )

(٥) في ( د ) : قال

(٦) البقرة ٢٣٥

( واطرد الاستغناء عن حرف الجر المتعين مع أنْ وأنَّ ) ـ تقول[1]، عجبت أن تقوم، أو أنك قائم. والأصل: من أن تقوم، ومن أنك قائم، فحذف الحرف[2] تخفيفاً لطولهما بمتعلقهما. واحترز بالمتعين من نحو: رغبت في أن تفعل، فإنه لا يجوز حذف في إذ لا يدري أن التقدير: رغبت في أن تفعل أو عن أن تفعل، وقد جاء الحذف في: « وترغبون أن تنكحوهن[3] ». وقدَّره بعض العلماء: في أن، وبعضهم عن أن. واحترز بقوله مع أنْ وأنَّ من غيرهما، ومنه صريح المصدر فلا يجوز في: عجبت من خروجك: عجبتُ خروجك، لعدم الطول.

( محكوماً على موضعهما بالنصب ) ـ قال المصنِّف: وهو مذهب سيبويه والفراء، وهو الأصح، لأن بقاء الجرّ بعد حذف عامله قليل، والنصب كثير، والحمل عليه أولى.

( لا بالجرّ، خلافاً للخليل والكسائي ) ـ وقد استشهد لهما بما أنشد الأخفش من قول الشاعر:

وما زرتُ ليلى أن تكونَ حبيبةً     إليَّ ولا دَيْنٍ بها أنا طالبُه[4]

---

(١) في ( د ): فتقول

(٢) سقطت من ( د ).

(٣) النساء ١٢٧

(٤) في الدرر جـ ٢ ص ١٠٥: استشهد به على أن محل المنصوب بنزع الخافض بعد أنْ وأنَّ وكي جرٌّ عند الكسائي بدليل ظهور الجرّ في المعطوف عليه في البيت. وروى سلمى موضع ليلى. والبيت من شواهد العيني. والشاهد في قوله: أن تكون، حيث حذف منه حرف الجر، أصله: لأن تكون.. وفيه خلاف.. والبيت للفرزدق ـ ديوانه ص ٩٣

ولا حجة فيه ، إذ يحتمل كون « أن تكون » في موضع نصب وعطف عليه بالجرّ على التوهُّم . وحكاية المصنِّف عن الخليل أنه[1] في موضع جرّ موافقة لحكاية صاحب البسيط عنه ذلك[2]. والذي في كتاب سيبويه أن الخليل قال إنه في موضع نصب ، ثم قال : ولو قال إنسان إنَّ أنْ في موضع جرّ لكان قولاً قوياً والأولى قول الخليل ، يعني كونه في موضع نصب .

( ولا يعاملُ بذلك ) ـ أي بالاستغناء عن حرف الجرّ والنصب على سبيل الاطراد[3].

( غيرُهما ) ـ أي أنَّ وأنْ .

( خلافاً للأخفش الصغير[4] ) ـ وهو علي بن سليمان البغدادي تلميذ ثعلب والمبرد ، تقول على رأيه وعلى رأي ابن الطراوة أيضاً : بريتُ القلمَ السكين . والأصل بالسكين ، فحذف الحرف لما تعيَّن هو وموضعه ، وقاسا ذلك على ما سُمع من قولهم : اخترتُ زيداً الرجال ، أي من الرجال ، وأمرتك الخير ، أي بالخير ، وسميت ابني محمداً ، أي بمحمد ، فإن لم يتعيَّن الحرف لم يُحْذَفْ ، فلا تقول : رغبت الأمر ، إذ لا يُدْرَى هل المراد رغبت في الأمر أو عن الأمر ، وكذا إن لم يتعيَّن موضعُه ، فلا يقال : اخترت إخوتك الزيدين ، إذ لا يُدرى هل المراد اخترت إخوتك من الزيدين ، أو اخترت من إخوتك الزيدين . والصحيح أنه لا يقاس على ذلك وإن وجد الشرطان ، لقلة ما ورد من ذلك ، فلا يقال على هذا : أُحببت الرجالَ زيداً ، ولا اصطفيت الرجالَ عمراً .

---

(١) في ( د ) : أنها

(٢) سقطت من ( د )

(٣) في ( ز ) : الاضطراد

(٤) في ( د ) : الأصغر ، والصغير هو علي بن سليمان البغدادي ، ويطلق عليه أحياناً ، الأخفش الأصغر .

( ولا خلافَ في شذوذ بقاء الجرِّ في نحو : أشارتْ كُلَيْبٍ بالأكف الأصابعُ ) ـ أي إلى كليب . وصدرُ البيت :

( ٤     إذا قيل أيُّ الناس شرُّ قبيلةٍ[1]

ومثله قول الآخر :

( ٤     وكريمةٍ من آل قيس أَلَفْتُه     حتى تبذَّخ فارتقى الأعلامِ[2]

أي إلى الأعلام . وكريمةٍ مجرور بربَّ مقدَّرة . وعليه[3] نبه واحترز المصنِّف بقوله : في نحو : أشارتْ كليبٍ ، والهاء فيه للمبالغة . ومعنى أَلَفْتُه أُعطيتُه ألفاً ، يقال : ألفَه يأْلِفُه بالكسر أعطاه ألفاً . وتبذَّخ معناه تكبَّر وعلا ، قال الجوهريّ : البذَخ التكبر ، وقد بذِخ بالكسر وتبذَّخ أي تكبَّر وعلا .

( **فصل** ) : ( المتعدّي من غير بابَيْ : ظنَّ وأعلمَ ) ـ وقد تقدَّم الكلامُ على البابين .

( متعدٍّ إلى واحدٍ ) ـ نحو : رحمكَ الله .

( ومتعدٍّ إلى اثنين ) ـ نحو : « إنا أعطيناك الكوثرَ[4] » .

---

(١) البيت للفرزدق ديوانه ص ٥٢٠ . والشاهد في : كليب ، أصله : إلى كليب ، حذف الجار وبقي عمله شذوذاً .

(٢) من شواهد العيني ، والشاهد فيه كسابقه ، حيث حذف الجار قبل قوله : الأعلام ، أصله : إلى الأعلام .

(٣) في ( د ) : وعنه احترز .

(٤) الكوثر ١

( والأول ) ـ أي المتعدّي إلى واحد .

( متعدٌ بنفسه وجوباً ) ـ فلا يصل إلى مفعوله بحرفٍ إلاّ إن كان زائداً بشرطه ، نحو : لزيدٍ ضربتُ ، ومنه : « للرؤيا تعبرون[1] » .

( وجائزُ التعدّي واللزوم ) ـ فيتعدّى بنفسه تارةً وبحرف الجرّ أخرى كشكر ونصح ولغةُ القرآن فيهما التعدّي بالحرف ، قال تعالى : « أن اشكر لي ولوالديك[2] » ، وقال : « وأنصح لكم[3] » .

( وكذا الثاني ) ـ وهو المتعدّي إلى اثنين .

( بالنسبة إلى المفعولَين ) ـ فمنه ما تعدّى إليه أيضاً بنفسه نحو : كسا[4] وأعطى ، فتقول : كسوتُ زيداً جبةً ، وأعطيتُه درهماً . ومنه ما تعدّى إليه بحرف الجر نحو : اختار وأمر فتقول : اخترتُ زيداً من الرجال ، وأمرتُه بالخير .

( والأصلُ تقديمُ ما هو فاعلٌ معنىً[5] على ما ليس كذلك ) ـ فإذا قلت : أعطيتُ زيداً درهماً ، فالأصل تقديم زيد على درهم[6] لأنه الآخذ ، وهو[7] فاعل في المعنى ، وكذلك[8] باب أعطى جميعه ، ولهذا جاز : أعطيتُ درهمَه زيداً ، وامتنع : أعطيتُ صاحبَه الدرهمَ ، إلاّ على قول من أجاز : ضرب غلامُه زيداً .

---

(١) يوسف ٤٣

(٢) لقمان ١٤

(٣) الأعراف ٦٢

(٤) في ( ز ) : كسى

(٥) في ( د ) : في المعنى

(٦) في ( د ) : الدرهم

(٧) في ( د ) : فهو

(٨) في ( د ) : وكذا

( وتقديمُ ما لا يُجَرُّ على ما قد يُجَرُّ ) ـ فإذا قلت : اخترتُ زيداً الرجالَ ، فالأصلُ تقديم زيد على الرجال ، لأن الأصل : اخترتُ زيداً من الرجال ، وعُلْقَةُ ما يتعدّى إليه العامل بلا واسطة أقوى من علقة ما قد[1] يتعدّى إليه بواسطة ، ولهذا جاز : اخترتُ قومَه عمراً ، إذ الأصل اخترتُ عمراً من قومه ؛ وامتنع : اخترت أحدَهم القومَ ، إذ الأصل : اخترتُ أحدَهم من القوم ، فكل في موضعه ، فيلزم عودُ الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً ، بخلاف المسألة الأولى ؛ ومن أجاز : ضربَ غلامُه زيداً ، أجاز : اخترتُ أحدَهم القومَ ، واخترتُ أحدَهم من القوم .

( وتركُ هذا الأصل واجبٌ وجائزٌ وممتنعٌ لمثل القرائن المذكورة فيما مضى ) ـ فالواجب نحو : ما أعطيتُ درهماً إلّا زيداً ، إذ هو مثل : ما ضربَ عمراً إلّا زيدٌ ، وكذا نحو : أعطيتُ الدرهمَ صاحبَه ، إذ هو مثل : ضربَ زيداً غلامُه .

والممتنع نحو : ما أعطيتُ زيداً إلّا درهماً ، إذ هو مثل : ما ضربَ زيدٌ إلّا عمراً ، وكذا : أضربتُ زيداً عمراً ، أي جعلت زيداً يضربُ عمراً ، إذ هو مثل : ضرب موسى عيسى ، وهذا المثال صحيح عند من لا يرى أن التعدية[2] بالهمزة سماعٌ في المتعدّي قياسٌ في اللازم ، فأما[3] من رأى ذلك ، وهو ظاهر مذهب سيبويه فلا يصح عنده ، وما خلا من مقتضى الوجوب والامتناع[4] جائز بقاؤه على الأصل نحو : كسوتُ زيداً ثوباً ، وخروجه عن الأصل نحو : كسوتُ ثوباً زيداً ، كما يجوز : ضربَ زيدٌ عمراً ، وضربَ عمراً زيدٌ .

(١) سقطت من ( د ) .

(٢) في ( د ) : التعدي

(٣) في ( د ) : وأما

(٤) في ( د ) : أو الامتناع

**( فصل )** : ( يجب تأخير منصوب الفعل إن كان أنَّ مشدَّدة ) ـ فلا يجوز في : عرفتُ أنك منطلق : أنك منطلق عرفتُ . فأما[1] : « وأنَّ المساجدَ لله فلا تدعوا[2] » فعند الأخفش أنه في موضع جر باللام ، وهو عند سيبويه أقوى من كونه في موضع نصب كما يراه الخليل ، لأنه لو كان كذلك لم يتقدم إذ هو حينئذ مثل : أنك منطلق عرفتُ .

( أو مخفَّفة ) ـ فلا يجوز في : علمتُ أنْ سيخرجُ زيدٌ : أنْ سيخرجُ زيدٌ علمتُ .

( وتقديمُه إن تضمن معنى استفهام ) ـ نحو : مَن ضربتَ ؟ وأيّهم لقيت ؟ وكذا ما يقصد به الاستثبات كأن يقال : ضربتُ زيداً ، فتقول : مَنْ ضربتَ ؟ ووافق الكوفيون البصريين على منع تأخير ما لم يقصد به الاستثبات . وأجازوا في مَنْ وما وأيّ عند قصد الاستثبات التأخيرَ ، وحكوا : ضربَ مَنٌ مَناً ، بالإعراب ، ومَنْ منًا ، ببناء الأول[3] ، وضربتَ ما وماذا ومه ؟ في استثبات : ضربتُ رجلاً ، وضربتَ الما والماذا والمه في استثبات : ضربتُ الرجلَ . ولا[4] تلحق هاء السكت لفظاً إلاّ في الوقف ، وضربتَ أيّاً ؟ في استثبات : ضربتُ رجلاً[5] . وأما البصريون فلم يحفظوا في الاستثبات إلاّ : ضربَ مَنٌ مَناً ، واعتقدوا شذوذه ، وعلى هذا لا يجوز في استثبات : ضربتُ عشرين رجلاً إلاّ : كم ضربت ؟ ولا يجوز : ضربت كم . عند

---

(١) في ( د ) : وأما

(٢) الجن ١٨

(٣) في ( ز ) : الأولى .

(٤)،(٥) سقط ما بينهما من ( د )

بصري ولا كوفي[1]، وكذا غير ما سبق ذكره من أسماء الاستفهام.

( أو شرط ) ـ نحو: مَنْ تُكرمْ أكرمْ، وأيهم تضربْ أضربْ.

( أو أضيف إلى ما تضمنهما ) ـ نحو: غلام أيهم رأيت؟ وغلام مَنْ تضربْ أضرب.

( أو نصبه جواب أمّا ) ـ نحو: « فأما اليتيمَ فلا تقهر[2] ». ويجبُ تقديمُ منصوب الفعل أيضاً إن كان ضميراً منفصلاً لو تأخّر لزم اتّصالُه نحو: « إياك نعبد[3] »، فإن لم يلزم اتصاله لو تأخر لم يجب تقديمُه نحو: الدرهم إياه أعطيتُك، وكذا يجب تقديمه إن كان كم الخبرية نحو: كم غلامٍ ملكت. إلاَّ في لغة رديئة حكاها الأخفش، فتقول على هذا: ملكتُ كم غلام! وذكر بعض المغاربة أنه يجب تقديمُه أيضاً إن كان ناصبُه فعل أمر قرن بالفاء نحو: زيداً فاضربْ.

( ويجوزُ في غير ذلك، إن علم النصب، تأخيرُ الفعل ) ـ فتقول: زيداً ضربَ عمروٌ، وكمثرى أكل موسى؛ فإن جُهل النصبُ لم يؤخَّر، فلا تقول: موسى ضرب عيسى، على أن موسى مفعول.

( غيرَ تعجُّبِيّ ) ـ فلا يجوز في[4]: ما أحسنَ زيداً! ما زيداً أحسنَ!

---

(١) سقطت « ولا » من ( د ).

(٢) الضحى ٩

(٣) الفاتحة ٤

(٤) في ( ز ): فيما أحسن زيدا

( ولا موصول به حرفٌ ) ـ فلا تقول في : أريد أن تضرب زيداً ، أريد زيداً أن تضرب ، ولا أن زيداً تضرب أريد[1]. هذا إذا[2] كان الحرف عاملاً . فإن لم يكن عاملاً جاز تقديم المعمول على العامل وحده فتقول : عجبت مما زيداً تضربُ .

( ولا مقرون بلام ابتداءٍ ) ـ فلا يجوز في : ليحب الله المحسنَ : المحسنَ ليحبُّ الله . هذا إذا[2] لم توجد إنَّ . فإن وجدتْ جاز فتقول : إنَّ زيداً عمراً ليضرب .

( أو قسَم ) ـ فلا تقول : والله زيداً لأضربنَّ .

( مطلقاً ) ـ أي ويجوز في غير ذلك إن عَلم النصبُ تأخيرُ الفعل مطلقاً إن خلا الفعل مما ذكره ، سواء أكان في المسائل الخمس التي يذكرها عقيب هذا أم في غيرها ، وفاقاً للبصريين .

( خلافاً للكوفيين في منع نحو : زيداً غلامُه ضرب ، وغلامَه أو غلامَ أخيه ضربَ زيدٌ ، وما أراد أخذ زيدٌ ، وما طعامك أكل إلاَّ زيدٌ ) ـ لأن السماع ورد بخلاف قولهم[3] ، فمثل المسألة الأولى قول الشاعر :

( ٤٦٩ ) كعباً أخوه نهى فانقاد منتهياً ولو أبى باء بالتخليد في سقرا[4]

---

(١) سقط من ( ز ، غ ) : لفظ : أريد

(٢) في ( ز ، غ ) : هذا إن

(٣) في ( د ) : كلامهم

(٤) البيت شاهد على ورود السماع فيما منع الكوفيون مخالفين للبصريين ، فقول الشاعر : كعباً أخوه نهى .. مثل المسألة الاولى التي منعوها : زيداً غلامُه ضربَ ، ولا يعرف قائله .

ومثل الثانية قوله :

رأيَه يَحْمَدُ الذي أَلِفَ الحَزْ ... مَ ويشقَى بسعيِه المغرورُ[1] ( ٤٧

ونظير الثالثة قوله :

شرَّ يوميها وأغواه لها ... ركبتْ عَنْزٌ بحدج جمَلا[2] ( ٤٧

ومثال الرابعة قوله :

ما شاء أنشأ ربي ، والذي هو لم ... يشأ فلستَ تراه ناشئاً أبدا[3] ( ٤٧

ومثل الخامسة قوله :

ما المرء يَنفعُ إلَّا رِبُّه فعلى ... م تُستمالُ بغير اللهِ آمالُ[4] ( ٤٧

وعنز اسم امرأة من طسم زعموا أنها أخذت سبيئة فحملوها في هودج وألطفوها بالقول والفعل فقالت ، هذا شرُّ يوميَّ ، أي حين صرت أكرم النساء . وشرٌّ منصوب بركبتْ على الظرفية أي ركبت في شر يوميها ، والحدج بالكسر الحمل ، ومركب من مراكب النساء أيضاً ، وهو مثل المحفة وهو المراد هنا ، والجمع حدوج وأحداج .

---

(١) وهذا البيت شاهد على ورود السماع في المسألة الثانية ، فقول الشاعر ، رأيَه يحمد الذي ألف الحزم . . . مثل ، غلامَه ضرب زيدٌ .

(٢) والشاهد في هذا البيت ، شرَّ يوميها . . . ركبت عنزٌ . . مثل المسألة الثالثة ، غلامَ أخيه ضَربَ زيدٌ .

(٣) والشاهد في البيت الرابع ، ما شاء أنشا ربي . . . يماثل المسألة الرابعة ، ما أراد أخذ زيدٌ .

(٤) والشاهد في البيت الخامس ، ما المرءَ ينفع إلاّ ربُّه . . . يماثل المسألة الخامسة ، ما طعامَك أكل إلاّ زيدٌ .

( ولا يُوقَع فعلُ مضمرٍ متصلٍ على مفسّره الظاهر ) ـ فلا تقول ، زيداً ضربَ ، بمعنى ضرب نفسَه ، بلا خلاف ، وعلل ذلك المبرد بأنه يصير المفعول لا بد منه . واحترز بمتصل من المنفصل فيجوز ، ما ضربَ زيداً إلاّ هو ، إذ الأصل ، ما ضربَ زيداً[1] أحدٌ إلاّ هو . فلما قام المنفصلُ مقامَ الظاهر جازت المسألةُ كالظاهر ، وأجاز الكسائيُّ وحدَه ، زيداً ضربَ هو ، تنزيلًا لهو[2] منزلة الأجنبي ، والقياس منعها ، إذ ليس هذا[3] من مواضع فصل الضمير .

( وقد يوُقَع على مضافٍ إليه ) ـ نحو ، غلامَ هندٍ ضربَتْ . وجاز هذا لأنه في تقدير ضربتْ هندٌ غلامَها ، ونقل ابن عصفور جواز هذه المسألة عن البصريين ، وهو المنقول عن هشام ، ونقل النحاس عنهم المنع ، وهو المنقول عن الأخفش والفراء ، ونقل عن المبرد والكسائي المنع والجواز . والصحيح الجواز . قال الشاعر ،

( ٤٧٤ ) أجلَ المرء يستحثُّ ولا يَدْ ـــ ري إذا يبتغي حصولَ الأماني[4]

ففي يستحث ضمير رفع عائد على المرء وهو الفاعل ، وأجلَ مفعول يستحث ،

---

(١) في ( د ) ، ما ضرب أحداً زيداً

(٢) في ( د ) ، له

(٣) في ( د ) ، هو

(٤) الشاهد في البيت في قوله ، أجل المرء يستحث . . حيث أوقع فعلَ مضمرٍ متصل على مضاف إلى مفسره ، ففي يستحث ضمير رفع عائد على المرء وهو الفاعل ، وأجل مفعول يستحث ، والمعنى أن المرء في وقت ابتغاء الأماني يستحث أجله دون أن يدري ، ولا يعرف قائله .

فأوقع فعلَ مضمرٍ متصل على مضاف إلى مفسره . والمعنى : المرء في وقت ابتغاء الأماني يستحثُّ أجلَه ولا يشعر .

( أو موصولٍ بفعله ) ـ أي بفعل المفسر الظاهر نحو : ما أراد زيدٌ أخذَ . فأخذَ ناصبُ ما . وفاعله ضمير مستتر عائد على زيد . وأراد زيد صلة ما . فأوقع فعلَ مضمر متصل على موصول بفعل المفسر الظاهر . ومثل هذا المثال قول الشاعر :

( ٤٧٥ ) ما جَنتِ النَّفسُ مما راق منظرُه رامتْ . ولم يَنْهَها بأسٌ ولا حذَرُ[1]

**( فصل )** : ( يجوزُ الاقتصارُ قياساً ) ـ ولا يتوقف على مورد السماع .

( على منصوب الفعلِ مُستغنىً عنه بحضور معناه ) ـ كقولك لمن شرع في ذكر رؤيا : خيراً . أي ذكرتَ خيراً . ولمن قطع حديثاً . أي : تمم تمم حديثك

( أو سببه ) ـ كقول الشاعر :

( ٤٧٦ ) إذا تغنَّى الحمامُ الورقُ هيَّجني ولو تسلَّيتُ عنها . أمَّ عمَّارِ[2]

أي ذكرتُ أم عمار . لأن التهييج سبب الذكر .

(١) الشاهد في البيت في قوله : ما جنت النفس مما راق منظره رامت . . حيث أوقع فعلَ مضمر متصل على موصول بفعل المفسر الظاهر . فالفعل رامت ناصب ما الموصولة . وفاعله ضمير مستتر عائد على النفس . وجنت النفس صلة ما . ولا يعرف قائله .

(٢) البيت شاهد على جواز الاقتصار قياساً على منصوب الفعل مستغنى عنه بحضور سببه . في قوله : هيجني ولو تسليت عنها . أمّ عمار أي : ذكرت أم عمار . لأن التهييج سبب الذكر .

( أو مقارنِه ) ـ كقولك لمن تأهَّب للحج : مكّةَ ، أي تريد مكة ، وكتكبير مرتقِب الهلال : الهلالَ ، أي أرى[1] الهلالَ .

( أو الوعدِ به ) ـ نحو : زيداً لمن قال : سأطعم ، أي أطعِمْ .

( أو السؤالِ عنه بلفظه ) ـ نحو : بلى زيداً ، لمن قال : هلاّ[2] رأيت أحداً ؟ أي رأيت .

( أو معناه ) ـ نحو : بلى وِجاذاً ، لقائل : أفي مكان كذا وجذ ؟ أي بلى تجد وِجاذاً ، لأن معنى : أفي مكان كذا ، أأجد في مكان كذا ؟ والوجذ بالجيم والذال المعجمة نقرة في الجبل يجتمع فيها الماء ، والجمع وجاذ .

( أو عن متعلّقه ) ـ كقوله تعالى : « ماذا أنزلَ ربُّكم ؟ قالُوا خيراً[3] » . أي أنزل .

( وبطلبِه ) ـ نحو : اللّهم ضبعاً وذئباً ، أي اجمع فيها . وألا رجل ؟ إمّا زيداً وإمّا عمراً ، أي اجعله إما[4] زيداً وإما عمراً[5] .

( وبالردّ على نافِيه ) ـ نحو : بلى زيداً ، لمن قال : ما ضربتُ أحداً .

( أو الناهي عنه ) ـ نحو : بلى مَنْ أساء ، لمن قال : لا تضربْ أحداً .

( أو على مُثْبِته ) ـ نحو : لا ، بل خالداً ، لمن قال : ضرب زيدٌ عمراً .

( أو الأمر به ) ـ نحو : لا ، بل زيداً ، لمن قال : اضربْ عمراً .

( فإن كان الاقتصار في مَثلٍ أو شبهه في كثرة الاستعمال فهو لازم ـ فمن المَثَل قولُهم : كلَيْهما وتمراً ، أي أعطني كِلَيهما وزِدْني تَمْراً

---

(١) في ( د ) : رَى ، وفي ( ز ) : رأى ، والتحقيق من ( غ )

(٢) في ( د ، ز ) : هل ، والتحقيق من ( غ )

(٣) النحل ٣٠

(٤)،(٥) سقط ما بين الرقمين من ( د )

وكذا قولُهم : هذا ولا زعماتِك ، أي هذا هو الحقُّ ولا أتوهَّم زعماتِك ، وقيل التقدير : ولا أزعم زعماتِك . ومعناه أن المخاطب كان يزعم زعمات ، فلما ظهر خلاف قوله قيل له ذلك . ومن شِبْه المثَل في كثرة الاستعمال قولهم : حسبُك ، خيراً لك . ووراءك ، أوسعَ لك . ومنه : « انتهُوا خيراً لكم »[1]، « فآمنُوا خيراً لكم »[2]. ومذهب الخليل وسيبويه أن الناصبَ هنا فعلٌ دلَّ عليه ما قبله ، والتقدير : وائتِ خيراً لك ، وائتِ مكاناً أوسعَ لك ، وأتُوا خيراً لكم ، وذهب الكسائي إلى أن المنصوب هنا خبر كان مضمرة ، أي : يكن خيراً لك[3]. ورد عليه الفراء بأنه لو كان كما زعم لجاز : انْتهِ أخانا ، أي تكن أخانا . ويرد عليه أيضاً الآية الأولى ، إذ ليس فيها على قوله دعاء إلى التوحيد ، بل نهي عن التثليث فقط . والمراد إنما هو الأول .

وذهب الفراء إلى أن المنصوب صفة[4] مصدر محذوف . أي انتهوا انتهاء خيراً لكم . ورُدَّ عليه بما قبل الآيتين ، إذ ليس فيه ما يكون عنه مصدر ، وأيضاً فأوسع صفة لمكان لا لمصدر ، وأشار بقوله : في كثرة الاستعمال ، إلى أن ما لا[5] يكثر استعماله لا يشبه المثل ، فلا يكون الحذف[6] فيه لازماً ، وذلك نحو : انته أمراً قاصداً ، أي : وائت أمراً قاصداً . والمعنى انته عن هذا الأمر الذي ليس بقاصد ولا صواب ، وائت أمراً فيه القصد والصواب . والقصد

---

(١) النساء ١٧١

(٢) النساء ١٧٠

(٣) في ( د ) : لكم

(٤) في ( د ) : صلة

(٥) في ( د ) : ما لم .

(٦) في ( د ) : فيه الحذف

العدل. والحذف في هذا ليس بلازم، بخلاف « انتهوا خيراً لكم » ونحوه صرح بذلك سيبويه، وفرق بكثرة الاستعمال، والزمخشري جعل انته أمراً قاصداً، وانتهوا خيراً لكم،سواء في وجوب إضمار الفعل، ومن شبه المثل في وجوب[1] الحذف لكثرة الاستعمال قول ذي الرمة:

( ٤٧٧ ) ديارَ مية إذ ميٌّ تُساعفنا ولا يرى مثلَها عربٌ ولا عجمُ[2]

قال سيبويه كأنه قال: اذكر ديار مية، ولكنه لا يذكر اذكر لكثرة ذلك في كلامهم، ويقال: أسعفت الرجلَ بحاجته إذا قضيتُها له، والمساعفة المواتاة والمساعدة.

( وقد يُجعل المنصوبُ مبتدأ أو خبراً فيلزم حذفُ ثاني الجزءين ) ـ أي الجزء الآخر، وهو الخبر في الصورة الأولى والمبتدأ في الثانية.
قال سيبويه: ومن العرب من يقول: كلاهما وتمراً. كأنه قال: كلاهما لي، وزدني تمراً. وهذه هي الصورة الأولى. وقال سيبويه أيضاً: ومن العرب من يرفع الديار كأنه يقول: تلك ديار فلانة. وهذه هي الصورة الثانية.

( **فصل** ): ( يُحذف كثيراً المفعولُ به غيرُ المخبر عنه ) ـ تحرز من

---

(١) سقطت هذه العبارة من ( ز )

(٢) البيت لذي الرمة كما في الشرح، والشاهد فيه وجوب الحذف لكثرة الاستعمال حتى شبه بالمثل في قوله: ديارَ ميّة.. بنصب ديار على تقدير: أذكر ديارَ. كما قال سيبويه: وفي الدرر جـ ١ ص ١٤٥، ولا يرى مثلها عجمٌ ولا عربٌ قال صاحب الدرر: استشهد به على مجيء لفظ ديار مضافاً إلى اسم المحبوبة. والبيت من شواهد سيبويه على نصب ديار بإضمار فعل ترك لكثرة الاستعمال وتقديره: أذكر ديار.

المفعول[1] النائب عن الفاعل نحو : ضُرب زيدٌ . فلا يجوز حذف زيد ونحوه ، كما لا يجوز حذف الفاعل . ودخل في المخبر عنه المفعولُ الأولُ من باب ظنَّ ، وهو الثاني من باب أعلم ، وقد سبق[2] الكلام في حذفه .

( والمخبر به ) ـ تحرز من الثاني في باب ظن ، وهو الثالث في باب أعلم ، وقد سبق أيضاً حكم[3] حذفه .

( والمتعجَّب منه ) ـ نحو : ما أحسنَ زيداً ! وقد ذكر في باب التعجب أنه إذا عُلم جاز حذفُه مطلقاً . وسيأتي الكلام على ذلك .

( والمجاب به ) ـ كقولك : زيداً لمن قال : من رأيتَ ؟

( والمحصور ) ـ نحو : ما رأيت إلاّ زيداً .

( والباقي محذوفاً عاملُه ) ـ نحو : اللهم ضبعاً وذئباً .

( وما حُذف من مفعول به فمنويٌّ لدليل ) ـ أي ما لم يذكر من المنصوب مفعولاً به . وهذا هو الحذف اختصاراً . ومنه حذفُ الضمير المنصوب العائد على الموصول بشرطه . كقوله تعالى : « فعّالٌ لما يُريد[4] » أي يريده ، « ذرني ومن خلقتُ وحيداً [5] » أي خلقته .

( أو غيرُ منويٍّ . وذلك إمَّا لتضمُّن الفعل معنى يقتضي اللزوم ) ـ كتضمين[6] أصلح معنى لطف في قولك : أصلح الله في نفسك . إذ لولا التضمين لقلت : أصلح الله نفسك . ومنه ـ والله أعلم ـ « وأصلح لي في

---

(١) سقطت من ( د ) .

(٢) في ( د ) : وقد سبق أيضاً حكم حذفه .

(٣) في ( د ) : وقد سبق الكلام . والترتيب في ( ز ) على ما جاء بالتحقيق أنسب لوجود أيضاً .

(٤) البروج ١٦

(٥) المدثر ١١

(٦) في ( د ) : كتضمن

ذريتي[1] » أي الطف بي فيهم ، فضمن المتعدّي معنى اللازم فلزم . ومنه أيضاً : « فليحذَر الذين يُخالفون[2] عن أمره » أي يخرجون عن أمره . وأكثر ما يكون التضمين فيما يتعدى بحرف فيصير يتعدى بنفسه . ومنه : « ولا تعزموا عقدة النكاح[3] » أي ولا تعقدوا ، وهو كثير . ومن النحويين من قاسه لكثرته ، ومنهم من قصره على السماع ، لأنه يؤدي إلى عدم[4] حفظ معاني الأفعال . والمشهور أن التضمين مطلقاً ليس بقياس ، وإنما يُذهب إليه إذا كان مسموعاً من[5] العرب .

( وإمّا للمبالغة بترك التقييد ) ـ نحو : فلانٌ يُعطِي ويمنَع ، ويَصلُ ويَقطع : أي هذا شأنه ، فلم يقيد بمفعول مبالغة في الاقتدار وتحكيم الاختيار ، ومنه « يُحيي ويُميت[6] » .

( وإمّا لبعض أسباب النيابة عن الفاعل ) ـ أي لسبب منها ، ويجمع الأسبابَ المشار إليها غرض لفظي أو معنوي ، كما سبق في باب النيابة عن الفاعل . فاللفظي[7] الإيجازُ[8] نحو[9] : « فاتقوا الله ما استطعتُم واسمعوا وأطيعوا[10] » ، وموافقةُ المسبوق السابق : « وأنّ إلى ربّك المنتَهى ، وأنه هو

---

(١) الأحقاف ١٥

(٢) النور ٦٣

(٣) البقرة ٢٣٥

(٤) سقطت من ( د )

(٥) في ( د ) : عن

(٦) الحديد ٢

(٧) في ( د ) : واللفظي

(٨) في ( د ) : للإيجاز

(٩) سقطت من ( ز )

(١٠) التغابن ١٦

أضحك وأبكى[1] » ، وإصلاحُ الوزن نحو ، ● وخالدٌ يحمَدُ ساداتُنا ●[2] أي يحمدُه ، والمعنويُّ العِلْمُ ، « فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا[3] » ، والجهلُ ، ولدتْ فلانة ، وأنت لا تدري ما ولدَتْ ، وكونُ التعيين غيرَ مقصود ، « ومَنْ يظلم منكم نُذِقْه عذاباً كبيراً »[4] ، وتعظيمُ الفاعل ، « كتبَ الله لأغلبنَّ أنا ورسُلي »[5] ، وتعظيمُ المفعول ، سُبَّ فلانٌ ، والخوفُ منه ، أبغضتُ في الله ، ولا تذكر من أبغضتَه[6] خوفاً منه ، والخوفُ عليه ، هَوِيَ فلانٌ ، ولا تذكرُ من هَوِيهُ خوفاً عليه .

( **فصل** ) ، ( تدخل في هذا الباب ) ـ تحرُّز من باب أعلم وأرى ، وقد سبق حكمه .

( على الثلاثي[7] غير المتعدّي إلى اثنين ) ـ تحرُّز من كسوتُ ونحوه ، فإنه لا تدخل عليه همزة النقل ، ولا تُضَعَّفُ عينُه للتعدية .[8]

( همزةُ النقل فيزداد[9] مفعولا إن كان متعدّياً ) ـ نحو ، أكفلتُ زيداً عمراً ، وأغشيتُ الشيءَ الشيءَ .

( ويصيرُ متعدّياً إن كان لازماً ) ـ نحو ، أزلتُ الشيءَ وأبنتُه . وظاهر

---

(١) النجم ٤٣

(٢) الشاهد فيه حذف المفعول لإصلاح الوزن ، ولم أجده في كتب الشواهد .

(٣) البقرة ٢٤

(٤) الفرقان ١٩

(٥) المجادلة ٢١

(٦) في ( د ) ، أبغضت

(٧) في ( د ) ، الثاني

(٨) في ( د ) ، للتعدي

(٩) في ( د ) ، فيزاد

كلامه أن التعدية بالهمزة فيما ذكر قياس إلا فيما أغنى التضعيف فيه عن الهمزة ، كما سيأتي . وفي المسألة أربعة مذاهب : أحدها : أنه قياسيّ في اللازم والمتعدّي لواحد[1] ، وهو مذهبُ أبي الحسن ، وظاهرُ مذهب أبي علي ، وظاهر قول المصنّف ، إلاّ فيما أغنى عنه التضعيف.[2]

الثاني أنه قياس في اللازم سماع في المتعدي ، قال ابن أبي الربيع : وهو ظاهر مذهب[3] سيبويه .

والثالث أنه سماع في اللازم والمتعدّي ، وهو مذهب المبرد .

والرابع أنه قياسي في كل فعل إلاّ باب علمت ، وهو مذهبُ أبي عمرو وجماعة .

( ويُعاقِبُ الهمزة كثيراً ، ويغني عنها قليلاً ، تضعيفُ العين ) ـ مثالُ المعاقب :أنزلتُ الشيءَ ونزّلتُه، وأبنتهُ وبيَّنتُه . وظاهر مذهب سيبويه أن التعدية بالتضعيف سماع في اللازم والمتعدّي ، وقيل إنها قياس ، وظاهر كلام المصنّف أن المعنى واحد عند معاقبة التضعيف الهمزة ، وذهب الزمخشري والسُّهَيْليّ ومن وافقهما إلى أن التعدية بالهمزة لا تدل على تكرار ، وأن التعدية بالتضعيف تدل عليه ، ولهذا جاء : « إنّا أنزلناه في ليلة القدر[4] » ، لأنه أنزل فيها إلى سماء الدنيا دفعةً واحدةً ، وجاء : « فإنه نزّله على قلبك[5] » ، « ونزّلناه تنزيلاً[6] » أي شيئاً بعد شيء على مَهل ، والأول هو الصحيح

---

(١) في ( د ) : إلى واحد

(٢) في ( د ) ، في غير المعنى ، بدلاً من العبارة الأخيرة

(٣) في ( د ) سقط من ، مذهب سيبويه .. إلى ، وهو .. ( مذهب أبي عمرو ... )

(٤) القدر ١

(٥) البقرة ٩٧

(٦) الإسراء ١٠٦

لقوله : « لولا نُزِّل عليه القرآنُ جملةً واحدةً »[1]. وقوله : « وقد نزَّل عليكم في الكتاب »[2]. وأجمع المفسّرون على أن المراد « وإذا رأيتَ الذين يخوضون . . »[3] الآية ، وإنما نزلت مرة واحدة .

ومثال المغني : قوَّيْتُ الشيءَ ، وحكَّمتُك ، وهو كثير لكنه أقل من الأول .

( ما لم تكن همزةً ) ـ فلا تعدّى حينئذ بالتضعيف ، بل بالهمزة نحو : أنأيتُ زيداً أبعدتُه ، وأثأيتُ الخرزَ خرمتُه ، والثأي الخرم والفتق .

( وقلَّ ذلك في غيرها من حروف الحلق ) ـ فالغالب في حلقيّ العين التعدية بالهمزة نحو : أذهبه وأسعده وأدخله ، وقد يتعاقب في هذا أفعل وفعَّل نحو : أوهنه ووهَّنه وأبعده وبعَّده ، وفهم من اقتصار المصنِّف على ذكر هذين المعدّيين ، أعني الهمزة والتضعيف ، أنه لا تعدية بغيرهما كتعديتهما ، خلافاً لمن أثبت التعدية بتضعيف اللام نحو :
صعَّر خدَّه وصَعْرَرْتُه ، وهو من الصَّعر وهو الميل في الخدّ خاصةً ، والسين والتاء نحو : حَسُن زيدٌ واستحسنتُه ، وطَعِمَ زيدٌ الخبزَ واستطعمتُه إياه ، وألف المفاعلة نحو : سايرتُه وجالستُه ، وتغيير حركة العين ، قالوا[4] : شَتِرَتْ عينُ[5] الرجل ، وشتَرَها الله ، وهو من الشَّتْر وهو انقلاب في جفن العين ، وكسى زيدٌ الثوبَ وكَسَوْتُه إياه ، فهذه أربع معدّيات لكن لا يطرد شيء منها .

---

(١) الفرقان ٣٢

(٢) النساء ١٤٠

(٣) الأنعام ٦٨

(٤) في ( د ) : نحو

(٥) في ( د ) : عينه

## ٢٢ ـ باب تنازع العاملَيْن فصاعداً معمولاً واحداً

هذا الباب يسمى باب التنازع كما ذكر المصنِّف، ويسمى أيضاً باب الإعمال كما ذكره غيره. ومرادُه بالعاملَين غيرُ الحروف، بدليل قوله بعد[1]: عاملان من الفعل وشبهه، وقوله: فصاعداً يقتضي جواز كون العامل في التنازع أربعة فأكثر، وهو ظاهر كلام ابن عصفور أيضاً. قيل: ولم يوجد أكثر من ثلاثة. قال:

( ٤٧٩ ) تمنَّتْ وذاكم من سَفاهة رأيِها لأهجوها لما هجَتْني مُحَارِبُ[2]

ولهذا قال الشلوبين: الإعمال أن يتقدم عاملان أو ثلاثة، فاقتصر على الثلاثة. والمراد بقوله: معمولاً واحداً، الواحد باللفظ، فيخرج[3] به نحو: ضربني زيدٌ وضربتُه، ولا يعد هذا من التنازع، لأن مطلوب العاملَين فيه واحدٌ في المعنى دون اللفظ. والمعنى أن كلاً[4] من العاملين يتوجه[5] نحو ذلك الواحد قبل الإضمار، على الوجه الذي سيذكر عند توجيه أحدهما بعينه إليه، ودخل في كلامه على هذا التقدير ما تعدّى إلى اثنين فأكثر، وهو لا

---

(١)سقطت من ( د )

(٢)الشاهد في البيت تنازع ثلاثة عوامل هي: تمنت، لأهجوها، هجتني، معمولاً واحداً هو: محارب، ولم يعرف قائله.

(٣)سقطت من ( د ).

(٤)في ( د ): كل واحد.

(٥)في ( د ): متوجه

يمنع[1] التنازع فيه كما سيأتي في آخر الباب، وعلى هذا لا يحتاج أن يقال[2]، أراد بذكر الواحد هنا ذكر ما هو مجمع عليه من أن التنازع يكون في[3] ما يتعدى إلى واحد، دون ما هو مختلف فيه من أن التنازع يكون في ما يتعدَّى إلى أكثر من واحد، لأن هذا التقرير الذي ذكرناه يحتمله كلامه مع أنه لا ينافي ظاهره ما سيذكره بعد، من اختياره جواز التنازع في المتعدِّي إلى أكثر من واحد.

( إذا تعلَّق عاملان من الفعل ) ـ نحو: « آتوني أفرغْ عليه قِطْراً »[4].
ولم يشرط[5] في الفعل التصرف، وسيأتي أنه يختار جواز كون العاملين فِعْلَيْ تعجب، وشرط ابن عصفور في العاملين التصرف، ومقتضى ذلك امتناع كل عامل غير متصرف من هذا الباب.

( أو شبهه ) ـ كاسم الفاعل[6] نحو: أنا ضاربٌ وشاتمٌ زيداً[7]، واسم المفعول نحو: أمضروبٌ ومهانٌ زيدٌ؟ واسم الفعل نحو: نَزالِ وبَلْهَ زيداً.

( متفقان ) ـ أي في العمل نحو: قام وقعد زيدٌ، وضربتُ وأكرمتُ عمراً، ومررتُ وأحسنتُ إلى زيدٍ.

( لغير توكيد ) ـ فإذا قلت: قام قام زيدٌ، فالثاني توكيد للأول، فهو كالساقط، والعملُ للأول، وأجاز المصنّفُ مع هذا الوجه أن يُنْسَب

---

(١) في ( د ): لا يمتنع

(٢) في ( د ): أن تقول.

(٣) في ( د ): فيما

(٤) الكهف ٩٦

(٥) في ( د ): ولم يشترط

(٦) في ( ز ): كاسم فاعل.

(٧) سقطت من ( د ).

العملُ لهما لكونهما شيئاً واحداً . وعلى[1] التقديرين ليس[2] هذا من التنازع ولهذا قال :

( ٤٨٠ ) فأينَ إلى أينَ النَّجاةُ ببغلتي أتاك أتاك اللاحقُون احبِس احبِسْ[3]

إذ لو كان منه لقال[4] : أتاك أتوك أو أتوك أتاك . هذا هو الظاهر ، ويحتمل أنه أضمر مفرداً كما حكى سيبويه : ضربني وضربت قومك . وعلى هذا يكون البيت من التنازع ، وقد أجاز الفارسي في قوله :

( ٤٨١ ) فهيهات هيهات العقيق وأهله[5]

أن يكون من باب التنازع[6] . وأجازه أيضاً ابن أبي الربيع في : قام قام

---

(١) في ( د ) : وعلى هذين (٢) في ( د ) : ليسا

(٣) في الدرر جـ ٢ ص ١٤٥ : استشهد به ـ أي السيوطي في همع الهوامع ـ على أن ابن مالك منع التنازع في التأكيد ، قال في التوضيح وشرحه : فاللاحقون فاعل أتاك الأول ، وأتاك الثاني لمجرد التقوية فلا فاعل له لأنه ليس من التنازع ، ولو كان من التنازع لقال : أتاك أتوك على إعمال الأول . أو أتوك أتاك على إعمال الثاني ، وليس بمتعين لجواز أن يضمر مفردا في المهمل منهما ويستتر كما حكى سيبويه : ضربني وضربت قومك بالنصب . وقيل المرفوع فاعل بالعاملين لأنهما بلفظ واحد ومعنى واحد فكأنهما عامل واحد . قال : ولم أعثر على قائله .

(٤) في ( د ) : لقيل

(٥) في الدرر جـ ٢ ص ١٤٥ :

فهيهات هيهات العقيق وأهله وهيهات خلٌّ بالعقيق نواصله

قال : استشهد به على ما في البيت قبله : أتاك أتاك اللاحقون . . . وفي التوضيح وشرحه : وعلم من اشتراط كون المعمول مطلوباً لكل من العاملين من حيث المعنى أن التنازع لا يقع في نحو قول جرير : فهيهات هيهات العقيق ومن به . . الخ خلافاً للفارسي وللجرجاني لأن الطالب للمعمول وهو العقيق إنما هو هيهات الأول . وأما هيهات الثاني فلم يؤت به للإسناد إلى العقيق ، بل لمجرد التقوية والتوكيد لهيهات الأول ، فلا فاعل له أصلاً . والبيت لجرير ، كما قال في التوضيح وشرحه ـ ديوانه ص ٤٧٩

(٦) في ( ز ) الإعمال

زيد، مع التوكيد، على الوجه الأول من وجهيه السابقين.

(أو مختلفان) ـ أي في العمل نحو: ضربوني وضربتُ الزيدين، وضربتُ وغضبتُ على زيدٍ.

(بما تأخر) ـ كما سبق تمثيله، وممن نصَّ على اشتراط ذلك الشَّلَوْبين، واحترز من أن يتقدَّم المعمول على العاملَين نحو: زيداً أكرمتُ ويكرمني، فلا تكون المسألة من باب التنازع، لأن كل واحد من العاملَين أخذ معموله، وكذا لو توسط نحو: ضربتُ زيداً وضربني، وقد أجاز الفارسيُّ الإعمال مع التوسط، وأجازه بعض المغاربة مع التقدُّم، ومع هذا[1] ربما وجب[2] التقدم نحو: أيَّ رجل ضربتَ أو شتمتَ؟

(غيرَ سببيٍّ مرفوع) ـ فإذا قلت: زيدٌ قام وقعدَ أبوه، أو زيدٌ قائمٌ وقاعدٌ أبوه، لم تكن المسألة من التنازع، لأنك إن أعملت الثاني خلا الأول من ضمير المبتدأ، وكذا إن أعملت الأول خلا الثاني منه، فيلزم عدم الارتباط بالمبتدأ، فإن سُمع مثلُه حمل على أن السببيَّ مبتدأ مُخْبَر عنه بالعاملَين السابقَين، والجملة خبر الأول ومنه قول كُثَيِّرٍ:

قضَى كلُّ ذي دَيْن فوفَّى غريمَه    وعزَّةُ ممطولٌ مُعَنًّى غريمُها[3]

وإلى منع كون المسألة المذكورة من باب التنازع ذهب أبو الحسن بن خروف والشلوبين، وقد أجاز بعضُ النحويين في البيت إعمال كلٍّ من مُعَنىً وممطول في غريمها، قال شيخنا[4]، ولم يذكر معظم النحويين هذا الشرط.

(١) في (ز): وعلى هذا

(٢) في (د): أوجب

(٣) في الدرر جـ ٢ ص ١٤٦، استشهد به على أنه لا تنازع في السببي المرفوع... وفي التسهيل وشرحه للدماميني فيما يقع فيه التنازع غير سببي مرفوع... وساق حديثاً طويلاً حول من منع المسألة ومن أجازها، والبيت لكثير عزة ـ ديوانه ص ١٧٧

(٤) أي أبو حيان.

واحترز بمرفوع من السببي غير المرفوع كالمنصوب مثلاً، فإنه لا يمتنع فيه التنازع، لأنه لا يُضْمَر بل يُحْذَف وذلك نحو: زيدٌ أكْرِمُ وأفضِّلُ أباه.

(عمل فيه أحدُهما) ـ أي سواء كان طلبهُما متفقاً نحو: قام وقعد زيدٌ، وضربتُ وأهنتُ زيداً، أم مختلفاً نحو: ضربني وأكرمتُ زيداً.

(لا كلاهما، خلافاً للفراء في نحو: قام وقعد زيدٌ) ـ فارتفع زيدٌ عنده[1] بالفعلَين معاً. قال المصنِّف: وهو غيرُ مستبعَد، فإنه نظير: زيدٌ وعمروٌ منطلقان، على رأي سيبويه في أن الخبر مرفوع بالمبتدأ. وأجيب بالفرق، وهو استقلال كل من الفعلين بالنسبة إلى زيد، وعدم استقلال كل من الاسمين بالنسبة إلى منطلقين، إذ لا يصح زيدٌ منطلقان، ويصح قام زيدٌ.

(والأحق بالعمل الأقرب لا الأسبق، خلافاً للكوفيين) ـ وعملُ كلٍّ منهما مسموعٌ، ولكن الخلاف في الترجيح كما ذكر، والراجح الأقربُ[2] كما يقول[3] البصريون، لنقل سيبويه عن العرب أن إعماله هو الأكثر، وأن إعمال الأول قليل. قال المصنِّف: ومع قلته لا يكاد يوجد إلاَّ في الشعر، والبصريون يرجحون الثاني، والكوفيون الأول. وقال بعض النحويين: يتساويان، وقال النحاس: حكى بعض النحويين أن الكوفيين يختارون إعمال الأول، قال: ولم أجد ذلك على ما حكى. انتهى. ونصوص النحويين متضافرة[4] على نقل هذا المذهب عن الكوفيين.

(ويعملُ الملغىَ) ـ أي عن العمل في الاسم الذي تنازعه العاملان.

---

(١) سقطت من (د).

(٢) في (د): الثاني.

(٣) سقطت هذه العبارة من (ز).

(٤) في (د، ز): متظافرة

( في ضمير المتنازَع ) ـ أي سواء أكان[1] ذلك الملغى الأول أم غيره، وسواء أكان[1] طلبه الرفع أم غيره. فمثال[2] الأول: ضربوني وضربت قومك، وأكرمته وأكرمني زيدٌ، ومررت به ومرَّ بي زيدٌ، ومثال[2] الثاني: ضربتُ وضربوني قومُك، وأكرمني وأكرمتُه زيدٌ، ومرَّ بي ومررتُ به زيدٌ[3]. وفهم من قوله: في ضمير. أن التنازع لا يكون في الحال والتمييز، فنحو: تصببت وامتلأت عرقاً، وقمت وخرجت مسرعاً، ليس من التنازع، وإنما يكون على الحذف إن دلَّ دليلٌ.

( مطابقاً له ) ـ أي للاسم المتنازَع فيه[4] في إفراد وتذكير وغيرهما نحو: قاما وقعدَ[5] الزيدان، وقاموا وقعدَ[6] الزيدون، وقمن وقعدت الهندات.

( غالباً ) ـ استظهر به على ما حكمَ[7] سيبويه بأنه جائز من نحو: ضربني وضربتُ قومَك، لكنه جعله قبيحاً، وهو في تأويل: ضربني مَنْ ثَمَّ وضربتُ قومَك، فأضمر مفرداً مراعاة لتأويل القوم بواحد يفهم الجمع.

قال سيبويه بعد ذكر هذا التأويل: وهو رديء يدخل فيه أن تقول: أصحابهُ جلسَ، تضمر شيئاً يكون في اللفظ واحداً.

( فإن أدَّتْ مطابقتُه ) ـ أي مطابقة الضمير الاسم المتنازع.

( إلى تخالف خبر ومُخْبَر عنه فالإظهار ) ـ وتخرج المسألة حينئذ من

---

(١) في ( د ): سواء كان.

(٢) في ( ز ): ومثيل.

(٣) في ( ز ): عمرو.

(٤) سقطت من ( د ).

(٥) في ( د ): وقعدا

(٦) في ( د ): وقعدوا

(٧) في ( د ): حكم به

باب التنازع لأخذ كل[1] من العاملَين معمولَه ظاهراً ، فتقول في : ظناني وظننتُ الزيدَين منطلقَين : ظناني منطلقاً وظننت الزيدَين منطلقَين ، بإظهار ثاني ظناني ، لأنك لو أضمرته لزم إما[2] مخالفة الخبرَ المخبَر عنه ، وذلك إذا أضمرته مثنى ليطابق مفسره فقلت : ظناني إياهما وظننت الزيدين منطلقَين ، فإياهما ومنطلقَين متطابقان ولكن هو والياء متخالفان ، ولا يخالف الخبر المخبر عنه ، وإمّا مخالفة المفسَّر المفسِّر ، وذلك إذا أضمرته مفرداً ليطابق المخبر به المخبرَ[3] عنه ، فقلت : ظناني إياه وظننت الزيدَين منطلقَين ، فإياه والياء متطابقان ولكن هو ومنطلقَين متخالفان ، ولا يخالف المفسر المفسر ، فلزم الإظهار ليزول[4] المحذور . ولا يجيز المبرد غير هذا ، وأجاز الكوفيون مع هذا ، الحذفَ لدلالة منطلقَين ، فتقول : ظناني وظننتُ الزيدَين منطلقَين ، وإضماره مؤخراً على وفق المخبر عنه لتضمن المثنى المفرد ، فتقول : ظناني وظننت الزيدَين منطلقَين إياه . هذا إن أعملت الثاني ، فإن أعملت الأول فقلت : ظننت وظناني الزيدَين منطلقَين ، فكذاك[5] يجب الإظهار فتقول : ظننتُ وظناني منطلقاً[6] الزيدَين منطلقَين . ويأتي أيضاً قول الحذف وقول الإضمار ، ولكن لا يظهر هنا التزام التأخير ، لأن مقتضيه[7] في الأولى مفقود في هذه ، وهو تأخر المفسر لفظاً ورتبةً .

---

(١) في ( ز ) : كل واحد
(٢) سقطت من ( د )
(٣) سقطت من ( ز )
(٤) في ( د ) : لزوال
(٥) في ( د ) : فهنا
(٦) سقطت من ( د )
(٧) في ( د ) : ما يقتضيه

وفهم من كلام المصنّف أنه إنْ[1] لم تؤد مطابقته إلى ما ذكر يضمر. وفي المسألة إذا أُهملتْ[2] الأول ثلاثة مذاهب :

أحدها : إضماره مقدّماً كالمرفوع نحو : ظننته أو إياه وظننت زيداً قائماً.

الثاني : إضماره مؤخراً لأنه كالفضلة نحو : ظنني وظننت زيداً منطلقاً إياه. وجزم به المصنف في غير هذا الكتاب.

الثالث : حذفه لدلالة المفسر نحو : ظنني وظننتُ زيداً منطلقاً.

قال ابن عصفور : وهذا أسدُّ المذاهب لسلامته من الإضمار قبل الذكر والفصل..

( ويجوزُ حذفُ المضمرِ[3] غير المرفوع ) ـ وهو المنصوب والمجرور سواء أكان صاحبَ الضمير الأول أو الثاني. فتقول : ضربتُ وضربني زيدٌ، ومررتُ ومرَّ بي زيدٌ، وضربني وضربتُ زيدٌ، ومرَّ بي ومررتُ زيدٌ، والأصل : ضربتُه ومررتُ به. وسيذكر المصنف الخلاف فيما إذا كان الضمير[4] للأول. وأما إذا كان للثاني فمذهب أبي علي أنك لا تحذفه، وأجاز ذلك السيرافي جوازاً مطرداً، وهو الذي يفهم من كلام المصنّف.

وقوله فيما بعد : إنَّ حذفَه معمولاً للأول بشرطه أولى من إضماره مقدَّماً، يشعر أنه إذا كان لغير الأول لا يكون كذلك، فإما أن يكون ثبوته أولى وهو الظاهر، أو لا أولوية بل يستوي الحذف والإثبات، ولا منافاة بين الكلامين على كلٍّ من الاحتمالين.

---

(١) في ( د ) : إذا لم

(٢) في ( د ) : ألغيت

(٣) في ( د ) : الضمير

(٤) سقطت من ( د ).

وزعم المغاربة أن حذفه حينئذ مخصوص بالضرورة ومنه :

(٤٨٣) بعكاظَ يُعشِي الناظريـ ـن إذا همُ لمحوا، شعاعُه[1]

أي لمحوه، وقال :

(٤٨٤) يرنو إليَّ وأرنو من أصادقُه في النائبات فأرضيه ويرضيني[2]

أي وأرنو إليه.

ونقل بعض النحويين أن ضربني وضربتُ قومُك، برفع قوم جائز عند الكوفيين، على قول من قال : زيدٌ ضربتُ، حسنٌ جيدٌ عند البصريين على الحذف كقوله تعالى : « والحافظين فروجهم والحافظات »[3].

( ما لم يمنع مانع ) ـ فإذا قلت : مال عنِّي وملتُ إليه زيدٌ، لم يجز حذف إليه، إذ يصير الظاهر أن الأصل : مال عني وملتُ عنه زيدٌ. وهو خلاف المراد. ومثله : رغبَ فيَّ ورغبتُ عنه زيدٌ.

( ولا يلزم حذفُه أو تأخيرُه معمولاً للأول، خلافاً لأكثرهم، بل حذفُه إن لم يمنع مانع أولى من إضماره[4] متقدّماً، ولا يحتاج غالباً إلى تأخيره إلاّ في باب ظنّ ) ـ فيجوز عند المصنف : ضربتُه وضربني زيدٌ، ومررتُ به ومرَّ بي زيدٌ. بإثبات[5] الهاء، وعليه :

(٤٨٥) إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحبٌ جهاراً فكن للغيب أحفظَ للعهد[6]

---

(١) البيت لعاتكة بنت عبد المطلب، والشاهد فيه إعمال أول المتنازعين : يعشي، وحذف ضمير الثاني : لمحوا ضرورة، أي لمحوه.

(٢) الشاهد فيه كالسابق : إعمال يرنو، وحذف ضمير أرنو، أي أرنو إليه.

(٣) الأحزاب ٣٥

(٤) في ( د ) : إظهاره، وفي ( غ ) : أولى من إبقائه مقدماً.

(٥) في ( د ) : على إثبات، وفي ( غ ) : بإثباته

(٦) في الدرر جـ ٢ ص ١٤٤ : استشهد به على جواز تقديم الضمير المنصوب بأول المتنازعين ضرورة،

وقوله :

(٤٨٦) ألا هل أتاها على نأيها ... بما فضحت قومها غامد[1]

وذهب الأكثرون إلى أنه يجب الحذف إن كان الضمير مستغنىً عنه فتقول : ضربتُ وضربني زيدٌ ، ومررتُ ومرَّ بي زيدٌ ، بحذف الهاء إلَّا في الضرورة كالبيتين . والتأخير إن لم يكن مستغنىً عنه نحو : ظنني وظننتُ زيداً قائماً إياه ، وذلك ليتخلص من تقديم ضمير هو فضلة أو كالفضلة على مفسّره لفظاً ورتبةً . واختار المصنّف أن الحذف حيث لا مانع أولى ، وأن التأخير إنما يحتاج إليه غالباً في باب ظن كما سبق تمثيله .

واحترز بالمانع من نحو : استعنتُ به واستعان عليَّ زيدٌ ، فلا يجوز حذف الهاء لئلا يلتبس ، وأشعر به قولُه : غالباً .

( وإن ألغى الأول رافعاً صحَّ دون اشتراطِ تأخيرِ الضَّمير ، خلافاً للفراء ) ووفاقاً لسيبويه والبصريين . ويدل عليه ما حكى من قول العرب : ضربوني وضربتُ قومَك ، وضرباني وضربتُ أخويك .

= وفي التوضيح وشرحه ، وإن كان العامل من غير بابي كان وظن ولم يلبس وجب حذف المنصوب لفظاً ومحلاً لأنه فضلة مستغنى عنه ، فلا حاجة لإضماره قبل الذكر كضربت وضربني زيدٌ ومررت ومرَّ بي زيدٌ ، وقيل ، يجوز إضماره كقوله ، إذا كنت ترضيه .. الخ فأعمل الثاني وأضمر في الأول المفعول ، وهذا البيت ضرورة عند الجمهور ، ولم يوجب في التسهيل حذفه ، بل جمله أولى ، ولم أعثر على قائل البيت .

(١) في ( د ) : عامد بالعين المهملة ، والشاهد فيه كما في سابقه ، وفي معجم الشواهد ( غامد ) نسبه للمتنبي ــ ديوانه ١ / ١٦٩ ، والذي في الديوان على هذه القافية ( غامد ) ص ٣١٩ :

له من كريم الطبع في الحرب منتض ... ومن عادة الإحسان والصفح غامد

قال الشاعر :

( ٤٨٧ ) خالفاني ولم أخالِفْ خليليَّ ... فلا خيرَ في خـلافِ الخليـلِ[1]

وقال :

( ٤٨٨ ) جَفوني ولم أجفُ الأخِلَّاءَ إنَّني ... لغير جميل من خليليَّ مُهمِلُ[2]

وما اشترطه الفراء من تأخير الضمير فتقول : ضربني وضربتُ قومَك هم ، حتى لا يتقدم على مفسّره لفظاً ورتبةً مصادم للنص فلا يلتفت إليه . ودلَّ قوله : الأول على أنه إن ألغى الثاني رافعاً جازت المسألة عند الفراء من غير هذا الشرط ، فتقول : ضربتُ وضربوني قومَك . وفيه بحث . والمشهور عن الفراء منع المسألة الأولى مطلقاً . ونقل عنه ما ذكره المصنِّف من إجازتها بشرط التأخير ، ونقل عنه أيضاً القصر على السماع .

( ولا حذفِه . خلافاً للكسائي ) ـ في تجويزه : ضربني وضربت قومك ، على حذف الفاعل حتى لا يضمر قبل الذكر . وقال به[3] أيضاً هشام من الكوفيين . واختاره من المغاربة السُّهيلي وأبو جعفر بن مضاء .

---

(١) في الدررجـ ٢ ص ١٤٣ : استشهد به على إعمال الثاني في المتنازع فيه : خليليَّ . وإعمال الأول في ضميره . فالأول يطلب خليليَّ فاعلاً . والثاني يطلبه مفعولاً . فأعمل الثاني في المتنازع فيه . وأعمل الأول في ضميره . قال : ولم أعثر على قائله .

(٢) في العيني على الأشموني والصبان جـ ٢ ص ١٠٤ : الشاهد فيه جواز الإضمار قبل الذكر في باب التنازع . وذلك أن جفوني ولم أجف تنازعا في الأخلاء ـ جمع خليل ـ وقد أعمل الثاني : ولم أجف . وأضمر الفاعل في جفوني . على شريطة التفسير . وهو مذهب البصرية والفراء . ومنعته الكوفية لأجل الإضمار قبل الذكر . والبيت حجة عليهم . وهو في هذا الباب ثابت عن العرب . كما يتضح من أمثلة سيبويه . ولا يعرف قائله .

(٣) في ( د ) : بهذا .

ومما استُدلّ به قوله :

٤٨٩ ) لو كان حيًّا قبلَهُنّ ظعائناً حيَّا الحطيمُ وجوهَهن وزمـزمُ[1]

فقال : حيًّا قبلهن ولم يقل : حيَّيا ، وأول على أنه أضمر في حيًّا مفرداً كما أضمر من قال :

٤٩٠ ) ولو بخلَتْ يداي بها وضَنَّتْ لكان عليَّ للقدَرِ الخيارُ[2]

والمشهور عن الكسائي في هذه المسألة ما ذكره المصنّف من الحذف ، وكذا نقل عنه ابن عصفور في شرح الجمل ، ونقل عنه في شرح الإيضاح أنه لا يقول بالحذف ، بل يضمر مفرداً في الأحوال كلها . وكلام المصنّف يُفهم أنه إن ألغى الثاني رافعاً لم يُحذف المرفوعُ عند الكسائي . فتقول على هذا : ضربتُ وضربوني قومك ، كما يقول البصريون ، وفيه بحث .

( ونحو : ما قام وقعد إلّا زيدٌ ، محمول على الحذف لا على التنازع ، خلافاً لبعضهم ) ـ لأنه لو كان من التنازع للزم إخلاء الفعل الملغَى من الإيجاب ، ولزم في نحو : ما قام وقعد إلّا أنا ، إعادة ضمير غائب على[3] حاضر ، فهو من باب الحذف العام لدلالة القرائن اللفظية عليه . والتقدير : ما قام أحد وقعد إلّا زيدٌ ، فحذف أحد كما حذف في قوله تعالى :

---

(١) في المقرب لابن عصفور جـ ١ كتاب ثالث ص ٢٥٢ : جاء على إعمال حيًّا الثاني ، وفاعل حيًّا الأول مضمر فيه ، إلّا أنه أفرده وإن كان عائداً على اثنين ضرورة على حدّ قوله : فلو ظفرت يداي . . .

(٢) وروى : ولو رضيت يداي بها وقرّت . . . لكان لها على القدر الخيار

قال في المحتسب جـ ٢ ص ١٨١ ، ولم يقل : وضنتا ، على مذهب الحذف ، والتقدير : وضنت يداي .

(٣) في ( د ) : إلى

« وإن منكم إلاَّ واردُها[1] » . ونحوه ، وأسند قعد إلى ضمير أحد ، وإلا زيد بدل ، لكن يلزم على هذا حذف الفاعل ، ومن قواعد البصريين أنه لا يحذف ، بل زعم ابن عصفور في شرح الإيضاح أن حذف الفاعل لا يجوز عند أحد من البصريين ، ولا عند الكوفيين ، وهذا التركيب مسموع من العرب ، قال :

( ٤٩١ ) ما صاب قلبي وأضناه وتيمه ‏ ‏ ‏ ‏ إلاَّ كواعبُ من ذُهْل بنِ شَيْبانا[2]

وقال :

( ٤٩٢ ) ما جاد رأياً ولا أجدى محاولةً ‏ ‏ ‏ ‏ إلاَّ امرؤٌ[3] لم يُضع دنيا ولا دينا

وهو مقيس ، وتخريج المسألة على مذهب الفراء في : قام وقعد زيدٌ ، ضعيف ، لضعف المذهب المذكور ، وتخريجها على حذف إلاَّ زيدٌ مثلاً من الأول لدلالة الثاني عليه ، والتقدير : ما قام إلاَّ زيدٌ وما قعد إلاَّ زيدٌ،فيه

---

(١) مريم ٧١

(٢) في النسخ الثلاث ، ما صاب قلبي وأصباه ، والتحقيق من الهمع والدرر والصبان . قال في الدرر جـ ٢ ص ١٤٤ : استشهد به على أن الصحيح أن ما في البيت من باب الحذف العام لدلالة القرائن . وفي التصريح : ولا يقع التنازع في الاسم المرفوع الواقع بعد إلاَّ على الصحيح كقوله : ما صاب قلبي .. الخ والمانع من كونه من التنازع أنه لو كان منه لزم إخلاء العامل الملغى من الإيجاب . ولزم في نحو : ما قام وقعد إلاَّ أنا إعادة ضمير غائب على ضمير حاضر . قاله المرادي في شرح التسهيل على الحذف ، وقال في شرحه على تأويل ما قام أحد وقعد إلاَّ أنا فحذف أحد لفظاً واكتفى بقصده ودلالة المعنى ولا استثناء عليه ، وفي الصبان أن جعل هذه المثل في البيت من باب الحذف يلزم عليه حذف الفاعل . قال : وأجيب بأنه سوغ ذلك وجوده معنى باعتبار المذكور . وفيه ما فيه فتأمل . قال في الدرر : ولم أعثر على قائل هذا البيت .

(٣) في ( د ) : امرء . وفي الدرر كذلك مع ضم الراء والهمزة . قال في الدرر : استشهد به على ما في البيت قبله ، ويجري فيه ما جرى في سابقه . وما جاد رأياً بمعنى ما أصاب في رأيه . ولا أجدى أي ولا أغنى .. ومحاولة هو المتنازع فيه . فإن أعملت فيه أحد الفعلين أعملت الثاني في ضميره .. قال : ولم أعثر على قائله .

أيضاً حذف الفاعل،فما تنفك المسألة عن إشكال .

( ويُحكم في تنازع أكثر من عاملَين بما تقدم من ترجيح بالقرب ) ـ كما هو مذهب البصريين في العاملَين .

( أو بالسبق[1] ) ـ كما هو مذهب الكوفيين فيهما .

( وبإعمال الملغَى في الضمير ) ـ فتقول على إعمال الثالث : ضرباني وضربتُ أو ضربتُهما ومرَّ بي الزيدان ، وعلى إعمال الثاني : ضرباني وضربتُ ومرَّا بي الزيدَيْن ، وعلى إعمال الأول : ضربني وضربتُهما ومرَّا بي الزيدان .

ومقتضى كلام المصنِّف فيما سبق أنك تقول على رأي الكسائي في الأولى والثانية : ضربني بحذف الألف ، وتقول على رأي الفراء في الأولى : ضربني وضربتُ ومرَّ بي الزيدان هما[2] ، وفي الثانية :

ضربني وضربتُ ومرَّا بي الزيدَين[3] هما ، بتأخير فاعل ضرب وحده في الصورتين .

( وغير ذلك ) ـ أي مما سبق ذكره ، فيحذف الضمير مثلاً حيث سبق أنه يجوز حذفه ، وتذكره[4] حيث سبق أنه يذكر .

( ولا يَمنعُ التنازع تعدٍّ إلى أكثر من واحد ) ـ بدليل ما حكى سيبويه من قول العرب : متى رأيت أو[5] قلت زيداً منطلقاً ، على إعمال رأيت ، ومتى رأيت أو قلت ، زيدٌ منطلقٌ ، على حكاية الجملة بقلت . وقاس

---

(١) في بعض نسخ التسهيل وفي ( غ ) : او السبق .

(٢) سقطت من ( د )

(٣) في ( د ) : الزيدان

(٤) في ( د ) : ويذكر

(٥) في ( د ) : وقلت

المازني وجماعة ما يتعدّى إلى ثلاثة على ما يتعدّى إلى اثنين، فتقول في إعمال الأول: أعلمني وأعلمتُه[1] إياه إياه[2] زيدٌ عمراً قائماً. ولا يخفى التفريع على ما سبق ولم يسمع ذلك من العرب.

( ولا كونُ المتنازِعَين فعلَيْ تعجب ) ـ فتقول: ما أحسن وأجمل زيداً إذا أعملت الثاني، وما أحسن وأجمله زيداً إذا أعملت الأول. نصَّ على ذلك المبرد في المدخل، وشرط المصنِّف في الشرح في الجواز إعمالَ الثاني، حتى لا يفصل بين فعل التعجب ومعموله، فتجوز الصورة الأولى وتمتنع الثانية، ويجوز: أحسن به وأعقل بزيد، وتمتنع: أحسن وأعقل به زيد، للفصل. ورد بأن شرط باب الإعمال جواز إعمال[3] كل من العاملين في المتنازع[4].

( خلافاً لمن منع ) ـ أما المسألة الأولى فمنعها بعض النحويين في المتعدّي إلى اثنين أو ثلاثة، وصرَّح الجرميُّ وجماعةٌ بمنعها في ذي الثلاثة، وقالوا: لم يُسمع من العرب في نظم ولا نثر، وباب التنازع خارجٌ عن القياس، فيقتصر فيه على المسموع، ونُقل عن الجرميّ منعُها في ذي اثنين[5]، والسماع[6] يرد على من منع في ذي الاثنين[7]، والقياس في ذي الثلاثة، ولا نسلِّم خروجَ الباب عن القياس مطلقاً. وأما المسألة الثانية فمنعها بعض النحويين، وهو ظاهر مذهب سيبويه.

---

(١) في ( د ): وأعلمت

(٢) سقطت من ( د )

(٣) في ( د ): عمل

(٤) في ( د ): في التنازع

(٥) في ( د ): الاثنين

(٦) (٧) سقط ما بين الرقمين من ( د )

## ٢٣ ـ باب الواقع مفعولاً مطلقاً من مصدر وما[1] يجري مجراه

( من مصدر ) ـ نحو : ضربتُ ضرباً ، أو ضربتَيْنِ ، أو ضرباً شديداً .

( وما يجري مجراه ) ـ كاسم المصدر ، نحو العطاء في معنى الإعطاء ، وكبعض الصفات نحو : عائذاً بك ، وبعض أسماء الأعيان نحو تُرباً وجندلاً ، على خلافٍ فيهما يأتي آخر الباب . وسمى ما انتصب على المصدرية مفعولاً مطلقاً لأنه لم يُقَيَّد كما قُيِّد غيرُه من المفاعيل كالمفعول به وفيه ومن أجله ومعه .

( المصدر اسم دالٌّ بالأصالة على معنى قائمٍ بفاعل[2] ) ـ نحو : حَسُنَ حُسْناً ، وفَهِمَ فَهْماً . واحترز بالأصالة من اسم يساوي المصدرَ في الدّلالة ، ويخالفه إمَّا بعلَميَّةٍ كحمَاد علَم جنس للحمد ، وإما بخلوِّه لفظاً وتقديراً[3] دون عوض من بعض ما في الفعل كاغتسل غُسْلًا وتوضأ وضوءاً ، فهذه ونحوها أسماء مصادر ، والتعبير عنها بالمصادر[4] تجوُّزٌ .

واحترز بتقدير من نحو قتال ، فإنه خلا من بعض ما في فعله لفظاً لا تقديراً ، بدليل ورود قيتال . واحترز بالعوض[5] من نحو عِدَةٍ ، فإنه[6] خلا من بعض ما في فعله وهو الواو[7] ، لكن عوض عن الفاء المحذوفة التاء[8] .

---

(١) سقطت عبارة « وما يجري مجراه » من ( غ )

(٢) في ( د ) : الفاعل

(٣) في ( د ) : أو تقديراً

(٤) في ( د ) : بالمصدرية

(٥) في ( ز ) : بالتعويض

(٦)(٧) سقط ما بين الرقمين من ( ز ) و ( غ )

(٨) في ( د ) : الهاء

والأصل وعدٌ . فهذان ونحوهما مصادر حقيقية .

( أو صادرٍ عنه ) ـ أي عن فاعل[1] .

( حقيقةً ) ـ نحو : خطَّ خطًّا ، وخاط خياطةً .

( أو مجازاً ) ـ نحو : مات موتاً .

( أو[2] واقع على مفعول ) ـ نحو : ضربتُ ضرباً .

( ويسمَّى[3] فعلاً وحدَثاً وحَدثاناً ) ـ لأن المصادر أفعال وأحداث صدرت من فاعلها حقيقةً أو مجازاً .

( وهو أصل الفعل لا فرعه ، خلافاً للكوفيين ) ـ وفاقاً لجمهور البصريين ، لأن الفعل يدل على ما يدل عليه المصدر من الحَدث ، ويزيد بتعيين الزمان ، فكان فرعاً والمصدرُ أصلاً ، إذ كل فرع يتضمن معنى الأصل وزيادة كالتثنية والجمع بالنسبة إلى الواحد .

( وكذا الصفةُ ، خلافاً لبعض أصحابنا ) ـ إذ في الصفة ما في المصدر من الدلالة على الحدَث وزيادة الدلالة على من هي له ، وليس فيها ما في الفعل من الدلالة على زمن معيَّن ، فهي مشتقة من المصدر لا من الفعل .

( ويُنصَبُ بمثله ) ـ أي بالمصدر نحو : عجبتُ من ضربك زيداً ضرباً ، أو ضرباً شديداً ، ومنه : « فإن جهنَّم جزاؤكم جزاءً موفوراً[4] » .

( أو فرعه[5] ) ـ وهو الفعل نحو : ضربتُ ضرباً ، « وما بدَّلوا

---

(١) في ( د ) : الفاعل

(٢) في ( د ) : وواقع

(٣) في بعض نسخ التسهيل : وقد يسمى .

(٤) الإسراء ٦٣

(٥) في ( د ) : وفرعه ، وفي بعض نسخ التسهيل : أو بفرعه

تبديلاً[1]» ؛ واسم الفاعل نحو : أنا ضاربٌ ضرباً ، « والذَّارياتِ ذَرْواً[2]» ؛ واسم المفعول نحو : زيدٌ مضروبٌ ضرباً .

( أو بقائم مقام أحدهما ) ـ أي مقام مثله نحو : عجبتُ من إيمانك تصديقاً ، أو فرعه نحو : أنا مؤمنٌ تصديقاً .

( فإن[3] ساوى معناه معنى عامله فهو لمجرد التوكيد ، ويسمَّى مبهماً ، ولا يثنَّى ولا يُجمع ) ـ وذلك نحو : قمتُ قياماً . وعلل المصنِّف عدم تثنيته وجمعه بأنه بمنزلة تكرير الفعل ، وهو يقتضي أنه من قبيل التأكيد اللفظي ، وبه صرح ابنُ جِنِّي ، وهو ظاهر كلام ابن العلج ، وصرَّح الأبديّ بأنه ليس من التأكيد اللفظي ، بل[4] مما يُغْنَى به البيانُ . قال : لأنه يرفع المجاز ويثبت الحقيقة ، ولذا لا يأتي التوكيد في المجاز ، وقال في :[5]

( ٤ ) بكى الخزُّ من رَوْح وأنكر جلدَه     وعجَّت عجيجاً من جُذامَ المطارفُ

إنه نادرٌ لا يقاس عليه .

( وإن زاد عليه فهو لبيان النوع أو العدد ، ويسمى مختصاً ومؤقَّتاً ) ـ وهذا هو القسم الثاني من قسمي المصدر ، وهو المختص ، والأول هو المبهم كما سبق ، ودخل في المختص المعدودُ نحو : ضربتُ ضربتين ، إذ[6] حصل له بدلالته على عدد المرات اختصاص ، والمختص الذي ليس بمعدود ،

(١) الأحزاب ٢٣

(٢) الذاريات ١

(٣) في ( د ) : وإن

(٤) سقطت من ( د )

(٥) الخز الحرير أو نوع منه ، والتعبير على الاستعارة ، وفي اللسان ( عجَّ ) يَعِجُّ ويَعَجُّ كيَمَلُّ عَجّاً وعجيجاً صاح ورفع صوته . . . والمِطْرَف والمُطرَف واحد المطارف ، وهي أردية من خزّ مربعة لها أعلام . . . والشاهد في البيت على مجيء التوكيد في المجاز نادراً لا يقاس عليه في قوله
وعجت عجيجاً من جُذامَ المطارفُ

(٦) في ( د ) : إذا

يكون اختصاصه[1] بالألف واللام وبالإضافة وبالصفة، فالأول نحو قولك: ضربتُ الضربَ، تريد ضرباً بينك وبين مخاطبك فيه عهد، فكأنك قلت: الضربَ الذي تعلم، ومنه:

(٤٩٤) فدع عنك ليلى إنَّ ليلى وشأنها ... وإن وعدَتْك الوعدَ لا يتيسرُ[2]

أي الوعد الذي كنت ترجوه منها. وتقول: زيدٌ يجلس الجلوسَ، تريد الجنس، وتعني به التكثير، وهو من[3] قسم المبين لدلالته على الكثرة، والفعل لا يدل على كثرة[4] فقط، بل يصلح للقلة والكثرة، والثاني نحو: قمتُ قيامَ زيدٍ، أي قياماً مثل قيام زيد، فحذف المصدر، ثم صفته، وأقيم مقامها هذا المصدر معرباً بإعراب المصدر المحذوف، والثالث نحو: قمتُ قياماً طويلاً، وضربتُ ضرباً شديداً.

(ويُثَنَّى ويُجْمَعُ) ـ أي المختص، سواء أكان معدوداً نحو: ضربتُ ضربَتَيْنِ وضَربات، ولا خلاف في هذا، أم غيرَ معدود، وذلك عند اختلاف النوع. وظاهر كلام سيبويه أن ذلك لا ينقاس[5]، وهو اختيار الشلوبين. وحكى سيبويه من كلامهم الأشغال والعقول والألباب والحلوم، ومنَع جمع الفكر والنظر والعلم.

قال ابنُ الخشَّاب: ولم[6] يعتد بالأفكار والعلوم، إذ الاعتداد باستعمال

---

(١) في (د): تخصيصه

(٢) الشاهد فيه مجيء المفعول المطلق من المصدر المختص بالألف واللام في قوله: وإن وعدتك الوعد.. أي الوعد الذي كنت ترجوه منها. ولا يعرف قائله.

(٣) في (د): وهو القسم

(٤) في (د): الكثرة

(٥) في (د): لا يقاس

(٦) في (د): ولا

العرب. ومن النحويين من أجاز ذلك قياساً، وهو ظاهر كلام المصنّف، فتقول على هذا: قمتُ قيامَيْ زيدٍ وعمروٍ، وقتلتُ قُتولاً كثيرةً.

( ويقوم[1] مقام المؤكِّد مصدرٌ مرادفٌ ) ـ نحو: قعدتُ جلوساً، ومنه:

٤٩ ) ويوماً على ظهر الكثيب تعذَّرتْ     عليَّ وآلتْ حلفةً لم تحلَّلِ[2]

وظاهر كلام المصنّف فيما سبق[3] أن الناصب لهذا المصدر هو[4] العامل المذكور، وهو مذهب المازني، وحجته أنه لما كان في معناه وصل إليه كما يصل إلى ما هو من لفظه. ومذهب الجمهور أن الناصب[5] له فعل[6] من لفظه مقدَّر، لأن الأكثر كون المصدر من لفظ الفعل، والقليل كونه من غير لفظه، فحمل القليل على الكثير في نصبه بفعل من لفظه.

( واسمُ مصدر غيرُ علَم ) ـ نحو: اغتسلتُ غُسْلاً. واحترز من اسم المصدر العلَم كحماد لفلان في معنى: حمداً له. فلا يقال: حمدتُ حمادَ[7] لقصد التوكيد، لأنه زائد بالعلمية على معنى العامل فلا ينزل[8] منزلة تكراره.

---

(١) في ( د ): ويقام

(٢) في الدرر جـ ١ ص ١٦١: استشهد به على أن المصدر غير المؤكد لعامله، إن وضع له فعل من لفظه عمل فيه المضمر، فحلفة منصوب بحلفت مضمرة، وقال أبو حيان: يجوز أن ينصب بآلت، ويجوز أن ينصب بحلفت مضمرة، فترجح الأول لعدم تكلف الإضمار، وترجح الثاني لجريان المصدر على الأكثر في كونه ينتصب بفعل من لفظه. انتهى، وظاهر كلام المصنف هنا أن البيت شاهد على قيام المصدر المرادف: حلفة مقام المؤكد لآلت. والبيت لامرئ القيس، من معلقته المشهورة.

(٣) في ( د ): فيها

(٤) في ( ز، غ ): هذا

(٥) في ( د ): أن ناصبه

(٦) في ( د ): هو فعل

(٧) في ( د ): حمادا

(٨) في ( د ): يتنزل

( ومقامَ المبيِّن نوعٌ ) ـ نحو : رجع القهقرى ، ومنه : « والنَّازعاتِ غَرْقاً [1] » . ومذهبُ الجمهور في ناصب هذا كما سبق في [2] . قعدتُ جلوساً ، إلَّا أبا الفتح [3] ، فإنه قال هنا ما قال المازني هناك .

( أو وصفٌ ) ـ نحو : « واذكر ربَّك كثيراً [4] » . ومذهب سيبويه في هذا ونحوه أنه حال .

( أو هيئةٌ ) ـ نحو : يموت الكافر ميتة سوء ، ويعيش المؤمن عيشة مرضية .

( أو آلةٌ ) ـ نحو : ضربتُه سوطاً ، ورشقتُه سهماً . والأصل : ضربةَ سوطٍ ، ورشقةَ سهمٍ ، وهو مطرد في جميع آلات الفعل دون غيرها ، ولهذا لا يجوز : ضربتُه خشبةً ولا رميتُه آجرةً ، لأن الخشبة ليست آلة الضرب ، ولا الآجرة آلة الرمي .

( أو كُلّ ) ـ نحو : « فلا تميلُوا كلَّ الميلِ [5] » .

( أو بعض ) ـ نحو : « ولا تضرُّونه شيئاً » [6] .

( أو ضمير ) ـ نحو : « لا أعذِّبُه أحداً من العالمين [7] » .

---

(١) النازعات ١

(٢) في ( د ) : في نحو

(٣) في ( د ) إلَّا بالفتح ، والمقصود ابن جنّي .

(٤) آل عمران ٤١

(٥) النساء ١٢٩

(٦) هود ٥٧ هكذا في النسخ الثلاث ، وهو في حاجة إلى توضيح ، فإن التمثيل لبعض ، لتُه بعضَ اللّوم ، وكان الأولى أن يضيف بعد : كل أو بعض : وما أدّى معناهما ، كما فعل السيوطي في همع الهوامع ( جـ ١ ص ١٨٧ ) ومثل له بنحو : ضربتُ أيَّ ضربٍ ، « ولا تضرُّونه شيئاً » . فالآية شاهد على ما أدّى معنى بعض .

(٧) المائدة ١١٥

( أو اسم إشارة ) ـ نحو : لأجِدَّنَّ ذلك الجدّ . ومن كلامهم : ظننتُ ذلك . يشيرون به إلى الظن . ولهذا اقتصر عليه . إذ ليس مفعولاً أول . على هذا خرجه سيبويه .

( أو وقت ) ـ كقوله :

( ٤٩ ) ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا[١]

أي اغتماضَ ليلة أرمدا . فحذف المصدر وأقام الوقت مقامه كما فعل عكسه في : كان ذلك طلوع الشمس . إلاَّ أن هذا كثير والأول قليل[٢] .

( أو ما الاستفهامية ) ـ نحو : ما تضرب زيداً ؟ أي أيَّ ضربٍ تضربُ زيداً ؟ ومثله قول عبد مناف بن رَبْع الهُذَليّ :

( ٤٩ ) ماذا يَغيرُ ابنتَيْ رَبْعٍ عويلُهما    لا يَرقدان ولا يُوسَى لمن رقدا[٣]

يقال : غارَه يَغيرُه ويَغُورُه نفَعه . ومعنى البيت أنه لا يُغني بكاؤهما على أبيهما[٤] مِنْ طلب ثأره شيئاً .

( أو الشرطية ) ـ نحو : ما شئتَ فقُمْ . أي أيَّ قيام شئتَ فقُمْ : ومثله قول جرير :

---

(١) في الدرر جـ ١ ص ١٦١ : عجزه :    فبتَّ كما بات السليم مسهَّدا
قال : استشهد به على أن الوقت ينوب عن المصدر . قال أبو حيان : أراد : اغتماض ليلة أرمدا فحذف المصدر وأقام الزمان مقامه . . . والبيت مطلع قصيدة للأعشى يمدح بها النبي صلى الله عليه وسلم . ديوانه ص ١٠١

(٢) في ( د ) : عكس في التعبير بالقلة والكثرة .

(٣) في ( د ) : فلا بوسا . وفي ( غ ) : ولا يوسا : والشاهد في قوله : ماذا يغير ابنتي ربع . . . بمجيء ماذا الاستفهامية نائبة عن المصدر . أي : أيّ غَناء يغني ابنتي ربع بكاؤهما ؟ ديوان الهذليين ـ شعر عبد مناف بن ربع ص ٣٨ .

(٤) في ( د ) : بكاؤكما على أبيكما .

( ٤٩٨ ) نعَب الغرابُ فقلتُ : بَيْنٌ عاجلٌ ما شئتَ إذ ظعَنُوا لبَيْنٍ فانعَبِ[١]

يقال : نعَب الغرابُ ينعَب نعباً ونعيباً ونُعاباً[٢] صاح . وربما قالوا : نعبَ الديك على الاستعارة . قال :

( ٤٩٩ ) وقهـوة صهبـاءَ باكرتُهـا بِجُهْمَةٍ والدِّيكُ لم يَنْعَبِ[٣]

والجُهْمة بالضم[٤] أول مآخير الليل . يقال : جُهْمة وجَهمة عن الفراء .

ومما يقوم مقام المبيّن اسمُ العدد نحو : ضربتُه ثلاثين ضربةً ، فثلاثين منصوب على المصدرية ، واسمُ المصدر العلم فلا يقوم مقام المؤكد لأنه زاد على معنى العامل بالعلميَّة فلا ينزل منزلة تكراره ، ويقوم مقام المبيِّن لفوات المانع حينئذ ، وقد صرَّح بذلك بعضُ المغاربة ومثَّل[٥] بقولك : برَّهُ برَّةً ، وفَجرَ به فجَارِ .

( ويُحذف عاملُ المصدر جوازاً لقرينةٍ لفظيةٍ ) ـ نحو أن يقال : أيَّ سير سرتَ ؟ فتقول : سيراً حثيثاً . أي سرتُ .

وما قمتَ ؟ فتقول : قياماً طويلاً . أي قمتُ .

( أو معنوية ) ـ كقولك لمن رأيتَه يتأهب لسفر :

تأهُّباً ميموناً . أي تأهبتَ . ولمن قَدِمَ مِنْ حَجٍّ[٦] : حجّاً مبروراً . أي حججتَ .

( ووجوباً لكونه ) ـ أي لكون المصدر .

---

(١) الشاهد في قوله : ما شئت . . . فانعب أي أيَّ نعيب شئت فانعب .

(٢) ضرب عليها في ( ز ) . وفي القاموس المحيط : نعب الغراب وغيره كمنع وضرب نَعْباً ونَعيباً ونُعاباً وتَنْعاباً ونَعَباناً صوّت أو مدّ عنقه وحرك رأسه في صياحه .

(٣) البيت تمثيل لمجيء النعيب للديك ، وأصله للغراب . ولا يعرف قائله .

(٤) وبالفتح أيضاً ، كما جاء بالقاموس .

(٥) في ( د ) : مثل قولك .

(٦) في ( د ) : من الحج .

( بدلاً من اللفظ بفعل مهمل ) ـ أي ليس موضوعاً في لسانهم، بل استعملوا المصدر ولم يستعملوا الفعل. ومنه قولهم: أُفّاً له وأُفَّةً، أي قذراً. والقذر ضد النظافة. وقولهم: بله زيدٍ، بجرّ زيدٍ بالإضافة، أي تركه. وقولهم: ويحه وويحاً له أي رحمةً.

( أو لكونه بدلاً من اللفظ بفعلٍ مستعملٍ في طلب ) ـ نحو: ضرباً لزيدٍ، أي اضربه؛ وسقياً لك، أي سقاك الله؛ وجدعاً لعدوّك، أي جدعَه الله، وهو من القطع في الأنف. والإفراد في هذا أكثر من الإضافة، وذلك كالمُثُل المذكورة، ومن الإضافة: « فضَرْبَ الرِّقابِ »[1].

ومذهبُ الأخفش والفراء أن وضع المصدر موضعَ فعلِ الطلبِ المستعملِ مقيسٌ، بشرط إفراده وتنكيره كالمُثُل السابقة، وذلك لكثرته.

ومذهبُ سيبويه أنه غيرُ مقيس، لأن جعل الاسم في موضع الفعل ليس بقياس؛ وفيه نظر.

( أو خَبرٍ إنشائيٍّ ) ـ أي صورته صورة الخبر، والمعنى على الإنشاء نحو قولهم: حمداً وشكراً لا كُفراً، أي أحمدُ الله حمداً وأشكره شكراً؛ وهو من أمثلة سيبويه، وهذا تقديره.

وقال بعض النحويين، وقد ذكر مثال سيبويه هذا، إنَّ العربَ هكذا[2] تتكلم بالثلاثة مجتمعةً وقد تُفْرِدُ.

وقال ابن عصفور: لا يستعمل لا كفراً إلّا مع حمداً وشكراً، ولا يقال: حمداً وحدَه أو[3] شكراً إلّا أن يظهر[4] الفعل على الجواز، ولا يلزم

---

(١) محمد ٤

(٢) سقطت من ( د ).

(٣) في ( د ): ولا شكرا.

(٤) في ( د ): إلا إن ظهر.

الإضمار إلاّ مع لا كفراً .

( أو غير إنشائي ) ـ نحو : أفعل وكرامةً ومسرّةً ، أي وأكرمك كرامةً وأسرُّك مسرّةً . ولا أفعل ولا كيداً ولا همّاً ، أي ولا أكاد كيداً ولا أَهُمُّ همّاً ، وهما من أمثلة سيبويه ، وهذا تقديره .

وكرامةً هنا اسم موضوع موضع إكرام ، ولا يستعمل مسرّة إلاّ بعد كرامة ، فلا يقال : مسرّةً وكرامةً ، وكاد الناصبة كيداً قال الأعلم هي الناقصة . وعلى هذا يكون الخبر قد حُذف للعلم به ، أي ولا أكاد أُقارب الفعل .

وقال الخِدَبُّ هي التامة ، والمعنى : ولا مقاربة .

( أو في توبيخ مع استفهام ودونه للنفس أو لمخاطبٍ أو غائبٍ في حكم حاضر ) ـ فللنفس كقول عامر بن الطفيل يخاطب نفسه :

أَغُدَّةً كغُدَّةِ البعير ؟ وموتاً في بيت سلولية ؟ غدة البعير طاعونه ، يقال : أُغِدَّ البعيرُ فهو مُغِدٌّ أي به غدة .

وللمخاطب كقول العجاج :

( ٥٠٠ ) أَطَرباً وأنتَ قِنَّسْرِيُّ والدَّهرُ بالإنسان دَوَّارِيُّ[1]

والقنسري الشيخ الكبير عن الاخفش ، ويروى قِنَّسري بكسر النون .

وللغائب كقولك وقد بلغك أن شيخاً يلعب : أَلَعِباً وقد علاه الشيب[2] ؟

(١) سقط الشطر الثاني من ( ز ، غ ) ، وفي الدرر جـ ١ ص ١٦٥ ، استشهد به على مجيء التوبيخ الاستفهامي للمخاطب ، وهذا البيت من شواهد سيبويه ، قال ، فإنما أراد ، أتطرب ؟ أي أنت في حال طرب ، ولم يرد أن يخبر عما مضى ولا عما يستقبل ، وقال الأعلم ، الشاهد فيه نصب طرب على المصدر الموضوع موضع الفعل ، والتقدير ، أتطرب طرباً ؟ والمعنى ، أتطرب وأنت شيخ ؟ والبيت للعجاج كما قال الشارح ـ ديوانه ص ٦٦ ـ

(٢) في ( ز ) ، المشيب

ومثاله في توبيخ دون[1] استفهام قوله :

( ٥٠١ ) خُمولاً وإهمالاً وغيرُك مولَعٌ  بتثبيت أسباب السّيادة والمجدِ[2]

( أو لكونه تفصيلَ عاقبةِ طلَبٍ ) ـ كقوله تعالى : « فشدُّوا الوَثاق ، فإمَّا مَنًّا بعدُ وإمَّا فداءً »[3].

( أو خبَر ) ـ كقول الشاعر :

( ٥٠٢ ) لأجهدَنَّ فإمَّا دَرْءَ واقعةٍ  تُخْشَى وإمَّا بلوغَ السول والأمل[4]

( أو نائباً عن خبر اسم عينٍ بتكرير ) ـ نحو : زيدٌ سيراً سيراً ، أو السَّيرَ السيرَ ، أو قياماً قعوداً ، وزيدٌ ضرباً وقتلاً ، أو إمَّا قياماً وإمَّا قعوداً .

( أو حصر ) ـ نحو : ما أنت إلَّا سيراً ، أو إلا[5] السيرَ أو إلَّا شربَ الإبل ، وإنما أنت سيراً أو السيرَ أو شربَ الإبل .

ومن المكرر قوله :

( ٥٠٣ ) أنا جِدًّا جِدًّا ولهوُك يزدا  دُ إذاً[6] ما إلى اتّفاقٍ سبيلُ

---

(١) في ( ز ، غ ) : ومثاله دون استفهام في توبيخ .

(٢) في الدرر جـ ١ ص ١٦٥ ، استشهد به على حذف عامل المصدر التوبيخيّ غير مقرون باستفهام ؛ والبيت من شواهد الدماميني على التسهيل على هذا الحكم . قال بعد ما أورده : كذا مثل الشارح وغيره . يعني بالشارح ابن مالك . قال : قلت : وقد يقال إن هذا على إضمار همزة التوبيخ كما تضمر همزة الاستفهام الحقيقي . قال صاحب الدرر : ولم أعثر على قائل هذا البيت .

(٣) محمد ٤ . والشاهد في قوله تعالى : « فإما مناً بعد وإما فداء » على حذف عامل المصدر لكونه تفصيل عاقبة طلب : فشدوا الوثاق .

(٤) في الدرر جـ ١ ص ١٦٥ ، استشهد به على أن من المصدر الواجب حذف عامله ما وقع لتفصيل عاقبة خبر . وعلى هذا استشهد به الدماميني في شرح التسهيل ، وكذا أبو حيان . قال : ولم أعثر على قائله .

(٥) في ( د ) : عطف بالواو في هذه والتي بعدها .

(٦) في ( د ) : إذن بالنون . وفي الدرر جـ ١ ص ١٦٥ ، استشهد به على أن من المصادر الواجب حذف =

ومن المحصور قوله :

(٥٠٤) ألا إنـما المستوجبُون تفضُّلاً   بِدَاراً إلى نيـل التقدُّم في الفضل[1].

واحترز باسم عين من كونه اسمَ معنى ، فإنه حينئذ يجعل المصدر خبراً عنه ، فيرفع في نحو : جِدُّك جِدٌّ عظيمٌ ، وإنما بِدارُك بِدارُ حريص . أما إذا كان اسم عين فلا يصلح كونُ المصدرِ خبراً عنه إلاَّ بتجوُّز . فينصبُ بفعل هو الخبر . فتقدير : أنا جِدّاً جِدّاً : أنا أجِدُّ جِدّاً . وتقدير : إنما المستوجبُون[2] تفضلاً بِداراً : إنما المستوجبون تفضُّلاً يبادرون بِداراً .

فحذف العامل وجعل التكرير عوضاً من ظهوره ، وأقيم الحصرُ مقام التكرير ، لأنه لا يخلو من لفظ يدل عليه وهو « إنما » أو « إلاَّ » بعد النفي ، فلو عدم التكرير والحصر جاز إظهار العامل وإضماره .

كذا أطلق المصنف . ويشمل هذا الإطلاق ما كان معه استفهام نحو : أزيدٌ سيراً ؟ أو نفي نحو : ما زيدٌ سيراً . وما خلا منهما نحو : زيدٌ سيراً .

وذكر ابن العلج لزوم إضمار العامل مع الاستفهام . وقال في توجيهه : قيل لأن ما فيه من معنى الاستفهام الطالب للفعل كأنه ناب عن التكرير . وقال فيما ليس فيه استفهام نحو : زيدٌ سيراً . وما زيدٌ سيراً . قيل : لا يجب إضمار العامل ، وسيبويه قد نص على : أنتَ سيراً ، أنه مما لا يجوز إظهاره ، لأنه أدخله في الباب . فكذلك[3] : ما أنتَ سيراً ، لأنه يدل على[4] الفعل . ثم

---

= عاملها ما وقع نائباً عن خبر اسم عين بتكرير . . وهذا البيت استشهد به أبو حيان في شرح التسهيل على هذه المسألة ، ولم يعزه إلى أحد .

(١) في الدرر جـ ١ ص ١٦٥ : استشهد به على أن المصدر يجب حذف عامله إذا كان محصوراً . فبداراً مصدر وقع في حصر . قال : ولم أعثر على قائله .

(٢) سقطت هذه العبارة من ( د ) ولم تذكر غير العبارة الثانية

(٣) في ( د ) : وكذلك .

(٤) في ( د ) : بدل من الفعل .

قال : وقد أطلق بعضهم جواز ذلك ، ولم يفرق بين الاستفهام وغيره .

( أو مؤكِّدَ جملةٍ ناصَّةٍ على معناه ) ـ نحو : له عليَّ دينارٌ اعترافاً .

( وهو مؤكِّدُ نفسِه ) ـ لأنه لما لم تحتمل الجملة غيرَه نزل منزلةَ تكريرها ، فكأنه نفسُ الجملة .

( أو صائرة به نصّاً ) ـ نحو : هو ابني حقّاً .

( وهو مؤكِّدُ غيره ) ـ لأنه لما أزال احتمالاً في الجملة تأثرت به فكان غيرَها ، إذ المؤثِّر غيرُ المتأثِّر[1] .

( والأصحُ منعُ تقديمهما ) ـ وهذا قول الزجاج ومن أخذ بمذهبه ، فلا تقول : اعترافاً له عليَّ دينارٌ ، ولا حقّاً هو ابني ، لأن عاملَ هذا المصدر فعلٌ يفسره مضمونُ الجملة أي : اعترف بذلك اعترافاً وأحقُّه حقّاً . فأشبه ما عامله معنى الفعل ، فكما لا يتقدم ذلك على معنى الفعل ، لا يتقدم هذا على الجملة المفسِّرة عاملَه . وأجاز الزجاج توسُّطه نحو : هذا حقّاً عبدُ الله . وعلل بأنه إذا تقدَّم جزء فلا بد له من جزء آخر ، فقد تقدَّم ما يدلُّ على الفعل .

واستدل من أجاز تقديمه على الجملة بقولهم : أحقّاً زيدٌ منطلقٌ ؟ وأوله[2] من منع على أن حقّاً منصوب على الظرفية ، والمعنى : أفي حق زيدٌ منطلقٌ[3] ؟ وقد نص سيبويه في : أحقّاً أنك منطلقٌ ؟ على أنه ظرف خبر المبتدأ المنسبكِ من أنَّ وصلتِها .

( ومن الملتزَم إضمارُ ناصبِه المشبَّه به ) ـ أي المصدرُ[4] المشبه به .

( مشعراً بحدوثٍ بعد جملةٍ حاويةٍ فعلَه وفاعله معنىً دون لفظ ولا

(١) في ( د ) : فكأنه غيرها .

(٢)(٣) سقط ما بينهما من ( د ) .

(٤) في ( د ) : بالمصدر .

صلاحية للعمل فيه ) ـ وذلك[1] نحو : له صوتٌ صوتَ حمارٍ، وله[1] صراخٌ صراخَ الثُّكْلى أي يصوِّتُ صوتَ حمار، ويصرخُ صُراخَ الثكلى.

واحترز بمشعر مما لا يشعر بحدوث نحو : له ذكاءٌ ذكاءُ الحكماء. فلا ينصب هذا، لأن صوتاً ونحوه إنما انتصب لكون ما قبله بمنزلة يفعل مسنداً إلى فاعل[2]، فله صوتٌ بمنزلة : هو يصوِّتُ، وله صراخ بمنزلة : هو يَصْرخُ، وليس قولك : له ذكاء بمنزلة هو يفعل، إنما أخبرت بأنه ذو ذكاء، فهو كقولك، له يدٌ يدُ أُسد. فلا ينصب لهذا. فإن عبَّرتَ بالذكاء عن عملٍ يدل على الذكاء جازَ النصبُ.

واحترز بقوله : بعد جملة من كونه بعد مفرد. فلا يجوز النصب في قولك : صوتُه صوتُ حمارٍ ونحوه.

واحترز بحاوية من قولك : فيها صوتٌ صوتُ حمار. فإن النصبَ فيه ضعيفٌ، لأنه لم يشتمل على صاحب الصوت فلم يشبه : هو يصوِّت، بخلاف : له صوتٌ.

ووجه النصب فيه أن الصوتَ يدل على المصوِّتِ، لاستحالة صوت بلا مُصَوِّتٍ.

واحترز بلا صلاحية مما يصلح للعمل في المصدر نحو : هو مُصَوِّتٌ صوتَ حمار، فإن صوتَ حمار لا ينتصب فيه بمضمر بل بمذكور وهو مصوت، بخلاف : له صوتٌ صوتَ حمار.

ويجوز فيما كان من هذا النوع نكرةً كصوت حمار أن ينتصب على المصدر وعلى الحال. وأما المعرفة كصوت الحمار، فتتعيَّنُ فيه المصدريَّةُ، والتقديرُ على المصدريَّة : يصوِّتُ صوتَ حمارٍ أو صوتَ الحمار، وعلى

(١) سقطت من ( د ).

(٢) في ( د ) : الفاعل.

الحالية : يُبْدِيه أو يخرجُه صوتَ حمار.

( وإتباعُه جائزٌ ) ـ فتقول : له صوتٌ صوتُ حمار أو صوتُ الحمار، بالرفع في المعرفة والنكرة . وهو عند ابن خروف دون النصب ، وهو والنصب عند ابن عصفور متكافئان ، والرفع في المعرفة والنكرة على الخبرية لمبتدأ محذوف ، أي هو صوتُ حمار أو صوتُ الحمار ، أو البدلية ، وتزيد النكرة بالنعتية .

( وإن وقعَتْ صفتُه موقعَه فإتباعُها أولى من نصبها ) ـ فالرفع في قولك : له صوتٌ أيُّما صوت أو مثلُ صوت الحمار ، أو له صوتٌ صوتٌ حسنٌ أولى من النصب . نصَّ على ذلك سيبويه ، وهذه مُثُله .

والنصب على تقدير : يصوِّت أيَّما صوت ، ويصوِّت مثلَ صوت الحمار ، ويصوِّتُ صوتاً حسناً .

( وكذا التالي جملة خاليةُ مما هو له ) ـ فتقول : هذا صوتٌ صوتُ حمار ، وفيها صوتٌ صوتُ حمار بالرفع . قال سيبويه : ولو نصبتَ لكان وجهاً . وقد سبق ذكر وجهه .

( وقد يُرفَعُ مبتدأ المفيدُ طلباً ) ـ كقولك : صبرٌ جميلٌ[1] ، وكقوله :

يشكو إليَّ جملي طولَ السُّرَى  صبرٌ جميلٌ ، فكلانا مبتلَى[2]

ويجوز كونه خبر مبتدأ محذوف ، وبه جزم المصنِّفُ في باب المبتدأ ، وعدَّه من المبتدآت الواجبات الحذف .

( وخبراً المكررُ )[3] ـ نحو : أنتَ سيرٌ سيرٌ .

---

(١) في ( ز ، غ ) : صبر صبر .

(٢) في شرح الأشموني جـ ١ ص ٢٢١ : ذكر البيت وعلق تحته : أي أمرنا صبر جميل . وهو هنا جائز كما قال الشارح ، وجزم به المصنف في باب المبتدأ . ولكن التمثيل هنا على أنه مبتدأ

(٣) في ( د ) : وخبر المكرر .

( والمحصورُ ) ـ نحو : إنما أنتَ سيرٌ .

( والمؤكّدُ نفسَه ) ـ نحو : له عليَّ ألفٌ[1] اعتراف . أي هذا الكلام اعتراف .

( والمفيدُ خبراً إنشائياً ) ـ كقوله :

( ٥٠٦ ) عجَبٌ لتلك قضيةً وإقامتي فيكم على تلك القضية أعجبُ[2]

والتقدير : أمري عجبٌ لتلك . . . ولما أبهمَ ميَّز بقوله : قضيةً .

ويجوز أن يكون عجبٌ مبتدأ ، والخبر في قوله لتلك ، وجاز الابتداء به لأنه في معنى المنصوب الذي فيه معنى الفعل .

( وغير إنشائي )[3] ـ كقوله :

( ٥٠٧ ) أقام وأقوى ذاتَ يوم وخيبةٌ لأول مَنْ يلقَى وشرٌّ ميسَّرُ[4]

والكلام في رفع خيبةٍ كالكلام في رفع عجَب . والتقدير على جعله خبراً : الأمرُ أو الواقعُ خيبةٌ . وكلام سيبويه على أنه مبتدأ ، قال : وقد يُرفع بعض هذا رفعَ مبتدأ ثم يبنى عليه ، وأنشد :

عجبٌ لتلك . . . البيت . وكلام سيبويه هذا يدل على أن الرفع غير مطرد ، وهو ظاهر قول المصنِّف : « وقد يُرفع . . . » وقال صاحب البسيط : وقد يُرفع بعضُ هذه ، وليس بقياس إذا أردت معنى النصب ، خلافاً لبعضهم .

---

(١) في ( د ) : ألف درهم .

(٢) في الدرر جـ ١ ص ١٦٤ : استشهد به على استعمال عجب مرفوعة ، واستشهد به سيبويه على هذا المعنى ، قال الأعلم : الشاهد فيه رفع عجب على إضمار مبتدأ : أمري عجب . . ويجوز رفعه بالابتداء . . والبيت للشاعر الجاهلي ضمرة بن جابر .

(٣) في ( د ) : أو غير إنشائي .

(٤) في الدرر جـ ١ ص ١٦٢ : استشهد به على ورود بعض المصادر النائبة عن أفعالها مرفوعة ، والبيت =

( فصل )[1] : ( المجعول بدلاً من اللفظ بفعل مهمل ، مفردٌ كدَفْراً[2] ، وجائزُ الإفراد والإضافة كويله ، ومضافٌ غيرُ مثنًى كبلْهَ الشيءَ وبهْله ، ومثنًّى كلبَّيْك ، وليس كِلَدَى لبقاء يائه مضافاً إلى الظاهر خلافاً ليونس ، وربما أفرد مبنيًا على الكسر ) .

( وقد ينوب عن المصدر اللازم إضمارُ ناصبه صفاتٌ كعائذاً بك ، وهنيئاً لك ، وأقائماً وقد قعد الناس ؟ وأقاعداً وقد سار الركب ؟ وقائماً قد علم الله وقد قعدَ الناسُ ) ـ فعائذاً اسم فاعل ، يقال ، عاذَ بالله فهو عائذ ، وكذا قائماً وقاعداً ، وهنيئاً[3] فعيل وهي صيغة مبالغة ، تقول ، هنأني الطعامُ أي ساغ لي وطاب ، واسم الفاعل هانئ وهنيءفعيل للمبالغة . ويجوز كونه صفة من هَنُؤَ الطعام أي ساغ نحو ، شَرُفَ فهو شريف ، ويستعمل معه مريء فيقال ، هنيئاً مريئاً ، وهي صفة إمّا من أمرأني الطعام أو من مرأ[4] الطعام على ما سبق في هنيء، وإنما يقال مرأ إذا كان مع هنأ وذلك للإتباع ، فإذا أفرد قيل ، أمرأني كأكرمني ، وأجاز أبو البقاء كون هنيئاً[5] ومريئاً مصدرَيْن جاءَا على فعِيل ، فيكونان كالنكير لأنهما ليسا من الأصوات .

. ( وأسماءَ أعيان كتُرْباً وجَنْدلاً ، وفاها لِفيكَ ، وأأعورَ وذا

---

= من شواهد سيبويه ، قال الأعلم ، والشاهد فيه رفع خيبة بالابتداء وهي نكرة . . والبيت لأبي زبيد الطائي ـ ديوانه ص ٦١ .

(١) سقط الجزء الأول من هذا الفصل إلى قوله ، وقد ينوب عن المصدر ، من شرح ابن مالك وابن عقيل والدماميني ، وثبت في بعض نسخ التسهيل ، وأثبته هنا كما جاء بالنسخة المحققة من التسهيل . لأنه توضيح لعبارة وردت في أول الفقرة السابقة .

(٢) الدفر الدفع في الصدر ـ القاموس المحيط .

(٣) في ( ز ) ، هنى .

(٤) في ( د ) ، مرى .

(٥) في ( ز ، غ ) ، هنى ومرى .

نابٍ ) ـ فيقال : تُرْباً وجَنْدلاً في معنى تَرِبتْ يداه ، أي لا أصاب[1] خيراً .
والتربُ الترابُ ، والجندلُ الحجارة . قال سيبويه : جعلوه بدلاً من قولك :
تَرِبَتْ يداك . ويقال : فاها لفيك أي فا الداهية . قاله سيبويه في معنى
دهاه الله ، فيستعملان لقصد الدعاء . وأمّا أأعورَ وذا نابٍ ؟ فالمقصود به
الإنكار ، وهو قول رجل من بني أسد في يوم يعرف بيوم جبلة[2] ، التقى
فيه بنو أسد وبنو عامر ، وكان بنو عامر قد جعلوا في مقدمتهم عند اللقاء
جملاً أعور مشوّه الخلق ذا ناب وهو المُسنُّ ، والعرب تكره البعير الأعور إذا
رأته في عسكر عدوّها ، ففعلوا ذلك ليتطيرٌ به الآخرون ، فيكون سبباً
لانهزامهم . فلما رأوه قال بعض بني أسد : أأعورَ وذا ناب ؟ فأنكر عليهم
استقبالهم إياه ، فلم يسمعوا منه ، فقضى أنَّ قومَه هُزموا . وكأنه تطيرٌ بالعَور
لأنه نقص ، وتخيّل من الناب العضّ والشدّة ، فكأنه قال : أتستقبلون من
الأمر ما فيه نقص وشدة ؟ وقيل إنهم لقوا بعيراً أعور وكلباً ، وقيل : بل
البعير كانت له ناب طويلة .

( والأصحُ كونُ الأسماءِ مفعولاتٍ والصفاتِ أحوالاً ) ـ فالأسماء تُرْباً
وجندلاً وما بعده . وظاهر كلام سيبويه أنها كلها منصوبة نصب المفعول به
كما ذكر المصنّف أنه الأصح ، وهو تأويل الأكثرين . والتقدير : ألزمك الله
أو أطعمك تربا وجندلاً ، وألزم الله فاها لفيك أو جعل فاها لفيك ،
وأتستقبلون أعور وذا ناب ؟

وذهب الشلوبين وغيره إلى أن تُرباً وجندلاً انتصبا انتصاب المصدر
بدليل جواز اللام فتقول : تُرْباً لك كما تقول : سُقْياً لك[3] . ولا حجة في

(١) في ( د ) : لا أصابت .

(٢) في ( د ) : حليمة

(٣) سقطت من ( د ) .

هذا ، إذ اللام إنما هي للتبيين وهي متعلقة بمحذوف . والتبيين محتاج إليه هنا كما يحتاج إليه في سقيا ونحوه . وذلك لأن التقدير كما ذكر سيبويه : ألزمك الله أو أطعمك ترباً وجندلاً . فلما حذف العامل المشتمل على المقصود بهذا الدعاء احتيج إلى البيان كما احتيج إليه في سقيا ونحوه .

وذهب ابن خروف وابن عصفور إلى أن أعور وذا ناب حال ، وجعلا تقدير سيبويه : أتستقبلون أعور وذا ناب تفسير معنى . قال ابن خروف : وحقيقة التقدير فيه[1] : أتستقبلونه أعور . . . قال ابن عصفور : لأنهم إذا استقبلوه أعور فقد استقبلوا الأعور . ومستندهما في حمل كلام سيبويه على ذلك أنه لم يذكر في الباب الذي ذكر هذا فيه مفعولاً . هذا تمام الكلام في الأسماء .

وأما الصفاتُ فهي : عائذاً بك وما بعده . فأمّا عائذاً وقائماً وقاعداً فأحوال مؤكدة لعاملها الملتزَم إضمارُه .

والتقدير : أعوذ عائذاً بك . وأتقوم قائماً . وأتقعد قاعداً . . .

وذهب المبرد إلى أنها منصوبة على أنها مصادر وجاءت على[2] فاعل كالفالج والعافية . قال : لأن الحال المؤكدة تضعف . ورُدَّ بأن الحال المؤكدة جاءت في أفصح[3] كلام . قال تبارك وتعالى : « وأرسلناك للناس رسولاً[4] » . وزعم بعض النحويين أن هذه المسألة مقصورة على السماع ، ولا يقال : أخارجاً وقد دخل الناس ؟ إلاّ إن سُمع . وقال غيره : زعم سيبويه أنَّ هذا مقيس ، يقال لكل من كان لازماً صفةً دائباً عليها . والأول هو مقتضى قول

---

(١) سقطت من ( د ) .

(٢) في ( د ) : على أنها فاعل

(٣) في ( د ) : في فصيح الكلام

(٤) النساء ٧٩

المصنّف : وقد ينوبُ . . . وقد جاء هذا مستعملاً مع الاستفهام كقوله :

( ٥٠٨ ) أتاركــةً تدللـهَا قطَـامِ وضنــاً بالتحيَّـةِ والسـلامِ[١] ؟

وبدون الاستفهام كقوله :

( ٥٠٩ ) ألحق عذابك بالقوم الذين طغَوْا وعائذاً بك أن يَغلوا فيطغوني[٢]

وقد جمع المصنّف فيما ذكر من الصورتَين الأمْرين .

وأما هنيئاً فهو عند سيبويه ومعظم النحويين حال ، وهي قائمة مقام الفعل الناصب لها . وقدَّره سيبويه مرةً : ثبتَ فيكون حالاً مبينة[٣] ، ومرة هنأ فيكون حالاً مؤكدة . وجوز الزمخشري في قوله تعالى : « فكلوه هنيئاً مريئاً[٤] » . أن يكون هنيئاً صفة لمصدر محذوف أي أكلاً هنيئاً ، وأن يكون حالاً من ضمير المفعول وأن يوقف على : « فكلوه » ويُبتَدأ : « هنيئاً مريئاً » على الدعاء ، فينتصب انتصاب المصدر نحو : سقياً ورعياً .

ويستعمل مريئاً بعد هنيئاً . قال الفارسي : وانتصابه انتصاب هنيئاً .

(١) في ( د ) : تحيتها ، وفي رواية ابن يعيش ـ شرح المفصل جـ ٤ ص ٦٣ :

وضناً بالتحية والكلام

قال : وقطام علم امرأة ، وهو محل الشاهد ، فإنه فاعل ، ولو أعربه لرفعه . . أقول : إن الشاهد هنا في قوله : وضناً بنصبه على المصدرية عند المبرد ، أي تضن ضناً ، وقد جاء هنا بعد استفهام : أتاركة . ؟ ويجيء في البيت التالي بدون استفهام ، والبيت للنابغة الذبياني ـ ديوانه ص ٧٥

(٢) في ابن يعيش جـ ١ ص ١٢٢ : البيت لعبد الله بن الحارث السهمي ، قال ابن يعيش : قال صاحب المفصل : وقد تجري أسماء غير مصادر ذلك المجرى ، وهي على ضربين : جواهر نحو : تربا وجندلاً . . . وصفات نحو : هنيئاً مريئاً ، وعائذاً بك ، وهو الشاهد في البيت فكأنه قال : أعوذ عائذاً بك . . .

(٣) سقطت من ( د )

(٤) النساء ٤

والتقدير عنده : ثبتَ مريئاً ، ولا يجوز عنده كونه صفةً لهنيئاً ، لأنه ناب مناب الفعل ، والفعل لا يوصف . وذهب الحوفي إلى أنه صفةٌ له . وزعم بعض النحويين أن مريئاً يستعمل وحده غير تابع لهنيئاً ، وجاء التفريق بينهما في بيت أنشده المبرد :

كل هنيئاً وما شربتَ مريئاً [1]

(٥

(١) هو شاهد على التفرقة بين هنيئاً ومريئاً عند بعض النحويين .

## ٢٤ ـ باب المفعول له

( وهو المصدرُ المعلّلُ به حَدثٌ شاركَه في الوقت ظاهراً أو مقدّراً ، والفاعل تحقيقاً أو تقديراً ) ـ فالمصدر جنس يشمل المفعول لهُوغيره ، والمعلل له أخرج ما ليس كذلك من المصدر نحو : قعدتُ جلوساً ، ورجع القهقرى ، والمشارك فعلاً ظاهراً أي ملفوظاً به نحو : ضربَ زيدٌ ابنه تأديباً . والمشارك[1] مقدّراً نحو ما جاء في حديث محمد[2] بن لبيد الأسهلي ، قالوا[3] : « ما جاء بك يا عمر[4] ؟ أحَدباً على قومك ؟ أو رغبةً في الإسلام ؟ أي : أجئتَ[5] . . . .

والمشارك في الفاعل تحقيقاً هو فيما ذكر فيه الفاعلُ ظاهراً أو مضمراً كما سبق تمثيله ، وتقديراً هو فيما إذا بُني الفعلُ للمفعول نحو : ضُربَ الصبيُّ تأديباً[6] ، فيقدّر أن الضاربَ المؤدّبُ ليتحدَ الفاعل .

( وينصبُه مُفْهِمُ الحدَث ) ـ كالمصدر نحو : يعجبني ضربُك ابنَك تأديباً ، وفرعه نحو : ضربتُ أو أنا ضاربٌ ابني تأديباً .

( نصبَ المفعول به المصاحبِ في الأصل حرفَ جرٍّ ) ـ وهذا مذهب

(١) في ( د ) : أو مقدارا
(٢) في ( ز ) : محمود
(٣) في ( د ) : قال
(٤) في ( ز ) : يا عمرو
(٥) في ( د ) : أجئته
(٦) سقطت من ( د ) .

سيبويه والفارسي وهو الصحيح ، إذ هو جوابٌ له ، والجواب بحسب السؤال في المختار ، فكان ينبغي أن يقال : ضربت ابني للتأديب[1] ، لكن حذفت اللام لشبهه بالمصدر .

( لا نصبَ نوع المصدر ، خلافاً لبعضهم ) ـ وهو بعض المتأخرين ، وينسب أيضاً إلى الزجاج ، ورُدَّ بدخول اللام عليه ، ولا تدخل على الأنواع نحو : سار الجَمزَى .

( وإن تغاير الوقت ) ـ كقول امرئ القيس :

٥١١ ) فجئتُ وقد نضت لنوم ثيابَها    لدى الستر إلَّا لبسة المتفضِّلِ[2]

فنضت ماض ، والنوم لم يقع ، فجاء باللام لما اختلف الزمان .

وهذا الشرط قال بعض المتأخرين إنه من اشتراط المتأخرين ولم يشترطه سيبويه ولا أحد من المتقدمين ، فعلى هذا يجوز : جئتُك أمس طمعاً غداً في معروفك .

قال الجوهري : نضا ثوبَه أي خلعه[3] ، وأنشد البيت ثم قال : ويجوز عندي تشديده للتكثير . ويقال : تفضلت المرأة في بيتها إذا كانت في ثوب واحد كالخَيْعَل ونحوه ، والخَيْعَلُ قميصٌ لا كمَّيْ[4] له ، وتقول : خيعلته فتخيعل أي ألبسته الخيعل فلبسه . ويقال لذلك الثوب مِفْضَل بكسر الميم .

---

(١) في ( د ) : لتأديب

(٢) في الدرر جـ ١ ص ١٦٦ : استشهد به على أن الأعلم والمتأخرين اشترطوا في نصب المفعول له الاتحاد مع العامل ، فلذلك جر النوم باللام ، وقال في التصريح : فالنوم وإن كان علة لخلع الثياب ، لكن وقت الخلع سابق على وقت النوم ، فلما اختلفا في الوقت جُرَّ باللام ـ والبيت من معلقة امرئ القيس .

(٣) في ( د ) : نضيته أي خلعته

(٤) أي بدون كُمَّيْن .

والمرأة فضُل كجُنب، وكذلك الرجل، وإنه لحسن الفضلة كالجلسة عن أبي زيد.

( أو الفاعلَ ) ـ كقوله:

( ٥١٢ ) وإني لتَعْرُوني لذكراكِ هِزَّةٌ كما انتفضَ العصفُور بلَّله القطرُ[1]

ففاعل تعروني هزة، وفاعل الذكرى الشاعر، أي وإني لتعروني لذكراي إياك، فجُرَّ باللام لاختلاف الفاعل، وسيذكر المصنف الخلاف في هذا الشرط. تقول: عراني هذا الأمر واعتراني إذا غشيك، وهززتُ الشيءَ هزاً فاهتزَّ أي حركته فتحرك، والهِزَّة بالكسر النشاط والارتياح.

( أو عَدِمَت المصدريَّةُ ) ـ كقوله تعالى: «هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً[2]». ونصوص النحويين على اشتراط المصدرية كما ذكر. وأولَ يونس قولَ بعض العرب: أما العبيد فذو عبيد[3]، بالنصب على المفعول له، وقبح ذلك سيبويه، وإنما أجازه على ضعفه إذا لم يُرِدْ عبيداً بأعيانهم، فلا يجوز في: أما الحارث فلا حارث لك لاختصاصه.

( جُرَّ باللام ) ـ وذلك كما سبق تمثيله.

( أو ما في معناها ) ـ وهو مِنْ السببية نحو: «متصدِّعاً مِنْ خشيةِ اللهِ[4]»، والباء نحو قوله تعالى: «فبظلم من الذين هادوا[5]»، وفي نحو:

---

(١) في الدرر جـ ١ ص ١٦٦: استشهد به على جر ذكراك باللام. لأن فاعل تعروني الهزة، وفاعل الذكرى الشاعر.. فجر باللام لاختلاف الفاعل؛ والبيت لأبي صخر الهذلي ـ شرح السكري ص ٩٥٧

(٢) البقرة ٢٩

(٣) قال الأشموني في شرح الألفية جـ ١ ص ٢٤٤: بمعنى مهما يذكر شخص لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد، وأنكره سيبويه..

(٤) الحشر ٢١

(٥) النساء ١٦٠

« دخلت امرأة النار في هرة[1] » .

( وجَرُّ المستوفي لشرط النصب مقروناً بال أكثرُ من نصبِه ) ـ فجئتك للإكرام أكثر من جئتك الإكرامَ ، ومن النصب قوله :

( ٥١٣ ) لا أقعدُ الجبنَ عن الهيجاء ولو توالتْ زمرُ الأعداءِ[2]

وقوله :

( ٥١٤ ) فليتَ لي بهم قوماً إذا ركبوا شدُّوا الإغارةَ فرساناً وركباناً[3]

أي للجبن وللإغارة . وقوله تعالى : « ونَضعُ الموازينَ القسطَ »[4] يحتمل هذا . ويحتمل أن يكون صفة للموازين ، أي الموازين المقسطة أي العادلة . ورجح هذا بأن الوصف بالمصدر أكثر من نصب المفعول له مقروناً بال ، والإغارة مصدر أغار على العدو يغير .

( والمجردُ بالعكس ) ـ فَنصْبُ ما تجرّد من ال والإضافة أكثر من جرّه وذلك نحو : « وتثبيتاً من أنفسهم[5] » ، ونحو :

( ٥١٥ ) وأعرضُ عن شتم اللئيم تكرُّماً[6]

---

(١) مسند الإمام أحمد ٢ / ٢٦١ ، وفي طبقات الشافعية للسبكي جـ ١ ص ١٤٣ ، حديث أبي هريرة . . . أخرجه مسلم عن محمد بن رافع . . .

(٢) في الدرر جـ ١ ص ١٦٧ : استشهد به على نصب المجرور باللام : الجبن ، وبين أن جره أكثر من نصبه مقروناً بال ، قال ، ولم أعثر على قائله .

(٣) سقط الشطر الثاني من البيت السابق ، والشطر الأول من هذا البيت من ( ز ، غ ) ـ وفي الدرر جـ ١ ص ١٦٧ : شنوا الإغارة بدل شدوا . قال : الشاهد فيه كالذي قبله . . وشنوا من شنَّ إذا فرق ، حذف مفعوله ، أي فرقوا أنفسهم لأجل الإغارة ، أو هو بمعنى تفرقوا . . وما جاء بالتحقيق : شدوا أي حملوا بشدة للإغارة ، كما في الشرح أنسب ، والبيت من مقطعة لقريط بن أنيف من شعراء بني العنبر .

(٤) الأنبياء ٤٧

(٥) البقرة ٢٦٥

(٦) في خزانة الأدب للبغدادي جـ ٣ ص ١٢٢ ـ تحقيق عبد السلام هارون ـ صدره :

ويجوز الجرُّ فتقول: جئتُ لإكرامٍ لك. ومنع الجزولي ذلك، قال الشلوبين: إنه غير صحيح، ولا أعرف له سلفاً.

(ويستوي الأمران في المضاف) - فكلٌّ مِنْ نصبه وجرّه كثيرٌ. فمن النصب: «ابتغاءَ مرضاةِ الله[1]»،

(٥١٥) وأغفرُ عوراءَ الكريمِ ادخارَه[2]

والجر: «لإيلافِ قريشٍ[3]». العوراء الكلمة القبيحة وهي السقطة. والإيلاف مصدر آلفتُ الموضع أي أَلِفْتُه وآلفْتُه الموضعَ.

(ومنهم مَنْ لا يشترط اتحادَ الفاعل)[4].

---

وأغفر عوراء الكريم ادخاره

ويروى: اصطناعه. ويروى الشطر الثاني: وأصفح عن شتم اللئيم، وأصفح عن ذات اللئيم... قال: وفيه رد على من اشترط التنكير في المفعول له. قال الأعلم: نصب الادخار والتكرم على المفعول له. ولا يجوز مثل هذا حتى يكون المصدر من معنى الفعل المذكور قبله فيضارع المصدر المؤكد لفعله.. والبيت من قصيدة طويلة لحاتم الطائي - ديوانه ص ١٠٨

(١) البقرة ٢٦٥

(٢) انظر الحاشية (٦) في الصفحة السابقة وهذه الصفحة.

(٣) قريش ١

(٤) سقطت هذه العبارة من (ز)، ووردت في (د، غ) وفي نسخ التسهيل، ولم يذكر بعدها في النسخ شرحاً ولا تعليقاً.

## ٢٥ ـ باب المفعول المسمى ظرفاً ومفعولاً فيه

( وهو ما ضُمِّنَ مِنَ اسمِ وقتٍ أو مكانٍ معنَى « في » باطِّرادٍ ) ـ فما ضُمِّنَ جنس يشمل الحال والظرف والسهل والجبل من قولهم : مُطرنا السهلَ والجبلَ . وما نُصب بدخل[1] مِنْ مكانٍ مختصٍّ نحو : دخلتُ البيتَ ؛ ومن اسم وقت أو مكان أخرج الحال ؛ وباطراد أخرج السهلَ والجبلَ فإنه لا يقاس عليه لا في الفعل ولا في الأماكن . فلا يقال : أخصبنا السهلَ والجبلَ ، ولا مُطرنا القيمانَ والتلولَ . بخلاف ما نُصب ظرفاً . ولذا تقول : جلستُ خلفَك ، ويجوز[2] : قعدتُ خلفَك ، وجلستُ أمامَك . وأخرج أيضاً البيتَ ونحوَه من المنصوب بدخلتُ . فإن المطرد لا يختص بعامل دون عامل ، ولا باستعمال دون استعمال . فلو كان البيتُ في هذا ظرفاً لقيل : مكثتُ البيتَ ، كدخلتُ البيتَ . وقيل : زيدٌ البيتَ . فينصب بمقدَّر كما ينصب خلفَك ونحوه[3] .

والسهلُ نقيضُ الجبل . والقيمان والأقواع والأقوع جمع القاع ، وهو المستوي من الأرض . والتلول والتلال جمع تل .

( لواقعٍ فيه مذكورٍ أو مقدَّرٍ ناصبٍ له ) ـ فإذا قلت : قمتُ يوم الجمعة أمامك . فناصب يوم وأمامك هذا الملفوظ به وهو قمتُ ، والقيام وهو أحد مدلُولَيْ قام واقع فيهما .

(١) أي بالفعل دخل كما مثل .

(٢) سقط من ( د ) : ويجوز : قعدت خلفك .

(٣) سقطت من ( د ) .

وإذا قلت : زيدٌ أمامَك ، أو القتالُ يومَ الجمعة . فالناصب لهما كائنٌ أو مستقرٌ وهو مقدَّر ، والكون أو الاستقرار المفهوم هو الواقع في الظرف .

( ومُبْهَمُ الزَّمانِ ) ـ وهو ما وقع على قَدْرٍ من الزمان غير معيَّن كوقت وحين .

( ومختصُّه ) ـ وهو المعدودُ وغيرُه . فالأول ما له مقدارٌ من الزمن معلوم كيومين وسنة وشهر وأسماء الشهور كالمحرم ، والصيف والشتاء ، والثاني أسماء الأيام كالسبت ، وما يختص بإضافة كيوم الجمل ، أو صفة نحو : جئتُك يوماً جاءك فيه عمرو ، أو الـ كاليوم ، وما أضيف إليه شهر من أعلام الشهور وهو رمضان وربيع الأول وربيع الآخر .

( لذلك ) ـ أي للظرفية .

( صالح ) ـ فيتعدى إليه الفعلُ وينصبُه نصبَ الظرف كما نصب مبهم المصدر ومختصه ، وذلك لقوة دلالته عليهما ، لأنهما من لفظه ، بخلاف المكان فتقول : سرتُ وقتاً ، ويومَيْنِ ويوماً ، جاءك فيه عمروٌ ، ولكن لا يعمل في المعدود إلاَّ ما يتكرر وما يتطاول ، فلا يقال : مات زيدٌ يومين ، وأنت تريدُ الموتَ الحقيقيَّ .

( فإن جاز أن يُخْبَر عنه ) ـ كأن يكون فاعلاً نحو : جاء يومُ الخميس ، أو مبتدأ نحو : يومُ الجمعة مباركٌ .

( أو يُجَرَّ بغير مِنْ ) ـ نحو : « ليجمعنكم إلى يوم القيامة[1] » .

واحترز مما يُجَرُّ بِمنْ وحدَها كعند وقبل وبعد فإنه لا يحكم بتصرُّفها ، لأن « مِنْ » كثرت زيادتُها فلم يُعتدّ بدخولها في التصرف .

( فمتصرِّفٌ ) ـ وسيذكر تقسيمه .

( وإلاَّ ) ـ أي وإن لم يَجُز أن يُخْبَر عنه وألا يُجَرُّ بغير مِنْ .

---

(١) النساء ٨٧

( فغيرُ متصرِّف ) ـ وسيذكر أيضاً تقسيمه .

( وكلاهما ) ـ أي المتصرِّف وغيرُ المتصرِّف .

( منصرفٌ وغيرُ منصرف ) ـ فيكون أربعة أقسام : متصرِّفٌ مصروفٌ ، غيرُ متصرِّف وغيرُ مصروف ، متصرِّفٌ غيرُ مصروف ، مصروفٌ غيرُ متصرِّف . وها هو يذكرها .

( فالمتصرِّف المنصرف كحين ووقت ) ـ وكذا ساعة وشهر وعام ودهر وحينئذ ويومئذ . يقال : سيرَ عليه حينئذ ويومئذٍ . حكاهما سيبويه .

( والذي لا يتصرَّف ولا ينصرف ما عُيِّنَ من سحَرٍمجرَّداً[1] ) ـ فتعيينُه أن يكون من يوم بعينه ، وتجريدُه أن يخلو من ال والإضافة : وذلك نحو : جئتُ يومَ الجمعة سحَر ، أو يوماً سحَر ، أو سحَر ، تريده من يومٍ بعينه .

وإنما لم يتصرف لمخالفته نظائره من الظروف في تعريفه بغير أداة أو إضافة ، ولم يَنْصرف أيضاً لعدْلِه عن تعريفه بال ، وتعريفه بغير أداة تعريف ، فأشبه تعريفُه تعريف العلميَّة ؛ وقيل لعدلِه وتعريفِ العلميَّة ، بجعله علماً لهذا الوقت . وقيل إنما حذف تنوينه لأنه على نية الإضافة ، إذ تريد سحَر ذلك اليوم ؛ وقيل لنية ال إذ تريد السحر الذي من ذلك اليوم . والأول قول الجمهور . وقال صدر الأفاضل : هو مبني لتضمنه معنى ال[2] كأمس . وبالبناء قال ابن الطراوة أيضاً . والسحَر قبيل الصبح ، والسُّحرة بالضم السحر الأعلى .

( والذي يتصرَّف ولا ينْصرف كغدوة وبكرة علمَينْ ) ـ وعلميتُهما جنسية[3] لهذين الوقتين المخصوصين . فغدوة لما بين صلاة الغداة وطلوع

---

(١) في ( د ، ز ) : مجرد

(٢) سقطت ال من ( د ) .

(٣) في ( د ) : جنس

الشمس ، والجمع غُدىً ، وبكرة للباكر ، فهي كعلمية أسامة ، فلا ينوَّنان حينئذْ قُصدا من يومٍ بعينه أو لا ، فتقول : غدوةُ أو بكرةُ وقتُ نشاطٍ ، كما تقول : أسامةُ[1] شرُّ السباع .

وتقول : لأسيرَنَّ الليلةَ إلى غُدوةَ أو بكرةَ ، كما تَقول :[2] ، هذا أسامةُ . قال أبو عمرو : تقول[3] : لقيتُه العامَ الأولَ بكرةَ ، ويوماً من الأيام بكرةَ ، فلا ينوَّنُ سواء أقصدتَ بكرةَ يومٍ بعينه أم لم تقصد .

واحترز بعلمَينْ من أنْ[4] لا تقصد العلمية ، فإنهما ينوَّنان[5] ، ومنه : « ولهم رزقُهم بكرةً وعشياً[6] » .

وزعم أبو الخطاب[7] أنه سمع من يوثق به من العرب يقول : أتيتك بكرةً ، منوّناً ، وهو يريد الإتيان من يومه أو في غده ، وحكى في البسيط عنه سماع تنوين غدوة أيضاً .

وكون علميتهما جنسية هو المشهور . وقال الزجاج إذا أردت بهما[2] بكرة يومك وغدوة يومك لم تصرفهما ، وإن كانا نكرتين صرفتهما . ومثله قول ابن طاهر : هما علمان من مُعَينٍّ ، نكرتان من غير معينٍّ ، وعلى هذا تكون علميتُهما شخصية .

وكان الأحسن أن يسقط المصنِّف الكاف[8] ، إذ لا يُعامَل نظيرُهما معاملتَهما كعتمة وضَحْوة .

---

(١)(٢) سقط ما بينهما من ( د ) .

(٣) سقطت من ( د ) .

(٤) في ( د ) : مما لم يقصد .

(٥) في ( د ) : معربان .

(٦) مريم ٦٢

(٧) الأخفش الأكبر

(٨) من قوله : كغدوة .

( والذي يَنْصرفُ ولا يتصرَّفُ بُعَيْدَاتُ بينَ ) ـ فيلزم النصب على الظرفية نحو : لقيتُه بعيداتِ بينَ . أي مراراً قريباً بعضُها من بعض متفرقة . وبعيدات جمع بُعْد مصغَّرةً . وبينَ بمعنى فراق . فدل التصغير على القرب ، إذ تصغير الظرف يراد به التقريب والجمع على المرار . وقال الجوهري : بعيدات بين أي بعيدات فراق . وذلك إذا كان الرجل يمسك عن إتيان صاحبه الزمان ، ثم يأتيه ، ثم يمسك عنه نحو ذلك أيضاً ، ثم يأتيه ، قال : لقيتُه بُعَيْداتِ بينَ .

( وما عُينِّ من ضُحىً وضَحْوة وبكَر وسُحير وصباح ومساء ونهار وليل وعتمة وعشاء وعشيَّة ) ـ فتقول : لقيتُه يوم الخميس عشيةً بالتنوين وكذا الباقي ، لأنها نكرات وإن أريد التعيين . ولذا يوصف حينئذ بالنكرة نحو : لقيتُه يوم الخميس عشيةً متأخِّرةً . لكن يلزم حينئذ الظرفية فلا تقول : سيرَ عليه يومَ الخميس ضَحْوة بالرفع . نصَّ عليه سيبويه . وقد أجازه الكوفيون .

واحترز بما عُيِّنَ مما إذا لم يُرَدْ بضحى وما بعده معيَّناً . فإنها تتصرَّفُ حينئذ[1] نحو : سيرَ عليه ضحْوةٌ من الضحوات .

وفُهم من تعدادها أن غيرها من أسماء الظروف كيوم يتصرف فيه وإن أريد به معينٌ . وهذا أمرٌ سماعيٌّ .

وضَحْوةُ النهار بعد طلوع الشمس ، ثم بعدَه الضُّحى ، وهو حين تشرق الشمس مقصورةً تؤنث وتذكَّر ، فمن أنث جعلها جمع ضحوة ، ومن ذكَّر جعلها اسماً على فُعَل كصُرَد ، ثم بعده الضحاء ممدود[2] مذكر ، وهو عند ارتفاع النهار الأعلى .

وبكَر على وزن سحَر بمعنى بكرة ، يقال : سِرْ على فرسك بكرةً

(١) سقطت من ( د ) .

(٢) في ( د ) : ممدوداً مذكراً

وبكَراً.[1]

والعتمة وقت صلاة العشاء. قال الخليل: العتمة الثلث الأول من الليل بعد غيبوبة الشفق، والعِشاء بالكسر والمد، والعشية والعشيّ من صلاة المغرب إلى العتمة. وزعم قوم أن العشاء من زوال الشمس إلى طلوع الفجر، وأنشدوا:

(٥١٦) غزونا غزوةً سـحراً بليـلٍ عشـاءً بعدمـا انتصفَ النهـارُ[2]

( وربما مُنعت الصرفَ والتصرُّف ) ـ يعني عشية. فتقول: لقيتُه يوم الجمعة عشيةَ، وأتيتُك عشيةَ بلا تنوين، للعلمية الجنسية والتأنيث، ولا تقول: سير[3] عليه يوم الجمعة عشيَّةُ بالرفع، لأنها لا تتصرف، وعلى هذا يكون مثل سَحَر إذا أردته من يوم بعينه، لا ينصرف ولا يتصرف.

وحكى ابن العلج أنه سمع في ضحوة أيضاً العلمية[4]. قال: والأكثر التنكير، يعني في ضحوة وعشية.

وذكر الجوهري أن ضُحى إذا أُريد من يوم بعينه لم ينوَّن.

( وألحق بالممنوع التصرف ما لم يُضَفْ من مركَّب الأحيان كصباحَ مساءَ، ويومَ يومَ ) فتقول: زيدٌ يأتينا صباحَ مساءَ، ويومَ يومَ، بالتركيب كخمسةَ عشرَ، لتضمنه معنى حرف العطف، أي: صباحاً ومساءً. فلا يكون حين التركيب كذلك إلاّ ظرفاً. فلا تقول: سِيرَ صباحُ مساءُ. فإن أُضيف صدره إلى عجزه استُعمل ظرفاً وغيرَ ظرف، فيجوز: سرنا صباحَ مساءٍ، وسِيرَ عليه صباحُ مساءٍ برفع صباح. ومن تصرفه حينئذ ما أنشد سيبويه:

---

(١) في ( ز ): بكر.

(٢) في ( ز، غ ): غدونا غدوة، وقد مرَّ أن الغدوة لما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس.

(٣) في ( د ): سر يوم الجمعة.

(٤) سقطت من ( د ).

) ولـولا يـومُ يـومٍ ما أردنـا جـزاءكِ والقروضِ لهـا جـزاءُ[1]

وإن عطفتَ أحدهما على الآخر زال التركيب وجاز أن يكون غيرَ ظرفٍ فتقول: فلانٌ يزورنا صباحاً ومساءً، وسِيرَ عليه صباحٌ ومَساءٌ بالرفع. والمعنى مع التركيب والإضافة والعطف واحد أي: كلَّ صباح ومساء. صرَّح بذلك السيرافي.

وقيل معنى المعطوف واحد[2] من هذا وواحد من هذا.

وقيل المراد مع الإضافة نحو: زيدٌ يأتينا صباحَ مساءٍ أنه يأتي في الصباح وحدَه.

( وألحق غيرُ خَثْعَم ذا وذات مضافَين إلى زمان ) ـ فيكونان كما سبق من منع التصرُّف فتقول عند جميع العرب غيرهم[3]: سيرَ عليه ذا صباحٍ أي صباحاً وذاتَ يوم أي يوماً بالنصب. وحكى سيبويه عن خَثْعم التصرُّف للاسم[4]، فيجوز الرفع وتقول: سيرَ عليه ذاتُ اليمين. فيجوز الرفع في ذات. نص عليه سيبويه. وذا بمعنى صاحب، وذات تأنيثها. والتقدير: وقتاً ذا صباح أي صاحب هذا الاسم، وقطعة[5] ذات يوم، ثم حذف الموصوف، وأُقيمت الصفة مقامه، فلذا[6] لم يتصرف، قاله ابن أبي العافية. قال ابن

---

(١) في الدرر جـ ١ ص ١٦٨، استشهد به على أن المركب من الظروف إذا أضيف يتصرف، فيقع ظرفاً وغير ظرف، ويومُ يوم هنا مبتدأ محذوف الخبر لوقوعه بعد لولا، واستشهد به الدماميني بعد ما ساق كلام ابن مالك الذي اعتمد عليه السيوطي، ثم قال الدماميني: قلت: الإضافة والتركيب لا يجتمعان، فإذا ذكر التركيب لم يحتج إلى اشتراط عدم الإضافة. قال صاحب الدرر: ولم أعثر على قائله، وفي معجم الشواهد أنه للفرزدق ـ ديوانه ص ٩.

(٢) في ( ز ): واحداً من هذا وواحداً من هذا.

(٣) أي غير خثعم.

(٤) سقطت من ( د ).

(٥) أي من الدهر.

(٦) في ( د ): فلهذا

هشام الخضراوي : وهو موافق لكلام سيبويه لأنه لا يجيز في صفات الأحيان إذا قامت مقام الظروف إلاّ أن تكون ظروفاً .

( واستقبح الجميعُ التصرُّفَ في صفةِ حينٍ عرَض قيامُها مقامَه ولم تُوصَفْ ) ـ فيقبح[1] عند العرب الرفع في نحو : سيرَ عليه طويلاً أو قديماً أي زماناً طويلاً أو قديماً . فإن لم يعرض قيامُها مقامَ الموصوف ، بل كانت الصفةُ قد استعملتْ استعمال الأسماء حَسُنَ التصرُّف فيرفع نحو : سيرَ عليه قريبٌ ومليٌّ ، وكذا إن وصفت الصفة نحو : سيرَ عليه طويلٌ من الدهر ، لشبهها حينئذ بالأسماء . نصَّ على ذلك سيبويه .

وأجاز الكوفيون : سيرَ عليه طويلٌ ، وقديمٌ بالرفع ، والمَلِيُّ القطعةُ من الدهر . يقال : أقامَ مليّاً من الدهر . قال تعالى : « واهْجُرنِي مَلِيًّا »[2] أي طويلاً . ومعنى مَليّ من النهار أي ساعة طويلة .

( ومَظْرُوفُ ما يصلح جواباً لِكَمْ واقعٌ في جميعه تعميماً أو تقسيطاً ) ـ فإذا قلت : سرتُ يومين أو ثلاثة أيام ، لم يجز أن يكون السيرُ واقعاً في بعض المذكور ، بل لا بد من وقوعه في كل[3] من اليومين أو الثلاثة ، إمَّا تعميماً ، فيعمُّ السيرُ الجميعَ ، وإمَّا تقسيطاً فيقع في بعضِ كلٍّ من اليومين أو الثلاثة .

وقد يتعيَّنُ التعميمُ كما في : صمتُ يومَيْنِ ، أو التقسيط كما في : أذَّنْتُ يومَين .

والمرادُ بالمظروف الواقع في الظرف ، وبما يصلح جواباً لِكَمْ الظرفُ المؤقَّتُ ولو معرفةً كاليومَين المعهودَيْن ومنع ابن السراج وقوع هذا جواب

(١) في ( د ) : فقبح

(٢) مريم ٤٦

(٣) في ( د ) : في اليومين أو الثلاثة

كم. وكلام سيبويه على خلافه.

( وكذا مظروفُ ما يصلح جواباً لمتَى إن كان اسمَ شهرٍ غيرَ مضافٍ إليه شهر ) ـ فإذا قيل: ساروا المحرَّمَ، لزم كونُ السير واقعاً في جميع الشهر تعميماً أو تقسيطاً. وكذا بقيةُ أسماء الشهور، لأن كلًّا منها اسمٌ للثلاثين يوماً مثلًا. فإن أضيف إليها شهرٌ نحو: شهرُ رمضان، جاز كونُ العمل في جميع المذكور، وكونه في بعضه. هذا مذهبُ سيبويه والجمهور.

وزعم الزجاج أنَّ رمضان، كشهر رمضان، فيجوز عنده كون العمل فيهما في بعض المذكور وفي جميعه. وسيبويه ناقل عن العرب وهو الثقة، ويحتاج مُخالفُهُ إلى أن يأتي من كلامهم بمثل: قَدِمَ زيدٌ رمضانَ، مع أنَّ القياسَ مع سيبويه، إذ الشهر خرج بالإضافة إلى العلَم عن كونه للعدد المخصوص، إذ لا يضاف الشيء إلى نفسه، وصار حينئذ كزمن ووقتٍ، فشهرُ رمضان بمنزلة زمن رمضان، وهذا لا يقتضي تعميماً. وكذا إذا أفردَ فقيل: ساروا شهراً أو الشهرَ المعروفَ، لم يكن العمل إلاّ في جميعه، لدلالته حينئذ على العدد المخصوص.

وما يصلح جوابَ متَى هو الظرفُ المختصُّ بصفةٍ أو تعريفٍ، معدوداً كان أو غيره. لكن إن كان معدوداً فالعمل في جميعه، وإلاّ فهو محتمل، وما كان غيرَ مؤقت ولا مختصٌّ لا يصلح جواب كم ولا جواب متى، لأن المراد بكم السؤال عن العدد، ومتى الإعلام بالوقت. وذلك كوقت وحين. فالعمل قد [1] يكون في جميعه أو يراد به من الزمان القدرُ الذي وقع فيه الفعل.

ومقتضى كلام المصنِّف جوازُ إضافة شهر إلى جميع أسماء الشهور، وهو قول أكثر النحويين. وقيل: يختص ذلك بما في أوله راء، وقد استعمل

(١) سقطت من ( ز ).

سيبويه خلاف ذلك . فقال : ولو قلت : شهرُ رمضان أو شهرُ ذي القعدة صار بمنزلة يوم الجمعة .

( وكذا مظروفُ الأبد والدهر والليل والنهار مقرونةً بالألف واللام ) ـ فيكون واقعاً في جميعها كما في قولك : سرتُ رمضانَ .

نصَّ على ذلك سيبويه قال : ولا تقول : لقيتُه الدَّهرَ والأبدَ . وأنتَ تريدُ يوماً فيه . انتهى . ولو قلت : سرتُ ليلاً ونهاراً لم يقتض التعميم . وهو ظاهر .

( وقد يُقْصَدُ التكثيرُ[1] مبالغةً فيعاملُ المنقطع معاملةَ المتصل ) ـ فتقول : سِيرَ عليه الأبدَ . وإن كانَ[2] لم يقع السير في جميعه . لكن تقصد المبالغة تجوزاً . كما تقول : أتاني أهلُ الدنيا . وإنما أتاك ناس منهم .

( وما سوى ما ذكر من جواب متى فصالحٌ[3] فيه التعميمُ والتبعيضُ إن صلح المظروفُ لهما ) ـ وذلك كاليوم والليلة ويوم الجمعة وأسماء أيام الأسبوع . فإذا قلت : سار زيدٌ اليومَ أو يومَ الجمعة أو الجمعةَ . احتمل كون السير في جميع المذكور وكونه في بعضه .

وصام زيد اليوم للتعميم . ومات للتبعيض . وجعل ابن خروف أعلام الأيام كأعلام الشهور . فسرتُ الجمعةَ عنده للتعميم كسرتُ المحرَّمَ . وسرتُ يومَ الجمعة محتملٌ له وللتبعيض كشهر المحرَّم . ومنع لهذا : لقيتُك الخميسَ ، وأجاز : لقيتُك يومَ الخميس . والصواب خلافه . لأن ذلك إنما قيل به في أسماء الشهور . لأن المحرم مثلاً بمنزلة الثلاثين يوماً . ولو قال : سرتُ ثلاثين يوماً لم يحتمل تبعيضاً . إذ العدد نصٌّ في مدلوله . فمن سار يوماً لا يقول

---

(١) في ( د ) : التعميم .

(٢) سقطت من ( د ) .

(٣) في المحققة كما في بعض نسخ التسهيل : فجائز

سرتُ يومَيْن ، وكلٌّ من الجمعة والسبت وسائر أيام الأسبوع ليس كذلك ، فلا فرق بين ما أُضيف إليه يوم منها وما لم يضف إليه .

( **فصل** ) : ( وفي الظروف ظروفٌ مبنية لا لتركيب ) ـ بخلاف ما سبق[١] كصباحَ مساءَ .

( فمنها : إذْ ) ـ ومن أدلة اسميتها الإضافةُ إليها بلا تأويل نحو : « بعدَ إذْ هَدَيتَنا »[٢] ، وتنوينُها في غير رويّ نحو :

نهيتُكَ عن طلابكَ أم عمرو بعافيةٍ ، وأنتَ إذٍ صحيحُ[٣]

وبنيت لافتقارها إلى جملة أو عوضها . وعند المصنف لوضعها على حرفين أيضاً .

( للوقت الماضي ) ـ نحو : جاء زيد إذ جئت . وهذا هو الأصل فيها وسيأتي أنها قد تكون لخلافه .

( لازمةَ الظرفية ) ـ فلا تخرج عنها ، فلا تكون فاعلة ولا مبتدأ ، فلا تقول : حضر إذ جاء زيدٌ . أي وقت مجيئه . ولا : إذ جاء زيدٌ مبارك . أي وقت مجيئه مبارك .

( إلا أنْ[٤] يضافَ إليها زمانٌ ) ـ إمَّا مخصصٌ لها ، أي مقيّد ، لأنها لمطلق الماضي كيوم وليلة وساعة ، فتقول : يومئذ ، وليلة إذ ، وساعة إذ ، أو

(١) أي بخلاف ما سبق بيانه من الظروف المبنية لتركيب كصباح مساء .

(٢) آل عمران ٨

(٣) لم يذكر في ( ز ، غ ) من البيت غير قوله : وأنتَ إذٍ صحيحٌ . موضع الشاهد ، والبيت لأبي ذؤيب الهذلي . هذليين ١ / ٦٨ قال ابن يعيش في شرح المفصل جـ ٣ ص ٢٩ ، جـ ٩ ص ٣١ : يذكر قلبه بما كان من وعظه إياه قبل استحكام الحب وتعذر الخلاص منه ، وذكر قول ابن جني في هذا الموضع ، من وجوه التنوين أن يلحق عوضاً من الإضافة .. والأصل ، وأنت إذ الأمر على هذه الحال .

(٤) في النسختين ( د ) ، ( ز ) : إلا إن أضيف .. والتحقيق عن ( غ ) ونسخ التسهيل ، وهو المتمشي مع سياق العبارة التالية .

مرادف لها في الدلالة على زمن مطلق كحين فتقول : حينئذ ، وكأنها لم تخرج بذلك عن الظرفية .

( أو تقعَ مفعولاً بها ) ـ نحو : « واذكروا إذ أنتم قليلٌ »[1] ، وذهب إلى وقوعها كذلك جماعةٌ منهم الأخفش والزجاج .

( وتلزمُها الإضافةُ إلى جملة ) ـ وشرطها أن تكون خبرية ، فلا يجوز : جئت إذ لا يقم زيد .

وهي[2] إما فعلية نحو : جئتُك إذ قام زيد ، أو إذ يقوم ، وتصرف المضارع إلى المضي كما سبق . وإما اسمية نحو : إذ زيدٌ قائمٌ ، ومنه قولهم : قمتُ إذ ذاك . أي إذ[3] ذاك كذلك أو نحوه . ولا تضاف إلى جملة شرطية ، فلا يجوز : أتذكرُ[4] إذْ إنْ تأتنا نأتك ، وإذ مَنْ يأتنا نكرمْه ، إلاّ إن اضطر شاعرٌ

( وإن عُلمتْ حُذفتْ وعُوّض منها تنوين ) ـ ومنه : « وأنتم حينئذٍ تنظرون[5] » أي حين إذ بلغت الحلقوم . ودليل عوضيته أنهما لا يجتمعان .

( وكُسرت الذالُ لالتقاء الساكنَيْن ) ـ وهما التنوين وذال إذ ، كما فعل ذلك في صهٍ منوَّناً ، وهذا هو الأكثر في إذ ، ويجوز فتح الذال . قالت العرب : يومئذاً بفتح الذال منوناً ، وذلك للتخفيف .

(لا للجرّ ، خلافاً للأخفش ) ـ كأنه جعل بناءها ناشئاً عن إضافتها إلى الجملة ، فلما زالت الجملة[6] صارت إذ معربة فجُرَّتْ بالإضافة . ورد عليه بقولهم : حينئذاً بالفتح ، وقولهم : كان ذلك إذٍ بالكسر من غير إضافة شيء

---

(١) الأنفال ٢٦

(٢) سقطت من ( ز ) .

(٣) سقطتا من ( د ) .

(٤) في ( د ) : فلا يجوز إذ إن تأتنا نأتك .

(٥) الواقعة ٨٤

(٦) سقطتا من ( ز ) .

إلى إذ . وهو من الكلام الدائر في لسانهم .

( ويقبحُ أن يليها اسمٌ بعده فعلٌ ماضٍ ) ـ نحو : جئتُ إذ زيدٌ قام . لما فيه من الفصل بين المتناسبين . ولذا حسُن : إذ زيدٌ يقوم ، وإذ قام زيدٌ ، وإذ يقوم زيدٌ ، وإذ زيدٌ قائمٌ . لسلامته من الفصل المذكور .

( وتجيء حرفاً[1] للتعليل ) ـ حكى الشَّلَوْبين عن بعض المتأخرين أن إذْ تستعمل لمجرد السبب معرّاة من[2] الظرفية ، وأنه نسبه إلى سيبويه ، كقوله[3] في : أما أنتَ منطلقاً . إنَّ أنَّ بمعنى إذ ، وإذ بمعنى أنَّ . واستشهد القائل بقوله تعالى : « ولن ينفعكم اليومَ إذْ ظلمتم أنكم[4] في العذاب » . ورد عليه الشلوبين بأن ظواهر الكتاب في غير موضع تدل على أنها لا تخرج عن الظرفية . ومراد سيبويه أنها في معناها في السببية لا غير . وأول الآية على حذف عامل إذْ . والتقدير : ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب وجب لكم ذلك إذْ ظلمتم . قال : فإذْ ظرف ماض فيه معنى التسبب . واستدل أيضاً المصنف بقوله تعالى : « وإذ اعتزلتموهم[5] » ، « وإذ لم يَهْتَدوا[6] » ، وكقول الشاعر :

إذْ هم قريشٌ وإذ ما مثلهم بشَرُ[7]

( ٥١٩

(١) سقطت من بعض النسخ

(٢) في ( د ) : عن

(٣) في ( غ ) : في قوله

(٤) سقطت العبارة الأخيرة من ( ز ) ـ الزخرف ٣٩

(٥) الكهف ١٦

(٦) الأحقاف ١١

(٧) في الدرر جـ ١ ص ٩٥ : استشهد به على عمل ما الحجازية مع تقدم خبرها على اسمها بنصب مثل . وفي ص ١٨٨ استشهد به على أن مثل وشبهها من أسماء الزمان المبهمة تبنى جوازاً إذا أضيفت إلى مبني . ومثلهم بالضم . والشاهد عجز بيت للفرزدق ـ ديوانه ص ٢٢٣ وصدره

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم

وهو هنا شاهد على أن إذ ظرف ماض فيه معنى التسبب .

وقال إن سيبويه أشار إليه وذكر ما سبق .

( وللمفاجأة ) ـ نحو : بينا أنا كذلك إذ جاء زيد . وهو مثال سيبويه ، وقال بعده : فهذا لما يوافقه ويهجم عليه ، انتهى . ولا تكون للمفاجأة إلاّ بعد بينا وبينما .

وفي بعض النسخ بعد قوله : وللمفاجأة :

( وليست حينئذ ظرفَ مكان ولا زائدةً ، خلافاً لبعضهم ) ـ ويحتمل على تقدير كونه في نسخة « وتجيء للتعليل » أن يكون مراده أنها حينئذ حرف للمفاجأة ، كما ذهب إليه بعضهم ، وهو اختياره ؛ وأن يكون مراده أنها مع كونها للمفاجأة باقية على ظرفيتها الزمانية ، وهو اختيار شيخنا[1]، فيكون قد اختلف اختياره . وكونها للمكان حكاه السيرافي عن بعضهم ، وكونها[2] زائدة حكاه أيضاً السيرافي عن بعضهم[3]، وهو محكي عن أبي عبيدة .

وقال المصنف في الشرح : المختار عندي الحكم بحرفيتها ، وإلى ذلك ذهب الأستاذ أبو علي في أحد قوليه .

( وتركها ) ـ أي إذ .

( بعد بينا وبينما أقيس من ذكرها ) ـ نحو : بينا أو بينما زيدٌ قائمٌ قامَ عمروٌ . وذلك لاستفادة المعنى بدونها ، والاحتياج إلى تكلف العامل كما سأذكره .

( وكلاهما عربيٌّ ) ـ فتركُها كقوله :

( ٥٢٠ ) فَبَيْنَا نحن نرقبُه أتانا مُعَلِّقَ وَفْضَةٍ وزنادَ راعِ[4]

---

(١) أي أبي حيان

(٢)، (٣) سقط ما بينهما من ( د ) .

(٤) في الدرر جـ ١ ص ١٧٨ ، استشهد به على أن بين إذا لحقتها الألف أو ما لزمت إضافتها إلى =

وذكرُها كقوله :

521 ) بينمـا نحـن بالأراك معـاً إذْ أتـى راكـبٌ على جملـه[1]

ولا التفات إلى من أنكر ذكرها ، فالسماع يرد عليه ، وقد حكاه سيبويه ؛ لكن الفصيح الكثير[2] أن لا يؤتى بها . وإذا لم تُذكر فناصب بينا وبينما الفعل الذي تدخل عليه إذْ لو[3] وُجدَتْ ، وإذا ذكرت فكذلك ، إن قلنا إن إذْ زائدة ، وإلاّ فهو فعلٌ محذوف يفسّره ما بعد إذْ ، فالعامل في بينا أو بينما زيدٌ قائمٌ إذ قام عمروٌ ، قامَ محذوفةٌ . نصَّ على ذلك ابنُ جِنيٍّ وغيرُه .

ويشكل على تقدير كون إذْ اسماً العاملُ في إذْ ، وقال الشلوبين عاملُ بينا ما يفهم من معنى الكلام ، وإذْ بدلٌ مِنْ بينا ، أي حين أنا كذلك حين جاء زيدٌ وافقت مجيء زيد . انتهى .

والوَفْضَةُ كالجُعْبة ، واحدةُ جِعابِ النشابِ من أدم ليس فيها خشب ، والجمع الوفاض .

( ويلزم بينا وبينما الظرفية الزمانية ) ـ وأصلُ بين المكان بمعنى وسط ، فلما لحقتها ما[4] والألف صارت للزمان بمعنى إذْ كما صرح به بعضهم ، وليست بينا محذوفة من بينما ، ولا ألفها للتأنيث ، خلافاً لمن زعم ذينك ، بل ألفها للإشباع .

---

= الجمل ، سواء كانت اسمية كالمثال في البيت وفي شرح التسهيل لأبي حيان ، وقال سيبويه : بينا أنا كذا إذْ جاء زيدٌ فهذا لما يوافقه ويهجم عليه ، ومثال تركها بعد بينا قول الشاعر ، وأنشد البيت . . . الوفضة خريطة الراعي لزاده وأداته . قال : ولم أعثر على قائله . وفي معجم الشواهد أنه لرجل من قيس عيلان ، أو لنصيب .

(1) البيت لجميل ـ ديوانه 188 ـ والشاهد فيه ذكر إذ بعد بينما .

(2) في ( د ) : الأكثر

(3) أي لو كانت موجودة .

(4) ما في بينما ، والألف في بينا

( والإضافة إلى جملة ) ـ إمَّا اسميَّة نحو : فبينا نحن نرقبُه . . . بينما نحن بالأراك معاً . وهو الكثير[1] . وإما فعلية نحو :

( ٥٢٢ ) فبينا نسوسُ الناسَ والأمرُ أمرُنا إذا نحنُ فيهم سُوقةٌ نتنصَّفُ[2]

وليس هذا على إضمار مبتدأ أي : فبينا نحن نسوس ـ خلافاً لبعضهم ، لكثرة وجوده ، فموضع الجملة بعدهما خفضٌ بالإضافة إليهما ، وقيل : هما مضافان إلى مقدَّر مضاف إلى الجملة ، أي بينا أوقات زيد قائم ، وقيل : ليستا مضافتين لأن ما والألف كافَّتان ، وقيل ما كافة لا الألف .

يقال ساس الرعية سياسة ملك أمرها . والسوقة خلاف الملك ، يستوي[3] فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث . وتنصَّفَ زيدٌ خدَم .

( وقد تضافُ بينا إلى مصدر ) ـ ومنه :

( ٥٢٣ ) بينا تعانقه الكماة وروغه يوماً أُتيح له كميٌّ سَلْفَعُ[4]

روى بخفض تعانق ، وبرفعه أيضاً على الابتداء والخبر محذوف .

وأفهم كلامه أن ذلك لا يكون في بينما ، وهو الصحيح ، إذ لم يُسمع ،

---

(١) في ( د ) : وهو كثير .

(٢) في الدرر جـ ١ ص ١٧٨ : استشهد به على إضافة بينا وبينما إلى الجملة الفعلية ، واستشهد به أبو حيان على ما في البيت قبله عند قول التسهيل : وتركها بعد بينا وبينما أقيس من ذكرها ، وكلاهما عربي . قال أبو حيان : وقوله ، وكلاهما عربي يعني أن لا تأتي بإذ وأن تأتي بها ، وكان الأصمعي يؤثر تركها على ذكرها ، وعن أبي عمرو لا تجاب بإذ . . . قال صاحب الدرر : والبيت لحرقة بنت النعمان بن المنذر .

(٣) في ( د ) : مستو .

(٤) في الدرر جـ ١ ص ١٧٩ :

بينا تعنُّقه الكماة وروغه يوماً أتيح له جريءٌ سَلْفَعُ

وفي النسخ الثلاث : تعانقه ، وروعه بالمهملة ، وكميّ بدل جريء ، قال في الدرر : استشهد به على إضافة بينا إلى المصدر . . . والبيت من شواهد الرضى ، قال البغدادي على أنه يجوز إضافة بينا دون بينما إلى المصدر كما في البيت ، والأعرف الرفع على أنه مبتدأ محذوف الخبر أي تعنقه حاصل . والبيت من قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي ـ هذليين ١ / ١٨

وأن بينا لا تضاف إلى جُثَّة. وهو كذلك. فلا يجوز في الجثة بعدها إلاَّ الرفعُ. وسَبَبُهُ[1] أنَّ بينا لا تضاف إلا إلى جملةٍ أو مفردِ مصدرٍ، استدعاؤها[2] جواباً. فاستدعَتْ ما يُعطي معنى الفعل، وهو الجملة والمصدر.

ويقال: تعانقته وتعنقته بمعنى واحد، متعدِّيين إلى مفعول واحد[3]، حكاه ابن سيده.[4] والكميّ الشجاع المتكمي في سلاحه، لأنه كمى نفسه أي سترها بالدرع والبيضة، والجمع الكماة، كأنه جمع كام كقاض وقضاة.

ويقال: رعتُ فلاناً أي أفزعته. وأتيح له الشيءُ قُدِّر. والسَّلْفَعُ الرجل الجسور.

(ومنها إذا للوقت المستقبل) ـ نحو: «إذا جاء نصرُ الله والفتحُ، ورأيتَ الناسَ يدخلون في دين الله أفواجاً فسبِّح..»[5]. ودليل اسميتها مع[6] ماسبق في أول الكتاب، إبدالها من اسم صريح نحو: أجيئك غداً إذا طلعت الشمس.

(مضمنة معنى الشرط غالباً) ـ ولذلك تجاب بالفاء نحو: «فسبح...» وقد تخلو من تضمن معنى الشرط فتكون لمجرد الظرفية في المستقبل نحو: «والليل إذا يَغْشَى، والنَّهارِ إذا تجلَّى»[7].

(لكنَّها لِمَا تُيُقِّن كونُه أو رُجِّح) ـ مع كونها للشرط الذي من حق أدواته الدخول على خلاف ذلك، فالمتيقَّن وجوده نحو: آتيك إذا احمرَّ

(١) في النسخ الثلاث: وسببه، والتحقيق يناسب السياق.

(٢) في (د): استدعائها، وفي (غ): كاستدعائها

(٣) سقطت من (ز)

(٤) في (ز): ابن السيد

(٥) النصر ١، ٢، ٣

(٦) سقطت من (د)

(٧) الليل ١، ٢

البسرُ. والراجح نحو: آتيك إذا دعوتني.

( بخلاف إنْ ) ـ فإنها للممكن. فلا تقول: آتيك إن احمرَّ البسرُ. وقد تدخل إذا على ما هو لإنْ وهو الممكن، أي غير المتيقَّن أو الراجحُ كونُه كقوله:

(٥٢٤) إذا أنتَ لم تنزع [١] عن الجهل والخنا ... أصبتَ حليماً أو أصابك جاهلُ

وتدخل إنْ على المتيقَّن كونُه إذا أبهم زمانُه نحو: « أفإن مِتَّ فهمُ الخالدون [٢] ».

( فلذا [٣] لم تجزم غالباً إلا في شعر [٤] ) ـ فإنها لما كانت لما تيقن أو رجح خالفت أدوات الشرط. ومن الجزم بها قوله:

( ٥٢٥ ) وإذا تُصبْك خصَاصةٌ فارْجُ الغِنَى ... وإلى الذي يُعطي الرغائبَ فارغبِ [٥]

ويأتي الكلام على الجزم بها في باب عوامل الجزم.

( وربما وقعَتْ موقَع إذْ وإذْ موقعَها ) ـ وهو [٦] قول بعض النحويين. والصحيح عند المغاربة خلافه. ومن الأول: « ولا على الذين إذا ماأتوك [٧] ». ومن الثاني: « فسوف تعلمون، إذ الأغلال في أعناقهم [٨] ».

---

(١) في ( د ) كما في غرر الخصائص: تعرض. وفي ديوان كعب بن زهير ص ٢٥٧: تقصد، وفي شرح المفصل لابن يعيش جـ ٩ ص ٤: هو من مواضع إنْ، لأنه يجوز أن ينزع عن ذلك وأن لا ينزع، إلاّ أن بعضها أحسن من بعض، فإنْ أحسن مع المجهول.

(٢) الأنبياء ٣٤

(٣) في ( د ): ولذلك، وفي ( ز ): فلذلك والتحقيق عن النسخة ( غ ) والمحققة من التسهيل.

(٤) في ( د ): في الشعر

(٥) سقط الشطر الثاني من ( ز )، والشاهد في جزم تصبك فعل الشرط بإذا، ولا يعرف قائله، وفي الدرر جـ ١ ص ١٧٣ استشهد له بقول عبد قيس بن خفاق:

(٥٢٦) واستغنِ ما أغناك ربُّك بالغنى ... وإذا تُصِبْك خصاصةٌ فتجمَّلِ

(٦) في ( ز ): وهذا

(٧) التوبة ٩٢

(٨) غافر ٧١

( وتضافُ أبداً إلى جملة ) ـ وهذا مذهب الجمهور. فالجملة التي بعدها في موضع خفض بالإضافة لأنها[1] ظرف كحين ووقت، والعامل في إذا الجواب. وذهب بعض النحويين إلى أنها غير مضافة إليها، وهي معمولة للفعل الذي يليها لا للجواب، حملاً لها على أخواتها من أسماء الشرط، واختاره شيخنا[2].

( مصدَّرةً بفعل ظاهر ) ـ إمَّا مضارع مجرد نحو: « وإذا تُتْلَى عليهم آياتُنا[3] »، أو مقرون بلم نحو: « وإذا لم تأتهم بآية[4] »، وإما ماض نحو: « إذا جاءك المنافقون[5] ».

( أو مقدَّر قبل اسم يليه فعل ) ـ نحو: « إذا السماءُ انشقَّتْ[6] ». فالسماء مرفوع بفعل محذوف يفسره المذكور. قال المصنف في الشرح: لا يجيز سيبويه غير هذا. انتهى. وذكر السيرافي أن سيبويه لا يمنع وقوع المبتدأ بعد إذا لكن بشرط كون[7] الخبر فعلاً. وذكر السهيلي أن سيبويه يجيز على رداءةِ الابتداءَ بعد إذا الشرطية وأدوات الشرط إذا كان الخبر فعلاً.

( وقد تُغني ابتدائيةُ اسمٍ بعدَها عن تقدير فعلٍ، وفاقاً[8] للأخفش ) ـ فيجوز عندهما[9] أن تقول: إذا زيدٌ قائم فقم. وقد استدل

(١) في ( د ): وهو ظرف

(٢) أبو حيان

(٣) الأنفال ٣١ . يونس ١٥

(٤) الأعراف ٢٠٣

(٥) المنافقون ١

(٦) الانشقاق ١

(٧) في ( د ): أن يكون

(٨) في ( د ): خلافاً. وفي ( غ ): وفاقاً للأخفش والكوفيين

(٩) في ( د ): عنده. والمقصود بعندهما: المصنف والأخفش.

على ذلك بقوله :

( ٥٢٧ ) إذا[1] باهليٌّ تحتَـه حنظليَّـةٌ ... لـه ولـدٌ منهـا فـذاك المُـذَرَّعُ

والمذرع بفتح الراء المشدّدة الذي أمه أشرف من أبيه . ويقال إنما سمي مُذَرَّعاً بالرقمتين في ذراع البغل ، لأنهما أتياه من ناحية الحمار ، وإنه يقال ثور مذرع إذا كان في أكارعه لمع سود . وباهلة قبيلة من قيس[2] بن عيلان ، وهو في الأصل اسم امرأة من همدان كانت تحت معن بن أعصر بن سعد بن قيس بن عيلان ، فنسب ولده إليها .

وقولهم : باهلة بن أعصر كقولهم : تميم بن مُرّ ، فالتذكير للحي والتأنيث للقبيلة ، سواء أكان الاسم في الأصل لرجل أم امرأة .

وحنظلة أكبر قبيلة في بني تميم ، يقال لهم : حنظلة الأكرمون ، وأبوهم حنظلة بن مالك بن عمرو بن تميم .

( وقد تُفارقُها الظرفيَّةُ مفعولاً بها ) ـ واستدل المصنف على ذلك بقوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله عنها : « إني لأعلم إذا كنتِ عنّي راضيَةً،وإذا كنتِ عليَّ غَضبَى »[3] وأول على حذف مفعول علمت لدلالة المعنى عليه ، فتكون إذا ظرفاً على بابها ، والتقدير : إني لأعلم حالَكِ معي في وقت رضاك وفي وقت غضبك .

( أو مجرورة بحتى ) ـ كقوله تعالى : « حتى إذا ماجاءوها[4] » .

ودخول حتى على الجملة المصدّرة بإذا الشرطية كثير في القرآن وكلام

---

(١) في الدرر جـ ١ ص ١٧٤ ، استشهد به على تجويز الأخفش إضافة إذا إلى جملة اسمية من غير تقدير فعل . . . وذكر بعض الآراء في الموضوع ، والبيت للفرزدق ـ ديوانه ص ٥١٤

(٢) في ( د ) : قيس غيلان بالمعجمة ، وقد جاء في الاشتقاق لابن دريد عيلان بالمهملة

(٣) مسند الإمام أحمد بن حنبل جـ ٦ ص ٦١

(٤) فصلت ٢٠

العرب . وجوز الزمخشري فيها أن تكون جارة لإذا بمعنى الوقت ، وتبعه المصنِّف في ذلك ، وعلى هذا لا تكون حينئذ ظرفاً .

وجوز الزمخشري أيضاً أن تكون حرف ابتداء ، فتبقى على هذا على ما استقر لها من الظرفية . وقال أبو البقاء : هي هنا مفيدة معنى الغاية ولا عمل لها في إذا ، بل إذا في موضع نصب بجوابها . وتقدير الغاية على ما ذكره الزمخشري والمصنف : « وسيق الذين كفروا إلى جهنم زمراً[1] . . » إلى وقت مجيئهم لها . وقوله : « فُتحتْ » استئناف بياني ، أي جواب سؤال مقدّر كأنه قيل : فما جرى إذ ذاك ؟ فقيل : فُتحتْ أبوابها .

وعلى[2] ما ذكره أبو البقاء تكون الغاية ما ينسبك من الجواب مرتباً على الشرط ، والتقدير المعنوي : إلى أن تفتح أبوابها وقت مجيئهم فينقطع السَّوْقُ .

( أو مبتدأة[3] ) ـ أعرب ابن جني في المحتسب : « إذا وقعت . . . » في قراءة من نصب : « خافضة رافعة » مبتدأة[3] ، « وإذا رجت » خبره ، وليس وخافضة ورافعة أحوال . والتقدير : وقت وقوع الواقعة صادقةَ الوقوع ، خافضةَ قومٍ رافعةَ آخرين ، وقت رج الأرض .

قال المصنف : وهو صحيح . وما قالاه[4] غير متعيِّن ، إذ يجوز كونها باقية على ظرفيتها والجواب : « فأصحاب الميمنة » وما بعده .

---

(١) الزمر ٧١ ، وحديث الشارح يفيد أن الكلام متصل بالنص السابق : « حتى إذا ما جاءوها » والحقيقة أن النص السابق كما هو موضح بالتحقيق هو من سورة فصلت ، والنص الأخير من سورة الزمر ، والنص بعده : « حتى إذا جاءوها »

(٢) في ( د ) : فعلى .

(٣) في ( ز ) وفي بعض نسخ التسهيل : أو المبتدأ .

(٤) في ( ز ) : وما قاله .

أي : فأصحاب[1] الميمنة ما أعظمهم وما أنجاهم ، وأصحاب المشأمة ما أحقدهم وما أشقاهم ،

( وتدل على المفاجأة ) ـ نحو : خرجت فإذا الأسد . والأكثر التوافق . قال سيبويه : وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها[2]، وقال الفراء : وقد تتراخى كقوله تعالى :

« ومن آياته أن خلقكم من تراب ثم إذا أنتم بشَرٌ تنتشرون[3] » .

والفاء في : فإذا الأسد ونحوه زائدة ، لازمة عند المازني ، عاطفة عند أبي بكر مبرمان ، داخلة على حد دخولها في جواب الشرط عند الزجاج .

( حرفاً ) ـ وهو يروى عن الأخفش وقول الكوفيين ، ويدل له كسر إنَّ بعدها نحو :

( ٥٢٨ ) وكنتُ أرى زيداً كما قيلَ سيداً إذَا إنَّه[5] عبدُ القفَا واللَّهازم

والظروف لا تقع إنَّ مكسورةً[6] بعدها ، فلا تقول : عندي إن زيداً قائم بالكسر ، بل يجبُ الفتح .

والقائل باسميتها يقول : التقدير في نحو ، خرجتُ فإذا إنَّ زيداً منطلقٌ ، فإذا انطلاقُ زيدٍ إنه منطلقٌ . فتكون إذا خبر مبتدأ محذوف ، فهي معمولة لكون مقدَّر والجملة من إنَّ وخبرها[7] مفسِّرة للمحذوف .

---

(١) في ( ز ) أصحاب .

(٢) في ( د ) ، فيه

(٣) الروم ٢٠

(٤) في ( د ) : مروى

(٥) سقط هذا الشطر الأول من ( ز ، غ ) ، وفي العيني على الأشموني والصبان جـ ١ ص ٢٧٦ ، هو من أبيات الكتاب الخمسين . . . والشاهد في قوله ، إذا إنه ، حيث جاز فيه الوجهان : الكسر لأنها في ابتداء الجملة ، والفتح على تقديرها بالمفرد .

(٦) في ( ز ) ، المكسورة .

(٧) زاد بعدها في ( د ) ، أيضاً .

( لا ظرفَ زمان ، خلافاً للزجاج ) ـ وهو مذهب الرياشيّ ، وظاهر كلام سيبويه ، ونسب إلى المبرد أيضاً . واختاره الشلوبين ، إبقاءً لها على ما استقرّ فيها . وعلى هذا يمتنع : خرجتُ فإذا زيدٌ . على أنها خبر زيد ، لأنها ظرف زمان ، وزيد جثة ، إلاّ أن يقدر مضاف[1]. أي ففي الزمان حضور زيد ، أو مفاجأة زيد .

( ولا ظرفَ مكان ، خلافاً للمبرد ) ـ وهو مذهب الفارسي وأبي الفتح[2]، ونسب إلى سيبويه . قال المبرد : إذا قلت : خرجتُ فإذا زيدٌ . فهي خبر عن زيد ، كأنك قلت : فبحضرتي زيد[3]، أو بمكاني زيد .

( ولا يليها في المفاجأة إلاّ جملة اسمية ) ـ ومنه :
« إذا هم يقنطون[4] » . وقد حكى الأخفش عن العرب إيقاع الجملة الفعلية مقرونة بقد بعدها نحو : خرجتُ فإذا قد قام زيدٌ .

( وقد تَقعُ بعد بَيْنا وبَيْنَما ) ـ كقول حرقة بنت النعمان بن المنذر :

فبينَا نَسُوسُ الناسَ[4] والأمرُ أمرُنا إذا نحنُ فيهم سُوقَةٌ نتنَصَّفُ

وقوله :

بينمـا المرءُ في فنـون الأماني فإذا رائـدُ المنـون موافـيْ[5]

وأشعر قوله : وقد بقلة ذلك . قال الأصمعي ، إذ وإذا في جواب بينا وبينما لم يأت عن فصيح . انتهى .

---

(١) في ( ز ) : مضافاً .

(٢) ابن جني .

(٣) سقطت من ( د ) .

(٤) بعدها في ( ز ، غ ) : البيت ولم يكمله ، وقد سبق الحديث عن البيت من الدرر جـ ١ ص ١٧٨ قال : استشهد به على إضافة بينا وبينما إلى الجملة الفعلية . والشاهد هنا وقوع إذا بعد بينا ، وقد وليتها جملة اسمية .

(٥) في ( د ) : إذا ، والشاهد في هذا البيت كسابقه ، وقوع إذا بعد بينما ، وقد وليتها جملة اسمية ولم أعثر على قائله .

والرائد في البيت مستعار من الرائد الذي يرسل في طلب الكلأ. يقال: لا يكذب الرائدُ أهلَه.

( ومنها: مذ ومنذ وهي الأصل ) ـ فمذ مقتطعة من منذ، لأن من العرب من يقول: ما رأيتُه مذ يومان. بضم الذال. فلو لم يكن أصلها منذ لوجب تسكينها بكل حال. ورد بجواز كون الضم للإتباع لا نظراً إلى أن الأصل منذ.

وذهب أبو إسحاق بن ملكون إلى أنها ليست مقتطعة من منذ، لأن الحذف لا يكون في الحروف، ورد بتخفيف إنّ. ومنذ بسيطة. وقال الفراء مركبة من من وذو الطائية، وغيره من الكوفيين من من وإذ. ورد الأول باستعمال جميع العرب لها. والثاني بأن من لا تدخل على إذ.

( وقد تُكْسَرُ ميمُهما ) ـ فتقول بنو سليم: منذ ومِذ بكسر الميم.

( ويضافان إلى جملةٍ ) ـ والإضافة دليل على[1] اسميتهما. قال سيبويه: ومما يضاف إلى الفعل أيضاً قولهم: ما رأيته مذ كان عندي. انتهى. وبالإضافة إلى الجملة قال الفارسيّ والسيرافي أيضاً. وذهب أبو الحسن إلى أنك إذا قلت: مذ زيد قائم أو مذ قام زيد، فهما مرفوعان بالابتداء، والخبر زمن مقدَّر، أي مذ زمن زيد قائم، لأنهما لا يدخلان عنده إلاَّ على الزمان.

( مُصَرَّحٍ بجزءيها ) ـ وكونها فعلية كما مثَّل سيبويه، أكثر من كونها اسمية كقوله:

( ٥٣٦ ) وما[2] زلـت محمولا على ضغينـة ومضطلع الأضغان مـذ أنا يافع

---

(١) سقطت من ( د ).

(٢) في ( د ): فما، والشاهد في قوله: مذ أنا يافع، بإضافة مذ إلى جملة اسمية مصرح بجزءيها. والبيت للكميت بن معروف، وهو من أبيات سيبويه. وقيل: لرجل من سلول.

والضَّفينةُ والضِّغْنُ الحِقْدُ، وقد ضَغِنَ بالكسر ضِغْناً. قال ابن السكيت يقال: فلان مُضْطِلَعٌ بهذا الأمر أي قويٌّ عليه، وهو مُفْتَعِلٌ من الضَّلاعة وهي القوة. قال: ولا يقال: مُطَّلع بالادغام. وقال أبو نصر أحمد بن حاتم: يقال: هو مُضْطَلِعٌ بهذا الأمر ومُطَّلِعٌ له. فالاضْطِلاع كما تقدم، والاطِّلاع من قولهم: اطَّلَعْتُ[1] الثَّنية أي علَوْتُها، أي هو عالٍ لذلك الأمر مالك له. ويقال: أيفَع الغلامُ أي بلغ[2] فهو يافع، ولا يقال: موفع، وهو من النوادر، وغلام يَفَعٌ ويَفِعَةٌ وغلمانٌ أيفاع ويَفَعة أيضاً.

( أو محذوف فعلها بشرط كون الفاعل وقتاً يجاب به متى أو كم ) ـ فالأول نحو: ما رأيته مذ يوم الجمعة.

والثاني ما رأيته مذ يومان.

واحترز من غير الوقت كزيد وقيام، وسيأتي الكلام في المصدر، ومن وقتٍ لا يجابان به كوقت وحين.

وهذا الذي اختاره في إعراب الزمان المرفوع بعد مذ ومنذ من كونه مرفوعاً بفعل محذوف هو مذهب المحققين من الكوفيين، واختاره السهيلي، والتقدير: مذ مضَى أو مذ كان كذا... ووجهه إبقاء مذ على أسلوب واحد، والسلامة مما يرد على خلافه كما سيأتي.

( وقد يَجُرَّان الوقتَ ) ـ نحو: ما رأيتُه منذ أو مذ يومِ الجمعة. ومنه:

قفا نَبْكِ من ذكرَى حبيبٍ وعرفانِ ورسمٍ عَفت آياتـهُ منذُ أزمـانِ[3]

---

(١) في ( د ): طلعت.

(٢) في ( ز ): أي ارتفع.

(٣) في الدرر ج ١ ص ١٨٦: استشهد به على أكثرية جر منذ للماضي، والبيت من شواهد التوضيح على أن منذ لابتداء الغاية إن كان الزمان ماضياً قال في التصريح، أي من أزمان. والبيت لامرئ القيس ـ ديوانه ٨٩

( أو[1] ما يستفهم به عنه ) ـ نحو : مذ متى رأيته ؟ ومنذ كم فقدْتَه ؟

( حرفَيْن ) ـ وهذا مذهب الجمهور ، لإيصالهما الفعل إلى كم ومتى كما يوصل الجار نحو : مذ كم أو مذ متى سرتَ ؟

وقيل : هما حينئذ اسمان ، وهما ظرفان منصوبان بالفعل قبلهما ، ورد بما سبق من الإيصال ، ولو كانا كما قال لجاز : مذ كم سرتَ فيه ؟ كما يجوز : يوم الجمعة سرتُ فيه . وامتناعهم من ذلك دليل على[2] أنهما حرفا جر .

( بمعنى « مِنْ » إن صلح جواباً لمتَى ) ـ وذلك إذا كان الزمان ماضياً معرفةً دالاً على وقت معلوم نحو : ما رأيته مذ يوم الجمعة .

( وإلاَّ فبمعنى « في » ) ـ وذلك إذا كان الزمان حالاً معرفةً نحو : ما رأيته منذ الليلةِ .

( أو بمعنى مِنْ وإلى معاً ) ـ وذلك إذا كان الزمان نكرة فيدخلان على الزمان الذي وقع فيه ابتداء الفعل وانتهاؤه نحو : ما رأيتُه منذ أربعةِ أيام .

( وقد يُغني عن جواب متى في الحالَيْنْ ) ـ أي حال كونهما ظرفَيْنْ وحال كونهما حرفَيْ جرٍّ .

( مصدرٌ معيَّنُ الزمان ) ـ نحو : ما رأيته منذ قدوم زيد . أي منذ زمن قدوم زيد . فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه .

واحترز من مبهم الزمان كقدومٍ أو قدوم رجلٍ .

( أو أنَّ وصلتها ) ـ نحو : ما رأيته مذ أنَّ الله خلقني . أي مذ خلق الله إياي . فيحكم على موضعها[3] بالرفع أو بالجر كما في المصدر ، وهو على حذف مضاف ، أي مذ زمن أنَّ الله خلقني .

---

(١) في ( غ ) : وما يستفهم

(٢) سقطت من ( ز ) .

(٣) أنَّ وصلتها .

( وليسا قبل المرفوع مبتدأين بل ظرفَيْن ، خلافاً للبصريين ) ـ أي بل ظرفين مضافين إلى ما بعدهما كما سبق تقريره خلافاً لهم .

فمذهبُ ابن السراج والفارسي أن مذ ومنذ قبل المرفوع مبتدآن ، والتقدير في المنكور نحو : ما رأيته مذ يومان : أمد انقطاع الرؤية يومان ، وفي المعرفة نحو : ما رأيته مذ يوم الجمعة : أول أمد انقطاع الرؤية يوم الجمعة .

ورد بلزوم الابتداء بنكرة بلا مسوغ أو معرفة[1] بلا تعريف معتاد .

ومذهب الأخفش والزجاج وطائفة من البصريين أنهما ظرفان في موضع خبر عما بعدهما ، وهو مبتدأ . فإذا قلت : ما لقيتُه مذ أو منذ يومان . فالتقدير : بيني وبين لقائه يومان .

ورد بعدم اطراد هذا التقدير . فإذا قلت : يوم الأحد ما رأيته مذ يوم الجمعة لم يصح أن يقال : بيني وبين رؤيته يوم الجمعة ، ولا يجوز[2] أن يقدر يوم الجمعة وما بعده إلى الآن بحذف العاطف والمعطوف وهو قليل ، ولأنه لم يذكر في موضع وذلك دليل على[3] عدم إرادته .

( وسكونُ ذال « مذ » قبل متحرك أعرف من ضمها ) ـ نحو : مذْ يومين أو مذْ يومان . والضم لغة بني عبيد من غنى .

( وضمُّها قبل ساكن أعرف من كسرها ) ـ نحو : مذ اليوم . والكسر لغة لبعض بني عبيد من غنى .

( ومنها الآن ) ـ وألفه منقلبة عن واو ، لقولهم في معناه الأوان ، وقيل عن ياء من آن يئين قَرُبَ .

---

(١) في ( د ) : ومعرفة .

(٢) في ( ز ) : ولا يقدر

(٣) سقطت من ( د ) .

( لوقتٍ حضرَ جميعُه ) ـ كوقت فعل الإنشاء حال النطق به نحو : بعتُك الآن .

( أو بعضُه ) ـ نحو : « فمن يستمع الآن[1] » ، « الآن خفَّف الله عنكم[2] » .

( وظرفيتُه غالبةٌ لا لازمة ) ـ ومن وقوعه غير ظرف :

( ٥٣٣ ) أ إلى الآنَ لا يَبينُ ارعواء     لك بعد المشيبِ عن ذا التصابي[3]

وقوله عليه السلام وقد سمع وجبة : « هذا حجرٌ رُمي به في النار مذ سبعين خريفاً ، فهو يهوي في النار الآن حين انتهى إلى قعرها »[4] .

فالآن مبتدأ وحين خبره ، وبني لتصدر الجملة بالماضي .

( وبني لتضمُّن معنى الإشارة ) ـ لأن معنى الآن : هذا الوقت . وهذا قول الزجاج .

( أو لشبه الحرف في ملازمة لفظ واحد ) ـ لأنه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغَّر ، بخلاف حين وزمان .

( وقد يعرب على رأي ) ـ واحتج قائله بقوله :

( ٥٣٤ ) كأنهما مِلْآنِ لم يتغيَّرا     وقد مرَّ للدَّارين من بعدنا عصرُ[5]

---

(١) الجن ٩

(٢) الأنفال ٦٦

(٣) في الدرر جـ ١ ص ١٧٤ : استشهد به على إضافة الآن إلى جملة صدرها ماض . وفي شرح التسهيل لأبي حيان : ومن وقوع الآن غير ظرف قول الشاعر : أإلى الآن لا يبين . قال : ولم أعثر على قائله . وفي معجم الشواهد أنه لعمر بن أبي ربيعة ديوانه ٤٢٣

(٤) مسند الإمام أحمد جـ ٢ ص ٣٧١

(٥) في الدرر جـ ١ ص ١٧٥ : استشهد به على قول من قال إن فتحة الآن إعراب على الظرفية ، بدليل جرِّها في البيت . . واستشهد به أبو حيان على هذا المعنى ، ثم نقل تضعيفه عن ابن مالك . . والبيت لأبي صخر الهذلي ـ شرح السكري ص ٩٥٦

أي من الآن، فحذف النون لالتقاء الساكنين. ويحتمل كون الكسرة للبناء فيكون كشتّان يبنى على الفتح والكسر، إلّا أنَّ الفتح أكثر وأشهرُ.

( وليس منقولاً من فعل، خلافاً للفراء ) ـ في زعمه أنه منقول من آن بمعنى حان، وبقيت فتحتُه كما بقيت في: « أنهاكم عن قيلَ وقالَ، ومن شبَّ إلى دبَّ »[1].

ورُدَّ بدخول ال عليه. ولا تدخل على ما ذكر. وبأنه لو كان مثل المذكور لاشتهر إعرابه وبناؤه كما اشتهرا في ذلك نحو:

« عن قيلَ وقالَ، ومن شبَّ إلى دبَّ » بالإعراب والبناء.

( ومنها قط ) ـ وهو منقول من القط وهو القطع عرضاً. ومنه قطُّ القلمَ. وهو مبني لتضمنه معنى في ومِنْ الاستغراقية لزوماً. وبني على حركة لأن له أصلاً في التمكُّن، إذ أصله القط. وكانت ضمَّةً تشبيهاً بقبلُ لدلالته على ما تقدَّم من الزمان مثله.

( للوقت الماضي عموماً ) ـ فإذا قلت: ما رأيتُه قط. فمعناه ما رأيته فيما مضَى من عمري.

( ويقابله عَوْضُ ) ـ فيكون للوقت المستقبل عموماً. ومعناه الأبد نحو: لا أفعله عَوضُ. ولتضمنه ما تضمن قط بُنِيَ، وبني[1] على حركة لئلا يلتقي ساكنان.

( ويخصان بالنفي ) ـ كما سبق تمثيله.

( وربما استعمل قط دونه ) ـ أي دون النفي.

( لفظاً ومعنىً ) ـ كقول بعض الصحابة رضي الله عنهم:

« قصرنا الصلاة في السفر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر ما كنا قط وآمنَه »[2].

---

(١) سقطت من ( د ).

(٢) بخارى مغازي ٥٢ مسلم ـ مسافرين ١٢ مسند الإمام أحمد ٣ / ١٣٩، ١٩٠

( أو لفظاً لا معنى ) ـ نحو ما روي في الحديث أن أُبَيّاً قال لعبد الله : كأيِّنْ تقرأ سورةَ الأحزاب ؟ فقال عبد الله : ثلاثاً وسبعين.

فقال : قط . أي ما كانت كذا قط .

( وقد تَردُ عَوْضُ للمضيِّ ) ـ فتكون بمعنى قط . قال :

( ٥٣٥ ) فلم أرَ عاماً عَوْضُ أكثرَ هالكاً ووجهَ غُلام يُشترَى وغلامَه[1]

( وقد يضاف إلى العائضين أو يضاف إليه فيعرب ) ـ كقولهم : لا أفعلُ ذلك عَوْضَ العائضين ، أي دهرَ الداهرين . وقوله :

( ٥٣٦ ) ولولا نبل عَوْضٍ في خُظُبَّاي وأوصالي
لطاعنتُ صدور القوم طعناً ليس بالآلي[2]

وإنما أعرب في هاتين الحالتين لمعاملته بما لم يعامل به مقابلُه مما هو خاص بالاسم فاستحقَّ مزيةً عليه .

( ويقال قَطُّ ) ـ بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومةً ، وقد تقدم الكلام عليه .

---

(١) همع الهوامع جـ ١ ص ٢١٣ ، والدرر جـ ١ ص ١٨٣ ، ولسان العرب جـ ٩ ص ٥٦ ( عوض ) ـ قال في الدرر : استشهد به على أن عوض قد ترد للمضي . زاد أبو حيان في شرح التسهيل : فتكون بمعنى قط . قال صاحب الدرر : ولم أعثر على قائله .

(٢) الشاهد بنفس المصدرين السابقين ، والخلاف في خُظُبَّاي ، فقد جاءت في النسختين ( د ، ز ) بالحاء المهملة ، وفي ( غ ) بالخاء المعجمة والطاء المهملة ، وقال في الدرر : والخظبى بالمعجمتين الظهر ، وقيل : عرق فيه ، والأوصال العظام ، وليس بالآلي أي ليس بالمقصر ، والبيت للفند الزمّاني .

وفي القاموس المحيط جـ ١ ص ٥٦ ـ والحُظُبَّى ككُفُرَّى الظهر أو الجسم كالحظُنْبىَ فيهما ، وفي لسان العرب جـ ١ ص ٣١٣ : والحُظُبىُّ الظهر ، وقيل : عرق في الظهر ، وقيل : صلب الرجل ، وروى بيت الفند الزماني ، واسمه : شَهْل بن شيبان ، وقال : ويروى البيت : في حُظُنْباىَ وأوصالي . . . وعن أبي زيد : الحُظُنْبىَ بالنون الظهر . انتهى . والشاهد في قوله : ولو لا نبل عوضٍ ، بجرّ عوض بالإضافة .

( وقُطُّ ) ـ بضم القاف إتباعاً لضم الطاء المشدَّدة .

( وقَطُ ) ـ بفتح القاف وتخفيف الطاء مضمومة لنية المحذوف .

وحكى الجوهري أن منهم من يُتبع في المخففة أيضاً فيقول : قُطُ بضم القاف والطاء كقولهم : لم أره مذُ يومان . قال : وهي قليلة .

( وقَطْ ) ـ بفتح القاف وتخفيف الطاء ساكنةً ، لعدم نية المحذوف . وحكى المصنّف في الشرح لغةً أخرى وهي قَطِّ بفتح[1] القاف وتشديد الطاء مع الكسر ، على أصل[2] التقاء الساكنين .

( وعَوْضَ وعَوْضِ ) ـ قال ابن السيد : زعم المازني أنه يضم ويفتح ويكسر . انتهى . فالضم حملاً على بَعْدُ ، والفتح كراهة اجتماع الواو والضمة ، والكسر على أصل التقاء الساكنين .

( ومنها أمسِ ) ـ وهو معرفة متصرف ، ومدلوله اليوم الذي يليه اليوم الذي أنت فيه أو ما قَرُب منه مما مضَى .

( مبنيًّا على الكسر ) ـ ويبنى على ذلك عند جميع العرب إذا استعمل ظرفاً ، وسيأتي ما نسب إلى الزجاجي . وبني لتضمنه معنى لام التعريف ، ونسب إلى الخليل وسيبويه وقيل بني لشبهه الحرف لافتقاره في الدلالة على موضوعه إلى اليوم الذي أنت فيه ، وكسر على أصل التقاء الساكنين .

( بلا استثناء عند الحجازيين ) ـ فيبنونه على الكسر وإن كان غير ظرف في الرفع والنصب والجر ، حكاه سيبويه . فيقولون : ذهبَ أمسِ ، وأحييتُ أمسِ ، وما رأيتُه مذ أمسِ .

( وباستثناء المرفوع ، ممنوعَ الصرف ، عند التميميين ) ـ فيبنونه على الكسر في النصب والجر ، ويعربونه إعراب ما لا ينصرف حالة الرفع ، حكاه

---

(١) سقطت هذه العبارة من ( د ) .

(٢) سقطت من ( ز ) .

سيبويه . فيقولون : ذهب أمسُ ، بالرفع بلا تنوين . وعلى لغتهم قوله :

( ٥٣٧ ) اعتصم بالرجاءِ إنْ عنَّ يأسٌ ... وتناسَ الذي تضمَّن أمسُ[1]

( ومنهم مَنْ يجعلُ كالمرفوع غيرَه ) ـ فيعربه بعض[2] بني تميم في حالة الجر والنصب أيضاً غيرَ منصرف كحالة الرفع ، حكاه الكسائي ، وعليه قول الراجز :

( ٥٣٨ ) لقد رأيتُ عجباً مذ أمسَا ... عجائزاً مثلَ السعالي[3] خمسا
يأكلن ما في رحلهن همسا ... لا ترك الله لهُنَّ ضرسا

( وليس بناؤه على الفتح لغةً ، خلافاً للزجاجي ) ـ وحكاه ابن عصفور عن الزجاج أيضاً ، وقال ابن الباذش : خرج الزجاجي عن إجماع النحاة بقوله : ومن العرب من يبنيه على الفتح . انتهى . ولا حجة في الرجز على ذلك ، لاحتمال إعرابه غير منصرف ، وهو ظاهر[4] كلام سيبويه في الرجز[4].

( فإن نُكِّر أو كُسِّر[5] أو صغر[6] أو أضيف أو قارنَ الألف واللام ، أعرب باتفاق ) ـ نحو : كلُّ غدٍ صائرٌ أمساً ، ومضى أمسُنا ، والأمسُ مباركٌ ، وكذا إذا ثني أو جمع كأمسَيْن وأموس وآمُس[7] وآماس ، وكذا إذا صُغِّر كأمَيْس كما

---

(١) في الدرر جـ ١ ص ١٧٥ : استشهد به على أن بني تميم يعربون أمس غير منصرف في حالة الرفع . قال : ولم أعثر على قائله .

(٢) في ( د ) : كبعض

(٣) في ( ز ) : مثل الأفاعي . وفي الدرر جـ ١ ص ١٧٥ : إني رأيت . . . قال : استشهد به على أن بعض بني تميم يبني أمس على الفتح في حالتي النصب والجر . والرجز للعجاج ، كما في معجم الشواهد . ثم قال : وهو من الخمسين .

(٤) سقطت من ( د )

(٥)(٦) سقطتا من نسخ التحقيق الثلاث ، وأثبتنا في النسخة المحققة من التسهيل . وسيأتي التمثيل لهما بالشرح .

(٧) في ( د ) : وأوامس

ذكر المبرد والفارسي وابن الدهان والمصنف . ونص سيبويه على أن أمس لا يصغَّر كغد ، وقال : استغنوا عن تحقيرهما باليوم والليلة .

ونصوص النحاة ، غير[1] من ذكرنا ، على ما قال سيبويه .

( وربما بُنِيَ المقارنُ لهما[2] ) ـ كقوله :

٥ ) وإني وقفتُ اليومَ والأمسِ قبلَه ببابك حتى كادت الشمسُ تغربُ[3]

بكسر السين .

( **فصل** ) ـ ( الصالح للظرفية القياسية ) ـ احترز مما نصبه العامل من أسماء الأمكنة غير المذكورة من بعد على جهة الشذوذ كما يأتي .

( من أسماء الأمكنة ) ـ أخرج أسماء الأزمنة فكلُّها ينصبُه الفعل مطلقاً ، بخلاف أسماء الأمكنة فلا ينصبها كلَّها ، بل ينصب أنواعاً منها كما ستراه .

( ما دلَّ على مقدَّر ) ـ وفي نسخة[4] : مقدار ، وهما متقاربان . وهذا هو الأول من الأنواع نحو : سرتُ غَلْوةً أو ميلاً أو فرسخاً أو بريداً . والغَلْوةُ مائة باع ، والباع قَدْرُ مَدّ اليدَيْن . والميلُ عشرُ[5] غِلاء ، والفرسخُ ثلاثة أميال ، والبريد أربعة فراسخ .

( أو مسمًّى إضافيّ محضٍ ) ـ وهذا هو الثاني . والمراد به ما لا تعرف حقيقتُه بنفسه ، بل بما يضاف إليه ، كمكان وناحية وأمام[6] . واحترز

---

(١) في ( د ) : غير ما ذكرناه

(٢) أي للألف واللام

(٣) في الدرر جـ ١ ص ١٧٥ : استشهد به على أن من العرب من يبني أمس على الكسر مع ال .
قال ، ولم أعثر على قائله ، وفي معجم الشواهد أنه لنصيب ـ ديوانه ص ٦٢ .

(٤) في ( س ) وفي ( م ) من نسخ تحقيق التسهيل .

(٥) في ( د ) : عشرة .

(٦) سقطت من ( د ) .

بمحض من الإضافي الدالّ بنفسه على معنى لا يصلح لكل مكان، كجوف وباطن وظاهر وداخل وخارج. فإن قُصد بشيء منها معنى الظرفية لازمه لفظ في أو ما في معناها.

( أو جارٍ باطراد مجرى ما هو كذلك ) ـ أي ما هو مسمى إضافي محض، وهذا هو الثالث. وذلك صفة المكان الغالبة نحو: هم قريباً منك. وشرقيَّ المسجد، ومصادر قامت مقام مكان مضاف[1] إليها تقديراً نحو قولهم: هو قُربَ الدار، ووزنَ الجبل، وزنَته، أي مكان مسامتته.

والمراد باطراد أنه لا تختص ظرفيته[2] بعامل كاختصاص ظرفية المشتق من اسم الواقع فيه كمقعد كما سيأتي.

( فإن جيء بغير ذلك لظرفية ) ـ أي غير المقدّر والإضافي المحض والجاري باطراد مجراه، وذلك هو الظرف المختص، قيل وهو الذي له اسم من جهة نفسه كالدار والمسجد والحانوت، وقيل ما له أقطار تحصره ونهايات تحيط به[3].

( لازمه غالباً لفظ في أو ما في معناها ) ـ نحو: جلستُ في المسجد أو بالمسجد. واستظهر بغالباً مما نصبه[4] الفعل من الأماكن المختصة وهو محفوظ[5]، وذلك كل مكان مختص مع دخَلَ[6]، والشام مع ذهبت[7] خاصة، وقوله:

---

(١) في ( د ): مضافاً.

(٢) سقطت من ( د ).

(٣) وزاد في همع الهوامع: « وقيل هو ما كان لفظه مختصاً ببعض الأماكن دون بعض ».

(٤) في ( د ): مما ينصبه الفعل.

(٥) أي يحفظ ولا يقاس عليه ( الهمع جـ ١ ص ٢٠٠ )

(٦) نحو: دخلتُ الدارَ والمسجدَ.

(٧) قال في الهمع: وألحق الفراء بدخلت ذهبت وانطلقت فقال: العرب عدَّتْ ـ أي جعلته متعدّياً ـ إلى أسماء الأماكن: دخلت وذهبت وانطلقت. وحكى أنهم يقولون: دخلتُ الكوفة. وذهبتُ اليمن. وانطلقت الشام.

٥٤) جزى الله بالإحسان ما فعلا بكم  رفيقَيْن قالا خيمتَيْ أم معبد[1]

( ما لم يكن كمقعد في الاشتقاق من اسم الواقع فيه ) -وهذا هو الرابع وهو ما دلَّ على محل الحدَث المشتق هو من اسمه كمقعد ومرقد ومصلى .

( فيلحق بالظروف قياساً إن عمل فيه أصلُه ) ـ نحو : قعودي مقعدَ زيدٍ حسنٌ .

( أو مشاركٌ له في الفرعية ) ـ نحو : قعدتُ مقعدَ زيدٍ . ولا يجوز أن ينصبه غير الأصل والمشارك . فلا تقول : ضحكتُ[2] مجلسَ زيدٍ . بل في مجلسه .

( وسماعاً إن دلَّ على قرب أو بعد نحو : هو مِنّي منزلةَ[3] الشَّغَافِ ومناطَ الثريا ) ـ وإنما اقتصر فيه على السماع لأن العامل ليس أصلاً له ولا مشاركاً . والشغاف غلاف القلب ، وهو جلدة دونه كالحجاب ، يقال : شَغَفَه الحبُّ أي بلغ شَغافَه . والمَناطُ مَفْعَلٌ من ناط الشيءَ ينوطُه نَوْطاً علقه .

ومعنى الأول : هو مني داني[4] المنزلة لاصق بقلبي .

ومعنى الثاني أنه مرتفع فيه . ونحو الأول قولهم : هو مني منزلةَ الولد ، أي داني المنزلة ، والثاني : هو مني مزجرَ الكلب . أي مُقْصَى .

ومذهب سيبويه والجمهور أنه لا يقال من هذا إلاَّ ما سُمع .

---

(١) وفي الدرر اللوامع جـ ١ ص ١٦٩ : جزى الله ربُّ الناس خيرَ جزائه : رفيقين قالا . . . أي قالا في خيمتَيْ أم معبد . والمراد بالرفيقين رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر . وقالا أي أقاما وقت القائلة . وأم معبد هي الخزاعية التي نزلا عندها في الهجرة إلى المدينة وقت القيلولة . ويقال إن البيت لهاتف من الجن . وروى : حلَّا موضع قالا .

(٢) في ( د ) : جلستُ مَضْحك زيد .

(٣) في ( ز ) : منزل الشغاف .

(٤) سقطت « داني المنزلة » من ( ز ) .

قال سيبويه : لو قلت : هو مني مجلسَك أو متكأ زيدٍ[1] ومربط الفرس لم يجز . انتهى .

ومنهم من قاس ذلك ؛ ولو لم يرد بها قرب أو بعد بل أريد الحقيقة لم يَجُزْ . فلا تقول : هو مني مَزْجرَ الكَلْب ، تريد مكان زَجْره ، ولا مقعدَ القابلة ، تريد مكان قعودها .

( **فصل** ) : ( من الظروف المكانية كثيرُ التَّصرُّف ) ـ أي يستعمل غير ظرف كثيراً ، إما مبتدأ أو فاعلاً أو نائبه أو مضافاً إليه .

( كمكانٍ ) ـ فتقول : اجلس[2] مكانك ، ومكانُك حسَنٌ .

( لا بمعنى بدل ) ـ فإن استُعمل بمعناه[3] لم يتصرف كما سيأتي .

( ويمينٍ وشمالٍ ) ـ فتقول : جلس زيدٌ يمينَ عمرو وشمالَ بكر ، ويمينُ الطريق أسهل ، وشمالُه أقرب .

( وذاتِ اليمين وذاتِ الشمال ) ـ قال تعالى : « تَزاوَرُ[4] عن كهفهم ذاتَ اليمين ، وإذا غَربتْ تقرضُهم ذاتَ الشمال » .

وتقول : دارُك ذاتُ اليمين ، ومنازلُهم ذاتُ الشمال .

( ومتوسّطُ التصرُّف كغيرِ فوقَ وتحتَ من أسماء الجهات ) ـ وهو : أمام وقدام ووراء وخلف وأسفل وأعلى . فتقول :

أمامُ زيدٍ آمَنُ من ورائه ، وقرئ : « والركبُ أسفلُ منكم[5] » بالرفع . أي

---

(١) سقطت « أو متكأ زيد » من ( د ) .

(٢) كان الأولى أن يمثل بقوله : اترك مكانك ، ليكون مفعولاً به دليلاً على التصرف . أما في العبارة فهو ظرف مكان مفعول فيه . ولعله قصد بالمثالين الظرفية وغيرها .

(٣) في ( د ) : بمعناها

(٤) ـ « وترى الشمس إذا طلعت تزاور عن كهفهم » ـ الكهف ١٧

(٥) الأنفال ٤٢

مكان الركب، أو على جعله الركب مجازاً لحلوله[1] فيه كما في: نهارُه صائمٌ، ومثله: زيدٌ خلفُك، بالرفع. وأما فوق وتحت فلا يكونان إلاّ ظرفَين. ومَدْرَكُ هذا إنما هو السماع.

(وبينَ مجرَّداً) ـ أي عن الألف وما. وقد سبق أنها إذا صحبها أحدهما لزمت الظرفية الزمانية. فلا تكون من ظروف المكان ولا متصرفاً فيها. ومثال تصرف المجردة قولهم: هو بَعِيدُ بينِ المنكبَيْنْ، نقيُّ بين الحاجبَيْنْ، ومنه: «هذا فراقُ بيني وبينك[2]»، «لقد تقطَّع بينُكم[3]» في قراءة الرفع.

قال المصنِّف[4]: وقد يكون بينَ ظرفَ زمان كما يكون ظرفَ مكان، ومنه حديث: «ساعةً يومَ الجمعة، بينَ خروج الإمام وانقضاء الصلاة[5]..»

(ونادرُ التصرُّف كحيثُ) ـ وجعل منه المصنِّف قوله:

) إنَّ حيثُ استقرَّ من أنت راجيـ ـــه[6] حِمىً فيـه عـزةٌ وأمـانُ

(١) في (د): بحلوله

(٢) الكهف ٧٨

(٣) الأنعام ٩٤

(٤) أي ابن مالك

(٥) النص في التاج الجامع للأصول جـ ١ ص ٢٩٠، عن أبي موسى ـ رضي الله عنه ـ قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ يقول: هي ما بين أن يجلس الإمام إلى أن تقضى الصلاة» رواه مسلم وأبو داود والترمذي. ولفظه: «إن في الجمعة ساعة لا يسأل الله العبد فيها شيئاً إلاّ آتاه الله إياه» قالوا: يا رسول الله، أية ساعة هي؟ قال: حين تقام الصلاة إلى الإنصراف منها» مسلم جمعة ١٤، ١٥؛ ابن ماجه إقامة ٩٩.

(٦) في نسخ التحقيق وفي الهمع: راعيه. وفي الدرر جـ ١ ص ١٨٢: راجيه، وهو أنسب للمعنى. قال في الدرر: استشهد به على وقوع حيث مجردة من الظرفية، ووقعت اسماً لإنّ، ونقل كلام أبي حيان في إنكار هذا... قال: ولم أعثر على قائله.

فحيثُ اسمُ[1] إنَّ وحِمَى خبرُها .

( ووسْط ) ـ أي الساكن السين . ومن تصرُّفه قول عدي بن زيد يصف سحاباً :

( ٥٤٢ ) وَسْطُه كاليراع أو سُرُج المجـ ـدل ، طوراً يخبُو وطوراً ينـيرُ[2]

روى برفع وسط وهو قليل[3]. قال الجوهري : يقال : جلست وسط القوم بالتسكين لأنه ظرف ، وجلست وسط الدار بالتحريك لأنه اسم ، وكل موضعٍ[4] صلح فيه بينَ فهو وسْط بالتسكين ، وإن لم يصلح بينَ فهو وسَط بالتحريك ، وربما سكن وليس بالوجه .

واليراع هنا جمع يراعة ، وهو[5] ذباب يطير بالليل كأنه نار ، والمجدل القصر ، قال الأعشى :

( ٥٤٣ ) في مجـدل شـيد بنيانـه يـزل عنـه ظفـر الطائـر[6]

ويقال : خبت النار تخبو خبُوّاً[7] طفئت ، وأخبيتها أنا .

( ودونَ ) ـ ومن تصرفه النادر :

( ٥٤٤ ) ألـم تريـا أنـي حميتُ حقيقتـي وباشرتُ حدَّ الموتِ والموتُ دونُها[8]

---

(١) أنكر أبو حيان ذلك وخطأه ، وقال إن حمى هو اسم إنَّ وحيثُ خبرُها ( همع جـ ١ ص ٢١٢ ) .

(٢) في الدرر جـ ١ ص ١٦٩ : استشهد به على تصريف وسْط ساكن الوسط . . فوسطه مبتدأ خبره كاليراع . والبيت لعدي بن زيد العبادي .

(٣) في ( ز ) : وهو القليل .

(٤) في ( د ) : وكل اسم

(٥) في ( ز ) : وهي .

(٦) البيت مثال لاستعمال المجدل بمعنى القصر .

(٧) سقطت من ( د ) .

(٨) في الدرر جـ ١ ص ١٨٢ ، استشهد به على تصرف دون بقلة عند الأخفش والكوفيين ، وكذا استشهد به أبو حيان في شرح التسهيل . . والبيت لموسى بن جابر أحد شعراء الحماسة .

بالرفع. والذي عليه سيبويه وأصحابه أنه لا يتصرف فيه[1] حقيقة كان نحو: جلستُ دونَ زيد، أو مجازاً نحو: هو دونَك في الشرف.

ومذهب الأخفش والكوفيين أنه يتصرف قليلاً. والسماع يدل على وجود ذلك، لكنه نادر.

والحقيقة[2] ما يحق على الرجل أن يحميه، ويقال: الحقيقة الراية، وحدُّ الشيء منتهاه، يقال: حددتُ الدّار أحدُّها حدّاً. والتحديد مثله.

( لا بمعنى رديء ) ـ فإنه لا يكون حينئذ ظرفاً. يقال: هذا ثوبٌ دونٌ أي رديء. حكاه سيبويه.

( وعادمُ التصرُّف ) ـ فيلزم النصبَ على الظرفية. قيل[1]: أو شبه ذلك.

( كفوقَ وتحتَ ) ـ فتقول: فوقَك رأسُك، وتحتَك رجلاك. بالنصب لا غير. نصَّ على ذلك الأخفش نقلاً عن العرب.

ويُجرّان بِمنْ وهو المراد بِشبْه الظرفية في قولي قبلُ: أو شبه ذلك، قال تعالى: «تجري من تحتها الأنهارُ[3]»، «فخرَّ عليهم السقفُ من فوقهم[4]».

( وعندَ ولَدُن ومعَ ) ـ وكلها لا تتصرف، وسنتكلم على كل منها.

( وبينَ بينَ ) ـ كقوله:

(٥... ) نحمي حقيقتنا وبعـــ ـــضُ القوم يسقُط بينَ بينَا[5]

---

(١) سقطت من ( د ).

(٢) أي في البيت السابق.

(٣) البروج ١١

(٤) النحل ٢٦

(٥) في الدرر جـ ١ ص ١٨٠: به نحمي حقيقتنا جميعاً وبعض القوم يسقط بين بينا قال: استشهد =

أي بين هؤلاء وبين هؤلاء . فترك الإضافة وركب تركيب خمسةَ عشرَ .

( دون إضافة ) ـ فإن أُضيف إليها تعيَّن زوالُ الظرفية ، ولذا خطَّأ ابنُ جنِّي من قال : همزةُ بينَ بينَ بالفتح . وقال : الصواب همزة بينَ بينٍ بالإضافة ؛ وإن أضيف صدر بين بين إلى عجزها جاز بقاء الظرفية نحو : من أحكام الهمزة التسهيلُ بينَ بينَ ، وزوالها نحو : بين بين أقيس من الإبدال .

( وحَوالَ وحَوْلَ وحَواليْ وحَوْلَيْ وأحوالَ ) ـ فتقول : قعدوا حَوالَه وحَوْلَه وحَوالَيْهِ وحَوْلَيه وأحوالَه بمعنى واحد .

( وهُنا وأخواته ) ـ أي[1] التي سبق ذكرها في باب الإشارة وهي : هَنَّا وهِنَّا وهنَّتْ وثَمَّ .

( وبدلَ ـ لا بمعنى بديل ـ وما رادفه من مكان ) ـ نحو : هذا بدلَ هذا أي مكانَه ، وهذا مكانَ هذا أي بدلَه .

قال ابن خروف : البدل والمكان إذا استعملا بمعنى واحد لا يرفعان ، فإن ذكر كل منهما في موضعه ولم يحمل أحدهما على الآخر في المعنى رُفِعَا نحو : هذا مكانُك . يشير إلى المكان . وهذا بدلٌ من هذا ، فيرفع لأنك أشرت بهذا إلى البدل وهو هو .

قال : وإنما انتصب البدل والمكان ولم يجز فيهما الاتساع[2] حين أخرج كل منهما عن موضعه فلزم طريقة واحدة .

---

= به على أن بين بين تركب فتبنى كخمسة عشر ، والتقدير عنده : بين هؤلاء وبين هؤلاء ، وقدره بعضهم بين الجيد والرديء . قال : ولم أعثر على قائله ، وفي معجم الشواهد أنه لعبيد بن الأبرص ـ ديوانه ٢٧

(١) سقطت من ( د ) .

(٢) أي التوسع في الاستعمال

( فحيثُ مبنيةٌ ) ـ لتضمنها معنى حرف الشرط إن كانت للشرط نحو : حيثما تكن أكن . لشبهها الحرف في الافتقار ، إذ لا تستعمل إلاّ مضافةً إن لم تكن للشرط ، وبنيت[1] على حركة لئلا يلتقي ساكنان .

( على الضم ) ـ تشبيهاً بقبلُ ، لأنها تضاف إلى جملة ، والإضافة في الحقيقة إنما هي إلى المفرد ، فكأنها مقطوعة عن الإضافة .

( وقد تُفتح ) ـ طلباً للتخفيف .

( أو تكسر ) ـ على أصل التقاء الساكنين .

( وقد تخلف ياءها واو[2] ) ـ فيقال : حَوْثُ . قال اللحيانيّ : هي لغة طيئ .

( وإعرابُها لغة فَقْعَسيّة ) ـ حكى ذلك الكسائي ، يقولون : جلستُ حيثَ كنتَ . بالفتح . وجئت مِنْ حيثِ جئت . فيجرُّونها بِمنْ . فصارت عندهم كعند . وفقعس أبو قبيلة من بني أسد .

( وندَرتْ إضافتُها إلى مفرد ) ـ كقوله :

أما تَرى حيثُ سُهَيلٍ طالعاً[3]

---

(١) في ( د ) : وتبنى .

(٢) في نسخ التحقيق الثلاث : وقد تقلب ياؤها واواً . والمختار من النسخة المحققة من التسهيل ، وهو أنسب ، فليس هناك قلب .

(٣) عجزه في الدرر جـ ١ ص ١٨٠ :

نجماً يضيء كالشهاب ساطعا

وفي العيني : نجم . . . لامعاً قال في الدرر : استشهد به على ما في البيت قبله ـ على ندور إضافة حيث إلى مفرد ـ والبيت من شواهد الرضى . قال البغدادي : على أن حيث مضافة إلى مفرد بندرة ، وسهيل مجرور بإضافة حيث إليه ، وفي هذه الصورة يجوز بناء حيث وإعرابها ، وروى برفع سهيل على أنه مبتدأ محذوف الخبر أي موجود ، فتكون حيث مبنية مضافة إلى الجملة . قال : وهذا البيت لا يعرف قائله .

في رواية الجر . وهو عند البصريين نادر لا يقاس عليه . وقال الكسائي : يقاس . وشرط الجملة التي تضاف إليها أن تكون خبريةً وتصدَّر في النفي بلم أو لا .

( وعدم إضافتها لفظاً أندرُ ) ـ أي من إضافتها إلى مفرد .

وجعل المصنف منه :

( ٥٤٧ ) إذا رَيْدَةٌ مِنْ حيثُ ما نفَحتْ له  أتـاه بريَّاهـا خليـلٌ يواصلُـه[(١)]

قال[(٢)] : أراد : إذا ريدة نفحت له من حيث ما هبت أتاه . . . فحذف هبت للعلم به ، وعوض ما كتنوين حينئذ .

ويقال : ريح رَيْدة وراذة ورَيْدانة أي ليِّنة الهبوب ، ونفحت الريح هبَّتْ .

( وقد يُراد بها الحينُ عند الأخفش ) ـ واستدل بقوله :

( ٥٤٨ ) للفتـى عقـلٌ يعيـشُ بـه  حيثُ تَهدي سـاقَه قدمُـه[(٣)]

ورد بأن ظاهره أنها فيه للمكان ، إذ المعنى حيث مشى وتوجَّه .

---

(١) في الدرر جـ ١ ص ١٨٠ :

أتاها برياها حبيب يواصله

قال في الدرر : استشهد به على ندور حذف الجملة التي أضيفت إليها حيث ، وعوض منها ما ، والبيت من شواهد المغني ، قال السيوطي : قاله أبو حية النميري واسمه المشمر بن الربيع بن زرارة ، شاعر مجيد أدرك الدولتين ، الأموية والعباسية .

(٢) زاد في ( د ) : المصنف .

(٣) في الدرر جـ ١ ص ١٨١ : استشهد به على أن حيث قد ترد للزمان . . والبيت من شواهد الرضى ، قال البغدادي على أن الأخفش قال إن حيث قد تأتي بمعنى الحين ، أي ظرف زمان ، كما في هذا البيت . قال : وقال ابن مالك : لا حجة للأخفش فيه لجواز إرادة المكان على ما هو أصله ، ويدل على ما قاله أن المعنى على الظرفية المكانية ، إذا المعنى : أين مشى لا حين مشى . . . والبيت من قصيدة لطرفة بن العبد .

( وعند للحضور أو للقرب[1]، حِسّاً أو معنىً[2] ) ـ وقد اجتمع الحضور المعنوي والحسي[3] في قوله تعالى: « قال الذي عنده علم من الكتاب[4] »، « فلما رآه مستقراً عنده[5] ». والقرب الحسي كقوله تعالى: « عندَ سِدْرَة المنتهَى. عندها جنَّةُ المأوى[6] ». والمعنوي كقوله تعالى: « وإنهم عندنا لَمِنَ المصطفَيْنَ الأخيار »[7]. ومنه قولك: عندي مائة؛ تريد أنها ملكك، وإن كان الموضعُ بعيداً. وقد يكون مظروفُها معنىً فيراد بها الزمان. كقوله عليه السلام: « إنما الصبر عند الصدمة الأولى »[8]. ولا تخرج عن الظرفية إلا بالجرِّ بِمنْ نحو: « فإذا برزوا مِنْ عندِك »[9].

ولا يقال: مضيت إلى عنده. وتلزم الإضافة.

( وربما فُتحت عينُها أو ضُمَّت ) ـ والمشهور كسرها، ومن العرب من يفتحها، ومنهم من يضمُّها، ففي عينها ثلاث لغات: عِند وعَند وعُند.

( ولَدن لأول غاية زمان أو مكان ) ـ فالأول نحو: ما رأيتُه من لَدُن ظُهر الخميس. والثاني نحو: « آتيناك من لَدُنَّا »[10] أي من جهتنا ونحونا.

---

(١) في ( د ): وفي بعض نسخ التسهيل: أو القرب.

(٢) في ( د ): ومعنى

(٣) في ( ز ): والحقيقي

(٤) النمل ٤٠

(٥) نفس الآية ـ النمل ٤٠

(٦) النجم ١٤، ١٥

(٧) ص ٤٧

(٨) مسند الإمام أحمد جـ ٣ ص ١٣٠: « الصبر عند أول صدمة »

(٩) النساء ٨١

(١٠) في النسخ الثلاث: « آتيناه من لدنا ». والذي في القرآن:
في سورة النساء ٦٧: « وإذا لآتيناهم من لدنا أجراً عظيماً »، وفي الكهف ٦٥: « آتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علماً »، وفي طه ٩٩: « وقد آتيناك من لدنا ذكراً ».

وهي مبنية لشبهها الحرف في لزوم استعمال واحد، وهو كونها[1] مبدأ غاية، وبهذا فارقت عند، وقيل عند لما هو حاصل أو في تقديره، فيقال: هذا عندي، وإن لم يكن حاصلاً، ولدن للحاصل المتصل.

( وقلَّما تَعْدَمُ مِنْ ) ـ ومنه قولهم: لَدُنْ غدوة، وما رأيته لَدُنْ شَبَّ.

( وقد يقال لَدَنْ ولَدِنْ ) ـ هما بسكون النون وفتح اللام، وإحداهما بفتح الدَّال والأخرى بكسرها، والتي ذكرها قبلَ ذِكْرِهما بضم الدال وسكون النون وفتح اللام، فهذ ثلاث لغات.

( ولَدْنِ ولُدْنِ ) ـ هما بكسر النون وسكون الدال، واللام في إحداهما مفتوحة وفي الأخرى مضمومة.

( ولَدْنَ ) ـ بفتح النون واللام وسكون الدال.

( ولَدْ ولُدْ ) ـ هما بسكون الدال، واللام في إحداهما مفتوحة وفي الأخرى مضمومة.

( ولَدُ ) ـ بفتح[2] اللام وضم الدال؛ ويكمل بها تسع لغات[3].

وفي بعض نسخ التسهيل:

( ولَتِ ) ـ بفتح اللام وكسر التاء، فإن ثبتت كانت لُغَى المبنية عشراً[4].

( وإعرابُ الأولى ) ـ وهي لَدُنْ كما تقدَّم.

( لغة قيسية ) ـ وبها قرأ أبو بكر عن عاصم: « من لَدْنِه[5] » بجرّ

(١) في ( ز ): كونه

(٢) في ( د ): هي بفتح اللام.

(٣) جاءت في النسخة المحققة من التسهيل على النحو الآتي: لَدَنْ ولَدِنْ ولَدْنِ ولُدْنِ ولَدْنَ ولْدْ ولَدْ ولَداً ولَدُنْ.

(٤) زاد في إحدى نسخ التسهيل: لتْ ولتُ بسكون التاء وضمها.

(٥) جاءت في آيتين: النساء ٤٠: « ويؤت من لدنه أجراً عظيماً ». وفي الكهف ٢: « لينذر بأساً شديداً من لدنه ويبشر المؤمنين ».

النون وإسكان[1] الدالُ مُشَمَّةَ الضم . والأصل من لَدُنِه بضم الدال . وحكى أبو حاتم : من لَدُنِه بضم الدال وكسر النون . وتقول في النصب : لَدُنَه بفتح النون والدال مضمومة أو ساكنة مُشَمَّةَ الضم .

( وتُجْبَرُ المنقوصةُ مضافةً إلى مضمر ) ـ فلا يقال[2] في لَدُ : مِنْ لَدُكَ ، ولا مِنْ لَدُه ، ولا مِنْ لَدِي ، بحذف النون بل تثبت النون نحو : من لدنك . نص على ذلك سيبويه .

( ويُجَرُّ ما يليها بالإضافة لفظاً إن كان مفرداً ) ـ كقوله :

٥٥٤ ) تنتهض[3] الرعدة في ظُهَيْري     مِنْ لَدُنِ الظهر إلى العُصَيْرِ

( وتقديراً إن كان جملةً ) ـ نحو :

٥٥٥ ) لزمنا لَدُنْ سالمتُمونا وفاقَكم     فلا يكُ منكم للخلاف جنوحُ[4]

ولا يضاف من أسماء الأمكنة إلى الجمل إلاّ حيثُ ولَدُنْ . ومنع ابن الدهان كون لدن تضاف إلى جملة ، وقدَّر مع الفعل أن ، لتكون الإضافة إلى المصدر وهو مفرد . ويُبطل قولَه إضافتُها إلى الجملة الاسمية كقوله :

٥٥٦ ) وتَذْكُر نعماه لَدُنْ أنت يافعٌ     إلى أنتَ ذو[5] فودين أبيض كالنسر

وفي البيت بحث .

---

(١) في ( د ) : وسكون .

(٢) في ( د ) : فلا تقول .

(٣) في الهمع جـ ١ ص ٢١٥ : تنتفض ، وفي الدرر جـ ١ ص ١٨٤ :

تنتهض الرعدة من ظُهيرى

قال استشهد به على أن ما بعد لدن يجر بإضافتها إليه لفظاً إن كان مفرداً . وقائل البيت رجل من طيئ .

(٤) الشاهد في البيت على جرّ ما بعد لدن تقديراً إذا كان جملة كما في قوله : لدن سالمتونا ... ولم يعرف قائله .

(٥) في نسخ التحقيق الثلاث : ذا قَذَين . والتحقيق من الدرر جـ ١ ص ١٨٤ . والشاهد في قوله : لدن أنت يافع . على إضافة لدن إلى الجملة الاسمية . . . قال : ولم أعثر على قائله .

( وإن كان غدوةً نُصب أيضاً[1]) ـ فتختص غدوة من بين المفردات التي تضاف إليها لدن بجواز جرِّها ونصبها . قال :

( ٥٥٢ ) وما زال مهري مزجَرِ الكلبِ منهمُ لدن غدوةً حتى دنَتْ لغروبِ[2]

قال سيبويه : لا يَنْصِبُ لَدُنْ غيرَ غدوة ، فلا تقول : لدن بكرةً ، لأنه لم يكثر في كلامهم . انتهى .

وانتصابها قيل بلدن تشبيهاً لها بضارب ، بتنزيل نونه منزلة التنوين لثبوتها وحذفها ، وقيل بكان أي لدن كانت الساعة غدوة ، وقيل على التمييز ، وقرره بعضهم بأن التقدير : لَدُنْها غدوةً كما في قولك : لي مِثْلُه رجلًا .

( وقد يُرْفعُ ) ـ روى الكوفيون رفع غدوة بعد لدن على إضمار كان .

( وليست لدَى بمعناها ) ـ أي بمعنى لدن .

( بل بمعنى عند على الأصح ) ـ كما صرح به سيبويه . وذلك لأنَّ لَدُنْ لابتداء الغاية كما تقدم ، وعندَ ولدَى يكونان لابتداء الغاية وغيرها ، ولأنهما يخبر بهما نحو : « وعنده مفاتح الغيب[3] » « ولدينا كتاب[4] » ولا يخبر بلدن .

( وتعامل ألفها[5] معاملة ألف إلى وعلى ، فتسلم مع الظاهر ) ـ نحو : « إذ القلوبُ لدَى الحناجر[6] » .هذا هو الكثير . وقد تقلب معه[7] فيقال : لدَيْ زيدٍ .

(١) أي جاز فيه النصب والجر .

(٢) في الدرر جـ ١ ص ١٨٥ ، استشهد به على نصب غدوة بعد لدن . . والبيت لأبي سفيان بن حرب ، قاله يوم أحد .

(٣) الأنعام ٥٩

(٤) المؤمنون ٦٢

(٥) أي ألف لدى

(٦) غافر ١٨

(٧) أي مع الظاهر

( وتُقلب ياءً مع المضمر غالباً ) ـ نحو : « ولدينَا مزيدٌ[1] » . واستظهر بقوله غالباً على ما جاء عن بعض العرب من إقرار الألف مع المضمر[2] في لدَى ، وكذا في إلى وعلى ، قال :

٥٥٢ ) إلاكُمْ يا خُزاعة لا إلانا عـزَا النـاسُ الضراعَة والهوانـا
فلـو برئـت عقولكـمُ بصرتـم بأن دواءَ دائكـم لدَانـا
وذلكـمُ إذا واثقتمونـا[3] على قصـر اعتمادكـمُ عَلانـا

ويقال : ضرع الرجل ضراعة أي خشع وذل ، وبصرت بالشيء علمته

( ومع للصحبة اللائقة بالمذكور ) ـ فهي اسم لمكان الاصطحاب أو وقته على حسب ما يليق بالمصاحب . ودليل اسميتها دخول مِنْ عليها ، حكى سيبويه : ذهبَ مِنْ معَه . ولم يُبْنَ بل أعرب في أكثر اللغات . وإن كان على حرفين بلا ثالث مقدر[4] ، لشبهها عندَ في وقوعه خبراً نحو : زيدٌ مع عمرو ، وصفةً نحو : مررتُ برجلٍ معَه صقرٌ ، وحالاً نحو : جاء زيدٌ معي ، وصلةً نحو : رأيتُ الذي معك ، ودالاً على حضور : « ونَجِّني ومَنْ معي[5] » ، وقرب : « إنَّ مع العُسْرِ يُسْراً[6] »

( وتسكينُها قبل حركةٍ ، وكسرُها قبل سكونٍ لغة ربَعيَّة )[7] ـ فتقول

---

(١) ق ٣٥
(٢) في ( ز ) : لدا
(٣) في ( د ) : دافعتمونا ، وفي الدرر جـ ١ ص ١٧٢ : إلى كم يا خناعة ... فلو برأت ... قال : استشهد بهذه الأبيات على أن من العرب من يقرأ الألف مع المضمر كما يفعل مع المظهر في إلى وعلى ولدى ، قال : وخناعة اسم قبيلة ... أبوهم خناعة بن سعد بن هذيل ... وروى خزاعة .. ولم أعثر على قائلها .
(٤) سقطت من ( د )
(٥) الشعراء ١١٨
(٦) الشرح ٦
(٧) في ( د ) : ربيعية

ربيعة : زيدٌ معْ عمرو بالبناء على السكون ، وزيدٌ مَع القوم بالكسر . روى ذلك الكسائي عنهم .

( واسميتُها حينئذ ) ـ أي حين إذ سكنتْ عينُها .

( باقيةٌ على الأصحّ ) ـ لأن معناها مبنية كمعناها معربة . وزعم النحاس انعقاد الإجماع على حرفية الساكنة . وليس بصحيح ، بل الأصح أنها اسم ، وكلام سيبويه مشعر بهذا .

( وتُفْرَدُ ) ـ أي عن الإضافة .

( فتساوي جميعاً معنىً ) ـ وعلى هذا تخرج عن موضوعها من الدلالة على الصحبة ، أو تكون كجميع دالاً على الاصطحاب .

وفرَّق أحمد بن يحيى بينهما وقال : إنك إذا قلت : قام زيد وعمرو جميعاً ، احتمل كون القيام في وقتين وفي وقت واحد .

( وفتىً لفظاً لا يداً ، وفاقاً ليونس والأخفش ) ـ فإذا قلت : جاء الزيدان معاً . ففتحة العين عندهما ليست للإعراب ، بل هي كفتحة تاء فتى ونحوه مما وقع قبل ألف المقصور[1]. والألف على هذا لام الكلمة .

وذهب الخليل وسيبويه إلى أن الفتحة للإعراب كهي[2] في يد حالةَ النصب ، والكلمة ثنائية كما هي مع الإضافة . وردّه المصنّف بقولهم : الزيدان والزيدون معاً ، فيوقعون معاً في موضع رفع كما يرفع المقصور نحو : هو فتى .

قال : ولو كان باقياً على النقص لقيل : الزيدان أو الزيدون مع كما يقال : هُمْ يدٌ . ورُدَّ ما قال المصنِّف بأن معَ باقٍ[3] حينئذ على ما استقرَّ له من

---

(١) في ( د ) : مما وقع في آخره ألف مقصورة

(٢) أي كالفتحة في : يداً

(٣) في ( د ) : بأن مع في ذلك باقٍ على ما استقرَّ له .

الظرفية وعدم التصرُّف، فهو منصوب في موضع الخبر نحو: الزيدان عندَك، وليس هو نفس الخبر، فيكون مرفوعاً كما زعم.

( وغيرُ حاليّتها حينئذٍ قليلٌ ) ـ فالأكثر كونُها حالاً نحو: جاء الزيدان أو الزيدون معاً، ويقل كونُها خبراً كقول حاتم الطائي:

٥٥ ) أكف يدي عن أن يَنال التماسُها أكفَّ صحابي حين حاجاتنا[1] معا

( ويُتوسَّع في الظرف المتصرف ) ـ سواء أكان للزمان كيوم أم للمكان كميل، ولا يتوسع في غير المتصرف منها كسحَر وعندَ.

( فيُجعل مفعولاً به مجازاً ) ـ فتقول: سرتُ اليومَ، وسرتُ ميلاً، بنصبهما على التوسع نصب المفعول به، كما تفعل ذلك في المصدر المتصرِّف فتقول: ضربتُ الضربَ زيداً، بنصب الضرب مفعولاً به مجازاً.

( ويسوغ حينئذ إضمارُه غيرَ مقرون بفي ) ـ فإذا اتسعت في الظرف ثم أضمرتَه لم تأت بفي، وإن كان أصل الظرف أن يتعدى إليه بواسطة في، والضمير يرد الشيء إلى أصله، لأنك لم ترد كونه ظرفاً بل أردت كونه مفعولاً به مجازاً، فتقول: اليومَ سرتُه، إن توسعتَ، واليوم سرتُ فيه إن لم تتوسع.

( والإضافةُ والإسنادُ إليه ) ـ فالأول نحو: « بل مكرُ الليلِ والنَّهارِ[2] »

---

(١) في النسختين ( د، ز ): حاجتنا، والتحقيق عن الهمع والدرر والنسخة ( غ )، وروى البيت في ( ز ) برفع التماسها ونصب أكف بعدها، وهو الملائم للسياق. وروى في الدرر بنصب التماسها ورفع أكف، وأكف الأولى فعل مضارع، والثانية جمع كف، قال في الدرر جـ ١ ص ١٨٦: استشهد به على قلة وقوع مع في موضع رفع خبر، فحاجاتنا مبتدأ ومعاً خبره.. وفي شرح التسهيل لأبي حيان: وذهب بعض النحويين إلى أن معاً في هذا الموضع في موضع نصب على الحال والخبر محذوف.. وهو باطل. والبيت لحاتم الطائي كما جاء بالشرح ـ ديوانه ص ١١٤.

(٢) سبأ ٣٣

ونحو : يا سائرَ الميلِ ، والثاني نحو : وُلِدَ له ستُّون عاماً ، وسِيرَ عليه فرسخان .

( ويَمنعُ من هذا التوسُّع على الأصحّ تعدّي الفعل إلى ثلاثة ) ـ فلا تقول : اليومَ أعلمتُه زيداً عمراً قائماً . ويجوز ذلك في اللازم نحو ، اليومَ قمتُه . وفي المتعدّي إلى واحدٍ نحو : اليومَ ضربتُه زيداً ، والمتعدّي إلى اثنين نحو : اليومَ أعطيتُه زيداً درهماً . وهذا مذهب أكثر النحويين ، كما نقل ابن عصفور . وعلة المنع أنه ليس له ما يشبّه به ، إذ ليس في الأفعال ما يتعدّى إلى أربعة ، ومذهب الأخفش جوازُه في الجميع ، وهو ظاهر كلام سيبويه والمنسوب إلى الجمهور ، لأن التوسع يجوز ، ولا نُسلِّم احتياجَه إلى ما يشبَّه به .

## ٢٦ ـ باب المفعول معه

وسيبويه يسميه هكذا ، ويسميه مفعولاً به .

( وهو الاسمُ[١] التالي واواً تجعله بنفسها في المعنى كمجرور « مع » ، وفي اللفظ كمنصوب مُعدّى بالهمزة ) ـ فالتالي واواً يشمل المعطوف في نحو : مزجتُ عسلاً وماءً ، ويخرج ما لم يتلها فإنه ليس مفعولاً معه اصطلاحاً وإن كان قد يطلق عليه مفعول معه لغةً ، كمجرورِ معَ ، وباءِ المصاحبة نحو : جلستُ مع عمروٍ ، وبعتُ الفرسَ بلجامه .

وخرج بما بعد ذلك المعطوفُ بعد ما يفهم منه المصاحبة نحو : أشركت زيداً وعمراً ، ومزجتُ عسلاً وماءً ، بخلاف : سرتُ والنيلَ ونحوه ، فإن المصاحبة لم تفهم إلاَّ من الواو . ونبه بقوله : « كمنصوب » على أن الواو مُعدِّية ما قبلها من العوامل إلى ما بعدها ، كما تُعدِّي الهمزةُ ما تعدِّيه ، فينتصب به بواسطة الواو ، فعلاً كان كسار ، أو عاملاً عملَه نحو :

عرفتُ استواءَ الماء والخشبةَ ، والناقةُ متروكةٌ وفصيلها ، ولستُ زائلاً وزيداً حتى تفعل[٢] .

( وانتصابُه بما عمل في السابق من فعلٍ أو عاملٍ عملَه ) ـ من مصدر أو اسم فاعل أو مفعول كما سبق تمثيله .

ولا يضر فصل الواو ، كما لا[٢] يضر فصل إلاَّ في الاستثناء . ولا ينصبه

---

(١) سقطت من ( ز ) .

(٢) سقطت من ( د )

العامل المعنوي كالجار والمجرور واسم الإشارة، لأنه كالمفعول به ولا ينصبه معنوي، وهذا مذهب سيبويه، وأجاز الفارسيُّ في قوله: هذا ردائي مطويًّاً وسربالاً. أن يكون العامل في «وسربالاً» هذا[1]، وهو خلاف ظاهر كلام سيبويه، بل العامل فيه قوله: مطويًّاً.

( لا بمضمر بعد الواو، خلافاً للزجاج ) ـ فالتقدير عنده[2] في: ما صنعتَ وأباك؟ ونحوه: ولا بَسْتَ أباك.

ورد بأن في هذا إحالة لباب المفعول معه، إذ صار بالتقدير المذكور مفعولاً به.

( ولا بها، خلافاً للجرجانيّ ) ـ وكأنه[3] لما رأى اختصاصها بالاسم ادعى أن النصب بها كإنَّ. ورد بأنه لو كان كذلك لاتصل الضمير بها كما يتصل بإن فيجوز: قمتُ وكَ تريدُ: وإياك، ولا يجوز ذلك.

( ولا بالخلاف، خلافاً للكوفيين ) ـ ورد بأن الخلاف لو كان ناصباً لقيل: ما قام زيدٌ لكن عمراً بالنصب، ولا يقال بل يرفع.

( وقد تقع هذه الواو قبل ما لا يصح عطفه، خلافاً لابن جنّي ) ـ وما قاله ابن جني محكيٌّ عن الأخفش، وبه قال السيرافي والفارسي وغيرهما. وما قاله المصنِّف هو قول ابن خروف، ويستدل له بقولهم: استوى الماءُ والخشبةَ، وما زلتُ أسيرُ والنيلَ. وفيه بحث.

( ولا يقدَّم المفعولُ معه على عاملِ المصاحبِ باتفاق ) ـ فلا تقول: والخشبةَ استوى الماءُ، وإن جاز: مع الخشبةِ استوى الماءُ، لأن الواو كالهمزة المعدِّية.

---

(١) أي اسم الإشارة في أول العبارة

(٢) أي عند الزجاج.

(٣) أي الجرجاني.

( ولا عليه ، خلافاً لابن جني ) ـ فلا يجوز : استوى والخشبةَ الماءُ ، لما سبق من أنها كالهمزة المعدّية ، فتلزم موضعاً واحداً مثلَها . وقوله :

٥ ) جمعتَ وفُحشاً غيبةً ونميمةً خصالاً ثلاثاً لستَ عنها بمرعوي[١]

من باب العطف ، وبه وجهه أكثر النحويين .

( ويجب العطف[٢] في نحو : أنت ورأيك وأنت أعلمُ ومالُك ) ـ وذلك إذا كانت الواو بمعنى « مع » بعد ذي خبر لم يذكر كالأول[٣] ، ونحو : كل رجل وضيعتُه ، أو ذكر وهو أفعل تفضيل كالثاني[٤] ، ونحو : أنت أعلم وعبدُ الله ، فيمتنع النصبُ خلافاً للصَّيْمَريّ ، إذ ليس ثَمَّ فعلٌ ولا ما يعملُ عمله مطلقاً . ومالُك في قولهم : أنت أعلم ومالُك قيل : معطوفٌ على أنت ، ونُسب العلمُ للمال مجازاً ، والمعنى : أنت أعلم بمالك ، والواو للمصاحبة . وقيل معطوف على أعلم ، والأصل :بمالك فوضعت الواو موضع الباء ، فعطفت على ما قبلها ، ورفع ما بعدها على اللفظ ، وهي بمعنى الباء متعلقة بأعلم .

( والنصب عند الأكثر في نحو : مالك وزيداً ، وما شأنك[٥] وعمراً ) ـ وذلك كل جملة آخرها واو مع[٦] ، وأولها ما الإنكارية ،

(١) في العيني على الأشموني والصبان جـ ٢ ص ١٣٧ ، كما في الدرر جـ ١ ص ١٩٠ : قاله يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي ، والشاهد في قوله : وفحشا . . حيث ذهب ابن جني إلى أنه مفعول معه ، والتقدير : جمعت مع فحش غيبة ، والجمهور على أن الواو للعطف لأنه معطوف على قوله : ونميمة ، ولكنه قدم عليها ضرورة ، والتقدير : جمعت غيبة ونميمة وفحشا ، وهذه ضرورة قبيحة ، وثلاث بالنصب على أنه صفة للمذكورات الثلاث ، ويجوز الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أي هي ثلاث . وأقول : لم لا تكون ثلاث صفة لخصال ؟

(٢) سقطت من ( د ) .

(٣) أي كالمثال الأول في عبارة المتن : أنت ورأيك ، وزاد في (غ ) : لم يذكر خبره كالأول

(٤) أي كالمثال الثاني : أنت أعلم ومالُك .

(٥) سقطت « ما » من ( د ) .

(٦) أي التي بمعنى مع .

قبل ضمير مجرور باللام كالأول ، أو الشأن كالثاني ، ونحوهما نحو : ما بالك وزيداً . وأجاز الكسائي الخفض في ذلك كله ، قال : والوجه النصب .

( والنصبُ في هذين ونحوهما بكان مضمرةً قبل الجارّ[٢] ) ـ والتقدير : ما كان لك وزيداً وما كان شأنك وعمراً وما كان بالك وبكراً[٣] .

( أو بمصدر لابسَ منويًّا بعد الواو ) ـ والتقدير : وملابسه أو وملابستُك زيداً ، وكذا الباقي . والتقديران ، أعني تقدير كان والمصدر بحالَيْه لسيبويه . وشاع حذفُ المصدر وإبقاءُ معموله لقوة الدلالة عليه ، كما في قوله تعالى : « وصَدٌّ عن سبيلِ الله وكفرٌ به والمسجدِ الحرام[٤] » ، أي وصَدٌّ عن المسجد الحرام .

( لا بلابسَ ، خلافاً للسيرافي وابن خروف ) ـ وشيخ ابن خروف أبي بكر بن طاهر . والتقدير عندهم : ولابستُ زيداً ، وكذا الباقي . وهو ضعيف ، لعطفه[٥] الفعل على الاسم .

( فإن كان المجرور ظاهراً رجح العطف ) ـ نحو : ما لزيدٍ وعمروٍ؟ وما شأنُ زيدٍ وعمروٍ؟ فالأحسنُ جرُّ عمرو ، ويجوز نصبُه على المعية ، نصَّ على ذلك سيبويه ، ولا التفات لمن منع النصبَ من المتأخرين .

( وربما نُصب بفعل مقدَّر بعد ما أو كيف أو زمن مضاف أو قبل خبر ظاهر في نحو : ما أنت والسيرَ[٦] ؟ وكيف أنت وقصعةً ؟ وأزمانَ قومي

---

(١) في ( د ) : وزيد .

(٢) في ( د ) : قبل الحال .

(٣) في المثال : وزيداً ، ولكنه سها وقال : بكراً ، وكان الأولى أن يأتي به في المثال حتى يتحاشى التكرار مع المثال الأول

(٤) البقرة ٢١٧

(٥) في ( د ) : لعطف الاسم على الفعل .

(٦) زاد بعده في ( د ) : وكيف أنت والسير ؟

والجماعةَ ، وأنا وإياه في لحاف ) ـ والإشارة بالأول إلى بيت أنشده سيبويه وهو :

٥ ) وما أنـت والسـيرَ في مَتْلَـفٍ     يبـرّحُ [1] بالذَّكـرِ الضابـطِ

ومثله : ما أنت وزيداً ؟ وبالثاني إلى قولهم : كيف أنت وقصعةً من ثريد ؟ ذكره سيبويه ، ومثله : كيف أنت وزيداً ؟ وبالثالث إلى بيت أنشده سيبويه وهو :

٥ ) أزمانَ قومي والجماعـةَ كالـذي     منع الرحالـةَ أن تَميـلَ مَميـلا [2]

ونصّ سيبويه على أن النصب في هذه الثلاثة بإضمار فعل الكون فقدّر : ما كنتَ وزيداً ؟ وكيف تكونُ وقصعةً من ثريد ؟ وأزمانَ كان قومي ، وفي قول المصنِّف : « وربما » إشارة إلى قلة النصب هنا ، وهو كذلك ، قال سيبويه : وهو قليل في كلام العرب .

والإشارة بالرابع[3] إلى ما ورد في الحديث من قول عائشة رضي الله عنها : « كان النبي صلى الله عليه وسلم ينزل عليه الوحي ، وأنا وإياه في لحاف » . قال المصنّف : كأنها قالت : كنتُ وإياه أو وأنا كائنة وإياه في لحاف .

---

(١) الذَّكَر الضابط أي الجمل القوي ، وفي الدرر جـ ١ ص ١٩٠ : استشهد به على رد ابن الحاجب المنكر جواز النصب في نحو : ما أنت والسير . وفي التسهيل : وربما نصب بفعل مقدر .. الخ قال أبو حيان : وأشار المصنف لما أنشده سيبويه : وما أنت والسير .. الخ والرفع فيه أفصح والنصب قليل . قال سيبويه : وزعموا أن ناسا يقولون : كيف أنت وزيداً ؟ والبيت لأسامة بن الحارث الهذلي . هذليين جـ ٢ ص ١٩٥ .

(٢) في العيني على الأشموني والصبان جـ ٢ ص ١٣٨ ، كما في الدرر جـ ١ ص ٩٢ : قاله الراعي النميري عبيد بن حصين ديوانه ص ١٤٦ والشاهد في : أزمان قومي والجماعة أي أزمان كان قومي .. حيث حذف كان ونصب الجماعة مفعولاً معه .

(٣) أي بالمثال الرابع في المتن : « وأنا وإياه في لحاف » . مسند ابن حنبل ٦ ، ٣٢٣ ابن ماجة ـ طهارة ١٣١ ، والدارمي وضوء ١٠٧

واحترز بظاهر من المقدَّر، فإنه يمتنع معه النصبُ كما سبق ذكره في: أنت ورأيُك، خلافاً للصَّيْمَريّ.

والمتلف المفازة؛ ويقال: برَّح به الأمرُ تَبْريحاً أي جهَده، والضابط الحازم، والرحالة سرج من جلود ليس فيه خشب، كانوا يتخذونه للركض الشديد، والجمع الرحائل. ويقال: مال الشيءُ يميل مميلاً ومَمالاً ومَيْلاً ومَيَلاناً[1].

( ويترجح العطفُ إن كان بلا تكلُّف ) ــ نحو: قام زيدٌ وعمروٌ. ومثال المتكلَّف قوله:

( ٥٥٨ ) فكونوا أنتمُ وبني أبيكم ... مكانَ الكُلْيتَيْن من الطِّحال[2]

فيحسن العطف من جهة اللفظ، وفيه تكلف من جهة المعنى، لأن المراد: كونوا لبني أبيكم، فالمخاطبون هم المأمورون، فإذا عطف كان التقدير: كونوا لهم وليكونوا لكم؛ وذلك خلاف المقصود. والكُلْية معروفة والكُلوة لغة؛ قال ابن السكيت: ولا يقال[3]: كلوة[4].

( ولا مانع ) ــ كما في نحو[5]: لا تنه عن القبيح وإتيانَه، واستوى الماء والخشبةَ، وما زلتُ أسير والنيلَ. فالعطف هنا ممتنع.

---

(١) وفي القاموس: مال إليه مَيْلا ومَمالاً ومميلا وتَمْيالا ومَيَلانا وميلُولةً عدَل

(٢) في العيني على الأشموني والصبان جـ ٢ ص ١٣٩، كما في الدرر جـ ١ ص ١٩٠ أن الشاهد في قوله: وبني أبيكم، فإن فيه وجهين. النصب على المعية، والعامل فيه الفعل الظاهر، وهو الراجح، والرفع عطفاً على أنتم وهو ضعيف من جهة المعنى، كما وضح الشارح، ولا يعرف قائله.

(٣) في ( د ): ولا تقل

(٤) في ( د ) بفتح الكاف، وفي ( ز ) بكسرها، وفي القاموس لم يذكرها بغير الضم

(٥) في ( د ): كما في قوله.

( ولا موهن ) ـ كما في نحو : ما صنعت وإياك ؟ فنصبه مختار، وعطفه جائز على ضعف .

( فإن خيف به ) ـ أي بالعطف .

( فواتُ ما يضر فواتُه رجح النصبُ على المعيَّة ) ـ نحو : لا تغتذ بالسمكِ واللبنَ . ولا يعجبك الأكلُ والشبعَ . فالنصب يبين المراد من المعية، والعطف لا يبينه ، فرجح النصب .

( فإن لم يَلِق الفعلُ بتالي الواو جاز النصب على المعية . وعلى إضمار الفعل اللائق إن حسُن « مع » موضعَ الواو ) ـ نحو : « والذين تبوأوا الدَّارَ والإيمان[1] » . فلكَ جعل الإيمان مفعولاً معه . ولكَ نصبه باعتقد مقدَّراً .

( وإلَّا تعيَّنَ[2] الإضمار ) ـ أي وإلَّا يحسن « مع » موضعَ الواو كقوله :

٥ ) إذا ما الغانياتُ برزْنَ يوماً وزجَّجنَ الحواجبَ والعيونا[3]

فزججن لا يصلح للعمل في العيون . وموضع الواو لا يصلح لمع فيتعين إضمار اللائق أي : وكحلْنَ .

وما ذهب إليه من إضمار اللائق في البيت ونحوه ، ذهب إليه الفراء والفارسيُّ وجماعةٌ من الكوفيين والبصريين .

وذهب جماعةٌ منهم المازنيُّ والمبرد إلى أن الثاني معطوف على الأول بتضمين العامل معنى يتسلط به على الاثنين أي : وحَسَّنَّ .

( والنصبُ في نحو : حسبُك وزيداً درهمٌ بيحسبُ منويَّاً ) ـ هكذا قال

---

(١) الحشر ٩

(٢) في ( ز ) : يتعين .

(٣) في الدرر جـ ١ ص ١٩١ : الشاهد فيه نصب والعيونا على إضمار فعل ـ لائق ـ وقال الأشموني إنه يؤول بفعل يصح انصبابه عليهما . قال : فأول وزججن بزَيَّنَّ ، كما ذهب إليه الجرمي والمازني والمبرد وأبو عبيدة والأصمعي واليزيدي . والبيت للراعي النميري .

سيبويه . وكذا كَفْيُكَ[1] وزيداً درهمٌ ، أي ويكفي زيداً . فليس زيداً مفعولاً معه ، كما زعم الزمخشري .

ويحسب مضارع أحسَبَني فلانٌ أي أعطاني حتى أقول حَسْبِي . وحَسْبُك وكَفْيُك سواء وزناً ومعنىً أي كفاك أو يكفيك .

( وبعد[2] : ويلَه وويلاً له بناصب المصدر ) ـ فالتقدير في قولهم : وَيْلَه وأباه ، وويلاً له وأخاه ، ألزمه الله ويلَه أو ويلاً له . كذا قدّر سيبويه . فأباه وأخاه معطوفان[3] على مفعول ألزم الأول ، وليسا من المفعول معه .

( وبعد : ويلٌ له بألزم مضمراً ) ـ فإذا قلت : ويلٌ له وأباه ، فالأب منصوب بفعل يدل عليه ويلٌ له ، لأنه في معنى المنصوب الذي هو ويلاً له ، والتقدير : وألزم الله الويلَ أباه .

( وفي : رأسَه والحائطَ ، وامرأً ونفسَه ، وشأنَك والحجَّ على المعية أو العطف بعد إضمار دع في الأول والثاني ، وعليك في الثالث ) ـ فيجوز في الحائط ونفسه والحج النصب على المعية ، والنصب على العطف وهذا مقيس في المتعاطفَين نحو : زيداً وعمراً أي الزم أو دع أو نحو ذلك . وتقدير المصنف في الثالث « عليك » هو تقدير سيبويه فيه[4] . والذي قدره به النحويون : الزم شأنك والحج ، ومنعوا إضمار عليك[5] وحملوا كلام سيبويه على أنه تفسير معنوي .[6]

---

(١) في ( ز ) : كفاك .

(٢) في ( ز ) : وبعد ويل ويله وويلا له .

(٣) في « ز » : معطوف

(٤) سقطت من ( د ) .

(٥) فوق هذا الكلام بين الأسطر في ( ز ) : لأنه اسم فعل وهو لا يعمل مضمراً .

(٦) في ( ز ) : تفسير معنى .

( ونحو ، هذا لك وأباك ، ممنوعٌ في الاختيار ) ـ قال سيبويه[1] إنه قبيح ، لأنك لم تذكر فعلاً ولا حرفاً فيه معنى فعل . وقد سبق أن الفارسي أجاز في ، هذا رِدَائِي مَطْوِيّاً وسِرْبالاً ، نصب سربال على المعية . وأجاز بعضهم أن يعمل في المفعول معه الظرف وحرف الجر .

( وفي كون هذا الباب مقيساً خلافٌ ) ـ فبعض النحويين يقتصر في مسائل الباب على السماع . قال المصنف ، والصحيح استعمال القياس فيها على الشروط المذكورة .

( ولما بعدَ المفعول معه من خبرِ ما قبلَه أو حالِه مالَه متقدّماً ) ـ فتقول ، كان زيدٌ وعمراً متفقاً ، وجاء البردُ والطيالسةَ شديداً ، كما تقول ، كان زيدٌ متفقاً وعمراً ، وجاء البردُ شديداً والطيالسةَ .

( وقد يُعطى حكمَ ما بعدَ المعطوف ، خلافاً لابن كيسان ) ـ فيطابق الخبرُ أو الحالُ الاسمَ والمفعولَ معه كما يطابق الاسم والمعطوف عليه ، فتقول ، كان زيدٌ وعمراً مذكورَيْن ، وجاء زيدٌ وعمراً ضاحكَيْن ، كما تقول ، كان زيدٌ وعمروٌ مذكورَيْن ، وجاء زيدٌ وعمروٌ ضاحكَيْنْ . وهذا مذهب الأخفش . والإفرادُ أولى من المطابقة .

---

(١) زاد بعده في ( د ) ، فيه .

## ٢٧ ـ باب المستثنى

لم يقل الاستثناء كما قال سيبويه ومَنْ بعدَه، لأن الكلام في المنصوبات، ولذا قال: الواقع مفعولاً مطلقاً، والمفعول له، والمفعول المسمى ظرفاً، والمفعول معه.

( وهو المُخْرَجُ تحقيقاً أو تقديراً من مذكور أو متروك بإلاَّ أو ما بمعناها[1] بشرط الفائدة ) ـ فشمل المخرج المستثنى والمخرج بالصفة والشرط وغيرهما من المخَصّصات.

ومثال المخرج تحقيقاً: قام إخوتُك إلاَّ زيداً،

والمخرج تقديراً هو المستثنى في الاستثناء المنقطع نحو: « ما لهم به من علم إلاَّ اتِّباعَ الظَّنِّ[2] ». فالظن مستحضر بذكر العلم لقيامه مقامه في كثير من المواضع، فهو في تقدير الداخل فيه.

والمخرج من مذكور نحو: قام القومُ إلاَّ زيداً.

ومن متروك نحو: ما ضربتُ إلاَّ زيداً. التقدير: ما ضربت أحداً...

ومذهب[3] سيبَوَيه وجمهور البصريين أنَّ الأداة تخرج الاسمَ الثاني من الاسم الأول، وحكمَه من حكمِه.

وذهب الكسائي إلى أنه مخرج من الاسم وهو مسكوت عنه لم يحكم عليه بشيء؛ فإذا قلت: قام القومُ إلاَّ زيداً، فيحتمل أن زيداً قام وأنه لم يقم.

---

(١) في ( ز ): أو ما في معناها.

(٢) النساء ١٥٧

(٣) في ( د ): وهو مذهب.

وذهب الفراء إلى أنها لم تُخْرج الاسمَ من الاسم ، وإنما أخرجت الوصف من الوصف ، لأن القوم في المثال موجبٌ لهم القيام ، وزيد منفيٌّ عنه القيام ، ورام بهذا أن يكون الاستثناء كله متصلاً . قاله الصفَّارُ ، ونقل عنه لم يكن في الكلام فعل ، فالإخراج من الاسم كما قال الكسائي . وفيما قاله بحث . وهذه المذاهب إنما هي في الاستثناء المتصل .

والباء في « بإلاَّ » متعلقة بالمُخْرَج . واحترز من إلاَّ بمعنى[1] غير الصفة نحو : « لو كان فيهما آلهةٌ إلاَّ اللهُ لفسدَتا »[2]. وبمعنى[3] الواو نحو : « إلاَّ الذين ظلموا منهم[4] » أي ولا الذين . . . قاله الأخفش ؛ وبمعنى[5] إن لم نحو : « إلاَّ تفعلوه »[6] ؛

والزائدة كالأولى[7] في قوله :

٥٦ ) أرى الدهرَ إلاَّ منجنُونا بأهله ... وما صاحبُ الحاجات إلاَّ معذَّبا[8]

---

(١) أي التي بمعنى غير الواقعة صفة كما في الآية .

(٢) سقطت من ( د ) ـ الأنبياء ٢٢

(٣) أي والتي بمعنى الواو كما يأتي في الآية .

(٤) البقرة ١٥٠

(٥) أي والتي بمعنى إن لم

(٦) الأنفال ٧٣

(٧) أي كإلاَّ في الشطر الأول

(٨) في العيني على الأشموني والصبان جـ ١ ص ٢٤٨ : وما الدهرُ إلا منجنوناً

قال : منع بعضهم الاحتجاج به . ومعناه : وما الزمان إلاَّ يدور دوران منجنون ، تارة يرفع وتارة يضع ، وهو بفتح الميم الدولاب التي يستقى عليها ، فيكون انتصابه كنصب المصادر ، أو بفعل محذوف ، أي وما الدهر إلاَّ يشبه منجنونا . . . وزعم ابن بابشاذ أن أصله إلاَّ كمنجنون وحذف الجار فانتصب المجرور ، ورواه المازني : أرى الدهر . . . وحكم بزيادة إلاَّ ، وتبعه ابن مالك فيه ، والأول هو المحفوظ ، ولم يذكر قائله .

أي يتقلب بهم ، فتارة يخفضهم وتارة يرفعهم ؛ كذا قال ابن جني .

والتي بمعنى إلاّ هي الأدوات التي سيذكرها . ونبه بشرط الفائدة على أن النكرة لا يستثنى منها في الموجب ما لم تُفِدْ ؛ فلا يقال : جاء قومٌ إلاّ رجلًا . فإن وجدت فائدة جاز نحو : « ألفَ سنةٍ إلاّ خمسين عاماً »[١].

( فإن كان ) ـ أي المُخْرَجُ .

( بعضَ المستثنى منه حقيقةً فمتَّصلٌ ) ـ نحو : قامَ القومُ إلاّ زيداً .

( وإلاّ فمنقطعٌ ) ـ أي وإلا يكن المُخْرَج بعضَ المستثنى منه حقيقة فمنقطعٌ[٢]، سواء كان من جنس الأول نحو : قام بنُوكَ إلاّ ابنَ زيدٍ ، أم لم يكن نحو : قام القومُ إلاّ حماراً .

وما ذكره المصنف مذهب الشلوبين ، وهو أولى مما ذكر الفارسيُّ من أن المنقطعَ هو ما لا يكون المستثنى فيه من جنس المستثنى منه . لما سبق في المثال الأول ، ولأن قولك : رأيتُ زيداً إلاّ وجهَه ، متصل بالاتفاق .

ومقتضى قول الفارسي أن يكون منقطعاً ؛ واعترض على ما قال الشلوبين ، بقوله تعالى : « لا يذوقُون فيها الموتَ إلاّ الموتَة الأولى[٣] » . فالموتة الأولى بعض الموت ، والاستثناء مع ذلك منقطع ، ويحتمل كونُه متصلًا بجعل الذوق[٤] بمعنى العلم من قولهم : أمر مستذاق أي مجرَّب معلوم ؛ والمعنى أنهم[٥] لا يتعلق علمهم فيها بشيء من مسمى الموت لعدمه فيها ، لأنها دار البقاء ، إلاّ الذي[٦] سبق علمهم به في الدنيا ، والمقصود بذلك أنهم لا

(١) العنكبوت ١٤

(٢) سقطت هذه العبارة التفسيرية من ( د )

(٣) الدخان ٥٦

(٤) في « لا يذوقون »

(٥) في ( د ) : أنه

(٦) في ( د ) : الذين

يحصل لهم شعور بهادم اللذات إلاّ شعور بتقضّيه[1] وانفصاله. فتفيد الآية نفيه عن أهل الجنة على أبلغ وجه، والسرور بتخطّي المنغّص وعدم عَوْده. وفي التعبير بالذوق إشارة إلى أنهم لا يتخيلون من هذا المنغص شيئاً البتة، إذ قول القائل: فلان لم يذق طعام زيد، أبلغ في النفي من قوله: لم يأكله.

ونبه المصنف بقوله: «حقيقةً» على ما سبق من أن المستثنى في الاستثناء المنقطع مُخْرَجٌ تقديراً. فهو على هذا بعض[2] لا على سبيل الحقيقة.

( مقدَّرُ الوقوع ) ـ أي الاسم المخرج في الاستثناء المنقطع.

( بعدَ «لكنَّ» عند البصريين ) ـ فإذا قلت: ما في الدار أحدٌ إلاّ حماراً، فالمعنى: لكنَّ فيها حماراً، وذلك لأنه في حكم جملة منفصلة عن الأولى مستدركة، وليس مستثنى مما قبله حقيقةً، ولهذا لا يصح أن يقال: استثنيت الحمار منهم، وإنما انتصب لأنه اسم واقع بعد إلاّ مخالف حكمه لما قبله كالمتصل فأُعطيَ إعرابَه.

( وبعدَ «سوى» عند الكوفيين ) ـ وحكاه ابن العلج عن الفراء، والتقدير في المثال: سوى حمار. وكأنهم لما رأوا تخالف إلاّ ولكنَّ في وقوع المفرد بعد إلاّ، وأنه لا يقع بعد لكنَّ إلاّ كلام تام، إلاّ أنْ[3] تكون عاطفةً، ولا يمكن حمل إلاّ هنا عليها، لمخالفتها لها في أن ما بعدها معربٌ[4] بغير إعراب ما قبلها نحو: ما فيها أحدٌ إلاّ حماراً، بالنصب، وجاءني القومُ إلاّ حماراً، ومررتُ بهم إلاّ كلباً، عدلوا إلى التقدير بسوى، لموافقة إلاّ لها في وقوع المفرد بعدها، ولأنها من ألفاظ الباب كما سيأتي،

(١) في ( د ) بنقيضه.

(٢) أي بعض المستثنى منه.

(٣)(٤) سقط ما بينهما من ( د ).

وتفيد بدلالتها على المغايرة ما تفيده لكنَّ من المخالفة، لأن معناها معنى غير، صرح بذلك سيبويه.

وعن ابن العلج عن الكوفيين أنهم ذهبوا إلى أن سوى قد تكون اسماً بمنزلة غير، وحينئذ تكون موافقة لها معنى واستعمالاً.

ويرجح ما قاله البصريون أن مقصود الاستثناء المنقطع بمقتضى وضعه المخالفة في الحكم، إذ الاسم الأول لا يتناول مسمَّى الثاني حقيقةً، وليس المقصود الإخراج منه، وإذا كان كذلك فتفسير إلاَّ في الاستثناء المنقطع بلكن هو الموافق لمعناها حينئذ، بخلاف تفسيرها بسوى، لأنها وإن كانت بمعنى غير لا تستلزم المخالفة في الحكم، إذ المغايرة من حيث هي مغايرة لا تستلزمه، وفيه بحث. والذي يظهر أنه لا يُحتاج إلى تفسير إلاَّ في المنقطع بلكنَّ ولا بسوى بعد تقرير أن المستثنى هو المُخْرَجُ تحقيقاً أو تقديراً بإلاَّ وأخواتها، لأنَّ إلاَّ حينئذ تفيد[1] الإخراج المقصود بدون[2] هذا التقدير، فلا حاجة إليه.

( وله ) ـ أي الاسم[3] المخرج.

( بعد إلاَّ من الإعراب ) ـ احترز من وقوعه بعد غير إلاَّ، فإنه لا يعطى ما ذكر، بل يُجَرُّ أو يُنْصَب.

( إن تُرِك المستثنى منه ) ـ وهو ما أخرج منه المستثنى كالمقدَّر في نحو: ما جاءني إلاَّ زيدٌ. أي أحد.

واحترز من ألا يترك نحو: ما جاءني أحدٌ إلاَّ زيدٌ.

فإنه لا يتعين حينئذ فيه ما نذكره كما سيأتي.

(١) في ( د ): مفيدة للإخراج.

(٢) في ( د ): بهذا التقدير.

(٣) في ( د ): أي للاسم.

( وفُرِّغَ له[1] العامل ) ـ أي لم يستعمل بالعمل في غير ما بعد إلاَّ ، وذلك كالمثال السابق ونحو ، ما ضربتُ إلاَّ زيداً ، وما مررت إلاَّ بزيدٍ .

واحترز من أن يترك المستثنى منه[2] ولا يفرّغ العامل لما بعد إلاَّ ، بل يعمل في غيره ، فلا يكون الحكم كما يذكر ، وذلك نحو ، ما قام زيدٌ إلاَّ عمراً ، أي ولا غيره ، فالمستثنى منه محذوف وهو غيره ، والعامل قد شغل بزيدٍ ، فلا يُرفَع والحالة هذه عمرو بل يُنْصَب . وكذلك إذا قلت ، ما قام إلاَّ بكرٌ إلاَّ خالداً[3] لم يفرّغ ما قبل إلاَّ لخالد ، لاشتغاله ببكر ، وإن كان قد تُرِك المستثنى منه ، فعمرو في المثال الأول ، وخالد في المثال الثاني غير داخلين في الضابط المذكور ، وبكر داخل فيه .

( ما له مع عدَمِها ) ـ ولذلك تقول ، ما جاءني إلاَّ زيدٌ ، بالرفع ، وما ضربتُ إلاَّ زيداً ، بالنصب ، وما مررتُ إلاَّ بزيدٍ . فتأتي بالجار والمجرور .

ويدخل تحت قوله ، « العامل » الابتداء ، ولذلك تقول ، ما في الدار إلاَّ زيدٌ ، برفع زيد .

والحاصل أن الاسم في الاستثناء المفرّغ يكون على حسب ما يقتضيه العامل الذي قبل إلاَّ من رفع وغيره .

( ولا يُفعل ذلك ) ـ أي يفرغ العامل لما بعد إلاَّ .

( دون نهي أو نفي صريح ) ـ نحو ، « ولا تقولوا على الله إلاَّ الحقَّ[4] » ، « وما محمدٌ إلاَّ رسولٌ[5] » .

---

(١) في النسخة المحققة من التسهيل ، وفرغ العامل له .

(٢) سقطت من ( د ) .

(٣) في ( د ) ، إلاَّ خالدٌ .

(٤) النساء ١٧١

(٥) آل عمران ١٤٤

( أو مُؤوّل ) ـ فالشرط الذي يكون[1] فيه معنى النهي في هذا كالنهي نحو : « ومن يولهم يومئذ دبره إلّا متحرّفاً لقتال أو متحيّزاً إلى فئة[2] » ، أي لا تُوَلّوا الأدبارَ إلّا متحرّفين لقتال ، أو متحيّزين إلى فئة . والاستفهام[3] الذي فيه معنى النفي كالنفي نحو : « فهل يُهلَك إلّا القومُ الفاسقون »[4] ؟ وكذا قولك : زيدٌ غيرُ آكل إلّا الخبزَ .

ودَلّ قوله : « ولا يُفعل إلى آخره ، أن الاستثناء المفرغ لا يقع في كلام موجب فلا تقول : قام إلّا زيدٌ . ولا : ضربْتُ إلّا زيداً . ولا : مررتُ إلّا بزيد . لأنه كذب . كذا قيل .

( وقد يُحذَفُ على رأي عاملُ المتروك ) ـ كقوله :

( ٥٦١ ) تَنُوطُ التميمَ وتأبَى الغبو ... قَ من سِنَةِ النّوم إلّا نهاراً[5]

خرّجه الفارسي على أنه يريد : لا تغتذي الدهر إلا نهاراً .
فحذف لا تغتذي ، وهو عامل في المستثنى منه متروك وهو الدهر .

قال المصنّف[6] : وأولى من هذا التقدير أن يكون أراد :
وتأبى الغَبوق والصَّبوح ، فحذف المعطوف وأبقى المعطوف عليه ، وهو كثير .

ومعنى تنوط تُعلّق . ناط الشيءَ ينوطه نوطاً علّقه . والتميم ما يعلّق على الإنسان من عوذة . وفي الحديث : « من علّق تميمةً فلا أتمّ الله له[7] » .

(١)(٣) سقط ما بينهما من ( د )

(٢) الأنفال ١٦

(٤) الأحقاف ٣٥

(٥) الشاهد فيه حذف عامل المستثنى منه المتروك في قوله .وتأبى الغبوق من سنة النوم إلا نهاراً على تخريج الفارسيّ ، أي : لا تغتذى الدهر إلّا نهاراً . فحذف لا تغتذى . وهو عامل في المستثنى منه المتروك وهو الدهر . وعلى رأي ابن مالك أن الأولى تقدير . وتأبى الغبوق والصّبوح فحذف المعطوف . وأبقى المعطوف عليه . وهو كثير . ولا يعرف قائله .

(٦) أي ابن مالك .

(٧) مسند الإمام أحمد ص ١٥٤ . ونصه عنده : « من تعلّق تميمةً . . . »

ويقال: التميمة خرزة. والغَبوق الشرب بالعشيّ[1]. يقال منه[2]: غبقت الرجل أغبقُه بالضم فاغتبق.

والشاعر يصف امرأة بالتنعُّم وكثرة الراحة. فهي تأبى أن تغتبق أي تغتذي بالعشيّ لئلا يعوقها عن الاضطجاع للراحة.

( وإن لم يترك المستثنى منه فللمستثنى بإلاّ النصب مطلقاً ) ـ أي في الموجب نحو: قام القومُ إلاّ زيداً، وفي غيره نحو: ما قام أحدٌ إلاّ زيداً، لكن في الموجب لا يُشارَكُ النصبُ عند إرادة الاستثناء. وفي غير الموجب يشاركه الإتباع كما سيأتي.

( بها ) ـ أي بإلاّ نفسها. فهي الناصبة عنده للمستثنى. وذلك لأنها مختصة بالاسم وليست كالجزء منه. فعملت كسائر الحروف التي هي كذلك. ما لم تتوسط بين عاملٍ مفرَّغ ومعمول فتلغى وجوباً إن كان التفريغُ محققّاً نحو: ما قام إلاّ زيدٌ.

وجوازاً إن كان مقدَّراً نحو: ما قام أحدٌ إلاّ زيدٌ.

والفعل في قولهم: أنشدك الله إلاّ فعلت. ونحوه في موضع الاسم. ومعنى هذا: ما أسألك إلاّ فعلك.

وانفصل الضمير بعدها نحو: « ضَلَّ من تدعون إلاّ إيّاه »[3]. وما في الأرض أخبث منه إلاّ إيّاه. لشبهها بما النافية في الإعمال مرة والإهمال مرة. ومعمول ما إذا كان مضمراً كان منفصلاً. فألحقت إلاّ بها في ذلك. ولم تعمل الجرَّ لموافقتها الفعل معنىً كما[4].

---

(١) في ( ز ): بالمشا

(٢) في ( د ): تقول منه.

(٣) سورة الإسراء آية ٦٧

(٤) أي مثل ما

( لا بما قبلها معدًى بها ) ـ ونسب إلى سيبويه وجماعة من البصريين ، ومنهم السيرافي ، والفارسي في التذكرة . فالناصب لما بعد إلاّ عندهم ما قبلها من فعل أو غيره بتعدية إلاّ . وكأنه على هذا مشبّه بالمفعول به .

ورُدَّ بقولهم : قبضت عشرةً إلاّ ثلاثةً إلاّ أربعةً . فإنه يلزم من قولهم اتصال عامل واحد بحرف واحد إلى معمول بمعنى وإلى آخر بضدّه ، إذ الثلاثة خارجة والأربعة داخلة .

( ولا به مستقلاًّ ) ـ أي من غير أن تكون إلاّ معدّيةً له . وهذا مذهب ابن خروف ، وزعم أنّ[1] ذلك كنصبِ[2] غير نحو : قام القومُ غيرَ زيدٍ ، بلا واسطة .

ويُرَدُّ بما يُرَدُّ[3] به القول الأول ، إذ يلزم منه في المثال المذكور ونحوه اتصال عامل واحد إلى معمولين بمعنيَيْن متضادَّين . وأما نصب غير فعلى الحال ، وفيها معنى الاستثناء .

( ولا بأستثني مضمراً ) ـ كما حكاه السيرافي عن المبرد والزجاج . ويرد بأنه لا يجمع بين فعل وحرف يدل على معناه بإظهار ولا بإضمار ، ولو جاز هذا النصب لأُوليَ[4] ليتَ بأتمنّى .

( ولا بأنّ مقدّرة بعدها ) ـ كما عزاه السيرافي وابن بابشاذ إلى الكسائي ، والتقدير عنده : إلاّ أنّ زيداً لم يقم . فأضمر أنّ وحذف خبرها . ورُدَّ بأنّ العرب لا تضمر أنّ وأخواتها وتبقى عملها ، لضعفها عن العمل .

---

(١) سقطت من ( د ، غ ) .

(٢) في ( د ، غ ) : لنصب

(٣) في ( د ) : ورد بما رد .

(٤) في ( د ) : ما ولي .

( ولا بإنْ مخففةً مركباً منها ومن لا إلاّ ) ـ كما عزاه السيرافي إلى الفراء ، فإذا قلت ، قام القوم إلاّ زيداً . انتصب زيدٌ عنده بإنْ المخفّفة وخبرها محذوف ولا نافية[1] عنده . والتقدير ، إن لا زيداً[2] لم يقم .

وإذا قلت ، قام القوم إلاّ زيدٌ ، بالرفع غلّبتَ حكم لا ، فعطفتَ بها زيداً على القوم ، والتقدير ، قام القومُ لا زيدٌ .

ورُدَّ بقولهم ، ما قام القومُ إلاّ زيدٌ . بالرفع . ولا يتأتى فيه[3] ما ذكر من تغليب لا ، إذ لا يعطف بها بعد النفي وبأن التركيب دعوى لا دليل عليها .

( خلافاً لزاعمي ذلك ) ـ وقد سبق ذكرهم .

( وفاقاً لسيبويه والمبرد ) ـ والمازني والزجاج والجرجاني أيضاً . وقد تقدم توجيه هذا المذهب . وكون مذهب المبرد أن إلاّ هي العاملة نصّ عليه في المقتضب ، وإن كان السيرافي حكى عنه أن النصب بأستثني مضمراً كما سبق ذكره .

( فإن كان المستثنى بإلاّ ) ـ يحترز مما يستثنى بغيرها ، وسيأتي حكمه .

( متصلاً ) ـ يحترز[4] من المنقطع ، فالنصب فيه راجح ، أو واجب كما سيأتي .

( مؤخراً عن المستثنى منه ) ـ يحترز[4] من أن يتقدم عليه فإنه ينتصب مطلقاً ، فتقول ، قام إلاّ زيداً القومُ ، وما قام إلاّ زيداً القومُ . هذا مذهب

---

(١) في ( د ، غ ) ، ولا كافية عنه . وقد نبه في هامش ( ز ) . على أن هذا خطأ .

(٢) في ( د ) ، والتقدير ، إن زيداً لم يقم .

(٣) سقطت من ( د ) .

(٤) في ( د ) ، تحرز .

البصريين . وسنعود إلى المسألة عند قوله : « وقد يُجعَل المستثنى متبوعاً » .

( المشتمل عليه نهي ) ـ نحو : لا يقُمْ أحدٌ إلاّ زيدٌ . وقال : المشتمل ، ولم يقل : الكائن معه أو نحوه ، تنبيهاً على أنه إذا انتقض النهي نحو : لا تأكلوا إلاّ اللحمَ إلاّ عمراً ، أو النفي نحو : ما شرب أحدٌ إلاّ الماءَ إلاّ زيداً ، لم يكن له حكم ، ولا يرفع عمرو ولا زيد ، لأن هذا بمنزلة ما لا نهي فيه ولا نفي ، إذ المعنى : كلُوا اللحمَ إلاّ عمراً ، وشربوا الماءَ إلاّ زيداً .

( أو معناه ) ـ أي معنى النهي ، كقول عائشة ـ رضي الله عنها ـ « نُهي عن قتل جِنّان البيوت ، إلاّ الأبترُ وذو الطُّفْيتَين »[1] ، فهو محمول على تقدير : لا تُقتَلُ جِنّانُ البيوت إلاّ الأبترُ . . .

جِنّان جمع جانّ كحائط وحيطان ، وهو هنا حيّة بيضاء ، والأبتر المقطوع الذنب ، تقول منه : بَتِرَ بالكسر يبترَ بتْراً ، وأما ذو الطفيتين فقال الجوهري : الطُّفا بالضم خوص المُقْل ، الواحدة طُفْية ، وفي الحديث : « اقتلوا من الحيات ذا الطفيتين والأبتر[2] » ، كأنه شبه الخطين على ظهره بالطفيتين ، وربما[3] قيل لهذه الحية طفية على معنى : ذات طفية ، قال الشاعر :

( ٥٦٢ ) كما تذلُّ الطفا من رقية الراقي[4]

أي ذوات الطفا[5] . وقد يسمى الشيء باسم ما يجاوره . انتهى[6] . وصدر هذا العجز :

---

(١) مسند الإمام أحمد ٣ / ٤٥٣ ، ٦ / ٨٢

(٢) مسند الإمام أحمد ٢ / ١٢١ والترمذي ـ صيد ١٥

(٣) في ( د ) : وإنما

(٤) مثال لاستعمال الطفا بمعنى ذوات الطفا

(٥) في ( د ) : الطفى

(٦) أي كلام الجوهري ، ومثله في لسان العرب .

وهم يذلونها من بعد عزتها

( أو نفي صريح ) ـ نحو : ما جاءني أحدٌ إلاَّ زيدٌ[1].

( أو مؤول ) ـ نحو : « ومن يغفر الذنوبَ إلاَّ الله[2] ؟ ) أي لا يغفرها أحدٌ إلاَّ الله ، فهو[3] استفهام في اللفظ نفي في المعنى ، ومن النفي المؤول قراءة بعض السلف : « فشربوا منه إلاَّ قليلٌ[4] » بالرفع ، أي لم يتركوه ، لأن قبله : « فمن شرب منه فليس مني »[5].

( غيرِ مردودٍ به كلامٌ تضمَّن الاستثناءَ ) ـ فإذا قال قائل : لي عندك مائة إلاَّ درهمين ، فأردت جَحْدَ ما ادَّعاه قلت : ما لك عندي مائة إلاَّ درهمين ، بالنصب ، فيكون هذا بمنزلة قولك : ما لك[6] عندي الذي ادعيته ؛ ولو رفعت الدرهمينْ لكنت مقرًّا بالدرهمين جاحداً لثمانية وتسعين ، إذ الرفع بمنزلة قولك : ما لك عندي إلاَّ درهمان ، وهذا الشرط مأخوذ من كلام ابن السراج ، ولم يتعرض لهذا سيبويه ولا المغاربة .

( اختير فيه متراخياً النصبُ ) ـ نحو : ما ثبت أحدٌ في الحرب ثباتاً نفع الناس إلاَّ زيداً ، فينصب اختياراً لضعف التشاكل لطول الفصل بين المبدل[7] والمبدل منه ، والأصل فيه قول النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ « لا يُخْتَلى خلاها ، ولا يُعْضَدُ شوكها » ، فقال العباس : يا رسول الله ، إلاَّ الإذخر ؟ إلاَّ الإذخر .

---

(١) في ( د ) : إلاَّ زيداً ، واختيار المصنف بعد ذلك موافق للتحقيق

(٢) آل عمران ١٣٥

(٣) في ( ز ) : فهي

(٤) البقرة ٢٤٩

(٥) وفيه معنى طلب الترك .

(٦) في ( د ) : ليس لك

(٧) في ( د ) : بين البدل والمبدول منه ، وفي ( غ ) : بين البدل والمبدل منه

وعلل هذا قوم[1] بعروض الاستثناء، وعلى هذا يكون لاختيار النصب بعد النفي سببان: التراخي وعروض الاستثناء، ولم يتعرض لهذا سيبويه ولا المغاربة.

( وغيرَ متراخٍ الإتباعُ ) ـ نحو: ما قام القومُ إلاّ زيدٌ، وما ضربت أحداً إلاّ زيداً، وما مررتُ بأحدٍ إلاّ زيدٍ، فيعرب ما بعد إلاّ بإعراب المستثنى منه.

( إبدالاً عند البصريين ) ـ وهو مذهب سيبويه، لصحة حلوله محله، فتقول في: ما قام القومُ إلاّ زيدٌ، ما قام إلاّ زيدٌ، وهو بدل بعض من كل، ولم يؤت بالضمير معه إلاّ قليلاً[2] نحو: « ما فعلوه إلاّ قليلٌ منهم »[3]، « ولم يكن لهم شهداءُ إلاّ أنفسُهم »[4]، وإن كان بدل البعض لا بد فيه من ضمير يعود على المبدل منه، وحذفه إن حذف قليل، وذلك لقوة تشبث المستثنى بالمستثنى منه[5] بالأداة، إذ معلوم في المثال أن زيداً من القوم وأنه أوجب[6] له ما نفي عنهم. فاستغنى لذلك عن الضمير في أكثر الكلام، وقيل: هو بدل شيء من شيء، لأن البدل مجموع إلاّ زيد أي غير زيد.

( وعطفاً عند الكوفيين ) ـ فهو تابع عندهم على العطف لا على البدلية، وإلاّ إذ ذاك حرف عطف، وذلك لأن البدل يوافق المبدل منه في المعنى، وهذا يخالفه، إذ الأول منفيٌّ[7] عنه الحكم، والثاني مثبت له

(١) في ( د ): وعلل قوم هذا
(٢) في ( د ): إلاّ قليل
(٣) النساء ٦٦
(٤) النور ٦
(٥) في ( د، غ ): لقوة تشبث المستثنى منه بالأداة.
(٦) في ( د ): وجب
(٧) في ( د ): ينتفي

والعطف توجد فيه المخالفة نحو، ما قام زيدٌ بل عمروٌ؛ ورد مذهبهم بأن إلّا لو كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو: ما قام إلّا زيدٌ.

( ولا يُشترط في جواز نصبه تعريفُ المستثنى منه، خلافاً للفراء ) ـ إذ السماع بخلاف ما ذهب إليه؛ روى سيبويه عن يونس وعيسى جميعاً أن بعض العرب الموثوق بعربيتهم يقول، ما مررتُ بأحدٍ إلّا زيداً، وما أتاني أحدٌ إلّا زيداً، بالنصب بعد النكرة.

( ولا في جواز الإبدال عدمُ الصلاحية للإيجاب، خلافاً لبعض القدماء ) ـ وهذا المذهب حكاه سيبويه ولم يُسَمِّ القائل به، واستدلّ قائله بأن الأصل قبل دخول الثّاني النصب فإذا دخل لا يتغير ما كان، وإنما يجوز عندهم الإبدال فيما لا يصلح للإيجاب نحو، ما جاءني أحدٌ إلّا زيدٌ؛ والسماع يرد مذهبهم؛ قرأ الجمهور: « ما فعلوه إلّا قليلٌ منهم[(١)] »، وحكى يونس عن أبي عمرو أن الوجه في اللغة: ما قام القومُ إلّا عبدُ الله، بالرفع.

( وإتباع المتوسط بين المستثنى منه وصفته أولى من النصب، خلافاً للمازني في العكس ) ـ فإذا قلت: ما جاءني أحدٌ إلّا زيدٌ خيرٌ منك، وما مررتُ بالقوم[(٢)] إلّا زيد الشعراء؛ كان إتباع زيد أولى من نصبه على الاستثناء.

هذا ظاهر مذهب سيبويه، واختاره المبرد، والمشهور عن المازني تجويز الوجهين، واختيار النصب كما ذكر المصنف، وكذا ابن عصفور في بعض تصانيفه، وذكر عنه في بعضها أنه يوجب النصب، وكذا ذكر[(٣)] ابن الخباز

(١) النساء ٦٦

(٢) في ( د )، بقوم

(٣) سقطت من ( د )

عنه في النهاية ، ووجه ترجيح الإتباع أن الصفة فضلة فلا اعتداد بالتقدم[1] عليها ، ووجه خلافه أن حكم البدل إذا اجتمع مع الصفة أن تكون الصفة مقدمة على البدل ، ويعارض هذا بأن البدل مبين كالنعت ، فالفصل به بين النعت والمنعوت أسهل من الفصل بالاستثناء بينهما لأن الاستثناء لا يشبه النعت .

( ولا يُتبع المجرورُ بِمِنْ والباء الزائدتين ولا اسم لا الجنسية إلاَّ باعتبار المحل ) ـ فتقول : ما في الدار من أحدٍ إلاَّ زيدٌ أو إلاَّ امرأةٌ من بني فلان ، بالرفع ، لأن أحداً في موضع رفع بالابتداء ، ولا يجوز الجرّ حملاً على اللفظ ، خلافاً للأخفش ، لأنهما موجبان ، وزيد معرفة ، ومِنْ الزائدة لا تجر عند البصريين ـ إلاَّ الأخفش ـ إلاَّ منكراً غير موجب .

ويجوز على رأي الكوفيين : إلاَّ امرأةٍ بالجرّ ، وتقول : ليس زيدٌ بشيء إلا شيئاً لا يعبأ به ، أو إلاَّ الشيء الذي لا يعبأ به ، بنصب المبدل من شيء ، لأنه في موضع نصب بليس ، ولم تجرّه حملاً على اللفظ ، لأن الباء الزائدة لا تعمل في خبر موجب .

وتقول : لا إله إلاَّ الله ، ولا رجل في الدار إلاَّ رجلٌ من بني تميم ، برفع المبدل من اسم لا ، لأنه في موضع رفع بالابتداء ، ولم تنصبه حملاً على اللفظ ، لأنهما موجبان ، والأول معرفة[2] ، ولا إنما تعمل في منكر منفي ، ويجوز النصب على الاستثناء في هذه الصور وأشباهها .

( وأجاز بنو تميم إتباع المنقطع المتأخر ) ـ فيقولون : ما فيها أحدٌ إلاَّ حمارٌ ، بالرفع ، وإن كان الأفصح عندهم ما أوجبه الحجازيون فيه النصب ، هكذا قيل ، وذكر المصنف أن بني تميم يقرؤون : « ما لهم به من علم إلاَّ

---

(١) في ( د ) : بالتقديم

(٢) سقطت من ( د ) عبارة : والأول معرفة

اتباعُ الظن[1]» بالرفع، إلاَّ مَنْ لُقِّن النصب، وهذا مخالف لما قيل من أن الأفصح عندهم النصب.

واحترز بالمتأخر من خلافه نحو: ما في الدار إلاَّ حماراً أحدٌ، فلا يجوز فيه على مذهب البصريين إلاَّ النصب كالاستثناء المتصل نحو: جاء إلاَّ زيداً القومُ. وسيأتي الكلام عليه.

( إن صحَّ إغناؤه عن المستثنى منه ) ـ كما يصح في المثال المذكور أن تقول: ما فيها[2] إلاَّ حمارٌ؛ فإن لم يصح إغناؤه، أي لم يجز تفريغ ما قبل إلاَّ للاسم الواقع بعدها تعيَّن النصب، ومنه:

ألا لا مجيرَ اليومَ ممَّا قضَتْ به صوارمُنَا إلاَّ امرأً دانَ[3] مُذْعنَا

وكذا قوله تعالى: «لا عاصم اليوم من أمر الله إلاَّ مَنْ رحمْ[4]» فمن في موضع نصب، لأنك لو حذفت المستثنى منه[5]، وهو عاصم، واستغنيت بالمستثنى عنه لم يصح.

( وليس ) ـ أي ما ذكر في المنقطع.

( من تغليب العاقل على غيره فيختص[6] بأحد وشبهه ) ـ مما هو خاص بمن يعقل، فيقع على ما لا يعقل إذا اختلط بمن يعقل نحو مَنْ.

( خلافاً للمازني ) ـ قال ابن خروف ردّاً عليه: لا يتوهم ذلك محصوراً

---

(١) النساء ١٥٧

(٢) في ( ز ): ما فيها أحد.

(٣) سقطت من ( د )، والشاهد في البيت نصب المستثنى امرأ لعدم صحة إغنائه عن المستثنى منه، ولا يعرف قائله.

(٤) هود ٤٣، والشاهد في الآية كما في البيت، كما بين الشارح.

(٥) سقطت من ( د )

(٦) في بعض نسخ التسهيل: فيخص، وفي بعضها: فيخصص.

في لفظ أحد وما يشبهه ، لأن ما جاء مما ليس بلفظ أحد أكثر من أن يحصى . انتهى . ومنه :

( ٥٦٤ ) عشية لا تغني الرماحُ مكانَها ولا النبل إلاَّ المشرفي المصمم[١]

وقال :

( ٥٦٥ ) ليس بيني وبين قيس عتاب غير طعن الكلى وضرب الرقاب[٢]

وغير وسوى في المنقطع كإلاَّ ، ولا يستثنى بالفعل فيه[٣] ، فلا يقال : ما في الدار أحدٌ ليس حماراً .

قال الجوهري : المشرفية سيوف ، قال أبو عبيدة : نسبت إلى مشارف ، وهي قرى من أرض العرب تدنو من الريف ، يقال : سيف مشرفي ، ولا يقال : مشارفي ، ومشارف الأرض أعاليها ، ويقال : صمم السيف إذا مضى في العظم وقطعه ، وإذا أصاب المفصل وقطعه يقال : طبَّق ، قال الشاعر يصف سيفاً :

( ٥٦٦ ) يصمِّم أحياناً وحيناً يطبِّق[٤]

( وإن عاد ضميرٌ قبل المستثنى بإلاَّ الصالح للإتباع على المستثنى منه ، العامل فيه ابتداءً ) ـ نحو : ما أحدٌ يقول ذلك إلاَّ زيدٌ ، وما فيهم أحدٌ يقول ذلك إلاَّ زيدٌ .

---

(١) في العيني على الأشموني والصبان جـ ٢ ص ١٤٧ ، قاله ضرار بن الأزور ـ رضي الله عنه ـ والشاهد في قوله : إلاَّ المشرفي ، فإنه استثناء منقطع على الإبدال على لغة تميم أي السيف المشرفي .

(٢) البيت مثال لمجيء الاستثناء المنقطع بغير لفظ أحد وشبهه ، خلافاً للمازني ، ولا يعرف قائله .

(٣) أي في المنقطع

(٤) بالشطر شاهد على معنى صمم السيف وطبق .

( أو أحدُ نواسخه ) ـ نحو : ما ظننت أحداً يقول ذلك إلاَّ زيداً[1]، وما ظننت فيهم أحداً يقول ذلك إلاَّ زيداً ، وكذا كان وباقي النواسخ .

( أتبع الضميرَ جوازاً ) ـ لأن النفي متوجه عليه من حيث المعنى ، فيجوز في زيد أن يجعل بدلاً من الضمير في « يقول » في الصور كلها . وكذا ما أشبهها .

وشمل كلامه الاستثناء المنقطع أيضاً نحو : ما أحدٌ يقيم بدارهم إلاَّ الوحشَ ، وما حسبت أحداً يقيم بها إلاَّ الوحشَ ؛ وشمل النكرة كما مثل ، والمعرفة نحو : ما القوم يقولون ذلك إلاَّ زيداً[2]، وما ظننت القوم يقولون ذلك إلاَّ زيداً ، لكن لم يمثل النحويون ذلك إلاَّ بالنكرة . والظاهر عدم الاختصاص بها .

واحترز بقبل المستثنى[3] من أن يكون بعده نحو : ما أحدٌ إلاَّ زيداً يقول ذلك ، فإنه[4] لا يأتي فيه ما ذكر ، بل ينصب على الاستثناء .

وقوله : بإلاَّ أخرج ما استثنى بغيرها ، فإن المستثنى حينئذ إما أن يجر أو ينصب ، ولا يأتي فيه ما ذكر . لكن يصح أن يعامل غيرُ[5] معاملة[6] ما بعد إلاَّ ، فإذا قلت : ما أحدٌ يقول ذلك ـ أو ما ظننت أحداً[7] يقول ذلك ـ غير زيد ، جاز في غير ما كان يجوز في زيد ؛ ولم يمثل النحويون هنا إلاَّ بإلاَّ ، والظاهر أن غيراً لا يمتنع فيها ما ذكر . وعموم قولهم أن غيراً تعرب بما كان يعرب به الاسم الواقع بعد إلاَّ يعطي ذلك[8].

(١) (٢) في ( ز . غ ) : إلاَّ زيدٌ . وهو جائز على جعل المستثنى بدلاً من الضمير في يقول .
(٣) في ( غ ) : الاستثناء
(٤) في ( د ) : لأنه
(٥) سقطت من ( د )
(٦) في ( ز ) : بمعاملة
(٧) سقطت من ( د )
(٨) أي يُفْهِم ذلك .

وخرج بقوله : الصالح للإتباع ما لا يصلح له لكونه مما لا يتوجه إليه[1] العامل من الاستثناء المنقطع نحو : ما أحدٌ ينفع إلاّ الضرَّ، وما ظننت مال زيد يزيد إلاّ النقصَ ؛ فلا يجوز في هذا إلاّ النصب على الاستثناء. ولا يجوز إبداله من الظاهر ولا من الضمير، وكذلك يخرج[2] ما لا يصلح للإتباع لكون الكلام موجباً لفظاً نحو : الناسُ يقولون ذلك إلاّ زيداً، وحسبتُ الناسَ يقولون ذلك إلاّ زيداً ، أو معنى نحو : ما زال الناسُ يأتوننا[3] إلاّ زيداً ، فلا يجوز فيه الإبدال لعدم شرطه ، وهو اشتمال الكلام[4] على ما يدل على نهي أو نفي .

واحترز بالعامل فيه ابتداءً من أن يكون العامل فيه غيره نحو : ما شكر رجلٌ أكرمته إلاّ زيدٌ ، وما مررت بأحدٍ أعرفه إلاّ زيدٍ ، فإنما يُتبع فيه الظاهرُ لا المضمر ، إذ لا تأثير للنفي فيما اتصل به ، لأن المعنى : ما شكر ممن أكرمتهم إلاّ زيدٌ ، وما مررت بمن عرفتهم إلاّ بزيدٍ .

والمسائل التي يجوز فيها البدل من الظاهر والضمير[5] يجوز فيها النصب على الاستثناء أيضاً .

وظاهر كلام سيبويه أن البدل أحسن منه ، ونصَّ عليه السيرافي وغيره ؛ قيل[6] : ويظهر من كلام ابن عصفور أنهما مستويان .

( وفي حكمهما ) ـ أي حكم الضمير[7] وصاحبه المذكورين في الإتباع المذكور .

---

(١) في ( د ) : عليه

(٢) سقطت من ( د )

(٣) في ( د ، ز ) : يأتونا .

(٤) في ( د ) : الكلمة

(٥) في ( د ) : والمضمر

(٦) سقطت من ( د )

(٧) في ( د ) : والمضمر

( المضافُ والمضاف إليه في نحو ، ما جاء أخو أحدٍ إلاّ زيدٌ ) ـ فيجوز رفعُ زيد إتباعاً للمضاف ، وجرُّه إتباعاً للمضاف إليه . وكذلك ما أشبههما من المتضايفين في النفي نحو ، ما فيها غلامُ رجلٍ إلاّ زيد .

( وقد يُجعَلُ المستثنى متبوعاً والمستثنى منه تابعاً ) ـ حكى سيبويه عن يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون ، مالي إلاّ أبوك أحدٌ ، فيجعلون أحداً بدلاً . انتهى .

ولا يمكن جعل أحد بدلاً من الأب وحده ، إذ يلزم منه استعمال أحد في الإيجاب ، وإنما هو بدل من الاسم مع إلاّ مجموعين ، وهو بدل شيء من شيء ؛ فقولك ، ما قام إلاّ زيدٌ أحدٌ ، في قوة ، ما قام غير زيدٍ أحدٌ . قال ابن الضائع ، والمشهور في اللغة عند تقدم المستثنى على المستثنى منه النصب ، ولهذا قال المصنف ، وقد ورد رفعه . قال ابن عصفور فيه مرة إنه من القلة بحيث لا يقاس عليه ، ومرة إنه لُغَيّة ضعيفة ، وأجازه الكوفيون ، كما نقل ابن عصفور ، والبغداديون كما نقل ابن إصبع .

( ولا يقدَّم دون شذوذ المستثنى على المستثنى منه والمنسوب إليه معاً ) ـ فلا يجوز عند الجمهور تقديمه أول الكلام . فلا تقول ، إلاّ زيداً قام القومُ ، لأنه كالمعطوف بلا .

وقوله ،

(٥٦) خلا اللهِ لا أرجو سواك وإنما أعدُّ عيالي شعبة من عيالكا[1]

شاذ ، ويظهر من كلام المصنف منع ، ما إلاّ زيداً في الدار أحدٌ . ونصَّ عليه

(١) في الدرر جـ ١ ص ١٩٣ ، استشهد به على جواز تقديم المستثنى أول الكلام على مذهب الكوفيين ـ وقد صرح الشارح هنا بأنه شاذ ـ واستشهد به صاحب التصريح على جرّ خلا للفظ الجلالة ـ وكذا فعل الأشموني ـ قال صاحب الدرر ، ولم أعثر على قائله ، وفي معجم شواهد العربية جـ ١ ص ٢٥٥ أنه للأعشى .

ابن الضائع ، وظاهر كلام الأبدي جوازه ، وكذا[1] يظهر من كلام المصنف منع : القومُ إلاّ زيداً[2] قاموا ، إذ هو مستثنى من الضمير، لكنه مثل للجواز[3] نحو : القومُ[4] إلاّ زيداً ذاهبون ، مع أنه مستثنى من الضمير المستكن في « ذاهبون » ، اللهم إلاّ أن يجعل المستثنى منه الظاهر ، فينبغي جوازهما ، ويكون هذا مثالاً لتقدم المستثنى على المنسوب إليه ، وتأخره عن[5] المستثنى منه .

وفي توسيط المستثنى[6] بين جزءي كلام متقدم على المستثنى منه[7] والعامل فيه ثلاثة[8] مذاهب ، ثالثها ، وهو مذهب الأخفش ، الجواز إن تصرَّف العامل نحو : القومُ إلاّ زيداً جاءوا ، والمنع إن لم يتصرَّف ، نحو : القومُ إلاّ زيداً في الدار ، واختاره شيخنا ، لأن السماع ورد مع التصرف ، قال :

ألا كلُّ شيء ما خلا الله باطلُ[9]

( ٥٦٨ )

وصحح بعضهم الجواز مطلقاً .

( بل على أحدهما ) ـ فتقول : قام إلاّ زيداً القومُ ، وهو[10] اتفاق ،

(١) في ( د ) : ولهذا
(٢) في ( د ) : إلاّ زيدَ
(٣) سقطت من ( د )
(٤) في ( د ) : إن القوم
(٥) في ( د ) : على
(٦) في ( ز ) : توسط
(٧) زاد هنا في ( ز ) : الظاهر فينبغي ، وهو سهو وتكرار خاطىء
(٨) سقطت من ( د ، غ )
(٩) في الدرر جـ ١ ص ١٩٣ : استشهد به على جواز توسط المستثنى بين جزءي كلام . . والبيت من قصيدة للبيد العامري ـ ديوانه ص ٢٥٦
(١٠) في ( د ) : وهذا

واحتُمل هذا ، وإن كان الاستثناء كالعطف بلا كما سبق ، لتقدُّم ما يشعر بالمستثنى منه ، فكأنه تقدَّم .

وشمل قوله : أحدهما المستثنى منه كهذا المثال ، والمنسوب إليه ، وقد سبق الكلام فيه ، وإنما حسُنَ[1] تقديمه على المستثنى منه في المرفوع ، ولا يحسن في المنصوب نحو : ضربتُ إلاَّ زيداً قومَك نصَّ عليه الرماني ، لأن تقدُّم ما يطلب العمدة كتقدم العمدة ، بخلاف طالب الفضلة .

( وما شذَّ من ذلك ) ـ أي من تقدم المستثنى على المستثنى منه والمنسوب إليه معاً كالبيت المتقدم ، وكقول العجاج :

(٥٦٩) وبلدةٍ ليس بها طوريُّ ولا خلا الجنِّ بها إنسيُّ[2]

يقال : ما بها طوريّ أي أحد .

( فلا يقاس عليه ، خلافاً للكسائي ) ـ والزجاج ، ونقله ابن الخباز في النهاية عن الكوفيين ، وابنُ العلج في البسيط عن طائفة منهم ؛ وإنما لم يُقَس عليه لشذوذه ، مع أن القياس المنع ، لأنّ[3] إلاّ مشبهة للا العاطفة وواو مع ولا يتقدمان ، فكذلك ما أشبههما .

**فصل** : ( لا يُستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان ) ـ فلو قلت : قام القومُ إلاَّ زيداً وعمراً ، جاز ، ولو قلت : أعطيت الناس[4] إلاَّ عمراً الدنانير[5]،

---

(١) في ( د ) : يحسن

(٢) في الدرر جـ ١ ص ١٩٣ ، استشهد به على ما تقدم في البيت قبله ، وهو من شواهد الرضى ، قال البغدادي : على أن تقدم المستثنى غير المنسوب شاذ ، والأصل : ولا بها إنسي خلا الجن . والبيت للعجاج ، كما في الشرح ديوانه ص ٦٨ برواية طوئي

(٣) في ( د ) : لكن

(٤) زاد هنا في ( ز ) : في الهامش : الأموال

(٥) زاد هنا في ( د ) : لم يجز

قال ابن السراج : لم يجز ، لأن حرف الاستثناء إنما يستثنى به واحد ، بل تقول : أعطيت الناس الدنانير[1] إلاّ عمراً .

( وموهم ذلك بدل ومعمول عامل مضمر ) ـ فإذا قلت : ما أعطيت أحداً درهماً إلاّ عمراً دانقاً ، وأردت الاستثناء لم يجز ، وإن جعلت عمراً بدلاً من أحد ، وأضمرت للثاني ناصباً أي : أعطيته دانقاً ، جاز ، كما يقدَّر خافض للثاني في قوله :

( ٥٧٠ ) أكلَّ امرىءٍ تحسبين امرأً ونارٍ توقَّدُ بالليل ناراً[2] ؟

( لا بدلان ) ـ فلا يبدل في المثال المذكور عمراً من أحد ، ودانقاً من درهم ، ويكون التقدير كما قال ابن السراج : ما أعطيت إلاّ عمراً دانقاً ، لأن البدل على نية تكرار العامل ، وإلاّ دخلت لقصد إيجابه بالنسبة إلى المذكور بعدها .

وإنما امتنع أن يكونا بدلين ، لأن البدل من المنفي في الاستثناء إذا قصد إيجابه لزم اقترانه بإلاّ ، فأشبهت إلاّ العاطف المقتضي للإيجاب بعد النفي كبَلْ ، ولا يقع بعد عاطف معطوفان ، فلا يقال : جاء زيدٌ وخالدٌ بكرٌ ، كذلك لا يقع بعد إلاّ بدلان ، فلا ينتصب دانق بدلاً ، بل ينتصب[3] بعامل مضمر كما تقدم .

وأما ضرب زيدٌ عمراً وبكرٌ خالداً ، فيجوز أن يقال فيه ما قيل في

---

(١) في ( د ) : الدينار

(٢) في العيني على الأشموني والصبان جـ ٢ ص ٢٧٣ : قاله ابن أبي دؤاد في جارية ابن الحجاج وفي معجم الشواهد أنه لأبي دؤاد الإيادي ـ قال : وليس في ديوانه . والشاهد في قوله : ونارٍ توقد .. حيث حذف فيه المضاف ، وترك المضاف إليه بإعرابه ، إذ تقديره : وكل نار ، أي وتحسبين كل نار ، ويروى بالنصب على إقامته مقام المضاف

(٣) في ( د ) : ينصب

دانق ، من النصب بمضمر ، أي : ضرب خالداً ، ولا[1] يكون قد عُطف بعاطف واحد معطوفان ، بل يكون المعطوف بالواو بكرٌ وحده ، وخالد من جملة أخرى هي جواب سؤال مقدر كما في دانق .

( خلافاً لقوم ) ـ في جَعْل عمرو ودانق بدلين ، كما ذهب إليه ابن السراج ، وقد ذكرنا وجه منعه . ولقوم في جعلهما مستثنيين بناء على جواز أن يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان ، وبالمنع قال الأخفش والفارسيّ ، فلا يجوز عندهما ما أجازه القائلون بذلك من نحو : ما أخذ أحدٌ إلّا زيدٌ درهماً ، وما ضرب القومُ إلّا بعضُهم بعضاً ، وتصحيحهما عند الأخفش بتقديم المرفوع على إلّا نحو : ما أخذ أحدٌ إلّا درهماً ، وما ضرب القومُ بعضُهم إلّا بعضاً ؛ وعند الفارسيّ منصوب قبل إلّا نحو : ما أخذ أحدٌ شيئاً إلّا زيدٌ درهماً ، وما ضرب القومُ أحداً إلّا بعضُهم بعضاً .

ثم يحتمل قوله أن يكونا حينئذ بدلَيْن ، كما قال ابن السرّاج ، وأن يكون أحدهما بدلاً والآخر معمول عامل ، كما قال المصنف .

( ولا يمتنع استثناءُ النصف خلافاً لبعض البصريين ) ـ ويتعين عند هذا البعض منهم أن يكون المستثنى أقل من النصف ، ولا يكون مساوياً ولا أكثر ، وبجواز استثناء المساوي قال بعض البصريين وبعض الكوفيين ، واستدل له بقوله تعالى : « قم الليل إلّا قليلاً . نصفَه »[2] . فنصفه بدل من قليل ، بدل شيء من شيء ، والتقدير : قم الليل إلّا نصفه ، والضمير لليل لا للقليل ، لأنه غير معلوم القدر ، فلا[3] يعلم نصفه .

( ولا استثناء الأكثر ، وفاقاً للكوفيين ) ـ وبه قال أبو عبيد والسيرافي ،

---

(1) في ( د ) : فلا

(2) المزمل ٢ ، ٣

(3) في ( د ) : ولا

واختاره ابن خروف والشلوبين، ومنعه البصريون. واستُدل للجواز بقوله تعالى: «إن عبادي ليس لك عليهم سلطان، إلاّ من اتبعك من الغاوين»[1] والغاوون أكثر من الراشدين، ولا يجوز أن يكون المستثنى مستغرقاً ولا زائداً. فلا يقال: لي عشرةً إلاّ عشرةً، ولا إلاّ أحدَ عشرَ.

ونقل المغاربة اتفاق النحاة على منع ذلك، ويجوز كونُ[2] المستثنى أقل من النصف باتفاق من البصريين والكوفيين[3]، وهو ظاهر.

( والسابقُ بالاستثناء منه أولى من المتأخر عند توسط المستثنى ) ـ كقوله، تعالى: «قم الليلَ إلاّ قليلاً. نصفَه»[4] فقليلاً مستثنى من الليل لا من النصف، لأن تأخر المستثنى عن المستثنى منه هو الأصل، فلا يُعْدَل عنه إلاّ بدليل.

( فإن تأخر عنهما[5] فالثاني أولى مطلقاً ) ـ أي سواء كان فاعلاً أم مفعولاً، نحو: غلب مائة مؤمن مائة كافر إلاّ اثنين.

( وإن تقدّم فالأول أولى، إن لم يكن أحدهما مرفوعاً لفظاً أو معنى ) ـ نحو: استبدلتُ إلاّ زيداً من أصحابنا بأصحابكم؛ فزيداً[6] مستثنى من أصحابنا.

( وإن يكنه ) ـ أي إن يكنْ[7] أحدهما مرفوعاً لفظاً أو معنى.

( فهو أولى ) ـ ومثال المرفوع لفظاً: ضرب إلاّ زيداً قومُك أصحابَنا.

---

(١) الحجر ٤٢

(٢) في ( د ): أن يكون

(٣) سقطت من ( د )

(٤) المزمل ٢، ٣

(٥) سقطت من ( د )

(٦) في ( د، غ ): فزيد

(٧) في ( د ): أي وإن يكن، وفي ( غ ): أي يكن.

قال الرماني : إن استثنيت من قومك جاز ، ومن أصحابنا لم يجز ، والفرق أن الفاعل أصل في الجملة ، وكذا قال الأخفش : لا يجوز في مثله إلاّ أن يكون مستثنى من الفاعل ، ومثال المرفوع معنى : ملَكتُ إلاّ الأصاغرَ أبناءنا عبيدَنا ، فالأصاغر مستثنى من الأبناء ، لأنهم هم الفاعل من حيث المعنى ، لأنهم المالكون .

( مطلقاً ) ـ أي سواء تقدَّم بعد إلاّ الفاعل لفظاً أو معنى على المفعول ، كما مثل ، أم تأخر ، كما لو قدمت الأصحاب على القوم ، والعبيد على الأبناء .

( إن لم يمنع مانع ) ـ فإنه إن كان كذلك لم يلحظ تقديم ولا تأخير ولا غيرهما ، بل ينظر إلى ما يقتضيه المعنى ، فيعلق المستثنى باللائق به نحو : طلّق نساءهم الزيدون إلاّ الحسينات ، فالحسينات مستثنى من النساء لا من الزيدين ، وأصبى الزيدين نساؤهم إلاّ ذوي النهى ، فذوي مستثنى من الزيدين لا من النساء ، وضرب إلاّ زيداً[1] بنونا بناتنا ، واستبدلت إلاّ زيداً من إمائنا بعبيدنا ، وهو واضح .

( وإذا أمكن أن يشترك[2] في حكم الاستثناء مع ما يليه غيرُه لم يُقتصر عليه إن كان العامل واحداً ) ـ نحو : اهجر بني فلان وبني فلان إلاّ مَنْ صلح ، فمَنْ مستثنى من الجميع إذ لا موجب للاختصاص ، فإن لم يمكن الاشتراك اختص بمن يليق به نحو : لا تحدث النساء ولا الرجال إلاّ زيداً .

( وكذا إن كان ) ـ أي العامل .

( غيرَ واحدٍ ، والمعمولُ واحداً في المعنى ) ـ كقوله تعالى : « والذين

---

(١) في ( د ) : إلاّ زيد .

(٢) في بعض نسخ التسهيل : يشرك .

يرمون المحصنات .. إلى قوله : إلاّ الذين تابوا »[1] فيملق[2] الاستثناء بجميع ما تقدم مما يصلح له . وهو مذهب مالك والشافعي ، كما يتملق بالاتفاق الشرط بجميع ما تقدم كذلك نحو : لا تصحب زيداً ولا تزره ولا تكلمه[3] إن ظلمني ، للإجماع على سدّ كل منهما[4] مسدَّ الآخر . نحو : اقتل الكافر إن لم يسلم ، واقتله إلاّ أن يسلم . هذا كلام المصنف .

والمهاباذي في شرح اللمع ، زعم أنه يختص بالجملة الأخيرة[5] كما هو مذهب أبي حنيفة ، وأن تعليقه بالجميع خطأ ، لأنه زعم أنه لا يجوز أن يكون معمولاً لعاملين مختلفين ، ويستحيل ذلك . انتهى .

وهذا يقتضي أن عامل المستثنى ما عمل في المستثنى منه ، وما قاله المصنف هو على تقدير كون العامل في المستثنى إلاّ كما اختاره ، ويجوز أن يكون[6] على تقدير أنّ العامل فيه تمام الكلام الذي قبله ، كما زعم ابن الضائع أنه ظاهر كلام سيبويه ، لأن العطف يصيرّ الأشياء كالشيء الواحد .

( **فصل** ) : ( تكرَّر إلاّ بعد المستثنى بها توكيداً ) ـ أي على سبيل الجواز .

( فيبدل ما يليها مما تليه ، إن كان مغنياً عنه ) ـ نحو : قام القومُ إلاّ محمداً إلاّ أبا بكر ، إذا كان كنية لمحمد ، وكذلك النفي ، وهو مغن عنه

---

(١) النور ٤ ، ٥ ، وتمام الآيتين : « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء ، فاجلدوهم ثمانين جلدة ، ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً ، وأولئك هم الفاسقون . إلاّ الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا ، فإن الله غفور رحيم » .

(٢) في ( د ) : فيتعلق

(٣) سقطت من ( د )

(٤) الشرط والاستثناء

(٥) أي جملة الاستثناء بعد جملة الشرط .

(٦) سقطت « أن يكون » من ( د )

والحالة هذه ، لو قلت : قام القومُ إلاَّ أبا بكر لصحَّ .

( وإلاَّ ) ـ أي وإلاَّ[1] يكن مغنياً عنه .

( عطف بالواو ) ـ نحو : قام القومُ إلاَّ زيداً وإلاَّ جعفراً ، وأجاز الصَّيْمريّ طرح العاطف وقال : إلاَّ قامت مقامه .

( وإن كررت لغير توكيد ، ولم يمكن استثناء[2] بعض المستثنيات[3] من بعض ، شغل العامل ببعضها إن كان مفرَّغاً ونُصب ما سواه ) ـ فتقول : ما قام[4] إلاَّ زيدٌ إلاَّ عمراً إلاَّ بكراً ، برفع زيد في موضعه ، أو عمرو أو بكر كذلك ، ونصب الآخرَيْن . لكن الذي يلي العامل أولى لشغله به ، وكلامه يقتضي وجوب[5] نصب ما سوى المشغول به العامل .

وذكر بعض المغاربة أنه إذا تقدم المشغول به أو توسط جاز في ما بعده إتباعه على بدل البداء ، ونصبه على الاستثناء ، ولا يجوز في ما تقدم عليه إلاَّ النصب على الاستثناء . وحكم التفريغ في النصب نحو : ما ضربتَ إلاَّ زيداً إلاَّ عمراً إلاَّ خالداً . وفي الجرِّ نحو : ما مررت إلاَّ بزيدٍ إلاَّ عمراً إلاَّ خالداً . حكمه في حالة الرفع فيما تقدَّم .

( وإن لم يكن مفرَّغاً ، فلجميعها النصب إن تقدَّمتْ ) ـ نحو : قام إلاَّ زيداً إلاَّ عمراً إلاَّ بكراً القومُ . وكذا النفي . ونصبها على الاستثناء ، خلافاً لابن السيد في تجويزه الحال بناء على جواز كونه إذا تأخر صفةً ، وهو خلاف قول النحويين : ويجيء على قوله جواز الحال مع التأخر نحو : قام القومُ إلاَّ زيداً ، أي غير زيد ، أي مغايرين زيداً .

(١) في ( د ) : وإن لم
(٢) في ( ز ) : الاستثناء
(٣) في ( د ) : المستثنى
(٤) في ( د ) : ما قام القوم
(٥) سقطت من ( د )

ويُبطل قولَه أنَّ إلاَّ لم تتمكن في الوصف تمكن غير، فلا تكون كغير إلاَّ تابعة للموصوف، ولهذا امتنع، قام إلاَّ زيداً، وإن جاز، قام غير زيد.

( وإن تأخرت فلأحدها ماله مفرداً. وللبواقي[1] النصب ) ـ فإن كان الكلام غير موجب أبدلت واحداً منها اختياراً، ونصبت الباقي، فتقول: ما قام أحدٌ إلاَّ زيدٌ[2] إلاَّ عمراً إلاَّ بكراً، وقال الأبدي: يجوز فيها الرفع بدلاً أو نعتاً، والنصب استثناء[3]. أو رفع[4] أحدها بدلاً أو نعتاً، ونصب الباقي استثناء. انتهى.

وإن كان الكلام موجباً نحو، قام القومُ إلاَّ زيداً إلاَّ عمراً إلاَّ بكراً، فمقتضى كلام المصنف نصب الجميع، وأنه يجوز التبعية على الصفة، حيث يصح أن تكون إلاَّ عنده صلة كما سنذكره.

وقال الأبدي: يجوز رفعها نعتاً، ونصبها استثناء، ورفع أحدها نعتاً، ونصب الباقي استثناء، واتبع في جعل المكرر صفةً ابنَ السِّيد ومنع ابن الضائع جواز الصفة في المكرر.

( وحكمها في المعنى حكمُ المستثنى الأول ) ـ فما بعد الأول من المستثنيات كالأول، في الدخول إن كان الاستثناء من غير موجب، وفي الخروج إن كان من موجب.

( وإن أمكن استثناءُ بعضها من بعض، استثنى كلٌّ من مَتْلُوِّه، وجُعل كلُّ وِتْر خارجاً، وكلُّ شفع داخلاً، وما اجتمع فهو الحاصل ) ـ فإذا قلت: له مائة إلاَّ عشرةً إلاَّ ثلاثةً، إلاَّ اثنين، إلاَّ واحداً، فالأول والثالث خارجان،

---

(١) في ( د، ز ): وللباقي، وفي ( غ )، والبواقي، والتحقيق عن النسخة المحققة من التسهيل.

(٢) في ( د ): إلاَّ زيداً

(٣) سقطت من ( د، ز )

(٤) في ( غ ): ورفع.

وكذا ما أشبههما في الوترية. والثاني والرابع داخلان ، وكذا ما أشبههما في الشفْعيّة . فيكون المقرُّ به في المثال اثنين وتسعين ، وهذا مذهب أهل البصرة والكسائي ، وذهب بعضهم إلى جواز هذا . وجواز عَوْدها كلها إلى الاسم الأول . وصححه بعض المغاربة . لكن قال : الأظهر فيه أن يكون استثناء من الاستثناءات للقرب . انتهى . وعلى ما أجازه يكون المقرُّ به في المثال المذكور أربعة وثمانين ، وعيَّن بعضهم هذا الذي أجازه ، وهو قول أبي يوسف القاضي[1] .

( وكذا الحكم في نحو : له عشرةٌ إلاّ ثلاثةٌ إلاّ أربعةُ ) ـ فيجري على ما تقدم من جعل الوتر خارجاً والشفع داخلاً . فيكون المقرُّ به أحد عشر .

وهذا مذهب الفراء ، وهو عنده من الاستثناء المنقطع . والمعنى عنده : سوى الأربعة التي كانت له عندي . والمراد بنحوه ، ما كان بعض المستثنيات فيه أكثر مما قبله .

وهذا الذي اختاره المصنف في هذه المسألة مخالف لما سبق منه في الفصل . من أنه إذا لم يمكن استثناء بعضها من بعض ، يكون حكمها في المعنى حكم المستثنى الأول . إذ مقتضاه أن الأربعة تكون خارجة كالثلاثة ، إذ لا يمكن استثناء الأربعة من الثلاثة . وبهذا قال أكثر النحويين .

فإذا قلت : له عندي عشرة إلاّ واحداً . إلاّ ثلاثةً . يكونان معاً مستثنيين من الاسم الأول . فيكون المقرُّ به ستة . وإليه أشار بقوله :

( خلافاً لمن يخرج الأول[2] من الثاني ) ـ ووجهه بما سبق ، من أنه جارٍ

---

(١) يعقوب بن إبراهيم بن حبيب . . أبو يوسف القاضي صاحب أبي حنيفة ولي القضاء للمهدي والهادي والرشيد . . لازم أبا حنيفة وأذاع مذهبه . . توفي ببغداد سنة ١٨٢ هـ أو سنة ١٨١هـ.

(٢) في ( ز ، غ ) ، والنسخة المحققة من التسهيل ) : الأول والثاني ولكن المفهوم من الشرح بعده يعضد التحقيق .

على القاعدة السابقة ، من جعل الأول خارجاً ، والثاني داخلًا ، وضَعفُ ما ذكر ظاهر .

( وإن قُدّر المستثنى الأولُ صفةً لم[1] يعتد به ، وجُعلَ الثاني أولًا ) ـ فإذا قلت ، قبضت منه مائة إلّا عشرين ، إلّا عشرةً ، إلّا خمسةً ، وقدر كون إلّا عشرين صفةً لمائة ، فكأنه قال ، مائة تغاير عشرين ، فالعشرون غير خارجة ، لأن إلّا[2] إذا كانت صفة لا يكون فيها معنى الاستثناء ، وكذلك غير ، هذا هو المفهوم من كلام سيبويه ، ونص على ذلك ابن السراج ، وعلى هذا ، فإلّا[3] عشرة في المثال المذكور أوّل ، فتكون العشرة خارجة ، وإلّا خمسة ثانٍ ، فتكون داخلة ، فالمقبوض خمسة وسبعون[4].

( **فصل** ) ، ( تؤول إلّا بغير ) ـ فتُحمل في جعلها مع ما بعدها صفةً على غير[5] ، كما حُمِلَتْ غير عليها في الاستثناء ، وأصلُ غير الصفةُ ، وإلّا الاستثناءُ .

( فيوصف بها وبتاليها ) ـ فليست إلّا وحدها هي الصفة ، لأن الحرف لا يوصف به ، وقول من قال ، يوصف بها ، تجوُّز ، والوصف إنما يحصل من إلّا وما بعدها ، كما في نحو ، دخلت إلى رجل في الدار ، ومررت برجل لا قائم ولا قاعد . والمفهوم من كلام الأكثرين أن المراد الوصف الصناعي ، وقال بعضهم أيضاً[5] ، إنما يعنون أنه عطف بيان .

( جمعٌ أو شبهُه ، منكّر ، أو معرّف بأداة جنسية ) ـ فيوصف بها

---

(١) في ( ز ) ، لا يعتد به

(٢) سقطت من ( د )

(٣) في ( ز ، غ ) ، فالعشرة

(٤) في ( غ ) ، خمسة وتسعون وصححت بالهامش

(٥) سقطت من ( د ) .

وبتاليها ما يمكن وصفه بغير، فالجمع المنكر كقوله تعالى : « لو كان فيهما آلهةٌ إلاَّ الله لفسدتا[1] » ، والمعرف بأداة جنسية كقوله :

) أنيخت فألقت بلدةً فوق بلدةٍ قليلٌ بها الأصواتُ إلَّا بُغامُها[2]

أي غير بغامها ، قاله سيبويه ، وجاز هذا لأن التعريف باللام الجنسية كلا تعريف ، وكما وصف ما هما فيه بغير في قولهم : إني لأمرُّ بالرجل غيرك فيكرمني ، وصف بإلاَّ الواقعة موقعها وبما بعدها . وشبه الجمع كقوله :

) لوكان غيري سليمى الدهرَ غيَّره وقعُ الحوادث إلَّا الصارمُ الذكرُ[3]

فغيري شبيه بالجمع المنكر ، ووصف بقوله : إلاَّ الصارمُ الذكرُ ، والتقدير : لو كان غيري غيرُ الصارم الذكر غيَّره ؛ ويجوز في : ما[4] جاءني أحدٌ إلاَّ زيدٌ ، أن يجعل إلاَّ زيد صفة لأحد .

وفهم من كلامه أنه لا يوصف بها وبتاليها مفردٌ محض فلا يقال : قام رجلٌ إلاَّ زيدٌ ، ولا معرفة محضة . فلو قلت : جاء الرجال ، تريد جماعة معهودين ، لم يجز : إلاَّ زيدٌ بالرفع .

وما شرطه المصنف في ما يوصف بإلاَّ وبتاليها شرطه ابن السَّراج . وباشتراط التنكير أو التعريف بال الجنسية صرح المبرد في المقتضب .

---

(١) الأنبياء ٢٢

(٢) في الدرر جـ ١ ص ١٩٤ : استشهد به على أن من شرط النعت بإلاَّ أن يكون منعوتها جمعاً أو معرفاً بال الجنسية كالبيت . وهو من شواهد سيبويه . قال الأعلم : الشاهد في وصف الأصوات بقوله : إلاَّ بغامها . على تأويل غير . وأصل البغام للظبي فاستعاره للناقة . . والبيت لذي الرمة ــ ديوانه ص ٦٣٨ .

(٣) في الأشموني على الألفية ج ٢ ص ١٥٦ جاء به شاهداً على الوصف بإلاَّ الواقعة موقع غير في قوله : إلاَّ الصارم الذكر أي غير الصارم الذكر . والصارم صفة لغيري وهوشبيه بالجمع المنكر . والبيت للبيد ــ ديوانه ص ٦٢ قال في معجم الشواهد : وهو من الخمسين .

(٤) في ( د ، غ ) : فيما جاءني

قال بعض المغاربة : الوصف بإلاّ يخالف سائر الأوصاف ، فإنه يجوز أن يوصف بها الظاهر والمضمر والمعرفة والنكرة .

وقال بعضهم : يجوز أن تجري على المعرفة والنكرة والمفرد والمجموع ، كما تجري غير ، وجرت على المعرفة لأن غيراً من أخوات مثل ، يصح فيها التعريف ، وإلاّ بمعناها .

( ولا تكون كذلك دون متبوع موصوف[1] ) ـ فلا يحذف الموصوف وتقام هي وما بعدها مقامه ، نص على ذلك سيبويه ، فلا يقال : قام إلاّ زيد ، أي قام القوم إلاّ زيد ، وإن جاز ، قام غيرُ زيد ، أي قام القوم غير زيد ، وذلك لأن الوصف بإلاّ غير متأصّل .

( ولا حيث لا يصلح الاستثناء ) ـ وهذا كالمجمع عليه من النحويين ، قيل : وفي كلام سيبويه ما يقتضي ظاهره خلاف ذلك ، فإنه جعل إلاّ زيد من قولك : لو كان معنا رجل إلاّ زيدٌ لغلبنا ، صفةً ، ورجل ليس بعام استغراقي ، بل عمومه عموم بدل ، فلا يصح الاستثناء منه ، وعلى هذا فمعنى قولهم : إنها تقع حيث يتصور الاستثناء ولو كان منقطعاً ، وهو يمكن في المثال ، ويكون المعنى : لكن معنا زيد فلا نغلب ، وكذا يقال في قوله : « إلاّ الله لفسدتا[2] » : لكن فيهما الله فلم يفسدا ، وهذا وما قبله خالفت فيه إلاّ غيراً ، فاشترطا في إلاّ صفةً دونها كذلك .

( ولا يليها نعتُ ما قبلها ) ـ فلا يفصل بين الصفة والموصوف كما لا يفصل بها بين الصلة والموصول ، فلا يقال : ما مررتُ برجلٍ إلاّ راكبٍ ، على الصفة لرجل ، وصرح بالمنع الأخفش في المسائل والفارسيُّ في التذكرة .

(١) في النسخة المحققة من التسهيل : « دون متبوع » ، وفي ( د ، ز ) : دون موصوف ، والتحقيق من ( غ )

(٢) الأنبياء ٢٢

( وما أوهم ذلك فحالٌ أو صفةٌ بدل محذوف ) ـ فإذا قلت : ما لقيت رجلًا إلاّ راكباً ، فراكباً ليس نعتاً للرجل المذكور ، بل هو حال منه ، أو صفة لبدل منه أي إلاّ رجلًا راكباً .

قال الأخفش في المسائل : ونحو : ما جاءني رجلٌ إلاّ راكبٌ ، تقديره : إلاّ رجلٌ راكبٌ ، وفيه قبح لجعل الصفة كالاسم .

( خلافاً لبعضهم ) ـ أي في جعله صفة للمذكور ، ونقله المصنف وغيره عن الزمخشري ، فإنه قال في : ما مررت بأحدٍ إلاّ زيدٌ خيرٌ منه : إن ما بعد إلاّ جملة ابتدائية صفة لأحد ، وتابع الزمخشريَّ صاحبُ البديع وابنُ هشام .

( ويليها ) ـ أي إلاّ .

( في النفي فعلٌ مضارعٌ بلا شرط ) ـ أي سواء تقدّم اسمٌ أم[1] فعلٌ ، فتقول : ما زيدٌ إلاّ يفعل كذا ، وما كان زيدٌ إلاّ يفعل كذا[2] ، وما خرج زيدٌ إلاّ يجرُّ ثوبه[3] ، وذلك لشبه المضارع بالاسم الذي هو أولى بإلاّ ، لأن المستثنى لا يكون إلاّ اسماً أو مؤولًا به .

( أو ماضٍ مسبوقٌ بفعل أو مقرونٌ بقد ) ـ كقوله تعالى : « وما يأتيهم من رسول إلاّ كانوا به يستهزئون[4] » ، وقول الشاعر :

ما المجد إلاّ قد تبيَّن أنه بندًى وحلمٍ لا يزال مؤثَّلا[5]

وإنما ساغ بتقديم الفعل وقوعُ الماضي بعد إلاّ ، لأن تقدمه مقرونا بالنفي

---

(١) في ( د ) : أو

(٢) سقطت من ( ز ، غ )

(٣) في ( د ) : وما خرج إلاّ زيد يجر ثوبه .

(٤) سقط من ( غ ) : « به يستهزئون » ـ الحجر ١١

(٥) في الدرر جـ ١ ص ١٩٥ : وما المجد . . . ببذل وحلم . . قال : استشهد به على إغناء قد عند ابن مالك عن تقدم فعل على إلاّ في حال تقدم النفي عليها ، ولا يعرف قائله .

جعل الكلام بمنزلة : كلما كان كذا كان كذا[1]، فكأن فيه فعلان[2] كما مع كلما، وأغنى اقترانه بقد عن تقدم فعل لأن اقترانه بها يقربه من الحال فيصير مُشْبِهاً للمضارع .

وفهم من كلامه أنه لا يجوز : ما زيدٌ إلاّ قام ، وهو كذلك ، وأما إجازته مع قد فحكاه الخِدَبُّ عن المبرد ، وقال في البديع : أجازه قوم .

ولا يلي غيراً ما ولي إلاّ من المضارع والماضي بشرطه ، وكذلك لا يليها الجملة الاسمية ، فلا تقول : ما رأيت أحداً غير زيد خير منه . برفع زيد[3]، ويجوز : إلاّ زيدٌ خيرٌ منه . ويقال : مجد مؤثل وأثيل أي مؤصل ، والتأثيل التأصيل [4].

( ومعنى : أنشدُك الله[5] إلاّ فعلتَ : ما أسألك إلاّ فعلك ) ـ ولولا أنه محمول على هذا لما صحّ ، لأنه كلام موجب ، فقياسه ألاّ تدخل إلاّ ، لأنه مفرغ ولا يتكلم بالفعل بعدها لعدم النفي ، لكنه حمل على المعنى ، فصورته واجب ، والمعنى على النفي المحصور فيه المفمول[6]، وقُدّر الفعلُ بالمصدر بلا سابك لضرورة افتقار المعنى إلى ذلك ، فهو نظير : قمتُ حين قام زيدٌ ، وأمثاله .

ويقال : نشدتك الله ، أي سألتك بالله ، ونَشدتك فلاناً أنشُده نَشْداً ، إذا قلت له : نشدتك الله .

( ولا يعمل ما بعد إلاّ فيما قبلها مطلقاً ) ـ أي في جميع الأحوال ،

---

(١) سقطت العبارة المكررة من ( غ )

(٢) هكذا في النسخ الثلاث ، وأظنه على تقدير : فكأنه فيه فعلان

(٣) سقطت العبارة من ( د )

(٤) من قوله : ويقال .. شرح لما في البيت السابق .

(٥) سقط لفظ الجلالة من النسخة المحققة من التسهيل

(٦) في ( د ) : الفعل

بخلاف عمل ما قبلها فيما بعدها . فإنه يصح في المسائل الثلاث التي سيذكرها ، وفي غيرها عند من أجازه ، على ما يأتي[1] .

ومثال عمل ما بعد إلاَّ فيما قبلها قولك : ما قومُك زيداً إلاَّ ضاربون ؛ فيجب تأخير زيد ، فتقول : ما قومُك إلاَّ ضاربون زيداً . قال الرماني : لأن تقدُّم الاسم الواقع بعد إلاَّ عليها[2] ممتنع ، فكذا معموله .

( ولا ما قبلها فيما بعدها إلاَّ أن يكون مستثنى ) ـ أي فُرّغ له العامل نحو : ما قام إلاَّ زيدٌ ، هذا إن قلنا إن ناصب المستثنى إلاَّ ، وإن قلنا ناصبه ما تقدم ، فلا فرق بين المفرّغ ، كما مثل ، وغيره نحو : قام القومُ إلاَّ زيداً ، إذ عمل في الصورتين ما قبل إلاَّ فيما بعدها .

( أو مستثنى منه ) ـ نحو : ما قام إلاَّ زيداً أحدٌ .

( أو تابعاً له ) ـ نحو : ما مررتُ بأحدٍ إلاَّ زيداً خيرٍ من عمرو .

( وما ظُنَّ من غير الثلاثة معمولاً لما قبلها قُدّر له عامل ) ـ فإذا وجد مثل : ما ضرب إلاَّ زيدٌ عمراً ، قدر لعمرو عامل ، أي : ضرب عمراً ، لأنه ليس واحداً من الثلاثة المذكورة ، أعني : المستثنى والمستثنى منه والتابع له ، وسبب ذلك أن حق المذكور بعد إلاَّ في الاستثناء المفرغ أن يكون مختوماً به .

( خلافاً للكسائي في منصوب ومخفوض ) ـ نحو : ما ضرب إلاَّ زيدٌ عمراً ، وما مرَّ إلاَّ زيدٌ بعمرو .

( وله ) ـ أي للكسائي .

( ولابن الأنباري في مرفوع ) ـ نحو : ما ضرب إلاَّ زيداً عمرو . وفرق

---

(١) في ( د ) : على ما سيأتي

(٢) أي لأن تقدم الاسم الواقع بعدها عليها ممتنع .

ابن الأنباري بين المرفوع منوي التقديم، فيصير كأن الواقع بعد إلاّ في الاستثناء المفرغ مختوم به[1]. وقد ذكر المصنف ما ذكره هنا عن الكسائي وابن الأنباري في آخر باب النائب عن الفاعل، وسبق الكلام فيه.

( **فصل** ) : ( يستثنى بحاشا وعدا وخلا[2]، فيجررن المستثنى أحرفاً، وينصبنه أفعالاً ) ـ وجرُّ الاسم ونصبه بعد الثلاثة ثابتان بالنقل الصحيح عن العرب، وزعم النحويون أن الثلاثة عند جرّ ما بعدها حروف، لانتفاء الاسمية بعدم مباشرتها العوامل كما تباشرها غير، والفعلية بمباشرة الجرّ، وأنها عند نصب ما بعدها أفعال، لانتفاء الاسمية لما سبق، والحرفية لكونها لا تلي العوامل، فلا يقال، ما قام خلا زيد، كما يقال، ما قام إلاّ زيدٌ.

( ويتعين الثاني ) ـ أي النصب.

( لخلا وعدا بعد ما، عند غير الجرمي ) ـ فإذا قلت، قام القوم ما خلا زيداً، أو[3] ما عدا زيداً، تعين عند الجمهور النصب بهما، فيكونان فعلين، وما مصدرية لا زائدة، لأن زيادة ما قبل الفعل لا تنقاس، وهي وصلتها في موضع نصب على الحال، إجراءً لها مجرى المصدر عند السيرافي، وعلى الاستثناء، كانتصاب غير في قولك، جاءني القومُ غيرَ زيدٍ، عند ابن خروف، وعلى الظرفية، أي، قام القومُ في وقت مجاوزتهم زيداً، ودخله معنى الاستثناء، عند ابن الضائع، وأجاز الجرمي والفارسي والربعي الجرَّ بعد ما خلا وما عدا، فتكون ما زائدة، وهما حرفا جرٍّ، وهو قول الكسائي، وحكاه الجرمي عن العرب.

( والتزم سيبويه فعلية عدا وحرفية حاشا ) ـ فلم يعرف سيبويه الجرَّ

---

(١) سقطت به من ( د )

(٢) زاد هنا في ( ز ) : وعدا، وهو تكرار ظاهر.

(٣) في ( د ) : وما عدا

بِعَدا ، وكذلك خلا ، وإنما نقل الجرَّ بهما الأخفش ، وكذا لم يحفظ سيبويه النصب بعد حاشا ، وأجازه الأخفش والجرميّ والمازني والمبرد والزجاج ، وحُكِي بالنقل الصحيح عن العرب .

( وإن وَلِيها ) ـ أي حاشا .

( مجرورٌ باللام ) ـ نحو : حاشا لله ، وليس معناها الاستثناء ، وإنما يؤتى بها لقصد التنزيه والبراءة .

( لم تتعين فعليتها ، خلافاً للمبرد ، بل[1] اسميتها ، لجواز تنوينها ) ـ وليست حرفاً اتفاقاً ، إذ لا يدخل حرف جرٍّ على مثله في الكلام ، والصحيح أنها اسم ، وهو ينتصب انتصاب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل ، فمن قال : حاشا لله ، فكأنه قال : تنزيهاً لله ، ويدل على هذا قراءة : « حاشاً لله »[2] بالتنوين ، فهو نحو : سقياً لزيد ، وقراءة : « حاشا اللهِ[3] » بالإضافة ، وهو نحو : سبحان الله وأما القراءة المشهورة : « حاشا لله » بلا تنوين ، فوجهها بناء حاشا لشبهها لفظاً ومعنى بالتي هي حرف ، فجرت في البناء مجراها ، كما أجرى عن في قوله :

مِنْ عَنْ يميني تارةً وأمامي[4]

مجرى عن في : رويت عنه .

( وكثر فيها حاشَ ، وقلَّ حشا[5] وحاشْ ) ـ أي في التي تستعمل

(١) أي بل تتعين اسميتها .

(٢) يوسف ٥١

(٣) في النسخ الثلاث : حاشى الله .

(٤) في العيني على الأشموني والصبان جـ ٢ ص ٢٢٦ : صدره : ولقد أراني للرماح دريئة . . والبيت لقطري بن الفجاءة الخارجي ، والشاهد في : من عن يميني ، فإن عن ههنا اسم بمعنى جانب ، بدليل دخول حرف الجرّ عليها .

(٥) في ( ز ، غ ) : حشى

للتنزيه، قال الصفار في شرح سيبويه : يقال : حاشا وحشا[1] وحاش، إلاّ أن حاش لا تستعمل في الاستثناء.

( وربما قيل : ما حاشا[2]) ـ ومنه :

( ٥٧٥ ) رأيت الناس ما حاشا[2] قريشا فإنا نحن أفضلهم فعالا[3]

وسيبويه منع من دخول ما على حاشا، قال : لو قلت : أتوني[4] ما حاشا زيداً، لم يكن كلاماً، وأجازه بعضهم على قلة.

( وليس أحاشي مضارع حاشا المستثنى بها، خلافاً للمبرد ) ـ في استدلاله على فعلية حاشا في الاشتقاق بتصريف الفعل نحو : حاشيتُ زيداً أحاشيه، لأن حاشيت مشتق من حاشا حرف الاستثناء، كما اشتق سوّف من سوف : قاله السيرافي.

( والنصب في : ما النساءَ وذكرَهُنَّ، بعَدا مضمرةً ) ـ فالتقدير في[5] ما روى من قول العرب : كل شيء مَهَهٌ ما النساءَ وذكرهن : ما عدا النساءَ، فحذف الفعلَ الواقع صلة[6] ما، وبقي معموله، كما حذف الفعل الواقع صلة إن [ من[7] قول ] من قال : إما[8] أنت منطلقاً انطلقت.

قال الجوهري والأحمر والفراء : يقال في المثل : كل شيء مَههٌ ما النساءَ وذكرَهن، أي أن الرجل يحتمل كل شيء حتى يأتي ذكر حُرَمه فيمتعض حينئذ فلا يحتمله. قال : وقولهم : مهه أي يسير. ويقال أيضاً : مَهاهٌ أي

---

(١) في ( ز، غ ) : حشى.

(٢) في ( ز، غ ) : ما حاشى.

(٣) في العيني على الأشموني والصبان جـ ٢ ص ١٦٥ : قاله الأخطل ـ وقال البغدادي : لم أجده في ديوانه ـ والشاهد في : ما حاشا، حيث دخلت ما على حاشا، وهو قليل.

(٤) في ( غ ) : إيتوني.

(٥) في ( د ) : فيما

(٦) في ( د ) : صلتها

(٧) زيادة يقتضيها المعنى

(٨) في ( د ) : ما أنت

حسن ، ونصب النساء على الاستثناء ، أي : ما خلا النساءَ ، وإنما أظهروا التضعيف في مَهه فرقاً بين فَعَل وفَعْل . وكان ذكر قبل هذا أن المهاه الطراوة والحسن ، وبهذا فسَّر غيره المهه أيضاً ، ومنه :

( ٥٧ ) إن سليمى زانها مَهَهُهَا[1]

والمهاه كالمهه بهاءين وَصْلاً ووقْفاً .

( خلافاً لمن أول ما بإلاّ ) ـ وليس بشيء ، لأن كون ما بمعنى إلاّ لم يثبت في شيء من كلامهم ، بخلاف كونها مصدرية . وزعم السهيلي أن ما في المثل بمعنى ليس ، والتقدير : ليس النساء وذكرهن .

وقال بعض المغاربة : زعم الفراء والأحمر أن العرب تستثني بما ، وحكيا : كل شيء . . . المثل . انتهى .

وهذا محتمل لكون[2] ما بمعنى إلاّ أو بمعنى ليس .

( ويستثنى بليس ولا يكون ، فينصبان المستثنى خبراً ) ـ فتقول : قام القومُ ليس زيداً ، أو لا يكون زيداً . ولا يستعمل يكون في الاستثناء إلاّ مع لا النافية . ولو نفيت بغيرها كما وإنْ وغيرهما لم يصح ؛ ويكون مضارع كان الناقصة ، والمنصوب بعدها خبرها ، وكذا المنصوب بعد ليس .

( واسمهما بعضٌ مضافٌ إلى ضمير المستثنى منه ) ـ والتقدير : ليس بعضهم زيداً[3] ، ولا يكون بعضهم زيداً ، فحذف اسمها لأنه مبتدأ في الأصل ، والمبتدأ يحذف لدلالة الكلام عليه .

وما زعمه المصنف من الحذف قال به ابن العلج في البسيط . والذي ذهب إليه البصريون والكوفيون أنه مضمر لا محذوف ، وجعله البصريون

---

(١) أي زانها حسنها .

(٢) في ( د ) : لكون لا

(٣) سقطت من ( د )

عائداً على البعض المفهوم مما سبق . والتقدير في : قام[1] القوم ليس زيداً : ليس هو أي بعضهم زيداً . وجعله الكوفيون عائداً على الفعل المفهوم مما سبق ، والتقدير[2] في المثال : ليس هو زيداً ، أي ليس فعلهم فعل زيد ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، ولا يطرد للكوفيين[3] هذا التقدير بدليل : القومُ إخوتُكَ ليس زيداً ، ولا يكون زيداً .

( لازمُ الحذف ) ـ على رأيه ورأي ابن الملج ، والإضمار على رأي غيرهما ، وذلك لجريان الفعل مجرى إلاّ ، فكما لا يظهر بعد إلاّ إلاّ اسم واحد ، كذلك ما جرى مجراها ، وتقول : قام القوم ليس زيداً أو الزيدَين أو الزيدِين أو هنداً أو الهندات ، وكذا لا يكون فيفرد لأن الاسم للبعض أو ضميره .

( وكذا فاعل الأفعال الثلاثة ) ـ وهي حاشا وخلا وعدا .

والتقدير في : قام القوم حاشا زيداً : حاشا بعضهم زيداً ، فحذف على ظاهر ما قال في ليس ولا يكون ، وأضمر كما قال غيره ، واختار في الشرح[4] أن الفاعل مصدر ما عمل في المستثنى منه ، والتقدير في : قاموا عدا زيداً : عدا[5] هو ، أي جاوز قيامهم زيداً ، لأنه يلزم من تقرير البعض أن يراد بالبعض الجميع إلاّ واحداً ، إذ المعنى : جاوز أكثرهم زيداً ، وهذا وإن صحَّ فلا يحسن لقلته في الاستعمال ، وهذا لا يرد في ليس ولا يكون ، إذ البعض المقدر فيهما هو زيد في المعنى .

وهذه الجمل ، أعني المفتتحة بالأفعال الخمسة[6] ، قيل إنها في موضع

---

(١)(٢)سقط ما بين الرقمين من ( د )

(٣) في ( د ) : عند الكوفيين .

(٤) أي شرح التسهيل لابن مالك وابنه بدر الدين ـ لم يتم .

(٥) في ( ز ) : عدا زيداً عدا أي هو جاوز قيامهم زيداً . . .

(٦) خلا وعدا وحاشا وليس ولا يكون

الحال ، وقيل : لا محل لها من الإعراب ، وصحح هذا ابن عصفور .

( وقد يوصف ، على رأي ، المستثنى منه منكراً أو مصحوباً بال الجنسية ، بليس ولا يكون ، فيلحقهما ما يلحق الأفعال الموصوف بها من ضمير وعلامة ) ـ فتقول : أتاني[١] القوم ليسوا إخوتك ، وأتتني امرأة لا تكون فلانة ، وهما من أمثلة أبي العباس[٢] .

وفي قوله : وقد ، إشعار بالقلة ، وكذا لفظ سيبويه قال : وقد يكون صفة ، وهو قول الخليل ؛ وفي قوله : على رأي إشعار بخلاف ، ولم يذكر غيره خلافاً ، ولعله فهمه من قول أبي العباس : فإن جعلته وصفاً فجيد ، وكان الجرمي يختاره .

وقوله : المستثنى منه معناه ما كان مستثنى منه قبل جعلهما صفتين ، وإلاَّ فهو في هذه الحالة غير مستثنى منه ، وهو مشعر بأنهما لا يكونان كذلك إلاَّ حيث يصح الاستثناء ؛ وتمثيل المبرد بقوله : أتتني امرأة لا تكون فلانة ، كما سبق ذكره ، يدل على خلاف ذلك .

وقوله : أو مصحوب ال الجنسية مبني على مذهبه في جواز كون الجمل تقع صفة لمثله ، ولم يمثل سيبويه في مسألتنا إلاَّ بالنكرة ، وعلى المنع تكون الجملة المصدرة بليس ولا[٣] يكون بعد ذي ال في موضع نصب على الحال ؛ وتخصيصه ذلك بليس ولا يكون يدل على أنه لا يكون في غيرهما من بقية أفعال الباب نحو حاشا وخلا وعدا ، وهو كذلك ، فلا يقال : أتتني امرأة عدَتْ هنداً .

والمراد بقوله : فيلحقهما الخ أنه يطابق بما في ليس أو يكون من

---

(١) في ( د ) : أتوني القوم .

(٢) المبرد .

(٣) في ( د ) : أو لا يكون

إضمار ما جعلت الجملة صفة له في التذكير والإفراد وغيرهما، وهو ظاهر، لأنها صفة، فيفعل فيها ما يفعل في قولك: ما أتاني رجال لا يقولون ذلك، لأنها حينئذ بمنزلتها، ويلزم في الخبر المطابقة للضمير، لأنه مخبر به عنه، فيقال[1]: ما أتاني رجال ليسوا الزيدين.

والمراد بالعلامة علامة التأنيث نحو: ما أتتني امرأة لا تكون فلانة، وما أتتني امرأة ليست فلانة، وهما من أمثلة سيبويه.

(**فصل**): (يستثنى بغير) ـ وإن كان الأصل فيها أن تكون صفة، عكس إلّا كما تقدَّم.

(فتجرُّ المستثنى معربة بما له) ـ أي للمستثنى.

(بعد إلّا) ـ فتقول: جاءوني غيرَ زيدٍ، بنصب غير، وما أتاني أحدٌ غيرَ زيدٍ، برفع راجحَ على النصب، وما لزيدٍ علمٌ غير ظن، فتجيء فيه لغة الحجاز ولغة تميم، وما جاءني غيرُ زيد، فيتعين أن يكون على حسب العامل.

(ولا يجوز فتحها) ـ أي فتح غير.

(مطلقاً) ـ أي تمَّ الكلام قبلها أم لم يتم، أضيفت إلى مبنيّ أم إلى غيره.

(لتضمن معنى إلّا، خلافاً للفراء) ـ في ذلك، فتقول على رأيه: ما قام غير زيد، أو غيرك، بفتح الراء.

قال الفراء: بعض بني أسد وقضاعة إذا كانت غير في معنى إلّا نصبوها، تمَّ الكلام قبلها أم لم يتم، فيقولون: ما جاءني غيرَك، وما جاءني أحدٌ غيرَك.

---

(١) في (ز، غ): فتقول.

( بل قد تفتح في الرفع والجر لإضافتها إلى مبني[1] ) ـ إذ لم يذكر الفراء في الاحتجاج لذلك من كلام العرب غير مضاف إلى مبني كما رأيت ، وكأن حامله[2] على العموم جعل سبب البناء تضمن غير معنى إلّا ، وذلك عارضٌ ، فلا يُجعَل وحده سبباً للبناء ، بل إذا أضيفت غير إلى مبني جاز بناؤها ، صلح موضعها[3] لإلاّ أو لم يصلح ، إلاّ أن البناء إذا صلح أقوى منه حيث لا يصلح . والأول كقوله :

لم يمنع الشربَ منها غيرَ أن نطقت حمامة في سَحوقٍ[4] ذات أوقال

والثاني كقوله :

لَذْ بقيس حين يأبى غيرَه تُلْفِه بحراً مفيضاً خيرَه[5]

والسحوق بفتح السين الشجرة العالية .

( واعتبار المعنى في المعطوف على المستثنى بها وبإلاّ جائز ) ـ ومثاله في المستثنى بها : ما جاءني غير زيد وعمرو ، وجاء القوم غير زيد وعمرو ؛ فيجوز فيهما جرُّ عمرو على اللفظ ، ويجوز في الأول رفعه لأنه في معنى : ما جاءني إلاّ زيدٌ وعمرٌو ، وفي الثاني نصبه لأنه في معنى : جاء القومُ إلاّ زيداً

---

(١) سقطت من ( د )

(٢) في ( د ) : حمله

(٣) في ( ز ) : صلح في موضعها إلاّ . . . وفي ( غ ) : صلح موضعها إلاّ . . .

(٤) في ( غ ) ، وفي الدرر وخزانة الأدب : في غصون : وفي الدرر جـ ١ ص ١٨٨ ، كما في خزانة الأدب جـ ٣ ص ٤٠٦ : على أن غير إذا أضيفت إلى أنْ أو أنَّ المشددة فلا خلاف في جواز بنائها على الفتح . . وقد عمم سيبويه وغيره في إضافتها إلى كل مبني : قال ابن هشام في المغني ـ في غير ـ إنه يجوز بناؤها على الفتح إذا أضيفت لمبني كقوله : لم يمنع الشرب . . البيت

(٥) وقوله : لذ بقيس . . . البيت ، وذلك في البيت الأول أقوى ، لأنه انضم إلى الإبهام والإضافة لمبني تضمن غير معنى إلاّ . . والبيت الأول لأبي قيس بن الأسلت الأوسي ، وهو من الشواهد الخمسين التي لم يعزها سيبويه ولا الأعلم لأحد .

وعمراً . وليس عمرو في الرفع في الأول والنصب في الثاني معطوفاً على غير عند هذا القصد . وهو واضح . بل هذا العطف على الموضع عند بعض ، وعلى التوهم عند الشلوبين .

وفي قوله : في المعطوف ، ما يقتضي تخصيص ذلك بالعطف ، وهكذا كلام غيره ، وعلى هذا فلا يجوز في بقية التوابع[1] إلاّ مراعاة اللفظ ، فتقول :

ما جاءني غير زيد العاقل أبي حفص نفسه أخي عمرو[2]، بالجرّ ، والقياس يقتضي جواز الرفع كما في العطف ، وفي كلام ابن خروف ما يدل على هذا .

وفي قوله : على المستثنى ما يشعر باختصاص ذلك بما إذا كانت غير استثناء[3]. ومقتضاه أنها إذا كانت صفة لا يجوز ذلك . فتقول : ما جاءني أحدٌ غيرُ زيدٍ وعمرو بجر عمرو فقط ، إذا جعلت غيراً صفةً . وأجاز ابن العلج الحمل على المعنى فيرفع لأن الموضع يصلح لإلاّ . قال : وقال قوم إنه خاص بالاستثناء ، ومثاله في المستثنى بإلاّ : قام القومُ إلاّ زيداً وعمراً ، فيجوز في عمرو ، على مقتضى ما ذكر المصنف نصبُ عمرو وجرُّه على مراعاة غير ، إذ يصح أن يقال : قام القومُ غير زيد ، وهذا مذهب بعض منهم ابن خروف ، وحمل عليه قوله :

( ٥٧٩ ) وما هاج هذا الشوق إلاّ حمامةٌ  تَغَنَّتْ على خضراءَ سمر قُنُودها[4]

(١) في ( د ) : المواضع

(٢) في ( ز ) : أخي أبي عمرو

(٣) أي للاستثناء .

(٤) في الدرر جـ ١ ص ١٩٥ ، قيودها . وكذا جاءت في معجم شواهد العربية ، وفي ( غ ) أيضاً . قال في الدرر : استشهد به على جواز جرّ المعطوف على متلوّ إلاّ ، لتأولها بغير . وبين في الأصل ـ همع الهوامع ـ الروايتين في المعطوف ، أعني الرفع والجر . ولم أعثر على قائله . وفي معجم الشواهد أنه لعليّ بن عميرة الجرمي .

روى برفع سمر على لفظ حمامة ، وبجرّه .

وخرجه ابن خروف على ما سبق من مراعاة المعنى بتقدير : غير حمامة سُمْرٍ قنودها ، وهذا هو الدال من كلامه على أن غير العطف في ذلك كالعطف كما سبق ، والصحيح منعه ، والبيت مؤول بالخفض على الجوار ، أو على نعت خضراء . والمراد بالقنود عروق الشجرة .

( ويساويها ) ـ أي غيراً .

( في الاستثناء المنقطع بيدَ مضافاً إلى أنّ وصلتها ) ـ ويقال : هو كثير المال ، بيد أنه بخيل ، والمشهور أن بيد بمعنى غير كما ذكر ، وقال بعضهم : هي بمعنى على ، وذكر قوله عليه الصلاة والسلام : « أنا أفصح من نطق بالضاد ، بيد أني من قريش ، واسترضعت في بني سعد »[1] .

وقد تبدل باؤها ميماً ، وهي لازمة النصب ، ولا تتصرف تصرف غير .

( ويساويها ) ـ أي غيراً .

( مطلقاً ) ـ أي في المتصل والمنقطع والوصف والتفريغ .

( سوى ) ـ فتقول : قام القوم سوى زيد ، وما في الدار أحدٌ سوى حمار ، وجاءني رجلٌ سوى زيدٍ ، وما قام سوى عمرو

( وينفرد ) ـ أي سوى عن غير .

( بلزوم الإضافة لفظاً ) ـ فلا ينفك عن الإضافة لفظاً ، بخلاف غير كما سيأتي[2] ، وقوله تعالى : « مكاناً سُوًى[3] » بمعنى مستوٍ ، فسوى لفظ مشترك .

( وبوقوعه صلةً دون شيء قبله ) ـ نحو : جاء الذي سواك . وهذا عند

---

(١) أبو داود ـ مناسك ٥٦ ، والدارمي مناسك ٣٤

(٢) في ( د ) : في قوله تعالى

(٣) طه ٥٨

من جعلها ظرفاً واضح ، وأما من لم يجعلها ظرفاً . بل زعم أنها كغير ، فيحتاج إلى الفرق بينها وبين غير[1] ، حيث لم يجز ، جاءني الذي غيرك ، فصيحاً إلاَّ عند الكوفيين ، وقد قال المصنف إنَّ جاء الذي سواك من النوادر ، كنصب غدوة بعد لدُن ، أو نزل سوى لملازمته الإضافة لفظاً ومعنى منزلة عند . وموضع سوى بعد الموصول إمَّا رفعٌ خبرَ مبتدإٍ مضمر ، وإمَّا نصب على الحال ، وقبله ثبت مضمراً .

( والأصح عدمُ ظرفيته ولزومه النصب ) ـ فليس بظرف فضلاً عن أن يلزم النصب على الظرفية ، وذلك لأنه بمعنى غير ، وهذا قول الزجاجي ، ومذهب سيبويه والفراء وأكثر النحويين أنه لازم الظرفية ، إذ معنى قولك ، مررت برجل سواك ، مررت برجل مكانك أي بدلك ، ومكان بمعنى بدل لا يتصرف .

وذهب الرماني وغيره إلى أنه يستعمل ظرفاً كثيراً ، وغير ظرف قليلاً ، فيجوز على الأول ، ما قام سواك ، ويمتنع على الثاني ، ويقل على الثالث .

ومن رفعه ؛

( ٥٨٠ ) أأترك ليلى ليس بيني وبينها ... سوى ليلة ، إني إذن لصبور[2]

ومن نصبه غيرَ ظرفٍ ،

( ٥٨١ ) لدَيْكَ كفيلٌ بالمنَى لمؤمِّل ... وإنَّ سواكَ مَنْ يؤمِّلهُ يشقَى[3]

---

(١) سقطت من ( د )

(٢) في الدرر جـ ١ ص ١٧١ ، كما في الأشموني مع الصبان جـ ٢ ص ١٥٩ ، البيت لمجنون بني عامر ديوانه ص ١٣٩ ، والشاهد فيه تصرف سوى ومجيئها مرفوعة بليس .

(٣) في العيني على الأشموني مع الصبان جـ ٢ ص ١٥٩ ، الشاهد في سواك حيث نصب على أنه اسم إنَّ ، لا على أنه ظرف ، ولا يعرف قائله .

ومن جرّه :

٥٨) ذكرك الله عند ذكر سواه صارفٌ عن فؤادك الغفلاتِ[1]

( وقد تُضم سينُه ) ـ أي مع القصر كما في كسر السين ، فيقال : قام القوم سُوى زيدٍ ، بضم السين ، رواه الأخفش .

( وقد تفتح فيمد ) ـ فيقال : قام القومُ سَوَاءَ زيدٍ . وفتح السين والمد حكاه سيبويه ، وحكى ابن الخباز وابن العلج وابن عطية والفارسي شارح الشاطبية كسر السين والمد . فصار في سوى أربع لغات : كسر السين وضمها مع القصر ، وفتحها وكسرها مع المد .

( وقد يقال : ليس إلاّ ، وليس غيرُ وغيرَ إذا فهم المعنى ) ـ فيحذف بعد ليس ما بعد إلاّ وبعد غير جوازاً ، فتقول : جاءني زيدٌ ليس إلاّ ، وليس غير . ويجوز أن يجعل الواقع بعد إلاّ الخبر ، فيكون التقدير : ليس[2] هو أي الجائي إلاّ إيّاه .

ويجوز أن يجعله الاسم ، فيكون التقدير[3] : ليس الجائي إلاّ هو .

وأما ليس غير ، بلا تنوين ، فإن ضمت الرّاء فقد نسب إلى سيبويه أن الضمة للبناء ، للقطع عن الإضافة كقبلُ وبعدُ ، وإليه ذهب الجرمي والمبرد وأكثر المتأخرين ، وعلى هذا يجوز أن يكون الخبرَ ، وأن يكون الاسمَ ، على نحو ما سبق[4] من التقدير .

وقال الأخفش : سقط التنوين لنية الإضافة ، وعلى هذا تكون هي الاسم ، والمحذوف الخبر ، والتقدير : ليس غيرُه الجائي .

---

(١) في الدرر ج ١ ص ١٧١ ، الشاهد فيه تصرف سوى حيث وقعت مجرورة بالإضافة . قال : ولم أعثر على قائله .

(٢)،(٣) سقط ما بين الرقمين من ( د ) .

(٤) في ( د ) : على ما سبق من التقدير .

وإن فتحت الراء فهي الخبر، والتقدير: ليس هو الجائي غيرَه، وليس هذا من الاستثناء في شيء، ولهذا صح استعماله بعد مالا تبعيض فيه كالعلم كالمثال السابق.

( وقد ينوَّن ) ـ أي فيقال: ليس غيرٌ، وغيراً، بالتنوين، والمرفوع على هذا الاسمُ، والمنصوبُ الخبرُ، والمقدر في حالة الرفع الخبر، وفي حالة النصب الاسم، وهو واضح.

( وقد يقال: ليس غيرُه، وليس غيرَه ) ـ أي بذكر المضاف إليه، والرفع والنصب على ما تقدم، والتقدير في الرفع: ليس غيرُه الجائي، وفي النصب: ليس هو أي الجائي غيرَه.

وقوله: وقد يقال، ربما أشعر بقلة هذا، وليس كذلك، بل هو أجود من: ليس غيراً، وغيرٌ، بالحذف.

( ولم يكن غيرُه، وغيرَه، وفاقاً للأخفش ) ـ فيحذف الاسم إن نصبت، والخبر إن رفعت، كما فعل ذلك بعد ليس، فتقول: جاءني زيدٌ لم يكن غيرُه، أو غيرَه؛ ومنع ذلك السيرافي، لما فيه من الحذف للاسم أو للخبر، فلا يقاس على ما شذ من قولهم: ليس إلاّ، وليس غير.

( والمذكور بعد لا سيما منبه على أولويته بالحكم، لا مستثنى ) ـ وهذا هو الصحيح، لأنك إذا قلت: جاء القومُ لا سيما زيد، كان جائياً؛ وإنما ذكرها سيبويه في باب: لا التي لنفي الجنس، ومنهم من نظر إلى مخالفته[1] بالأولوية فعدَّها من أدوات الاستثناء، وهم الكوفيون وجماعة من البصريين منهم الزجاج وأبو علي، ورد قولهم، مع ما تقدم، بدخول الواو عليها، فتقول: ولا سيما زيد، وبعدم صحة وقوع إلاّ موقعها، ولا تدخل الواو على أدوات الاستثناء، ويصح وقوع إلاّ موقعها.

(١) الاسم الذي بعد لا سيما

( فإن جُرّ فبالإضافة ، وما زائدة ) ـ فإذا قلت ، قام القومُ لا سيما زيدِ ، بجرّ زيد ، فلا عاملة في سيّ اسماً لها وما زائدة بين المضاف والمضاف إليه ، وهو مطرد في هذا ، كما اطرد زيادة ما بعد إذا ، ولم تتعرف سيّ لأنها بمعنى مثل ، والخبر محذوف ، والأصل ، لا مثل قيام زيد قيام لهم ، ويجوز حذف ما فتقول ، لا سيّ زيدِ ، نصّ على ذلك سيبويه قال ، وإن حذفت ما فعربي[1] ، فقول الخضراوي إن سيبويه قال ، إنّ ما زائدة لازمة وهم ، وقد قيل إنّ لا أيضاً زائدة ، وهو غريب .

( وإن رُفع فخبرُ مبتدإ محذوف ، وما بمعنى الذي ) ـ فإذا قلت ، لا سيما زيدٌ ، برفع زيد ، فزيد خبر مبتدإ محذوف ، والجملة صلة ما إن كانت موصولة ، والتقدير ، لا سيّ الذي هو زيد ، ويجوز كما قال ابن خروف ، كون ما نكرة موصوفة بالجملة ، والتقدير ، لا سيّ شخص أو شيء هو زيد .

وما ذكره المصنف من الجرّ والرفع يجوز في المعرفة والنكرة ، وتزيد النكرة بجواز النصب ، وروى قول امرئ القيس ،

٥٨٣ ) ألا رُبَّ يومٍ لك منهن[2] صالحٍ ولا سيما يوم بدارة جلجل

بالأوجه الثلاثة .

فالنصب على التمييز لما[3] ، وهي نكرة تامة كأنه قال ، ولا مثل سيّ ، ثم فسره بالنكرة .

---

(١) أي فالتعبير عربي صحيح

(٢) في الدرر جـ ١ ص ١٩٩ ، استشهد به على أن يوماً بعد لا سيما روى بالأوجه الثلاثة ، على ما هو موضح بالشرح ، والبيت من معلقة امرىء القيس ، وقد روى في ( د ) ، ألا رب يوم صالح لك مَنهما ، وفي ( ز ) ألا رب يوم لك منها صالح ، والتحقيق من ( غ ) والدرر .

(٣) في ( د ) ، بما

( وقد يوصل بظرف ) ـ نحو : يعجبني الاعتكاف ، لا سيّما[1] عند الكعبة . وقال الشاعر :

( ٥٨٤ ) يسرُّ الكريمَ الحمدُ لا سيَّما لدَى شهادةِ مَنْ في خيره يتقلَّبُ[2]

( أو جملة فعلية ) ـ نحو : يعجبني كلامك ، لا سيما تَعِظُ .

وقال الشاعر :

( ٥٨٥ ) فُق الناسَ بالخير لا سيَّما يُنيلُكَ مِنْ ذي الجلال الرضا[3]

( وقد يقال : لا سيَما ، بالتخفيف ) ـ حكاه الأخفش ، ومن التخفيف قوله :

( ٥٨٦ ) فِه[4] بالعقود وبالأيمان لا سيَما عقد وفاء[5] به من أعظم القرب

ونصَّ الأخفش على جواز الخفض والرفع مع التخفيف .

( ولا سواء ما ) ـ فتقول : قام القوم لا سواء ما زيد . وكلامه يقتضي جواز الرفع والجر بعدها كما في لا سيما .

وحكى ابن الأعرابي أن العرب تعامل لا مثل ما معاملة لا سيما في المعنى ، ورفع ما بعدها وجرّه .

---

(١) في ( د ) : ولا سيما

(٢) في الدرر جـ ١ ص ١٩٩ ، استشهد به على أن لا سيما قد يليها ظرف ، لا سيما لدى . . قال : ولم أعثر على قائله .

(٣) في الدرر جـ ١ ص ١٩٩ ، استشهد به على أن لاسيما يليها فعل : ينيلك : قال : ولم أعثر على قائله

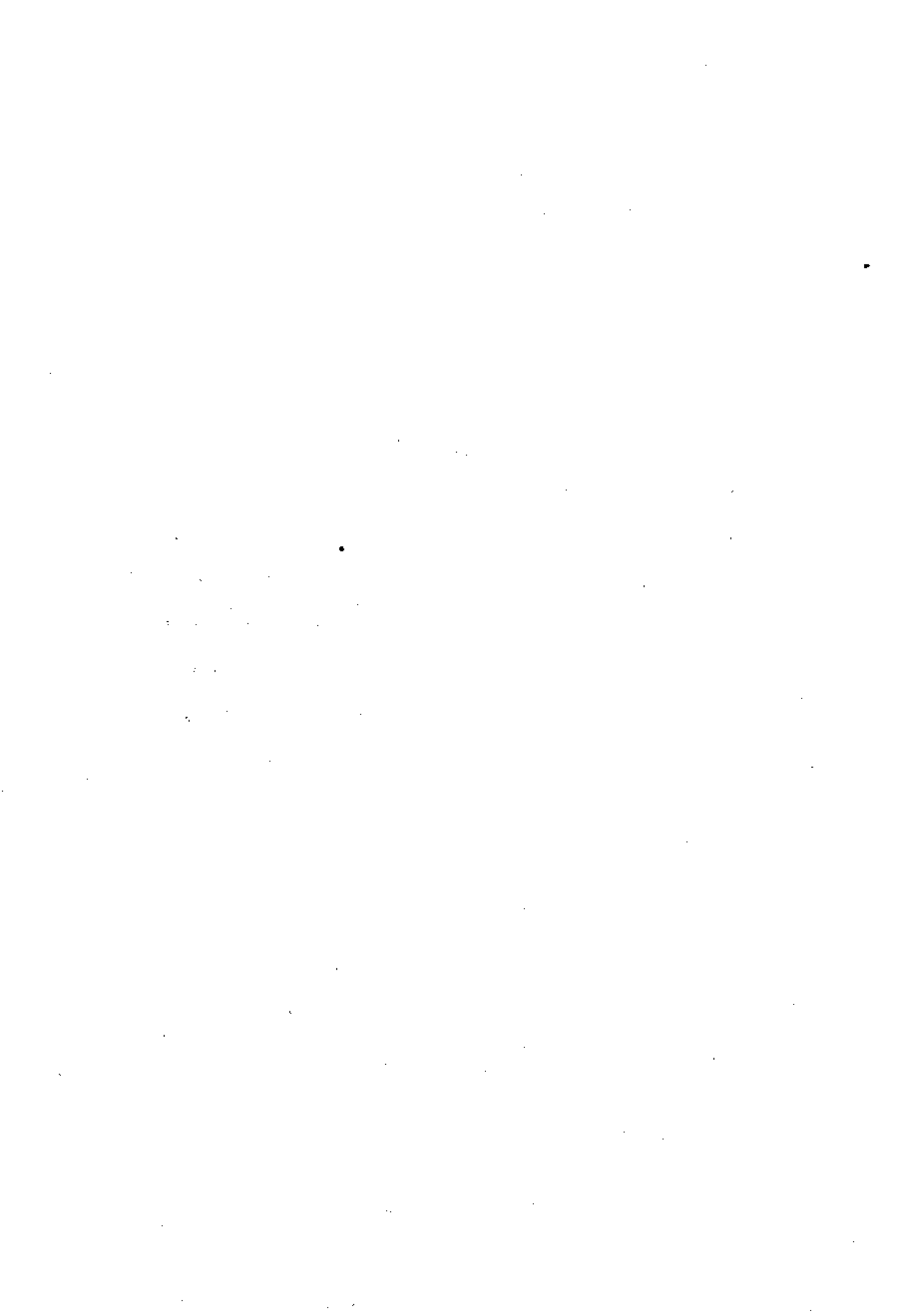
(٤) في النسخ الثلاث : ف ، والتحقيق من الدرر والخزانة

(٥) في ( ز ) : وفاؤه ، وفي خزانة الأدب جـ ٣ ص ٤٤٧ : قولهم : ولا سيما ، قد تحذف واوها ، وتخفف ياؤها كقوله : فه بالعقود . . . البيت

تم بفضل الله وتوفيقه الجزء الأول من شرح التسهيل لابن عقيل : «المساعد على تسهيل الفوائد» بانتهاء باب المستثنى ويليه ـ إن شاء الله ـ الجزء الثاني، أوله : باب الحال ، والحمد لله رب العالمين .



# الفهارس



# ١ ـ فهرس الأبواب والفصول

❋ ❋ ❋

# ٢ - فهرس الموضوعات

| الصفحة | الموضوع |
|---|---|
| ١٥ | انصراف المضارع إلى المضي |
| ١٦ ، ١٧ | وانصراف الماضي إلى الحال والاستقبال |
| ١٨ | واحتماله المضي والاستقبال |
| ١٩ | ٢ ـ باب إعراب الصحيح الآخر ، الإعراب |
| ٢٢ | والمتمكن قسمان |
| | والإعراب بالحركة والسكون أصل ، وينوب عنهما |
| ٢٣ | الحرف والحذف . . |
| ٢٥ | إعراب الأسماء الستة |
| ٣٠ | الأفعال الخمسة وإعرابها |
| ٣٣ | البناء وأنواعه |
| ٣٤ | ٣ ـ باب إعراب المعتل الآخر |
| ٣٨ | ٤ ـ باب إعراب المثنى والمجموع على حدّه |
| ٤١ ، ٤٢ | إعراب كلا وكلتا |
| ٤٤ | الجمع ، التكسير |
| ٤٥ | جمع التصحيح |
| ٤٨ | شروط تصحيح المذكر |
| ٥١ ، ٥٢ | إعراب أولى وعليين وعالمين وأهلين وأرضين . . . |
| ٥٣ ، ٥٤ | إعراب ظبين ورقين وحَرِّين وإضين |
| ٥٥ | إعراب إوزين وسنين وثبين . . . |
| ٥٧ | ٥ ـ باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح |
| ٥٩ | تثنية المقصور |
| ٦١ | تصحيح مذروَين وثنايَيْن . . . |
| ٦٣ ، ٦٤ | حذف آخر المنقوص والمقصور في جمع التذكير . . |
| ٦٥ | جمع ابن وأب وأخ وهن وذى . . . . |
| ٦٥ ، ٦٦ | أمهات وأمات |
| ٦٧ ، ٦٨ | جمع جرو ولجبة وربعة وزفرة . . . |
| ٦٩ | جوَزات وبيَضات عند هذيل |
| | تثنية اسم الجمع ، والمكسّر بغير زنة منتهاه |
| ٧٠ ، ٧١ | والمختار في المضافين لفظاً أو معنى إلى متضمنيهما |

| الصفحة | الموضوع |
|---|---|
| ١١٣ | ويتقدم أيضاً غير منوي التأخير إن جرّ بربّ |
| ١١٤ | ضمير الشأن عند البصريين . وضمير المجهول عند الكوفيين . . . |
| ١١٧ | ويبرز مبتدأ واسم ما ومنصوباً في بابي إنّ وظنّ |
| ١١٧ | ويستكن في بابي كان وكاد . . . |
| ١١٨ | علة بناء المضمر . . . |
| ١١٩ | فصل ، من المضمرات المسمّى عند البصريين فصلاً |
| | وأجاز بعضهم وقوعه بين نكرتين لمعرفتين |
| | وربما وقع بين حال وصاحبها . وربما وقع |
| ١٢٢ | بلفظ الغيبة بعد حاضر قائم مقام مضاف |
| | ولا موضع له من الإعراب على الأصح . . . |
| ١٢٣ | وإنما تتعين فصليته إذا وليه منصوب . . . |
| | وهو مبتدأ مخبر عنه . بما بعده عند كثير من العرب . |
| ١٢٥ | ( ٨ ـ باب الاسم العلم ) |
| | وما استعمل قبل العلمية لغيرها منقول منه . |
| ١٢٦ | وما سواه مرتجل . . . |
| | وما عري من إضافة وإسناد ومزج مفرد |
| ١٢٧ | وما لم يعرَ مركب . . وذو الإضافة كنية وغير كنية . . |
| ١٢٨ | ومن العلم اللقب . . . |
| ١٣١ | وقد ينكر العلم تحقيقا أو تقديراً . . . |
| ١٣٣ | ومن الأعلام الأمثلة الموزون بها . . |
| ١٣٤ | وكنوا بفلان وفلانة عن نحو زيد وهند . . . |
| ١٣٦ | ٩ ـ باب الموصول |
| ١٣٧ | من الأسماء ومن الحروف |
| ١٤٠ | المفرد والمثنى والجمع ولغاتها . . . |
| ١٤٦ | وقد ترادف التي واللاتي ذاتُ وذواتُ . . . |
| ١٤٦ | وبمعنى الذي وفروعه : من وما وذا غير ملْغىً . . . |
| ١٤٩ | والألف واللام . . . |

| الصفحة | الموضوع |
| --- | --- |
| | ما لم يشبه اسم المعنى بالحدوث وقتاً دون |
| ٢٣٧ | وقت أو تعم إضافة معنى إليه . . . |
| ٢٣٩ | وربما وقع خبراً الزمان الموقوع في بعضه |
| ٢٤١ | ويغني عن خبر اسم عين باطراد مصدر . . . |
| ٢٤٢ | وقد يكون للمبتدأ خبران فصاعداً . . . |
| ٢٤٣ | وإن توالت مبتدآت أخبر عن آخرها . . . |
| ٢٤٣ | فصل ، تدخل الفاء على خبر المبتدأ وجوباً بعد أمّا |
| ٢٤٦ | وقد تدخل على خبر كُلّ مضافاً إلى غير موصوف |
| ٢٤٨ | ١٣ - باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر |
| ٢٥٢ | وتسمى نواقص لعدم اكتفائها بالمرفوع |
| ٢٥٢ | وإن أريد بكان ثبت أو كفل أو غزل . . . |
| ٢٥٤ | وبدام بقي أو سكن . . . وبفتأ سكنَ أو أطفأ |
| ٢٥٥ | سميت تامة وعملت عمل ما رادفت |
| | وكلها تتصرف إلا ليس ودام |
| ٢٥٥ | ولتصاريفها ما لها . . . |
| ٢٦٠ | وتوسيط أخبارها كلها جائز |
| ٢٦١ | وقد يقدم خبر زال وما بعدها منفية بغير ما |
| | ولا يتقدم خبر دام اتفاقاً . ولا خبر ليس |
| ٢٦٢ | على الأصح . . . |
| | ويمنع تقديمَ الخبر الجائز التقدم تأخر مرفوعه |
| ٢٦٣ | وقد يخبر هنا وفي باب إنّ بمعرفة عن نكرة اختياراً |
| ٢٦٤ | فصل ، يقترن بإلاّ الخبر المنفي إن قصد إيجابه . . . |
| ٢٦٧ | وتختص كان بمرادفة لم يزل كثيراً . . . |
| ٢٦٨ | وبجواز زيادتها وسطا باتفاق |
| ٢٦٨ | وآخراً على رأي ، وربما زيد أصبح وأمسى |
| ٢٧٠ | وتختص كان أيضاً بعد إنْ أو لو بجواز حذفها |
| ٢٧١ | مع اسمها إن كان ضميرَ ما عُلِم من غائب أو حاضر |
| | فإن حسن مع المحذوفة بعد إنْ تقدير فيه أو معه |
| | أو نحو ذلك جاز رفع ما وليها ، وإلاّ تعين |

| الصفحة | الموضوع |
| --- | --- |

| الصفحة | الموضوع |
| --- | --- |
| ٤٤٠ | فإن كان الاقتصار في مثل أو شبهه فهو لازم |
| ٤٤٢ | فصل : يُحذَف كثيراً المفعولُ به غير المخبر عنه |
| | فصل : تدخل في هذا الباب على الثلاثي غير المتعدي |
| ٤٤٥ | إلى اثنين همزة النقل فيزداد مفعولاً . . . |
| | ويعاقب الهمزة كثيراً ، ويغني عنها قليلاً |
| ٤٤٦ | تضعيف العين . . . |
| ٤٤٨ | ٢٢ ـ باب تنازع العاملين فصاعداً معمولاً واحداً |
| | والأحق بالعمل الأقرب لا الأسبق |
| ٤٥٢ | بخلافاً للكوفيين |
| ٤٥٢ | ويعمل الملغى في ضمير المتنازع مطابقاً له |
| ٤٥٣ | غالباً . . . |
| ٤٥٥ | وفي المسألة إذا أهملتِ الأول ثلاثة مذاهب |
| ٤٥٦ | ولا يلزم حذفه أو تأخيره معمولاً للأول . . . |
| ٤٥٧ | وإن ألغي الأول رافعاً صحّ دون اشتراط تأخير الضمير |
| | ويُحكم في تنازع أكثر من عاملين بما تقدّم من ترجيح |
| ٤٦١ | بالقرب أو بالسبق . . . |
| ٤٦١ | ولا يمنع التنازعَ تعدّ إلى أكثر من واحد ، |
| ٤٦٢ | ولا كون المتنازعين فعلَيْ تعجب . . . |
| | ٢٣ ـ باب الواقع مفعولاً مطلقاً من مصدر وما يجري |
| ٤٦٣ | مجراه |
| | المصدر ، ويسمى فعلاً وحدَثا وحدثاناً |
| ٤٦٤ | وهو أصل الفعل لا فرعه . . . |
| ٤٦٥ | وينصَبُ بمثله أو فرعه أو بقائم مقام أحدهما |
| ٤٦٧ | ما يقوم مقام المؤكّد والمبيِّن |
| ٤٧٠ | حذف عامل المصدر جوازاً ووجوباً |
| ٤٧٥ | ومن الملتزم إضمارُ ناصبه المشبَّه به |
| ٤٧٧ | وإن وقعت صفتُه موقعه فإتباعها أولى من نصبها |
| ٤٧٧ | وقد يُرفع مبتدأً المفيدُ طلباً . . . |
| | فصل : المجعول بدلاً من اللفظ بفعل مهمل |
| ٤٧٩ | مفرد كنَفراً . . . |

## ٢ - فهرس الشواهد القرآنية

### باب شرح الكلمة والكلام

| الصفحة | الآية | السورة ورقم الآية |
|---|---|---|
| ٨ | ( وأن تصوموا خير لكم ) | البقرة ١٨٤ |
| ٨ | ( هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ) | المائدة ١١٩ |
| ٨ | ( مهما تأتينا به ) | الأعراف ١٣٢ |
| ٩ | « لنخرجنك يا شعيب » | الأعراف ٨٨ |
| ١٢ | « يأيها المدثر . قم فأنذر » | المدثر ٢٥١ |
| ١٢ | « يأيها النبي اتق الله » | الأحزاب ١ |
| ١٢ | « والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا » | النحل ٧٨ |
| ١٣ | « والوالدات يرضعن » | البقرة ٢٣٣ |
| ١٤ | « يعذب من يشاء » | العنكبوت ٢١ |
| ١٤ | « يود أحدهم لو يعمر » | البقرة ٨٦ |
| ١٤ | « لنخرجنَّك يا شعيب » | الأعراف ٨٨ |
| ١٤ | « لنسفعاً بالناصية » | العلق ١٥ |
| ١٥ | « ولو يؤاخذ الله الناس » | النحل ٦١ |
| ١٦ | « وإذ تقول للذي أنعم الله عليه » | الأحزاب ٣٧ |
| ١٦ | « قد نعلم إنه ليحزنك . . . » | الأنعام ٣٣ |
| ١٦ | « قد نرى تقلُّب وجهك » | البقرة ١٤٤ |

## باب إعراب الصحيح الآخر



## ٣ ـ باب إعراب المعتل الآخر

| الصفحة | الآية | السورة ورقم الآية |
| --- | --- | --- |
| ٣٧ | « فتوبوا إلى بارئكم » | البقرة ٥٤ |
| ٣٧ | « إنه من يتقي ويصبر » | يوسف ٩٠ |

## ٤ ـ باب إعراب المثنى والمجموع على حده

| الصفحة | الآية | السورة ورقم الآية |
| --- | --- | --- |
| ٣٨ | « ثم ارجع البصر كرتين ينقلب إليك البصر خاسئا وهو حسير » | الملك ٤ |
| ٣٩ | « وإله آبائك إبراهيم وإسماعيل وإسحاق » | البقرة ١٣٣ |
| ٤٠ | « بل يداه مبسوطتان » | المائدة ٦٤ |
| ٤١ | « ثم ارجع البصر كرتين » | الملك ٤ |
| ٤٦ | « غير محلي الصيد » | المائدة ١ |
| ٤٦ | « والمقيمي الصلاة » | الحج ٣٥ |
| ٤٦ | « فاعلموا أنكم غير معجزي الله » | التوبة ٣ |
| ٤٦ | « وما هم بضارّي به » | البقرة ١٠٢ |
| ٤٩ | « رأيتهم لي ساجدين » | يوسف ٤ |
| ٥١ | « ونحن الوارثون » | الحجر ٢٣ |
| ٥٦ | « الذين جعلوا القرآن عضين » | الحجر ٩١ |

## ٥ ـ باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح

| الصفحة | الآية | السورة ورقم الآية |
| --- | --- | --- |
| ٦٩ | « ثلاث عورات لكم » | النور ٥٨ |
| ٧٠ | « ذواتا أفنان » | الرحمن ٤٨ |
| ٧٠ | « ذواتيْ أكل خمط » | سبأ ١٦ |
| ٧٠ | « فئتين التقتا » | آل عمران ١٣ |
| ٧١ | « فقد صغت قلوبكما » | التحريم ٤ |
| ٧٣ ، ٧٤ | « فقولا إنا رسول رب العالمين » | الشعراء ١٦ |
| ٧٤ | « ألقيا في جهنم » | ق ٢٤ |

## ٦ ـ باب المعرفة والنكرة

| الصفحة | الآية | السورة ورقم الآية |
| --- | --- | --- |
| ٧٩ | « قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى » ؟ | الأنعام ٩١ |

## ٧ ـ باب المضمر

| الصفحة | الآية | السورة ورقم الآية |
|---|---|---|
| ٨٨ | « وإذا الرسل أقتت » | المرسلات ١١ |
| ٨٩أ | « وإذا النجوم انكدرت » | التكوير ٢ |
| ٨٩ | « فأبَيْن أن يَحْمِلْنَها » | الأحزاب ٧١ |
| ٩٠ | « والمطلقات يتربَّصْنَ » | البقرة ٢٢٨ |
| ٩٠ | « إذا طلقتم النساء فطلقوهن » | الطلاق ١ |
| ٩١ | « له ما في السموات » | البقرة آية الكرسي ٢٥٥ |
| ٩٢ | « إن الإنسان لربه لكنود » | العاديات ٦ |
| ٩٢ | « يؤدِّه إليك » | آل عمران ٧٥ |
| ٩٣ | « فألقه إليهم » | النمل ٢٨ |
| ٩٣ | « تتوفاهم الملائكة » | النحل ٢٨ |
| ٩٣ | « بهم الأسباب » | البقرة ١٦٦ |
| ٩٤ | « ومن يولِّهم يومئذ دبره » | الأنفال ١٦ |
| ٩٨ | « تأمروني » | الزمر ٦٤ |
| ٩٨ | « أنا أحيي » | البقرة ٢٥٨ |
| ١٠٤ | « إياك نعبد » | الفاتحة ٥ |
| ١٠٤ | « لقد كنتم أنتم وآباؤكم في ضلال مبين » | الأنبياء ٥٤ |
| ١٠٤ | « يخرجون الرسول وإياكم » | الممتحنة ١ |
| ١٠٤ | « أمر ألَّا تعبدوا إلَّا إياه » | يوسف ٤٠ |
| ١٠٧ | « أنلزمكموها » | هود ٢٨ |
| ١٠٧ | « ولو أراكهم كثيراً لفشلتم » | الأنفال ٤٣ |
| ١٠٩ | « إسحاق ويعقوب وجعلنا في ذريته النبوة والكتاب » | العنكبوت ٢٧ |
| ١١٠ | « قال هي راودتني عن نفسي » | يوسف ٢٦ |
| ١١٠ | « يا أبت استأجره » | القصص ٢٦ |
| ١١٠ | « إنا أنزلناه في ليلة القدر » | القدر ١ |
| ١١٠ | « والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله » | التوبة ٣٤ |

### ٨ ـ باب الاسم العلم

### ٩ ـ باب الموصول

| الصفحة | الآية | السورة ورقم الآية |
| --- | --- | --- |
| ١٦٠ | « أفمن اتبع رضوان الله كمن باء بسخط من الله » | آل عمران ١٦٢ |
| ١٦٠ | « لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم » | الحديد ٢٣ |
| ١٦٠ | « ومنهم من يستمعون إليك » | يونس ٤٢ |
| ١٦٠ | « ومن الشياطين من يغوصون له ويعملون » | الأنبياء ٨٢ |
| ١٦٠ | « ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحاً » | الأحزاب ٣١ |
| | « ومنهم من يقول ائذن لي ولا تفتنّي | |
| ١٦١ | ألا في الفتنة سقطوا » | التوبة ٤٩ |
| ١٦٢ | « فلما آتاهم » | التوبة ٧٥ . ٧٦ |
| ١٦٢ | « ومن الناس من يشتري لهو الحديث . . . . | |
| ١٦٢ | وإذا تتلى عليه آياتنا ولى مستكبرا . . . » | لقمان ٦ . ٧ |
| ١٦٢ | « من يعمل سوءاً يُجزَ به » | النساء ١٢٣ |
| ١٦٢ | « ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها » | فاطر ٢ |
| ١٦٢ | « من إله غير الله » ؟ | القصص ٧١ . ٧٢ |
| ١٦٢ | « قال فرعون : وما رب العالمين » ؟ | الشعراء ٢٣ |
| | « ومن أضل ممن يدعو من دون الله | |
| ١٦٤ | من لا يستجيب له إلى يوم القيامة » | الأحقاف ٥ |
| ١٦٤ | « ومنهم من يمشي على رجليه » | النور ٤٥ |
| ١٦٤ | « ومنهم من يمشي على أربع » | النور ٤٥ |
| ١٦٤ | « أفمن يخلق كمن لا يخلق » ؟ | النحل ١٧ |
| ١٦٥ | « ما منعك أن تسجد لما خلقت بيديّ » ؟ | ص ٧٥ |
| ١٦٥ | « ولا أنتم عابدون ما أعبد » | الكافرون ٣ ، ٥ |
| | « ولله يسجد ما في السموات وما في الأرض | |
| ١٦٥ | من دابة » | النحل ٤٩ |
| ١٦٥ | « والسماء وما بناها » | الشمس ٥ |
| ١٦٥ | « فانكحوا ما طاب لكم من النساء » | النساء ٣ |
| ١٦٥ | « إني نذرت لك ما في بطني محرراً » | آل عمران ٣٥ |
| ١٦٦ | « فنعمّا » | البقرة ٢٧١ |
| ١٦٦ | « ذلك الذي يبشر الله عباده » | الشورى ٢٣ |
| ١٦٦ | « وخضتم كالذي خاضوا » | التوبة٦٩ |
| ١٦٧ | « أيًا ما تدعوا » | الإسراء ١١٠ |

## ١٠ ـ باب اسم الإشارة

## ١١ ـ باب المعرف بالأداة

## ١٢ ـ باب المبتدأ

## ١٦ ـ باب لا العاملة عمل إنَّ

| الصفحة | الآية | السورة ورقم الآية |
| --- | --- | --- |

## ١٧ ـ باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر

| الصفحة | الآية | السورة ورقم الآية |
| --- | --- | --- |
| ٣٥٥ | ( ويرى الذين أوتوا العلم . . . ) | سبأ / ٦ |
| ٣٥٦ | ( وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن ) | الزخرف / ١٩ |
| ٣٥٦ | ( وجعل الظلمات والنور ) | الأنعام / ١ |
| ٣٥٧ | ( والله أخرجكم من بطون أمهاتكم . . . ) | النحل ـ ٧٨ |
| ٣٥٧ | ( تجدوه عند الله هو خيراً ) | المزمل / ٢٠ |
| ٣٥٨ | ( ولا أدراكم به ) | يونس / ١٦ |
| ٣٥٩ | ( إن نظن إلاَّ ظناً . . . ) | الجاثية / ٣٢ |
| ٣٥٩ | ( الذين يظنون أنهم ملاقو ربهم ) | البقرة / ٤٦ |
| ٣٥٩ | ( وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا ) | الكهف / ١٠٤ |
| ٣٦١ | ( إنهم يرونه بعيدا . ونراه قريبا ) | المعارج / ٦ . ٧ |
| ٣٦١ | ( فجعلناه هباء منثورا ) | الفرقان / ٢٣ |
| ٣٦٢ | ( واتخذ الله إبراهيم خليلا ) | النساء / ١٢٥ |
| ٣٦٢ | ( إني أراني أعصر خمراً ) | يوسف / ٣٦ |
| ٣٦٣ | ( لا يسمعوا دعاءكم ) | فاطر / ١٤ |
| ٣٦٣ | ( واضرب لهم مثلا أصحاب القرية ) | يس / ١٣ |
| ٣٦٣ | ( يأيها الناس ضرب مثل ) | الحج / ٧٣ |
| ٣٦٧ | ( وإن أدري أقريب أم بعيد ما توعدون ) | الأنبياء / ١٠٩ |
| ٣٦٧ | ( ولتعلمنَّ أينا أشد عذابا ) ؟ | طه / ٧١ |
| ٣٦٨ | ( ولقد علموا لمن اشتراه ) | البقرة / ١٠٢ |
| ٣٦٨ | ( وظنوا ما لهم من محيص ) | فصلت / ٤٨ |
| ٣٦٨ | ( وتظنون إن لبثتم إلاَّ قليلا ) | الإسراء / ٥٢ |
| ٣٦٩ | ( فلينظر أيها أزكى طعاماً ) | الكهف / ١٩ |
| ٣٦٩ | ( فانظري ماذا تأمرين ) | النمل / ٣٣ |
| ٣٦٩ | ( فستبصر ويبصرون . بأيكم المفتون ) | القلم / ٥ . ٦ |
| ٣٦٩ | ( يسألون أيان يوم الدين ) | الذاريات / ١٢ |
| ٣٦٩ | ( ويستنبئونك أحق هو ) | يونس / ٥٣ |
| ٣٦٩ | ( ليبلوكم أيكم أحسن عملا ) | الملك / ٢ |

| الصفحة | الآية | السورة ورقم الآية |
|---|---|---|
| ٥٣١ | « قال الذي عنده علم من الكتاب » | النمل ٤٠ |
| ٥٣١ | « فلما رآه مستقرا عنده » | النمل ٤٠ |
| ٥٣١ | « عند سدرة المنتهى ، عندها جنة المأوى » | النجم ١٤ ، ١٥ |
| ٥٣١ | « وإنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار » | ص ٤٧ |
| ٥٣١ | « فإذا برزوا من عندك » | النساء ٨١ |
| ٥٣١ | « آتيناك من لدنّا » | طه ٩٩ |
| ٥٣٢ | « من لدنه » | النساء ٤٠ ، الكهف ٢ |
| ٥٣٤ | « وعنده مفاتح الغيب » | الأنعام ٥٩ |
| ٥٣٤ | « ولدينا كتاب » | المؤمنون ٦٢ |
| ٥٣٤ | « إذ القلوب لدى الحناجر » | غافر ١٨ |
| ٥٣٥ | « ولدينا مزيد » | ق ٣٥ |
| ٥٣٥ | « ونجني ومن معي » | الشعراء ١١٨ |
| ٥٣٥ | « إن مع العسر يسرا » | الشرح ٦ |
| ٥٣٧ | « بل مكر الليل والنهار » | سبأ ٣٣ |

### ٢٦ ـ باب المفعول معه :

| الصفحة | الآية | السورة ورقم الآية |
|---|---|---|
| ٥٤٢ | « وصدٌّ عن سبيل الله ، وكفر به والمسجد الحرام » البقرة ٢١٧ | |
| ٥٤٢ | « والذين تبوأوا الدار والإيمان » | الحشر ٩ |

### ٢٧ ـ باب المستثنى :

| الصفحة | الآية | السورة ورقم الآية |
|---|---|---|
| ٥٤٨ | « ما لهم به من علم إلاّ اتباع الظن » | النساء ١٥٧ |
| ٥٤٩ | « لو كان فيهما آلهة إلاّ الله لفسدتا » | الأنبياء ٢٢ |
| ٥٤٩ | « إلاّ الذين ظلموا منهم » | البقرة ١٥٠ |
| ٥٤٩ | « إلاّ تفعلوه » | الأنفال ٧٣ |
| ٥٥٠ | « ألف سنة إلاّ خمسين عاما » | العنكبوت ١٤ |
| ٥٥٠ | « لا يذوقون فيها الموت إلاّ الموتة الأولى » | الدخان ٥٦ |
| ٥٥٣ | « ولا تقولوا على الله إلاّ الحق » | النساء ١٧١ |
| ٥٥٣ | « وما محمد إلاّ رسول » | آل عمران ١٤٤ |
| ٥٥٤ | « ومن يولهم يومئذ دبره إلاّ متحرفاً لقتال أو متحيزاً إلى فئة » | الأنفال ١٦ |



## ٤ ـ فهرس شواهد الحديث

### ١ ـ باب شرح الكلمة والكلام :



### ٢ ـ باب إعراب الصحيح الآخر :



### ٣ ـ باب إعراب المعتل الآخر :

### ٤ ـ باب إعراب المثنى والمجموع على حدّه :

### ٥ ـ باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح :



### ٦ ـ باب المعرفة والنكرة :

### ٧ ـ باب المضمر :

٧ ـ باب المضمر :



**٨ ـ باب الاسم العلم :**

**٩ ـ باب الموصول :**

**١٠ ـ باب اسم الإشارة :**

**١١ ـ باب المعرف بالأداة :**

## ١٢ ـ باب المبتدأ :



## ١٣ ـ باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر :



## ١٤ ـ باب أفعال المقاربة :



## ١٥ ـ باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر :

١٦ ـ باب لا العاملة عمل إنَّ :

« إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده . وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده »

بخاري إيمان ٣١ . مسلم فتن ٧٦

١٧ ـ باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر :

« لقد رأيتنا مع رسول الله ﷺ ، ومالنا طعام إلاَّ الأسودان ، التمر والماء »

بخاري هبة / ١ وأطعمة / ٤١ — ٣٧٣

١٧ ـ باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر :

١٨ ـ باب الفاعل :

« من قبلة الرجل امرأته الوضوء »

الموطأ ـ طهارة ٦٥ ، ٦٦ — ٣٨٦

١٩ ـ باب النائب عن الفاعل :

٢٠ ـ باب اشتغال العامل عن الاسم السابق بضميره أو بملابسه :

٢١ ـ باب تعدي الفعل ولزومه : :

٢٢ ـ باب تنازع العاملين فصاعداً معمولاً واحدا :

٢٣ ـ باب الواقع مفعولاً مطلقاً

٢٤ ـ باب المفعول له :

« دخلت امرأة النار في هرة . . . »

مسند الإمام أحمد ٢ / ٢٦١ . وفي طبقات الشافعية للسبكي ج ١ ص ١٤٣ — ٤٨٧

٢٥ ـ باب المفعول المسمى ظرفاً ومفعولاً فيه :

« إني لأعلم إذا كنت عني راضية وإذا كنت عليَّ غضبى »

مسند الإمام أحمد بن حنبل ج ٦ ص ٦١ — ٥٠٨

« هذا حجر رُمي به في النار مذ سبعين خريفا . . . »

مسند الإمام أحمد ج ٢ ص ٣٧١ ٥١٦

« قصرنا الصلاة في السفر مع رسول الله ﷺ أكثر ما كنا قط وآمنه »

بخاري ـ مغازي / ٥٢ ، مسلم ـ مسافرين / ١٢ مسند الإمام أحمد ـ ٣ / ١٢٩ ، ١٩٠ ٥١٧

« ساعة يوم الجمعة ، بين خروج الإمام وانقضاء الصلاة . . . »

التاج الجامع للأصول ج ١ ص ٢٩٠ ٥٢٥

## ٢٥ ـ باب المفعول المسمى ظرفاً :

« إنما الصبر عند الصدمة الأولى » ـ « الصبر عند أول صدمة »

مسند الإمام أحمد ج ٣ ص ١٣٠ ٥٣١

## ٢٦ ـ باب المفعول معه :

من قول عائشة رضي الله عنها ، « كان النبي ﷺ ينزل عليه الوحي ، وأنا وإياه في لحاف »

ابن ماجه ـ طهارة / ١٢١ ، والدارمي ـ وضوء / ١٠٧ مسند ابن حنبل ٦ ، ٣٢٣ . ٥٤٣

## ٢٧ ـ باب المستثنى :

« من علق تميمة فلا أتم الله له »

مسند الإمام أحمد ص ١٥٤ ، ونصه عنده ، « من تعلق تميمة . . . » ٥٥٤

« نُهي عن قتل جنان البيوت ، إلاّ الأبتر وذو الطفيتين »

مسند الإمام أحمد ٣ / ٤٥٣ ، ٦ / ٨٣ ٥٥٨

« اقتلوا من الحيات ذا الطفيتين والأبتر »

مسند الإمام أحمد ٢ / ١٢١ والترمذي ـ صيد / ١٥ ٥٥٨

والأصل فيه قول النبي ﷺ « لا يُختلى خلاها ، ولا يعضد شوكها » ، فقال العباس ، يا رسول الله ، إلاّ الإذخِرَ ؟ فقال ، « إلاّ الإذخِرَ » ٥٥٩

« أنا أفصح من نطق بالضاد ، بيد أني من قريش ، واسترضعت في بني سعد »

أبو داود ـ مناسك / ٥٦ ، والدارمي مناسك / ٣٤ ٥٩٣

# ٥ ـ فهرس شواهد الشعر والرجز

المفتوحة :

١ كل هنيئا وما شربت مريئا — ٤٨٣

أنشده المبرد

المضمومة :

٢ بدا لك في تلك القلوص بداء — ٣٩٥

محمد بن بشير العنواني

٣ ولولا يوم يوم ما أردنا جزاءك . والقروض لها جزاء — ٤٩٥

الفرزدق

٤ وما أدري وسوف إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء — ٣٦٥

زهير بن أبي سلمى

٥ أو منعتم ما تسألون فمن حدثتموه له علينا الولاء — ٣٨٣

الحارث بن حلزة

٦ أمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء ؟ — ١٧٨

حسان بن ثابت

٧ وأعلم أن تسليما وتركا للامتشابهان ولا سواء — ٣٢٢

أبو ضرام العكلي

المكسورة :

٨ لا أقعد الجبن عن الهيجاء ولو توالت زمر الأعداء — ٤٨٧

غير معروف

٩ لا يني الخِبُّ شيمة الخب ما دا م فلا تحسبنه ذا ارعواء — ٦٤٩

غير معروف

الباء

المفتوحة :

١٠ أرى الدهر إلاّ منجنوناً بأهله وما صاحب الحاجات إلاّ معذّبا — ٥٤٩

غير معروف

الباء المضمومة :

الباء المضمومة :

٣٦ فه بالعقود وبالإيمان لا سيما — عقد وفاء به من أعظم القرب — ٥٩٨
غير معروف

٣٧ رأوك لفي ضراء أعيت فثبتوا — بكفيك أسباب المنى والمآرب — ٣٩٤
غير معروف

المكسورة :

٣٨ نعب الغراب فقلت ، بين عاجل — ما شئت ، إذ ظعنوا ، لبين فانعب — ٤٧٠
غير معروف

٣٩ وقهوة صهبـاء باكرتها — بجهمة والديك لم ينعب — ٤٧٠
غير معروف

٤٠ وإذا تصبك خصاصة فارج الغنى — وإلى الذي يعطى الرغائب فارغب — ٥٠٦
غير معروف

٤١ فأما القتال لا قتال لديكم — ولكن سيرا في عراض المواكب — ٢٤٢
الحارث بن خالد المخزومي

٤٢ حلامكم لسقام الجهل شافية — كما دماؤكم تشفي من الكلب — ١٧٣
الكميت بن زيد الأسدي

٤٣ وكيف أبالي بالعدا ووعيدهم — وأخشى ملمات الزمان النوائب — ٣٨٩
وأنت ، أراني الله ، أمنع عاصم — وأرأف مستكف وأسمح واهب
غير معروف

٤٤ فلم ذا رجاء ألقه غير واهب — ٤١٦
غير معروف

٤٥ ما المرء أخوك إن لم تلفه وزراً — عند الكريهة معواناً على النوب — ٢٧
غير معروف

٤٦ وما زال مهري مزجر الكلب منهم — لدن غدوة حتى دنت لغروب — ٥٣٤
أبو سفيان بن حرب

٤٧ يهولك أن تموت وأنت ملغ — لما فيه النجاة من العذاب — ١٣
غير معروف

٤٨ سراة بني أبي بكر تسامى — على كان المسومةِ العرابِ — ٢٧٠
غير معروف

الباء المكسورة :

٤٩ فلئن لقيتك خاليين لتعلمن أيي وأيك فارس الأحزاب ١٧٠
غير معروف

٥٠ ليس بيني وبين قيس عتاب غير طعن الكلى وضرب الرقاب ٥٦٤
غير معروف

٥١ وعلمت أن من تثقفوه فإنه جزر لخامعة وفرخ عقاب ٢٣١
غير معروف

٥٢ إن الشباب الذي مجد عواقبه فيه تلذ ولا لذات للشيب ٣٤٠
سلامة بن جندل

التاء الساكنة :

٥٣ وذكرها هنًت ولات هنّتْ ١٩٣
غير معروف

التاء المضمومة :

٥٤ فلو أن الأطبا كان حولي وكان مع الأطباء الأساة ٨٥
غير معروف

التاء المضمومة :

٥٥ قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة حتى ألمت بنا يوما ملمات ٣٥٥
تميم بن أبي مقبل
أو أبو شبل الأعرابي

التاء المكسورة :

٥٦ ظللت كأني للرماح دريئة أقاتل عن أبناء جرم وفرّتِ ٣٧٣
عمرو بن معد يكرب

٥٧ علام تقول الرمح يثقل عاتقي إذا أنا لم أطعن إذا الخيل كرَّتِ ٣٧٦
عمرو بن معد يكرب

٥٨ حنت نوار ولات هَنّا حنَّتِ وبدا الذي كانت نوار أجنَّتِ ١٩٣ ، ٢٨٤
شبيب بن جعيل وقيل ، حجل بن فضلة

٥٩ سقوني وقالوا : لاتغن . ولو سقوا جبال شبروري ما سقوني لغنَّتِ ١٧٥
غير معروف

٦٠ من اللواتي والتي واللاتي يزعمن أني كبرت لداتي ١٢٢
غير معروف

التاء المكسورة :

٦١ وذلك حين لات أوان حلم ولكن قبلها اجتنبوا أذاتي ٢٨٣
غير معروف

٦٢ إذا لم يكن فيكن ظل ولا جنى فأبعدكن الله من شجرات ٢٦٦
جعيثنة البكائي

٦٣ تعدُّ لكم جزر الجزور رماحنا ويرجعن بالأكباد منكسرات ٢٥٨
غير معروف

٦٤ ذكرك الله عند ذكر سواه صارف عن فؤادك الغفلات ٥٩٥
غير معروف

٦٥ إن العداوة تستحيل مودة بتدارك الهفوات بالحسنات ٢٥٩
غير معروف

الثاء المكسورة :

٦٦ فعادى بين هاديتين منها وأولى أن يزيد على الثلاث ٢٩٢
غير معروف

الجيم المكسورة :

٦٧ يا دار سلمى بين ذاتي العوج ٧٠
غير معروف

الحاء المفتوحة :

٦٨ قد كاد من طول البلى أن يمصحا رسم عفا من بعد ما قد أنفحا ٢٩٥
رؤبة

٦٩ نحن اللذون صبحوا الصباحا يوم الشمير غارة ملحاحا ١٥٦
رجل من بني عقيل وقيل ، رؤبة ، وقيل ، أبو حرب الأعلم

الحاء المضمومة :

٧٠ وقد كنت تخفي حب سمراء حقبة فبح لان منها بالذي أنت بائح ١٥٢
عنترة العبسي

٧١ لقد كان لي عن ضرتين ، عدمتني وعما ألاقي منهما متزحزح ٢٧٣
جران العود

٧٢ أخو بيضات رائح متأوب رفيق بمسح المنكبين سبوح ٦٩
شاعر هذلي وليس في ديوانهم

الحاء المضمومة :

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٧٣ | لزمنا لدن سالمتمونا وفاقكم فلا يك منكم للخلاف جنوح<br>غير معروف | | ٥٣٣ |
| ٧٤ | نهيتك عن طلابك أم عمرو بعافية وأنت إذ صحيح<br>أبو ذؤيب الهذلي | | ٤٩٩ |
| ٧٥ | غراب وظبي أعضب القرن باديا بصرم وصردان العشيّ تصيح<br>أبو ذؤيب الهذلي | | ٢١٨ |

الدال المفتوحة :

| | | |
|---|---|---|
| ٧٦ | ما شاء أنشأ ربي والذي هو لم يشأ فلست تراه ناشئا أبدا<br>غير معروف | ٤٣٧ |
| ٧٧ | نحن الذين بايعوا محمدا على الجهاد ما بقينا أبدا<br>غير معروف | ١٥٨ |
| ٧٨ | ربيته حتى إذا تمعددا وآض نهدا كالحصان أجردا<br>العجاج | ٢٥٨ |
| ٧٩ | خرّق إذا ما القوم أبدوا فكاهة تفكر آإياه يعنون أم قردا<br>جامع ابن عمرو | ٣٦٩ |
| ٨٠ | دعاني من نجد فإن سنينه لعبن بنا شيبا و شيبننا مردا<br>الصمة بن عبد الله | ٥٥ |
| ٨١ | إذا اسودّ جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافا ، إن حراسنا أسدا<br>عمر بن أبي ربيعة | ٣٠٨ |
| ٨٢ | ليست كمن جعلت إياد دارها تكريت تمنع حبها أن يحصدا<br>الأعشى | ١٧٦ |
| ٨٣ | ماذا يغير ابنتي ربع عويلهما لا يرقدان ولا يوسى لمن رقدا<br>عبد مناف بن ربع الهذلي | ٤٦٩ |
| ٨٤ | ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا<br>الأعشى | ٤٦٩ |
| ٨٥ | سرينا إليهم في جموع كأنها جبال شروری لو تعان فتنهدا<br>غير معروف | ١٧٤ |

**الدال المفتوحة :**

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٨٦ | كأنني حين أمسي لا تكلمني | ذو بغية يشتهي ما ليس موجودا | ٣٠٥ |
| | | يزيد بن الحكم | |
| ٨٧ | فردٌ شعورهن السود بيضـا | وردٌ وجوههن البيض سـودا | ٣٦١ |
| | | عبد الله بن الزبير الأسدي أو الكميت بن معروف | |
| ٨٨ | قنافذ هـداجون حول بيوتهم | بما كان إياهم عطية عوّدا | ٤٧٧ |
| | | الفرزدق | |
| ٨٩ | فقال من سألوا ، أمسى لمجهودا | | ٣٢٣ |
| | | غير معروف | |
| ٩٠ | أريت إن جاءت به أملودا | مرجـلا ويلبـس البـرودا | ٩ |
| | أقائلن أحضروا الشهودا ؟ | | |
| | | رؤبة | |
| ٩١ | ما للجمال سيرها وئيـدا | أجنـدلا يحملن أم حديـدا ؟ | ٣٨٧ |
| | | الزباء وقيل ، الخنساء | |

**الدال المضمومة :**

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٩٢ | أموت أسى يوم الرجام وإنني | يقينا لرهن بالذي أنا كائد | ٣٠٤ |
| | | كثير عزة | |
| ٩٣ | وقد مات شماخ ومات مزود | وأي كريم لا أباك مخلد ؟ | ٣٤٤ |
| | | مسكين الدارمي | |
| ٩٤ | سبل المعالي بنو الأعلين سالكة | والإرث أجدر من يحظى به الولد | ٢٣٤ |
| | | غير معروف | |
| ٩٥ | وما حسن أن يمدح المرء نفسه | ولكن أخلاقا تـذم وتحمـد | ٢٧٧ |
| | | غير معروف | |
| ٩٦ | ألا هل أتاها على نأيها | بمـا فضحت قومها غامـد ؟ | ٤٥٧ |
| | | نسب للمتنبي وليس في ديوانه | |
| ٩٧ | ألا يا ليل ويحك نبئينا | فأما الجود منك فليس جود | ٢٦٥ |
| | | أنشده الفراء وقيل ، عبد الرحمن بن حسان | |
| ٩٨ | وأبغض من وضعت إليَّ فيه | لساني ، معشر عنهم أذود | ١٧٦ |
| | | غير معروف | |
| ٩٩ | ثلاث كلهن قتلت عمـدا | فأخزى الله رابعـة تعود | ٢٣٢ |
| | | غير معروف | |

## الدال المضمومة :



## الدال المكسورة :

## الدال المكسورة :

الدال المكسورة :

١٢٨ ولو كان حي في الحياة مخلدا خلدت . ولكن ليس حي بخالد ٢٦٦
غير معروف

١٢٩ شلّت يمينك . إن قتلت لمسلما حلّت عليك عقوبة المتعمد ٢٢٧
عاتكة بنت زيد

١٣٠ ألا ليت شعري . هل أبيتنّ ليلة وهنّي جاذ بين لهزمتي هند ؟ ٢٧
غير معروف

١٣١ إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهاراً ، فكن للغيب أحفظ للعهد ٤٥٦
غير معروف

١٣٢ كادت النفس أن تفيض عليه إذ غدا حشو ريطة وبرود ٢٩٥
محمد بن مناذر

١٣٣ وما زلت من ليلى لدن أن عرفتها لكالهائم المقصى بكل مراد ٢٣٤
كثير

١٣٤ له داع بمكة مشعل وآخر فوق دارته ينادي ١٩٩
إلى ردح من الشيزى ملاء لباب البر يلبك بالشهاد
أمية بن أبي الصلت ، وقيل لأبي الصلت

١٣٥ فإنك موشك أن لا تراها وتعدو دون غاضرة العوادي ٣٠٣
كثير

١٣٦ ألم يأتيك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بني زياد ؟ ٣٥
قيس بن زهير العبسي

١٣٧ لولا أبوك ولولا قبله عمر ألقت إليك معد بالمقاليد ٢٠٩
مسلم بن الوليد

الراء الساكنة :

١٣٨ عسى ذات يوم أن يعود بها النوى على ذي هوى حيران قلبه طائر ٩٢
غير معروف

١٣٩ إذا اشتبه الرشد في الحادثا ت ، فارض بأيتها قد قدر ١٥٠
غير معروف

١٤٠ فيوم علينا ، ويوم لنا ويوم نساء ، ويوم نسر ٢٣٣٠
النمر بن تولب

١٤١ تمنّى ابنتاي أن يعيش أبوهما وهل أنا إلّا من ربيعة أو مضر ؟ ٢٨٩
لبيد

## الراء المفتوحة :

١٤٢ أرى أم عمرو دمعها قد تحدّرا بكاء على عمرو وما كان أصبرا ٢٦٨
امرؤ القيس

١٤٣ والّذِ لو شاء لكنت برا أو جبلا أشمَّ مشمخرا هـ ١٣٩
غير معروف

١٤٤ نعم امرأ هرم، لم تعر نائبة إلاَّ وكان لمرتاع بها وزرا ١١٤
غير معروف

١٤٥ صلوا الحزم بالخطب الذي تحسبونه يسيراً، فقد تلقونه متعسرا ٢٤٥
غير معروف

١٤٦ وأصفر من ضرب دار الملو ك، يلوح على وجهه جعفرا ٣٨٠
غير معروف

١٤٧ حراجيج لا تنفك إلاَّ مناخة على الخسف أو نرمي بها بلدا قفرا ٢٦٤
غير معروف

١٤٨ كعبا أخوه نهى فانقاد منتهيا ولو أبى باء بالتخليد في سقرا ٤٣٦
غير معروف

١٤٩ وإن الذي بيني وبينك لا يني بأرض أبا عمرو لك الدهر شاكرا ٣٠٩
غير معروف

١٥٠ وكان مُضلِّي من هديت برشده فلله مغو عاد بالرشد آمرا هـ ٢٥٨
سواد بن قارب الدوسيّ

١٥١ لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها إذن للام ذوو أحسابها عمرا ٢٤٢
الفرزدق

١٥٢ فما آباؤنا بأمنَّ منه علينا اللاَّء قد مهدوا الحجورا ١٦٣
رجل من بني سليم

١٥٣ تنوط التميم وتأبى الغبو ق من سنة النوم إلاَّ نهارا ٥٥٤
غير معروف

١٥٤ أكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقَّد بالليل نارا ؟ ٥٧٠
أبو دؤاد الإيادي أو ابن أبي دؤاد

١٥٥ وكانت من اللاَّ لا يعيِّرها ابنها إذا ما الغلام الأحمق الأم عيَّرا ١٤٤
الكميت

الراء المضمومة :

| | | |
|---|---|---|
| ١٥٦ | وإلاَّ يكن لحم غريض فإنه  تكب على أفواههن الغرائر<br>غير معروف | ١١٦ |
| ١٥٧ | ولكن أجراً لو فعلت بهين وهل ينكر المعروف في الناس والأجر ؟<br>غير معروف | ٢٨٩ |
| ١٥٨ | إذا ذقت فاها قلت : طعم مدامة  معتقة مما يجيء به التجر<br>غير معروف | ٢١٤ |
| ١٥٩ | هما خطَّتا إمَّا إسار ومنة  وإما دم ، والقتل بالحرأ جدر<br>تأبط شرا | ٤٠ |
| ١٦٠ | أماويّ ما يغنى الثراء عن الفتى إذا حشرجت يوما وضاق بها الصدر<br>حاتم الطائي | ١١٠ |
| ١٦١ | ألم يك غدرا ما فعلتم بشمعل  وقد خاب من كانت سريرته الغدر<br>غير معروف | ٢٨٨ |
| ١٦٢ | إمَّا أقمت وأمَّا أنت مرتحلا  فالله يكلأ ما تأتي وما تذر<br>أنشده المبرد | ٢٧٤ |
| ١٦٣ | ما جنَت النفس مما راق منظره  رامت ، ولم ينهها بأس ولا حذر<br>غير معروف | ٤٣٩ |
| ١٦٤ | لا تعذل الَّذِ لا ينفك مكتسبا  حمداً ، وإن كان لا يبقي ولا يذر<br>صفية الباهلية | ١٣٩ |
| ١٦٥ | ما الله موليك فضل فاحمدنه به  فما لدى غيره نفع ولا ضرر<br>غير معروف | ١٥١ |
| ١٦٦ | وكانوا أناسا ينفحون فأصبحوا  وأكثر ما يعطونك النظر الشزر<br>غير معروف | ٢٦٧ |
| ١٦٧ | لعمرك ما معن تبارك حقه  ولا منسئ معن ولا متيسر<br>الفرزدق | ٢٨٨ |
| ١٦٨ | أقام وأقوى ذات يوم ، وخيبة  لأول من يلقى وشرٌ ميسَّر<br>أبو زبيد الطائي | ١٧٨ |
| ١٦٩ | فدع عنك ليلى ، إن ليلى وشأنها  وإن وعدتك الوعد لا يتيسَّر<br>غير معروف | ٤٦٦ |

الراء المضمومة :

| | | | |
|---|---|---|---|
| ١٧٠ | فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم | إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر<br>الفرزدق | ٢٨١<br>٥٠١ |
| ١٧١ | كأنهمـــا مـلآن لم يتغيرا . | وقد مرَّ للدارين من بعدنا عصر<br>أبو صخر الهذلي | ٥١٦ |
| ١٧٢ | وإني لتعروني لذكراك هزة | كما انتفض العصفور بلله القطر<br>أبو صخر الهذلي | ٤٨٦ |
| ١٧٣ | قلوبكما يغشاهما الأمن عادة | إذا منكما الأبطال يغشاهم الذعر<br>غير معروف | ٧٤ |
| ١٧٤ | إن المحبَّ ، علمت ، مصطبر | ولديه ذنب الحبِّ مغتفر<br>غير معروف | ٢٦٥ |
| ١٧٥ | فأُبت إلى فهم وما كدت آيباً | وكم مثلها فارقتها وهي تصفر<br>تأبط شرا | ٤٩٧ |
| ١٧٦ | لو كان غيري سليمى الدهر غيره | وقع الحوادث إلاَّ الصارم الذكر<br>لبيد | ٥٧٩ |
| ١٧٧ | عسى فرج يأتي به الله إنه | له كل يوم في خليقته أمر<br>غير معروف | ٤٩٦<br>٤٩٩ |
| ١٧٨ | فالنفس إن دعيت بالعنف آبية | وهي ما أمرت بالرفق تأتمر<br>غير معروف | ١٠١ |
| ١٧٩ | فما جنة الفردوس أقبلت تبتغي | ولكن دعاك الخبز أحسب والتمر<br>غير معروف | ٢٦٥ |
| ١٨٠ | وعينان قال الله كونا فكانتا | فعولان بالألباب ما يفعل الخمر<br>ذو الرمة | ٧٣ |
| ١٨١ | فلم أر بيتا كان أحسن بهجة | من اللُّذ به من آل عزة عامر<br>غير معروف | ١٣٩ |
| ١٨٢ | ثم أضحوا كأنهم ورق جف | فألوت به الصبا والدبور<br>عدي بن زيد | ٤٥٧ |
| ١٨٣ | أأترك ليلى ليس بيني وبينها | سوى ليلة ، إني إذن لصبور<br>مجنون بن عامر | ٥٩٤ |

## الراء المضمومة :

١٨٤ تلقى الإوزّون في أكناف دارتها تمشي وبين يديها البر منثور ٥٥
غير معروف

١٨٥ إن امرؤ غرَّه منكن واحدة بعدي وبعدك في الدنيا لمغرور ٣٩٠
غير معروف

١٨٦ رأيه يحمد الذي ألف الحز م، ويشقى بسعيه المغرور ٤٣٧
غير معروف

١٨٧ ليس شيء إلاّ وفيه إذا ما قابلته عين البصير اعتبار ٤٦٥
غير معروف

١٨٨ غزونـا غزوة سحراً بليـل عشار بعدما انتصف النهار ٤٩٤
غير معروف

١٨٩ ولو بخلت يداي بها وضنَّت لكان عليَّ للقدر الخيار ٤٥٩
غير معروف

١٩٠ وما علينا إذا ما كنت جارتنا ألاّ يجاورنا إلاّك ديّار ١٠٦
أنشده الفراء

١٩١ ببذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك إيـاه عليك يسير ٢٥٣
غير معروف

١٩٢ وسطه كاليراع أو سرج المجدل طورا يخبـو وطـورا ينير ٥٢٦
عدي بن زيد العبادي

١٩٣ في مجـدل شيـد بنيانه يزل عنـه ظفر الطـائر ٥٢٦
الأعشى

## الراء المكسورة :

١٩٤ تعزيت عنها كارها فتركتها وكان فراقيها أمرّ من الصبر ١٠٧
يحيى بن طالب الحنفي

١٩٥ بما لستما أهل الخيانة والغدر ١٧١ ١٧٢
غير معروف

١٩٦ أدعوتـه بالله ثم قتلتـه لو هو دعاك بذمة لم يغدر ١٠١
غير معروف

١٩٧ ما المستفز الهوى محمود عاقبة ولو أتيح له صفو بلا كدر ١٥٣
غير معروف

الراء المكسورة :

الراء المكسورة :

٢١٢ أراك علقت تظلم من أجرنا وظلم الجار إذلال المجير ٢٩٢،
غير معروف

٢١٣ بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت إياهم الأرض في دهر الدهارير ١٠٨
الفرزدق

٢١٤ تنتهض الرعدة في ظهيري من لدن الظهر إلى العصير ٥٢٣
رجل من طيئ

الزاي المفتوحة :

٢١٥ كأن لم يكونوا حمى يتقى إذ الناس إذ ذاك من عزّ بزَّا ٢٣٣
الخنساء

٢١٦ إن العجوز خبة جروزا تأكل في مقعدها قفيزا ٣٠٨
غير معروف

الزاي المكسورة :

٢١٧ أرضنا اللّت آوت ذوي الفقر والذلْـ ـلِ فآضوا ذوي غنى واعتزاز ١٣٩
غير معروف

السين المفتوحة :

٢١٨ لقد رأيت عجبا مذ أمسا عجائزأ مثل السعالي خمسا ٥٩٠
يأكلن مافي رحلهن همسا لا ترك الله لهن ضرسا
العجاج

٢١٩ أصخ فالذي توصى به أنت مفلح فلا تك إلّا في الفلاح منافسا ٢٣٤
غير معروف

٢٢٠ وبدلت قرحا داميا بعد صحة لعل منايانا تحولن أبؤسا ٤٥٩
امرؤ القيس

السين المضمومة:

٢٢١ تقول، وصكت صدرها بيمينها أبعلي هذا بالرحا المتقاعسُ ؟ ١٨١
الهذلول بن كعب العنبري

٢٢٢ اعتصم بالرجاء إن عنّ يأس وتناس الذي تضمن أمسُ ٥٢٠
غير معروف

٢٢٣ يا ليتني وأنت يا ليسُ في بلد ليس به أنيسُ ٣٢٧
العجاج، أو جران العود

السين المكسورة :

٢٢٤ فأين إلى أين النجاة ببغلتي أتاك أتاك اللاحقون ، احبس احبس ٤٥٠

غير معروف

٢٢٥ عددت قومي كعديد الطيس إذ ذهب القوم الكرام ليسي ٩٦

رؤبة

الصاد المكسورة :

٢٢٦ جشأتْ فقلت اللَّذْ خشيت ليأتينْ وإذا أتاك فلات حين مناصِ ٢٢١

غير معروف

الضاد المضمومة :

٢٢٧ فأصبح من أسماء قيس كقابض على الماء لا يدري بما هو قابض ١٥٣

غير معروف

الطاء المكسورة :

٢٢٨ ومـا أنـت والسير في متلف يبرح بالـذكر الضـابط ٥٤٣

أسامة بن الحارث الهذلي

العين المفتوحة :

٢٢٩ إذا ما الغلام الأحمق الأم شاقني بأطراف أنفيه استمر فأسرعا ٧٤

غير معروف

٢٣٠ لعلك يوما أن تلم ملمة عليك من اللاتي يدعنك أجزعا ٣٠١

غير معروف

٢٣١ سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما وقد كربت أعناقها أن تقطعا ٢٩٦

أبو زيد الأسلمي

٢٣٢ صدقت قائل ما يكون أحق ذا طفلا يبذ ذوي السيادة يافعا ٢٦٨

رجل من طيئ

٢٣٣ أما ترى حيث سهيل طالعا ؟ ٥٢٩

غير معروف

٢٣٤ أكفُّ يدي عن أن ينال التماسها أكفَّ صحابي حين حاجاتنا معا ٥٢٧

حاتم الطائي

٢٣٥ فإن تزجراني يا بن عفان أنزجر وإن تدعاني أحم عرضا ممنعا ٧٤

سويد بن كراع

٢٣٦ قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا ٢٦٣

القطامي

٢٣٧ إن وجدت الصديق حقا لإيا ك فمرني فلن أزال مطيعا ١٠٥

غير معروف

## العين المضمومة :

٤٣٨ وإخال أني لاحق مستتبع ٣٦٥

أبو ذؤيب الهذلي

٤٣٩ إذا قيل ، أي الناس شر قبيلة ؟ أشارت كليب بالأكف الأصابعُ ٤٣١

الفرزدق

٤٤٠ وأنت امرؤ منا خلقت لغيرنا حياتك لانفع وموتك فاجع ٣٤٦

السلولي . أو الضحاك بن هشام

٤٤١ إذا باهلي تحته حنظلية له ولد منها فذاك المذرع ٥٠٨

الفرزدق

٤٤٢ يا أقرع ابن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تصرع ١٢٩

من رجز لعمرو بن خثارم البجلي

٤٤٣ فوالله ما أدري غريم لويته أيشتد إن قاضاك أم يتضرع ٣٧٠

غير معروف

٤٤٤ وإذا الأمور تعاظمت وتشابهت فهناك يعترفون أين المفزع ١٩٣

الأفوه الأودي

٤٤٥ وما المرء إلَّا كالشهاب وضوئه يحور رماداً بعد إذ هو ساطع ٢٥٩

لبيد بن ربيعة

٤٤٦ خليليَّ ما واف بعهدي أنتما إذا لم تكونا لي على من أقاطع ٢٠٤

غير معروف

٤٤٧ إذا حارب الحجاج أي منافق علاه بسيف كلما هز يقطع ١٦٨

الفرزدق

٤٤٨ بينا تعانقه الكماة وروغه يوما أتيح له كميٌّ سلفع ٥٠٤

أبو ذؤيب الهذلي

٤٤٩ وما زلت محمولا عليَّ ضغينة ومضطلع الأضغان مذ أنا يافع ٥١٢

الكميت بن معروف أو رجل من سلول

٤٥٠ وهل يُرجع التسليم أو يكشف العنا ثلاث الأثافي والرسوم البلاقع ؟ ٢٩٢

ذو الرمة

٤٥١ لكالرجل الحادي وقد تلع الضحى وطير المنايا فوقهن أواقع ١٦١

غير معروف

العين المضمومة :

| | | |
|---|---|---|
| ٢٥٢ بكل داهية ألقى عداك وقد | يُظن أني في مكري بهم فزع | ٢٤٧ |
| كلا ، ولكن ما أبديه من فرق | فكي يغروا فيغريهم بي الطمع | |
| | غير معروف | |
| ٢٥٣ إذا متُّ كان الناس صنفان : شامت | وآخر مُثنٍ بالذي كنت أصنع | ١١٧ |
| | العجير السلولي | |
| ٢٥٤ ولو سئل الناس التراب لأوشكوا | إذا قيل : هاتوا ، أن يملوا فيمنعوا | ٢٩٦ |
| | أنشده ثعلب | |
| ٢٥٥ ليس ينفك ذا غنى واعتزاز | كل ذي عفة مقل قنوع | ٢٤٨ |
| | غير معروف | |
| ٢٥٦ فلا تطمع ـ أبيت اللعن ـ فيها | ومنعكها بشيء يستطاع | ١٠٧ |
| | قحيف العجلي أو رجل من تميم | |
| ٢٥٧ ندمت على ما كان مني ، فقدتني | كما يندم المغبون حين يبيع | ٢٧٤ |
| | غير معروف | |
| ٢٥٨ ما لدى الحازم اللبيب مُعاراً | فمصون ، وما له قد يضيع | ٢٤٤ |
| | غير معروف | |

العين المكسورة :

| | | |
|---|---|---|
| ٢٥٩ هجوت زبان ثم جئت معتذرا | من هجو زبان لم تهجو ولم تدع | ٣٥ |
| | غير معروف | |
| ٢٦٠ لا تجزعي إن منفس أهلكته | وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي | ٤١٤ |
| | النمر بن تولب | |
| ٢٦١ أخو الذئب يعوي والغراب ومن يكن | شريكيه يطمع نفسه كل مطمع | ٨٩ |
| | غضوب | |
| ٢٦٢ فبينا نحن نرقبه أتانا | معلق وفضة وزناد راع | ٥٠٢ |
| | نصيب ، أو رجل من قيس عيلان | |
| ٢٦٣ ألا يا أم فارع لا تلومي | على شيء رفعت به سماعي | ٢٥٠ |
| وكوني بالمكارم ذكريني | ودلّي دلَّ ماجدة صناع | ٢٥١ |
| | غير معروف | |

**الفاء المضمومة :**

٢٦٤ بكى الخزُّ من روح وأنكر جلده — وعجت عجيجا من جذام المطارف ٢٦٠
غير معروف

٢٦٥ وقالوا : تعرفها المنازل من منى — وما كل من وافى منى أنا عارف ٢٧٨
مزاحم بن الحارث العقيلي

٢٦٦ ما كان من بشر إلاَّ وميتته — محتومة ، لكن الآجال تختلف ٢٦٦
غير معروف

٢٦٧ فبينا نسوس الناس والأمر أمرنا — إذا نحن فيهم سوقة نتنصَّف ٥٠٤ ، ٥١١
حرقة بنت النعمان بن المنذر

**القاف المفتوحة :**

٢٦٨ أئن شمت من نجد بريقا تألَّقا — تكابد ليل امأرمد اعتاد أو لقا ٩٤
بعض الطائيين

٢٦٩ تخبرنا بأنك أحوذي — وأنت البلكاء بنا لصوقا ٩٩٧
أبو العميثل

**القاف المضمومة :**

٢٧٠ ألا هل أتى أم الحويرث مرسلي — نعم خالد إن لم تعقه العوائق ٢٩٥
غير معروف

٢٧١ — يصمم أحيانا وحينا يطبق ٥٦٩
غير معروف

٢٧٢ ما كان ضرك لو مننت وربما — منَّ الفتى وهو المغيظ المحنق ١٧٤
قتيلة بنت النضر بن الحارث

٢٧٣ قد احتملت ميّ فهاتيك دارها — بها السحم فوضى والحمام المطوق ١٨٦ ، ١٨٦ ـ ح
ذو الرمة

٢٧٤ فلو أنك في يوم الرخاء سألتني — طلاقك لم أبخل وأنت صديق ٣٢٠
غير معروف

القاف المكسورة :

٢٧٥ جمعتها من أينق سوابق ذوات ينهضن بغير سائق ١٢٦
رؤبة

٢٧٦ سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا محياك أخفى ضوءه كل شارق ٤١٩
غير معروف

٢٧٧ إذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضّاها ولا تملّق ٣٥
رؤبة

٢٧٨ وإلّا فاعلموا أنّا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق ٢٢٧
غير معروف

الكاف المفتوحة :

٢٧٩ إذا الأمهات قبحن الوجوه فرجت الظلام بأماتكا ٦٥
مروان بن الحكم

٢٨٠ فقلت أجرني أبا خالد وإلّا فهبني امرأ هالكا ٣٥٧
ابن همام السلولي

٢٨١ خلا الله لا أرجو سواك وإنما أعد عيالي شعبة من عيالكا ٥٦٧
غير معروف

٢٨٢ ورأي عينيْ الفتى أباكا يعطي الجزيل فعليك ذاكا ٤١٤
رؤبة

٢٨٣ من بين ألأّك إلى ألآكا ١٨٥
غير معروف

الكاف المضمومة :

٢٨٤ تعلمنْها ـ لعمر الله ـ ذا قسما فاقدر بذرعك وانظر أينَ تنسلك ١٨٧
زهير

٢٨٥ وإنما الهالك ثم التالك ذو حيرة ضاقت به المسالك ١٨٩
كيف يكون النوك إلّا ذلكْ ؟
غير معروف

**الكاف المكسورة :**

٢٨٦ كأن بين فكها والفك ‏ فارة مسك ذبحت في سك ‏ ٤٢
منظور بن مرثد

٢٨٧ رأيت سعوداً من شعوب كثيرة ‏ فلم تر عيني مثل سعد بن مالك ‏ ١٣١
طرفة

**اللام الساكنة :**

٢٨٨ إن للخير وللشر مدى ‏ وكلا ذلك وجه وقبل ‏ ١٩٢
عبد الله بن الزبعرى

**اللام المفتوحة :**

٢٨٩ دعوت امرأ أي امرئ فأجابني ‏ فكنت وإياه ملاذا وموئلا ‏ ١٦٧
غير معروف

٢٩٠ ما المجد إلاّ قد تبيّن أنه ‏ بندى وحلم لا يزال مؤثلا ‏ ٥٨١
غير معروف

٢٩١ إن المرء ميتا بانقضاء حياته ‏ ولكن بأن يبغى عليه فيخذلا ‏ ٢٨٢
غير معروف

٢٩٢ بنصركم نحن كنتم ظافرين وقد ‏ أغرى العدا بكم استسلامكم فشلا ‏ ١٠٢
غير معروف

٢٩٣ سوى أنَّ حيا من قريش تفضلوا ‏ على الناس أو أن الأكارم نهشلا ‏ ٣١١
الأخطل وليس في ديوانه

٢٩٤ ما عاب إلاّ لئيمٌ فعلَ ذي كرم ‏ ولا هجا قط إلاّ جُبَّأ بطلا ‏ ٤٠٧
غير معروف

٢٩٥ تسوّر سؤّاراً إلى المجد والعلا ‏ وفي ذمتي لئن فعلت ليفعلا ‏ ٢٦٦
ليلى الأخيلية

٢٩٦ وليس الموافيني ليرفد خائبا ‏ فإن له أضعاف ما كان أملا ‏ ٩٧
غير معروف

٢٩٧ شرُّ يوميها وأغواه لها ‏ ركبت عنز بحدج جملا ‏ ١١٢ ‏ ٤٢٧
غير معروف

٢٩٨ إنَّ محلاً وإنَّ مرتحلا ‏ وإنَّ في السفر إذ مضوا مهلا ‏ ٢١١
الأعشى

اللام المفتوحة :

٢٩٩ ومية أحسن الثقلين جيداً وسالفة وأحسنه قذالا ٨٩
ذو الرمة

٣٠٠ يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا ٢٠٩
المعري

٣٠١ رأيت الناس ما حاشا قريشا فإنا نحن أفضلهم فعالا ٥٨٦
الأخطل وليس في ديوانه

٣٠٢ وما حق الذي يعثو نهارا ويسرق ليله إلاّ نكالا ٢٨٠
مخلس بن لقيط

٣٠٣ أبني كليب إن عميّ اللذا قتلا الملوك وفككا الأغلالا ١٤١
الأخطل

٣٠٤ أمرعت الأرض لو ان مالا لو ان نوقا لك أو جمالا ٢٧٥
أو ثلة من غنم إمّالا
غير معروف

٣٠٥ فخير نحن عند الناس منكم إذا الداعي المثوب قال يالا ٢٠٧
زهير بن مسعود الضبي

٣٠٦ قد قيل ذلك إن حقا وإن كذبا فما اعتذارك من قول إذا قيلا؟ ٢٧١
النعمان بن المنذر

٣٠٧ خليلي خليلي دون ريب وربما ألان امرؤ قولا فظن خليلا ٢٢٥
غير معروف

٣٠٨ أزمان قومي والجماعة كالذي لزم الرحالة أن تميل مميلا ٢٧٩ ٥٤٢
(منع) الراعي النميري
عبيد بن حصين

اللام المضمومة :

٣٠٩ تلفّه نكباء أم شمألُ ٢٦٩
غير معروف

٣١٠ فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب لعلك تهديك القرون الأوائل ١٠٢
لبيد

٣١١ لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكا جنوده ضاق عنها السهل والجبل ٤٧١
غير معروف

## اللام المضمومة :

## اللام المكسورة :

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٢٤٠ | وما هو من يأسو الكلوم وتتقى | به نائبات الدهر كالدائم البخل | ١١٧ |
| | | غير معروف | |
| ٢٤١ | تواصوا بحكم الجود حتى عبيدهم | مقول لديهم ، لا زكا مال ذي بخل | ٣٧٥ |
| | | غير معروف | |
| ٢٤٢ | ما أنت بالحكم الترضى حكومته | ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل | ١٥٠ |
| | | الفرزدق . وليس في ديوانه | |
| ٢٤٣ | | قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل | ٧٤ |
| | | امرؤ القيس | |
| ٢٤٤ | فعادى عداء بين ثور ونعجة | دراكا ولم ينضح بماء فيغسل | ٢٩٣ |
| | | امرؤ القيس | |
| ٢٤٥ | ألا إنما المستوجبون تفضلا | بداراً إلى نيل التقدم في الفضل | ٩٧٤ |
| | | غير معروف | |
| ٢٤٦ | فجئت وقد نضت لنوم ثيابها | لدى الستر إلّا لبسة المتفضل | ٤٨٥ |
| | | امرؤ القيس | |
| ٢٤٧ | ذاك الذي . وأبيك . يعرف مالكا | والحق يدفع ترهات الباطل | ١٧٥ |
| | | جرير | |
| ٢٤٨ | | عجائب تبدي الشيب في قلة الطفل | ٢٩٥ |
| | | أنشده سيبويه | |
| ٢٤٩ | ويوماً على ظهر الكثيب تعذرت | عليّ وآلت حلفة لم تحلل | ٤٦٧ |
| | | امرؤ القيس | |
| ٢٥٠ | فقبلي مات الخالدان كلاهما | عميد بني جحوان وابن المضلل | ١٢١ |
| | | الأسود بن يعفر | |
| ٢٥١ | لأجهدنّ فإما درء واقعة | تخشى وإما بلوغ السول والأمل | ٤٧٣ |
| | | غير معروف | |
| ٢٥٢ | علمتك الباذل المعروف فانبعثت | إليك بي واجفات الشوق والأمل | ٢٥٧ |
| | | غير معروف | |

## اللام المكسورة :

اللام المكسورة :

٢٦٧ رب ما تكره النفوس من الأمـ ـر له فرجة كحل العقال ١٦٣
أمية بن أبي الصلت

٢٦٨ لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة في سحوق ذات أو قال ٥٩١
أبو قيس بن الأسلت الأوسي

٢٦٩ وما كنت ضفاطا ولكن طالبا أناخ قليلا فوق ظهر سبيل ٢١٣
أنشده سيبويه

٢٧٠ أراني . ولا كفران لله . إنما أواخي من الأقوام كل بخيل ٢١٠
كثير

٢٧١ خالفاني ، ولم أخالف خليليّ فلا خير في خلاف الخليل ٤٥٨
غير معروف

الميم الساكنة :

٢٧٢ أولئك إخواني الذين عرفتهم وأخدانك اللاءات زُيّنّ بالكتَمْ هـ١٤٤
غير معروف

٢٧٣ أبانا فلا رمت من عندنا فإنا بخير إذا لم تَرِمْ ٢٥٤
غير معروف

٢٧٤ ويوما توافينا بوجه مقسم كأنْ ظبية تعطو إلى وارق السَّلَمْ ٢٣٢
ابن أرقم اليشكري

الميم المفتوحة :

٢٧٥ أكثرت في العذل ملحا دائما لا تكثرنْ إني عسيت صائما ٢٩٧
غير معروف

٢٧٦ وأعرض عن شتم اللئيم تكرما ٤٨٧
حاتم الطائي

٢٧٧ لا يهولنك اصطلاء لظى الحر ب فمحذورها كأن قد ألمّا ٢٣٢
غير معروف

٢٧٨ سالمت من أجل سلمى قومها ، وهمُ عِدأ . ولولاهِ كانوا في الفلا رمما ١٠١
غير معروف

٢٧٩ وأطرق إطراق الشجاع ولو رأى مساغا لناباه الشجاع لصمما ٤١
المتلمس

٢٨٠ لكل إلفين بينٌ بعد وصلهما والفرقدان حجاه مقتفيه هما ٢٢٩
غير معروف

## الميم المفتوحة

٣٨١ أبعدَ بُعدٍ تقول ، الدار جامعة ... شملي بهم . أم دوام البعد محتوما ... ٣٧٦
غير معروف

٣٨٢ لا تقربنَّ الدهر آل مطرّف ... إن ظالما أبدا وإن مظلوما ... ٣٧١
ليلى الأخيلية وقريب منه لحميد بن ثور

٣٨٣ إن الذين قتلتم أمس سيدهم ... لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما ... ٢٠٩
أبو مكعت أو مكعب

٣٨٤ وقد علموا ما هُنَّ كَهْيَ ، فكيف لي ... سلوّ ؟ ولا أنفك صبّاً متيما ... ١٠٠
غير معروف

٣٨٥ لا يلْفك الراجيك إلاَّ مظهرا ... خلق الكرام ولو تكون عديما ... ١٦
غير معروف

## الميم المضمومة :

٣٨٦ وليس بمدن حتفه ذو تقدم ... لحرب ، ولا مستنسئ العمر محجم ... ٤٩١
غير معروف

٣٨٧ ديار مية إذ مي تساعفنا ... ولا يرى مثلها عرب ولا عجم ... ٤٤٢
ذو الرمة

٣٨٨ صل الذي والتي متَّا بآصرة ... وإن نأت عن مدى مرماهما الرحم ... ١٧٧
غير معروف

٣٨٩ ألا ارعواء لمن ولت شبيبته ... وآذنت بمشيب بعده هرم ؟ ... ٣٥٠
غير معروف

٣٩٠ لو كان حيًا قبلهن ظعائنا ... حيَّا الحطيم وجوههن وزمزم ... ٤٥٩
غير معروف

٣٩١ وإن لساني شهدة يشتفى بها ... وهو على من صبّه الله علقم ... ١٠١
غير معروف

٣٩٢ فقمت للطيف مرتاعا فأرقني فقلت : أهي سرت أم عادني حلم ؟ ... ١٠٠
زياد بن حمل أو زياد بن منقذ أو المرار بن منقذ

٣٩٣ عشية لا تغني الرماح مكانها ... ولا النبل إلاَّ المشرفي المصمم ... ٤٦٤
ضرار بن الأزور

٣٩٤ وما أصاحب من قوم فأذكرهم ... إلاَّ يزيدهم حبًا إليَّ همُ ... ١٠٨
زياد بن حمل التميمي

الميم المضمومة :

| | | |
|---|---|---|
| ٣٩٥ | يلومونني في اشتراء النخيـ ـل أهلي وكلهم ألوم<br>أمية بن أبي الصلت وليس في ديوانه | ٢٩٣ |
| ٣٩٦ | نطوف ما نطوف ثم يأوي ذوو الأموال منا والعديم<br>البرج بن مسهر | ١٧٢ |
| ٣٩٧ | ألا يا سنا برق على قلل الحمى لهنَّك من برق عليَّ كريمْ<br>غير معروف | ٢٢٥ |
| ٣٩٨ | هما اللّتا لو ولدت تميم لقيل ، فخر لهم صميم<br>الأخطل ، وليس في ديوانه | ١٤١ |

الميم المكسورة :

| | | |
|---|---|---|
| ٣٩٩ | يقول إذا اقلولى عليها وأقردت ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم ؟<br>الفرزدق | ٢٨٧ |
| ٤٠٠ | إذا لم تك الحاجات من همة الفتى فليس بمغن عنه عقد التمائم<br>غير معروف | ٢٧٦ |
| ٤٠١ | فلا تعدد المولى شريكك في الغنى ولكنما المولى شريكك في العدم<br>النعمان بن بشير الأنصاري | ٣٥٥ |
| ٤٠٢ | ندم البغاة ولات ساعة مندم<br>محمد بن عيسى التيمي أو مهلهل بن مالك الكناني أو رجل من طيئ | ٢٨٣ |
| ٤٠٣ | يا شاة من قنص لمن حلت له حرمت عليَّ وليتها لم تحرم<br>أنشده الكسائي | ١٦٤ |
| ٤٠٤ | دمت الحميد فما تنفك منتصرا على العدا في سبيل المجد والكرم<br>غير معروف | ١٩٨ |
| ٤٠٥ | ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم<br>عنترة العبسي | ٣٥٣ |
| ٤٠٦ | لا طيب للعيش ما دامت منغصة لذاته بادكار الموت والهرم<br>غير معروف | ٢٦١ |
| ٤٠٧ | ما باسط خيراً ولا دافع أذى من الناس إلاّ أنتم آل دارم<br>غير معروف | ٢٠٤ |
| ٤٠٨ | وإن حراما أن أسب مجاشعا بأبائي الشم الكرام الخضارم<br>الفرزدق | ٢٦٤ |

## الميم المكسورة :

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٤٠٩ | وكنت أرى زيداً كما قيل سيداً | إذا أنه عبد القفا واللهازم | ٢١٧ ٥١٠ |
| | | أنشده سيبويه | |
| ٤١٠ | مشيْن كما اهتزت رماح تسفَّهت | أعاليها مرُّ الرياح النواسم | ٢٨٨ |
| | | ذو الرمة | |
| ٤١١ | ما برئت من ريبة وذم | في حربنا إلَّا بنات العم | ٢٩٠ |
| | | غير معروف | |
| ٤١٢ | ما خلتني زلت بعدكم ضمنا | أشكو إليكم حموة الألم | ٢٤٩ ٢٦٠ |
| | | أنشده خلف الأحمر | |
| ٤١٣ | غير لاهٍ عداك فاطَّرح اللَّهْـ | وَ. ولا تغترر بعارض سِلْم | ٢٠٨ |
| | | غير معروف | |
| ٤١٤ | ولسنا إذا تأبون سلما بمذعني | لكم . غير أنا إن نسالَم نسالِم | ٤٦ |
| | | غير معروف | |
| ٤١٥ | فعوضني منها غناي ولم تكن | تساوي عندي غير خمس دراهم | ٣٦ |
| | | رجل من الأعراب | |
| ٤١٦ | لو عُدَّ قبر وقبر كنت أكرمهم | ميتا . وأبعدهم من منزل الذأم | ٤٣ |
| | | عصام الزماني أو همام الرقاشي | |
| ٤١٧ | عوجا على الطلل المحيل لأننا | نبكي الديار كما بكى ابن حذام | ٣٣٤ |
| | | امرؤ القيس | |
| ٤١٨ | قلب من عيل صبره كيف يسلو | صاليا نار لوعة وغرام ؟ | ٢٣٠ |
| | | غير معروف | |
| ٤١٩ | شغفت بك اللَّتِ تيمتك لمثل ما بك ما بها من لوعة وغرام | | ١٣٩ |
| ٤٢٠ | فيا ليت أن الظاعنين تلفتوا | فيعلم ما بي من جوى وغرام | ٢٣٠ |
| | | غير معروف | |
| ٤٢٠ | فكيف إذا مررت بدار قوم | وجيران لنا كانوا كرام | ٢٦٩ |
| | | الفرزدق | |
| ٤٢١ | أتاركة تدللها قطام | وضناً بالتحية والسلام ؟ | ٤٨٢ |
| | | النابغة الذبياني | |
| ٤٢٢ | وكريمة من آل قيس ألفتهُ | حتى تبذخ فارتقى الأعلامِ | ٤٢١ |
| | | غير معروف | |

**الميم المكسورة :**

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٤٢٣ | ندم البغاة ولات ساعة مندم | والبغي مرتع مبتغيه وخيم | ٢٨٢ |
| | | سبق ذكر صدره وقائله | ص ١٣٩ |
| ٤٢٤ | فقل لِلَّتْ تلومك إن نفسي | أراها لا تعوذ بالتميم | |
| | | غير معروف | |

**النون الساكنة :**

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٤٢٥ | أقلي اللوم عاذل والعتابنْ | وقولي إن أصبت لقد أصابنْ | ٧ |
| | | جرير | |
| ٤٢٦ | وقاتم الأعماق خاوي المخترقْنْ | مشتبه الأعلام لماع الخفقنْ | ٧ |
| | | رؤبة | |

**النون المفتوحة :**

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٤٢٧ | أقاطن قوم سلمى أم نووا ظعنا | إن يظعنوافعجيب عيش من قطنا | ٢٠٤ |
| | | غير معروف | |
| ٤٢٨ | ألا لا مجير اليوم مما قضت به | صوارمنا إلاّ امرأ دان مذعنا | ٥٦٣ |
| | | غير معروف | |
| ٤٣٠ | إذا ما الغانيات برزن يوما | وزججن الحواجب والعيونـا | ٥٤٥ |
| | | الراعي النميري | |
| ٤٣١ | قول ياللرجال ينهض منـا | مسرعين الكهول والشبانـا | ٣٧٨ |
| | | غير معروف | |
| ٤٣٢ | فليت لي بهم قوما إذا ركبوا | شدُّوا الإغارة فرسانا وركبانا | ٤٨٧ |
| | | قريط بن أنيف | |
| ٤٣٣ | ما صاب قلبي وأضناه وتيمه | إلاّ كواعب من ذهل بن شيبانا | ٤٦٠ |
| | | غير معروف | |
| ٤٣٤ | إلاكم يا خزاعة لا إلانا | عزا الناس الضراعة والهوانا | ٥٢٥ |
| | فلو برئت عقولكم بصرتم | بأن دواء دائكم لدانـا | |
| | وذلكم إذا واثقتمونـا | على قصر اعتمادكم علانا | |
| | | غير معروف | |
| ٤٣٥ | قالت ، وكنت رجلا فطينا : | هذا ، لعمر الله ، إسرائينا | ٢٧٥ |
| | | غير معروف | |
| ٤٣٦ | نحمى حقيقتنـا وبعـ | ـض القوم يسقط بين بينا | ٥٢٧ |
| | | عبيد بن الابرص | |

**النون المفتوحة :**



**النون المضمومة :**



**النون المكسورة :**

النون المكسورة :

## النون المكسورة :



## الهاء الساكنة :

**الهاء الساكنة :**



**الهاء المفتوحة :**

الهاء المفتوحة :

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٤٩١ | مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة | ولا ناعب إلاّ ببين غرابها | ٢٨٩ |
| | | أنشده سيبويه | |
| ٤٩٢ | أهابكِ إجلالاً وما بك قدرة | عليَّ . ولكن ملء عين حبيبها | ٢٢٤ |
| | | نصيب بن رباح الأكبر | |
| ٤٩٣ | وخبرت سوداء الغميم مريضة | فأقبلت من أهلي بمصر أعودها | ٣٨٣ |
| | | العوام بن عقبة بن كعب بن زهير | |
| ٤٩٤ | فقلت عساها نار كأس وعلّها | تشكّى فآتي نحوها فأعودها | ٣٠٢ |
| | | صخر بن جعد الخضري | |
| ٤٩٥ | وما هاج هذا الشوق إلاّ حمامة | تغنّت على خضراء سمر قنودها | ٥٩٢ |
| | | علي بن عميرة الجرمي | |
| ٤٩٦ | ومن فَعلاتي أنني حسن القرى | إذا الليلة الشهباء أضحى جليدها | ٢٥٣ |
| | | غير معروف | |
| ٤٩٧ | باعد أم العمرو من أسيرها | حراس أبواب على قصورها | ١٩٨ |
| | | أبو النجم | |
| ٤٩٨ | إذا ما ستور البيت أرخين لم يكن | سراج لنا إلاّ ووجهك نورها | ٢٦٦ |
| | | أنشده الفراء | |
| ٤٩٩ | بكت جزعا واسترجعت ثم آذنت | ركائبها أن لا إلينا رجوعها | ٣٤٥ |
| | | رواه سيبويه | |
| ٥٠٠ | يوشك من فرَّ من منيته | في بعض غرَّاته يوافقها | ٢٩٧ |
| | | أمية بن أبي الصلت | |
| ٥٠١ | لهنّكِ من عبسية لوسيمة | على هنوات كاذب من يقولها | ٣٢٥ |
| | | غير معروف | |
| ٥٠٢ | أبى الله للشم الألاء كأنهم | سيوف أجاد القين يوما صقالها | ١١٣ |
| | | كثير عزة | |

الهاء المفتوحة :



الهاء المضمومة :



الواو الساكنة :

## الألف المقصورة :



## الياء الساكنة :

## الياء الساكنة :

## الياء الساكنة :

٥٤٢ ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد    إذا ألاقي الذي لا قاه أمثالي    ٣٥٠
قيس بن الملوح

٥٤٣ كمنية جابر إذ قال ليتي    أصادفه وأتلف جل مالي    ٩٦
زيد الخير

٥٤٤ فلقد أراني للرماح دريئة    من عن يميني تارة وأمامي    ٢٧٣ ٥٨٥
قطري بن الفجاءة

٥٤٥ أيها السائل عنهم وعني    لست من قيس ولا قيس مني    ٩٦
غير معروف

٥٤٦ تخذت غراز إثرهم دليلا    وفروا في الحجاز ليعجزوني    ٣٦٢
أبو جندب

٥٤٧ ألحق عذابك بالقوم الذين طغوا    وعائذاً بك أن يغلوا فيطغوني    ٤٨٢
عبد الله بن الحارث السهمي

٥٤٨ ولي نفس أقول لها إذا ما    تنازعني : لعلي أو عساني    ٣٠٢
عمران بن حطان

٥٤٩ تحنُّ فتبدي ما بها من صبابة    وأخفي الذي لولا الأسى لقضاني    ٤٢٨
عروة بن حزام العذري

٥٥٠ أجل المرء يستحث ولا يد    ري إذا يبتغي حصول الأماني    ٤٣٨
غير معروف

٥٥١ جمعت ، وفحشا غيبة ونميمة    خصالا ثلاثا لست عنها بمرعوي    ٥٤١
يزيد بن الحكم

٥٥٢ ماذا عليك إذا أخبرتني دنفا    وغاب بعلك يوما أن تعوديني ؟    ٢٨٣
رجل من بني كلاب

٥٥٣ يرنو إليَّ وأرنو . من أصادقه    في النائبات فأرضيه ويرضيني    ٤٠٦
غير معروف

٥٥٤ تراه كالثغام يعل مسكا    يسوء الفاليات إذا فليني    ٩٧
عمرو بن معدي يكرب

الياء المفتوحة :

٥٥٥ فإني رأيت الضامرين متاعهم يموت ويفنى . فارضخي من وعائيا ٨٨
غير معروف

٥٥٦ بدت فعل ذي ود . فلما تبعتها تولت وردت حاجتي في فؤاديا ٢٨٢
وحلت سواد القلب لا أنا باغيا سواها ولا في حبها متراخيا
النابغة الجعدي

٥٥٧ هبت ألوم القلب في طاعة الهوى فلجّ كأني كنت باللوم مغريا ٢٩٢
غير معروف

٥٥٨ علمتك منانا فلست بآمل نداك ولو غرثان ظمآن عاريا ٢٧١
أنشده أبو حيان

٥٥٩ خليليَّ ما إن أنتما الصادقا هوى إذا خفتما فيه عذولا وواشيا ٤٠
غير معروف

٥٦٠ كأن لم يكن بينٌ إذا كان بعده تلاق . ولكن لا إخال تلاقيا ٢٥٢
غير معروف

٥٦١ تعزّ فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا ٢٨٢
غير معروف

٥٦٢ وأنت الذي إن شئت نعمت عيشتي وإن شئت بعد الله أنعمت باليا ١٥٧
غير معروف

٥٦٣ ولو أن واش باليمامة داره وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا ٣٧
حندج بن حندج المري

٥٦٤ ونحن اقتسمنا المال نصفين بيننا فقلت لهم هذا لهاها وذا ليا ١٨٨
لبيد

٥٦٥ بأهبة حرب كن . وإن كنت آمنا فما كل حين من توالي مواليا ٢٧٨
غير معروف

٥٦٦ فأما كرام موسرون لقيتهم فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا ١٤٢
منظور بن سحيم الفقعسي

٥٦٧ وقائلة ، خولان . فانكح فتاتهم وأكرومة الحيين خلو كما هيا ٢٤٢
غير معروف

الياء المضمومة :

٥٦٨ اغفر ما استطعت فالكريم الذيُّ    يألف الحلم إن جفاه بذيُّ    ١٣٨

غير معروف

٥٦٩ أطربا وأنت قنسريُّ    والدهر بالإنسان دوّاريُّ    ٤٧٢

العجاج

٥٧٠ وبلدة ليس بها طوريُّ    ولا خلا الجن بها إنسيُّ    ٥٦٩

العجاج

الياء المكسورة :

٥٧١ وليس المال فاعلمه بمال    وإن أرضاك إلاّ للذيِّ    ١٣٨

ينال به العلاء ويصطفيه    لأقرب أقربيه وللقصيِّ

غير معروف

